













بسته حافظ کور  
 او صولتی فیم  
 کیسه اول غنیمت کیسه  
 درسته در شنبویه  
 اول اشتقاق کیم  
 در حو درسته در شنبویه  
 مانور در سینه  
 زلفک اشیاک  
 بقلمش  
 میازک فکر ایدین  
 دل لاله کو ابر مو  
 برستو بیه لرزه زاده  
 بسته حسن افغانی  
 بی عشق کجین عریان بی  
 ایستادی ما کسیر  
 عشق تو بی حمله  
 اچا بری صبر عجب کیم  
 تابش صینه نظاره  
 تملی ایل  
 جو زمه در رسون  
 کره کاکل غنیمت  
 روز ازم عشق بازم  
 کل قلم لاله  
 روز ازم عشق بازم  
 کل قلم لاله  
 روز ازم عشق بازم  
 کل قلم لاله  
 روز ازم عشق بازم  
 کل قلم لاله



عجم غلے  
 بنی جونی کورم سکن زارک بنی  
 سندی سکیم اولوید یکا کورم  
 قیسمه زارم اوغورین اجدیم  
 قیسمه زارم اوغورین اجدیم

لک

طبری و سینه مجید جان الفتح  
 صدر دین طبری و رعای الفتح  
 تجر و بنی (دو توم) بر فیله زمانه  
 سحر من (دو توم) بنی سحر الفتح

نافه چین حسن طرکه اولد همبر  
 منبر چننا کرا اولسه غلامی اهو



نظم مافی الکتاب من الکتب لجامعه نوعی زاده اعظم الله

باب التفتة باب الحضا

بل طهارا قل صلو دلا  
فرض در حج نکاح ایستون  
عشق و ایمان حد و دیله سره  
ردا و لیسور لقیط ایله لقطه  
شرکه و وقف و بیع و وصیت و ده  
واجب اولور قضا شهادت  
چون و کالتله اولنه دعوی  
طوغریق در دوامضاربه  
هبه اولدی اجاره دن افضل  
اولدی اگر اهی حجرله ماذون  
قسمه ایت غله بی مزارعه ده  
صومدن اول ایت کوتی ادا  
هم رضاع و طلاق امر خدا  
او قنور یازیلور سیر آسا  
دخی آبق که کان مفقودا  
یا کفاله یا خود حواله اولا  
اولیه شاهدک رجوعی سزا  
ایله اقرار صلح ایله اولی  
هم و دیعتله عاریتده سکا  
قل مکاتب که ثابت اولولا  
طلب غصب و شفعه ده علما  
قل مائة حکمنی اجرا

چونکه حیطانک اولور اذانی  
هیب ذبا یحله اولور اضحیه  
ایله احیا مواتی شریک سن  
صنید و ش رهنی یکجه ضبط ایله  
واجب اولور دیات عاقله  
قومه دایم فرایضی الدن  
صقن الفاظ کفردن جانا  
حسن اولور کراهیه اما  
اشربه ایلله اولور علیه دوا  
چون جنایت در ایلک افنا  
بووصایای طوتمین خسته  
ایله بر بردایتی ادا

ضبط ایدوب فهرسی عطای کی

ایلم جمع مائل شته

نقل من خطناظمها جامع المجموع عطا الله رحمه الله



من كرس القصر  
 المحرم عبد الله  
 علي رادة عظمها



١٠





شهادته الرخمر الحيم راعن

الحمد لله الذي خلق الانسان وجعل اللسان على الفؤاد دليلا. وظهر  
مكنونات العلوم بكلامه القديم ومن احسن من الله قيدا. والشكر  
لمن شهد لوحدة ذاته الثقلان. واقربكم الى صفاته الانس والجان.  
والصلاة على من صدق بقدرته وحواله. واكمل من صدق في لجان  
وقوله. محمد صاحب الايات البينات. والكتاب المبين. ورافع رايات  
النبويا. الصادق الوعد الامين. وعلى آله واصحابه الاخيار.  
الذين كان القول قولهم في رواية الآثار. **اما بعد** فيقول العبد  
الراعي عطاء الله بن نوح المبتلى بتنفيذ الفضا. على ملجى به قال التقدر  
ومضى. لما كان العلم روضة مفتحة الابواب. وحديقة مشرق حسن  
وطايفها وطاب. ثم اهداه ابيه من افنان الفنون. واشجارها سامية  
ملتفة الغصون. والحديث ذو شجون. وعلم الفقه من بينا شجون  
طيبة اصلها ثابت. وفرعها من شجرة ثابته. فاجتهد في طلب  
في كمالها رها. وان اشبه عليك الامر فادخل الى صفحات انوارها

افضل

يقال الحديث ووشجون  
اي يدخل بفضله في بعض  
مخارج

والاقوال

والاقوال المسجلة فيه على الطريق الاسلام. الموصل الى الشارع الاعظم  
ما افضى اليه اجتهاد الامام الاقدم. والهام الاكبر. وهو السراج  
المهاري واصحابه كالنجوم الثواقب. الذين سلكوا طريقته والناس  
مذاهب. اردت ان اربط مجموعة لاخواني من الحكماء. تنفعهم عند  
قطع الخصام. من المسائل التي يكون القول فيها لاحد المتخاصمين  
بيمينه او بحج قوله بلامين. واحكي عصا البراعة لا لتقاط كل طالب  
من المهمات الاخر والمبار. وكان قدما قلم الانشا بقدر رجلا وبغير  
اخرى. فلما تم نقلها الى البياض. وطور ازهار صفحات تلك الرياض  
اراد الخاطر الكسير جمعها وترتيبها باستعانة ميسر كل عسير.  
ركبت مركب السعي واخربت لفلان بهواها. وقلت بسم الله فخرها  
ومن سبها. فحاش مجموعنا محمد الله تعالى منقحا ومهديا. ومنظمنا  
ومن تبا. **وسميتها** بالقول الحسن. في جواب القولين. ثم جعلته  
مفتوح الدفتين. وموضوع الكفتين. بين يدي الامام الفاضل  
مثل الصدق المستقيم من السحاب الوابل. وهو المولى الاعظم علم الهدى  
علامة العالم مفتي العصر واستاذ هذا الزمن. ومن اليه الرجوع  
اذا قيل القولين.

يحيى بسمه فصارع عيسى. ميت الحسان منه يحيى.  
ولما كان مخرج التحقيق فوق طاقتنا. ووصفه حسب ما يليق بعيدا من  
قدرتنا ان الامر الى دعاية الصالح. لانه وسيله المهام والمصالح.  
اللهم اريد لتأييد الدين المبين. وابدع لتأييد شريعة سيد المرسلين  
صلى الله تعالى عليه وعلى آله الانبياء. وعلى اله وصحبه الاوليا  
والحمد لله تعالى **واعلم** ان الكتب التي اجتمعت عندي حين شروعي في ترتيب  
هذه المجموعة في غرة شعبان المعظم لسنة ثمان وثلاثين وألف ببلد من  
من الفتاوى فتاوى قاضي خان والخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى  
ومجمع الفتاوى والقنية وفتاوى قاري الهداية وجامع الفصولين  
والاسعاف والتاسيس للدين ولسان الحكماء ومعين الحكماء  
وانفع الوسائل والاشياء والنظائر. ومن الشرر وح الهداية صدر الشريعة

ر جامع الفتاوى

والبدائع



تسمية

في سنة ١٠٣٨



وذكر الحكم وشرح الوهبانية لابن شحنة وشرح الشمني على مختصر  
 الوقاية واصلح الايضاح وحاشية يعقوب بن اسحق وحاشية مؤ  
 اخي ومن المجاميع حريقة المفتي ومجموعة مؤيد زادة والفتاوى  
 العدلية ومجموعة مؤيد بن عبد الغني ومجموعة مفتي الاسكوب وتنج  
 البينات للمؤيد غاي والمؤيد الكرمي الوهاب ان الحق بهذا الكتاب  
 ما وجدت عند النظر من كل سيفر معتبر واصح نقول المجاميع من مجالها  
 ليميز مسالك اقدار الاقلام من مزاجها تنبيه ثم اعلم ان بعض  
 الاخبار التي تذكر انشاء الله تعالى في خلال العبادات وفي  
 بعض المعاملات وان كان من قبيل الشهادة لكن لما لم يوجد فيه  
 التصاب الحقنا هذا الكتاب ليكون اكثر نفعاً وشمل فائدة  
 وتجلب لطلاب المنفعة زائرين والله الهادي وعليه اعتماد  
**كتاب الطهارة**  
 رجل صلب في السوق زنيا انسان او شيئا من الادهان او شيئا او  
 خلا وعان الناس ذلك وشهدوا عليه فقال الجاني صبيته وهو خمس  
 قدماءت فيه الفارة كان القول قوله قاضيخان في كتاب الدعوى  
 اشترى خلا في خاينة وجعله في حجر له فوجد فيها فارة ميتة فقال  
 البائع هذه الفارة كانت في جرتك وقال المشتري لابل في خايتك  
 قال قول قول البائع تانا خاينه نقلها صاحب الحديث رجل اشترى  
 دهنًا في اناء مسدود والراس فتحها بعد ايام وفيها فارة ميتة فزعم  
 المشتري كونها فيه وقت البيع والبائع يدعي حدوث الوقوع قال قول  
 للبائع لا تنيكر وجوب العيب لسان الحكم وفصل البيع نقله صاحب  
 حب اخذ منه مائع وجعل في قصعة اخرى كذلك ثم وجد فيها فارة تحرى  
 وان لم يقع على شيء ان غاب تحال التجاسة على القصعة وان لم يقع على  
 الحب الثاني وان كانا لرجلين وكل يدعي انه نرطاهر فما طاهر ان  
 برز بنيه اذا ورد الرجل ماء فاحسب مسلم انه نجس لا يجوز ان يوضا  
 بذلك الماء قالوا هذا اذا كان المحبر عدلًا فان كان فاسقًا لا يصدق وفي  
 المستور وايتان في رواية المستور عن زلة الفاسق وفي رواية عن زلة

البعداد

تنبيه

الطهارة

هذا ما ذكره في الدعوى وقال في الشهادات  
 كان القول قوله مع يمينه في انكاره استلزام  
 الطاهر ولا يبرح للشهود ان يشهدوا عليه  
 انه صلب زنيا غير نجس

الحق الضم الخاينة  
 قارنى معرب

شريح التفصيل في  
 التنا خاينة في الطهارة

ذكره الامام قاضيخان في كتاب الدعوى وكتاب الشهادة

الباع خاينة  
 عن الخصمة

العدول

العدول قاضيخان في اوائل كتاب الطهارة وكتاب الحظر والاباحة  
 واعلم ان حد الشبهة ان كان شابا ان تنتشر آتته او تزاد انتشارا  
 ان كانت منثشة قبل وان كان شيخا او عينا ان يتحرك قلبه او تد  
 حركته ان كان متحركا قبل ولا يعرف ذلك الا بقوله جامع الفتاوى  
 في حرمة المصاهين رجل قال لعبد ان احملت فانت حر فقال الغلام  
 احملت وهو مشكل قبل قوله لان احلامه لا يقف عليه غيره فيقبل  
 قوله في ذلك كما لو قال لامته وهي مشككة الحال ان حضت فانت حرة  
 او قال لامرأته ان حضت فانت طالق فقالت حضت يقبل قولها  
 وعن محمد انه لا يقبل قول الغلام ويقبل قول الجارية والمرأة لان  
 الاختلام امر يقف عليه غيره في الجملة ولهذا جازت الشهادة على  
 الاختلام بخلاف الحيض قاضيخان ولو قالت حضت  
 الزوج حر وطهها وان وطهها لاشئ عليه سوى التوبة زاهدي  
 في باب الحيض وفي المنافع فاما ما قالوا عن ابي حنيفة رحمه الله  
 ان اقل النفاس عند خمسة وعشرين يوما فاما هو فقد بر ما  
 تصدق فيه النفاس اذا كانت معتدة وليس بتقدير اقل النفاس  
 حتى اذا انقطع الدم فيما دون ذلك يكون نفاسا تانا خاينة في الطهارة  
 حكى ان امرأة جاءت الى علي كرم الله وجهه وقالت اني حضت في شهر  
 ثلاث مرات فقال علي رضي الله عنه لشرح ما ذا تقول في ذلك  
 فقال ان اقامت بيتة من بطانتها ممن ترضى بدنيه وامانيه قبل  
 منها فقال علي رضي الله عنه قالون وهي بالرومية حسبي  
 واما اراد شرح من ذلك تحقيق النفي انها لا تجدد ذلك وان  
 هذا لا يكون كما قال الله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل  
 في سم الخياط اي لا يدخلونها زاسا بدائع في الطهارة  
 ومن المعلوم ان قبول قول الخصم مشروط بشهادة الظاهر  
 وان كذبها فلا يقبل كما في البدائع  
**كتاب الصلوة**  
 المؤذن يكفي اخبارا بدخول الوقت اذا كان بالغاً قلا عالماً بالاول

نقل ههنا ما ذكره في كتاب الطهارة وقال  
 في الكراهية ان كان فاسقا فله ان يوضا  
 بذلك الماء لان الطهارة في الماء اصل نجس  
 بالاصل فلا يبطل حكمه برواية الفاسق بخلاف  
 ما اذا اخرج فاسق في المعاملات فان لم يجد  
 الاخذ بقول الفاسق المكان الصلوة وان كان  
 النجس نجاسة الماء مستورا فالمستور علة  
 الفاسق في ظاهر الرواية وروي الحسن بن  
 المستور كالعول والمأخوذ طاهر لان العلة  
 شرط وما كان شرطاً لا يكفي بوجوده من شرط

فرق بينهما في الخاينة باكان النظر الى موضع النجس  
 بخلاف الدم الخارج في الرحم

لطيفة

مشد في مسودة اخرى

الصلوة



مُسْلِمًا ذَكَرَ وَيَعْتَمِدُ عَلَى قَوْلِهِ • مَعْنَى الْحُكْمِ قَبِيلُ لِبَابِ السَّابِعِ •  
 فِي السَّابِغِ الْوَهْلَ لَا كَرَاهَةً فَإِذَا انْصَبَّ الْعَاقِلُ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ  
 وَأَنْ كَانَ الْبَالِغُ أَفْضَلَ وَعَلَى هَذَا يَصِحُّ تَقْرِيبُهُ فِي وَطِيقَةِ الْأَذَانِ وَأَمَّا  
 قِيَامُهُ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمَا أَنَّهُ لَا يَدْمُنُهُ الْحُكْمُ  
 بِصَحَّتِهَا وَأَنْ كَانَتْ أَرْكَانَهَا وَشَرَاظُهَا لَا تُوصَفُ بِالْوُجُوبِ  
 فِي حَقِّهِ وَأَمَّا فَرْضُ الْكِفَايَةِ فَهَلْ يَسْقُطُ بِفَعْلِهِ فَقَالَ يُؤَيِّقِلُ رَوَايَةً  
 وَتَصَحُّ الْأَحَادِيثُ لَهُ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْهَدْيَةِ وَالْأَذَلَّةِ • أَشْبَاهُ •  
 رَجُلٍ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ فَأَخْبِرَ رَجُلَانِ أَنَّ الْقِبْلَةَ إِلَى هَذَا  
 الْجَانِبِ وَهُوَ يَخْتَرِي الْجَانِبَ الْآخَرَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ  
 لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى كَلَامِهِمَا لِأَنَّهُمَا يَقُولَانِ عَنِ اجْتِهَادٍ فَلَا يَتَرَكُ اجْتِهَادَهُ  
 بِاجْتِهَادِ غَيْرِهِ وَأَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ عَلَيْهِ أَنْ يَلْخُذَ بِقَوْلِ  
 قَاضِيحَانَ • رَجُلٌ لَمْ تَوْحِشْهُ ثُمَّ قَالَ كُنْتُ مَحْجُوسِيًّا فَانْتَجَبْتُ عَلَى الْأَسْلَةِ  
 وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَصَلَاةً تَهْمُ جَائِزَةً وَكَذَا لَوْ قَالَ صَلَّيْتُ بِكُمُ الْمَدَّةَ عَلَى غَيْرِ وَضْعٍ  
 وَهُوَ لَمْ يَجْزِ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لِيَحْتَمِلَ أَنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّوَرُّعِ  
 وَالْإِحْتِيَاظِ أَعَادَ وَاصِلًا تَهْمُهُ • قَاضِيحَانَ • رَجُلٌ قَامَ فِي الصَّلَاةِ  
 فَسَرَقَ مِنْهُ شَيْءٌ كَانَ قِيَمَتُهُ دِرْهَمًا لَهُ أَنْ يَقْطَعَ الصَّلَاةُ الْفَرِيضَةُ  
 وَالنَّافِلَةُ فِيهِ سَوَاءٌ لِأَنَّ التَّذَهُمَّ مَا لِيَدْرِي أَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَ مَالُ الرَّجُلِ ثُمَّ  
 فَسَرَقَ مِنْهُمْ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَوْ فَسَرَقَ بِأَقْلَ مِنْ دِرْهَمٍ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ  
 مِنَ التَّخْيِيسِ وَالْمَزِيدِ • لَوْ وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْأَمَامِ وَالْقَوْمِ فَقَالَ  
 الْقَوْمُ صَلَّيْنَا ثَلَاثًا وَقَالَ الْأَمَامُ صَلَّيْتُ أَرْبَعًا فَإِنْ كَانَ الْأَمَامُ عَلَى يَقِينٍ  
 لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ بِقَوْلِهِمْ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى يَقِينٍ يَلْخُذُ بِقَوْلِهِمْ وَأَنْ لِيَخْتَلَفَ  
 الْقَوْمُ فَقَالَ بَعْضُهُمْ صَلَّيْنَا ثَلَاثًا وَقَالَ بَعْضُهُمْ صَلَّيْنَا أَرْبَعًا وَالْأَمَامُ مَعَ أَحَدٍ  
 الْفَرِيقَيْنِ يُؤْخَذُ بِقَوْلِ الْأَمَامِ • قَاضِيحَانَ • أَمَامٌ صَلَّيَ الْفَرِيقَيْنِ  
 بَعْضُ الْقَوْمِ صَلَّيْتُ ثَلَاثًا وَقَالَ بَعْضُهُمْ صَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ وَكُلَا الْفَرِيقَيْنِ  
 عِنْدَهُ ثَقَّةٌ يُؤْخَذُ بِقَوْلِ الْمُتَوَقِّفِ الَّذِي كَانَ الْأَمَامُ مَعَهُ • قَاضِيحَانَ •  
 لَوْ خَلَفَ لَا يُصَلِّي الْجُمُعَةَ مَعَ الْأَمَامِ فَإِذَا رَكَعَتْ رُكْعَتُهُ وَصَلَّاهَا مَعَهُ ثُمَّ  
 سَلَّمَ الْأَمَامُ وَاتَّعَمَّ هُوَ الثَّانِيَةَ لَا يَحْتِثُ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الْجُمُعَةَ مَعَ الْأَمَامِ

في شرح الركنين  
 في شرح الركنين  
 في شرح الركنين

إِذْ هِيَ سَمِ الْكُلِّ وَهُوَ مَا صَلَّى الْكُلُّ مَعَ الْأَمَامِ • لَوْ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ مَعَ الْأَمَامِ  
 ثُمَّ نَامَ أَوْ لَحِثَ فَذَهَبَ فَتَوَضَّعَ فَجَاءَ وَقَدْ سَلَّمَ الْأَمَامُ فَاتَّبَعَهُ فِي الصَّلَاةِ  
 حَتَّى وَأَنْ لَمْ يُوْجَدْ أَدَّى الصَّلَاةَ مُقَارِنًا لِلْأَمَامِ لِأَنَّ كَلِمَةَ مَعَهُمْ  
 لَا يَرَادُ بِهَا حَقِيقَةُ الْقِرَانِ بَلْ كَوْنُهُ تَابِعًا لَهُ مُقْتَدِيًا بِهِ لَا يَتَرَى إِنْ فَعَلَهُ  
 وَانْتَقَالَ مِنْ رُكْنٍ إِلَى رُكْنٍ لَوْ خَفِيَ عَلَى التَّعَاقُبِ وَنَا الْقَارِنَةَ عُرْفَ  
 مُصَلِّيًا مَعَهُ كَذَا هُنَا وَقَدْ وَجِدَ لِبَقَايَةِ مُقْتَدِيًا بِهِ مُتَابِعًا لَهُ وَنَوَى  
 حَقِيقَةَ الْقَارِنَةَ صِدْقٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَفِي الْقَضَائِلِ  
 نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ • بَدَائِعُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْإِيمَانِ •  
**كِتَابُ الصَّوْمِ**  
 وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَخَلَفَ لَا يُصُومُ رَمَضَانَ بِالْكُوفَةِ فَهَذَا عَلَى صَوْمِ  
 جَمِيعِ رَمَضَانَ بِالْكُوفَةِ • لَوْ قَالَ عَبْدُ خُرَّانٍ أَفْطَرْتُ بِالْكُوفَةِ فَهَذَا عَلَى  
 الْمُقَامِ هُنَا لَوْ أَنَّ الْفَطْرَ لَا عَلَى الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَكَذَا لَوْ خَلَفَ لَا يَرَى  
 هَلَالُ الشَّهْرِ الدَّخَلَ بِالْكُوفَةِ فَاهْلُ الْهَلَالِ وَهُوَ فِيهَا حَتَّى وَالْمَرَّةُ كَوْنُهُ  
 فِيهَا وَقْتُ الْهَلَالِ • لَوْ قَالَ عَنَيْتُ بِالرُّوْيَةِ صِدْقٌ • خَلَاصَةُ فِي الْأَمَامِ •  
**كِتَابُ الزَّكَاةِ**  
 وَجَدَ كُنْزًا فِي أَرْضِ مَبَاحٍ فَإِنْ كَانَ بِهِ عَلَامَةُ الْإِسْلَامِ فِيهِ كَالْقُطْعَةِ يَحْسَبُ  
 مَدَّةً يَتَرَهُمْ طَلَبُ صَاحِبِهَا فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ نَصْرٌ عَلَى شَرْطِ الصَّحَابَةِ أَنْ  
 شَاءَ • فَإِنْ وَجَدَ فِي مَلِكٍ فَقَالَ صَاحِبُهُ أَنَا وَضَعْتُهُ فَالْقَوْلُ لَهُ لِأَنَّهُ  
 فِيهِ • زَاهِدِي شَرَحَ الْقُدُورِي فِي الزَّكَاةِ • قَالَ فَمَنْ قَالَ لِمَنْ يَتِمُّ الْحَوْلُ  
 أَوْ عَلَى دَيْنٍ أَوْ أَدَيْتُ أَنَا أَوْ إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ وَخَلَفَ صِدْقٌ فِي السُّوَابِ  
 وَكُلُّ شَيْءٍ صِدْقٌ فِيهِ الْمُسْلِمُ صِدْقٌ فِيهِ الَّذِي • كُنْزٌ • وَلَوْ أَدْعَى  
 الْأَدَاءُ إِدَاءَ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ بِنَفْسِهِ إِلَى الْفَقْرِ لِأَنَّ الْأَدَاءَ  
 كَانَ مَقْضًى إِلَيْهِ فِي الْمَصْرُوقِ وَأَدْعَى وَضَعُ الْأَمَامَةِ فِي مَوْضِعِهَا  
 فَيَصْدَقُ مَعَ الْيَمِينِ لِأَنَّهُ يَنْكُرُ ثُبُوتَ الْحَقِّ عَلَيْهِ مَعْنًى وَأَنْ كَانَ مُدْعِيًا  
 صَوْرَةً قِيَدًا بِالْمَصْرُوقِ لِأَنَّهُ لَوْ أَدْعَى إِذَا نَهَا عَنْ الْحَرْجِ مِنْ الْمَصْرُوقِ إِلَى السَّفَرِ  
 لَا يَصْدَقُ بَلْ يَلْخُذُهَا الْعَاشِرُ وَأَنْ فِي السَّائِمَةِ تَضَمُّنُهُ وَأَنْ خَلَفَ يَحْسَبُ  
 إِذَا أَدْعَى تَسْلِيمَ زَكَاةِ السَّائِمَةِ إِلَى الْفَقْرِ فِي الْمَصْرُوقِ لَا يَصْدَقُ وَأَنْ خَلَفَ عِنْدَنَا

في شرح الركنين  
 في شرح الركنين  
 في شرح الركنين

الصوم

الزكاة



من وجد في دارة كذا وقال المال  
وقته يدي يتيهي ان يكون القول  
قوله فيطلب في الركاز

ويصدق المذموم كالمستلم يعني في كل صورة يصدق فيها المسلم يصدق  
فيها الذي ايضا ابن ملك شرح المجمع روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة  
رحمه الله انه قال في صلح المال دفعت الزكاة الى مصدق غيرك كان  
في تلك السنة مصدقا اخر غيرك اذا اتى بالبراة يقبل قوله وان لم يأت بالبراة  
لم يقبل قوله لانه خبر واحد ولا صدق خبر علامته في ظاهر الرواية يقبل قوله  
وان لم يأت بالبراة تاسيسا لرواية ابي حنيفة اذا امر العاشر بمال فقال اصبته  
من شهر او على دين وخلف صدق والعاشر من نصيبه الامام على  
الطريق ليأخذ الصدقات من التجار فمن انكر منهم تمام الحول والافراغ  
من الدين كان منكرا للوجوب والقول قول المنكر مع اليمين هداية  
ان صلح الرعية اذا انكر ما اخذ من الرسوم وعجز الرعية عن بيئته  
الا اذا قلنا قضى ان يخلف الرعية على عدم بقاء ما يجب ادائه عليهم  
في ذمتهم ثم يحكم ببراءة ذمتهم فكساوى المرغيباني

**كتاب الحج**

ادعى انه حج وكذب قال قول له الا اذا كان مدبورا لميت وقد امر بالانفاق  
منه اشباه المأمور بالحج اذا رجع وقال صنعت وقد انفق من  
مال الميت في الرجوع وكذبه الوصي او الوارث في المنع لا يصدق ويكون  
ضامنا للنفقة الا ان يكون امرا ظاهرا يشهد على صدقه قاضي خان  
الحج عن الميت اذا قال حجنت وكذبه الوارث او الوصي كان القول قول الحج  
لانه يدعى الحج عن المال الذي كان امانة في يده ولا تقبل بيئته الوارث  
او الوصي انه كان يوم الحج بالكوفرة الا اذا اقاموا البيئته على اقراره انه لم  
يحج قاضي خان في الجامع الصغير اذا قال الرجل عبد خزان الحج  
العام فمضى العام وقال المولى حجنت وقال العبد لم يحج قال قول المولى  
لانه ينكر العتق مجمع الفتاوى لو اعطى غيره مالا وقال حج به  
او غز في سبيل الله او نفقة على نفسك وعيالك حتى لو اختلفا فقال  
المعطي نويت القرض وقال المعطى له ضلة في سبيل الله قال قول المعطى  
من وكاله الخائنة نقله ابن الموكد

**كتاب النكاح**

المصدق الذي يصدق في النكاح

لو اختلف الزوجان فقال احدهما كان النكاح بشهود وقال الآخر لم يكن  
بشهود فالقول قول من يدعي النكاح بشهود والاصل ان الزوجين انما  
اختلفا في صحة العقد وفساده كان القول قول من يدعي الصحة وان  
ادعى احدهما ان النكاح في حالة الصغر مباشرة كان القول قوله وان  
كان القول قول من يدعي النكاح في حالة الصغر فعلى رواية الحسن بن  
ابي حنيفة يقول له القاضي هل كان النكاح باذن المولى فان قال لا فيقول  
له هل اجاز المولى فان قال لا فيقول له هل اجزته بعد البلوغ فان قال  
نعم وكذا اذا اختلفا في الصحة والفساد على غير هذا الوجه ولو ادعت المرأة  
ان اباهاز وجهها وهي بالغة لم ترض وادعى الزوج ان اباهاز وجهها  
في الصغر كان القول قول المرأة وان اقاما البيئته فقامت المرأة انها كانت  
بذت عشرين سنة وقت النكاح واقام الزوج انها كانت بنت ثمان  
سنين كانت البيئته بيئته المرأة اذا اختلف الزوجان فقال الرجل  
تزوجتك وانا صغير بخير اذن المولى وقالت المرأة تزوجتني بعد  
البلوغ كان القول قوله ويقول له القاضي تجيز هذا العقد فان جاز  
صم وان رد بطل وان كان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك احيانا  
الوكيل بالنكاح اذا ادعى انه اشهد عند العقد وانكر الموكل كان القول قول  
الوكيل وتثبت الحرمة باقرار الموكل ان نكاح الوكيل بلاشهود المولى اذا  
زوج البكر بالغة ثم اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج بلغك النكاح  
فكنت وقالت لا بل مرددت كان القول قولها عندنا كالمستعير اذا ادعى  
ردا لوديعة وانكر المغير كان القول للمستعير لانه ينكر ائتمان على نفسه  
كذا هذا الزوج يدعى لزوم العقد والمرأة تنكر كان القول قولها وان  
اقاما البيئته كانت البيئته بيئته المرأة على الرد لانها قامت على الاثبات  
صورة وبيئته الزوج قامت على النفي وان اقام الزوج بيئته انها اجازت  
العقد واقامت المرأة البيئته على الرد كانت البيئته بيئته الزوج لانها  
استويا في الاثبات صورة وبيئته الزوج ترجحت بلزوم العقد ولا يمين  
عليها في قول ابي حنيفة فان كان الزوج دخل بها طوعا لم تصدق في دعوى  
الرد وان دخل بها كرها تصدق في دعوى الرد بكرز وجهها ابوها

الوكيل  
المولى

النكاح

المختلف



فَقَالَتْ بَعْدَ سَنَةٍ جِئْتُ بِلَعْنِي النِّكَاحَ قُلْتُ لَا أَرْضِي بِكَ أَنْ تَقُولَ قَوْلَهَا قُلْتُ  
 بِلَعْنِي النِّكَاحَ قَبْلَ سَنَةٍ فَرَدْتُ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهَا وَلَوْ بِلَعْنِ الْخَبَرِ وَعِنْدَهَا  
 قَوْمٌ فَقَالَتْ سَرَدْتُ النِّكَاحَ جِئْتُ بِلَعْنِي إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا ذَلِكَ مِنِّي لَا يَقْبَلُ  
 قَوْلَهَا لِأَنَّ الْقَوْمَ إِذَا رَأَوْهُ عَوَّارَةً هَاكَذَا لَثَابَتْ عِنْدَهُمْ سَكُونُهَا فَيَتَلَقَّ  
 رَجُلٌ زَوْجَ بِنْتِهِ الْبَالِغَةِ وَلَمْ يُعْلَمْ الرِّضَا وَالرَّحْمَةُ مَاتَ زَوْجُهَا فَقَالَتْ  
 وَرَثَةُ الزَّوْجِ أَنَّهُمْ زَوَّجَتْ بِغَيْرِ أَمْرِهَا وَلَمْ يُعْلَمْ بِالنِّكَاحِ وَلَمْ تَرْضَ فَلَا مِيرَاثَ  
 لَهَا وَقَالَتْ هِيَ زَوْجَتِي أَبِي بِأَمْرِي كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا وَلَهَا الْمِيرَاثُ وَعَلَيْهَا  
 الْعِدَّةُ وَقَالَتْ تَزَوَّجْتُ أَبِي بِغَيْرِ أَمْرِي فَبِلَعْنِي الْخَبَرِ فَلَمْ يَصِبْ فَلَا مِيرَاثَ لَهَا  
 وَلَا مِيرَاثَ لَهَا أَقْرَبَتْ أَنَّ الْعِدَّةَ وَقَعَ غَيْرُهَا فَإِذَا ادَّعَتْ لِنَفْسِهَا بَعْدَ ذَلِكَ  
 لَا يَقْبَلُ قَوْلَهَا الْمَكَانَ التَّمِيمَةَ قَاضِي حَنَانٍ وَأَنَّ قَالَتْ تَزَوَّجْتُ جَنَى أَبِي لَا  
 أَمْرِي قَوْلَهَا بِلَعْنِي الْخَبَرِ صَحِيحٌ وَانْكَرُ الثَّوْبَةَ الْأَجَانَةَ قَالَتْ قَوْلُهَا هُمُ وَالْفَرْقُ  
 أَنَّهُمَا اتَّفَقَا فِي الثَّانِيَةِ عَلَى أَنَّ الْعِدَّةَ لَمْ يَتِمَّ فَادَّعَتْ التَّمَامَ وَانْكَرُ وَأَوْفَى الْفَصِيلِ  
 الْأَوَّلِ اخْتِلَافًا فِي وَقْعِ الْعِدَّةِ عَلَى التَّمَامِ وَالْأَصْلُ فِي التَّصَرُّفَاتِ التَّمَامُ وَكَأَنَّ  
 مَتَمِّكَةً بِالْأَصْلِ قَالَتْ قَوْلَهَا ذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدَ زَوْجَ ابْنَةِ الْبَالِغِ  
 امْرَأَةً وَمَاتَ ابْنُهَا فَقَالَ الْأَبُ كَانَ الْعِدَّةُ غَيْرَ ابْنِ ابْنِهَا وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ مَا  
 بَعْدَ الْأَجَانَةِ قَالَتْ قَوْلُهَا وَلِبَيْتَةِ بَيْتَةِ الْأَبِ وَعَلَى قِيَاسِ الْمَسْئَلَةِ  
 الْأُولَى يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ لِلْأَبِ بِسَرَّازٍ مِدٍ وَلِي الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ  
 إِذَا قَالَ زَوَّجْتُ الصَّغِيرَ وَالصَّغِيرَةَ أَمْسَ لَا يَصْدَقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَتَضَدُّ  
 الصَّغِيرُ بَعْدَ الْبُلُوغِ فِي قَوْلِ أَبِي خَيْفَةٍ وَكَذَا مَوْلَى الْعَبْدِ إِذَا أَقْرَبَ بِالنِّكَاحِ  
 وَوَكِيلُ الْمَرْأَةِ وَوَكِيلُ الرَّجُلِ وَقَالَ صَلَاحُهَا يَصْدَقُ وَمَوْلَا لَامَةٍ يَصْدَقُ  
 فِي ذَلِكَ بِالْأَجْمَاعِ وَخَلَفُوا فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ قِيلَ الْخِلَافُ فِيهِمَا إِذَا بَلَغَ  
 فَأَنْكَرَ النِّكَاحَ فَأَقْرَبَ الْمَوْلَى مَا لَوْ أَقْرَبَ الْوَلِيُّ بِالنِّكَاحِ فِي الصِّغَرِ صَحَّ أَقْرَبُ وَصَحَّ  
 أَنَّ الْخِلَافَ فِيهِمَا إِذَا أَقْرَبَ فِي صِغَرِهِمَا فَلَمَّا بَلَغَا وَانْكَرَا لَمْ يَصِحَّ أَقْرَبُ وَلَوْ انْكَرَا  
 الْعَبْدُ قَبْلَ الْعِتْقِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَصِحَّ عَلَيْهِ أَقْرَبُ الْمَوْلَى فِي قَوْلِ أَبِي خَيْفَةٍ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ وَكَلَّ رَجُلًا زَوْجَ امْرَأَةٍ فَرَزَّ امْرَأَةً ثُمَّ خَلَّفَ الزَّوْجَ  
 وَالْوَكِيلُ فَقَالَ الزَّوْجُ زَوَّجْتُ هَذِهِ وَقَالَ الْوَكِيلُ لَا بَلْ زَوَّجْتُكَ هَذِهِ  
 الْآخَرَى كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الزَّوْجِ إِذَا صَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ لَا نَهْمَا

غير نافذ

الوكيل

تصادق

تَصَادَقَا عَلَى النِّكَاحِ فَيُثْبِتُ النِّكَاحَ بِتَصَادُقِهِمَا وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ تَدُلُّ عَلَى  
 أَنَّ النِّكَاحَ يَثْبُتُ بِالتَّصَادُقِ امْرَأَةً وَكَلَّتْ رَجُلًا بَانٍ زَوْجَهَا بَانٍ  
 دَرَاهِمُ فَرَزَّ وَجْهًا الْوَكِيلُ فَأَقَامَتْ مَعَ الزَّوْجِ سَنَةً ثُمَّ زَوَّجَ الزَّوْجَ أَنَّ  
 الْوَكِيلَ زَوْجَهَا مِنْهُ بَدِينًا وَصَدَّقَ الْوَكِيلُ فِي ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ  
 الزَّوْجُ مُقَرَّنًا لِلْمَرْأَةِ لَمْ تَوَكَّلْهُ بَدِينًا وَلَيْسَ لَهَا غَيْرُ ذَلِكَ وَإِنْ شَاءَتْ  
 رَدَّتْ النِّكَاحَ وَلَهَا عَلَيْهِ مِيرَاثُهَا بِالْإِغَامَةِ بَلَّغَ خِلَافًا تَقْدِيرًا لَأَنَّ ثَمَّةَ  
 الْمَرْأَةَ رَضِيَتْ بِالْمُسْتَمَى فَإِذَا بَطَلَ النِّكَاحُ وَوَجَّهَ الْعَقْرُ بِالزَّخُولِ لَا يَزِيدُ عَمَّا  
 رَضِيَتْ أَمَّا هَهُنَا فَالْمَرْأَةُ مَا رَضِيَتْ بِالْمُسْتَمَى فِي الْعَقْدِ فَكَانَ لَهَا مَهْرُ  
 الْمَثَلِ بِالْإِغَامَةِ بَلَّغَ وَلَيْسَ لَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ لِأَنَّ الْعِدَّةَ لَمْ يَحْتَاجْ بِحُكْمِ النِّكَاحِ  
 وَأَمَّا وَجَّهَتْ بِالزَّخُولِ كَانَتْ عَنْ شَهْمَةٍ فَلَا يَحْتَاجُ فِيهَا النَّفَقَةُ وَإِنْ كَانَتْ  
 الزَّوْجَ يَدْعِي التَّوَكِيلَ بَدِينًا وَهِيَ تَنْكَرُ فَكَذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا مَعَ الْيَمَنِ  
 وَهَذَا أَمْرٌ يَحْتَاطُ فِيهِ بِتَبَيُّنِ شَيْءٍ عَلَى أَمْرٍ وَخَبَرُهَا بَعْدَ الْعَقْدِ إِذَا خَالَفَ  
 أَمْرَهَا وَكَذَا الْوَلِيُّ إِذَا كَانَتْ بِالْعِدَّةِ يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ الْوَكِيلُ قَاضِي حَنَانٍ  
 أَمَّا الْحُرْمَةُ بِدَوَاعِي الْوُطْنِ إِذَا مَسَّهَا أَوْ قَبِلَهَا عَنْ شَهْمَةٍ تَثْبُتُ خُرْمَةُ الْمَصْأَةِ  
 وَأَنَّ انْكَرَارَ الشَّهْوَةِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ انْتِشَارِ اللَّأَلَةِ قَاضِي حَنَانٍ  
 وَإِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَعَ بِنْتِ مَشْتَهَاةٍ لَهَا فِي فَرْشٍ فَمَدَّ الرَّجُلُ يَدَهُ إِلَى امْرَأَتِهِ  
 لِيَجْرِيَ إِلَى فَرْشِهَا لِيَحْمِلَ مَعَهَا فَاصْبَأَتْ يَدَ الرَّجُلِ بِنْتُ الْمَرْأَةِ فَقَرَّ صَبَابًا  
 عَلَى طَرَفِهَا امْرَأَتُهُ فَإِنْ وَقَعَتْ يَدُهُ عَلَى بِنْتِ شَهْوَةٍ وَهِيَ لَيْسَتْ بِهَا حُرْمَتُ  
 عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ وَإِنْ كَانَ يَطْنُهَا امْرَأَتُهُ لَوْ جُودَ الْمُسْتَمَى عَنْ شَهْوَةٍ وَخِلَافًا  
 فِي الشَّهْوَةِ قَالَتْ قَوْلُ الزَّوْجِ لِأَنَّهُ يَنْكَرُ الْحُرْمَةَ قَاضِي حَنَانٍ  
 إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً كَانَتْ مَكْنُوحَةً الْغَيْرِ وَقَدْ طَلَّقَهَا فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ لِلثَّانِي  
 تَزَوَّجْتُ وَأَنَا مُعْتَدَةٌ عَنِ الْأَوَّلِ قَالَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ كَانَ بَيْنَ نِكَاحِ الثَّانِي وَطَلَاقِ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ شَهْرَانِ  
 لَا يَقْبَلُ قَوْلَهَا فِي قَوْلِ أَبِي خَيْفَةٍ وَأَبُو يُونُسَ وَأَقْدَامُهَا عَلَى النِّكَاحِ أَقْرَبُ  
 بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَأَنَّ كَانَ بَيْنَ طَلَاقِ الْأَوَّلِ وَنِكَاحِ الثَّانِي أَقْلُ مِنْ شَهْرَيْنِ  
 كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الزَّانِي هَذَا خِلَافٌ مَا إِذَا طَلَّقَ رَجُلٌ  
 امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَتْ تَزَوَّجْتُ قَبْلَ أَنْ تَزَوَّجَ بَرَّ زَوْجٍ

كانت المرأة بالخيار ان شئت  
 اجازت النكاح بدنيا رخصه

العدة



آخر قبل قولها فان كان الزوج الاول تزوجها بعد شهر ثم قال لها تزوجك  
قبل اصابه الزوج الثاني وتزوجك قبل نكاح الثاني وقالت المرأة لا بل كان  
بعد ذلك كان القول قول المرأة ويفسد النكاح باقرار الزوج وهما عليه نصف  
المسمى ان كان لم يدخل بها والكل ان كان دخل بها اذا تزوج الرجل امرأة  
وقر كان لها زوج طلقها وقال الزوج الثاني تزوجك قبل انقصاء العدة  
وقالت المرأة قد سقطت سقطا بعد اطلاق استبان خلقه كان القول قول  
الزوج ويفرق بينهما لو قالت المرأة اول بعد النكاح قد كنت سقطت قبل  
نكاحك بعد طلاق الاول سقطا استبان خلقه وقال الزوج تزوجك قبل  
انقصاء العدة كان القول قولها ويفرق بينهما ولها عليه المهر ان كان دخل بها  
ونصف المهر ان كان لم يدخل بها وفي الوضحة الاول يفرق بينهما ولا مهر على  
الزوج ان لم يكن دخل بها لو تزوج امرأة ثم قال لها زوج قبل طلقها  
وانقضت عدتها وقالت المرأة لم يطلقني وانا امرته وقال زوجها لم يطلقك  
وانقضت عدتك فان القول قوله اذا تزوج الرجل امرأة فقالت المرأة تزوجني  
بعين شهر او كنت امه فتر زوجتي بغير اذن مولاي وتزوجني حال ما كنت حرة  
وانكر الزوج ذلك وادعى النكاح الحائز كان القول قول الزوج لو تزوج امرأة  
ثم قال بعد ذلك هي لغتي وبنتي واتي من الرضاع ثم قال او همت ولم يكن الامر  
كما قلت لا يفسد النكاح بينهما ولو ثبت على اقراره وقال الامر كما قلت اشهد  
عليه شهر او افرق بينهما فان حشد بعد ذلك لا ينفعه حجوه وكذلك لو قال  
ابنتي ولغتي وليس لها نسب معروف ثم قال او همت صدق قاض حيان  
وكذا اذا قال لغير معروف النسب كذلك ثم ادعى انه وهم بصدق وهذا كله  
استحسان وفي العتق بالخدا بالقياس ويحكم بالعتيق في قوله لعبد هذا ابني  
اولا منه هذه ابنتي ولا ينفع الرجوع لو قال لزوجتي هذه بنتي من النسب  
ولها نسب معروف ومثلها يولد له لم يقرب وان اصر على ذلك لا يترك  
شرعا سرائر في الطلاق وهذا خلاف قوله لعبد هذا ابني اولامته  
هذه بنتي ثم قال او همت لا يصدق سائر حانية في الرضاع  
رجل تزوج امرأة فولدت خمسة اشهر فقال الزوج الولد ولدي بسبب اوجب  
ان يكون الولد لي وقالت المرأة لا بل هو من الزنى في رواية القول قول الرجل

قالت اسقطت سقطا مستبين الخلق او  
الخلق صدقت على ذلك لانها امينة في الاجابة  
عما في رجمها فاذا اخرجت وكان تحتها وجب  
فعل خبرها من غير بينة وان اتهمها الزوج خلفها  
من بسوط السر حتى وكذا في العدا بغير حكم في  
جموع المقتضى

في رتبة الاموال

رجل قال لامرأة اتني اريد ان اشهد اني قد تزوجتك فيما مضى لامر خفية فاقري بذلك ايها المرأة قالت نعم فاشهد بذلك وصدقت المرأة ثم تصادقا على ما كانا قالا  
فالتقول قولها ولا نكاح بينهما واما الطلاق والعتاق في المرأة والعبد والامة فلا يصدقان على البطالهما في القضاء واما فيما بينهم وبين الله تعالى في امر الله والعبد والامة فموقوف  
اقول في الصغير او الصغيرة او وكيل الرجل والمرأة او مولى العبد النكاح لا يصدق عندنا في حقيقته رجلا ولا ان يشهد الشهود على النكاح او يدرك الصغير والصغيرة فصدقته  
او يصدق الموكل او العبد وعندهما يصدق بلا شهود اذا اشترى جارية على انها بكر فوجد بها زالة العذرة فقال البائع زالت عذرتها بالوثبة قبل قوله قال عشت عشتا ان صدق  
اشترى في ذلك لا يكون له حق الرقوان كذبة فقال لابل زالت عذرتها بالوطي فالتقول قوله وله حق الرد واكثر المثل في طلاق له حق الرد على حال وهو الصحيح اما راجية منها

كان القول قولها فان قالت بعد اربعة اشهر  
وحشرة ايام كنت بحال لم قالت انا حامل

المهر

وفي رواية القول لها وان جأت بالولد لاكثر من ستين من وقت النكاح  
والمسئلة تحالها كان القول قول الزوج وفي رواية الحسن القول قول المرأة  
امرأة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم قالت من الغد انا حامل لا يقبل  
قولها الا ان تاتي بولد لا قبل من ستة اشهر من موت زوجها فيقبل قولها  
ويبطل قرارها بانقصاء العدة رجل قبض صداق ابنته ثم ادعى انه رده  
على الزوج وصدق الزوج وكذبته البنت قالوا ان كانت بكر لا يصدق  
الاب الابينة لانه يملك قبض صداق البكر فاذا برى الزوج بقبضه  
لا يملك الرد عليه وان كانت ثيبا كان القول قول الاب لانه لا يملك قبض  
صداق الثيب فاذا دفع اليه الزوج كان مائة والمودع اذا ادعى رد المودعة  
كان القول قوله امرأة ماتت وقال الزوج وهبت مهرها في صحتها متى وقت  
الورثة وهبت في مهرها الذي ماتت فيه قال بعض مشايخنا رحمهم الله  
القول قول الزوج ذكر في وصايا الجامع الصغير ما يدل على ان يكون القول  
قولا للورثة لانهم انكروا سقوط الدين ولان الهبة حادثة فحال الى اقرار الوفاة  
رجل اشترى الى امرأته متاعا ودفع اليها ذراهم حتى اشترت متاعا ثم  
اختلفا فقال الزوج من المهر وقالت المرأة هدية ذكر في الكتاب ان القول قول  
الزوج الا في الطعام الذي يوكل وقسر واذلك وقالوا ان كان ثمر او دقيقا  
عسلا او شيئا يبقى كان القول فيه الزوج وان كان مثل الخمر والخبز والشي  
الذي لا يبقى لا يقبل فيه قول الزوج وقال ابو القاسم الصفا كل متاع لا  
يجب على الزوج شراء لها كان القول فيه قول الزوج انه من المهر وما كان حيا  
على الزوج مثل الدرع والحمار لا يقبل فيه قول الزوج رجل بعث الى امرأته  
متاعا وبعث ابوالزوجة الى الزوج متاعا ايضا ثم قال الزوج الذي بعثته  
كان صداقا كان القول قول الزوج مع يمينه رجل تزوج وبعث اليها هدايا  
وعوضته المرأة لذلك عوضا وزفت اليه ثم فارقه فقال الزوج كنت بعثت  
ذلك عارية واراد ان يسترد وارادت المرأة استرداد العوض قالوا القول للزوج  
في مثله لانه انكر التملك والمرأة ان تسترد ما بعثت لانها انعم بها بعثت  
عوض الهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضا فكان لكل واحد  
منهما ان يسترد متاعه امرأة ادعت بعد وفاة زوجها ان لها عليه الف

العارية

ولو ارسل الى امرأة ناهية منك او طيبا  
ثم قال كان من المهر والقول له اما راجية

المهر



ألف درهم من المهر قبل قولها إلى تمام مهر مثلها في قول أبي حنيفة رحمه الله  
 لأن عندنا يحكم مهر المثل • قاض حبان • فمن شهد له مهر المثل كان القول  
 قوله مع يمينه • تاتار خانيته • عن أبي يوسف إذا اختلف الزوج والمرأة  
 فإن أقدم شيء سمي وحلف عليه فالقول قوله وإن لم يقر بشيء وحلف على ما  
 ادعت جعل لها إلا وكس من مهر مثلها وما ادعت • تاتار خانيته •  
 امرأة ماتت فاتخذت أهلها ما تم وأبعت الزوج إلى امرأة بقية فزحت  
 البقرة وانفقتهما في أيام المأثورة ثم أراد الزوج أن يرجع بقيمة البقرة قالوا إن  
 اتفقا أنه بعث إليها الترخ وتطعم من لجمع عندها ولم يذكر القيمة لا  
 يرجع لأنها استهلكك وانفقت بأذن من غير شرط الرجوع وإن اتفقا  
 أنه بعث إليها وذكر القيمة كان له أن يرجع عليها لأنها اتفقا على أنه شرط  
 عليها الرجوع لأن القيمة لا تذكر في هذا وأما تذكر الرجوع فكان ذكر القيمة  
 بمنزلة شرط الرجوع وإن اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول المرأة مع  
 لأن أصل الاختلاف راجع إلى شرط الصمان لأن ذكر القيمة بمنزلة شرط  
 الصمان قال المص ويبيحني أن يكون القول قول الزوج لأن امرأته يدعي  
 الأذن بالاشتراك بغير عوض وهو ينكر ذلك فيكون القول قوله كرفع  
 إلى غيره دراهم وانفقها فقال صاحب الدرهم أقضضتها وقال القابض لا  
 بل وهبتي كان القول قول صاحب الدرهم إذا اختلفا الزوجان في قد  
 المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد يحكم مهر المثل فإن شهد أحدهما  
 كان القول قوله مع اليمين على دعوى الآخر فإن قال الزوج المهر ألف وقال  
 ألفان ومهر مثلها ألف أو أقل كان القول قوله مع اليمين بالله ما تزوج  
 بألف درهم فإن نكل ثبتت الزيادة وإن كان مهر مثلها ألفين أو أكثر كان  
 قولها مع اليمين بالله ما تزوجت بألف درهم فإن نكلت ثبتت الألف وإن  
 اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الرجوع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
 متعة مثلها فيما شهدت له كان القول قوله مع اليمين على دعوى الآخر  
 فإن كانت المتعة بينهما تحالفا في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع كلها  
 القول قول الزوج مع يمينه • قال أبو يوسف القول قول الزوج في الوجه  
 إلا أن يقر بشيء مستنكر قال الحسن بن زياد المستنكر أن يكون مهر مثلها

بينهما مسألة الجواز كتبها في هذا المجلد في القيمة  
 والودعة كتبنا في القيمة الزيادة تفصيل

فرض الماتم

اختلف في المستنكر

عشرة

وان وقع الاختلاف بينهما على هذا الوجه بعد الطلاق وإن كان قد دخل بها فهذا هو الأول سواء وإن لم يدخل فقد ذكر في كتاب النكاح أن القول قول الزوج وعليه نصف ما تزوج  
 وذكر في الجامع الصغير أن القول قول من شهد له المتعة تاتار خانيته فصار حاصل على قول هذا القائل أن القول على عند أبي يوسف القول قول الزوج قبل الطلاق وبعد الزمان تاتار خانيته  
 مستنكر جدا على قول محمد يحكم مهر المثل قبل الطلاق والمتعة بعد الطلاق ويكون القول قول الزوج بعد الطلاق

عشرة ألف درهم والرجل يدعي النكاح بعشرة وقال سعيد بن معاذ  
 المروزي المستنكر أن يقول تزوجتها بخر أو خنزير وقال بعضهم يزيد  
 الزوج بما لم يتزوج مثلها به عادة وعليه الاعتماد • وإن اختلفا في  
 أصل التسمية أحدهما يدعي تسمية المهر والآخر ينكر كان القول قول  
 المنكر ويقضي لها بمهر المثل هذا ما لو اختلفا الزوجان قبل الطلاق في  
 الوضوء سواء وإن مات أحدهما واختلفا في الوضوء المات فهذا هو  
 لختلف الزوجان في حياتهما سواء وإن ماتا جميعا واختلف ورثتهما  
 في قدر المسمى قال أبو حنيفة رحمه الله القول قول ورثة الزوج إلا أن  
 ياتوا بشيء مستنكر وقال محمد رحمه الله يحكم مهر المثل • أن وقع الاختلاف  
 بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضي  
 بشيء في قول أبي حنيفة وقال لا لا يقضي بمهر المثل قالوا أو الفتوى على  
 قولهما • قاض حبان • فتاوى أهوا قالت تزوجتني وأنا بجنونة وإنكر  
 الزوج ذلك قال القاضي بديع الدين إن عرف جنونها فالقول قولها وإلا  
 فالقول قوله بخلاف ما لو قالت تزوجتني وكنت صبيغة حثت يكون القول  
 قولها بخلاف ما لو قالت تزوجتني بغير شهوة وقال بل شهوة فالقول قوله  
 بالاجتماع • تاتار خانيته • جامع الجوامع دعي تزوج مسئلة تعرف  
 فإن أسلم وقالت تزوجتني وأنا مسئلة وقال بل مجوسية فالقول لها  
 ويفرق بينهما الدعوى لها التحريم • تاتار خانيته • مات وعليه ديون  
 لا تبقى لتركه بها وأدعت مهرها فالقول قولها إلى مقدار مهر مثلها غير  
 بينة تخاصم الغرماء به كما إذا وقع الاختلاف بينهما وبين الورثة ولا  
 يلتفت إلى ما يتحامل من الفرق • حاوي • ولو تزوجها على عبد بعينه  
 وهلك العبد قبل التسليم إليها واختلفا في قيمته كان القول قول الزوج  
 وكذا لو تزوجها على ثوب بعينه ففعل الثوب قبل التسليم واختلفا  
 في قيمة الثوب كان القول قول الزوج • ولو تزوجها على برقي فصدت أود  
 ففعل قبل التسليم واختلفا في وزنه كان القول قول الزوج • ولو تزوج  
 فقال وارثه المرأة كان طلق ثلاثا في الصحة وإن كان يلخص المتاع من المرأة  
 لا يقبل قوله إلا بينة ويكون المتاع لها في قول أبي حنيفة لأن عندنا المشكل

قل أو أكثر وقال أبو يوسف القول قول ورثة الزوج

دعي البزارية مثله مع نوع تغيير النسخ

إنما في كتابنا زيادة تفصيل في النكاح  
 في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع كلها

وإن مات الرجل وبقيت المرأة وقع النكاح  
 بين المرأة ووارث الرجل فالقول قول الرجل عادة  
 كان القول قول الوارث والباقي للمرأة وإن  
 المرأة وبقي الرجل فالقول للمنفقة  
 ذلك قول ووارث المرأة والباقي للمشكك  
 للمنفقة وهو الرجل وقال أبو يوسف ومحمد  
 رحمهما الله يحكم بعد موت أحدهما ما هو عليه  
 في حياته

النكاح



مسائل الغل في كتاب العصب



الحق منهما فيكون القول قولها مع يمينها بالله ما تعلم انه طلقها فان نكحت أو  
 أقرت كان المشكل المورث. **وإن اختلفا الزوجان في البيت الذي يسكن فيه**  
 كل واحد يدعي أنه كان القول في ذلك قول الزوج فان أقامت المرأة واقاما  
 جميعا يقضي بيمينه المرأة لأنها خارجة معنى. **وإن اختلفا في الإعراف**  
 المرأة غزلت بأجر وقال الزوج بغير أجر كان القول قول الزوج مع يمينه لأنه  
 انكر الإعراف والأجر. **وإن اختلفا فقال الزوج إنما ادعت لك لتفريه لي**  
 لا بد قلت اغفر لي نفسك كان القول قول الزوج لأن الأذن يستفاد من جهة  
 فيكون القول قوله مع اليمين. **وإن اختلفا فقال صاحب القطن غزلته بأدنى**  
 وقالت غزلته بغير ذلك كان القول قول صاحب القطن لأن المرأة تدعي تمليك  
 القطن وهو ينكر وأن حمل قطنها إلى بيته ولم يقبل شيئا فغزلته ان كان  
 الزوج يتبع القطن كان القول قولها وعليها مثل ذلك القطن لأن الظاهر  
 من حاله انه كان يشتري القطن لأجل البيع وأن لم يكن يتبع القطن ان كان  
 الزوج يدعي الأذن كان القول قوله لأن الظاهر من حاله انه يحمل القطن إلى  
 بيته لتفري المرأة فكان الأذن ثابتا لآلة كما لو طحنت طعاما من العلم الذي  
 جاء به. **وكذا لو اختلفا في الكرياس فقال الزوج للمرأة دفعت إلى هذا كيسا**  
 بأدنى وقالت دفعت بغير ذلك كان القول قول الزوج. **قاضي خان في النكاح**  
 إذا غزلت المرأة قطن زوجها ثم وقعت بينهما فاقة فقال كل واحد منهما هو  
 فعلني وجهين ان كان الزوج يتبع القطن أو لم يكن فان كان قال قولها أو  
 مثل قطن الزوج وأن لم يكن قال قول قوله. **ولو قال الزوج حين جاء بالقطن**  
 اغزلي لي ليكون لي ذلك الثوب منه والمتاع والغزل يكون للزوج وللزوجة  
 عليه أجر مثلها وإن اختلفا كان القول قول الزوج. **خبرته. وإن**  
**اشترت بزرا لقن وحققها فغزل لها** لأنه ليس من خدمة البيت **تاتار خانية**  
 ولو قال الزوج كان لها زوج قبل طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجتها  
 فقالت المرأة لم يطلقي ذلك الزوج كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة  
 فان حضر رجل وأدعى أنه هو الزوج الذي قر به الزوج الثاني وصدد المرأة  
 في ذلك وكذب الزوج الثاني كان القول قول الزوج الثاني لأنه ما اقر بالنكاح  
 لمعلوم هنا. **قاضي خان في النكاح. أبطال زوج بنته البالغ**

في بيتي على الزوج الذي في بيتي  
 في بيتي على الزوج الذي في بيتي  
 في بيتي على الزوج الذي في بيتي

وقار

رجل زوج بنته البالغة وطلب مهرها فقال الزوج دخلت بها ولم تكن بكرًا وقال الأب لا بل هي بكر في منزل القول قول الأب  
 الأب إذا أقر بقبض المهر فان كانت البنت بكرًا صدق خلاصة

أصل المسئلة

وقال ابنتي بكر في منزلي وقال الزوج بل دخلت بها ولم يكن ذلك حق القرض صدق  
 الأب لمتكبه بالأصل والزوج يدعي العارض والأب ينكر ولا يخلط الأب  
 أنه لا يعلم بدخوله إذا لو اقر به لم يحضر عليها المهر. **جامع الأصول** أن  
 كان الزوج دخل بامرأة فليس للأب ان يقبض مهرها إلا بوكالة منها فإن  
 طالب الأب الزوج بالمهر وقال ابنتي بكر في منزلي وقال الزوج دخلت  
 في ذلك قول الأب. **تاتار خانية. سئل** عن رجل تزوج امرأة  
 ورقت إليه بقماش وحلى ومصاغ ونحاس وغير ذلك والزوجة حرة  
 بالغة ثم بعد ذلك ادعى والدها أن جميع ما مع ابنته ملكه ليس ملكها أو  
 ابنته المذكورة أنه ملكها ليس له ولا لوالدتها في شيء منه حق فقول من يسمع  
**أجاب** القول قول الأب والأم أنهما لم يملكاها وإنما هو عارية عنه  
 مع اليمين إلا أن تقوم دالة أن مثل الأب والأم يملكان مثل هذا الجها  
 للبنت. **فقار ي الهداية. أقول** هذه المسئلة مذكورة في أكثر  
 الكتب والأمم قاضي خان ذكرها في كتاب النكاح والهيبة والوديعة قال  
 عند ذكرها في كتاب النكاح بعد التفصيل في الجواب فأنه إذا الأب أن يكون له ولا  
 الاستوداد يشهد عند بيع الجها أنه عارية ويجعل الجها نسخة ويكتب  
 في ذلك أقرار البنت أنها عارية في يديها ويشهد على ذلك قالوا وإنما الاختياط  
 في ذلك أن يشتري الأب جميع ما في النسخة من البنت ثمن معلوم ثم يوثقها بغير  
 الأب عن الثمن أن كانت بالغة لا يختار أن الأب كان يشتري لها بعض ذلك في  
 صغرها فكان لا يخط ما قبلت. **ولو ادخل على رجل امرأة ولم يعرفها أو دخل**  
**الرجل على امرأة فمكث ساعة ثم خرج ولم يعرفها** اختلفوا فيه قال أبو الليث  
 لا تكون حلوًا ويصدق أنه لم يعرفها. **مريض حي بامرأة وأدخلت عليه**  
**لا يشعر بها فخرجت بعد الصبح** فخير الزوج بذلك فقال لم أشعر بها ثم  
 طلقها وأدعت المرأة أنه علم بذلك كان القول قول الزوج أنه لم يعرفها **قاضي خان**  
**ولو خلع بالطلاق ثلاث** أنه لم يجدها بكرًا والمرأة تقول وجدتي بكرًا فاقول  
 قوله ولا تخش. **تاتار خانية. ادعى الزوج الوصول** فأنكرته هي نظري  
 إليها النساء والثنان أفضل فإن قلن هي بكر حرة وإن قلن ثيب خلع الزوج بالله  
 لقد أصبتها لعل بكرًا ثم زالت بوجه آخر بشرط اليمين مع الشهادتين فإن خلع

الجهار



حُرِّمَ لَهَا وَأَنْ تَكُلَ حَيْثُ وَكَيْفَ يُعْرِفُ نَهْيًا بَكَرًا وَتَيْبًا قِيلَ أَنْ يَكُنْ أَنْ تَبُولَ عَلَى  
 الْحَذَرِ فَبَكَرَ وَالْأَقْتِيبَ قِيلَ تَكْسُرُ الْبَيْضَةَ وَتَصُبُّ فِي فَرْجِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ  
 وَالْأَفْكَرَ وَأَنْ كَانَتْ تَيْبًا وَأَدْعَى الْوُضُوءَ وَانْكَرَتْ هِيَ فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ فَإِنْ  
 حَلَفَ فَلَا حَقَّ لَهَا وَأَنْ تَكُلَ حَيْثُ وَأَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا بَانَتْ وَفِي الْمَشْهُورِ لَا يَتَيَّنُّ  
 يَقُولُ لَهُ الْقَاضِي طَلَقَهَا فَإِنْ فُرِقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا وَأَدْفَرَ فِي الْحَبِّ وَالْعَيْتَةِ  
 كَانَ ظَلَامًا **حُرْمَةُ الْقِتَاوَى الْقُرْآنِيَّةِ** فَأَذَامُضَتْ سَنَةً مِنْ  
 التَّاجِيلِ وَأَدْعَى الزَّوْجَ أَنْ تَوْصَلَ فَإِنْ كَانَتْ تَيْبًا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ  
 وَأَنْ كَانَتْ بَكَرًا أَرَاهَا النِّسَاءَ الْوَاحِدَةَ تَكْفِي وَالْمُتَشَبِّهَاتُ فَإِنْ قُلْنَ هِيَ تَيْبٌ  
 بَهَا أَمَّا التَّيْبُ وَصَوْلُهُ إِلَيْهَا فِي ذَلِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ وَأَنْ قُلْنَ  
 هِيَ بَكَرٌ خِيَرَهَا الْقَاضِي فَإِنْ لَخَّتَارَتْ زَوْجَهَا أَوْ قَامَتْ غَيْرُ مَجْلِسِهَا أَوْ قَامَتْ  
 السُّلْطَانُ قَبْلَ أَنْ تَخْتَارَ شَيْئًا بَطُلَ خِيَارُهَا هَكَذَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ وَعَلِيٍّ الْقَتَوِي  
 ثَانَا وَخَانِيكَةَ فَإِنْ قُلْنَ هِيَ تَيْبٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ لِأَنَّ قَوْلَ النِّسَاءِ  
 نَجْحَةٌ فَوَجِبَ تَحْلِيلُهَا وَأَمَّا تَيْبٌ يَقُولُ النِّسَاءُ التَّيْبَةُ لَا الْوُضُوءَ مَعِ الْحَكَمِ  
**الْأَصْلُ الْعَدَمُ** فِيهَا فَرُوعٌ مِنْهَا الْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي الْوُطَى لِأَنَّ الْأَصْلَ  
 لَكِنْ قَالَوْا فِي الْعَيْنِ لَوَدَّعَى الْوُطَى وَانْكَرَتْ وَقُلْنَ بَكَرٌ خِيَرَتْ فَإِنْ قُلْنَ تَيْبٌ فَالْقَوْلُ  
 لَهُ لَكُونَهُ مِنْكَرًا اسْتَحْقَاقًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ وَالْأَصْلُ السَّلَامَةُ مِنَ الْعَفَةِ أَشْبَاهُ  
 لَوْ كَانَ الرَّجُلُ يَصِلُ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ وَالْجَوَارِي لَا يَصِلُ إِلَيْهَا كَانَ لَهَا حَقُّ  
 الْخُصُومَةِ وَأَذَا خَاصَمَتَهُ إِلَى الْقَاضِي فَإِنْ الْقَاضِي نَسِيَ الزَّوْجَ فَإِنْ قَالَ قَدْ  
 وَصَلْتُ إِلَيْهَا فِي هَذَا النِّكَاحِ وَانْكَرَتْ الْمَرْأَةُ أَنْ كَانَتْ تَيْبًا الْقَوْلُ قَوْلُهَا فَإِنْ قَالَتْ  
 بَكَرٌ فَالْقَاضِي يُرِيهَا النِّسَاءَ وَالْمَرْأَةَ الْوَاحِدَةَ تَكْفِي وَالْمُتَشَبِّهَاتُ أَحْوَجُ فَإِنْ قُلْنَ هِيَ  
 كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ وَأَنْ قُلْنَ هِيَ بَكَرٌ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي عَدَمِ الْوُضُوءِ إِلَيْهَا  
 وَأَنْ شَهِدَ الْبَعْضُ بِالْبَكَارَةِ وَالْبَعْضُ بِالشَّيْبَةِ يُرِيهَا غَيْرَهُنَّ وَأَنْ تَضَيَّقَ مِنْ  
 وَقْتُ التَّاجِيلِ وَلَوْ تَخَاصَمَ زَمَانًا لَا يَبْطُلُ حَقُّهَا وَأَنْ طَاوَعَتْهُ فِي الْمَضَا  
 فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ وَأَنْ خَاصَمَتْهُ إِلَى الْقَاضِي كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ **قَاضِي خِيَارِ**  
 لَوْ اشْتَرَى لِلصَّغِيرِ مَوِيَّ الطَّعَامِ وَالْكُسُوفَ وَلَقَدْ تَمَنَّيْتُ مِنْ مَالِهِ يَرْجِعُ  
 عَلَى الصَّبِيِّ وَأَنْ لَوْ تَشَرَّطَ هَذَا فِي الْأَصْلِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلصَّبِيِّ دِينَ عَلَى الْآبِ  
 أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَادَى مَهْرَهُ وَلَوْ شَهِدَ ثَمَرًا لَعُدَّ ذَلِكَ أَمَّا إِذَا تَيْبَهُ

وَأَنْ تَكُلَ أَجْلَ سَنَةٍ فَإِذَا مَضَتْ وَأَدْعَى الْوُضُوءَ  
 وَانْكَرَتْ فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ فَإِنْ حَلَفَ فَلَا حَقَّ  
 لَهَا وَأَنْ تَكُلَ حَيْثُ وَكَيْفَ

مِنْ تَيْبَةٍ  
 مِنْ بَكَارَةٍ

أَنْ كَانَتْ تَيْبًا

عَنْ دَيْنِهِ الَّذِي عَلَى صَدَقٍ لَوْ قَالَ الزَّوْجُ دَخَلْتُ بِهَا وَقَالَتْ خَلَاوِي وَلَمْ  
 يَقْعَ عَلَى لَأَنِّي لَمْ أَمْكُنْهُ مِنْ نَفْسِي حَتَّى أَقْبِضَ الْمَهْرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَالْخُلُوةُ  
 كَالدَّخُولِ وَأَمَّا جَعَلْتُ كَالدَّخُولِ فِي حَقِّ تَاكِدِ الْمَهْرِ وَالْعَدَةِ وَلَهُنَّ لَوْ طَلَقَهَا  
 بَعْدَ الْخُلُوةِ لَا يَمْكُنُهُ مُرَاجَعَتُهَا رَجُلٌ زَوَّجَ بِنْتَهُ الْبَالِغَةَ وَطَلَّقَ مَهْرَ  
 فَقَالَ الزَّوْجُ دَخَلْتُ بِهَا وَلَمْ تَكُنْ بَكَرًا وَقَالَ الْآبُ بَلْ هِيَ بَكَرٌ فِي مَنْزِلِ الْقَوْلِ  
 قَوْلُ الْآبِ **الْآبُ** إِذَا أَوْقَرَ بَقْبِضَ الْمَهْرِ فَإِنْ كَانَتْ لَبْنَتْ بَكَرًا صَدَقَ أَمْرًا  
 وَكَلَّتْ رَجُلًا بَانَ مِنْ وَجْهِهَا بَارِعًا دَرَاهِمُ فَرْجِهَا الْوَكِيلُ فَأَقَامَتْ سَنَةً  
 ثُمَّ قَالَ الزَّوْجُ تَرَوْجَتَهَا بِدِينَارٍ وَصَدَقَ الْوَكِيلُ أَنْ قَالَ الزَّوْجُ أَنْ الْمَرْأَةَ لَمْ  
 تَوَكِّلْهُ بِدِينَارٍ فَالْمَرْأَةُ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَتْ أَجَارَتْ النِّكَاحَ بِدِينَارٍ وَأَنْ شَاءَتْ  
 رَدَّتْ وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُ مَا لَهَا مَالًا بَلَغَ وَلَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةُ الْعَدَةِ وَأَنْ كَانَ الزَّوْجُ  
 مِنْكَرًا ذَلِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا **وَفِي الْمُنْتَقَى** يَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ الْحَبْرُ مِثْلَ  
 رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَيَشْتَرُطُ لَفْظُ الشَّهَادَةِ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ  
 هَكَذَا سَمِعْتُ مِنَ الْقَاضِي الْأَسْتَاذِ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ عَلَى ذَلِكَ شَاهِدٌ  
 عَدُولٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ رَجُلٌ زَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى مَهْرٍ فِي الْبَيْتِ  
 وَشَهِدَ فِي الْعِلَاقَةِ بِكَثَرٍ مِنْ ذَلِكَ فَالْمَهْرُ مَهْرُ الْعِلَاقَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَشْهَدُ  
 أَوْ عَلَى وَلِيِّهَا الَّذِي زَوَّجَهَا مِنْهُ أَنْ الْمَهْرَ الَّذِي هُوَ فِي الْبَيْتِ وَالْعِلَاقَةِ سَمِعَتْ  
 فَيُجِزُّ الْمَهْرَ مَهْرَ الْبَيْتِ وَذَكَرَ شَيْخُ الْأَسْلَامِ خُوهرَانُ الْمَسْئَلَةَ عَلَى وَجْهِ  
 أَمَّا أَنْ تَقْعَ عَلَى أَنَّ الْعِلَاقَةَ هِيَ أَوْ خِلَافًا أَنْ تَقْعَ لِأَجْلِ الْعِلَاقَةِ الْمَهْرُ  
 مَهْرَ الْبَيْتِ وَأَنْ تَخْتَلِفَ فَادْعَى الزَّوْجَ الْمَوَاضِعَ وَانْكَرَتْ الْمَرْأَةُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا  
 فَإِنْ تَعَاقَدَا فِي الْبَيْتِ بِالْفِطْرِ وَظَهَرَ فِي الْعِلَاقَةِ الْفِي دَرَاهِمُ أَنْ تَقْعَ عَلَى الْمَوَاضِعِ  
 فَالْمَهْرُ مَا تَعَاقَدَا عَلَيْهِ فِي الْبَيْتِ وَأَنْ تَخْتَلِفَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي دَعْوَى الْحَبْرِ  
 رَجُلٌ دَعَى نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ وَأَقَامَتْ خِيَارَتُهَا أَنَّهَا امْرَأَتُهُ زَوَّجَهَا  
 الْقَوْلُ قَوْلُ الرَّجُلِ وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَتُهُ **وَفِي الْحَبْرِ** لَوْ كَانَ النِّكَاحُ بِغَيْرِ أَجَانَةٍ  
 وَقَالَ الْآبُ مَاتَ الْآبُ مِنْ غَيْرِ أَجَانَةٍ وَقَالَتْ بَعْدَ الْأَجَانَةِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْآبِ  
 وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ **كُلُّ ذَلِكَ مِنْ خِلَاصَةِ الْفَتَاوَى** رَجُلٌ  
 زَوَّجَ ابْنَهُ الْبَالِغَ مِنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ وَمَاتَ الْآبُ فَلَا يَخْلُفُ الْآبُ وَالْمَرْأَةُ بَعْدَ ذَلِكَ  
 فَقَالَ الْآبُ مَاتَ الْآبُ قَبْلَ أَنْ يُجِزَّهُ وَقَالَتْ الْمَرْأَةُ بَلْ مَاتَ بَعْدَ الْأَجَانَةِ

وَأَرَادَ أَنْ يَزَوِّجَ بِالْبَيِّنَةِ



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الطيب الطاهر

ولو ادعت المرأة لمسه من الزوج انما كان بشهوة لم تصدق القول قول الزوج انما كان بشهوة  
اذا ادعت المرأة ذكر خبتها في الخصومة وشدها وقالت كان عن شهوة صدقت بما روي  
رجل زوج ابنته من رجل ثم زعم انه تكلم بكفر وان ابنته حرمت عليه والزوج منكر للقول قول الزوجة لانه ينكر الفقرة  
ولا يحل للمرأة ان يمنع نفسها منه اذا لم تكن سمعت منه كلمة الكفر بما روي

فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْآبِ وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ تَانَا رُحَانِيَّةٌ • وَقَالَ الْقَائِلُ  
لِلْخُصَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ قَالَتْ بَلَغَنِي الْخَبَرُ يَوْمَ كَذَا أَوْ قَوْلًا كَذَا فَرَدَّتْ وَقَالَ  
الزَّوْجُ لَا بَلْ سَكَتَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ وَلَوْ قَامَ الزَّوْجُ أَوْ لَا بِالْبَيِّنَةِ عَلَى  
الْإِجَازَةِ وَالْمَرْأَةُ الْبَيِّنَةُ عَلَى الرَّفْقِ بَيْنَهُمَا أَوَّلَى • وَفِي بَيْعِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ  
فِي بَابِ الْمَرْأَةِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَتُهَا • أَوَّلَى إِذَا زَوَّجَ وَلَيْتَهُ فَرَدَّ  
النِّكَاحَ وَخَلَّفَ قَالَا لَوْلَى هِيَ صَغِيرَةٌ وَالرَّدُّ بَاطِلٌ وَقَالَتْ أَنَا بَالِغَةٌ  
أَنْ كَانَتْ مُرَاهِقَةً فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا قَالَتْ رَحِمَهُ اللَّهُ بَدَتْ تَسْعَ بَيْنَيْنِ  
مُرَاهِقَةً • لَوْ خَلَّفَ فَقَالَ الزَّوْجُ النِّكَاحُ بِشَهْوَةٍ وَقَالَتْ هِيَ بَغِيرُ شَهْوَةٍ أَوْ فِي  
الْعَدَةِ أَوْ فِي حَالِهَا أَوْ فِي حَالِ مَا كُنْتَ بِحُوسِيَّةٍ أَوْ أَنَا أَخَذْتُ مِنَ الرِّضَاعِ  
الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ وَيُقْضَى بِالنِّكَاحِ بَيْنَهُمَا • وَفِي الْحَيْضِ لَوْ قَالَتْ تَزَوَّجْتَنِي  
وَأَنَا صَبِيَّةٌ وَقَالَ الْعَدُوُّ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا لَأَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي جُودِ الْعَقْدِ وَفِي  
قَوْلِهَا تَزَوَّجْتَنِي فِي الْعَدَةِ وَأَدْعَى الزَّوْجُ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ نَقْضِ الْعَدَةِ الْقَوْلُ  
قَوْلُ الزَّوْجِ • لَكِنْ لَوْ بَيَّنَّهَا الْمَقَامَ مَعَهُ وَأَنْ تَزَوَّجَهَا مَعَهُ أَنْ عَلِمَتْ أَنَّ فِي  
لَوَانِ مَرْأَةٍ قَالَتْ تَزَوَّجْتُ أَبَا مُوسَى بَعْدَ مَا تَزَوَّجْتُ أَبَا حَفْصٍ وَأَدْعَى الرَّجُلَ أَنْ  
تَزَوَّجَهَا فِي امْرَأَةٍ أَبِي مُوسَى عِنْدَ أَبِي سَعْدٍ وَلَا يُصَدَّقُ عَلَيْهِ وَقَالَ الْحَجَّاجُ  
عَلَيْهِ فَإِنْ سَأَلَهَا الْقَاضِي مِنْ تَزَوَّجَ فَقَالَتْ تَزَوَّجْتُ أَبَا مُوسَى بَعْدَ مَا تَزَوَّجْتُ  
أَبَا حَفْصٍ فِي امْرَأَةٍ أَبِي حَفْصٍ إِذَا كَانَ جَوَابُ الْمَرْأَةِ سَحْسَانًا • كُلُّ ذَلِكَ مِنْ خِلَافِ  
الْقَسَاوِي • إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى امْرَأَةٍ أَنْ وَلِيَّهَا زَوْجُهَا مِنْهُ فِي حَالِ صُغُرِهَا  
وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةً وَأَقَامَتِ الْمَرْأَةُ بَيِّنَةً أَنَّ لَوْلَى زَوْجَهَا بَعْدَ بُلُوغِ بَغِيرِ  
رِضَاهَا فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ • قِيلَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَ الزَّوْجِ وَكَوْنُ الْأَوَّلِ  
أَصَحُّ • تَانَا رُحَانِيَّةٌ • الْمَرْأَةُ إِذَا قَعَدَتْ عَلَى رَأْسِ مَا فَتَنَ إِلَى زَوْجِهَا فِي  
الْمَاءِ تَبَيَّنَتْ حُرْمَتُ الْمَصَاهِرِ وَالصَّحِيحُ خِلَافُهُ لِأَنَّ الرُّوْيَةَ لَا تَحَقُّقُ فِي الْمَاءِ  
وَتَبَيَّنَتْ بِالنَّظَرِ عَنْ شَهْوَةٍ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ إِلَّا تَزَوَّجَ إِذَا انْزَلَ فَلَا فِي الصَّحِيحِ  
وَإِذَا قَالَ كَانَ النَّظَرُ عَنْ شَهْوَةٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ • وَصَدَّقْتُ امْرَأَتِي فِي فَرَاشَتِهِ وَفَعَلَ  
يَدَّ عَلَى ابْنَتِ الْمَشْتَمَةِ عَلَى طَرَفِهَا زَوْجَتُهُ أَنْ كَانَ شَهْوَةً حُرْمَتِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ  
وَلَوْ خَلَّفَ الْقَوْلُ لِلزَّوْجِ فَإِنَّهُ كَانَ لَا عَنْ شَهْوَةٍ لِأَنَّ الشَّهْوَةَ عَارِضَةٌ وَلَوْ  
أَخَذْتُ مِنْهَا وَكَانَ مَا كَانَ عَنْ شَهْوَةٍ لَا يُصَدَّقُ لِأَنَّ الْعَالِيَّ خِلَافُهُ وَكَذَا لَوْ سَأَلَ

قال صاحب المحيط البراءة بعد ذكر ما بين المسلمين  
اعني اختلافهما في الشهوة وعدمه والصغر والبلوغ  
واذا ثبت هذا فنقول في الفصل الاول اختلاف في صحة  
العقد وفيه لا وجود اصله لان الشهادة شرط  
صحة العقد لا شرط وجود العقد وفي الفصل الثاني اختلاف  
في وجود اصل العقد لان النكاح في حالة الصغر قبل  
اجازة النكاح ليس نكاح صحيح لان النكاح متردد  
بين الصغر والبلوغ وعبارة الصبي في النكاح ملحق  
بالعوم فكانت مقارة وجود العقد فكان القول قولها

وذكر في المسئلة في فتاوى قاضيها كذا النكاح  
وكذا في الدعوى في باب دعوى النكاح  
على التفصيل وذكر في الخلاصة تعليلها قبل  
من المسئلة في مسئلة الاثنين فليراجع

وكذا في الزنا خلاف ما ادعاه  
من وراء الزنا جامع الفتاوى

مَعَهَا عَلَى دَابَّةٍ خِلَافَ مَا إِذَا رَكِبَ عَلَى ظَهْرِهَا وَعَبْرَ لَهَا حَيْثُ يُصَدَّقُ فِي أَنَّهُ  
لَا عَنْ شَهْوَةٍ • قَامَ إِلَيْهَا مُتَشَبِّهًا وَعَانَقَهَا وَقَبَّلَهَا وَزَعَمَ عَدَمَ الشَّهْوَةِ لَا يُصَدَّقُ  
وَلَوْ لَمْ يَبَيِّنْ لَكِنَّهُ قَبَّلَهَا ذَكَرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَنْ يُصَدَّقَ • وَفِي التَّوَالُفِ لَوْلَى الْفَمِ  
لَا وَبَلَغَنِي الْبَعْضُ وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ يُصَدَّقُ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ حَتَّى فِي  
امْرَأَةٍ اخَذَتْ ذَكَرَ الْخَتَنِ فِي الْخُصُومَةِ وَقَالَتْ كَانَ بِلَا شَهْوَةٍ يُصَدَّقُ فِيهَا • قِيلَ  
لَهُ مَا فَعَلْتَ بِأَمْرِ امْرَأَتِكَ فَقَالَ جَامَعْتُهَا تَبَيَّنَتْ حُرْمَةُ الْمَصَاهِرِ بِهَذَا الْفَرْقِ  
وَلَا يُصَدَّقُ فِي أَنْ كَرِبَ فِي قَوْلِهِ ذَلِكَ وَيُقْبَلُ بِالْحُرْمَةِ مُطْلَقًا فِيمَا إِذَا سَأَلَ عَنْ  
أَمْرِ امْرَأَةٍ بِلَا قَيْدٍ بِالشَّهْوَةِ لَكِنَّهُ إِذَا ادَّعَى عَدَمَ الشَّهْوَةِ صَدَّقَ • وَفِي الْعَيْنِ  
يَجْعَلُ فِي الْمُبَاشَرَةِ الشَّهْوَةَ أَصْلًا وَفِي الْقَبْلَةِ وَالنَّظَرِ عَدَمُهَا أَصْلًا فَقَالَ  
جَارِيَةُ بَلْ خَيَّرَ فَقَبَّلَهَا وَنَظَرَ إِلَى فَرْجِهَا ثُمَّ قَالَ كَانَ لَا عَنْ شَهْوَةٍ وَإِذَا رَدَّ  
فَالْقَوْلُ لَهُ وَلَوْ كَانَتْ مُبَاشَرَةً وَقَالَ كَانَتْ لَا عَنْ شَهْوَةٍ لَا يُصَدَّقُ وَلَا أَمَامَ  
الْأَظْهَرِ عَلَى الْقَبْلَةِ أَنْ عَلَى الْفَمِ وَالْخَدِّ وَالزَّقْنِ لَا يُصَدَّقُ فِي أَنَّهُ لَا عَنْ شَهْوَةٍ  
وَفِي غَيْرِهَا يُصَدَّقُ • وَفِي التَّوَالُفِ لَا يُصَدَّقُ فِي الْفَمِ وَيُصَدَّقُ فِي غَيْرِهِ • إِذَا ادَّعَى  
امْرَأَةُ ابْنَتَهُ ثِيَابًا ثَمَرًا ادَّعَى أَنَّهُ أَمَانَةٌ يُصَدَّقُ وَكَذَا بَعْدَ مَوْتِهَا • فَرَضَتِ النِّفْقَةَ  
عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ مَهْرٌ فَأَعْطَى زَاهِدًا ثَمَرًا ادَّعَى أَنَّهُ مِنَ الْمَهْرِ فَالْقَوْلُ لَهُ • أَعْطَى  
مُعْتَدَةً الْغَيْرُ نِفْقَةً لَهُ لِأَسْتَرْدَادِ الرُّبُوبِ زَوْجَهَا وَلَا خِفَاءَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ  
يَسْتَرْدَادُ وَأَنْ هَبَتْ بَعْدَ الْأَسْتَرْدَادِ لَا وَهَذِهِ الصُّورَةُ تَحْتَمِلُهَا فَيَكُونُ الْقَوْلُ  
لِلزَّوْجِ أَنَّهُ قَرْضٌ وَإِنْ ادَّعَتْ أَنَّهُ هِبَةٌ يَخْلَفُ الزَّوْجُ عَلَى دَعْوَاهُ فَإِنْ نَكَحَ  
شَيْئًا وَانْخَلَفَ وَقَالَ لَوْ بَيَّنَّ بِهِ الْفَرْصُ رَجَعَ فَإِنْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا وَخَلَسَتْ  
الْمَهْرُ صَدَّقَ • امْرَأَةٌ زَعَمَتْ عِنْدَ الْقَاضِي أَنَّ أَخَاهَا زَوَّجَهَا مِنْهُ وَبَيَّنَّ بِهَا  
وَهِيَ صَغِيرَةٌ كَارِهَةٌ وَالْأَنْ قَدْ بَلَغَتْ وَإِذَا تَلَفَّاقَ مِنْهُ وَقَالَ الزَّوْجُ  
حَيْرٌ بَنِيْتُ وَدَخَلْتُ بِهَا كَانَتْ كَبِيرَةً فَالْقَوْلُ لَهُ لِمَسْكِهِ بِالْأَصْلِ وَهُوَ لَزْوُ  
التَّصَرُّفِ • وَعِنْدَهُ أَيْضًا زَوْجُهَا لَخَوَّاهَا وَهُوَ وَلِيَّهَا فَقَالَ الزَّوْجُ عَلِمْتُ وَمَتَّارٌ  
وَقَالَتُ صَبِيَّةٌ لَا تَكُونُ هَذِهِ الْمَقَالَةُ فَرْقَةٌ وَهِيَ امْرَأَتُهُ وَالْقَوْلُ لَهَا • وَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ  
وَلَمْ تَعْلَمْ بِالنِّكَاحِ وَقَالَتُ عَلِمْتُ وَاجْتَرَأْتُ فَالْقَوْلُ لَهَا وَلَوْ مَاتَ الزَّوْجُ قَبْلَ هَذِهِ  
الْمَقَالَةِ فَقَالَتْ لَوْرَثَتْ وَهُوَ كَبِيرٌ عَلِمْتُ وَمَاتَ صَبِيَّةٌ وَقَالَتُ صَبِيَّةٌ فَالْقَوْلُ لَهَا  
كُلُّ ذَلِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْبَرْزَايَ • إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ أُخْتَهُ ثُمَّ قَالَ لَهَا هَلْ لَزِمْتَ

النَّفَقَةُ



ما فعلت فقالت اجرت وكان الاخ باع املا كما فعلت الاجت ما علمت بيع  
 الاملاك وما اردت بقول اجرت فالقول قولها ويصرف قولها الى ترتيب  
 الرافق **•** تاتار خانيته **•** لو خلفت المرأة والزوج بعد ما بلغت وقالت  
 قد اخترت الفرقة حين اذ كنت وقال الزوج كزيت لم تختاري فالقول قول  
 الزوج وعليها ان تاتي بالبينة انها اختارت فسخ النكاح **•** ولو قالت بلغت  
 الآن واخترت الفرقة وقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا فالقول قولها  
**•** الشهادة على النكاح بالشبهة والنساع جائز وفي المتن في الشهادة  
 على المهر بالنساع مع جوزه وعند محمد لا يجوز **•** تاتار خانيته **•** من المينة  
 قالت لرجل طلقتي زوجي وانقضت عدتي في حل له تزوجها ان غلب على ظني  
 صدقها وان لم يكن لا يهن امينات في الاخير عن الرجل وانقضت العدة  
 والوطي والقول قول الامين **•** قالت تزوجت زوجا اخر يعني حلالا كرم  
 ان كانت عادية يصدقها وكذا ان وقع في قلبه انها صادقة ولو انكرت  
 دخول الثاني بعد قرارها لا تصدق **•** ولو اقرت بتجليلها ثانيا نكرت ان كان  
 عالمة بشرط الحل الاول لم تصدق ولا تصدق **•** قالت الاول تزوجت  
 باخرا وانقضت عدتي فترجعت فترجعت فترجعت فترجعت فترجعت فترجعت  
 ولم اكن تزوجت فان لم تكن اقرت بدخول الثاني تصدق وبطل النكاح  
 وان كانت اقرت لا **•** ولو طلقها ثلاثا تزوجها بعد ايام فقال تزوجت  
 قبل الزوج الثاني تصدق **•** جامع الفتاوى **•** وفي باب الاحصار مروج  
 المبسوط اقرت اذ تزوجها فزجامفها وانكر الزوج ثم فارقتها وانقضت  
 عدتها حل لزوجها الاول الذي كان طلقها ثلاثا ان يصدقها ويتزوجها  
 لانها اخبرت عن امرين بينهما وبين ربها وهو حلها للزوج الاول ولا يجوز  
 الثاني في ذلك كاتكان في حق هذا الحكم وجودا وعدما وكذلك ان خبر بها  
 ثقة **•** مجمع الفتاوى **•** لو كان لها على ابيها دين فجهزها ابوها ثم قال  
 بدين علي وقالت بل من ماليك فالقول للاب وقيل القول للبت والاول  
 اصح فكذا لو قال الاب كان لامد على مائة دينار فاحضرت لجهزها زيناك  
 وقالت بل من ماليك فالقول للاب **•** جامع الفتاوى **•** تختلف في  
 المهر فقالت وهبت لك بشرط ان تطلقني وقال بغير شرط فالقول قولها

افتراق

افتراقا فقالت افتراقا بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالقول قولها  
 لانها تنكر سقوط نصف المهر **•** دفع الى الزوج وجته ما لا فقالت هي من المهر  
 وقال الزوج ودعته فالقول قولها ان كانت من جنس المشروط والاول  
 قالها ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثلاثا فدخلت ومنعت نفسها  
 عن الزوج ثلاثا قراء وتزوجت ودخل بها وطلقها وانقضت عدتها  
 ثم طلبت من الاول ان يجدها النكاح ففعل غير ما لم يصنعت وهي  
 بيته لا يجوز لها ذلك ولا يحل الاول **•** لا يصدر فان في حق السقوط  
 ويصدر فان ديانة **•** لا يجوز في المذهب الصحيح **•** ولو ارسل الى خطيبته  
 دنايير ثم اتخذ واله ثيابا كما هو العادة ثم يقول انقذتها من المهر فالقول  
 قوله **•** ولو كان قال اصرفوا بعض الدنايير الى ابي الحائك وبعضها الى ابن  
 الشياه والحنا والشمع لا يقبل قوله في التميمي قال زحمة ابنة فاحل  
 جوابه في هذه المسائل ان كان الدنايير الى جهة اخرى غير المهر لا يقبل قوله  
 بعد ان من المهر والا فالقول قوله انه من المهر وان اتخذ وله ثيابا  
 افتراقا وفي بيته جارية نقلها مع نفسه واستخدمتها سنة والزوج  
 عا لربه ساكت ثم ادعاها فالقول له لان يدك كانت ثابتة ولم يوجد  
 المزيل **•** قنية الفتاوى **•** امرأة في دار رجل يدعى بها امرأته وخارج  
 يدعيها وهي تصدق فالقول لرب الدار فقد صرح ان اليد ثبتت على الخ  
 يحفظ الدار كما في المناع **•** لو برهنت على رة النكاح عند البلوغ وبرهن  
 على سكوتها تقبل بيته لانها ثبتت الفعل وهو الابا **•** **•** **•**  
 تقبل بينة الزوج لان ثبتت حدوث الملك ولذا جعلنا القول قولها عند  
 عدم البينة خلافا لزوج لانها تنكر حدوث الملك فالقول ان يكون المهر  
 مذهب زفر فعلى ما ذكره يكون القول له والبينة المرأة عندنا وله وجه  
 اعطى معتدة غير نفقة لتزوج نفسها منه بعد العدة فترجعت بغيره  
 فله اخذ ما دفع ولا يشك ان يرجع في القرض لا في الهبة بعد التلف وهذه  
 الصوة تحتمل القرض والهبة غير ان القول قول الدافع في انه قرض فلو ادعت  
 الهبة يحلف الدافع فان كل فلا شيء له ولو حلف وقال نويت به القرض ولو  
 زوجت نفسها منه حتى خست من مهرها يصدر المعطى وتورث ما

فائدة في تجهيز المهر



حدوث الملك النكاح بوق المتفق  
 فتأمل **•** فضيل افندي **•**  
 فتأمل من الزنا

ثم عادة خوارزم ان النسب لا يطلب المهور الا عند الفراق او بعد الموت فهو باعيل فلو طلقها رجعا لا يصير المهر حال حتى تنقضي العدة وبه عامة المشايخ  
 يصير حال **•** مثل **•** لها طلب المهر مع الحل لكن القاضي لا يسمع ذلك مادام حالها ان راي ذلك مصلحة **•** المهر في عرفنا غير موقوف على المهر  
 من حيث اوت **•** ولو تزوجها بايدي من مهرها على انها بكر فاذا هي بنيت لا يجب الزيادة فنية



خيار البلوغ

ما قبضته • صبيته زوجهما فبلغت فهي على خيارها ما لو ترص بتكاح  
 أو دالة كجماع أو طلب نفقة أم لا لو كثر من طعامه أو خدمته كما كانت فهي  
 خيارها لأنه ليس برضا وفكر وأحرار الجهل بخيار العتق عند الجهل  
 البلوغ فلو لم يعلم به لا تغز حتى انها لو بلغت وهي بكر وسكت وقالت لم  
 أعلم بالخيار فهذا سكت وقال الزوج لا يل علمت فالقول للزوج وبطل خيارها  
 إذا أظهر شاهد للزوج فإن الصبيته تبلغ لا محالة وإذا كانت تبلغ لا محالة  
 تنال في صغرهما عن هذه المسئلة هل لها الخيار إذا بلغت أم لا فتعلم ذلك  
 فالظاهر أنها كاذبة • جامع الفصولين • فإن بلغت البنت في خوف الليل  
 ولم تقدر على الأشهاد قال محمد رحمه الله كما رأت الدم تقول اخترت نفسي  
 التكاح فإذا أصبحت تشهد وتقول رأيت الدم الساعة واخترت نفسي فقيل له  
 أيسع لها ذلك قال نعم لأنها لو اخترت أنها رأت الدم في الليل واختارت نفسها  
 لا يقبل قولها وبطل خيارها ورؤى عنه أنها لو قالت عند الشهود أو عند  
 نواصب التكاح حين بلغت يقبل قولها وإن وقتت فقالت بلغت أمس واخترت  
 نفسي لا يقبل قولها ولو قالت لم أعلم بالتكاح إلا الآن فاخترت نفسي قولها  
 ولو بلغت فقالت الحمد لله اخترت نفسي كانت على خيارها ولو بلغت في مكان  
 منقطع عن الناس فبعثت الحارثية لتأتي بشهود تشهد هم بطل خيارها إلا  
 أن يكون على الفور وينبغي أن تقول في فور البلوغ اخترت نفسي ونقض التكاح  
 فإن قالت ذلك لا يبطل حقهما بالتأخير حتى يوجد المكين • قاض خان  
 قال فإن بلغت بكر بالليل ولم تقدر على الأشهاد قال محمد رحمه الله كما رأت  
 الدم تقول نقض التكاح فإذا أصبحت تشهد وتقول رأيت الدم الساعة واخترت  
 نفسي فقيل له أيسع لها ذلك قال نعم لأنها لو اخترت أنها رأت الدم في  
 الليل واختارت نفسها لا يقبل قولها وبطل خيارها **أقول** • وهذا  
 على أن الكذب مباح عند الصرورة وإن كان غير الأربعة المستثناة • وعن محمد  
 رحمه الله لو قالت عند الشهود أو للقاضي نقض التكاح حين بلغت يقبل قولها  
 ولو قالت بلغت أمس ونقضته لا يقبل • ولو قالت لا أعلم بالتكاح إلا الآن  
 ونقضته قبل قولها كذا **أقول** • في مسئلة أمس والليل ينبغي أن  
 يقبل قولها مع اليمين لأنها قد تبلغ بلا خيار في وقت يعذر فيه الأشهاد

والزوج صادق تصدق

سأول من يزوجها من غيرها

وتكليف

الكذب

هذه دعوى اجتهاد من الجامع وتجرى  
 على المجتهدين والله أعلم • فصيل أفندي

تبع مسائل  
 والشفيع في كتاب  
 القضاء في باب اليمين

وتكليف الأشهاد فيه خرج والخرج مدفوع وأصر وادع مستثناة من قواعد الشرع  
 فينبغي أن يقبل قولها وإن أضافتها إلى الماضي وهذا أولى من تجويز الكذب • يسير  
 فيما يأتي من المحيطان فيه إشارة إلى ما قلنا وينبغي أن تكون الشفعة كذلك  
 فإن قالت للقاضي اخترت نفسي حين بلغت أو حين بلغت طلعت الفرفة صدقت  
 مع اليمين وكذا الشفيع لو قال طلعت الشفعة حين علمت فالقول له ولو  
 قال علمت أمس لا يقبل ويكلف إقامة البينة • **أقول** • قوله والأشهاد لا  
 يشترط لأختيارها إلى قوله ليسقط اليمين إلى قوله صدقت مع أنه ليس بدمي  
 أن تصدق مع اليمين في مسئلة أمس • بلغت بكر فقالت رددت كما بلغت  
 والزوج يقول سكت فالقول للزوج وكذا لو قال طلعت الشفعة كما سمعت قال  
 المشتري سكت فالقول للمشتري وهذا في الاختلاف حالة البلوغ وسماع  
 البع في الشفعة أما لو اختلفا حالة البلوغ فقالت رددت وقال سكت  
 فالقول قولها • ولو قالت البكر لم أراض بالتكاح وقال الزوج رصيت فالقول  
 قولها عندنا • جامع الفصولين • إذا ادعت المرأة على زوجها أنه آلى  
 منها ومضت أربعة أشهر ولم ينف أيها وأنها بابت منه وانكر الزوج الأيلا  
 فالقاضي لا يحلف الزوج على الحاصل بآله ما هي بأبنة منك اليوم ويحلف  
 على السبب بالله ما قلت لها والله لا أقربك أربعة أشهر على ما ادعت فإن  
 أقر الزوج بالأيلا وأدعى أنه فاء إليها في المدة وانكرت هي الفئ في المدة  
 قولها مع اليمين • ويحلف على الحاصل عند محمد فيحلف بالله ليست بأمه أو له  
 بالسبب الذي تدعى • ولا يحلف بآله لم ينف أيك قبل مضى أربعة أشهر نانا •  
 إذا حضر عند الموقر رجل وامرأة وأدعيا أنهما زوجان يعقد صحيح • والكوب  
 الذي بينهما غير • ويقصد أن يحد يد كتاب الصداق فإن كانا غريبين طارئين  
 فالقول قولهما وإن رأى ربة تركهما وإن كان قدومهما مع رفقة يعلم أنهما  
 زوجان فكشف امرهما وينبغي أن يسأل كل واحد من الزوجين بأنقرده •  
 في المسئلة بما يزيل عنه الريبة والأدفعهما عنه وإن كانا بكرين فلا  
 يكتفهما حتى يصح عنده أنهما زوجان • **معين الحكم** • إذا تزوج الرجل  
 امرأة فولدت ولدا فدعى أحدهما أن التكاح كان منذ شهر وأدعى الآخر كان منذ  
 ويحكم بشيوت نسب الولد منهما فإن تصارقا على أنه تزوجها منذ شهر لم يثبت

وتكليف

فالقول من يدعى النكاح منذ سنة



فَسَبَّ الْوَلَدَ • حَدِيثُهُ تَقْلًا عَنِ الْحَاشِيَةِ • وَفِي الْمَسْنَعِ إِذَا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ  
فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ فَلَا يَحِلُّوْا مَا كَانَ يَكُونُ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الرَّوْجَيْنِ فِي خَالِ حَيَاتِهِمَا  
وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ وَرَثَتِهِمَا بَعْدَ وَفَاتِهِمَا وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ فِي خَالِ حَيَاتِهِمَا  
وَمَوْتِ الْاِخْرَ فَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي خَالِ حَيَاتِهِمَا فَمَا كَانَ يَكُونُ فِي خَالِ قِيَامِ  
النِّكَاحِ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ وَفَاتِهِمَا بِالطَّلَاقِ فَإِنْ كَانَ فِي خَالِ قِيَامِ النِّكَاحِ فَمَا  
يَصْلَحُ لِلرِّجَالِ كَالْعِمَامَةِ وَالْقُلُوسِ وَالسَّلَاحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ  
الرَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ شَاهِدُهُ وَمَا يَصْلَحُ لِلنِّسَاءِ كَالْحِمَارِ وَالْمَخْطَةِ  
وَالْمَغْرَلِ وَخَوَافِ الْقَوْلِ فِيهِ لِلْمَرْأَةِ مَعَ الْيَمِينِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ شَاهِدُهَا  
قَالَ التِّرْمِذِيُّ شَيْءٌ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَا يَصْلَحُ لِلنِّسَاءِ فَالْقَوْلُ فِيهِ لَهَا مَعَ الْيَمِينِ  
إِذَا كَانَ صَافِعًا وَلَهُ اسْمٌ وَرِجَالٌ وَخَوَاتِمٌ لِلنِّسَاءِ فَحَلَّى وَخَلَّالٌ وَأَمَّا ذَلِكَ فَمَنْ  
لَا يَكُونُ مِثْلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِلْمَرْأَةِ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ تَبِيعُ ثِيَابَ الرِّجَالِ  
كَالْعِمَامَةِ وَالْقُوسِ وَالرَّزَعِ وَالْمَنْطِقَةِ أَنْتَبَى وَمَا يَصْلَحُ لَهَا كَالْأَنْبِيَةِ  
وَالزَّهَبِ وَالْفَضَّةِ وَالْمَنْزِلِ وَالْعَقَارِ وَالْمَوَاشِي وَغَيْرِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّوْجِ  
وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَحَمْدٍ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ الْقَوْلُ فِي غَيْرِ الْمَشْكِلِ كَمَا قَالَ الْأَوْثَمُ  
فِي الْمَشْكِلِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ إِلَى قَدْرِ جِهَانِ مِثْلَهَا وَفِي الْبَاقِي الْقَوْلُ قَوْلُ الرَّوْجِ  
وَقَالَ زَوْجُ الْمَشْكِلِ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ • فِي قَوْلِ الْاِخْرَ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ الْمَنَاعُ  
كُلَّهُ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْثَى الْقَوْلُ قَوْلُ الرَّوْجِ فِي الْكُلِّ وَلَهَا ثِنْتَانِ  
بَيْنَهُمَا وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ أَنْ كَانَ الْبَيْتُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ فَالْمَتَاعُ كُلُّهُ لَهَا إِلَّا  
مَا عَلَى الرَّوْجِ مِنْ ثِيَابٍ بَدَنِيَّةٍ وَأَنْ كَانَ الْبَيْتُ بَيْنَ الرَّوْجِ فَالْمَتَاعُ لَهُ لِأَنَّ  
يَدُ صَاحِبِ الْبَيْتِ عَلَى مَا فِي الْبَيْتِ قَوِيٌّ وَأَظْهَرُ مِنْ يَدِ غَيْرِهِ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا اِخْتَلَفَ  
خَالِ قِيَامِ النِّكَاحِ أَمَّا إِذَا اِخْتَلَفَا بَعْدَ طَلَاقٍ فَلَهَا ثَلَاثَانِ أَوْ بَابَانِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّوْجِ  
لَا لَهَا صَارَتْ لِحَنِيتِهِ بِالطَّلَاقِ فَزَالَتْ بَيْرُهَا هَذَا إِذَا اِخْتَلَفَ الرَّوْجَانِ قَبْلَ  
الطَّلَاقِ أَوْ بَعْدَهُ أَمَّا إِذَا اِخْتَلَفَا فِي وَرَثَتِهِمَا فَالْقَوْلُ قَوْلُ وَرَثَةِ الرَّوْجِ  
فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَحَمْدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ الْقَوْلُ قَوْلُ وَرَثَةِ الْمَرْأَةِ  
إِلَى قَدْرِ جِهَانِ مِثْلَهَا وَفِي الْبَاقِي الْقَوْلُ قَوْلُ وَرَثَةِ الرَّوْجِ لِأَنَّ الْوَارِثَ يَقُومُ  
الْمَوْرَثَ فَصَارَ كَالْمَوْرَثِ إِذَا اِخْتَلَفَا بِنَفْسِهِمَا وَهَلْ حَيَّانِ فِي خَالِ قِيَامِ النِّكَاحِ وَلَوْ  
كَانَ كَذَلِكَ كَانَ عَلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ فَكَذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِهِمَا وَأَمَّا مَا اِخْتَلَفَ

الحقُ مِنْهُمَا وَوَرَثَةُ الْمَيِّتِ فَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ هُوَ الْمَرْأَةُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّوْجِ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ وَحَمْدٍ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَيَّةً لَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الرَّوْجِ فَبَعْدَ مَوْتِهَا أَوْ  
وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ الْقَوْلُ قَوْلُ وَرَثَةِ الْمَرْأَةِ إِلَى قَدْرِ جِهَانِ مِثْلَهَا كَمَا هُوَ  
وَأَنْ كَانَ الْمَيِّتُ هُوَ الرَّوْجُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي  
الْمَشْكِلِ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ فِي قَدْرِ جِهَانِ مِثْلَهَا وَعِنْدَ حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الْقَوْلُ  
قَوْلُ وَرَثَةِ الرَّوْجِ هَذَا إِذَا كَانَ الرَّوْجَانِ حُرَيْنِ أَوْ مَمْلُوكَيْنِ أَوْ مَمْلُوكَتَيْنِ  
أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا حُرًّا وَالْاِخْرَ مَمْلُوكًا أَوْ مَمْلُوكَاتَيْنِ وَاِخْتَلَفَا فِي حَيَاتِهِمَا فَعِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْحُرِّ عِنْدَهُمَا أَنْ كَانَ الْمَمْلُوكُ نَحْوَ رَافِكٍ لَكَ وَأَنْ كَانَ الْمَمْلُوكُ  
مَا ذُوْنَا أَوْ مَمْلُوكَاتَيْنِ فَالْجَوَابُ فِيهِ وَفِيمَا إِذَا كَانَ نَحْوَ سَوَاءٍ وَتَقَدَّمَ جَوَابُ  
الْحُرِّ بِتَقَا صِيْلِهِ • لِسَانُ الْحَكَامِ • لَوْ اِخْتَلَفَ الرَّوْجَانِ فِي التَّكْبِيرِ  
الْوُطْنِ فَالْقَوْلُ الْمُنْكَرُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ • وَلَوْ اِخْتَلَفَا فِي السَّكُوتِ وَلَوْ رَفَعَا  
لَهَا لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الرِّضَا • وَلَوْ اِخْتَلَفَا بَعْدَ الْعِدَّةِ فِي الرَّجْعَةِ فِيهَا فَالْقَوْلُ لَهَا  
لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا وَلَوْ كَانَتْ قَائِمَةً فَالْقَوْلُ لَهُ لِأَنَّ مِلْكَ الْأَنْثَا فِيمِلْكَ الْأَخِيَا  
إِذَا اِخْتَلَفَا الرَّوْجَانِ فِي الْوُطْنِ فَالْقَوْلُ لَهَا الْأَفِي مَسَائِلَ أَدْعَى الْعَيْنِ الْأَصَابَةَ  
وَأَنْكَرَتْ وَقُلْنَ تَيْبَ فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ لِأَنَّ كَانَتْ بَكْرًا وَلَا حُرًّا فِي ذَلِكَ بَيِّنٌ  
أَنْ يَكُونَ قَبْلَ التَّحْلِيلِ وَبَعْدَ الثَّانِيَةِ الْوَلِيُّ لَوَادَعَى الْوُصُولَ إِلَيْهَا قَبْلَ مَضَى  
الْمَدَّةِ قَبْلَ قَوْلِهِ يَمِينِهِ لِأَبَعْدَ مَضِيِّهَا الثَّانِيَةِ لَوْ قَالَتْ طَلَّقْتُ بَعْدَ الدُّخُولِ  
كَمَا لَمْ يَهْرُ فَقَالَ قَبْلَهُ وَلَكِ الرِّضْفُ فَالْقَوْلُ لَهَا لَوْ جُوبِ الْعِدَّةُ عَلَيْهَا وَلَهُ فِي  
الْمَهْرِ وَالتَّقَةِ وَالسَّكْنِ فِي الْعِدَّةِ وَفِي حِلِّ بَيْتِهَا وَارْبَعِ سَوَاهَا وَاجْتِهَالِ الْحَالِ فَلَوْ  
جَاءَتْ بَوَلَدًا مِنْ يَحْتَمِلُ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَيَرْجَعُ إِلَى قَوْلِهَا فِي تَحْمِيلِ الْمَهْرِ فَإِنْ لَمْ يَنْفِقْ  
بِنَفْيِهِ عَدْنَا إِلَى تَصْدِيقِهِ بِمَا فَهَمَّتْهُ مِنْ كَلَامِ مَهْرٍ وَلَمْ يَرَ الْأَنْ صَحَّحْنَا الرَّبْعَةَ  
أَرَعْتَ الْمُطْلَقَةَ ثَلَاثَانِ الشَّأْنِ فِي دَخْلِهَا فَالْقَوْلُ لَهَا لِحَلِّهَا الْمُطْلَقَ لَا لِكُلِّ الْمَهْرِ  
الْمَخَاصِصَةِ لَوْ عَلِقَ الطَّلَاقُ بِعَدَمِ وَطْنِهِ الْيَوْمَ فَارَعَتْ عَدَمَهُ وَارَعَاهُ فَالْقَوْلُ  
لَهُ لِأَنَّكَانَ وَجُودَ الشَّرْطِ قَاسٍ فِي الْكُنْزِ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي وَجُودِ الشَّرْطِ فَالْقَوْلُ  
لَهُ • اِشْتِبَاهُ قَبْلِ الْحَكَامِ الْمَقْشُودِ • الزَّائِدُ بَكَارِهَا بَوَثْبَةً أَوْ حَيْضًا وَجِيءَ  
أَوْ بَعِثَ وَهُوَ طَوِيلٌ مَكْتَبًا فِي هَلِهَا بَعْدَ دَاكُهَا حَتَّى خَرَجَتْ مِنْ عَدَا الْأَبْكَارِ أَوْ  
زَادَ بَكَارُهَا فِي سَكُونِهَا رِضَاً وَالْقَوْلُ لَهَا أَنْ اِخْتَلَفَا فِي السَّكُوتِ • دَرَرٌ عَرَرٌ •

أشبهت السلسلة لكن اردناها  
زيادة فائدة مسلمة

قوله فان اقرت لاحدهما قبل اقامة البينة لمائة في امر آية لقصد قهنا قال الشيخ الامام علا الدين السبكي في حواشي اختلاف الاوقات في الدعوى من شرح الكافي  
ولو ادعى رجلان عبدا في ايديهما ولا بينة لهما فقال العبدان لا صدمتهما بعينه بل يصدق وهو لهما لان ايديهما ليس للملك على العبد لانه ليس له يد افعه فلا تقبل قوله تعالى  
ولو ادعى امرأة في ايديها قوت لاحدهما حيث يقتضيهما لانه المرأة ليست في يد احد لانهما في يد نفسها فغير اقارب بالزوجية غاية البيان في باب ايديها رجلان



لوزج الاب ابنته البكر البالغة فطلب الاب مهرها فقال الزوج دخلت بها  
وقال الاب بل هي بكر في منزلي فالقول قول الاب لان الزوج يدعي امرأته  
ولا يثبت له فان قال الزوج للقاضي حلف الاب انه لا يعلم اني دخلت بها  
هل يحلف المريد جواب هذه المسئلة في الكتاب ويحتمل ان يحلف لانه لو اقر  
بذلك وقع اقرار في حق نفسه حتى لم يكن له ان يطالبه بالمهر فكانت المطالبة  
الى الابنة فكان التحليف مقيدا وذكر قاضيان عن ابويوسف ان له تحليفه  
وذكر الحنفية انه لا يحلف لانه لا يدعي على الاب شيئا فلا يحلف وذكر  
الحنفية في شرح ادب القاضين ان القول قولها يمينها ان انكرت الدخول قال  
ولو قيل ان كان الزوج قريبا منها او مخالطا لها بحيث لا يندرج حوله بها  
فالقول قوله فيهما لان الظاهر يكرها والافاقول قولها لما ذكرنا كان حسنا  
شرح المنظومة لابن الشحنة . صغير جات به امرأته فطلبت النفقة  
الاب فقال لا انا اخو به لان امه في كاهي كبتها ربت متى فقالت الجدة  
لا بل ماتت امه قالوا ايتك الولد مع الجدة ويقال للاب اطلب امرتك لان الام  
اذ لم يعرف مكانها كانت بمنزلة المفقودة فان حضر الاب امرأة فقال هذه  
بتك ولدي هذا منها وصدقته المرأة في ذلك وقالت الجدة ما هذا باني  
وابنتي ماتت كان القول قول الاب والمرأة وهي اولى بالولد . قاضيان  
في كتاب الدعوى فيما يتعلق بالنكاح والولد .

**كتاب الرضاع**

رجل تزوج رضيعا فارضعها امه او ابنته حرمت الرضعة على زوجها  
وكذلك لو تزوج رضيعتين فارضعهما امرأة واحدة او واحدة بعد  
حرمتكما لانهما صار جامعيتين الاخيتين وكل واحدة منهما نصف القيد  
يرجع الزوج بذلك على الرضعة ان تعهدت الفساد عندنا والتعهد ان  
من غير حاجة لها او الارضاع باز كانت تجدها ترضعه او كان شيعيا  
ويقبل قولها انها لم تعهد الفساد . قاضيان . صغير وصغيرتين  
شبهت الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا اذا لم  
يجز ذلك انسان فان خبر عدل ثقة بوجده بقوله ولا يجوز النكاح بينهما  
وان كان الخبر بعد النكاح فالأحوط ان يفارقها روى ذلك عن رسول الله

الرضاع

عليه

عليه وسلم انه امر بالمفارقة . قاضيان في النكاح . ولو شرط على الطور  
الارضاع بنفسها فارضعته بلبس شاء فلا أجر لها وان اختلفا فالقول  
لها مع يمينها . جامع القصولين . ثم تعهد الفساد يثبت بثلاثة اشياء  
يعلمها بنكاح الصغيرة وعلمها بفساد النكاح بارضاعها وعدم الضرورة  
وهي ضرورة خوف الهلاك على الصغيرة لو لم ترضعها والقول قولها في انما  
لم تعهد الفساد مع يمينها لان الزوج يدعي تعهد الفساد يدعي عليها  
وهي تنكر كان القول قولها وعلى حكم المهر والرجوع في المسائل المتقدمة  
الاتفاق والاختلاف . الرضاع يظهر بخلاف من احدهما الاقرب والثاني  
البيتة اما الاقرب فهو ان يقول لامرأة تزوجها هي اخي من الرضاع او هي  
من الرضاع او بنتي من الارضاع وثبت على ذلك ويصير عليه فيفرق بينهما لانه  
اقر بطلان ما يملك ابطاله للحال فيصدق في نفسه واذا صدق لا يحل له  
وطنها والاستمتاع بها فلا يكون في بقاء النكاح فائدة فيفرق بينهما سواء  
صدقته او كذبت لانه الحرمة ثابتة في زعمه . كذا نبع .

**كتاب الطلاق**

رجل قال لامرأة على الف درهم وله امرأة معروفة فقال لى امرأة اخرى وكان  
لها كان القول قوله . ولو قال امرأتين طالق ثم قال لامرأة على الف درهم ثم قال  
لى امرأة اخرى وايها عانيت صدق في المال ولا يصدق في الطلاق . ولو قال  
لامرأة انت طالق مع كل امرأة لى وله اربع نسوة طلق جميعا فان نوى في هذه  
المسئلة بعض النسوة وبعض الطلاق لا يصدق فضاء ويصدق فيما بينه  
وبين الله تعالى . قاضيان في ابطال الطلاق . ولو قال لامرأة يا مطلق  
وقع الطلاق عليها ولو قال اردت بالشم لا يصدق فضاء ودين . ولو قال  
اردت بطلاق زوجة كانت لى قبل ذلك ان لم يكن له زوجة قبل ذلك لا  
يلتفت الى قوله وان كانت وقد ماتت فذكر ذلك وان كان فطلقها صدق ديا  
باتفاق الروايات . خلاصة . ولو قال لامرأة في غير هذا ذكر الطلاق  
زاسوترا من ارباب طلاق اده ثم قال لم ارد طلاقها كان القول قوله حل  
قال لامرأة ترا طلاع فهذه خمسة الفا طهذه والثانية ترا طلاق والثالثة  
ترا تلك والرابعة طلاك والخامسة ترا طلاع نقل عن الشيخ الامام ابو بكر

است تزوجها بطلاق وادعاه

مشكوك مع نفي في التعبد في الخطبة والارضاع  
ذكر في الخطبة في كل نظر في قضاة قاضيان



الكتابات

أنت طالق

انما  
المفتي  
قوله صدق وبانه الحق اي لو اني  
يكسبه على وفق انور لا فضاوي لو  
رفع الى القضي يحكم عليه بموجب كلامه  
والا يثبت الامانة في انكباء التهمة لاهل  
المجازة متدوح

يَقَعُ الطَّلَا







وفي النسخة الثانية مع زيادة في المتن ان على قول الجوزي لا يقع على قول محمد بن يعقوب وعليه الغالب

والاستناد ذكر في الروايات الظاهرة ان القول قول الزوج وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الابيية. ولو قال الزوج طلقك افسى وقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية القول قول الزوج وذكر في التوارد خلافا بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فقال على قول ابي يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق على قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى لحيثما طاهر الأمر الزوج في زمان غلب على الناس الفساد. ولو قال لها اختاري فقال اختي ثم قالت غنيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلقته وصدقت فان قالت بعد القيام عن المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها لانها تملك الانشام اذ امت في المجلس فيقبل قولها بخلاف ما بعد القيام عن المجلس. امرأة قالت لزوجها في الخصومة ان كان ما في يدك في يدك استغفرت نفسي فقال الزوج الذي في يدي في يدي فقالت المرأة طلق نفسي ثلاثا فقال لها الزوج قولتي في يدي فقالت المرأة طلق نفسي ثلاثا وقال الزوج لم اقول الطلاق بقول الذي في يدي في يدي فانها تطلق ثلاثا بقول المرأة في المرة الثانية طلق نفسي ثلاثا حتى لو لم يقبل الزوج قولتي في يدي كان القول قوله وقضاء وديانة ولا تطلق المرأة رجل قال لامرأته خلقتك فقالت قبلت يقع طلاقا بيني وبينك اذ لم يقبل المرأة لان الطلاق يقع بقول الرجل خلقتك فان قال الزوج بعد ذلك لم اؤوبه الطلاق كان القول قوله اذ لم يكن في حال مذاكرة الطلاق. امرأة قال لزوجها خلعتي على الفدرهم فقال الزوج انت طالق ائت فاقبني قال بعضهم كلام الرجل يكون حوبا ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعاً وان جعل حوبا لا يتجوز ظاهر فان قال الزوج بعد ذلك لم اؤوبه كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء. رجل قال لغيره طلق امرأتك على ان لا يخرج المنزل شيئا فطلقها المأمور ثم اختلفا فقال الزوج انها قد خرجت من المنزل شيئا وقالت المرأة لم اخرج ذكر في التوارد ان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق قالوا هذا الجواب صحيح ان كان الزوج قال للمأمور قل لها انت طالق ان لم يخرج من الدار شيئا فقال المأمور ذلك ثم ادعى الزوج انها خرجت من المنزل شيئا فيكون القول قوله لانه ينكر شرط الطلاق. امرأة طلقها زوجها ثلاثا وماتت فقالت كان الطلاق في المرض وقالت الورثة كان الطلاق في الصحة كان القول قول

مما لا خلاف

متعلقة بالورثة

والله السائل الثابت انما نقلناه من الاستنباه والنظر في كتاب الفرائض من هذه المجوعة

المرة ولو كانت المرأة امة قد اعتقت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حياة الزوج. وادعت الورثة ان كان بعد موته كان القول قول الورثة فان قال مولى الامة كنت اعتقتها في حياة زوجها لا يقبل قول المولى. وكذا لو كانت المرأة كاتبة تحت مسلم فاسلمت ومات زوجها فقالت اسلمت في حياة الزوج وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج كان القول قول الورثة. مريض طلق امرأته ثم مات بعد ذلك وهي تقول لم تنقض عدي كان القول قولها مع اليقين فان نكحت لا ترث وان خلفت ورثت. كل ذلك من فتاوى قاضين خان. قالت تكلم كلاما واحدا وقالت افعلي فعلا واحدا هل يقبل فقال الزوج قبلت فطلعت نفسها ثلاثا لا يقع القول للزوج انه لم يرد الطلاق وهذا يدل على انه لو نوى يقع. **لو** اطلقك يقع بغيره وهو تفسير قوله طلقك عرفا وان نوى حقيقة التلقية قيل يصديق ولو قيل له لك امرأة قال لا قيل له انكون طالقاً منك ان كانت فقال تكون فان اشار الى شقيقه وقبضها بيده يصديق انه لم يرع المرأة ولا يقع طلاقه **عك** انت طالق مبي ثلاثا يفتى بالوقوع وعنه ان كان مطلوما يصديق انه نوى الموضع والافلا. **حاشا** لفتية من الطلاق. صلح برسام لما صبحا قال وطلعت امرأتك ثم قال انما قلت لاني توهمت ان ذلك طلاق واقع ان كان في حال مذاكرة الطلاق الذي كان منه في حال برسامه لا يصديق وان كان في حال مذاكرة الطلاق يصديق. لو قال تركت طلاقك يريد الطلاق تطلق. وفي التجريد لو قال ما نويت به الطلاق صدق في القضاء. وفي فتاوى النسخة لو قال لامرأة دست باز داشتت بيلك طلاق فقالت من اية باز كوي نامردمان بشنوند فقال دست باز داشتت بيلك طلاق وكر ثلاثا ينظر ان كان قال ثانيا ونال دست باز داشتتيم او دست باز داشتت لاشتم انه لخير ان يكون واحدة اما اذا قال دست باز داشتت او دست باز داشتت يقع الثلاث ولو قال غنيت بالثانية والثالثة الاخيار صدق وديانة لا قضاء. واصل هذا في طلاق الاصل رجل قال لامرأته وقد دخل بها انت طالق انت طالق او قال طالق وطالق او قال قد طلقتك قد طلقتك او انت طالق قد طلقتك وقال غنيت به التكرار صدق وديانة لا قضاء. ولو حاضت وطهرت فقال قد طلقك فمقتل في حيضك وانكرت هي فالطلاق واقع لا يصديق هو فيما قال ولو قال في



الحيز يسمع وكذا في الأيلاء. ولو قال في المدة جامعها يصدق فان صرح  
 فقال ان لم اقبلك اربعة اشهر فانت طالق بائن فلما انقضت اربعة اشهر قال  
 كنت قريتها في المدة فالقول قوله. ولو قال لامرأة انت طالق ان لم اجمعا  
 في حيزك فقال بعد ما حاضت وطهرت قد جامعتها في الحيز وانكر المرأة  
 فالقول قوله. وفي محصر القدرى الزوج مع المرأة اذا اختلفا في وجود  
 الشرط فالقول قول الزوج الا اذا كان الشرط لا يعلم الا من جهةها امرأة  
 قالت لزوجها كاري كنم رواد شتى فقال دأ شتم فقالت طلق نفسي ثلاثا  
 لا يقع والقول قوله وسئل ابو بكر رحمه الله عن امرأة من جيرانه  
 تريد ان تلصق من زوجها فقالت نعم فذهب الرجل وخلعها من زوجها  
 بمهرها ونفقة عدها فبلغها فلم ترض به قال ان قالت المرأة لزوجها  
 هذا النوع من التخليص فالقول قولها. وفي طلاق الاصل في بطلان الاخر  
 الكتاب من الاخرى والصحيح على ثلاثة اوجه ان كتب على وجه الرسالة في  
 صحيفة مصدرة عنهما وثبت على ذلك باقرار او بيينة فهو كالكتاب ولو  
 قال الصحيح او الاخرى لم ارض به لطلاق لم يصدق وذكر في المستقى في موضع  
 انه يدين وفي موضع اخر لا يدين في كل موضع عده فيه لفظ الطلاق في  
 جملة الكتابات حتى لا يقع الطلاق بدون البيينة وان قال امرأتى اطلق  
 ان لم يذكر بد لا يصدق وان ذكر بد لا مثل ألف درهم ونحوه لا يصدق  
**فكسوا الصخر** قال طلقك على الفأس ولو قبلت وقال كنت قبلت فالقول  
 له يمينه بخلاف بعثك قتي فلو قبلت وقالت قبلت فان القول لها ادعى  
 وهي تنكر فالقول لها وتطلق باقرار الزوج لانه اقرب بطلاق ثم ادعى البذل او  
 سقوط المهر وهي تنكر فالقول لها وكذا العتق **فسط** رز دعوى مهر  
 ونفقة عدت مى كند كه مر طلاق داد وادعى الزوج الخلع وليس لها بيينة  
 فالقول قول زب باشد رحق مهر وقول شوى باشد رحق نفقة **اقول**  
 ما من ينبغي ان يكون القول لها في النفقة ايضا لانه اقرب بطلاق وادعى  
 النفقة وهي تنكر. كما مع الفصولين. ولو قال خالعك فقالت قبلت  
 يقع الطلاق وتقع البراءة ان كان عليه مهر يجب عليها ردماسا من المهر  
 لان المال مذكور عن فاولا تسقط نفقة العدة وفي قوله خالعك الواقع بائن

ذكر في فصل من الخلع وعده  
 في المهر والنفقة

ولو قال ابا بعتك ما لم تقبل اشتريت لا يقع الطلاق  
 وكذا بالعقار سبعة

واما يقع اذ انوى قبلت المرأة او لم تقبل ولو قال لم اعن به الطلاق يصدق  
 ديانة وقضاء. ولو قال خلعك على كذا وهو مال معلوم لا يقع ما لم يقبل  
 واذا قبلت وقال لم اعن به الطلاق لا يصدق وقضاء ويصدق ديانة  
 الكل في الفسكا وعلى الصغرى. ولو اختلفا وهما يشيان ان كان كلامهما كل واحد  
 منهما متصلا بالآخر صح الخلع وان لم يكن متصلا لا يصح ولا يقع الطلاق  
 ايضا. ولو اختلفا فقالت المرأة الخلع بيننا صحيح وقال الرجل كنت ثم خلفت  
 القول قوله وهو انكار الخلع. ولو اقام الزوج البيينة ادعى راس الشاة وقال  
 فروختم يقبل ولو اقامت البيينة بمعارضة فيبيتها او لى قال صلح المحيط  
 ينبغي ان يكون بيينة الزوج او لى ولو قال فروختم يصدق ايضا والقول قوله  
 مع اليمين والبيينة بينهما. دفع المراءى للخلع وقال الزوج قد رضت خيئة  
 اخرى القول قول الزوج كذا افنى الامام طهيري الدين وقيل القول قول المرأة لا  
 الملكة. خلاصه. قالت له سر خويش خريدم توندر فروختي فقال الزوج  
 فروختم القول له في الطلاق وفي المهر ايضا لان الخلع معاوضة من جانبها  
 وصار كانه قال بعث ولم تقبل وقال قبلت فالقول للمشرى. وكذا لو قال سر  
 فروختم وتوندر خريدي فقال خريدم فالقول له ايضا. ادعت المهر ونفقة العدة  
 لانه طلقها وادعى الخلع وليس لها بيينة ففي حق المهر القول قولها وفي النفقة  
 قوله. بكرانيد. ادعى الاستئنا وقال قبضت منك بحق على عيالك وقالت  
 بل لبذل الخلع فالقول له لانه انكر وجوب البذل عليها وادعى ان له عليها مالا  
 ولحقا للمالين والمرأة مقرة انطه عليها مال اخر فيكون القول له بخلاف ما  
 اذا لم يدع الاستئنا لانه يدعى عليها بذل الخلع وهي تنكر فالقول لها  
 بكرانيد. وفي المحيط اذا قال الزوج كان الخلع بيننا مرتين وقالت ثلاثا  
 حكى عن شيخ الاسلام على بن محمد الاسيبي ان القول قول الرجل. حكى  
 عن نجم الدين انه كان يقول ان كان هذا بعد نكاح جرى بينهما وادعت المرأة ان  
 النكاح لم يقع لانه جرى بعد الخلع الثالث وقال الزوج بعد الخلعين القول  
 اما اذا ابر تزوجها ويريد ان يبر وجهها وهي تقول ليس لك ان تزوجني فالتق  
 قولها ولا يجوز النكاح. اجعل امرها بيدك فقالت قبلت نفسي طلقك وفي  
 التجريد لا يصدق الزوج وقضاء انه لم يرض به الطلاق اذا كان في حال الغضب

وعنده

ذكر في فصل من الخلع وعده

في الفصول

ذكرت في النازية  
 مع التفسير في فصل من الخلع وعده

قصار القولك بعث فلو قبل وقال الاخر  
 قبلت فالقول للمشرى اجامع الفصل

وفي الفصولين كذا وله فيه نظر

فيه المسئلة في النازية فليست



مذكرة الطلاق أما في غير مذكرة الطلاق وغير حالة الغضبة الزوج  
بالأمر باليد طلاقاً فليس بشيء ولو ادعت المرأة بنية الطلاق أو أن كان في  
غضب أو مذكرة الطلاق وانكر الزوج فالقول قوله مع اليمين وتقبل بيعة  
المرأة في ثبات حالة الغضب أو مذكرة الطلاق ولو قال لامرأة أمي بيعة  
التي عشرة أيام فالأمر في يدها من هذا الوقت إلى عشرة أيام بحفظ الساعات  
ولو أراد الزوج أن أمرها بغيرها إذا مضت عشرة أيام لا يصدق قضاءه ولا  
ديانة. **الأبرار** الذين إلى شهر كالتطلاق إلا إذا قال عنيته بالبر إلى شهر  
التأخير إلى شهر فيكون تأخير إلى شهر والأمر إلى شهران صدقه المقر له  
يثبت الأجل وإن كان المقر له فالقول له وبحال حال ولا يستعمل المقر له في  
الأجل. **ولو لم يثبت النفقة** لكن الزوج قال بعثت النفقة إليها ووصلت إليها  
وانكرت هي ينبغي أن يكون القول قوله لأنه مدعى الشرط وسكر الحكم لا يثبت  
النفقة بقوله قال وهكذا سمعت من القاضي الإمام الأستاذ فخر الدين ثم رجع  
بعده مرة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعى نفاء حق في فصول  
الاستدلال وشي وبكون القول قولها هو الأصح. **ولو قال جعلت أمك بيدك** فليس  
تختار شيئا وقالت هي بل اخترت فالقول قول الزوج. **لو قالت دسيت** أو  
لم يقل خويشتن إلا بين. **ولو قالت أفكذت** فقالت ما نويت طلاقاً فصدقت  
**خلاصة** ادعى الاستئناس في الخلع أو الشرط وكذبته فيه فالقول له  
فإن شهد الخلع أو طلاقاً وقال الخالع أو طلق بغير استئناس وشرطه لا يقبل  
وإن قالوا لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق والزواج يدعى الاستئناس كان  
القول قوله إلا أن يظهر منه ما يكون دليلاً على صحة الخلع من قبض البدر  
**كرارية** فإن قال الشهود لشهادته خالع أو طلق بلا استئناس أو قالوا لم  
يستثن لا يقبل قول الزوج وإن قالوا لم نسمع غير كلمة الخلع والطلاق  
للزواج وإن وجد منه ما يدل على الصحة من قبض البدر فالقول لها وإن ذكر  
البدر بأن قال خالعك على كذا وقبلت ثم ادعى الاستئناس لا يصدق قضاءه  
طلقاً ثلاثاً ثم قال بعد كان قبله طلاقاً واحدة وانقضت عدتها ولم يقع  
الثلاث فصدقته في ذلك فقد ذكر في الجامع انهما يصدقان وذكر في  
البر وعلما لا يصدقان وعليه الفتوى وإن لم تصدق هي لا يصدق الخ

بذلك المستند من الآثار

وكذا في الفصول

بما كان قال ولم يسمعوه  
والث طبعه لا سمعهم  
كتاب الحكم

جامع الفتاوى

جامع الفتاوى الزوج إذا ادعى الاستئناس في الطلاق والخلع أو ادعى  
الشرط القول له. **فلو شهد الشهود أنه طلقها أو خالعها بغير استئناس أو**  
**شهد** وأنه لم يستثن يقبل وهذه من المسائل التي يقبل فيها الشهادة  
على النفي وأصل هذا لو شهدوا أنه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصارى  
تقبل. **وفي المحيط** شهدوا بالخلع والطلاق وقالوا لم نسمع منه غير  
كلمة الخلع والطلاق والزواج يدعى الاستئناس القول قوله وفي قرار  
الأصل لو قال لعبد اعتقت أمي وقد قلت إن شاء الله لا يعتق وكذا  
في المكاح لو قال لامرأة تزوجتك أمي وقد قلت إن شاء الله وقالت المرأة  
ما استئسيت فالقول قوله. **وفي فتاوى النسفي** الزوج لو ادعى الاستئناس  
وقالت المرأة طلقني فالقول قولها ولا يصح قول الزوج إلا ببيعة بخلافها  
لو قال لها أنت طالق إن دخلت الدار وقالت طلقني منجز القول قوله  
**خلاصه** طلق وقال استئسيت لا يصدق قضاءه ولو قال استئسيت  
صدق. **فصول** لو قال لها بعد انقضاء عدتها قد جعلتك في  
العدة وصدقته في الاستئناس صدق فإن كذبته فالقول لها ولا يمين عليها  
عند أبي حنيفة ولو قال لها رجعك فقالت مجيبة له انقضت عدتي  
بالحبس فالقول لها مع اليمين ولا يثبت الرجعة عند أبي حنيفة وعند  
ثابت. **خلاصة** من قالت انقضت عدتي بالحبس فالقول لها مع  
اليمين أن مضى عليها ستون يوماً وعندهما أن مضى تسعة وثلاثون  
يوماً وثلاث ساعات. **ملتنقى** لا يحزر. **أول المدّة** التي تصدق الحرة  
في انقضاء العدة فيها شهران عند أبي حنيفة رجمة الله وعندهما تسعة  
وثلاثون يوماً وفي الأمة عندهما في أحد وعشرين تصدق وعند  
عشر طهر وعشرون خيشتان. **رجل طلق امرأته ثلاثاً** فاعتدت وتزوج  
بآخر ثم جات بعد أربعة أشهر وقالت طلقني الزوج الثاني وأردت أن  
تعود إلى الأول قال الإمام فخر الدين النسفي لا بد من مدة أخرى للمكاح  
والوطئ وأفتى شيخ الإسلام على الأسبغاني والقاضي الإمام أبو نصر  
أنها تصدق. **لو قالت المرأة** ما دخل في الزوج الثاني وقال الزوج الأول  
لا بد دخل وهذا بعد ما تزوجها الأول أن كانت المرأة غالبة بشرب الخمر

والاستئناس

وفي الدرر زيادة تفصيل في كتاب الطلاق

مر مثلاً في مكاح جامع الفتاوى فليظفر



لَا يُصَدَّقُ وَأَنْ كَانَتْ جَاهِلَةً يُصَدَّقُ خِلَاصَةً صَبِي قَالَ فِي صَبَاهُ  
 أَنْ شَرِبْتُ مُسْكِرًا فَأَمَرْتُ أَنْ تَطْلُقَ فَشَرِبَ فِي صَبَاهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَلَوْ سَمِعَ  
 صَهِينَ وَقَالَ حَرَمْتُ عَلَيْكَ ابْنَتِي بِذَلِكَ الْيَمِينِ فَقَالَتْ نَعَمْ حَرَمْتُ عَلَى هَذَا  
 أَقْرَارَ الْحَرَمَةِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي أَنْ وَاحِدًا وَثَلَاثَ قَالَ لَهَا أَرْبَعُ طُرُقٍ عَلَيْكَ  
 مَفْتُوحَةٌ لَا يَقَعُ مَا لَمْ يَقُلْ خِذْ عِيًا طُرُقًا شَبْتٌ وَيُنَوِي بِهِ الطَّلَاقَ وَأَنْ تَكُنْ  
 نِيَّةَ الطَّلَاقِ فَالْقَوْلُ لَهُ أَوَّلِيَا الْمَرْأَةُ طَلَبُوا مِنْهُ الطَّلَاقَ فَقَالَ لَيْسَ لَهَا  
 مَاذَا تَرِيدُ مَتَى أَفْعَلُ وَخَرَجَ الزَّوْجُ فَطَلَّقَهَا أَبُو هَا لَمْ تَطْلُقْ أَنْ لَمْ يَرِ الزَّوْجُ  
 التَّفْوِيزُ وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ لَهُ قَالَ حَلَالٌ عَلَيْهِ حَرَامُ كِتَابٍ وَزَوْجٍ شَكْرًا نَبِيَّتِ  
 فَقَالَتْ هَسْتُ قَالَ فِي الْحَبْطِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا وَيَقَعُ كَمَا فِي الْحَبْطِ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ وَقَالَ  
 الْقَوْلُ لَهُ وَلَا يَقَعُ قَالَ لَهَا خَلَعْتُكَ فَقَالَتْ قَبْلَتْ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ وَيَقَعُ  
 الطَّلَاقُ الْبَتَّانِ بِقَوْلِهِ وَأَذَانِي وَلَا يَدْخُلُ بِقَوْلِهِ حَتَّى إِذَا نَوَى الزَّوْجُ الطَّلَاقَ  
 وَلَمْ يَقْبَلِ الْمَرْأَةُ يَقَعُ الْبَتَّانِ وَأَذَانُ لَمْ يَرُدْ بِهِ الطَّلَاقُ لَا يَقَعُ وَيُصَدَّقُ بِدِيَانَةٍ  
 وَقَضَاءٍ جَعَلَ الْأَمْرَ بِيَدِهَا أَنْ غَابَ عَنْهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَلَمْ تَصِلْ إِلَيْهَا النَّفَقَةُ  
 فَبَعَثَ إِلَيْهَا خَمْسِينَ دِرْهَمًا أَنْ لَمْ يَكُنْ قَدَرُ نَفَقَتِهَا صَارَ الْأَمْرُ بِيَدِهَا وَلَوْ كَانَتْ  
 مَوْجِلَةً فَوَهَبَتْ لَهُ النَّفَقَةَ وَمَضَتْ الْمَرْءُ لَا يَصِيرُ الْأَمْرُ بِيَدِهَا لَارْتِفَاعِ الْيَمِينِ  
 عَنْهَا خِلَافًا لِلْأَمَامِ الثَّانِي فَإِنْ دَعَى وَصُولَ النَّفَقَةِ إِلَيْهَا وَأَدْعَتْ حُصُولَ الشَّرْطِ  
 قِيلَ الْقَوْلُ لَهُ لَا يَنْبَغِي الْوُقُوعُ لَكِنْ لَا يَشِبُّ وَصُولُ النَّفَقَةِ إِلَيْهَا وَلَا يَصِحُّ الْقَوْلُ  
 قَوْلًا فِي هَذَا وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَدْعَى بِقِيَامِ حَقِّهَا وَهِيَ تَنْكَرُ جَعَلَ أَمْرَ بِيَدِهَا أَنْ لَمْ  
 يُعْطَ كَذَا فِي يَوْمٍ كَذَا ثُمَّ لَخْتُ لَهَا فِي الْأَعْطَاءِ وَعَدَمِهِ بَعْدَ لَوْ قَوْلُهَا فِي  
 عَدَمِ الطَّلَاقِ وَلَهَا فِي حَقِّ عَدَمِ ذَلِكَ الشَّيْءِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ  
 أَنْ لَمْ تَكُنِ الْإِثْنَيْنِ يَوْمًا فَأَمْرًا بِيَدِهَا فَيُخْتَارُ مِنْ وَقْتِ التَّكَلُّمِ فَإِذَا اخْتَلَفَا  
 فِي الْإِثْنَيْنِ وَعَدَمِهِ فَالْقَوْلُ لَهُ لَا يَنْبَغِي كَوْنُ الْأَمْرِ بِيَدِهَا وَذَكَرَ الْأَمَامُ مُحَمَّدٌ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ لَهَا فَيَعْنُ قَالَ زَهْرَاتُ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْطِيَكَ  
 الْمَاءَ الَّذِي لَكَ عَلَيْهِ فَإِنَّا كَفِيلٌ بِهِ وَمَاتَ فَلَانَ فَادْعِي عَدَمَهُ الْأَعْطَاءُ وَكَوْنَهُ  
 كَفِيلًا وَادْعِي الْمَطْلُوبَ الْإِثْنَيْنِ أَنَّ الْقَوْلَ لِلطَّلَاقِ لَا يَنْبَغِي لَاسْتِيفَا وَهَذَا  
 اسْتَحْكَانٌ جَعَلَ أَمْرًا بِيَدِهَا أَنْ قَامَ فَقَامَ فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا فَادْعِي إِذَا لَمْ  
 نَفْسًا فِي مَجْلَسٍ عَلَيْهَا وَأَدْعَتْ لَا يَقَعُ فِي مَجْلَسٍ لَعَلَّ الْقَوْلَ لَهَا وَذَكَرَ الْحَاكِمُ

مرشده

مرشده في خلاصه

نفقة

النظر إلى مسألة مصدرة بقوله  
 قولهم ذهب قبل ورقة  
 من

الزوجت عنك عشرة أيام ولم تصل اليك النفقة فامر  
 بتركها ثم اختلفوا بعد مضيتها في وصول النفقة فالقول  
 بالراهة وقيل على العكس جامع الفقهاء قول وجعلنا اثبات  
 في حال غيبته مكتوبة في جامع الفصولين وغيره فينظر  
 حتى من القينة ما يخاره

الشهر

مرشده

الشَّيْبَ قَالَ جَعَلْتُ أَمْرًا بِيَدِكَ أَمْسَ فَلَمْ تَطْلُقْ نَفْسِكَ فَقَالَتْ اخْتَرْتُ الْقَوْلَ  
 لَهُ قَالَ لَعَبْدُ اعْتَقَقْتُكَ أَمْسَ وَقُلْتُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ لَأَمْرًا تَزَوَّجْتُكَ  
 أَمْسَ وَقُلْتُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ وَأَنْكِ وَأَنْكِتَ فَالْقَوْلُ لَهُ كَذَا فِي فِتْنَا وَغَايَةِ الْأَصْلِ  
 وَذَكَرَ النَّسْفِيُّ ادْعَى الزَّوْجُ الْأَسْتِثْنَاءَ وَأَنْكِتَ فَالْقَوْلُ لَهَا وَلَا يُصَدَّقُ الزَّوْجُ  
 بِلَا يَمْنَةٍ وَأَنْ ادْعَى تَعْلِيلَ الطَّلَاقِ بِالْشَّرْطِ وَأَدْعَتْ الْأَمَامَ الْقَوْلَ لَهُ جَعَلَ  
 عَرَفَ بِالْحَبْطِ وَأَدْعَتْ زَوْجَتَهُ أَنْ تَطْلُقَ هَذَا ثَلَاثًا فِي حَالِ الْعُدَّةِ وَزَعَمَ الطَّلَاقُ  
 حَالِ صَابَةِ الْحَبْطِ وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ فَالْقَوْلُ لَهُ وَفِي السِّرِّ الْكَبِيرِ أَنْ لَمْ  
 أَنْ ذَلِكَ أَصَابَهُ فَالْقَوْلُ لَهَا وَأَنْ يَعْلَمَ لَهُ وَأَنْ شَمَدُ وَأَنْ رَأَوْا مَجْنُونًا مَرَّ بِالْقَوْلِ  
 لَهُ وَكَذَا لَوْ قَالَ طَلَّقْتُ وَأَنَا لَمْ تَرَ فَالْقَوْلُ لَهُ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ وَلَوْ ادْعَى امْرَأَةً  
 فِي يَدِ غَيْرِهِ وَقَالَ طَلَّقْتُهَا وَأَنَا مَجْنُونٌ فَالْقَوْلُ لَهُ أَنْ يَعْلَمَ جُنُونَهُ وَفِي الْفِتْنَةِ أَوْ  
 ادْعَى الْأَوَّلَ لِلزَّوْجِ بَعْدَ التَّنْكِاحِ وَأَنْكِتَ أَنْ كَانَ حَالُهُ بِشَرِّ طَلْقِ الْحَبْلِ لَا يُصَدَّقُ  
 وَالْمُجَاهِلَةُ يُصَدَّقُ تَزَوَّجَتْ الْمَطْلُوقَةُ ثُمَّ قَالَتْ لَتَأْتِيَنِي زَوْجَتِي فِي الْعُدَّةِ أَنْ  
 كَانَ بَيْنَ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ أَقَلُّ مِنْ شَهْرَيْنِ صَدَّقَتْ فِي قَوْلِ الْأَمَامِ وَكَانَ النِّكَاحُ  
 الثَّانِي فَايَسَدًا وَأَنْ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ صَحَّ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ عَلَى النِّكَاحِ أَقْرَارُ  
 يُخْتَارُ الْعُدَّةُ كَلِمَةً مِنَ الْبَرَازِيكِ ادْعَى امْرَأَةً فِي يَدِ غَيْرِهِ وَقَالَ طَلَّقْتُهَا وَكَتَبْتُ  
 أَنْ عَرَفَ مِنْهُ الْجُنُونُ بَانَ كَانَهُ الْقَاضِي أَوْ كَانَ مَشْهُورًا عِنْدَ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَكَانِ  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ جَامِعُ الْفِتْنَةِ أَوْ وَفِي الْخِلَاصَةِ قَالَ لَأَمْرًا بِكَ سِيمٍ مِنْ بَرَاءِ  
 بَسْمَةِ طَلَقَ هَسْتِي فَقَالَ هَسْتِي تَمْطُهَا نَهَا رَفَعَتْ أَنْ أَرَادَ الْأَبْقَاءُ يَقَعُ وَأَنْ رَدَّ  
 تَحْوِيلَهَا لَكِنْ يَقَعُ لَا يَقَعُ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الطَّلَاقِ بِالْكِتَابِ مِنْ فِتْنَةِ قَاضِي خَانِ  
 اتَّهَمَ امْرَأَتَهُ بِرَفْعِ شَيْءٍ فَقَالَ تَوَازَى مِنْ سَهْ طَلَقَ كَيْ صُلِّ مِنْ أَنْ تَوْشَنَهُ بَرَاءِ  
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَفَعَتْ تَطْلُقُ ثَلَاثًا لَأَنَّهُ تَعْلِيلُ الطَّلَاقِ بَعْدَ الرَّفْعِ عَرَفَ وَفِي  
الْخِلَاصَةِ تَوَازَى سَهْ طَلَقَ كَيْ مَا دَرْتُ بَرَاءِ شَتَّ اسْتَبَسْرَدَ وَقَدْ رَفَعَتْ  
 أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ وَكَذَا أَنْ تَطْلُقَ كَيْ مَا دَرْتُ بَرَاءِ وَأَنْكِتَ الْقَوْلَ لِلزَّوْجِ وَلَا  
 وَالرَّفْعَ وَالشَّتْمَ شَرَطَ الْبَرَاءِ قَالَ أَكْرَفُلَانُ رَا بَحْوَ هَا وَقَالَ هُوَ رُوِي كَيْ خَوَاهُمْ  
 كُلِّ مَوْضِعٍ يُرِيدُونَ بِهِ التَّزَوُّجَ يَقَعُ الطَّلَاقُ عِنْدَ التَّزَوُّجِ وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ يُرِيدُونَ  
 الْخُطْبَةَ لَا يَصِحُّ الْيَمِينُ وَلَا يَقَعُ عِنْدَ التَّزَوُّجِ وَفِي عَرَفَ فَيُرِيدُونَ التَّزَوُّجَ رُوِي  
 الْخُطْبَةُ قَاضِي خَانِ وَفِي الْحَرَانَةِ لَوْ قَالَ غَيَّبْتُ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ الْخُطْبَةَ فِي

عناق

في آخر كتاب الشهادة من البرازية ادعت امرأة أن زوجها  
 طلقها في مرض موته ومات وهي في العدة وهذا الخبر  
 وادعى الورثة أن الطلاق كان في الصحة والقول لها وإن  
 برهنا ووقفا ووقفا واحدا اجنبية الورثة على طلاقها في الصحة

مرشده

مرشده من فتا وقاضيان وفيه  
 تغيير في نظر الإيكان

لأنه قد عرفت

بأنه الزوج







ما يحفظ

فان لا يلزم علمت ان فان تقول قولها

زن بخانه فلان رفت بلا اذن وشوي باوي جيك كرد شوي راه شنام واد فصر  
 فطلعت نفسها فقال بدران سبب ردكم بخانه فلان رفته بلا اذن فاقول له ولو  
 قالت وكناه شرعي روي فقال وكناه شرعي ردكم فاقول له ولو قال لك بخانه  
 خواهرت مرد واکتوب رفتي بدران سبب ردكم منكر رفتي است فاقول قوله ولا  
 تسمع البينة فيه **فتشيع** قال امرها بغيرها ان قام ثم قام فطلعت نفسها فقال  
 انك علي منذ ثلاثة ايام ولم تطلقي في مجلس عليك وقالت لا بل طلقت حين  
 علي فاقول لها **فات** قال امر لي ببيتك فطلعت نفسها فقال انما طلعت نفسك  
 بعد لا شئت قال كلاما وعمل فقالت لا بل طلعت نفسي في ذلك المجلس بلا تبدل  
 فاقول قولها قال خيرتك امس فلم تخاري وقالت قد خست فاقول قوله  
 ولو قال ان فعلت كذا زن من بطلاق وله امرتان وفعله طلقا ويصدق  
 وفيه احدهما **كلها** من جامع الفضولين **تعليق** الخلع بالشروط يصح  
 لامنها الخلع لو علق بالشروط بان قال ان دخلت الدار فقد خالعتك علي كذا  
 يعتبر قبولها بعد دخول الدار **وكذا** لو قال لامرأة كل امرأة اتزوجها فقد  
 بعث طلاقها منك بكذا فاقول لها بعد التزوج لو قالت شرئت طلاقها  
 تطلق لا لو قبلت قبل التزوج لان هذا الكلام من الزوج خلع بعد التزوج  
 فشرط القبول بعد ولو شرط الحيا للمراة جاز عندنا في جيفة لا عندهما  
 وخيار الزوج لم يجز وفاقا لان الخلع من جانبها يمين وهي لا تقبل الخيار  
 ومن جانبها مائة وهي تقبله **مع** **الحكام** اذا اختلفا الزوجان  
 في وجوب الشرط فقال الزوج علق طلاقك بدخول الدار فلم يوجز الخلع  
 وقالت المراه بل دخلت ووقع الطلاق فاقول قول الزوج لانه يمسك بالاصل  
 والاصل عند الشرط والقول لمن يمسك بالاصل لان الظاهر شاهد له  
 ولانه ينكر وقوع الطلاق والمراه تدعيه والقول للمكره الا ان تقيم المراه بينة  
 لانها لو شرحت دعواها بالحجة **ولو** قال لعبد اعتقتك امس وقلت ان شاء الله  
 او لامرأة تزوجتك امس وقلت ان شاء الله فاقول له **قالت** السفي حرمه  
 ادعى الزوج الاستبنا وانكرت فاقول لها ولا يصدق الزوج الابينة وان  
 ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فاقول له **واذا** انقضت العدة  
 فقال قد كنت لجعلك في العدة فقال صدقت فهي رجعة وان كذبت فاقول

من قال طلقك امس على الف درهم فلم يقبل  
 فقالت قبلت فاقول قول الزوج ومن قال  
 لغيره بعث منك هذا العبد بالف درهم  
 فلم يقبل فقل قبلت فاقول قول المشتري

مرئيه فليظن

فوقها

قولها **لسان** **الحكام** وفي الحقائق المطلقة ثلاثا اذا زوجت نفسها  
 غير كفوء ودخل بها الزوج ثم طلقها لا يحل للزوج الاول على ما هو المختار  
**قلت** وهذا مما يحفظه **لسان** **الحكام** في نوع الاول والا كفا  
 في الثالث عشر **المطلقة** ثلاثا اذا زوجت نفسها من غير كفوء ودخل بها  
 حلت للزوج الاول عند ابو خيفة ورفر رجمها الله وذكر ابن فرشته في  
 شرحه على الوقاية لو ادعت دخول المحلل صدقت وان انكر هو وكذا العكس ولو  
 اجل العين سنة ثم اختلفا اي قال الزوج جامعتها في السنة وانكرت **واي**  
 النسب يثبت بالقرائن القاطنة وان الدعاء انما يجب بالقذف وليس من ضروري  
 وجود الولد فانه يصح بدونه **فان** ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجت  
 منذ اربعة اشهر فاقول قولها لان الظاهر شاهد لها لانها بل ظاهرا  
 من كمالها من سفلح ولم يذكر الاستحلاف وهو على الخلاف المذكور في الا  
 الستة المفصلة في السبع فليظن **لسان** **الحكام** **ولو** قال لطلاق  
 مكة او في مكة فهي طالق في الحال في كل البلاد وكذا قوله انت طالق مكة في  
 الدار لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان ولو عني بها دخلت مكة لم  
 يصدق **فصل** **ولو** قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة لانه  
 علقه بالرجوع **لسان** **الحكام** **ولو** نوى الطلاق عن وثاق لم يدين  
 في القضا لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لان محتمله  
 ولو نوى بالطلاق عن العمل لم يدين في القضا ولا فيما بينه وبين الله  
 وتعالى وعن ابي خيفة يدين فيما بينه وبين الله تعالى **ولو** قال انت  
 بسكون الطلاق لا يكون طلاقا الا بالنية **واذا** قال انت طلاقا واطلاق  
 الطلاق او انت طالق طلاقا فان لم يكن له نية او نوى واحدة او اثنتين  
 رجعية فهي واحدة رجعية وان نوى ثلاثا فثلاث **ولو** قال يدرى الطلاق  
 او زوجك طالق لم يقع الطلاق **وقا** كزفر والشا فعي حرمها الله  
**يقع** **لسان** **الحكام** **ادعت** المراه عذرها وصول النفقة والكسوة  
 المقرتين في مدة مديدة فاقول لها لان الاصل بقا وهما في مدة كالمدين  
 اذا انكر وادعى دفع الدين وانكر الدائن **ولو** اختلف الزوجان في التمسك  
 الوطى فاقول للمكره لان الاصل عدمه **ولو** اختلفا في التمسك فاقول

مرئيه فليظن

مرئيه فليظن



بيع الطهر والكرامه

النفقة

مرتها

مرتها

لها لان الأصل عدم الرضا. ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فالقول لها لان  
 الأصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه يملك الاشياء بمثل الخيار  
 اختلف المتبايعان في الطهر فالقول لمن يدعيه لانه الأصل وان بينهما فينة  
 متدعي الاكره اولى وعليه الفتوى كما في البرازية ولو ادعى المشتري ان اللحم  
 لحم ميتة او ذبيحة نجوسى وانكر البائع لم اره الا ان يقتضى قوله القول بغير  
 البطلان لكونه منكرا وأصل البيع ان يقبل قول المشتري وباعتبار ان الساع في  
 حال حيائها حرة فالمشتري متمسك بأصل الثمن الى ان يتحقق زواله  
 ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة  
 لان الأصل بقاؤها الا اذا ادعت الحبل كان لها النفقة الى سنتين فان مضى  
 ثريتين ان لا حبل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير. ولو ادعت المرأة النفقة  
 على الزوج بعد فرضها فادعى الوضول اليها وانكرت فالقول قولها كالدين  
 ادعى وضول الدين. ولو انكرت المرأة وضول نفقة اولادها الصغار بعد  
 وادعى الاب لا اتفاق فالقول قوله مع التمين كما في الحاشية والثانية خرجت  
 القاعدات القول له ان اختلفا في وجود الشرط فيما لا يعلم الامر جهتها الا  
 في مسائل لو علقه بعد وضول نفقتها شهرا فادعاه وانكرت فالقول له في  
 المال والطلاق على الصحيح كما في الخلاصة. وفيما اذا اطلقها السنة ادعى  
 جماعها في الحيض وانكرت. وفيما اذا ادعى المولى قربانها بعد المدة فيها  
 وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خبرها وادعى انها اختارت بعد المجلس هي  
 فيه كما في الكافي. اذا علقه بفعله القلبي لعلق باختيارها ولو كاذبة الا اذا  
 قال ان سررتك فانت طالق فصر بها فقالت سررت لم يقع كما في الحاشية من  
 الطلاق. اذا علقه بما لا يعلم الا منها كخضها فالقول لها في حقها وادعى  
 عتقه بما لا يعلم الا منه فالقول له على الاصح كقوله للعبد ان خلت فانت  
 فقال خلت وقع باختيار كما في المحيط وسرقت بينهما في الحاشية بامكان  
 الخروج المني بخلاف الدم الخارج من الرحم. اشكاه. فان كان الشرط لا  
 يعلم الا من جهتها فالقول قولها في حق نفسها مثل ان يقول ان خضت فانت طالق  
 وفلانة فقالت قد خضت طلقته هي ولم تطلق فلانة ووقع الطلاق استحسانا  
 والقياس ان لا يقع لانه شرط فلا يصدق كما في الدخول وجه الاستحسان انها

لا يعلق طلاقها بما يدخول الدار كانه مسهل امينة

امينة في حق نفسها اذا لم يعلم ذلك الا من جهتها فيقبل قولها كما قبل في العدة  
 والاختيان لكنها شاهدة في حق ضربتها بل هي ممة فلا يقبل قولها. **ك**  
 هداية. ولو قالت كل واحد منهما قد خضت طلقنا جميعا سوا صيد  
 الزوج او كذبهما. **ب** كذا نفع. واذا قال زوج الامة بعد انقضاء  
 فذكرت اجعتها وصدق المولى وكذبته الامة فالقول قولها عند اخيصة  
 وقال القول قول المولى لان بضعتها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه  
 للزوج فشابه الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة بيني على العدة  
 والقول في العدة قولها فكذا فيما بيني عليها ولو كان على القدر عند قول  
 قول المولى وكذلك عند في الصحيح لانها منقضية العدة في الحال وقد  
 ظهر ملك المتعة للمولى فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لانه  
 بالتصديق في الرجعة مقرر بقيام العدة عندها ولا يظهر ملكه مع العدة  
 وان قالت قد انقضت عدتي وقال الزوج والمولى لم تنقض فالقول قولها  
 لانها امينة في ذلك اذ هي عالمة به. **ه** كذا نفع. ولو اختلفا في  
 وقع عليه الخلع او نوعه او قدره او صفته فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة  
 لان قبول البدل منها فالزوج يدعى عليها شيئا وهي تنكر فكان القول قولها  
 ولو قال لها طلقك اثنتي عشرة الف درهم او الف درهم فلم تقبل فقالت لا بل  
 قبلت فالقول قول الزوج **ف** كذا نفع. وفيما اذا قال لانسان بعنك هذا  
 العبد امر بالف درهم فلم تقبل فقال لا بل قبلت ان القول قول المشتري ووجه  
 الفسوق ان الزوج في مسئلة الطلاق لم يصرف من اقصا في قوله فلم يقبله  
 لان قول الرجل لامرأة طلقك امر على الف يسمى طلاقا على الف قبلت المرأة  
 لم تقبل فلم يكن الزوج في قوله فلم تقبل منا وضابطا لا يبيع لان الاجابة  
 القبول لا يسمى بيعا فكان لاقرار بالقبول فصار البائع منا وضابطا في قوله فلم  
 ولان المرأة في باب الطلاق تدعى وقوع الطلاق لانها تدعى وجود الشرط والزوج  
 ينكر الوقوع كان كان شرط الوقوع فكان القول قول المنكر. **ب** كذا نفع. **ا** **ج**  
 الثالث فهو ان يقول انت طالق على الكتاب او بالكتاب وعلى قول القضاة وعلى  
 الفقهاء او قال انت طالق لطلاق القضاة او طلاق الفقهاء لان الفقهاء القضاة  
 يقولون من كتاب الله تعالى الله عز وجل ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين

مرت مثلها قبل ورقة في الناس من الهداية فليفتقر

ج



كتاب الله عز وجل دليل الأمرين جميعاً لما بيننا فكان لفظه محتملاً للأمرين  
 فيصدق فيما بينه وبين الله عز وجل ويصدق في وقت السنة ولا يصدق  
 في القضاء لأنه خلاف الظاهر **بكر** **دفع** ولو قال لامرأة لست لي بامرأة  
 أو قال لهما أنا بزوجك أو سئل فقيل هل لك امرأتان فقال لا فإن قال ردت  
 الكذب يصدق في الرضا ولو ضم جميعاً ولا يقع الطلاق وإن قال نوي الطلاق  
 يقع الطلاق في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يقع الطلاق وإن نوى  
**بكر** **دفع** قال أنت علي حرام وقد حرمتك علي وأنا عليك حرام وقد حرمت  
 نفسي عليك أنا عليك حرام وقد حرمت نفسي وأنت محرمة علي فإن أراد به  
 طلاقاً فهو طلاق لأنه محتمل الطلاق وغيره فإذا نوى به طلاقاً انصرفت  
 وإن نوى ثلاثاً يكون ثلاثاً وإن نوى واحدة يكون واحدة بآئنة وإن نوى  
 اثنين يكون واحدة بآئنة عندنا خلافاً للزفر لأنه من جملة كتابات الطلاق  
 وإن لم ينو الطلاق ونوى التحريم أو لم يكن له نية فهو بمنع عندنا ويصير  
 حتى لو تركها أربعة أشهر بآئنة بتطبيقه لأن الأصل في تحريم الحلال أن يكون  
 ميسراً لما بيننا وإن قال ردت به الكذب يصدق فيما بينه وبين الله تعالى  
 ولا يصدق في نفي اليمين في القضاء **ابن تيمية** في نوادر سمعت  
 قال في رجل قال ما حل الله علي حرام من مال وأهل ونومي الطلاق في أهله ولا  
 نية له في الطعام فإن أكل لم تحت لما قلنا قال وكذلك لو قال هذا الطعام  
 علي حرام وهذا نومي الطلاق لأن النية واحدة وقد تناولت الطلاق فلا  
 تتناول تحريم الطعام وقالوا فيمن قال لا امرأتك علي كالدهر والميسرة أو  
 أو كالحمر أنه يسأل عن نيته فإن نوى كذباً فهو كذب لأن هذا اللفظ ليس صريحاً  
 في التحريم لجعل ميسراً فيصدق أنه أراد به الكذب بخلاف قوله أنت علي حرام فإنه  
 صريح في التحريم فهو بلا **ق** أصحابنا أنه إذا اختلف الزوج والمرأة  
 في النفي مع نفي المدعي فالزوج ادعى النفي وانكرت المرأة فالقول قول الزوج  
 لأن المدعي إذا كانت باقية فالزوج يملك إنشاء النفي فقد ادعى في وقت يملك  
 إنشاء فيه فكان الظاهر شاهد له فكان القول قوله وإن اختلفا بعد مضي  
 فالقول قول المرأة لأن الزوج يدعي النفي في وقت لا يملك إنشاء النفي فيه فكان  
 الظاهر شاهد عليه للمرأة وكان القول قولها **قال** كنت رجعتك أمس فصدق

مطلب الأمانة

النفي  
فأرجع

مطلبها فيسقط

المرأة

المرأة فقد ثبتت الرجعة سواء قال ذلك في العدة فالقول قوله لأنه خبر عما  
 يملك إنشاء في الحال إلا أن الزوج يملك الرجعة في الحال ومن خبر عن قولك  
 إنشاء في الحال يصدق إذا لم يصدق بنفيه في الحال فلا يفيد التكرير فضلاً  
 كالموكل قبل الغرل إذا قال بعته أمس وإن قال بعد نقض العدة فالقول هو  
 لأنه خبر عما لا يملك إنشاء في الحال لأنه لا يملك الرجعة بعد نقض العدة  
 وصار كالموكل بعد الغرل إذا قال قد بعته وكذب الموكل ولا يمين عليها في قول  
 أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يستحب وهو من المسائل المعضلة التي  
 لا يحري فيها الاستحلال وعند أبي حنيفة ذكرها في كتاب الدعوى إن شاء الله  
 فإن أقام الزوج بينة قبلت بينته وثبتت الرجعة لأن الشهادة قامت على الر  
 في العدة فلتسرع ولو كانت المطلقة أمة الغير فقال زوجها بعد نقض العدة  
 كنت رجعتك وكذبته الأمانة وصدقته المولى فالقول قولها عند أبي حنيفة ولا  
 تثبت الرجعة وعندهما القول قول الزوج والمولى وتثبت الرجعة لأنهما ملك  
 المولى ولا يوجب خيفة أن نقض العدة أخباراً منها عن حال خيفتها وذلك اليها  
 لا المولى كالحرة إذا قال لها قد رجعتك فقالت محببة له قد انقضت عدتي  
 فالقول قولها عند أبي حنيفة مع يمينها وقال أبو يوسف ومحمد القول قول الزوج  
 وأجمعوا على أنها لو سكنت ساعة ثم قالت انقضت عدتي يكون القول قول الزوج  
 ولا خلاف أيضاً فيها إذا بدت فقالت انقضت فقال الزوج محبباً لها مضمراً  
 بكلامها رجعتك يكون القول قولها فإن تزوجها ولم يخبر بشئ فلما وقع  
 قالت لم تزوج زوجاً غيرك أو قالت تزوجت ولم يدخل بي أو قالت دخل  
 بي وجاء معني فبما دون الفرج وكذبها الأول وقال دخل بك الثاني لم يذكر  
 في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد أن القول قول المرأة في ذلك كله لأن هذا  
 المعنى لا يعلم إلا من جهتها فكان القول قولها كما في الخبر عن الجضر والمجلد  
 أشكال وهو مما يجعل القول قولها إذا لم يثبت منها ما يكره بها وقد سبق  
 ما يكرهها في قولها وهو قد أمضاها على النكاح من الزوج الأول لأن ذلك لا يجوز  
 إلا بعد الزوج بزوج آخر والدخول بها وكان فعلها مباحاً بقولها فلا يقبل  
 وإن كان الزوج هو الذي قال لم تزوج زوجاً أو قال لم يدخل بك الثاني وقال  
 دخل بي قال الحسن بن زياد القول قول المرأة وهذا صحيح لما ذكرنا أن هذا إنما

اليمين  
من المسائل المعضلة

مرشداً

في الأمانة

فيه شك



يُعلم من جهتها ولم يوجد منها دليل التناقص فكان القول قولها وبفساد  
 بقول الزوج ولها نصف المسمى ان كان لم يدخل بها ولكل ان كان قد دخل بها  
 لان الزوج معترف بالحرمه وقوله فيما يرجع الى الحرمه مقبول لانه يملك  
 انشاء الحرمه وكان عتقاً بفساد النكاح بمنزلة انشاء الفرقة فيقبل قوله  
 فيه ولا يقبل في إسقاط حقه من المهر. وان كانت معتدة عن طلاق فان  
 اخبرت بانقضاء عدتها في مدة تنقضي في مثلها العدة لا يقبل قولها الا  
 اذا فسرت ذلك بان قالت اسقطت مسقطاً مستبين الخلق او بقضه فيقبل  
 وانما كان كذلك لانها امينة في اخبارها عن انقضاء عدتها فان ايدته  
 في ذلك بقوله عن رجل ولا يحل لهن ان يكتن ما خلوات الله في ارجامهن  
 قيل في التفسير انه الحيض والحبل والقول قول الامين مع اليمين كالوردع  
 قال ردت الوديعه او هكذا فاذا اخبرت بالانقضاء في مدة تنقضي مثلها  
 يقبل قولها ولا يقبل اذا كانت المدة مما لا تنقضي في مثلها العدة لان القول الامين  
 انما يقبل فيما لا يكون الظاهر والظاهر هيها يكتن بها فلو يقبل قولها الا اذا  
 فسرت فقالت اسقطت مسقطاً مستبين الخلق او بقض الخلق مع يمينها فيقبل  
 قولها مع هذا التفسير لان الظاهر لا يكتن بها مع التفسير ثم اختلف في اقلها  
 تصديق فيه المعتدة بالاقراء او بحقيقة رحمته الله اقل ما تصدق فيه  
 ستون يوماً وقال ابو يوسف ومحمد تسعة وثلاثون يوماً واختلفت الرواية  
 في تخرج قولاً بحقيقة في رواية محمد بن يزيد بالظاهر خمسة عشر  
 ثم بالحيض خمسة ايام ثم بالظاهر خمسة عشر يوماً ثم بالحيض خمسة ايام ثم  
 بالظاهر خمسة عشر يوماً ثم بالحيض خمسة ايام فذلك ستون يوماً وتخرج  
 على رواية الحسن الله بن يزيد بالحيض عشرة ايام ثم بالظاهر خمسة عشر يوماً  
 بالحيض عشرة ايام ثم بالظاهر خمسة عشر يوماً ثم بالحيض عشرة ايام فذلك ستون يوماً  
 فاختلاف التخرج مع اتفاق الحكم وتخرج قول ابو يوسف ومحمد بن يزيد  
 بالحيض ثلاثة ايام ثم بالظاهر خمسة عشر يوماً ثم بالحيض ثلاثة ايام ثم  
 خمسة عشر يوماً ثم بالحيض ثلاثة ايام فذلك تسعة وثلاثون يوماً اما  
 على رواية الحسن عنه فلا تصدق في اقل من مائة يوم لانه ثبت بعد الايام  
 عشرة حيضاً وخمسة عشر طهرًا وعشرة حيضاً وخمسة عشر طهرًا وعشرة

مرتبها في نفيها  
 فليست  
 الله

ورقة

اقول هذه

تخرج قول ابن حنيفة

رواية محمد

رواية الحسن

تخرج قول الامامين

فذلك

فذلك مائة وان كانت اقرب بانقضاء العدة وذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة  
 ثم جات بولد في سنتين فان جات به لاقل من ستة اشهر من يوم اقرب لزمه  
 ايضاً وان جات به لستة اشهر فصاعداً من وقت الاقرار لا يلزم به لان  
 ان المعتدة مصدقة في الاخبار عن انقضاء عدتها اذا شرع ائتمتها على ذلك  
 فتصدق بما لم يظهر غلطها او كذبها بيقين. والاصل ان المدعى لا يعطى  
 شيئاً بمجرّد الدعوى لان دعوى المدعى غارضة انكار المنكر وقد قال صلى  
 عليه وسلم لو اعطى الناس بدعواهم الحديث الا فيما لا يؤلف عليه من وجه  
 غير فيجعل القول فيه قوله للضرورة كما في الحيض والولادة وان كان  
 عليه من جهة غير فلا يقبل قولها فيه ولهذا لم يثبت النسب بقولها بد  
 شهادة القابلة وكذا وقوع الطلاق لانها تدعى وهو ينكر والقول قول  
 المنكر حتى تقوم للمدعى حجة وحجة قول ابن حنيفة انه قد ثبت الحبل في  
 كون الولد في البطن باقرار الزوج بالحبل او بكون الحبل طاهراً وانما  
 الى الولادة لا محالة لان الحبل يوضع لا محالة فكانت الولادة امر كائناً  
 محالة فيقبل فيه قولها كما في دم الحيض حتى لو قال لامرأته ان حضت فانت  
 طالق فقالن حضت يقع الطلاق كذا ههنا الا انه لم يقبل قولها في حق  
 اثبات النسب دون شهادة القابلة لانها ممتمة في تعيين الولد فلا تصدق  
 على التعيين في حق اثبات النسب ولا التهمة في التعيين في حق وقوع الطلاق  
 فتصدق فيه من غير شهادة القابلة وان كان الزوج قد قر بالحبل  
 وكان الحبل طاهراً فالقول قولها في الولادة وان لم تشهد لها قابله في قول  
 ابن حنيفة وعندهما لا تثبت الولادة بدون شهادة القابلة والكلام في  
 الطرفين على النحو الذي ذكرنا. **باب النفقة**  
 ويقضى للقاضي بالكسوف والنفقة على قدر يسار الرجل وقدرته فان قال  
 الرجل انا معسر على نفقة المعسر كان القول قوله الا ان يقيم البينة  
 تقبل بينة المرأة على قول ابو يوسف وزفر في فرض النفقة على الغائب ولا  
 تقبل في النكاح وليس في قبول البينة على هذا الوجه ضرر بالغائب فان الغا  
 اذ حضر لواقرب النكاح كان لها ان تأخذ النفقة المفروضة وان انكر النكاح كما  
 القول قوله وعليها اعادة البينة على النكاح وبعد ما اسلف القاضي الوردع او

لم يلزمه

تب



المديون اذا قال المودع دفعت اليها المال لأجل النفقة قبل قوله ولا يقبل  
 قول المديون إلا بينة إذا بعث الرجل امرأته بشوب فقال الزوج هو مهر و  
 هو من الكسوة وقالت المرأة هو صلة كان القول قول الزوج وكذا لو عطاها  
 ذراهم فقال هي نفقة وقالت المأنة هي هدية كان القول قول الزوج وكذلك  
 لو كان على الرجل ديون مختلفة فادى شيئا فقال هو من دين كذا كان القول  
 قوله لأنه هو المالك فذلك الزوج إلا ان يقيم المرأة البينة أنه بعث اليها  
 هدية وان اقام جميعا البينة فالبينة بينة الزوج وكذا لو اقام كل واحد  
 منهما البينة على اقرار الآخر كانت البينة بينة المالك وكذا لو خلف  
 بعد فرض النفقة في مقدار المفروض وفيما مضى من الزمان بعد فرض  
 كان القول قول الزوج لأنه ينكر الزيادة والبينة بينة المرأة لأنها تثبت  
 الزيادة رجل قال لغيري استدين على امرأتى وانفق عليها كل شهر كذا فقال  
 أنفقت وصدقته المرأة لا ترجع المرأة بذلك على الزوج إلا ان يكون القاضى  
 فرض لها كل شهر عشرة ذراهم فاذا اقترت المرأة ان المأمور انفق عليها قبل  
 لا انها اخذت بقضاء القاضى اما في الوجه الاول انما اخذت لتوجب على زوجها  
 دينها فلا يقبل قولها وان طلقها وهي ناشئة فلها ان تقول اني ببيت زوجها  
 وتأخذ النفقة وان طالت العدة بارتقاء الحيض كان لها النفقة الى ان تصير  
 وتنقضي عدها بالاشهر وان انكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول  
 قولها مع اليقين كل ذلك من فسكاوى قاضيجان اذا اقر الرجل بحركة  
 امرأته وقد دخل بها وقرق بينهما فلها المسمى ونفقة العدة واذا قال قد  
 انقضت عديتك وقالت لم تنقض فاقول قولها مع يمينها كان اخذت النفقة  
 وان نكلت صارتمقنة انه لا نفقة لها واقرارها حجة في حقها انفع  
 الوسكايل للطرسوسى ولو ان مستامنا تزوج ذمية في ديارنا ودخل  
 بها وطلقها فلها النفقة في قول من يوجب على الزمية العدة ولو ان شغل  
 بالنفقة رسول فقال الرسول قد اعطيتها اياها وخذت هي كان القول قولها  
 مع يمينها ولو قال الزوج اعطيتها نفقتها وانكرت هي الاستيفاء كان القول  
 قولها مع يمينها انفع الوسكايل ولو اختلفا في نسيان الأب القول قول  
 الأب والبينة بينة الأب وان انفق على نفسه من مال الابن ثم خصمه الابن

انه في عدة الذمة

فقال الابن انت مؤسر وقال الأب انا كنت مؤسرا نظرت الى حال الأب ان كان مؤسرا  
 في الحال فالقول قوله استحسنانا في نفقة مثله وان مؤسرا فالقول قول الابن  
 فلو اقاما بينة فالبينة للأب **سكرازية** ولو فوضه اليها على انه  
 غاب شهر او لم يصل اليها نفقتها تطلق نفسها متى شئت فبعث اليها عشرين  
 فلولا بكن هذا قدر نفقتها هذه المدة يصير امرها يبرها ولو كانت نفقتها مفضة  
 فوهبت النفقة من زوجها فمضت المدة ولم تصل نفقتها لا يصير الامر بينها  
 وبين تقع اليمين خلافا لابي يوسف رحمه الله وهي مسئلة الكون ولو لم يبر  
 وقال وصلت النفقة وانكرت ينبغي ان يصدق الزوج لأنه ينكر الحكم قال  
 صاحب العدة هكذا سمعت الاستاذ ثم رجعت بعد مدة وقال لا يصدق وكذا  
 في كل موضع يدعى ايقاعا حق فيقبل قولها وهو الاصح **صط** ولو اختلفا في وصو  
 النفقة والباقي بحاله فالقول قولها ويصير الامر بينها في رواية الاصيل لا  
 في رواية المنتقى القول قولها في عدم الوصول اليها والقول قوله في خول الطلاق  
 ادعى وصو قيم انه انفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال اليتيم او الوقف  
 ليس له ذلك اذ يدعى بينا لنفسه على اليتيم والوقف فلا يصح بحمد الدعوى  
 هذا لو ادعى من مال نفسه فلو ادعى الاتفاق من مال الوقف واليتيم زاد على نفقة  
 المثل في تلك المدة صدق **الملتقط** لو انفق على اللقطة بامر القاضى فقال  
 انفقت كذا وكذا وذلك نفقة مثلها وكذا رب الدابة ومحمد الاتفاق  
 صدق مع يمينه على العلم اذا وجد يدعى عليه ديناً وهو ينكر خلاف الوصى  
 قال انفقت من مالي على الصبي نفقة مثله صدق مع يمينه لأنه أمين اذ لا يدعى  
 ديناً وانما صرف الامانة الى موضعها لكن مع يمينه **فهم** قاضى يكرى روى كذا  
 برنار سيد رابى روى نفقة كذا ويعدك وامر كذا ويبروى نفقة كذا روى كذا  
 بلوغ توادى طلب كذا قال في وكذا الأب استقرض وانفق على صبيبه لا يرجع  
 عليه بعد بلوغه **الحسبى** انفق على بعض الورثة فقال انفقت بامر الوصى  
 به الوصى ولا يعلم ذلك الا بقول الوصى بعد ما انفق يقبل قول الوصى لو كان من  
 انفق عليه صغيرا **كامع الفضولين** وفي الجمع ويقبل قوله في  
 عنها أى النفقة وهكذا الخ صاف لأن العسر اصل والنسار طار والقول قول  
 يتمسك بالأصل وقال **سكرازية** رحمه الله في الزيادات ان القول قول المرأة مع يمينها

مرسها تليظ

وهو مسئلة من ايمان الطلاق  
كان في النكاحية

محب المحيط

دفعه

لقطه

مشك في وصايا البرانية



لأن الأقدام على الرجوع بها والعقد عليها دليل يسار ومنهم من ينظر في المطلق  
فإن قامت البينة فلا يخلو وأما إن قامت من جهةها على اليسار قبلت بيمينها وإن  
البينة على الأيسار فيه روايتان على ما مر في فصل النكاح وإن أقام جميعا  
فالبينة بيمينها لأنها مثبتة والزواج لا يثبت شيئا فلما فصل أن القول قوله  
والبينة بيمينها لسكان الحكماء لو اختلفا الزوجان فقال الزوج أنا  
مُعسر وعلى نفقة المعسر وقالت امرأته لا بل أنت مؤسر وعليك نفقة المعسر  
فأقول قول الزوج **محيط نقله ابن المؤيد** القول قول الأب البينة  
على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت النفقة مفروضة بالقضاء أو غير ذلك  
ولو كذبته الأم كما في الحائض بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على الزوجية  
وعلى هذا يمكن أن يقال المديون إذا ادعى الاتفاق لا يقبل قوله إلا في مسألة إذا  
تسان عارجلان في عين ذكر العارضة على ستة وثلاثين وجها وقلت في شرح  
اتفاق على خمسة وعشرين **أشكاه** وأنطالته امرأته بالنفقة وقد  
إلى القاضي فقال للرجل للقاضي كنت طلقها منذ سنة وقد نفقت عنها  
وفي هذه المدة وحديث المرأة الطلاق فإن القاضي لا يقبل قول الزوج طلقها  
سنة ولكن يقع الطلاق عليها منذ أقرب عند القاضي لأنه يصدق في حق نفسه  
لا في بطلان الحق الغير فإن أقام شاهدين على أنه طلقها منذ سنة وقاضي لا  
يعرفها امرؤ القاضي بالنفقة وفرض لها عليه النفقة لأن الفرقه منذ  
لم تظهر بعد فإن أقام بينة عادلة وأقرت في أنها حاضت ثلاث حيض في  
هذه السنة فلا نفقة لها على الزوج وإن كانت أخذت منه شيئا يرد عليه  
لظهور ثبوت الفرقه منذ سنة وانقضاء العدة وإن قالت لم لحض في هذه  
السنة فأقول قولها ولها النفقة لأن القول في انقضاء العدة قولها فإن قال  
الزوج قد أخبرني أن عدتها قد نفقت لم يقبل قوله في بطلان نفقتها لأنه  
مصدق عليها في بطلان حقها **وأما نفقة الحارم** فقد قيل إن الزوج المؤسر  
لزمه نفقة الحارم كما يلزم المعسر نفقة امرأته وهو أدنى الكفاية وكذا الكسوة  
ولو اختلفا فقالت المرأة أنه مؤسر عليه نفقة المؤسرين وقال الزوج أنا مؤسر  
وعلى نفقة المعسر والقاضي لا يعلم بحاله ذكر في كتاب النكاح أن القول قول الزوج  
مع يمينه وكذا ذكر الكرخي والخصاف وذكر محمد في الزيادة أن القول قول المرأة

بينة

وفي الطلاق مسألة من النفقة كذا  
من الاستدلال في كفاية الرجل

مع يمينها وأصل هذا أنه متى وقع الاختلاف بين الطالب والمطلوب في يسار  
المطلوب وأيسار وفي يسار المديون فالمشايخ اختلفوا فيه فمنهم من جعل  
القول قول المطلوب مطلقا ومنهم من جعل القول قول الطالب مطلقا  
ومنهم من حكم فيه زعم المطلوب ومحمد فصل بين دين ودين فجعل القول  
قولا لطالب في البعض وقولا لمطلوب في البعض وذكر في الفصل أصلا بوجوب  
يكون القول في النفقة قول المرأة وكذا فصل الخصاف كنه ذكر أصلا يقتضي  
أن يكون في النفقة القول قول الزوج وذكر في كتاب الجس أن شاء الله تعالى  
فإن ادعى الزوج أنه قد أعطاهما النفقة وانكرت القول قولها مع يمينها ابن  
الزوج يدعي وصفا دين عليه وهي تنكر فيكون القول قولها مع يمينها كما في  
سائر الديون ولو أعطاهما الزوج مالا فاختلفا فقال الزوج من المهر  
هو من النفقة القول قول الزوج إلا أن تقيم المرأة بينة لأن التملك منه  
فكان هو غرض بيمين التملك كما لو بعث إليها شيئا فقالت هو هدية وقال  
المهر أن القول فيه قوله إلا في الطعام الذي يؤكل لما قلنا كذا هذا  
ولو كان للزوج عليها دين فاحتسبت من نفقتها جازا لكن برضا الزوج لا  
النقص بين الدينين المتماثلين لا يرى حجة لا يقع بين الجحد والردى وبين  
الزوج أقوى دليل أنه لا يسقط بالموت فاشبهه الجحد بالردى فلا بد من لقائه  
بخلاف غيرهما من الديون فإن نقول لا من مال ابنه ثم حضرا الأب فقال  
للأب كنت مؤسرا وقال الأب كنت معسرا ينظر الحال الأب وقت الحضور  
فإن كان معسرا فأقول قوله وإن كان مؤسرا فأقول قول الأب لأن الظاهر  
استمر الحال اليسار والتغير خلاف الظاهر فيحكم للحال **بكر آبع**  
وفي الأسر والخم الذين العلامة المباشرة الفاحشة بين المطلقة ثلاثا  
والزوج الثاني إلى الأثر من الطرفين بلا أدخال تحللها للأول جماعا أو نحو  
العقد ودوق العسيلة من الطرفين وهو جماع معنى لأنه قضى شهوة فمما ولا  
يصدق أن في عدم دوقها العسيلة بعد ما نزل منها ويصدق أن في وجوب  
الدوق قبله لأن الدوق سابق على الإنزال ولو أقر الدوق وانكرت لا يثبت  
قولها لأن شهوتها غالبية ودوقها سابق وفي العكس يعتبر قوله لتأخر دوقه  
عن دوقها **حاروي** في كتاب الحيل **سبل** عن رجل أقر أنه طلق







قبل التدبير وقالت بعده فالقول للمولى لا نهأ تدعى حق اعتق ولدها ولو  
ادعتها لنفسها كان القول له مع يمينه فلو رها كذلك والبينة بينتها لا  
زيادة حق العتق واعلم انه اذا خالف المولى تخلف على العتق لا تخلف على  
جعل الغير وهو ما ادعت ولادتها بعد التدبير نكته المفتى من باب السها  
في التفسير من المبسوط. ولو اختلف المولى والمذنب في ولدها فقال  
ولده قبل التدبير فهو رقيق وقالت هي ولده بعد التدبير فهو مدبر  
فالقول قول المولى مع يمينه على علمه والبينة بينة المدبرة لان المدبر تدعى  
سراية التدبير الى الولد والمولى ينكر فكان القول قوله مع يمينه ويخلف على  
علمه لان الولادة ليست فعلة والبينة بينة المدبرة لان فيها اثبات التدبير  
ولو كان مكان التدبير عتق فقال المولى للمعتقة ولذنيه قبل العتق وهو  
رقيق وقالت ولذنيه بعد العتق وهو حر فكوفيه الحال ان كان الولد في يد  
فالقول قولها وان كان في يد المولى فالقول قوله لانه اذا كان في يدها كان لها  
شاهدا لها واذا كان في يدها كان لها شاهد له بخلاف المدبرة لا يفي في  
يد المولى فكذا ولدها فكان لها شاهد على كل حال وكان القول قوله  
كذلك. رجل اعتق امته ثم خاضعت مولاهما ولدها ولدها فقال المولى  
اعتقتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لا بل ولذنيه قبل الاعتاق  
والولد رقيق ذكر الناطقي ان كان الولد في يدها كان القول قولها وقال  
ابو يوسف ان كان الولد في ايديهما فذكر ذلك يكون القول قولها لا نهأ تدعى  
الولادة في اقرب الاوقات وفيه حرية الولد ولو اقاما البينة بينتها او  
لان بينة المولى قامت على نفى العتق وبينتها قامت على اثبات الحرية وكذا  
هذا في الكتابة واما في التدبير القول يكون للمولى لانها تصادق على رقيق  
وذكر في المستقى عن محمد انه قال ان كان الولد يعبر عن نفسه يرجع اليه ويكون القول  
قول الولد وان كان لا يعبر كان القول لمن هو في يده منهما وان اقاما البينة بينتها  
اولى وكذلك لو كان مكان الاعتاق كتابة ثم اختلفا في الولد. ولو اعتق  
ثم اختلفا بعد حين في الولد وقالت ولذنيه بعد ما عتقت فاخذته مني وقال  
المولى ولذنيه بعد العتق فاخذته منك وانت امه لي فان كان الولد لا يعبر عن  
نفسه رده المولى الى الامه لانه اقرانه اخذ منها وكذلك في المكاتبه اما في

في التدبير

نكاح المولى

والولد

واما الولد القول للمولى. من دعا وى قاضيان نقل المولى غامر البغدادى  
ان الامه اذا كانت في يد رجل فقالت انا ام ولد لفلان او مكاتبه له او مدبر  
وصدقها فلان وانكر ذواليد قال ابو يوسف رحمه الله القول قولها لانها  
ادعت حقا من حقوق الحرية ولو لم تقر بالرق مطلقا في الحال. ولو ادعت ايها  
حر الاصل كان القول قولها وكذلك اذا ادعت حقا من حقوق الحرية وعن  
ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يقبل قولها وكذلك قال ابو يوسف في امه كانت  
في يد رجل ادعت انها معتقة لفلان وصدقها فلان وانكر صاحب اليد فالقول  
قولها وقول المقر له وذكر في بعض الكتب ان قول محمد رحمه الله مثل قول ابن  
في هذه المسئلة والمعنى انها ادعت الحرية ولم يقر الذي في يده في الحال بالرق  
فالقول قولها انها حرة. فسر محمد بن هذيل وبين الاول انه كان في الاول  
قد اقر وكذلك قال ابو يوسف في غلام في يد رجل قال اما ابنك من ام ولدك  
هذه وانكر وكذلك المولى القول قوله وهو حر وهو ابنه عند ابن حنيفة رحمه  
هو لا رقيق. تاسيس الدبوسى. ولو ان رجلا قال ان مت في جماع  
الاول ففلان حر وان مت في رجب ففلان الاخر حر فشهد شاهدان انه ما  
في جماعى الاول وكذا اخر ان مات في رجب اخذت بقول من شهد على الموت  
الاول ولا التفت الى قول الاخرين. فان شهد شاهدان قال بعده ان مت  
مرضى فانت حر وقال لا ندرى مات من ذلك المرض ام لا وقال العدما  
ذلك المرض وقالت الورثة لا بل من غير. فالقول قول الورثة مع اليمين ان  
قامت لها بيينة اخذت بيينة العدل. ولو قال ان مت مرضى هذا فلان حر  
وان برئت ففلان الاخر حر فقال العدما منه وقال الورثة برى فالتفت  
الورثة مع ايمانهم ويعتق الاخر لا قرارهم بوجود شرط عتقه وهو البر  
وان اقام العبد الذي قال له ان مت مرضى هذا فانت حر انه مات من مرضه  
قبلت بيئته ويقضى بعتقه فان قامت البيئتان جميعا اخذت بالبينة التي  
على الوقت الاول. سكان خانيته في الشهادة. لو قال البائع اعتقت  
وانا صبي فالقول قوله وكذا لو قال المعتق اعتقت وانا مجنون وجنون كان  
ظاهر الوجوب لا لبس في حاله منافية وكذا اذا قال الصبي كل مملوك ام لك  
اذا اختلف لا يصح لانه ليس باهل لقوله بل لا بد ان يكون العبد في ملكه حتى



اعتق عبد غيري لا ينفذ لقوله صلى الله عليه وسلم لا تعتق فيما لا يملك  
 واذا قال لعبد او امته انت حر او معتق او عتيق او محررا او حررتك او  
 فقد عتق نوى به العتق ولو ينول هذه الالفاظ صريح فيه ولو قال عتيت  
 به الاخبار الباطلة وان حر من العمل صدق رايته لانه محتمل ولا يدين قضاء  
 لانه نوى خلاف الظاهر ولو قال لا مملك لي عليك ونوى الحرية عتق وان  
 لم ينول يعتق كذا في الهداية **سكان الحكماء** قال العتق يصح  
 الحر البالغ العاقل في ملكه شرط الحرية لان العتق لا يصح الا في الملك  
 ملك للملك والبلوغ لا يصح لغيره من اهل كونه ضرر ظاهر ولهذا  
 يملكه الولي عليه والعقل لا يجنون ليس باهل للتصرف ولهذا لو قال العتقت  
 وانا صبي فالقول قوله وكذا لو قال المعتق عتقت وانا مجنون وجنونه  
 كان ظاهرا وجوبا لا سنادا الى حالة منافية وكذا لو قال الصبي كل  
 مملوك املكه فهو حر **هداية** لو قال كل مملوك لي خبار  
 فهو حر فادعاه عبد وانكر المولى فالقول للمولى ولو قال كل جارية لي  
 في حق فادعت جارية انها بكر وانكر المولى فالقول لها ولو قال العبد  
 لغير بعد العتق قطع يدك وانا عبد وقال المولى بل قطعها وانكر  
 كان القول لعبد وكذا لو قال المولى لعبد قد عتقته اخذت منك غلة كل شجرة  
 ذراهم وانت عبد فقال المعتق اخذتها بعد العتق كان القول للمولى لو اعتق  
 ثم قال لها قطع يدك وانت اميت فقالت هي قطعها وانا حق فالقول لها  
 في كل شئ اخذت منها عند الخيفة والي يوسف اذا علق عتقه بما لا يعلم  
 الا منه فالقول له على الاصح كقوله للعبد ان اخلت فانت حر فقال اخلت وقع  
 بلخبار كما في المحيط لو اختلف المولى مع عبد في وجود الشرط فالقول للمولى  
 الا في مسائل كل امة لحر الا امة خبازة الا امة اشترتها من زيد الا امة  
 نكحتها البارحة الا اثبتا فهدى المسائل الاربعة اذا نكحت ذلك الوصف وادعاه  
 فالقول لها بخلافها اذا قال الا امة بكر او لم اشترها من فلان او لم اطاها البنا  
 او الاخر سانية فالقول له وتما منه في ايمان الكافي **اشكاه** ولو قال  
 مولاي او يا مولاي عتق اما الاول فلان اسم المولى وان كان ينظم الناصر وابن العم  
 والولاية في الدين والاعلى والاسفل والافاق الا انه تعين الاسفل كاسم خاص له

اذا اخلت لا يصح

من جنابات ابي

مرشدا مع التفصيل  
 في الجنب والبلوغ

وهذا لان المولى لا يستصير مملوكه عادة وللعبد نسب معروف فانتفى الاول  
 والثاني والثالث نوع محار والكلالة بحقيقته والاضافة الى العبد تنافي كونه  
 معتقا فعتق المولى الاسفل فالتحق بالاصح **وكذا** اذا قال لامته هذه مولا  
 لما يتنا ولو قال عتيت به المولى في الدين او الكذب يصدق فيما بينه وبين الله  
 تعالى ولا يصدق في القضا المحال فيه اظاهر قال ابني وثبت على ذلك عتق  
**هداية** ويعني بقوله ثبت على ذلك لم يبيع الكرامة والشفقة كذا في شرح  
 القدوري لا في الفضل حتى لو ادعى ذلك صدق وقيل الثبات بشرط النسب كون  
 الرجوع عنه صحيحا ودان العتق وقيل هو بشرط اتفاق **عسا** ومن  
 قال لامته اول ولدك لدينه غلاما فانت حر فولد غلاما وجارية ولا يري  
 ايها ولد ولا عتق نصف الام ونصف الجارية والغلام عبد لان كل واحد  
 منهما يعتق في حال وهو ما اذا ولدت الغلاما وول مرة الام بالشرط والجارية  
 تبعها اذا امرت حين ولدتها وترق في حال وهو ما اذا ولدت الجارية ولا  
 لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحد وتسعى في النصف اما الغلام يرق في  
 الحائز فلهذا يكون عبدا وان ادعت الام ان الغلام هو المولود اولا وانكر  
 المولى والجارية صغيرة فالقول قوله مع اليمين لانكار شرط العتق فان  
 لم يعتق ولجده منهم وان نكل عتقت الام والجارية لان دعوى الام حرية  
 معتبرة لكونها نفاقا محضا فاعتبر النكاح في حوزتها فاعتقا **هداية**  
 ولو قال في شئ من هذه الالفاظ من قوله اعتقت ونحو عتيت به الخبر كذا  
 لا يصدق في القضا العز وله عن الظاهر لانه يستعمل في انشاء العتق في حق  
 اللغة والشرع كما يستعمل في الاخبار فان العرب قبل ورود الشرع كانوا  
 يعتقون عبدا هو هذه الصيغة وفي الحمل على الخبر حمل على الكذب وظاهر حال  
 العاقل بخلافه فلا يصدق في القضا كما لو قال لامرته طقتك ونوى به  
 الاخبار كذا لا يصدق في القضا ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى عز وجل  
 لانه نوى ما يحمله كلامه لانه محتمل الاخبار وان كان اراد به خبر خلاف الظاهر  
 ولو قال عتيت ان كان خرافا كان مولدا لا يصدق اصلا لانه كذب محض وان كان  
 مسيئا لا يصدق وقضا لان الظاهر ارادة الانشاء من هذه الالفاظ فلا يصدق  
 في العز وله عن الظاهر ويصدق رايته لان اللفظ يحتمل الاخبار في ملكه يدافع





وأما الكفاية فحق قوله لا سبيل لي عليك أو لا ملك لي عليك وخليت سبيلك  
 عن ملكي فان نوى العتق يفتق والافلا لان كل واحد من هذه الالفاظ يحتمل  
 ويحتمل غير فان قوله لا سبيل لي عليك يحتمل سبيل اللوم والعقوبة اي ليس  
 عليك سبيل اللوم والعقوبة لوقائك بالخزعة والطاعة ويحتمل لا سبيل لي  
 عليك لان كائنك فزال يد عنك ويحتمل لا سبيل لي عليك لان عتقك  
 فلا يحل علي العتق الا بالنية ويصدق اذا قال عتبت به غير العتق الا اذا قال  
 سبيل لي عليك الا سبيل الولاء فانه يفتق في القضا ولا يصدق ان اراد به غير  
 العتق لانه نفى كل سبيل واشت سبيل الولاء واطلاق الولاء بغير اذنه ولا العتق  
 وذلك لا يكون الا بعد العتق ولو قال لا سبيل للمولاه دين في القضا لان مطلق  
 المولاه بغير اذنه المولاه في الدين اذ يستعمل في ولأه الدين ولأه العتق فان  
 ذلك يصدق في القضا **ب** كذا **ب** وكذا اذا التزم احصا المولى حتى مات وهو  
 وارثه بعد فاق انه لا يري وحلف بالله العظيم ما يعلم الغلام ولأه ولا يري  
 هذه الروايات ان الاحوال مما تعتبر عند تقرير البيان والبيان ممكن بالرجوع الى  
 الخالف فلا يعتبر الاحوال والجواب **ب** انه لا سبيل الى البيان باليمين ههنا  
 لان الخصمين متفقان انهما لا يعلمان الاول منهما فلا يجوز للباقي ان يحلف الى  
 على انه لا يعلم الاول منهما مع تصادقهما على ذلك والخلاف القول قول المولى  
 ان الجارية هي الاولى لانه ينكر العتق ولو قال لامته ان كان اول ولد تلينه  
 غلاما فانت حرة وان كانت جارية فهي حرة فولدت غلاما وجارية فان علم الغلام  
 كان اولاً عتقت الام والجارية لا غير اما الام فلو وجد الشرط واما الجارية  
 الام واما راق الغلام فلا تفصا له على حكم الرق فلا يورث فيه عتق الام وان علم  
 ان الجارية كانت هي الاولى عتقت هي لا غير لان العتق بولادتها عتقها لا غير  
 وعتقها لا يورث في غيرها وان لم يعلم ايها اولاً فالجارية حرة على كل حال والغلام  
 عبد كل حال ويعتق نصف الام وتسعى في نصف قيمتها وان اختلفا فالتقوا قول  
 المولى لبيان **ب** ولو قال لها ان كان اول ولد تلينه غلاما فهو حرة وان كانت جارية  
 فانت حرة فولدت غلاما وجارية فان علم ان الغلام ولد اولاً عتقت لا غير وان علم  
 الجارية ولدت اولاً عتقت الام والغلام لا غير وان لم يعلم ايها ولد اولاً فالغلام  
 حرة على كل حال لانه حال له في الرق سواء كان اولاً والجارية رقيقة على كل حال لانه

هذه المسألة من كتب  
 في نسخة المصنف وتامها

اراهم

حال لها في الحرية فقدعت في الولادة أو تلخرت لان الغلام ان كان هو الاول لا يفتق  
 هو وان كانت الجارية هي الاولى لا يفتق الا الام والغلام فلم يكن الجارية حال في  
 الحرية فبقيت رقيقة والام يفتق منها نصفها وتسعى في نصف قيمتها الخ وان  
 اختلفا فالتقوا قول المولى لما ذكرنا هذا اذا ولدت غلاما وجارية واما اذا ولدت  
 غلامين وجارين والمسئلة محلها فان علم اولهما ابن عتق هو لا غير الخ  
 ولو قال لامته ان ولدت غلاما فانت جارية فانت حرة وان ولدت جارية فانت غلاما  
 فالغلام حرة فولدت غلاما وجارية فان كان الغلام اولاً عتقت الام وجود شرط  
 عتقها والغلام والجارية رقيقان لان تفصا لهما على حكم الرق وان كانت الجارية  
 عتق الغلام لوجود الشرط والام والجارية رقيقان لان عتق الغلام لا يورث فيهما  
 وان لم يعلم ايها اولاً وانفقوا على انهما لا يعلمان ذلك فالجارية رقيقة لانه لا حار  
 في الحرية لانها ترق في جميع الاحوال واما الغلام والام فانه يفتق من كل واحد  
 نصفه ويسعى في قيمته لان كل واحد منهما يفتق في حال ويرق في حال فيفتق  
 نصفه ويسعى في نصف قيمته وان اختلفا فالتقوا قول المولى مع يمينه على علمه  
 هذا اذا ولدت غلاما وجارية فاما اذا ولدت غلامين وجارين والمسئلة  
 فان ولدت غلامين فتر جارية عتقت الام لوجود الشرط وعتقت الجارية  
 بعقها وبقي الغلامان والجارية الاولى حرة وان ولدت غلاما فتر جارية  
 ثم غلاما عتقت الام لوجود الشرط والجارية الثانية والغلام الثاني يفتق الام  
 وان ولدت غلاما فتر جارية ثم غلاما فتر جارية عتقت الام لوجود الشرط  
 الثاني والجارية الثانية يفتق الام وان ولدت جارين ثم غلامين عتق  
 الاول لوجود الشرط وبقي سواء رقيقا وكذلك اذا ولدت جارية ثم غلامين  
 فتر جارية عتق الغلام الاول لا غير لوجود شرط العتق في حقه لا غير وكذلك  
 اذا ولدت جارية ثم غلاما فتر جارية ثم غلاما عتق الغلام الاول لا غير لما قلنا  
 وان لم يعلم فان اتفقوا على انهما لا يعلمان ايها اولاً ولا يفتق من الاول لا غير لما قلنا  
 ربيعة لان احد الغلامين مع اخى الجارية رقيقان رقيقان على كل حال لانه ليس  
 حال في الحرية والجارية الاخرى والغلام الاخر يفتق كل واحد منهما في حال ويرق  
 في حال فيفتق من كل واحد نصفه فاما اذا كان الجارية يكون بينهما وبين الجارية الاخرى  
 نصفين اذ ليس احدهما ابداً ولا من الاخرى فيفتق من كل واحد ربيعة وكذلك



أصاب الغلام يكون بينه وبين الغلام الآخر نصفين لما قلنا وأما الأول فيعتق منها  
 نصفها لأنه إن سبق ولادة الغلام فيعتق لوجود الشرط وإن سبقت ولادة  
 الحارثية لا يعتق فيعتق نصفها وتسعى ونصف قيمتها وأما الثاني فالقول  
 المولى مع يمينه على ما قلنا. إذا علق بشرط قدر الشرط والآخر بان قال إن  
 دخلت هذه الدار فكل مملوك لي حر وأقال إذا دخلت أو متى أو متى ما أقال كل مملوك  
 لي حر إن دخلت الدار فهذا كله على ما في ملكه يوم حلف وذكر إذا قال كل مملوك  
 أملكه ولا يمين له لأن صيغة أفعل وإن كان يستعمل للحال والاستقبال لكن  
 عند الإطلاق يراد به الحال عرفا وشرعا ولغة الخ. ولو قال غنيت بما استقبل  
 ملكه عتق ما في ملكه للحال وما استحدث الملك فيه لما ذكرنا أن ظاهر هذه  
 الحال فإذا قال أردت بالاستقبال فقد أراد صرف الكلام عن ظاهر ولا  
 فيه ويصدق قوله أردت به ما يحدث في ملكي في المستقبل فيعتق عليه بإقراره  
 وكذا لو قال كل مملوك أملكه الساعة فهو حر إن هذا يقع على ما في ملكه وقت الحلف  
 ولا يعتق ما يستفيد بعده ذلك إلا أن يكون نوى ذلك قبل زعمه ما نوى  
 المراد من الساعة المذكورة هي الساعة المعروفة عند الناس وهي الحال لا الساعة  
 الزمانية التي يذكروها المنجوز فيمتلأ وهذا الكلام من كان في ملكه وقت الحلف  
 لا يستفيد من بعده ولو قال أردت به من استفيد في هذه الساعة الزمان  
 يصدق فيه لأن اللفظ محتمل. ولو قال المولى أعتقك أمس يا فدا وهو لم  
 تقبل فقال العبد قبلت فالقول قول المولى مع يمينه لأنه من جانب المولى تعليق  
 القول والعبد يدعي وجود الشرط والمولى ينكر وكان القول قول المولى كما قال  
 لعبد إن دخلت الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم والعبد يدعي الدخول وانكر  
 المولى كان القول قول المولى كذا هنا. ولو كان الاختلاف في البيع كان القول  
 قول المشتري بان قال البائع بعث عبد عايش بألف درهم فلم يقبل وقال المشتري  
 قبلت فالقول قول المشتري. والعكس أن البيع لا يكون بيعا إلا بعد قبول  
 فإذا قال بعثك فقد أقر بالقبول فيقول له لم تقبل تريد الرجوع عما أقر به وبطل  
 فلم يقبل بخلاف الاعتاق على ما لا يكون تعليقا لا يتوقف على وجود لقب  
 من العبد وإنما ذلك شرط وقوع العتق فكان الاختلاف واقعا في ثبوت العتق  
 فكان القول قول المولى. ولو اختلف المولى والعبد في مقدار البذل فالقول قول

مرادها في الظاهر

سج رثا

لا يقف

لأنه هو المستحق عليه المال فكان القول قوله في قدر المستحق كما في سائر الديون  
 ولأنه لو وقع الاختلاف في أصل الدين كان القول قول المنكر وكذا إذا وقع في  
 القدر وإن اقام يمينه فيمينه المولى ولا يثبت زيادة بخلاف التعليق إلا إذا  
 إذا اختلفا في مبلغ المال أن القول فيه قول المولى لأن الاختلاف هناك وقع في  
 ثبوت العتق وهو تعليق محض كالعبد يدعي العتق على المولى وهو ينكر فكان القول  
 قوله ثانياً المعلن والعسار يعتبر وقت الاعتاق حتى لو كان معسرا وقت  
 الاعتاق لا يضمن وإن يسر بعد ذلك لأن ذلك وقت وجوب الضمان يعتبر  
 ذلك الوقت كضمان الأتلاف والغصب ولو اختلفا في اليسار والاعسار فإن  
 كان الاختلاف فيما في حال الاعتاق فالقول قول المعتق لأن الأصل هو الفقر والغنا  
 غرض فكان الظاهر شاهد المعتق واليمين يمينه الآخر لأنها لا تثبت زيادة  
 وإن كان الاعتاق متقدما فاختلفا فقال المعتق اعتقتك عام الأول وأنا  
 معسر ثم أسرت وقال المعتق لا بل اعتقتك عام الأول فالقول قول المعتق على  
 الشريك أقامه اليمين لأن حال اعتبار اليسار والاعسار شاهد للمعتق  
 للحال محتمل الكلام فيه أن العبد لا يخلو وأما أن يكون قائما وقت الخصومة  
 وأما أن يكون هالكا اتفقا على حال المعتق أو اختلفا فيها والأصل في هذه  
 الجملة أن الحال أن كانت تشهد لأحدهما فالقول قوله لأن الحال شاهد له وإن كان  
 لا تشهد لأحدهما فالقول قول المعتق وإن اتفقا على أن العتق كان متقدما على  
 الخصومة لكن قال المعتق قيمة كان كذا وقال الشريك بل كانت أكثر فلهذا لا يمكن  
 تحكيم الحال بالرجوع إلى قيمة العبد في الحال لأنها تزيد وتقص والمدة ويكون القول  
 قول المعتق لأن الشريك يدعي عليه زيادة ضمان وهو ينكر وكان القول قوله للمنفذ  
 والغاصب وقالوا في الشفعة إذا احترق البنا واختلف الشفع والمشتري في قيمة  
 وقيمة الأرض أن المرجع إلى قيمة الأرض في الحال والقول قول المشتري في البنا لأن  
 الشفع يريد أن يملك الأرض عليه بالشفعة فلا يجوز أن يملكها إلا بقوله فاما  
 المعتق فلا يريد أن يملك على شريكه وإنما شريكه يدعي عليه زيادة ضمان وهو  
 ينكر وكذلك إذا كان العبد هالكا فالقول قول المعتق لما قلنا لأنه منكر للزيادة  
 وأنه أعلم ولو قال عبد عحر وليس له إلا عبد واحد عتق لأنه تعين بالاجاب  
 إليه فإن قال لعبد آخر عتقته لم يصدق في القضاء لأنه إذا لم يعرف له عبد آخر

قال يمينه المولى

انظر إلى قول المسألة وبعض القضاة المطوية



الى هذا العهد ظاهر فلا يصدق في العود عن الظاهر لا بينة تقوم على ان العبد  
 آخر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى **كتاب** لو اعتقوا شركه خطه  
 اعتقوا الاخر واستسقى او ضمن المعتق موصرا قيمة خطه لا مفسرا  
 ويعتبر اليسار يوم الاعتراف وهو ان يملك قيمة نصيب الاخر خارجا عن المشغول  
 حلقه الاصلية ولو اختلفا في اليسار حكم الحال الا ان يكون بين المضموم والمعتق  
 مدة تختلف فيها الاحوال فيكون القول قول المعتق لانه منكر ولو اختلفا في القيمة  
 يوم الاعتق فان كان قائما يقوم للحال وان كان هائلا كما في القول للمعتق لانه منكر  
 شريح الثماني **كتاب الايمان** اما المرفة  
 في الشرط لا تدخل تحت النكحة في الجزا وفيما اذا قال ان دخل دارى هذه احد  
 صار هو مرفة في الشرط والمعرفة في الشرط لا تدخل في النكحة تحت الجزا هذا  
 اذا قال الخالف ان يمشى كسى رايان كنم فان قال ان يمشى كسى رايان كنم  
 وزن خويش رايان كرت ثم قال عنيت غير هاصدق فيما بينه وبين الله تعالى  
 ولا يصدق في القضا لان قوله هيج كس عام فان نوى التحصيل لا يصدق وقضا  
 في ظاهر الرواية وعلى قول المختصاف نية التحصيل صحيح وجلس هذه المسا  
 ياتي بعد هذا رجل خلف ان لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأ  
 دين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضا وان نوى كوفية او بغيرية لا يدين  
 أصلا ولو نوى امرأة غورا او امرأة كان يعمل ابوها كان ولو نوى عريضة او خشيعة  
 دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى جنسا دون جنس والطلاق بمنزلة  
 النكاح فيما ذكرنا ولو خلف ان لا يصدق ولا يقرب فلا تافصدق واقرب  
 ولم يقبل فلا نخت في يمينه وعن ابو يوسف في القرض لا يحنث اذا لم يقبل  
 فقال في القرض اذا قال اقض ضي فلان فلم يقبل او قال ولم يقبل يصدق وفي  
 لا يصدق وعن محمد رحمه الله كما لا يصدق في الهبة لا يصدق في القرض رجل  
 حلف ليحيطن هذا الثوب او ليعين هذه الدار فامر غيري بذلك ففعل حنث الخالف  
 سواء كان الخالف يحسن ذلك او لا يحسن فان نوى ان يملك ذلك بنفسه دين في القضا  
 وفيما اذا حلف لا يطلق فامر غيري وقال لويت ان لا اطلق بنفسى لا يدين في  
 هو الصحيح امر لها ابن يسكن مع لجنبي فقال لها زوجها ان نوي ان تاتيك فلا  
 بيتنا ويسكن معنا فتى اعطينته شيئا قليلا من مالي فانت كذا فجاء الابن فكن

في قوله  
 في قوله

معها سنة ثم غاب فقالت المرأة اني كنت اعطيت ابني شيئا من مالي فحنثت  
 في يمينك انك ذهبت الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كان عطي  
 قبل ان تحي الابن ويسكن معها طلقته رجل خلف ان لا ياكل هذا الرغيف فاكل  
 وبقى منه شيء يسير حنث في يمينه فان نوى كله صح حنث يمينه فيما بينه وبين  
 الله تعالى ولا يصدق في القضا في احدي الروايتين رجل جالس في بيت من  
 المنزل خلف ان لا يدخل في البيت فاليمن على ذلك البيت الذي كان جالسا  
 لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودار هذا اذا كانت اليمين بالعريضة فان كانت  
 بالفارسية فاليمين على دخول ذلك المنزل وتلك الدار فان قال عنيد دخول  
 ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانته لا وقضا لان في الفارسية  
 اسم لكل ولبيت اسم خاص كقوله بارخانه وفي هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه  
 فالعبرة بالشارية ولو دخل على قوم والمحو عليه فيه ولم يعلم الخالف  
 به فعن محمد رحمه الله انه يحنث والظاهر انه يعتبر العلم فان علم ونواه  
 بالدخول دون دين فيما بينه وبين الله تعالى رجل قال لامرأته عند  
 المرأة من المنزل ان رجعت الى منزلي فانت طالق فجلست ولم تخرج زمانا ثم  
 خرجت ورجعت الى منزله والرجل يقول نويت الطلاق لك بعضهم لا  
 يصدق وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح رجل خلف بطلاق امرأته ان لا  
 يخرج من بغداد الا باذنها فخرج فقالت لمرأته لك وقال ادنت لي كان القول قول  
 الزوج رجل خلف ان لا يكلم صهرته فدخل على امرأته وتشاجر معها فقالت  
 الصهر ممالك لا تفعل هكذا فقال خوش مي درم ونوش مي درم ثم قال لمرأته  
 به جواب الصهره وانما عنيت امرأتي قال هو مصدق لانه ليس في كلامه ما يجعله  
 جوابا فلك رضي الله عنه ونسبى ان لا يصدق وقضا لان هذا الكلام على  
 وجه الجواب عرفا رجل خلف ان لا يكلم فلانا في قوم فيهم المحلوف عليه فقال  
 السلام عليكم الا واحدا وقال عنيت المحلوف عليه دين في القضا لو كانت اليمين  
 على رؤية امرأته فراهامتنقة او متنقة حنث الا ان يعنى رؤية وجهها فيدين  
 فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لا نظن الى وجهي الى راسي فنظر في  
 المرأة او في الماء قال ابو يوسف رحمه الله يكون حاشا فان كانت يمينه غير  
 ذلك يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لا نظن الى راسي اليوم فنظر

معها



فتنظر في الشمس فان كانت نبتة ذلك دين فيما بينه وبين الله تعالى • كذا ذلك من  
فتكاوى قاضيهان • وفي الفتاوى رجل قال لامرأته اذا فعلت كذا الى  
خمس سنين تصيري مطلقة متى وازاد بك تحويفها ففعلت قبل انقضائها  
هذه تسال الزوج ان خبراته كان حلف بالطلاق فيعمل بحسنه وان خبراته كلف  
فالقول قوله مع يمينه • وفي الجامع الكبير في باب على حدة رجل قال لامرأته اذا  
دخلت الدار انت طالق طلق الحال فان عني به التعليق دين فيما بينه وبين  
لا نوي الا ضمما وكذا لو قال ان دخلت الدار فانت طالق وكذا لو قال انت  
طالق ان دخلت الدار بغير واو وفي المحيط بشرع ان يوسف قال لامرأته  
ان قلت لك انت طالق فانت طالق ثم قال قد طلقك طلقة اخرى فان قال عني  
ان يكون الطلاق معلقا بقوله انت طالق صدق ديانة لا وقضاء • وفي الفتاوى  
رجل قال كرفلانة راخوها من بسه طلاق هذا منزلة قوله ان تزوجتها  
ولو قال عني هذه اللفظة الخطبة لا يصدق في ديارنا لكر صدق ديانة  
اما لو قال كرفلانة راخوها كذا ثم فعل الخطبة • وفي المتنقبي سماعة قال  
ابا يوسف فممن قال لغيره والله لا افارقك حتى تعطيني حتى اليوم فلزمه ثم فارق  
قبل انقضائها لان الملاممة تمامت ولو قال عني الملاممة خاصة لم يصدق  
قضاء ويصدق ديانة • رجل قال له فاني انك اغتسلت في هذه الدار من الجنابة  
فقال ان كنت اغتسلت فعندي خرف وجواب حتى لو اغتسل من غير جنابة لا يثبت  
ويصدق والمسئلة على ثلاثة اوجه اما ان اقرض على خرف الجواب وقد ذكرنا  
الثاني اذا راد على خرف الجواب ونقص عن التمام بان قال ان اغتسلت الليلة فكذا  
او لم يذكر الجنابة او ذكر الجنابة دون الليلة بان قال ان اغتسلت من جنابة فعند  
خرف لم يذكر الليلة فان قال عني الليلة او الجنابة صدق ديانة لا وقضاء • الثاني  
اذا اعاد جميع ما في الخطاب فهذا بمنزلة ما لم يرد على خرف الجواب وهو الوجه الاول  
حلف لا يكلم فلان امر على قوم فيهم فسأل عليهم تحت الا ان ينوي غيره فيصدق  
ربانة لا وقضاء • ولو حلف لا ياكل هذا الرغيف فاكل الرغيف الاشياء قليلا  
الا ان نوي كنهه وهل يصدق قضاء فيه روايتان • ولو قال هذا الرغيف على خرف  
حتي ياكل الغرة • ولو حلف لا يحل النكحة في الغرة فجامع من غير حل النكحة ان نوي عين  
حل النكحة لا يثبت وصدق قضاء وان لم ينو تحت • ولو قال كرفلانة كذا

مر بكارا يد كذا فهذا على الوطى ولو قال عني بكارا يد كذا بان نوي يصدق في  
الحث ولا يصدق في صر ويا يمين عن الوطى حتى لو وطئها تحت ارضا • وفي الجامع  
لو قال رجل لا خرب عبد خربنا كذا في هذه الدار شهر رمضان او سنة ولا يمين  
له فساكنه ساعة حث ولو قال عني بمر مساكنه في جميع المدة صدق ديانة  
لا وقضاء • كذا ذلك من الح • لاصية • قال لها لا تخرجي من الدار الا اذا  
فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاق فها قد تحمل الحلف بطلاق  
غيرها فالقول له • حلف على طلاقها فيعمل بحسنه وان خبراته لم يحلف بالطلاق  
فالقول له مع يمين • قال ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان واكثر طلقت  
واحدة واليه البيان • وان طلق احديهما بانها او رجعتا ومضت عدهما  
ثم وجد الشتر طبعين الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه  
فيل كان كذا الشيء بعينه فاشارة برأيه تحت • وان عني في هذه النجوة الاخبار  
بالكلام او الرسالة لا يصدق وعند عامة المشايخ قضاء وذكر الحاكم ابو نصر  
يصدق وفي الباب لفاظ كلام ولخيار واقرار وبشارة واطهار وافشاء  
واعلام وكتابة وامانة ولا يكون الكلام الا باللسان والاخبار والاقرار  
والبشارة تكون بالكتابة ايضا والكلام لا يكون بالاشارة والامانة والافشاء  
والاطهار يكون بالاشارة ايضا فان نوي في الافشاء والاطهار الاخبار بالكتابة  
والكلام لا الاشارة صدق ديانة • امر غير ان يكتب الى فلان فاملأه الى واحد  
فكتب ثم حلف ان كلامهما ما كتب الى فلان صدق لا وقضاء والكاتب ديانة  
ان نوي ان صاحب الكتاب • قال امرأته كذا ان خرجت الا باذني او رضاي او عني  
على كل مرة وان قال له نسي صدق قضاء عندهما • ان خرجت حتى اذن يمين  
بالاذن مرة فلا يشترط الاذن في الثاني وان بكلمة الا حتى دين لا وقضاء وان ارد كلمة  
حتى الا صدق ايضا لان تعليل الاول تخفيف • اكر باي نوي شتر فوكتم فكذا ان  
لم يرد بل جماع يصدق ولا يكون موليا وان ارد الجماع يصدق في نية ترك قربان  
اربعة اشهر ولا يصدق في صر والطلاق عنها بدخوله في الفراش بل قربان جعل  
لنفس من كبريا فلانة ثوبا فذكر فلانة ثوبا من رجل فباعه من الحالف والتخذه  
الحالف ثوبا لنفسه تحت الا ان نوي ان يجعل لنفسه من غير ثوبا اذا سمعها فح لا  
يحت ولو قال لم عن هذا صدق ديانة وقضاء • لا يشكر هذه الدار نوي خروج

لو جرد الاظهار قال لا يعلم مكان فلان  
فان شاربها نعم تحت

والعلام



في حلف الطهارة على النكاح والعز

نفسه عنه صدق وان لم ينو فخرج ونقل متاعه الى المحلة لوبجاعة او عانة  
لا بد من تسليم الدار الى غيره معبر كان او موجرا وان لم يسلم لا بد من اتخاذ دار  
اخرى والا يحنث. كل امرأة اتر وجهها فكذا ونوى امرأة من بذكر الا يصدق  
في طاهر الرواية وذكر الحضا فان صدق وهذا بناء على جواز تخصيص العام  
بالنية والحضا وجوز وفي الطاهر لا وعلى هذا اخذ منه درهما وحلفه على  
انه ما اخذ منه شيئا ونوى الترابين فلحضا وجوز والطاهر خلافه وفي الفتوى  
على الطاهر واذا اخذ بقول الحضا فيما اذا وقع في يد الظلمة لا بأس به وذكر  
عن السلف ان اليمين على نية الحالف ان كان مطلوبا وعلى نية المستحلف ان كان  
وفاء لربانته يصدق في الاحوال كلها بلا خلاف ومعناه ان المفتي يقفه انك غير  
في اليمين بهذه النية لكن القاضى يحكم بالحنث ولا يصدق. كل ذلك من لبرازية  
اذا ادعى على زيد ما لا يحلفه بانه ليس عليه شي خالف واشار باصابعه في  
كفه الى اخر مريد ان ليس له عليه ان لا يصدق قضاء ويدرس. كرازية  
لا يشرب النبيذ الى ضعف فشرب في اوله يحنث على ما تقرروا وعليه الفتوى ورس  
الشهر وراى الهلال اذ اهل الهلال ولا نية له فعلى الليلة التي يهل يومها  
وان نوى الساعة التي يهل يصدق لانه تغليظ عليه. كرازية. رجل  
لا يجد امراته بكر فالقول قوله ولا يحنث ولا يمكن لها اقامة البينة على ذلك الا  
اذا اقر وكل عند القاضى ولا يجري اللعان بهذا. ابو يوسف في رجل  
بطلا وقضى امرته ثلاثا على دارها له وهي في يديه فاقام رجل البينة ان الدار  
فقضى القاضى بها له فان الزوج يحنث وتطلق امراته في القضا وان كان الزوج  
اقر فقال كانت لفلان لكن شربتها منه فان فلا يحلف ما بانها فان حلف  
له بها والزواج مصدق في يمينه ولا تطلق امراته والمقر في هذا مخالف للجمهور  
لوقال لها انت طالق كده مرد استام وادى فانكرت المرأة القول قول الزوج ولا تطلق  
والرفع والشم شرط البر وفي الفتاوى لو قال لامرته ان سرتك فانت  
فصبر بها فقلت سرتي هذا لا تطلق وقوله ان كنت تحبين ان يصدق الله  
هذا ولو اعطاها ألف درهم فقالت لم يسر في القول قولها. من خلاصة الفتاوى  
قال لي حلف او قال حلف بالطلاق ان لا افعل كذا تفعل طلق وحنث وان كان  
والمفتى ان يصدق ديانة لانه يعلم بل ادبر يقول لا يصدق. كرازية

بكرية

مسألة

رجل قال لامرته لا تخرجي من الدار بغير اذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير اذنه  
لا تطلق لانه لو يذكر انه حلف بطلاقها فلعن حلف بطلاق غيرهما فكان القول قوله  
في الجزاء امر غيره ان يكتب له كتابا الى فلان فاملاه عليه ثم حلف الامر ما كتب اليه  
وحلف الكتاب انه ما كتب اما الامر يدعي في القضا والكتاب ان نوى انه ليس صاحب  
الكتاب صدق ديانة لا قضاء. قال لي عاتذت وجهها من الدار فخرجت الى اري  
فانت طالق فحلفت ولم تخرج زمانا ثم خرجت ودجعت الى منزله والرجل يقول  
نويت الفور قال بعضهم لا يصدق وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح  
رجل حلف بطلاق امرته ان لا يخرج من بغداد الا باذنها ثم خرج فقال الزوج قد  
اذنت لي كان القول قول الزوج. وفي فتاوى قاضي خباب قال لامرته ان كنت  
فلانا وتعلمين مثل فلان فانت طالق فقالت انا اعلم او عرف لا تصدق في شيء  
من ذلك لان هذا امر طاهر يقف عليه غير ما يحلفه البعض والحنث مجمع الفتاوى  
ذكر في القصة لو حلف ان لا يضربها الا من جرح مثر ضربها فقال ضربتها من جرح  
فالقول له مع يمينه ولا يطالب منه بيمينه سواء كان اليمين بالله او بالطلاق  
حلف لا ينظر اليه فالروية على الوجه والراس والبدن جميعا وان اقل من النصف لا  
وان داه فلم يعرفه فقد رآه وان رآها جالسة او مستقبلة فقد رآها الا اذا نوى  
على روية الوجه فيدين لا قضاء. جامع الفتاوى. وان رآها جالسا  
او مستقبلة او مستقبلة فقد رآها الا اذا نوى روية وجهها فيدين فيما بينه وبين  
الله ولا يصدق في القضا الا ان يكون قبل ذلك كلام يدل عليه فحينئذ يدين  
القضا. خلاصة. والمخير بين خيار البلوغ في حق اختيار نفسها  
الشفع في طلب الشفعة فانها كما بلغت يحض او سن ينبغي لها ان تختار نفسها  
كما ان الشفع اذا بلغه الخبر ينبغي له ان يطلب الشفعة وتشهد على اختيارها فانها  
لو كان عندهما من يصلح لذلك والآخر الى الناس ويختار ثانيا وتشهد ولو  
لم يختار في نفسها وخرجت الى الناس بطل خيارها والاشهاد ليس بشرط لا  
نفسها لكن شرط الاشهاد لثبت خيارها بيمينه فيسقط عنها اليمين والتحليف  
اختيارها نظير تحليف الشفع على طلب شفعته فلما قالت للقاضى قد اخترت نفسي  
حين بلغت او قالت حين بلغت طلبت الفرقه صدقت مع اليمين. ولو قالت بلغت  
انس وطلبت الفرقه لا تصدق وتحتاج الى اليمين وكذا الشفع لو قال طلبت حين

منه في الطهارة



عَلِمْتُ صِدْقَ لَوْ قَالَ عَلِمْتُ أَمْسَ وَطَلَبْتُ فَعَلِيهِ وَهَذَا لِأَنَّهُمَا أَضَافَا الطَّلَبَ  
 وَالْإِخْتِيَارَ إِلَى وَقْتٍ مَاضٍ فَحُكِمَ أَمَّا لَا يَمْلِكُ أَنْ اسْتِنَافَهُ فِي الْحَالِ وَمَنْ حَكَمَ بِالْأَمْرِ  
 بِمِلْكِ اسْتِنَافَهُ فِي الْحَالِ لَا يَصْدُقُ فِيهِ بِلَا بَيِّنَةٍ وَأَذْهَبَ الرُّضِيْفُ الْإِخْتِيَارَ وَالطَّلَبَ  
 إِلَى وَقْتٍ مَاضٍ بِطَلَقِ الْكَلَامِ طَلَقًا فَقَدْ حُكِمَ أَمَّا يَمْلِكُ أَنْ اسْتِنَافَهُ فِي الْحَالِ لِأَنَّهُ  
 يُجْعَلُ الْحَاجَرَةُ كَأَنَّهَا بَلَّغَتْ الْآنَ وَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا الْآنَ وَالشَّفِيعُ عَلِمَ بِالشَّرَا  
 الْآنَ وَطَلَبَ الشَّفِيعَةَ الْآنَ فَهَذَا صِدْقًا إِذَا اُطْلُقَ **أَقُولُ** إِذَا اُطْلُقَ الْقَاضِي  
 وَلَا أَحَدٌ غَيْرُهُ يَصْدُقُ عَلَى مَاضٍ مَعَ أَنَّهُ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُ عَمِلَ فِي الْمَاضِي فَقَدْ حَكَمَ بِالْأَمْرِ  
 بِمِلْكِ اسْتِنَافَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَصْدُقَ فِي بِلَا بَيِّنَةٍ وَأَيْضًا قَوْلُهُ صِدْقٌ مَعَ الْيَمِينِ  
 يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَجْعَلُ كَأَنَّهَا بَلَّغَتْ الْآنَ وَاخْتَارَتْ الْآنَ وَالْأَمَّا حَلْفُهَا لِأَنَّهَا  
 تَمْلِكُ اسْتِنَافَهُ عَلَى مَاضٍ **فَإِنْ قِيلَ** قَوْلُهُ لَا يَصْدُقُ فِيهِ بِلَا بَيِّنَةٍ لَمْ يَقْبَلِ  
 وَجُوبَ الْبَيِّنَةِ فِي طَلَبِ الْمَوَاشِيَةِ فَيَكُونُ فِي وَجُوبِ الْبَيِّنَةِ فِي طَلَبِ الْمَوَاشِيَةِ وَبِهَا  
 يَجِبُ فِي رَوَايَةِ الْأُخْرَى **أَقُولُ** لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ لَمَّا أَضَافَ الطَّلَبَ  
 إِلَى وَقْتٍ مَاضٍ وَجِبَ فِيهِ طَلَبُ الْمَوَاشِيَةِ وَطَلَبُ الْأَشْهَادِ فَالْحُجُجُ بِالْبَيِّنَةِ يَحْتَمِلُ  
 أَنْ يَكُونَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى طَلَبِ الْأَشْهَادِ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى طَلَبِ الْمَوَاشِيَةِ فَلَا يَلْزَمُ مَا قُتِلَ  
 وَالظَّاهِرُ مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ وَالْأَشْهَادُ لَيْسَ بِشَرْطٍ قَوْلُهُ نَظِيرُ تَحْلِيلِ الشَّفِيعِ الْحَاضِرِ  
 بِحُجْرَةِ الْحَالِفِ فِي الْإِطْلَاقِ وَالْإِضَافَةُ إِلَى الْمَاضِي فَعَلًا لَمْ يَجْرِ ارْتِدَاعُ عَلَى زَوْجِهَا  
 لِنَفَقَةِ الْعَدَّةِ لَا يَحْلِفُ عَلَى الْحَاصِلِ مَا لَهَا عَلَيْكَ تَسْلِيمُ النِّفَقَةِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي تَدَّ  
 إِذَا نَفَقَةُ الْمُبْتَوَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَرُبَّمَا يَتَوَلَّى قَوْلُهُ فَيَحْلِفُ عَلَى السَّبَبِ مَا هِيَ مُعْتَدَّةٌ  
 عَنْكَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي تَدَّي. وَلَوْ خَلَعَتْ بِمَهْرٍ وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ  
 وَيَحْلِفُ عَلَى الْمُسْتَبَدِّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَعَلَى الْحَاصِلِ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ. جَامِعُ الْفَصْلِ  
 وَفِي الْجَامِعِ لِلْبَيْهَقِيِّ لَوْ قَالَ لَيْسَ أَنَّ لَهَا أَنْ تَصْرُبَ فَإِنَّهُ طَالِقٌ فَهُوَ عَلَى رُبْعَةِ أَفْسَ  
 فَإِنْ كَانَ فِيهِ دَلَالَةٌ الْقَوْلِ بِأَنْ تَصْدُقَ بِهَا فَتَمْسُحُ بِصَرْفِ الْقَوْلِ وَأَنْ تَوَيَّ  
 الْقَوْلَ بِدُونِ الدَّلَالَةِ لَا يَصْدُقُ أَيْضًا لِأَنَّ فِيهِ تَغْلِيظًا وَأَنْ تَوَيَّ الْأَيْدِ وَأَنْ تَكُنْ  
 بَيِّنَةً انْصَرَفَ إِلَى الْأَيْدِ وَأَنْ تَوَيَّ الْيَوْمَ وَالْغَدَ لَمْ تَعْمَلْ بَيِّنَةً **فَعَلِ** أَنْ لَيْسَتْ مِنْ شَأْنِ  
 وَعَنِ الْبَيْتِ الَّذِي تَصْبُغُ فَلَمْ تَقْبَلْ صِدْقَ دِيَانَةِ كَانَ فِي الْبَيْتِ الشُّكُوكُ خَلَعَتْ  
 أَمْرًا فَقَالَ أَنْ دَخَلْتَ هَذَا الْبَيْتَ إِلَى الْعِيدِ فَالْحُلَا عَلَيْهِ حَرَامٌ تَوَقَّلْ نَوْبَ ذَلِكَ  
 الْبَيْتَ بَعْنَهُ يَصْدُقُ **هَمْ** لَا يَصْدُقُ حُكْمًا. حَلْفُ لَا يَضْرِبُ عَبْدَهُ فَمِنْ غَيْرِ حَتَّى

حيث قال علمت أمس وطلبت وهو

مرات فليظن

فقه

ضَرَبَهُ حَتَّى خَلَا فِي مَا لَوْ حَلَفَ عَلَى خَرْلٍ لَا يَضْرِبُهُ لَا يَحْتَبُ بِالْأَمْرِ لَمْ يَمْلِكْ ضَرْبَ  
 عَبْدٍ فَصَحَّ أَمْرُ الْغَيْبِ. خَلَا فِي الْحَرْجِ حَتَّى تَوَمَّلَ ضَرْبَهُ بِأَنْ كَانَ مُسْلِمًا نَاوِ قَاصِيًا  
 يَحْتَبُ بِالْأَمْرِ وَأَنْ تَوَيَّ لَضَرْبِ بَيْدٍ دِينَ دِيَانَةٍ. أَحَدُ وَعَشْرُونَ مُسْتَبِيلَةً فِي  
 سِتَّةَ عَشْرَ مِنْهَا يَقَعُ الْحَتُّ بِالْمُبَاشَرَةِ وَالْأَمْرُ جَمِيعًا وَهُوَ الْكَفَّاحُ وَالصَّحُّ عَنْ  
 الْعِدِّ وَالطَّلَاقُ وَالْعَقَاقُ وَالْهَبَةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْقَرْضُ وَالْإِسْتِغْرَاضُ وَالضَّرْبُ  
 فِي الْعِدِّ وَالْبِنَاءُ وَالْحَيَاطَةُ وَالْإِدْعَاءُ وَالْإِسْتِغْدَاعُ وَالْإِعَارَةُ وَالْإِسْتِعَارَةُ وَفِي  
 خَمْسٍ مِنْهَا أَمَّا يَقَعُ الْحَتُّ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ وَهُوَ الْمُبِيعُ وَالشَّرُّ وَالْإِحَارَةُ وَالْإِسْتِجَارُ  
 وَالصَّحُّ عَنِ الْمَالِ لِأَنَّ كَوْنَ الْحَالِفِ شَرِيحًا لَا يَبَاشِرُ هَذِهِ الْعُقُودَ بِنَفْسِهِ فَيَحْتَبُ  
 بِالتَّغْلِيظِ وَإِذَا كَانَ يَبَاشِرُ نَائِدًا وَيُفَوِّضُ أُخْرَى فَيَقِيلُ تَغْيِيرَ الْعَلِيَّةِ وَقِيلَ تَغْيِيرُ  
 السَّلْعَةِ وَأَذْهَبَ التَّكْلِيمُ بِنَفْسِهِ فِي الطَّلَاقِ وَنَفْسِهِ وَخَوَاتِمَهُ صِدْقَ دِيَانَةِ الْقَضَا  
 أَكْرَمَ سَائِلَ قُلَانٍ كَمْ فِي كَذَا وَقَالَ لَهُ فِي وَسْطِ السَّنَةِ يَقَعُ بَيْنَهُ عَلَى بَقِيَةِ السَّنَةِ  
 وَلَوْ قَالَ أَرَدْتُ سَنَةً كَامِلَةً يَصْدُقُ **ب** لَا يَصْدُقُ قَضَاءً. قَالَتْ بِي وَجَعَ الْبَطْنُ  
 فَانْكُرُهُ وَقَالَ إِنْ كَانَ بَلَكَ وَجَعَ الْبَطْنِ فَانْتَ طَالِقٌ لَا يَقَعُ **ب** الْقَوْلُ قَوْلُهَا كَمَا فِي  
 أَنْ لَمْ تَصِلْ نَفَقَتِي لَيْسَ لَكَ عَشْرُونَ أَيَّامًا فَانْتَ طَالِقٌ ثُمَّ اخْتَلَفَا بَعْدَ الْعَشْرِ فَأَدَّعَى الزَّوْجُ  
 الْوُصُولَ وَأَنْكَرَتْ هِيَ فَالْقَوْلُ لَهُ قَالَ لَيْسَ أَنْ لَمْ يَكُنْ يَتَيْنَا مُوَافَقَةً إِلَى سَنَةٍ فَانْتَ طَالِقٌ  
 ثُمَّ قَالَتْ بَعْدَ السَّنَةِ لَمْ يَكُنْ يَتَيْنَا مُوَافَقَةً فَالْقَوْلُ لِلْمَرْأَةِ وَقَدْ خَلَا فِيهَا فِي الْأَنْفَاءِ  
**قِيلَ** **د** **ع** نَوَيْتُ بَقُولِي الْحُلَالَ عَلَى حَرَامٍ غَيْرِ الْمَرْأَةِ لَا يَصْدُقُ دِيَانَةً  
 وَقَضَاءً **ج** يَصْدُقُ دِيَانَةً لَا قَضَاءً وَعَنْهُ يَصْدُقُ دِيَانَةً وَقَضَاءً. **قِيلَ** **ك**  
 جَعَلَ أَمْرَهَا بِبَيْدِهَا أَنْ ضَرَبَهَا بِغَيْرِ جَنَاحَةٍ فَخَرَجَتْ إِلَى الْمَدَائِنِ بِغَيْرِ أَمْرِ ثُمَّ ضَرَبَهَا  
 سَنَةً وَقَالَ ضَرَبْتُهَا بِتِلْكَ الْجَنَاحَةِ وَقَالَتْ بَلْ بِغَيْرِ جَنَاحَةٍ فَالْقَوْلُ لَهُ لَا نَهْ هُوَ الْعَامِلُ  
 بِالْحَقِّ. **قِيلَ** **د** وَفِي الْقَبِيَّةِ قَالَ صُلِحَ الْحَيَّاطُ رَجُلٌ دَعَا جَمَاعَةَ الشَّرِّ  
 الْحَمْرُ فَقَالَ انْجَلِفْتُ بِالطَّلَاقِ لَا أَشْرِبُ الْحَمْرَ وَكَانَ كَاذِبًا فِيهِ ثُمَّ شَرِبَ طَلَقَتْ  
 وَقَالَ الشَّيْخُ يَعْنِي صُلِحَ الْحَقَّةُ لَا تَطْلُقُ دِيَانَةً. وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ مِنْ  
 بَابِ هَذَا الدَّارِ فَرَدَّ خَلْفَ بَابِ الْبَابِ لَا يَحْتَبُ وَأَنْ نَقَبَ بَابًا أُخْرَى فَرَدَّ خَلْفَ حَتَّى  
 لَا تَدْخُلُ بَابَهُ وَأَذْهَبَ ذَلِكَ الْبَابَ بِعَيْنِهِ لَمْ يَدِينْ فِي الْقَضَا. لَسَا الْحُكْمُ  
 وَفِي يَمِينٍ وَضَعُ الْقَدَمِ صِدْقٌ فَلَمْ يَحْتَبُ بِدَوْلِهِ رَاكِبًا وَأَمَّا يَجْعَلُ حُجَارًا عَنْ الْخَوْدِ  
 إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ. **ح** حَسَدِيْقَةُ الْمَقِي. حَلْفُ لَا يَنْفَعُ التَّكْلِيمَ بِالْحُلَالِ وَحَرَامِ

وقال الزوج بل كان بيننا مودة

قال لها لا تخبري من الدار الا باذني فاني خلعت  
 بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكره طلق  
 ويحتفل بالحلف بطلاق غير ما قالوا هو

لأنه لو كان بيننا مودة



لجامع من غير رجل الشك لتخرجت ان لم ينو الجماع ويصدق قضاء. **نفسه**  
صاحب حريقة المفتي. لو خلف لا يخرج امرأته الا باذنه فاذا نكحها من  
فخرجت فخرجت من اخرى بغير اذنه حث ولا بد من الاذن في كل خروج لان  
المستثنى خروج مفرق بالاذن وما وراءه داخل في الخطر العام ولو نوى الاذن  
مرة يصدق ديانته لا قضاء لان محتمل كلامه لكنه خلاف الظاهر. **ولو خلف لا**  
**يضر بعد** او لا يذبح شاة فامر غير ففعل بحيث في منبه لان المال له  
ضرر بعد وذبح شاة فيملك توليته غير ثم منعت رجعة الى الامر  
هو مبني على لا حقوق له ترجع الى الامور ولو قال عني ان لا اتي ذلك في  
دين في القضاء خلاف ما تقدم من الطلاق وغيره. **ووجه الفرق** ان  
الطلاق ليس لا تكلم بكلام يقضي الى وقوع الطلاق عليها والامر بذلك مثل  
التكلم به واللفظ يتبينهما فاذا نوى التكلم به فقد نوى الخضوع في الغا  
في دين ديانته لا قضاء. **اما الضرب والذبح** ففعل حتى يعرف بآثره والنسبة  
الى الامر بالنسبة بحجاز فاذا نوى لفعل فقد نوى الحقيقة فيصدق ديانته  
**وقضاء**. واذا قالت المرأة لزوجها تزوجت علي فقال كل امرأة لو طلق ثلاثا  
طلقت هذه التي خالفته في القضاء وعن ابو يوسف انها لا تطلق لانه خرج  
جوابا فينطبق عليه ولا نغرضه ارضا وها وهو بطلا وغيرهما فيقيد به  
**وجه الظاهر** عموم الكلام وقد نذر على حث في الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون  
غرضه انما شهلا حين غرضت عليه فيما احله الشرع ومع الرد لا يصلح  
مقيدا ولو نوى غيرها يصدق ديانته لا قضاء لانه تخصيص العام به  
المسائل مبني على معرفة كل لفظ وذكر النقص يقال فلان نقص بينه كذا اتي  
انها ولو نقص بعض الحائط وهذه بعضه وقال عني بفضه يصدق  
بينه وبين الله تعالى لانه نوى تخصيص العموم وانه محتمل ولا يصدق القاض  
لانه عدول عن الظاهر وان قال الخالف فيما لا يرجع حقوقه الى الفاعل بل  
الى الامر كالنكاح والطلاق والعاق نويت ان الى ذلك بنفسه يدين فيما  
بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لان هذه الافعال جعلت مضارة  
الى الامر لرجوع حقوقها اليه لا الى الفاعل وقد نوى خلاف ذلك الظاهر فلا  
يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى المحتمل وان

في الحاشية

كان خلاف الظاهر. **ولو قال فيما لا حقوق له من الضرب والذبح** عني ان الى ذلك  
بنفسه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء ايضا لان الضرب والذبح  
من الافعال الحقيقية وانه تحقيقه وجد من المباشرة وليس يتصرف  
حكي ليعبر وقوعه حكما بغير المباشرة وكانت لعين فيه للمباشرة فاذا نوى  
به ان يني نفسه فقد نوى الحقيقة فيصدق قضاء. **وديانته**. **بذبح**  
**ولو قال الخالف في الحكي** نويت ان لا افعل ذلك بنفسه يصدق ديانته لانه  
نوى محتمل كلامه لا قضاء لان النسبة الى الامر باعتبار السبب بحجاز  
**شمسي**. **خلف بوطن** امته فقالت وطنتي وانكر المولى القول قوله  
ولو قال اكر من ياي بستر توفروكم ان نوى القرابة يصدق ويثبت ايضا  
بدخوله في فراشها. **ولو قال لامرأة كرسيم من برد اشته بسنه طلاق** ههيم  
فقلت ههيم ثم ظهر انها رفعت ان اراد الاتباع يقع وان اراد تخويلها كفى  
لا يقع والقول قوله. **رجل ادعى على انساها لا خلفه** الفاضل ماله وعليك كذا  
بعد ما انكر خلف واثار باصبعه في كفة الى رجل اخر ليراه عليه خوصد  
ديانته لا قضاء عن ابن هيم الخبي قال اليمى على نية المستطاع ان كان مطلقا وان  
كان الخالف مظلوما فعلى نية قال الكرخي هذا قول اصحابنا. **خزانة**  
**وصدق من ينوي** بك الضرب لا يلي. **كذا العتق يروى** والديانة اشهر.  
اعلانه ذكر في هذا البيت مسئلة مهمة تتعلق بالمسائل المتقدمة هي ان هذه  
المتقدمة حسية وغير حسية اما الحسية فكما الضرب والقتل والذبح والبناء  
والهدم والحيطة واما غير الحسية فكما الطلاق والنكاح والعاق وما اشبه  
ذلك ففي الحسية لو قال الخالف نويت ان الى ذلك بنفسه يصدق مطلقا  
وديانته لا خلاف في ذلك بين اصحابنا واليه اشار بقوله من ينوي كالضرب  
يعني الحسية لا يلى ان لا يتولى ذلك وفي شرح الجامع الصغير لقاصي ان يدين  
في القضاء فيما بينه وبين الله تعالى فيقول ابو يوسف ومحمد ثم قال ذكر في  
هذه المسئلة قولهما ولم يذكر قول ابو حنيفة رحمه الله لانه لم يحفظ انه نوى  
وقد قد مناعا القينة فيما رقبته رقب المحيط في مسئلة الضرب اذا كانت  
اوقاصيا ان نوى لضرب يدين ديانته والله اعلم واما غير الحسية ففيها  
روايات انها مثل الحسية واليه اشار بقوله كذا العتق والرواية الاخرى

في الحاشية



أنه يصدق ديانته لأقضاء وهو المشهور واليه الإشارة بقوله والديانة شهر  
 قال وهذا ما أشار إليه في الكافي وكذا نقله في القنية عن الجرح قال واذنوى  
 التكملة بنفسه في الطلاق والخواتم صدق ديانته لأقضاء وفي وسط المحيط  
 أن قال فيما يتعلق بحقوقه بالعاقدين نويت أن لا أفعل ذلك بنفسى يصدق  
 ديانته وأقضاء وإن قال ذلك فيما يتعلق بحقوقه بالأمير فإن كان فعله حسيباً  
 من غير أن يغير من كالتزج والضرب يصدق في القضاء لأن الأمر بالفعل الشرعي  
 مثل التكملة في ضمير وزنه فاعلاً لأنه لا يوجد شرعاً إلا بأمر فإذا نوى البشارة  
 بنفسه فقد نوى الخصوص من العموم وذلك خلاف الظاهر فاما الفعل الحسي  
 يوجد بالبشارة حقيقة لا بالأمر فإذا أمر بالبشارة لم يكن فاعلاً فقد نوى حقيقة  
 كلامه وصحت نيته والله أعلم فقد اكلمه في الكافي للنفى السابع الضرب الإجماعي  
 وهو المراءى بالغير أي غير من تقدم من الولد والزوجة والعبد أي لو خلف لا  
 يضرب إجماعاً ولو فعل بنفسه أو بأمر غيره له حنث ولو أمر غيره ففعل لا  
 في غير السلطان والقاضي ولو قال أحدهما أردت الضرب بنفسى يصدق ديانته  
 وقضاء • شرح المنظومة الوهبانية لأبي الشيخ • ولو قال وأتبه  
 والرحمن يكون يمينين إلا أن أراد تكرار الأول وروى الحسن عن أبي خيفة يكون  
 يميناً واحدة ولو قال والله والله فهو يمينان ولو قال والله والله فيمين واحدة  
 استحساناً ولو قال والله لا اكلم فيمينان وروى الحسن أن نوى الجرح عن الأول  
 صدق ديانته • وشرط البر في الإخراج الإباحية لكل خروج اذن لا في الأذن  
 ولو قال أردت إلا أن اذن كل مرة صدق ديانته وقضاء لأن في ذلك تشديداً عليه  
 وعقوب كل مملوك لحراته وأولاده ومدبروه وعبيده لأنهم مملوكهم رقيقه  
 وفي المبسوط لو قال نويت السود دون البيض أو بالعكس لا يصدق أصلاً لأن نوى  
 التخصيص بوصف ليس في اللفظ ولا في العموم لا لفظه فلا يعمل فيه نية التخصيص  
 ولو قال نويت النساء دون الرجال لا يصدق لأن المملوك حقيقة في الذكور دون  
 الإناث إلا أنه يتنأى ولا ينافى عند اختلافهم بالذكور بطريق العادة وأما  
 نويت غير المذنب يصدق وقضاء ويصدق ديانته في رواية وفي رواية لا  
 يصدق • ثم نرى في مختصر الوقاية • خلف لا يلبسه هذا الثوب وهو  
 لا يلبسه ونزع الثوب فإنه لا يحنث ولو نوى ابتداء اللبس مثلاً يصدق لأنه نوى

محتمل كلامه فلا يحنث وحنث في لياقين مكة أي لو حلف لياقين مكة فلم يأتها  
 حتى مات حنث في إخراج جزء من أجزاء حياته لأن البر قبل ذلك عرجو والياس  
 حينئذ يحصل وحنث في لياقينته إذا استطاع أن يورثه غداً بلا  
 مانع يعتبر مانعاً كمرض أو سلطان أو دين نية الحقيقة أي قال أردت  
 الاستطاعة الحقيقية المقارنة للفعل كما تقرر في الكتب الكلامية يصدق  
 ديانته لأقضاء لأنها تطلق في العرف على سلامة الأسباب والآلات والمعنى  
 الآخر خلاف الظاهر قال أن اكلمنا وشربنا أو لم نذكر مفعولاً ونوى  
 ما كولا أو مشروباً أو ملبوساً معيناً لا يصدق لأن المعنى ماهية هذه  
 الأفعال والآلة لها على المفعول لا القضاء وقد تقرر أن مقتضى لا عموم له  
 وعندنا نصح نية التخصيص أصلاً أي لأقضاء ولا ديانته ولو ضم طعاماً  
 أو شرباً أو ثوباً دين صدق ديانته لأقضاء ولأن اللفظ حينئذ يفسر  
 التخصيص لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء • درر •  
 من حلف لا يدخل بيتاً يحنث بدخوله لا أن البيوت دون الصفات فيدين  
 فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء ذكره في المبسوط وحنث في  
 لياقينته إذا استطاع أن يورثه بلا مانع كمرض أو سلطان يعني أن يقول  
 أنا استطاع محمول على استطاعة الصحة دون القدرة أن لم توجد منه النية وأن  
 وجد فعلى ما ذكر بقوله ودين نية الحقيقة يعني أن نوى استطاعة القضاء  
 فيما بينه وبين الله تعالى لأنه نوى حقيقة كلامه هذه استنفذ عليه ترقيل  
 يسمع قضاء أيضاً وقيل لا يسمع والمص تركه لمكان الاختلاف والمفهوم أنما  
 يعتبر إذا لم يظهر وجه التخصيص وشرط البر في الإخراج الإباحية لكل  
 خروج اذن لأن المستثنى خروج مقرن بالأذن وما وراء ذلك داخل  
 في الخطر العام ولو نوى الأذن من يصدق ديانته لأنه محتمل كلامه لأقضاء  
 لأنه خلاف الظاهر وفي حلف النكاح والطلاق بمال أو بغير مال والخلع  
 والعناق والكفابة والصلى عن دماء العذ والأهبة والصدقة والأفراض  
 والاستقراض والأنداع والاستيداع والإعارة والاستعانة والذبح وضرب  
 والقضا والأقتضا أي قضا الرزق واقتضاؤه والبناء والخياطة والكسوة  
 والحمل لأن الوكيل في هذه الأمور سفير ومعتبر ولهذا لا يضيفها إلى نفسه

لأن التكرار في غير الشرط لا يوجب نية التخصيص  
 ولا يصدق قضاء لأنه نوى خلاف الظاهر  
 وهو العموم وفيه تخفيف عليه



لا يمين في الحدود سواء كان خالص حق الله تعالى  
محد الزنا والسرقة وحد النحر او دارا بين حق الله  
وبين حق العبد كالمقذوف حتى لو انكر القاذف  
لا يكلف اذا المذهب فيه حق الله تعالى عندنا  
فالحق بخالص حقه تعالى واساس كل حكم لا يخل  
المال اذا اراد المالك اخذ المال لا القطع  
فيقال لرجوع ذكر السرقة اذن واقع  
تداول مالك فيكون لك عليه يمين او حصة

بل الى الامر وحقوق ترجع الى الامر اليه ولو قال نويت ان لا افعل بنفسى بصدق  
في الذبح والضرب ديانة وقضاء وفي الباقي ديانة لا قضاء. الاصلاح والانصاح

كتاب الحدود

ينبغي للقاضي ان يسأل الشهود عن الزنا وعن ماهية الزنا وكيفية وقوعه ومكانه  
وبالبيع في ذلك اقصى المباعدة وكذلك اذا اقرب الزنا فاذا وصف الزنا بقوله  
تزوجتها او وطئتها بشبهة ثم ينظر في عقله فان كان صحيح العقل ليس له عن  
الاحصان فاذا فسره يقبل قوله ويقيم الحد عليه لو انكر القاذف وحده نفسه  
وقال اناعبد وعلى حد العبد كان القول قوله. قاصي بخار. ولو قال  
يا زاني او زنات بالهجر محد. ولو قال عنيت به الصعود الى الجبل لا يصدر ولا  
العوام لا تفرق بين المهور والمليين وكذلك من اعز من يهمل المدين فيبقى محمدا  
فلا يعتبر ولو قال زنا في الجبل محد ولو قال عنيت صعود الجبل لا يصدر في  
قولهما وعند محمد بصدق وجسه قوله ان الزنا الذي هو وفاحشة ملبس بقا  
زني في زنا والزنا الذي هو صعود مهور يقال زنا زنا زنا ولو ادعى  
المشهود عليه ان اخذ الشهود الاربعة عتد بالقول قوله حتى يقيم البينة انه  
لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال التماس اخر الا في اربع الشهاده والقصاص  
والعقل والحدود والمعنى فيه ما ذكرنا في غير موضع. ولو قذف رجلا ففعل  
يا بن الزانية ثم ادعى القاذف ان امر المقدوف فامه وانصرانية والمقدوف  
هي حرة مسلمة فالقول قول القاذف وعلى المقدوف اقامة البينة على الحرية  
والاسلام وكذلك لو قذف انسا في نفسه ثم ادعى القاذف ان المقدوف عتد  
فالقول قول القاذف وكذلك لو قال القاذف اناعبد وعلى حد العبد وقال  
المقدوف فافتخر فالقول قول القاذف لان الظاهر وان كان هو الحرية والاسلام  
لان دار الاسلام دار الاخر اركان الظاهر لا يصلح للزنا على الغير فلا بد  
الا تيان بالبينة. كذا نبع. يقبل قول المترجم في الحد ويغيرها فان قيل  
يجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدل عن عبارة العجمي والحدود لا تثبت  
الا ترى انها لا تثبت بالشهادة على الشهادة وكما ان القاضي انى نقاضى  
اجيب بان كلام المترجم ليس ببدل عن كلام العجمي لكن انقاض لا يعرف لسانه  
ولا يقف عليه وهذا المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارة كعبارة ذلك الرجل

دعوى

لا بطريق البديل بل بطريق الاصلالة لانه يصار الى المترجم عند الجزع من  
كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار كذا في شرح الاراد الصند  
الشهيد من الثامن والثلاثين. اشباه ونظائر في الحدود

كتاب الشريعة

من رأى رجلا يريد ان يزني بامرأته او جارية او مع محرمله وهو كمن  
لها فله قتله ولو كانا طامعا وعين قتل الرجل والمرأة جميعا وكلام في  
والكلام في ثباته اذا انكر ورثته ففيه وجوه اصحها انه اذا كان القاتل  
في فراشه واذا وفي فتره واذا وفي بيت واحد فالبين على القاتل  
ان صدر القتل من بعد منه ذلك وهما متهمان فالقول قول القاتل  
يمينه وقيل يحلف بالله خمس مرات كما لو قال ذلك في حياته مع ذلك  
قتل الرجل والا ولا اصح كما لو قال للجار مع قطع الطريق لم يظنهم  
غير اليمين ولو قتل رجل منهم في المقاتلة حلف بالله ما قتلناه الا في  
المقاتلة على ما مر انفا اذا انكر وارث القاطع قتله في قطع الطريق  
جكابع الفتاوى. يستط القطع بدعوى كون المروق ملكه وان  
لم يثبت وهو المرق الظريف وكذا ان ادعى ان الموطورة زوجته ولم يعلم ذلك  
اشباه. وفي شرح الطحاوي ولا ضمان على العبد في الحال ولا بعد الاعا  
ثم وقال محمد رحمه الله لا ينعى اقراره في حق المان ولا في حق القاطع وفي شرح  
الطحاوي والمال للمولى ويضمن مثله بعد العتق وذكر هذه المسئلة في  
المنتقى وقال كان ابو حنيفة رحمه الله اولا يقول لصديق العبد على المتاع  
فارداه ولا اصدقه على القطع فلا اقطع ثم قال اصدقه على القطع فاقطعه  
ولا اصدقه على المتاع القطع فاقطع واراد المتاع. كذا في حاشيته  
ابن سماعه عن ابي يوسف اذا قال سرق هذا الطيلسان الذي في يدي  
الرجل من فلان ودفعته الي هذا او قال وهبته من هذا او قال غصبت  
مكان سرقته فاني اصدقه على نفسه واقطعه ولا اصدقه على الذي  
الطيلسان في يده. كذا في حاشيته. وفي الفتاوى وسئل ابو القاسم  
عن سارق استهلك المروق بعد ما قطع يده قال لا اضمنه استهلكه  
بعد القطع او قبله قال صلح المان لم تستهلكه وهو عندك قائم وقال سارق

اقول في هذه المسئلة نوع القبول لقوله  
في سقوط القطع وكذا في دعوى القاتل

اقول اوردته قال اصدقه على المتاع وعلى



اقول اسلامه بتبعية الدار كما في البدئية  
منه



القاضي الملقط ان ينقو عليه منه وقيل بنقته بغيره ايضا ويصدق في  
 نفقة مثله • **تكاثر خانيته** • الملقط حرج ونفقت من بيت المال فان  
 التلقطه رجل لم يكن لغيره ان يخذ من يد لا يختص به يد بالسبق فان  
 ادعى مدع انه ابنه فالقول قوله لان الظاهر هو الصدق واذا بلغ اللقطة  
 وصدد في الملقط فيما ادعى من النفاق عليه رجع بذلك وان كذبه كان  
 القول قول اللقطة وعلى الملقط البينة • **تكاثر خانيته** نقلها ابن المود  
 وان ادعى الملقط انه عبده ان لم يقربا به لقيط فالقول قوله وان اقر بانه  
 لقيط لا يصدق في دعواه الابينة • من التواد كذا في مجموعة ابن المود  
 فان التلقطه رجل لم يكن لغيره ان يخذ منه لانه ثبت حق الحفظه السابق  
 يده فان ادعى مدع انه ابنه فالقول قوله معناه ان المديع الملقط نسبه  
 وهذا استحسان والقياس ان لا يقبل قوله • **هـ** دايه • في الخلاصة  
 فان اقر صاحب البينة لقيط ثم ادعى انه عبده لا يقبل وان لم يقربا به لقيط ولكن  
 ادعى انه عبده فالقول قوله واذا كبر لعبد وادعى انه حر الاصل وانكر المولى  
 فالقول قول المولى الا اذا اقام لعبد بينة على دعواه فيجوز يقضي بحريته  
 ولو قال انا عبده فلا نولست بعبد لك فانه لا تصح دعواه • ولو قال كنت عبدا  
 فلا نولست بعبده وانكر ذلك المولى في قول في حيفه ومحمد ولا تصح دعواه  
 ايضا وروى عن ابو يوسف انه قال القول قول العبد ويحكم بحريته • **تكاثر خانيته**

**كتاب اللقطة**

لو هلك فجاء صاحبها وصدقه في الاخذ له لا يجب عليه الضمان بالاجماع وان  
 لم يشهد لا وجهه الامانة قد ثبت بتصديقه وان كذبه في ذلك فكذا عند  
 ابو يوسف ومحمد يشهد ولو لم يشهد ويكون القول قول الملقط مع يمينه • **واما**  
 عند ابو حنيفة فان شهد لضمان عليه لانه بالاشهاد طهران الاخذ كان  
 لصاحبها وطهران يده يد امانة وان لم يشهد بحجبه عليه الضمان • ولو اقر  
 الملقط انه اخذها لنفسه بحجبه عليه الضمان بالاجماع لانه اقر بالغصب  
 مضمون على الغاصب وجه قولهما ان الظاهر انه اخذ لنفسه لان السمع  
 انما مكنته من الاخذ هذه الجهة فكان قد اذنه على الاخذ لئلا على انه اخذ  
 المشروع وكان الظاهر شاهدا له فكان القول قوله ولكن مع الخاف لان القول

قول الامين مع اليمين هذا اذا كان اخذها لصاحبها ثم ردها الى مكانها وصدا  
 وصدقه صاحبها فيه او كذبه لكن الملقط كان يشهد على ذلك فان لم يشهد  
 عليه الضمان عند ابو حنيفة وعندهما لا يجب اشهاد ولو لم يشهد ويكون القول  
 قوله مع يمينه انه اخذها لصاحبها على ما ذكرنا ثم تفسيرا لاشهاد على اللقطة  
 ان يقول الملقط سمع من الناس التلقط لقطه فاما الناس ان يشهدوا ولو  
 على فاذا قال ذلك ترجأ صاحبها وقال الملقط قد هلك كان القول قوله  
 ولا ضمان عليه بالاجماع • **بـ** دايه • ادعى انه اخذها ليردها على  
 وقال المالك اخذها لنفسه فعند ابو يوسف القول قول الملقط مع يمينه وعند  
 ابو حنيفة ومحمد القول قول صاحب اللقطة وفي التنابيع ذكر في بعض الكتب قول  
 مع ابو حنيفة والاصح انه مع ابو يوسف • **تكاثر خانيته** • الملقط لو  
 انفق على اللقطة باسم القاضي فقال انفقت كذا وكذا وذلك نفقة مثلها وكذبه  
 رب الدابة ومحمد لا نفاق عليه صدق مع يمينه على العلم ان الواجب على عليه  
 وهو ينكر • **جـ** امع الفصول • رجل سلب دابة فاحذها غيره واصحها  
 قال الناطق في حقه انه ان كان المالك قال عند التسليم جعلتها من اخذها لو يكن  
 لصاحبها ان يخذها لانه اباح التملك وان لم يكن قال ذلك كاذله ان يشتردها  
 لانه لو سوح المالك وكذا الرجل اذا انسل صيده فهو بمنزلة التي سبها وان اختلف  
 والاصل فقال لاخذ لصاحبها فقلت عند التسليم هي من اخذها وانكرها  
 ذلك كان القول قول صاحبها مع اليمين لانه ينكر اباحة التملك • **قاضي خان**  
 ولو اشترى رافق جدي في بعض الجرد رافق قال لو بكر انها كاللقطة اذا ارعا  
 البائع قال الفقيه اذا ارعاها ثم ردها عليه وان قال البائع انها ليست لي  
 فهي كاللقطة • **تكاثر خانيته** • تلحق اللقطة في يده ان اقر انه اخذها لنفسه  
 يضمن وان اخذها ليردها ويشهد ولو لم يشهد وصدقه المالك فيه لا يضمن ان  
 كذبه فالقول لصاحب اللقطة عندهما • **بـ** كرازيه • اخذ لقطة ولم يشهد  
 يسمع بانه عثر فيها وقال مالكا اخذها لنفسه ضمن عندهما لا عند ابو يوسف  
 ان صدقته مالكا انها لقطة او اظاها لرافق لرافق لا يضمن ولهما ان الملقط اقر  
 بسبب الضمان وهو الاخذ وادعى ما يبريه وهو الاخذ للرد فعليه البينة وهذا  
 كان متمكنا من الاشهاد اما اذا لم يكن متمكنا بعد من يشهد او خوفه من ان يخذها

من النفقة

على او يقول عند شئ من رايه بيان شيئا او يريه



ظاهرا فالقول له مع يمينه وفاقا **ج** كإمع الفصولين **أ** إذا أخذها ليردها  
 على المالك وأشهد على ذلك شاهدين أو لم يشهد بكون صدقه أنه أخذها  
 ليردها على المالك لا يضمن **و** إن كذبه المالك فالقول قول صاحبها عند  
 وعنده أبو يوسف القول قول الملتقط **أ** إذا رفع اللقطة ليردها لم يضمن  
 خلاصة وكذا في التاتارخانية **أ** القول قول الملتقط إذا رفع اللقطة  
 ليردها إلى مكانها ثم وضعها في المكان الذي أخذها منه إن هلك أو  
 استهلكها غيره لم يضمن **م** مع من الحكم **أ** قال إذا أخذته  
 للمالك وكذبه المالك يضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال  
 أبو يوسف لا يضمن والقول قوله **هـ** إذا قال الرجل وجد  
 لقطة وضاع في يدي وقد كنت أخذتها لاردها على المالك أو شهدت  
 بذلك كان الأمر كما قال من أخذ ليردها على المالك والأشهاد بذلك إلا أن  
 صاحبها يقول ما كانت لقطة وإنما وضعتها بنفسى لأرجع وأخذ فان  
 كان في موضع ليس بقربه أحدا وكان في طريق القول الملتقط إذا حلف أنها  
 ضاعته عنده وإن كان يدرى ما قصتها يضمن الملتقط وإن قال صاحبها  
 أخذتها من منزلي وقال الملتقط من الطريق يضمن **و** إن وجدها في دار قوم  
 الخ يضمن إذا قال صاحبها كذا **ك** تاتارخانية **و** إذا خلتها بار قال  
 الصانع أخذتها لك ضمن عند أبي حنيفة ومحمد إلا عند أبي يوسف فالقول له  
 في أنه أخذه للرد **د** ورغبر **ك** كتاب **الأبني**  
 قال عبدك عند فلان فبعضه متي لا يجوز لأن العبد أتى في حق المتعاقدين  
 وفي المنية عن أبي حنيفة إذا باع الأبني والمشتري يعلم مكانه جاز فان قال  
 المشتري بعثني ولم أعلم مكانه وقال البائع علمت فالقول للبائع هو الصحيح  
**ج** كإمع الفتاوى **و** في المنتقى رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه  
 الله إذا باع الأبني لمشتري يعرف مكانه جاز فان باعه وقبضه ثم خلتها  
 فقال لم أعلم مكانه حين بعثني وقال البائع لا بل علمت فالقول قول البائع  
 وهو الصحيح وإن باعه ولم يعلم أخذ مكانه لم يجز **ك** تاتارخانية  
 ويصدق من باع العبد أنه لم يكن أبنا حين باعه ويئنه المولى أو له  
 عتبه **أ** في كتاب المازون **ك** كثير شي لا وقت وبازدست

كذا في تاتارخانية  
 يعلم

كرخت أكون حينئذ مي كويده إن كرك كفت كه من أزار مرها كروشن لو  
 اشهد عند الأخذ أنه أخذها لما ليها صدق مع يمينه ولو لم يشهد ضمن مائة  
 أخذه أو أتى منه فلو أشهد حين الأخذ أنه أخذه ليرده يبرأ ولا يجب تكرار  
 الأشهاد وكيف مرة بحيث لا يقدر على كتمه إذا سئل وكذا اللقطة ولو لم  
 إلا شهدا مع أمه كان به ضمن عندهما لا عند أبي يوسف ولو أنكر المولى بآفه  
 صدق مع يمينه وضمن الأخذ جماعة أن ظهر من الأخذ سبب الضمان وهو  
 الأخذ بلا إذن ماله **ج** كإمع الفصولين **أ** قال شمس الأئمة  
 المحلواني إذا جاء إلى القاضى وقال هذا عبد أتى أخذته بعقل بصدق القاضى  
 من غير يئنه فقد خالف المشايخ ثم إذا صدقه يمينه وأخذ حبه في  
 الذخيرة إلى أن يحج طابله ويكون هذا الحبس بطريق التعزير تاتارخانية  
 وكذلك إذا قال وقت الأخذ هذا أتى وقد أخذته فمن وجد له طابله  
 على فهذا شهادة فلا ضمان عليه **ك** تاتارخانية **أ** قال شمس الأئمة  
 المحلواني هذا إذا علم كونه أبنا وإن أنكر المولى أن يكون عبده أبنا فالقول له  
 وأخذ ضامن جماعة **ك** تاتارخانية **و** إن أمسكه فجاء إنسان  
 وأدعى أنه عبده فإن أقام البينة دفعه إليه وأخذ منه كفيلا إن شاء  
 لجواز أن يحج أخو يديعه ويقيم البينة فلا يستوثق بكفيل وإن لم يكن له  
 بينة ولكن أقر العبد بذلك دفعه إليه أيضا لأنه ادعى شيئا لا يبرأ عنه  
 أحد فيكون ويأخذ منه كفيلا إن شاء لما قلنا **ب** كدائع **أ** إذا أنكر  
 المولى أن يكون عبده أبنا فلا جعل للرد إلا أن يشهد لشهود أنه أتى من  
 أو على أقر المولى بآفه **و** إذا أتى العبد فذهب بمال المولى فجاء رجل به  
 وقال لم أجد معه شيئا فالقول قوله ولا شئ عليه ولا يكون وصول به  
 إلى العبد دليل على وصول يده إلى المال ما لم يعلم كون المالى في يد العبد حين  
 أخذ العبد فالمولى يدعى ذلك وهو ينكر فيكون القول قوله **ك** تاتارخانية  
 إذا أنكر المولى وقال أن عبدي لم يكن أبنا فالقول قوله ولا جعل عليه **خ** زانه  
 نعت له ابن المولى **أ** أما إذا أتى فعلى ثلثة أوجه أحدها  
 أخذه أو ضل من تركه ثابته أن يشهد عند الأخذ أنه إنما أخذه ليرده إلى  
 صاحبه فإن لم يشهد ثم هلك في يد أو من ضمن في قول الأمام ومحمد ولا



ضمان عليه في قول الثاني واني عبد الله والقوله مع يمينه شرح  
المنطومة الوهبانية لابن الشحنة واذا اخذ عبد وجاء به الى مولاه  
فقال هذا عبد ابني فقد وجب له الجعل عليك وقال المولى بل هو الضال او  
قال فان ارسلته في حاجة لي فالقول قول المولى لان الراد يدعي لنفسه  
الجعل والمولى منكر لذلك ولانه يدعي ان ملكه تعيب بالباقي والمولى منكر  
لذلك فالقول قوله مع يمينه وان لم يكن لمدعي العبد الا ان يبينه وافر  
العبد انه عبد فانه يدفعه الله ويأخذ منه كفيلا اما الدفع اليه فلان  
العبد في يد نفسه وقد قربانه مملوك له ولو ادعى انه حر كان قوله مقبولا  
فكر ذلك اذا اقرانه مملوك له يصح اقراره في حقه ولانه لا منازع لهما فيما  
قاله وخبر الخبر محمول على الصدق ما لم يعارضه مثله ولكن يأخذ منه كفيلا  
لان الدفع اليه بما ليس بحجة على القاضى فلا يلزمه ذلك بدون الكفيل فان  
انكر المولى نعبده ابني فالقول قوله لان السبيل موجب للضمان وقد ظهر من  
الاخذ وهو اخذ مال الغير بغير اذنه فهو يدعي ما يستطعه وهو الاذن شرعا يكون  
العبد ابنا ولو ادعى الاذن من المالك له في اخذ وانكر المالك كان القول قوله  
فذلك ههنا وعلى هذا لو رده فانكر المولى ان يكون عبدا بآفاق فلا جعل له  
ان يشهد الشهود بانه ابني من مولاه او ان مولاه اقربا باقية في الثابت بالبيعة  
معاينة فيجوز له الجعل ح رقيقة المقتى قال المولى عندي لم يكن  
آفاقا فالقول له ولا جعل عليه الا اذا شهدوا ابني او اقر المولى ح رقيقه

### كتاب المفقود

الاب اذا افق مال وله الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى ان الاب كان مورا  
وقد لا اتفاق وانكر الاب فيعتبر حالة وقت الخصومة فان كان الاب معسرا وقت  
الخصومة كان القول قوله والا فلا امرأه جات الى القاضى وقالت انا فلانة  
بنت فلان بن فلان وانزوحى فلان بن فلان بن فلان غاب عني ولم تحلف  
وطلبت من القاضى ان يقرض لها نفقة فهذا على وجهين اما ان الغائب مال  
في منزله من جنس النفقة كالدرهم والدينار والطعام والشيء التي يكون  
من جنس كسرة والقاضى يعلم انها منكوبة الغائب فان القاضى يأمرها ان تنفق  
على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير سرف ولا تقير بعد ما يحلفها القا

بالاتفاق

بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب منع النفقة كالنشوز وغير  
ويأخذ منها كفيلا لانها لو طفرت على مال الزوج بشئ من جنس النفقة كان  
لها ان تأخذ ذلك بسر وجهرا وانكره الزوج فكان امر القاضى عانة لها على  
استيفاء الحق ولم يكن قضاء الا الله يأخذ منها كفيلا ويحلفها نظير القاضى  
وان كان القاضى لم يعلم نكاحها وليس الغائب مال حاضر فاقامت البيعة  
على النكاح لا يقبل القاضى بينتها قال الحاكم الشهيد وهذا قول ابو يوسف  
الاخير وهو قول محمد وقال شمس الائمة السرخسي لا تقبل بيعة المرأة  
عندنا واما تقبل عند فرقا قال وسرقا ابو يوسف فيما اذا كان القاضى  
مال حاضر ويمنه اذا لم يكن ان كان له مال حاضر يقبل القاضى بينتها وان لم يكن  
لا يقبل وقال شمس الائمة الخوافي قال مشايخنا رحمهم الله نكح ان بيعة المرأة  
لا تقبل على النكاح عند اصحابنا اذا لم يكن له مال حاضر وتقبل عند فرقا واما  
عرفنا قول ابو يوسف في هذه المسئلة كما هو قول فرقا لا تقبل البيعة المرأة  
على قول ابو يوسف في فرض النفقة على الغائب ولا تقبل في النكاح وليس في قبول  
البيعة على هذا الوجه ضرورة الغائب فان الغائب اذا حضر ولو اقر النكاح كان لها  
ان تأخذ النفقة المفروضة وان نكر الزوج النكاح كان القول قوله وعليها اعاد  
البيعة على النكاح ويجوز ان تقبل بيعة النكاح في حكمه وحكمه والمفقود في جميع  
ذكرنا بمنزلة غائب آخر ولا يباع على الغائب عروضة في النفقة قاضيان في كتاب

### كتاب الشركة

اذا اشتركا شركة عنان باموالهما واشترى احداهما ما عاقا قال الشريك الآخر  
هو من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة اشتريته لنفسى مالي قبل الشركة  
كان القول قول المشتري لانه حين يعمل بنفسه فيما اشترى فيكون القول قوله مع  
يمينه بانه ما هو من شركتنا ولو امر احد المتقايضين رجلان يشترى ابنا عبدا  
لهما وسمى جنس العبد والتمن فاشترياه وقد افترقا المتقايضان عن الشركة  
فقال الامر اشترياه بعد التفريق وهو لي خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفريق  
فهو بيننا كان القول قول الامر مع يمينه والبيعة بينة الاخران اقاما البيعة  
ولا تقبل فيه شهادة الوكيلين لانهما يشهدان على فعل انفسهما فان الشركا  
لا تدري متى اشترياه فهو الامر وان قال الامر اشترياه قبل التفريق وقال الآخر

كن تظن



اشترى به بعد الفقرة كان القول قول لذي لم يصر والبينة بينة الآخر ولو كان  
هذا في شركة العنان فهو كذلك **قاضي خان** **سئل** عن الشريك  
اذ اخلط مال الشركة بمال آخر بغير اذن شريكه او المضارب بغير اذن رب المال  
وهلك المال هل يضمنه **اجاب** الشريك او رب المال اذا قال الشريك  
اعمل فيه برأيك فخلط مال الشركة او المضاربة بماله او بمال غيره لا يكون  
مستعدا واذا هلك لم يضمن وان لم يقل له ذلك يكون مستعدا بالخلط  
مطلقا هلك ام لا واذا اختلفا في الاذن فالقول قول المالك الا ان يقيم الآخر  
بينة على الاذن **قاضي الهادي** **سئل** عن شتان بين  
جماعة مشاعا وضع احد الشركاء يد على بعض الثمرة فخذها مدعيًا انه  
القدر الذي يخصه او دونه فهل يختص به **اجاب** القول قوله في  
مقدار ما وضع يده عليه مع يمينه الا ان تقوم بينة عليه باكثر من ذلك  
واضع يده على مشتركينهم فيتحاصصون ثم يقسم الباقي بينهم على قدر حصصهم  
او يجيزون ففعله **قاضي الهادي** **سئل** عن رجل اذ شريكه  
او اجنبي في صرف على عمارة فخل القول قولهما وهل لهما الرجوع **اجاب**  
القول قولهما في الصرف مع يمينهما ان وافق الظاهر والشريك يرجع بما  
صرف والاجنبي لا يرجع الا اذا قال له اصرف على او اصرف لرجع على وجه  
**قاضي الهادي** **سئل** اذا ادعى احد الشريكين على الآخر اوجب  
على الغامض في المضاربة خيانة وطلب من الحاكم يمينه انه ما خذله في شيء  
وان اذاه الا مائة هل يلزمه **اجاب** اذا ادعى عليه خيانة في قدر  
معلوم وانكر خلف عليه فان خلف برئ وان نكل ثبت ما ادعى وان لم يبين  
مقدار فكذا الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه ان يبين مقدار ما خذله فيه  
والقول في مقدار المقر مع يمينه لان نكوله كالاقرار بشي مجهول والبيان  
في مقدار المقر مع يمينه الا ان يقيم خصمه بينة على كثر **قاضي الهادي**  
**سئل** عن شريك طلب من شريكه او من الغامض في مال المضاربة حسابا  
بأعه وصرفه فقال لا اعلم حسابا وانما بقى واصرفته وبقي هذا القدر هل  
يلزمه ان يعمل محاسبة **اجاب** القول قول الشريك والمضارب في مقدار  
الرجوع والخسران مع يمينه ولا يلزمه ان يذكر الا من مفصلا والقول قوله في

والرد الى الشركة والاقرار **قاضي الهادي** **قاضي الهادي** قال محمد في الاصل ادعى رجل  
على رجل انه شاركه شركة مفاوضة والمال في يد الجاحد فالقول قول الجاحد  
مع يمينه وعلى المدعي البينة **سئل** اذا رخصت وفي المشتري في قصارين  
شريكين طلب رجل ثوبا في ايديهما انه له دفعه ليعمل به باخر فافراخا حدهما  
ومحمد الآخر وقال هو لي فالمقر منهما يصدق في ذلك ويأخذ الآخر استحقاقا  
والقياس ان لا يصدق على شريكه وروى عن محمد انه اخذ بالقياس وقال  
ينفذ اقراره بالنصف الذي في يده خاصة وكذلك ان كان في الثوب خرفا  
افراخا حدهما من الذوق ومحمد الآخر ان يكون الثوب للطالب ولو ان المنكر اقر  
بالثوب والآخر ادعاه بعد انكار الاول كان الاقرار اقرارا الاول في الثوب لا  
يصدق الآخر على الثوب ويصدق على نفسه باليمين ولا يرجع على صاحبه  
بشي من ذلك وايهما اقر بثوب مستهلك بفعله الرجل الآخر منكر فاليمين  
على المقر خاصة وكذلك اذا افراخا حدهما يد من ثمن صابون وشان مستهلك  
او اخر اجبر او اخر يثبت له مضت لم يصدق على صاحبه الا ببينة ولا يلزم  
المقر خاصة وان كانت الاجارة لم يرضى والبيع لم يستهلك لزمها نفقة المقر  
على صاحبه الا ان يدعى انه لهما بغير شراء فيكون القول قوله قال ولا يشبه  
الشرا الاجارة **سئل** اذا رخصت وفي الثوب رجل له داران مسيل سطح  
احدهما على سطح الدار الاخرى فباع الدار التي عليها المسيل من انسان بكل حق  
هو لهما ثم باع الدار الاخرى من اخر فاراد المشتري الاول ان يمنع المشتري الثاني  
من مسالة الماء على سطحه قال لا يمنعه الا ان يكون اشترط عليه وقتما باعه  
ان يبرأ من مثل مسيل الماء في الدار التي بيعت وفي التجريد في كتاب الدعوى لو  
شهدوا انهم راوه يسيل الماء فليس بشي ولو شهدوا انه مسيل ماء المطر  
فهو كما المطر ولو شهدوا انه مسيل دابة للغسل والوضوء والمطر فهو حائرا  
لم يبينوا فالقول قول رب الدار وان لم يكن له بينة يستحلف صاحب الدار ونفي  
فيه بالنكول **خاتمة** الشركة في الخطاب فاسدة ولكل منهما  
ما احتطب وان اخذاه متفردين وخططا وباعا قسم الثمن على ملكهما وان لم  
يعرف المقدار صدق كل منهما الى النصف وفيما زاد عليه البينة لا ينفذ  
الوكالة والتوكيل بالخطاب لا يقع **سئل** رازيه ولو ادعى المضارب

في دفع الثوب



أو الشريك دفع المال وانكر ربه المال القبطي بحلف المضارب والشريك الذي كان  
المال في يده امانة لان المال في أيديهما امانة والقول قول الأيمن مع اليمين  
لسكان الحكماء قال ويجوز ان يعقد هاكل واحد منهما ببعض ماله دون  
البعض لأن المساواة في المال ليست بشرط فيه واللفظ لا يقتضيه ولا يصح  
الامتنان ان المفاوضة تصح به للوجه الذي ذكرناه ويجوز ان يشتركا من  
جهة احد هاتين من الآخر ذراهم وكذا من جهة الآخر هاهنا وهو بيبض ومن الآخر  
سود وقال زفر والشافعي لا يجوز وهذا بناء على شرط الحلف وعدمه فان  
عندهما شرط ولا يتحقق ذلك في مختلفي الجنس وسببنا بعد انشاء الله  
قال وما اشتراه كل واحد منهما للشركة طوبى ثمنه دون الآخر لما بينا انه  
يتضمن الوكالة دون الكفالة والوكيل هو الاصل في الحقوق قال ثم رجع على  
شريكه حصته منه معناه اذا ادا من مال نفسه لانه وكيل من جهته  
في حصته فاذا انقضى من مال نفسه رجع عليه فان كان لا يعرف ذلك الا بقوله  
فعليه الحجة لانه يدعي وجوب المال في ذمته والآخر ينكر والقول للمكرع  
بيمينه هـ دأية وأما المفاوضة منها فما لم يحددهما بسبب  
هذه الشركة يلزم صلاحه ويطلب به من ثمن صابونا واشناد او الجراحير  
او حافوت ويجوز اقرا احد الشريكين عليه وعلى شريكه والمقر له ان يطلب به  
أيهما شاء لأن كل واحد منهما كفيل عن صلاحه فيلزم المقر بقراره والشريك  
بكفالة ولو ادعى على احد هاتين ثوب في يدهما فاقربيه احد هاتين وحجج صلاحه  
يصدق على صلاحه وينفذ قران عليه كدأية القول قول  
الشريك والمضارب انه لم يربح لأن الاصل عدمه وكذا لو قال لم اربح الا  
كذا لان الاصل عدم الزائد اختلفت مال مع المضارب في التقيد ولا  
فالقول قول المضارب وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف الموضع  
العبد فالقول له ضم اشكاه ونظائر

**كتاب الوقف**

ولو ان رجلا جعل أرضا له على الفقراء والمساكين او على قوم سماهم ثم بعد  
على الفقراء ان الواقف زعمها بعد ما اخرجهما على المتولي وقال زعمها  
لنفسه وقال اهل الوقف زعمها للوقف كان القول قول الواقف ويكون

المتولي

الزراع

الزراع له فان سأل اهل الوقف من القاضي ان يخرج الوقف من يده فان القاضي لا  
يخرج ولو كان فعل هذا متولى الوقف فان القاضي يخرج الوقف من يده بذلك  
وعلى الواقف والمتولي في هذا نقصان الوقف وليس عليهما اجر مثل الأرض حل  
اقربا رضى في يده انما صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك جازا قرارة وتفسير  
وقف على الفقراء ولو ان هذا المقر بعد الاقرار اقرارا لواقف فلا لا يقبل ذلك  
منه ولو قال انا واقفها قبل قوله لا ينافي يده فيقبل قوله ولو اقر رجل بار  
في يده انما وقف على قوم معلومين وسماهم ثم يقر بعد ذلك ان الوقف على  
أوزاد معهم ونقص عنهم لا يلتفت الى قوله الآخر ويعمل بقوله الأول ولو  
اقر رجل بار في يده انما وقف ثم سكت ثم قال انما وقف على فلان وفلان  
وسمى عدد معلوما في القياس لا يقبل قوله الآخر لأن بكلامه الأول صارت  
الغلة للفقراء فلا يملك الابطال وفي الاستحسان يقبل قوله لأن في العادة قد  
يقر بالوقف ثم يبين الموقوف عليه ولو قال على ايتام قرأتى وكذلك لأن اليتيم  
ينبغي عن الحاجة واليتيم صغير او صغيرة ماتا بون وحياة الأم والحدا لا ينزل  
اليتيم اذا كان الأب ميتا واذا ادرك الصغير والصغيرة يزول عنه اليتيم وذلك  
الغلام يكون بالاختلام واذا رآه الجارية بالحض والحبل فان لم يكن شي  
من ذلك فهو ان يتم خمس عشرة سنة في الغلام والجارية في قول أبي يوسف  
ومحمد رحمهما الله وقال أبو حنيفة رحمه الله في الغلام حتى يحلم او يبلغ  
تسع عشرة سنة وفي الجارية حتى تحيض وتبلغ عشرة سنة قال اختل  
الغلام بعد محي الغلة فله حصة من هذه الغلة لانه كان يتيم لم يحس الغلة  
فلا يزول استحقاقه بزوال اليتيم كما لا يزول الفقراء فان وقعت بينه وبين  
غيره من المستحقين خصومة في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما  
اختلفت قبل محي الغلة فلا حصة لك وقال هو انما اختلف بعد محي الغلة  
كان القول قوله مع اليمين وكذلك في خيضر الجارية لأن الاستحقاق تعلق  
باليتيم وصفة اليتيم كانت ثابتة له فكان القول قوله في زوال الاستحقاق  
كالمذنون اذا ادعى الامر او صلاح الدين ينكر كان القول قول المنكر قاضيان  
وفي التنازل اذا وقف على ثيابي بني فلان فكل من ادرك له اخوه بعد الحرام فان  
اختلفوا فالقول قوله مع يمينه لم يدره ولم يحلر سكا تار حانيته



رجل في يده وقف اقر في صحته انها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز  
اقراره وهو وقف وجب ان يعلم بان قول من في يده ارضي هذه ارض وقف  
اقرار بالوقف وليس بائدا وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف قوله  
ارض هذه صدقة موقوفة ابدا وقف حتى يراعي فيه شرائط الوقف  
قال هلال البصري في وقفه لا اجعل المقر هو الواقف لها وغيره وهذا  
ما ذكره الخشاف في وقفه قال هلال لا ان يشهد ان هذه الارض لهذا  
المقر حين اقر فجعل المقر هو الواقف وفي الحاشية وقيل شهادة وكان ال  
الى القاضي ان شاء تركه في يده وان شاء اخذه من يده وناويل قبول هذه  
البينة لو جاء رجل غير المقر وارعى انه هو الواقف واراد ان يلخص من المقر  
المقر بينة انه هو الواقف فيدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه والا  
يرد عليها الغل ابدا ولو ان هذا المقر قال بعد الاقرار الواقف فلان لا يثبت  
ذلك بینه ولو قال انا واقفها قبل قوله رجل في يده ارض اقرارها صدقة  
موقوفة من قبل فلان هذا على وجهين اما ان يكون الاضافة بحرف من حروف  
عن واما بضمه الى والد او جنى واذا اضافة الى الاجنبى اما ان يسمى ذلك  
الرجل بعينه او لم يسمى بعينه فاما اذا اضافة اليه بحرف عن بان قال  
الارض صدقة موقوفة عن والى هذا اقرار بالملك لا يبيد فينظر ان كان  
على الاب دين او وصية وليس له مال سواه فانه يباع من الارض مقدار  
الدين او الوصية فيقضى الدين وتنفذ الوصية من الثلث ثم في الباقي ينظر  
هل للميت وارث سواه او لم يكن فان لم يكن هذا اقراره ان يكون من من شأه  
وان ادعى الولاية قبل قوله استحسانا لخللا لا من على الصلاح لو اقر بالوقف  
وسكت عن ذكر الوقف عليه ثم ذكر بعد ذلك ان الوقف عليه فلان وفلان  
فالقياس ان لا يقبل قوله الثاني وفي الاستحسان يقبل ولو اقر انها صدقة  
موقوفة على وجه سماء تربين بعد ذلك وجهها آخر لم يقبل الثاني قياسا  
واستحسانا ويكون على ما بين الولا وفي الحاشية لو اقر بارض في يده ان القاضي  
فلانا ولاه هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في  
التولية وفي الاستحسان يملو القاضي ما انا فان لم يظهر عنده غير ما  
به جاز اقراره على سبيل ما اقر ولو ان رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة

وكان الباقي من الارض وقفا على الفقراء  
ثم ينظر الى مدعى الولاية فلا ولاية له والفقهاء

جواز اقراره

على

موقوفة على ولد ونسبه وعقبه ابدا ما تسلاوا ومن بعدهم على الفقراء  
والمساكين وشرط في الوقف ان كل من انتقل من مذهب الى حنيفة الى مذهب  
الشافعي خرج من الوقف ولو ادعى بعضهم على بعض انه انتقل من مذهب الى  
الى مذهب الشافعي وانكر المدعى عليه فالقول في ذلك قوله وعلى المدعى البينة  
على ذلك • دسائنا حاشية • لو وقف ضيعة له وقال شترتها تفتي عن  
جاز الوقف ثم لو قال عن بعض قطع من الارض انها غير داخله في الوقف ينظر  
الحذودها فان كانت مشهورة وكانت تلك القطع داخلها كانت وقفا والا  
كان لقول فيها قوله وهكذا الحكم لو وقف دارا وقال ان هذه الحجرة لم تدخل  
في الوقف فانه ينظر الى حذودها وتساو الجيران عنها فان شهدوا انها من  
الدار كانت وقفا والا كان لقول قوله فيما اشكل كونه وقفا • ولو اقر انها  
وقف وسكت ثم قال هي وقف على جهة كذا يقبل قوله فيما قال لان من في  
يده شئ يقبل قوله فيه وهذا استحسان وفي القياس لا يقبل قوله الاخر  
لان باقراره الاول صارت للمساكين فلا يملك ابطاله ولو قال بعد الاقرار  
انا وقفها على تلك الجهة يقبل قوله ايضا ما لم تقرب بينة تشهد بخلاف  
ما قال • ولو اقر انها وقف عليه وعلى ولد ونسبه ابدا ومن بعدهم  
على المساكين يقبل قوله ولا يكون هو الواقف لها لان العادة جرت ان يكون  
الوقف عليهم من غيرهم • لو قال هذه الارض التي في يدي موقوفة على ولد  
زيد وولد ولد ونسبه عشرين سنين ومن بعدهم فمضى وقف على عمر ونسبه  
ابدا ثم من بعدهم على المساكين كان اقراره بذلك جائزا وتكون وقفا على ولد  
زيد للمرة التي ذكرها واذما مضت تكون وقفا على ولد عمر فاذا انقضت تكون  
وقفا على المساكين لانه يقول انما وقف على هذه الشروط التي ذكرتها فان قيل  
فولى في انها وقف فمضى وقف على ما ذكرت هذا اذا لم ينسبها الى رجل مقرر  
واما اذا ذكر لها واقفا مقرر وفان ذكره عند اقراره بالوقف يرجع اليه فيه  
ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وان ذكره بعد اقراره لا يصح الا  
احتمال بطلان ما صار وقفا بالقرار الاول ويكون القول قول المستوف  
اليه في الوقفية وعدمها • استعساف • اخلف الشايخ في الموصى له  
بغلة الدار هل له ان يسكن سئل المحي عن دفع حنطة الى امام المسجد وقال

الوقف  
فهو على ما شرطه الموصي واحد منهم الى مذهب الشافعي



وقال سببت هذه الخطة هذه الكورة المسئلة للمسجد ثم رزعهما أمام  
الحصاد للزراع يكون ولا يكون فعلا لا يتصدق على الفقير قيل له لو قال  
الكورة مسئلة لأمام هذا المسجد ولا يتبته له وأهل المحلة يقولون بل هي  
للمسجد ولا يتبته لهم فالقول قول من قال القول قول أهل المحلة. ثانياً خاتمة  
ذكر الصدر الشهيد في واقعاته أن من مات وترك ابنين وفي يدهما  
ضبعة يدعى أهما وقف عليه من أبيه والأبن الآخر يقول هي وقف علينا القول  
قوله وهو المختار. سكان خاتمة وكذا في التخييس والمزيد. وقال في  
الخاتمة القول قول الذي يدعى الوقف عليهما وهو قول الفقيه وقال غيره القول  
قول ذي اليد والأول أصح. سكان خاتمة. وفي وقف الحصاد إذا  
أجر الوقف الأرض سنة ولم يحط من الأجر شيئا قال فالأجرة جائزة قلت  
فله أن يقض الأجرة ويوفيه في الوجوه التي سبيل ذلك فيها قال نعم قلت  
فإن قال قبضت الأجر من المستاجر ودفعته إلى هؤلاء القوم الذين وقف ذلك  
عليهم وحجة القوم قبض ذلك قال فالقول قوله ولا شيء عليه. وكذلك إذا  
قبضته وصاع مني أو سرق قال فالقول قوله في ذلك قال في القضية محال على  
وقف الناصح إذا أجزأ الوقف وقبضه أو وصى القاضى وأمينه ثم قال قد  
الغلة فصاعاً أو قد دفعها إلى الوقف عليهم وانكروا فالقول له مع يمينه  
وذكر في التوارك إذا أقام بينة أنه وقفها قبل البيع وقبل بطل القاضى البيع  
وليس للمشتري أن يجلس الأرض باليمن وأن يكون بينة فالقول قول المشتري  
وأن يحمد الوقف الوقف فحاجات بينة تشهد وزعمه بالوقف وبمقدار حصته من  
الأرض ومن لا رزق وسواء ذلك قبل القاضى ذلك وحكم بالوقف وأن شهد وأعلى الوقف  
بأقره ويعرف فواماله من الأرض أو من التاربان يسمى ماله من ذلك فما سمي شيئاً  
فالقول قوله ويحكم بوقفه ذلك وإن كان الوقف قد مات فوارثه يقوم مقامه  
في ذلك وأن شهد وأعلى أقرار الوقف أنه وقف جميع حصته من هذه الأرض وذلك  
الثالث فيها فكانت حصته النصفاً وأكثر من الثلث قال يكون حصته كلها إن كان  
نصفاً وأكثر وقفاً. سكان الحكماء. ولو قال المتوفى قبضت الأجرة ودفعتها  
إلى هؤلاء الوقف عليهم وانكروا ذلك كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه  
كالودع إذا رزق الوديعه وانكر الوديع لكونه منكراً معني وإن كان مديناً صوراً والعين

يامن القاضى

سكن عن رجل وظيفه من الوقف فأ  
وادي وأرضه الوصف المذكورة على المتولى  
فأجاب المتولى بأن ادعاه إلى ذلك الرجل  
في حجة من قبل قوله مع يمينه ثم لزمت  
على بينة سكان الحكماء إذا كان الوقف  
في قبضه الخيرة معني لادعائه المتولى مع يمينه  
يعمل في ادعائه قول المتولى مع يمينه

قال الإمام عطاء الله في التبيين  
في خطبته أن الوقف هو الذي  
للمعنى

للمعنى وبتر المستاجر من الأجر. وكذلك لو قال قبضت الأجرة وصاعاً معني  
أو سرق كان القول قوله مع يمينه لكونه أميناً. ولو رزعهما الوقف  
زرعتها لنفسه بذري وقال أهل الوقف زرعتها لنا كان القول قوله ولو  
الخارج له وإن لم يشترط استعلاء لها لنفسه لكون البذر من قبله وهو سألوا  
القاضى أن يخرجها من يده لزرعه أياها لنفسه لأخرجها من يده بل يأمرون  
لوقف فإن اعتل بعد البذر والمؤمن المحتاج إليها أن له بالاستدانة على  
الوقف وصرف ما يستدينه في ثمن البذر وما لا بد منه للزرع فإن ادعى العجز  
يأمر القاضى أهل الوقف بذلك مع بقائها في يد الوقف فإن قالوا أنه إذا صار  
ذلك في يده يلحقه ويحذرنا ولكن نزرعها نحن لنا ونرفع يده عنها لأجهم  
الذي لك لأنه لا حق بالقيام عليه إلا أن يكون غير مأمون فيجوز تخير وجه من يده  
ويجعله في يده يوثق به وإذا صار الخارج له يضمن ما نقصت الأرض من  
وإذا زرعتها أصاب الزرع أفة فقال زرعتها لهم صدق في ذلك وله أن  
يأخذ ما استدان لكلفها من غلة أخرى. ولو اختلف هو وأهل الوقف فيما  
كان القول قوله فيه لأن اليه ولايتها وكذا لزرها غير وادعى أنه زرعتها  
لوقف وصدقة الوقف على ذلك لكونه وكيلاً عنه في زرعتها وكذلك لو اختلف  
مؤليها مع أهل الوقف فقال زرعتها لنفسه وقالوا أئمان زرعتها لنا كان  
القول قوله في ذلك لكون البذر له ولم يحد منه فهو أصح فصار الوقف  
أسعاف. فإن رزق الوقف الأرض وانفق عليه فاصاب بالزرع الخ  
غلة أخرى فإذا أخذ من هذه الغلة ما ذكر أنه استدانه لذلك وقال أهل  
الوقف بما رزق ذلك لنفسه فالقول في ذلك قول الوقف. ولو أخذ من هذه  
الغلة ما استدان لها للزرع فإن قال الوقف الزرع استدنت ألف درهم  
واشتريت بها بذراً وانفقت عليه وقال أهل الوقف بما انفقت من ثمن البذر  
والنفقة خمسمائة قال يصدق في مقدار ما انفق على مثل ذلك فإن اختلفوا  
الوقف يعني الوقف في الزرع فقال الولي زرعتها لنفسه بذري ولفقني قال  
أهل الوقف لأبذر زرعته لنا فالقول قول الولي. سكان خاتمة. بيت  
بيت وهو متصل بالمسجد يتصل بصف المسجد بصف البيت الأسفل ويصلى  
في البيت الأسفل في الصيف والشتاء اختلف أهل المسجد وأرباب البيت الذين

على الزرع



يُسْكُونُ الْعُلُوَّ قَالَ لَا رَيْبَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَالِنَا فَقَالَ قَوْلُهُمْ تَأْتِي خَانِيَةً  
 رَجُلٌ وَقَدْ ضَيَّعَ لَهُ وَكَتَبَ صَكًّا وَشَهِدَ الشُّهُودَ عَلَى مَا فِي الصَّكِّ ثُمَّ قَالَ إِنِّي  
 وَقَفْتُ عَلَى أَنْ يَتَّبِعَ فِيهِ جَائِزًا إِلَّا أَنَا الْكَاتِبُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الشَّرْطُ وَلَوْ أَعْلَمَ بِالذِّ  
 كْرِ فِي الصَّكِّ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَن كَانَ الْوَاقِفُ حُلَا فَيُصَيِّحُ  
 يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ فَقَرَأَ عَلَيْهِ الصَّكَّ فَأَقْرَأَ جَمِيعَ مَا فِيهِ فَالْوَقْفُ صَحِيحٌ كَمَا كُنْتُ  
 يَقْبَلُ قَوْلَهُ وَأَن كَانَ عَجْمًا لَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ وَلَمْ تَشْهَدْ الشُّهُودُ عَلَى تَفْسِيرِ  
 قَوْلِ الْوَاقِفِ إِنِّي لَمْ أَعْلَمْ مَا فِي الصَّكِّ وَأَن تَشْهَدَ الشُّهُودُ عَلَى مَا فِي الصَّكِّ مِنْ غَيْرِ  
 أَن مَّا أَعْلَمَ مَا فِيهِ وَأَن قَالَ الشُّهُودُ قَرَأْتُ عَلَيْهِ بِالْفَارِسِيَّةِ فَاقْرَأْهُ وَشَهِدْنَا  
 عَلَيْهِ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ وَهَذَا لِيُخْتَصَرَ بِالْوَقْفِ بَلْ يَجْرِي فِي التَّبَعِ وَسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ  
 وَلَوْ أَنَّ الْقَاضِيَ رَجُلٌ وَقَالَ إِنِّي كُنْتُ أَمِينًا لِمَنْ قَبْلَكَ وَفِي بَدْرٍ ضَيَّعَ كَرَاهِي  
 وَقَفَ زَيْدٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَلَى جِهَةٍ كَذَا فَاتَّهَ بِرُجْعٍ فِي مَرَاهَا إِلَى وَرَثَةِ زَيْدٍ  
 فَانْزَكَرُوا جِهَةً تَخَالَفَ قَوْلَهُ عَمِلَ يَقُولُهُمْ وَأَن قَالُوا هِيَ وَقَفَ عَلَيْنَا وَعَلَى أَوْلَادِهِ  
 ثُمَّ مِنْ بَعْدِ نَاعَى الْمَسَاكِينِ أَوْ قَالُوا لَيْسَتْ بِوَقْفٍ وَأَمَّا هِيَ مِيرَاثًا لِنَاعِيهِ  
 يَقُولُهُمْ وَقَفَا وَمَلَكًا وَلَوْ لَمْ يَنْسَبِ الْقَرِيبُ الْوَاقِفَ إِلَى أَحَدٍ أَوْ نَسَبَهُ وَلَكِنْ لِيَنْسَبُ  
 إِلَيْهِ وَرَثَتُهُ فَيُحْسِنُ يَعْمَلُ الْقَاضِي يَقُولُ الْأَمِينُ مَا لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ خِلَافُهُ  
 وَرُجُوعُ الْقَاضِي إِلَى قَوْلِ الْوَرِثَةِ وَيُبَيِّنُهُمْ مَقِيدًا إِذَا قَبِلَ الْقَاضِي الْوَاقِفَ  
 عَلَى أَنَّهُ مَلِكٌ الرَّجُلُ الَّذِي يَدْعِي الْمُنْتَارِعُونَ فِيهِ أَنَّهُ وَقَفَهُ وَأَمَّا إِذَا قَبِلَهُ عَلَى  
 نَزَاعٍ وَقَعَ بَيْنَهُمْ وَلَمْ يَقْبِضْهُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَلِكٌ الَّذِينَ يَدْعُونَ أَنَّهُ وَقَفَهُ فَاتَّهَ  
 لَا يَنْظُرُ إِلَى قَوْلِ الْوَرِثَةِ وَأَمَّا يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى مَا يَوْجَدُ مِنْ سَمْعِهِ فِي دِيُونِ الْقَاضِي  
 الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ وَيُعْلِمُهُ هَذَا مُحْصِلُ مَا ذَكَرَهُ الْخَصَافُ وَلَوْ مَاتَ وَتَرَكَ  
 ابْنَيْنِ وَفِي يَدِ أَحَدِهِمَا ضَيْعَةٌ يَرِغْمُ أَنَّهَا وَقَفَتْ عَلَيْهِ مِنْ أَبِيهِ وَالْأُخْرَى لِأَخِيهِ  
 يَقُولُ هِيَ وَقَفَتْ عَلَيْنَا قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْقَوْلُ قَوْلُ الَّذِي يَدْعِي بِهَا  
 وَقَفَتْ عَلَيْهِمَا لَا نَهْمَا تَصَادَقَا إِنَّمَا كَانَتْ فِي يَدَيْهِمَا وَقَالَ غَيْرُ الْقَوْلِ قَوْلُ  
 ذِي الْيَدِ وَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ فَلَوْ قَالَ يَقْبِضُ هَلْ لَوْ قَبِلَ الْقَاضِي أَنَّ هَذَا أَصَابَ لَا  
 صَارَ بِهِ غَنِيًّا وَطَلَبُوا مِنْهُ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى ذَلِكَ يَحْلِفُ بِأَنَّهُ مَا هُوَ غَنِيٌّ لَمْ  
 عَنْ الدُّخُولِ فِيهِمْ فِي الْوَقْفِ وَلَا يَحْلِفُ أَنَّهُ مَا أَصَابَ مَالًا صَارَ بِهِ غَنِيًّا  
 لَا حَتَمًا أَنَّهُ أَصَابَهُ ثُمَّ قَفِضَ وَإِذَا مَاتَ الْقَاضِي الْمَثْبُتُ لِلْفَقْرِ وَالْقَرَابَةِ أَوْ

عزل كَيْفِيَّةً أَوْ أَمَةً بَيْنَهُ عِنْدَ الْقَاضِي الثَّانِي أَلَا أَوَّلًا ثَبَتَ فَقَرُهُ وَقَرَابَتُهُ مِنَ الْوَاقِفِ  
 وَلَوْ تَعَارَضَتْ بَيْنَهُ الْفَقْرُ وَالْغَنَى تَقَدَّمَ بَيْنَهُ الْغَنَى لِأَنَّهَا مُثَبَّتَةٌ وَلَوْ طَلَبَ  
 عَنْ مَدَّةٍ مَا ضَيَّعَ وَهُوَ غَنِيٌّ وَقَدْ طَلَبَ وَقَالَ اسْتَغْنَيْتَ الْآنَ لَا يُعْطَى عَمَّا  
 مَضَى مَا لَمْ يَقْرَأْ بَيْنَهُ عَلَى حُدُوثِ الْأَسْتِخْضَارِ وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَفِي الْقِيَاسِ  
 يَتَّبَعُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ اسْتِعْكَافٌ وَلَوْ أَقَامَ رَجُلٌ بَيْنَهُ عِنْدَ الْقَاضِي  
 أَنَّ الْقَاضِي الَّذِي قَبْلَهُ قَضَى بِقَرَابَتِهِ أَوْ فَقَرِهِ قَبْلَ هَذَا بَدَلًا اسْتَحَقَّ الْغَلَّةَ وَإِنْ  
 طَالَتِ الْمَدَّةُ فِي الْقِيَاسِ وَفِي الْأَسْتِحْسَانِ فَلَمَّا كَانَ الْقَاضِي يُبَيِّنُ لَهُ أَعَادَ الْبَيْنَةَ  
 إِذَا طَالَتِ الْمَدَّةُ عَلَى أَنَّهُ فَقِيرٌ وَأَمَّا يُعْتَبَرُ لِفَقْرِهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ عِنْدَ حُدُوثِ الْغَلَّةِ  
 فَمَنْ كَانَ فَقِيرًا قَبْلَهُ اسْتَحَقَّ تِلْكَ الْغَلَّةَ وَمَنْ أَتَقَرَّ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَسْتَحَقُّ مِنْ تِلْكَ  
 الْغَلَّةِ وَأَمَّا يَسْتَحَقُّ مِنْ غَلَّةٍ أُخْرَى فَإِذَا قَضَى الْقَاضِي أَنَّهُ فَقِيرٌ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ  
 جَاءَ يَطْلُبُ الْغَلَّةَ وَهُوَ غَنِيٌّ وَقَالَ إِنَّمَا اسْتَغْنَيْتَ بَعْدَ حُدُوثِ الْغَلَّةِ وَقَالَ  
 شَرَكَاؤُهُ لَا بَلَّ اسْتَغْنَيْتَ قَبْلَ حُدُوثِ الْغَلَّةِ فَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ  
 وَفِي الْأَسْتِحْسَانِ الْقَوْلُ قَوْلَ الشَّرَكَاؤِ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَاضِي قَضَى بِفَقْرِهِ فَمَجَاءُ  
 يَطْلُبُ الْغَلَّةَ وَهُوَ غَنِيٌّ وَقَالَ إِنَّمَا اسْتَغْنَيْتَ بَعْدَ مَجِيءِ الْغَلَّةِ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ  
 قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا سَكَتًا رَحَانِيَّةً وَيَتَّبَعُ الْقَاضِي أَنْ يَحَاسِبَ أَمِينًا  
 فِيمَا فِي يَدَيْهِمْ مِنْ أَمْوَالِ السَّامِيِّ لِيَعْرِفَ الْحَاقِينَ فَيُسْتَبَدَّلُهُ وَكَذَا الْقَوَامُ عَلَى الْأَرْوَاقِ  
 وَيَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي مَقْدَارِ مَا حَصَلَ فِي يَدَيْهِمْ مِنَ الْغَلَّاتِ الْوَصِيِّ وَالْقِيمَةِ فِيهِ  
 وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْقَائِضِ فِي مَقْدَارِ الْمُقْبُوضِ وَفِيمَا يَخْبَرُ مِنَ الْأَمَانَةِ  
 عَلَى الْيَتِيمِ وَعَلَى الضَّيْعَةِ وَمَوْنَاتِ الْأَرَاضِي وَفِي ذِي الْقَاضِي لِلْخَصَافِ وَيَقْبَلُ  
 قَوْلَ الْوَصِيِّ فِي الْحَمْلِ وَنَا الْقِيمَةَ لِأَنَّ الْوَصِيَّ مِنْ فَوْضَلِ الْيَتِيمِ الْحَفْظُ وَنَا التَّصَرُّفُ وَنَا  
 مِنْ مَشَايِخِ نَاسِ وَأَمِينِ الْوَصِيِّ وَالْقِيمَةُ فِيمَا لَا يَدْفَعُ مِنْ الْأَنْفَاقِ وَقَالَ الْقَوْلُ  
 قَوْلُهُمَا فِيهِ وَقَاسُوا عَلَى قِيمَةِ الْمَسْجِدِ وَوَاحِدٍ مِنْ أَهْلِهِ إِذَا اشْتَرَى الْمَسْجِدَ مَالًا  
 مِنْهُ كَالْحَصِيرِ وَالْحَشِيشِ وَالذَّهْنِ وَالْخَرَجِ الْخَادِمِ وَنَحْوِهِ وَلَا يَضَعُ لِلْأَرْوَاقِ  
 وَلَا يَتَعَمَّلُ الْمَسْجِدَ كَذَا هَذَا وَبِهِ يَفْقَهُ فِي زَمَانِنَا وَإِنْ أَمَّتْهُ الْقَاضِي يَحْلِفُهُ  
 وَأَنْ كَانَ أَمِينًا كَالْمُودِعِ يَدْعِي الْهَلَكَ فِي الْوَدِيعَةِ أَوْ رَدَّهَا قَبْلَ أَنْ يَحْلِفَ  
 إِذَا ادَّعَى شَيْئًا مَعْلُومًا وَقِيلَ يَحْلِفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَأَنْ خَبَرُوا بِهِمْ أَنْفَقُوا عَلَى  
 الْيَتِيمِ وَالضَّيْعَةِ مِنْ أَنْزَالِ الْأَرْضِ كَذَا وَبَقِيَ فِي يَدَيْهِمَا كَذَا فَانْزَكَرُوا عَنْهُ بِالْأَمَانَةِ يَقْبَلُ

من قوض اليه الحفظ والنصف والقيم

قال رضي الصبيح والصبوب في فضا بجوارزم كذا طاعة

ما يتعلق في ذل القضا  
 في باب الاستخفاف كيتنايا  
 مهله



القاضي الاجمال ولا يجزى على التفسير شيئا فشيئا وان كان متما جبر  
القاضي على التفسير شيئا فشيئا ولا يجزىه ولكن يحضر يومين او  
ثلاثة ايام ويخوفه ويهدده ان لم يفسر الا يكتفى منه باليمين ولو  
عن القاضي ونصب غيره فقال الوصي المنصوب حاسبني المعزول لا  
يقبله الا بيمينته وفي وقف الناصح اذا اجر الواقف او قيمه او وصي  
او القاضي او امينه ثم قال قبضت الغلة وضاعت او فرقها على الموقوف  
عليهم وانكروا فالقول له مع يمينه ولو ادعى الامار ان هذه الكردة  
مستبلة لامار هذا المسجد وقال اهل المحلة بل للمسجد ولا يمينه لهم  
فالقول لاهل المحلة في ايدهم **قوله** ولو قال انا وقفها  
يقبل قوله لانها في يده ولو قال انها وقف ابى والوصي ميت صح قراره فان  
على ابيه دين ولا مال له سواها يباع منها قدر الدين والباقي وقف  
**قاضي خان** برهن انه وقفه قبل البيع وقبل قبض المبيع وليس  
حسب المبيع ثمنه ولو لا يمينه له فالقول قول المشتري وفيه لو برهن  
المشتري انه كان وقفا على كذا لا يقبل لانه ساع في نقض ما نذر به ولا ليس  
مخصم في دعوى الوقفية عز الموقوف عليه ولو شهد باقراره ولم يعر فبا  
حصة اجره القاضي بان يسمى حصته والقول قوله فيما سماء ويحكم  
بوقفيته ولو مات الواقف فوارثه يقوم مقامه فيما اقر به **فصول**  
رجل اجر منزلا كان والده وقفه على اولاده ابداما تناسلوا فاجرم هذا  
الرجل اجاز طويلا فانفق المستاجر في ثمانية هذا بامر المجر قال محمد بن الفضل  
ان لم يكن للمجر ولا يتر في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المجر غاصبا وكان  
على المستاجر الاجر المسمى ويصدق به ولا يرجع للمستاجر بما انفق في  
على احد لانه متطوع وان كان المجر متوليا كان على المستاجر المسمى ان كان  
ذلك مقدار اجر المثل او اكثر وينجع المستاجر على الوقف بما انفق في عمارة  
الوقف **فصول** عماري لفتك له ابن المؤيد وان شهد واعلى الوقف  
باقراره بالوقف ولم يعر فوامقدار ماله من الارض ومن الارض اجره  
بان يسمى ماله من ذلك فما سمي من شئ فالقول فيه قوله ويحكم عليه  
بوقفه لذلك فان قال ارضي صدقة موقوفة على ان لا يبيعها واستبد

بها فباعها وقبض الثمن فصاع في يديه قال لا ضمان عليه والقول قوله مع يمينه  
وقد بطل الوقف **ذكر الحضاف** في وقفه قال وقف جميع حصتي من هذه الارض  
او قال من هذا الدار ولو سمي ذلك قال استحس ان اجيز ذلك اذا كان الواقف  
ثابتا على الاقرار بالوقف وان جحد الواقف لوقف فان جاد بيمينته تشهد عليه  
ومقدار حصته من الارض والدار وسمو ذلك قبل القاضي ذلك وحكم بالوقف  
على ما صح عنده فيه وان شهد الشهود على الوقف باقراره بالوقف ولم يعر فوا  
مقدار ماله من الارض او من الدار اجره القاضي بان يسمى ماله من ذلك فما  
يسمى فالقول فيه قوله ويحكم عليه بوقفه لذلك فان كان الوقف قد مات فوارث  
يقوم مقامه فما اقر من ذلك لزمه **انفع الوسائل** وفي الناصح اذا  
اجر الواقف او قيمه او وصي الوقف او الواقف والقاضي او امينه ثم قال قبضت  
الغلة وضاعت او فرقها على الموقوف عليهم وانكروا فالقول له مع يمينه  
عمدة نفيك لها ابن المؤيد مات المتولي والجباة يدعون تسليم الغلة اليه  
في حياته ولا يمينه لهم فانهم يصدقون باليمين لانكار الضمان **نقلها**  
ابن المؤيد من شروط الظهيرية وصي او قيم ادعى انه انفق من مال نفسه  
واراد الرجوع في مال الوقف او ليتيم ليس له ذلك اذ يدعى ذينا على التيميم  
او على الوقف فلا يصح بحج الدعوى هذا لو ادعى من مال نفسه ولو ادعى الا  
من مال الوقف او ليتيم فلو ادعى نفقة المثل في تلك المدة صدق **نقله**  
ابن المؤيد عن جامع الفصولين قيم الوقف انفق من ماله في الوقف ليس له  
غلته له الرجوع ان شرطه والا فلا وكذا الوصي في مال المستكن لو ادعى  
ذلك يكون القول قوله **سكان الحكم** **سئل** مولانا العلامة  
شيخ الاسلام ابو السعود تعذر الله بغضه في ان المدرس من المولى هل يلحق  
الوظيفة من يوم توليد التلميذ او من يوم بلاغ الخبر الى المعزول ولا يها  
القول اذا اختلفا في يوم بلاغه **فاجاب** مولانا العلامة  
الاصل انه انما يلحق الوظيفة في يوم شروعه في الدراسة خلا ان المدرسة  
كانت بعيدة يحسب الايام المصروفة الى ترتيب المبادئ لضرورة الدراسة  
وتلحق بايام الدراسة في استحقاق الوظيفة هذا وان المدرس لا ينفعل الا

اخذ به



اقول قال في الزخرفة قال الوليد  
 اخذ الاجر من طلبة العلم في يوم  
 ونسب ارجوا يكونوا انرا  
 انتهى هذا القول في النقل عن  
 الشيخ في كتابه لمولانا علي بن  
 الحارث

مغني عن الجرح والقول قوله الى هنا عبارة الشريعة • نقل من خط المرحوم  
 مصطفى المفتي في عصره بالديار العثمانية • **كتاب البيوع**  
 المسلم اليه اذا وجد من المال مستوفى او رصاصة ان كان ذلك قبل الافتراق  
 واستبدل مكانها جاز وان كان بعد الافتراق فسد السلم وان استحق من المال  
 فجاز للمستحق قبل الافتراق و • جاز وان لم يجز اخذ رايه ان  
 كان قبل الافتراق واستبدل جاز وان كان بعد الافتراق لم يجز وان وجد  
 زيوفا وتجز بها جاز قبل الافتراق وبعد وان ردها واستبدل مكانها  
 كان قبل الافتراق جاز واد • استبدل بعد الافتراق فذكر لك في قول أبي يوسف  
 ومحمد رحمهما الله قل المرء واد أكثر وقال في بطل السلم بعد المرء واد  
 أكثر وقال أبو حنيفة ان كان المرء واد قليلا لا يبطل وان كان كثيرا يبطل  
 بقدر المرء واد وما ذوق النصف قليل وما فوقه كثير وعنه في النصف راي  
 وان جاء المسلم اليه بزئوف وانكر رجا السلم ان يكون الزئوف من ذراهم القول  
 قول المسلم اليه مع يمينه الا ان يكون قبض رأس ماله واقرانه قبض حقه  
 او اقرانه استوفى رأس المال فيجوز لا يقبل قول المسلم اليه ولو اقر  
 الذراهم ثم ادعى انه وجدها زئوفا قبل قوله وان ادعى انها مستوفى لا  
 يقبل وان قبض ولم يقر بشئ ثم ادعى انها مستوفى قبل قوله ولو وجد  
 المقبوض مستوفى فقال السلم هي ذراهمي لكنها ثلث رأس المال ولعل عليك  
 ثلث السلم وقال المسلم اليه هي نصف رأس المال وعلى نصف السلم كان القول  
 قول المسلم اليه • وان وجد بعض رأس المال زئوفا بعد الافتراق فزدها ثمنا  
 في قدر المرء واد على هذا الوجه كان القول قول السلم كما لو اشترى خنطة بعينها  
 بذاهم وقبضها ثم وجد بالخنطة عيبا واد استرد الثمن واختلفا في قدر  
 المرء واد كان القول قول بائع الخنطة • قاض حنان • وان اختلفا في  
 رأس المال ولم يقر لأحد منهما يمينه القياس ان لا يتحالفا ويكون القول قول السلم  
 السلم وفي الاستحسان يتحالفان وان قامت لأحد منهما يمينه يقضى بيمينته  
 وان اقاما جميعا اليمينه فعلى قول محمد يقضى بعقدين وعلى قولهما يقضى  
 واحد على رواية الكرخي وهو الأصح • سكاك خانيه • قال السلم  
 اليه عشرة ذراهم في خنطة وقال المسلم اليه دينار في خنطة ولا

بينة لو اجمدا منهما فانهما لا يتحالفان قياسا ويكون القول قول السلم وفي  
 الاستحسان يتحالفان كما اذا اختلفا في جنس الثمن في بيع العين وفي شرح  
 الطحاوي والذي يبداء باليمين رب السلم في قولهم جميعا وان اقاما البينة  
 فعلى محمد يقضى بعقدين على السلم دينارين وعشرة ذراهم وعلى المسلم  
 بكرى خنطة ان لم يقر قاض مجلس العقد ولم يذكر في الكتاب قول أبي حنيفة واد  
 يوسف في هذه الصورة وذكر ابن سماعه في التوارد عنهما انه يقضى بعقد  
 وذكر الكرخي انه يقضى بعقد واحد بيمينه المسلم اليه وهو الصحيح • قاتار خانيه  
 اذا اختلفا في مكان الايقاع فقال السلم شرطت الايقاع في مكان كذا وقال  
 لا بل شرطت الايقاع في مكان كذا واد ذلك المكان ولم يقرهما يمينه فعلى  
 قول أبي حنيفة يتحالفان قياسا واستحسانا يكون القول قول المسلم اليه مع  
 يمينه وقال أبو يوسف ومحمد بائعهما يتحالفان • وفي الخانيه وقيل الخلاف على  
 العكس والأول أصح • سكاك خانيه • اذا اختلفا في قدر رأس المال او  
 جنسه او صفته او اختلفا في جنس السلم فيه او قدره او صفته او ذراعا  
 ثوب السلم فانهما يتحالفان • وان اختلفا في مكان الايقاع قال أبو حنيفة القول قول  
 المسلم اليه ولا يتحالفان وقال أصحابنا يتحالفان في الخلاف وعلى العكس الأول  
 ولو اختلفا في أصل الأجل فادعى أحدهما شرطا للأجل والاخر ينكر قال أبو  
 رحمه الله انهما يدعى الأجل فالقول قوله والعقد صحيح وقال أصحابنا  
 وان كان المسلم اليه يدعى الأجل ورب السلم ينكر كان القول قول السلم والعقد  
 وان اتفقا على شرط الأجل واختلفا في قدره كان القول قول السلم مع يمينه  
 بينة المسلم اليه • ولو اتفقا على قدر الأجل واختلفا في معينه كان القول قول السلم  
 اليه والبينة بيمينته أيضا • قاض حنان • وان اختلفا في مضي الأجل  
 السلم فالقول للمطلوب انه لم يمض وان اقاما البينة قبلت بيمينه المطلوب  
 لانها تثبت زيادة أجل • من باب الاختلاف في السلم من الوجهين نقله عابره  
 البغدادى • وفي المحيط في المنقح في باب القرض لا يجوز في الخنطة ان يقرض  
 فان اخذ واكلاه قبل ان يكيله فالقول قول المستقرض انه كذا قفيز • خلاصة  
 والسلم في الأمانة وشحم البطن جائز وزنا وفي القاضى والطحاوي يجوز السلم  
 الخنطة وزنا وبه يفتى العرف العام والحاجة اليه • وعن محمد لا يجوز اقرض الخنطة



المنة الذي شكرها هو مقدرها وما هو شفعه  
 بان ادعى رب السموات  
 الردي والكرام لم الكية  
 اصلا القول لرب السم  
 كافي  
 فليست تفتقر الى  
 الارزادة عشرة  
 هذه النسخة  
 خلاص  
 ملاح

أي إذا اختلف عاقد السلم في شرط  
الردارة والاجل صح

و كما في الاصطلاح والايضاح

فیسطر

عليك بمطالعة كتاب التحالف  
من شروح الهداية وغيرها

مشکما فی البرازیه بادی تخییر  
مشکما

باب البيوع  
فصل



والأخر يدعي الفساد فإن كان يدعي الفساد بشرط فاسداً وأجل فاسداً كان القول قول مدعي الصحة والبيينة بيينة مدعي الفساد باتفاق الروايات وإن كان مدعي الفساد يدعي الفساد لمعنى في صلب العقد إن ادعى أنه اشتراه بألف درهم ورطل من خمر والأخر يدعي البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة رضي الله عنه في ظاهر الرواية القول قول من يدعي الصحة أيضاً والبيينة بيينة الآخر كما في الوجه الأول وفي رواية القول قول من يدعي الفساد ولو ادعى عبد في يد رجل أنه اشتراه منه بألف درهم وقال البائع بعثك بألف درهم وشرطت ألا تباع ولا تهب أو ادعى المشتري ذلك وانكر البائع كان القول قول من ينكر الشرط الفاسد والبيينة بيينة الآخر وكذا لو كان مكان الشرط الفاسد شرط الخمر والتحريم أو الشيء الذي لا يحل مع الألف. وإذا اختلفا في أصل الثمن فقال البائع بعثك عبدى هذا بعثك هذا وقال المشتري اشتريته بألف درهم ورطل من خمر تحالفاً وترادافاً قامت لهما بيينة يؤخذ بيينة البائع والأصل في هذا إذا اختلفا الثمنان وتفقت بيينة البائع والمشتري على ثمن واحد ورادافاً البينتين على ذلك ما يفسد البيع فالقول قول من ينكر الفساد والبيينة بيينة الفساد وإن كان الثمنان من صنفين مختلفين وأحدهما يفسد البيع فالبيينة بيينة البائع إذا كان هو يدعي الصحة. وإن ادعى أحدهما بيع الوفا والأخر بيعاً بائناً فالقول قول من يدعي البيع البائناً والبيينة بيينة الوفا لأن بيع الوفا إنما يعتبر هنا كما قال البعض وبيعاً فاسداً كما قال بعضهم فإن اعتبر بيعاً فاسداً كان القول قول من يدعي الصحة وإن اعتبر بيعاً فاسداً كانت البيينة بيينة البيع لأن في الرهن والبيع إذا ادعى أحدهما البيع والآخر الرهن كان القول قول من ينكر البيع. إذا اختلفا العاقدان بأن ادعى البائع أن البيع كان بشرط الخيار للبائع والأخر يدعي البيع كان بائناً في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة القول قول من ينكر الخيار وعنه في رواية أنه إذا كان البائع يدعي البيع بشرط الخيار لنفسه كان القول قوله وعن محمد بن القول قول من يدعي الخيار والبيينة بيينة الآخر وإن كان المشتري يدعي الخيار لنفسه والبائع يدعي البائناً كان القول قول البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله على الروايتين جميعاً. وإن ادعى أحدهما البيع عن طوع والآخر عن كره اختلفوا فيه والصحيح أن القول قول من يدعي الطوع كما في الصحيح والفساد وكذا لو اختلفا على هذا الوجه

روايات الكتب على اختلاف  
والرأي على الحكم إذا جازى  
في اختلاف في بيع الوفا والبيع

في الصلح والقرار كان القول قول من يدعي الطوع والبيينة بيينة الآخر في الصحيح من الجواب وقال بعضهم بيينة الطوع أولى. وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تجارة والأخر ينكر التجارة لا يقبل قول من يدعي التجارة إلا بيينة المشتري ويختلف الآخر. قاضي خان. وفي الزخيرة إذا اختلفا البائع في الطوع والكره قال الصمد الشهيد قول القول قول من يدعي الكره وهو البائع وهكذا أفق القاضي الأمام المنسوب إلى أبي حنيفة وفي الأمانة وجدت بخط والريان القول قول من يدعي الصحة وفي فتاوى النسفي وبه يفتي. تاتار خانية وذكر أيضاً في آخر ضمان الكاتب للمولى مع الكاتب إذا اختلفا في العقد والفساد أن القول قول من يدعي الصحة والبيينة بيينة الفساد فعلى قياس المسئلة يجب أن لا يكون القول في مسئلة الطوع والكره قول من يدعي الطوع والبيينة بيينة الكره. هذه الجملة ذكرها الصمد الشهيد وأنا أقول على قياس العبارة الثانية القول قول من يدعي الطوع لأنهما اتفاقاً على وجود عقد واحد وعلى قياس العبارة الأولى إذا ادعى البائع الأكره على البيع بائناً القيمة فالقول قول البائع وإذا ادعى المشتري القيمة فالقول قول من يدعي الطوع تاتار خانية. ولو اختلفا فيه أي في وجود شرط الخيار في العقد فالقول لمدعيه أي لمدعي الخيار عند أبي حنيفة لأنه ينكر لزوم البيع بمعنى والاعتبار المعاني. وقال المسكر لأن الأصل كون البيع بائناً والخيار إذا ذكر عليه فيكون لمن أنكر. ابن مالك شرح المجمع. رجل باع عبداً من رجل وتصادقا على أنه كان اتفاقاً فالقول قول البائع بعثك فإياقه وقال المشتري بعثته بعرض ما أخذته كان القول قول من يدعي الصحة أيهما يدعي الصحة. وكذا لو اشترى خلافاً أنه اشتراه بعد ما صار خلافاً وقال البائع لأجل بعته حين كان خمرًا كان القول قول من يدعي الصحة وإن أقام البيينة كانت الشهادة على بيع العبد بعد الأخذ على بيع الخمر بعد ما صار خلافاً. قاضي خان. عصبة من أخوتي أنا وأنا عنه عن آخر فجاز المصنوع منه البيع ولا يعلم ملأ المصنوع قال محمد بن جابر حتى يعلم أنه تلف قيل ذلك قول أبي يوسف الأول ثم لما جمع إلى بعد قال البيع فاسد حتى تعلم حياته فإن قال المشتري كادها الكا وقت الأمانة وقال البائع أمانات بعد الأمانة فالقول قول البائع. تاتار خانية. رجل عصب عبداً

دري  
صورة التلخيص في البيع أن يقول الرجل بغيره البيع  
ملك كذا وليس ذلك ببيع في الحقيقة بل هو حجة  
ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر فهذا البيع يكون ظاهراً  
بمقتضى بيع الهائل وعن محمد بن أبي النجدة  
إذا قبض المشتري العبد فاعتقه لا يفسد أعتقه



وَبَاعَهُ مِنْ رَجُلٍ فَجَازَ الْمُغْضُوبُ بِهِ بَيْعَ الْغَاصِبِ وَلَا يَعْلَمُ مَالُهَا الْمُغْضُوبُ  
قَالَ مُحَمَّدٌ بِجَوَازِ الْبَيْعِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ هِيَ الْكَافَّةُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَجَعَ  
الْبَيْعُ فَاسْتَدْحَى يَعْلَمُ أَنَّ الْعِدَّةَ قَدْ تَمَّتْ قَالَ الْمُشْتَرِي كَانَ الْعِدَّةُ مَبْنِيَّةً عَلَى الْجَارَةِ  
وَقَالَ الْبَائِعُ كَانَ جِبَاؤُهَا وَقَدْ لَاحَظَ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ • رَجُلٌ بَاعَ جَارِيَةً  
عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ عَقَبَهَا أَوْ دَبَّرَهَا أَوْ كَاتَبَهَا أَوْ هَبَّهَا وَسَلَّوْا  
رَهْنَهَا وَسَلَّوْا وَحَرَّكَ ذَلِكَ نَقْضًا لِلْبَيْعِ وَكَذَلِكَ فِي خِيَارِ الرَّوِيَّةِ وَالْعَيْبِ  
وَلَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ غَيْرَ شَيْءٍ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ • رَجُلٌ اشْتَرَى جَارِيَةً  
عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ جَاءَ بِجَارِيَةٍ وَقَالَ هِيَ الَّتِي قَبَضْتُهَا وَأَنْكَرَ الْبَائِعُ  
كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي وَالْبَائِعُ أَنْ يَمْلِكَ الْجَارِيَةَ وَيَطْهَرَهَا لِأَنَّ الْمُشْتَرِي  
رَدَّهَا عَلَى الْبَائِعِ فَكَذَلِكَ الْجَارِيَةُ مِنْهُ • وَالْبَائِعُ أَنْ يَرْضَى بِهَذَا التَّمْلِكِ  
قَاضِي حَنَانٍ • وَلَوْ قَبِلَ الْمُشْتَرِي الْجَارِيَةَ ثُمَّ قَالَ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ غَيْرَ شَيْءٍ فَالْقَوْلُ  
لَهُ وَكَذَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ الْخِيَارَ ثَابِتٌ لَهُ فَهُوَ يَقُولُ كَانَ غَيْرَ شَيْءٍ يَنْكَرُ رَأْيَهُ  
فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ • نَفَسُ لَهُ ابْنُ الْوَيْدِ عَنْ الْبَدَائِعِ • هَشَامُ عَنْ مُحَمَّدٍ  
عَلَامٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ لَيْسَ بَشَرَكَيْنِ فِي الْأَمْرِ قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ قَدْ وَكَلْتُكَ  
بِبَيْعِ نَصِيبِي مِنْ هَذَا الْعَلَامِ فَبَاعَ الْمَاوِرُ نَصْفَ هَذَا الْعَلَامِ بَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ  
وَلَمْ يَبَيِّنْ أَيْ النِّصَبَيْنِ ثُمَّ مَاتَ الْعِدَّةُ بَعْدَ تَسْلِيمِ الْمُبِيعِ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْدَ مَوْتِهِ  
بَعْتُ نَصِيبِي فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ • تَكَاتَرُ حَاضِيَةٍ • رَجُلٌ اشْتَرَى ثَوْبًا عَلَى أَنَّهُ  
بِالْخِيَارِ يَوْمًا وَقَبَضَهُ ثُمَّ جَاءَ بِرَدِّهِ بِالْخِيَارِ وَفِيهِ عَيْبٌ فَقَالَ الْبَائِعُ لِهَذَا  
ثَوْبِي وَقَالَ الْمُشْتَرِي لِأَبْلِ هُوَ ثَوْبُكَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي  
وَالْبَيْتَةُ لِلْبَائِعِ وَكَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْعِ خِيَارٌ شَرْطًا وَإِذَا نَزِدَ بِهِ خِيَارُ الرَّوِيَّةِ  
وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ رَدَّ الْعَيْبِ فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ الْبَائِعِ • وَأَنْ كَانَتْ الْحُطَّةُ وَالشَّعِيرُ  
فِي الْجَوَالِقِ أَوْ الرِّعَافِ فِي مَسْتَلِينَ وَاللَّهْنَ فِي زَرْقَيْنِ اخْتَلَفَ فِيهِ الْمَشَائِخُ قَالَ  
مَشَائِخُ بَلَّحَ رَحْمَةُ اللَّهِ مَا كَانَ فِي وَعَائِينَ فَهُوَ مِنْ لَهْ شَيْئَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ وَقَالَ  
مَشَائِخُ الْعِرَاقِ حَرَّمَ اللَّهُ كَشْيَ وَاحِدٌ وَهَكَذَا ذَكَرَ فِي عَامَّةِ الرِّوَايَاتِ وَهُوَ أَنَّ  
الصَّحِيحَ أَنَّ رَوِيَّةً أَحَدَهُمَا كَرُوْتَهُمَا جَمِيعًا وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا كَشْيٌ وَاحِدٌ فِي حُكْمِ  
الْعَيْبِ حَتَّى لَوْ وَجَدَ فِي أَحَدٍ لَوْ عَائِينَ عَيْبًا أَنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ مَسْكُومًا أَوْ يَرُدُّهَا  
وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ يَرُدُّ الْمُبِيعَ الْعَيْبَ خَاصَّةً كَمَا لَوْ وَجَدَ بِأَحَدِ الثَّوْبَيْنِ عَيْبًا

على أن خبر ذلك أو لم يعلم ولو كان الخيار رويته  
تفعل شيئا من ذلك كان ذلك أمضا للبيع



الْقَبْضُ لِأَنَّ خِيَارَ الرَّوِيَّةِ يَنْعُ تَمَامَ الصَّفَقَةِ وَكَانَ الْحَالُ فِيهِ بَعْدَ الْقَبْضِ  
كَالْحَالِ قَبْلَهُ أَمَّا خِيَارُ الْعَيْبِ لَمْ يَنْعُ تَمَامَ الصَّفَقَةِ هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْمُرِي عَلَى صِفَةِ  
الْمُرِي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَنْقُضُ خِيَارَ الرَّوِيَّةِ فَإِنْ قَالَ الْمُشْتَرِي لَمْ أَجِدْ لَهَا فِي ذَلِكَ  
فَقَالَ الْبَائِعُ لِأَبْلِ هُوَ عَلَى تِلْكَ الصَّفَقَةِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ وَالْبَيْتَةُ لِلْمُشْتَرِي  
وَإِنْ كَانَ الْمُبِيعُ مِنَ الْعِدَّةِ يَأْتِ الْمُسْتَفَادَةُ كَالرَّيْمَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا لَمْ يَرِ الْكُلَّ لِأَنَّ  
يُطْلَقُ خِيَارُ • رَجُلٌ رَأَى شَيْئًا ثُمَّ اشْتَرَاهُ بَعْدَ زَمَانٍ فَقَالَ قَدْ وَجَدْتُهُ مُتَغَيَّرًا  
بَعْضُهُمْ لَا يُصَدِّقُ وَقَالَ شَمْسُ الْأَمَةِ السَّيِّئُ حَسْبُكَ أَنْ كَانَ الشَّرَاءُ بَعْدَ زَمَانٍ لَا يَتَغَيَّرُ  
فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ عَالِمًا بِالْأَيُّصَدِّقُ وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ وَإِنْ اشْتَرَاهُ بَعْدَ زَمَانٍ  
بَتَغْيِيرٍ مِثْلَ ذَلِكَ الشَّيْءِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ عَالِمًا بِالْأَيُّصَدِّقُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي كَمَا لَوْ رَأَى حَاتِيَةً  
ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً أَوْ عَشْرِينَ سَنَةً وَقَالَ يَتَغَيَّرُ تَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ وَفِيهِ  
الْقَوِيُّ • إِذَا اخْتَلَفَا الْعَاقِرَانِ فِي الرَّوِيَّةِ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ بَعْدَ مَا رَأَيْتُ قَالَ  
الْمُشْتَرِي لَمْ أَرَهُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ • وَكَذَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمُبِيعِ  
الْبَائِعُ لَيْسَ هَذَا مَا بَعْتُكَ وَقَالَ الْمُشْتَرِي هُوَ هَذَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي بِخِلَافِ خِيَارِ  
الْعَيْبِ إِذَا ارَادَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّ الْمُبِيعَ بَعِيْبًا مُخْتَلِفًا عَنْهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَانْكَرَ الْبَائِعُ  
يَكُونُ الْعَيْبُ عَنْهُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْبَائِعِ • وَلَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً عَلَى أَنَّهَا بَكْرٌ ثُمَّ قَالَ  
هِيَ ثَيْبٌ فَانْقَاضَ رِيْبُهَا لَهَا فَانْقَضَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ  
قَاضِي حَنَانٍ • اشْتَرَى جَارِيَةً وَادَّعَى أَنَّ لَهَا زَوْجًا وَقَالَ الْبَائِعُ كَانَ لَهَا  
زَوْجٌ عِنْدِي وَطَلَّقْتُهَا قَبْلَ الْبَيْعِ أَوْ مَاتَ فَالْقَوْلُ لَهُ بِلَا يَمِينٍ • فَصَحَّ كَرَكِي  
فِي خِيَارِ الْعَيْبِ • وَلَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً وَقَبَضَهَا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّ لَهَا زَوْجًا وَارَادَ  
أَنْ يَرُدَّهَا فَقَالَ الْبَائِعُ كَانَ لَهَا زَوْجٌ عِنْدِي ثُمَّ أَبَانَهَا أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْبَيْعِ كَانَ الْقَوْلُ  
قَوْلَ الْبَائِعِ فَلَا تَرُدُّ عَلَيْهِ وَلَوْ أَقَامَ الْمُشْتَرِي الْبَيْتَةَ عَلَى قِيَامِ النِّكَاحِ فِي الْحَالِ لَمْ يَنْقُضْ  
بَيْتَهُ وَلَوْ أَقَامَ الْبَيْتَةَ عَلَى أَقْرَابِ الْبَائِعِ بِرَدِّكَ قَبْلَتْ بَيْتَتُهُ وَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ كَانَ  
زَوْجُهَا عِنْدِي فَلَا تَرُدُّ أَبَانَهَا قَبْلَ الْبَيْعِ وَالْمُشْتَرِي يَنْكَرُ الطَّلَاقَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ  
الْبَائِعِ فَإِنْ حَضَرَ الْمَقْرَلُ بِالنِّكَاحِ وَأَنْكَرَ الطَّلَاقَ كَانَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّهَا • وَلَوْ  
قَالَ الْبَائِعُ كَانَ لَهَا زَوْجٌ عِنْدِي يَوْمَ بَيْعِ قَابِلًا لَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ  
بَعْدَهُ وَالْمُشْتَرِي يَنْكَرُ الطَّلَاقَ كَانَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّ الْجَارِيَةَ • وَلَوْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ  
عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَقَالَ الْبَائِعُ كَانَ زَوْجُهَا عِنْدِي غَيْرَ هَذَا الرَّجُلِ أَبَانَهَا أَوْ مَاتَ

ولا يمين عليه وان قلن اي عيب كان القول قول البائع



عنها قبل البيع كان القول قول البائع . رجل اشترى دابة فوجد بها عيب  
 فركبها فقال البائع ركبها في جوارحك فلم يبق لك حق الرد وقال المشتري  
 لا بل ركبها لا ردها عليك القول قول المشتري . رجل اشترى ثوبا فاره  
 البائع فيه خرقا فقال المشتري قد ابرأتك من هذا الخرق ثم جاء المشتري  
 ذلك يريد ان يقبض الثوب من البائع فراه الخرق فقال المشتري ليس هذا مثلي ما  
 ابرأتك منه كانه لك شيئا وهذا ذراع كان القول قول المشتري وكذلك  
 في زيادة بياض العين . وكذا لو ابرأه عن كل عيب بها وابرأه عن عيوبها ثم  
 المشتري هذا حدث بعد الايراد . وكذا لو قال ابرأتك عن هذا البرص ثم قال  
 هذا غير ذلك حدث بعد الايراد . ولو قال قد ابرأتك عن البرص وعن العين  
 او قال عن كل برص وعن كل عيب . ولو قيل بها فهذا ابرأه عن كل عيب فاذا رآى  
 المشتري بعد ذلك عيبا فقال ما كان هذا العيب بها يوم اشتريتها كان القول  
 قول البائع الا ان يقيم المشتري البيينة على ذلك فيكون له حق الرد في قول محمد لان  
 عنده اذا قال المشتري ابرأتك عن العيوب او قال البائع انا برأتك عن العيوب لا يدل  
 فيه العيب الذي يحدث عند البائع الا في ظاهر مذهب ابى حنيفة وابى يوسف  
 رحمهما الله يدخل فيه العيب الموجود وقت العقد والذي يحدث قبل التسليم  
 ونصح البراءة عن الكل . رجل اشترى خلا في خابية وجعله المشتري في خرقة  
 المبيته فوجد فيها فارة ميتة فقال البائع للمشتري كانت الفارة في خرقتك قال  
 المشتري لا بل كانت في خابيتك كان القول قول البائع لان المشتري يدعى عليه خرق  
 وهو يكره ولو اشترى دهن في آنية ثم قبضها ورأس الآنية كان مسدودا ففتحها  
 فوجد فيها فارة ميتة وانكر البائع ان يكون ذلك عنده كان القول قوله لما قلنا  
 رجل اشترى عبدا وقبضه ثم جاء به وزعم انه مخلوق الخية اليوم والبائع  
 ينكر ذلك كان القول قول البائع لانه منكر العيب فان اقام المشتري البيينة انه مخلوق  
 الخية اليوم فان لم يكن ادى على البيع وقت يوه فيه خر وج الخية عند المشتري  
 لا يردده ما لم تقم البيينة انه كان مخلوق الخية عند البائع ويستخلف البائع في كل  
 المشتري . رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من غير ثمن بلعها الثاني من ثلث  
 ثم ادعت الجارية انها حرة فردها الثالث على بائعها بقولها وقبل البائع الثاني  
 ثم الثاني ردها على الاول فلم يقبل الاول قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق كان

فقال البائع كان هذا العيب بها يوم اشتريتها

اذا اشترى الرجل سمنا او غيره في ريق فاستمره ثم جاءه ريق  
 ليرده فقال البائع ليس براقى قال القول قول المشتري مع  
 ذكره في المنتقى في اول باب الاختلاف في البيع

للاول ان لا يقبل لان العتق لا يثبت بقول الجارية وان كانت الجارية ادعت انها  
 حرة الاصل فان كانت الجارية حين بيعت وسلمت انقادت لذلك فهو بمنزلة عتق  
 العتق لانها لما انقادت الى البيع والتسليم فقد اقرت بالرق وان لم تكن انقادت ثم  
 ادعت انها حرة لم يكن البائع الا ولان لا يقبل لان القول في حرية الاصغر قولها  
 فاذا استخفت نفسها بما هو حجة على الكل لم يكن للبائع الاول ان لا يقبل وقاب  
 بعضهم اذا بيعت الجارية ثم ادعت انها حرة الاصل لم يكن للمشتري ان يرجع على  
 البائع لان الحرية لا تثبت بقولها . وكل من اشترى جارية كان لا يختار ان يتزوجها  
 حتى تحل له اما بالنكاح او بملك اليمين والصحح انه اذا لم يسبق منها ما يكون  
 بالرق وكان القول قولها في دعوى الحرية والمشتري ان يرجع على البائع بالثمن بقولها  
 وذكر في المنتقى رجل اشترى جارية والجارية لم تكن عند البائع فقبضها المشتري  
 ولم ترق بالرق ثم باعها المشتري من آخر والجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني  
 وقبضها المشتري الثاني ثم قالت الجارية انخرق فان القاضي يقبل قولها ويرجع  
 بعضهم على بعض بالثمن . مستاجر حانوت باع دار حانوت في يده ويسمى الكر دار  
 وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وزعم ان الكر دار له وحال بين المشتري والبيع  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الكر دار من الالات التي يحتاج المشتري  
 اليها في صناعته وتجارته كان القول فيه قول البائع وهو المستاجر ولا يرجع  
 المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكر دار من الالات عمل المستاجر كونه  
 شئ لو اختلف صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك كان القول قول المستاجر بان  
 كان علوا على سفل الحانوت فكذلك الجواب لانه في يد المستاجر وان كان البائع شئ  
 لو اختلف صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك كان البائع المستاجر لا في الحانوت  
 كان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن لان القول فيه قول صاحب الحانوت  
 والثابت بقول من يكون القول فيه قوله كالثابت بالبيينة . فاضح حان  
 اذا اشترى من آخر مائة على انها مائة وقال بعد الشراء من غير ان يكرها انها  
 حلوة وقال البائع انها حامضة فالقول قول البائع وقد روى في الحلو بخلاف  
 هذا فقد روى ان من اشترى من آخر مائة على انها حلوة ثم اختلفا فالقول  
 المشتري وعلى البائع ان يوفيه شرطه والمسلتان في بيع المنتقى .  
 سكا ان حاييه . رجل اشترى دارا فجاء رجل واستحق العرصة وفيها

معه في نكاح الالة  
 احتياطا



فقال المشتري للبائع اشتريت منك العرسة ثمنيت البناء ولو حق الرجوع عليك  
بقيمة البناء حكروا لغزو وقال البائع لا بل بعثت العرسة والبناء جميعا فليس  
ان ترجع علي بقيمة البناء كان القول قول البائع لانه ينكر الرجوع رجل استولى  
جارية كانت له فاستحققت فقال المستولي اشتريتها من فلان بكذا وصداقه  
فلان وكذب المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يدعي عليه حربية  
الولد حكروا لغزو وهو ينكر وكان القول قوله ولو انكر ذلك وصداقه المستحق كان  
حرايا بقيمة ولا يرجع احد هما على البائع بشئ قاض بجان وفي المستحق  
وفي العيون اذا اشترى دارا واختلفا في باب منها فان كانت الدار في يد المشتري  
فالقول فيه قوله سواء كان الباب معلقا او موضوعا فيه وان كانت الدار في يد  
البائع فان كان الباب موضوعا فيه فالقول قول البائع وان كان معلقا فالقول  
قول المشتري وفي التوازن اذا اشترى دارا واختلفا في باب الدار فقال البائع  
لم يدخل في البيع وقال المشتري دخل فان كان الباب متصلا بالبناء فالقول  
المشتري سواء كان الدار في يد البائع او في يد المشتري وان كان غير متصل بالبناء  
بل كان موضوعا في الدار فالقول قول من كانت الدار في يده سكا نازخانية  
اشترى دارا واختلفا في باب الدار فقال البائع هو لي وقال المشتري لا بل هو  
فان كان الباب مكملا متصلا بالبناء كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في  
يد البائع او في يد المشتري لان ما كان مكملا يكون من جملة الدار وان لم يكن مكملا  
وكان معلقا فان كانت الدار في يد البائع كان القول قوله وان كانت في يد المشتري  
كان القول قول المشتري لان الباب الذي لم يكن مكملا يكون بمنزلة المتاع الموضوع في  
الدار ولا يكون من جملة الدار فيكون القول فيه قول صاحب اليد رجل باع دارا بجميع  
حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار قد حفر في سكة غير نافذة  
الا ان صاحب الدار قد سد بابها القدير ومنعه حيران السكة عن ذلك ذكر  
في النوادر فقال زافر اهل تلك السكة بسا به القدير كان له ان يفتح بابا في هذه  
السكة وان شاء يفتح بابين او اكثر وان حذر أصحاب السكة كان القول قول أصحاب  
السكة بايما هم اذا لم يكن له بيعة على ذلك فان نكلوا صاروا مقربين فينت له  
الطريق وان خلف واحد من اهل تلك السكة ليس له ان يفتح بابا في السكة و  
اليمين عن لباقيين وان نكل واحد كان له ان يخلف الثاني فان نكل الثاني كان له

ان يخلف الثالث وهكذا واذا نكل لكل غير واحد منهم ليس له ان يفتح بابا  
لحق هذا الولد وان كانت السكة واسعة فاقرب بعضهم بحق المدعي وجميع  
انصبا لهم يجعل انصبا وهو في ناحية ويجعل لهذا المدعي طريق في ذلك  
الجانب رجل باع ثلثي كرمه من رجل على ان لا يكون له طريق في الثلث الباقي  
وكتب في الصك وطريقه الذي هو له قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي التفتنا  
للبائعين على انهما شرطتا في البيع ان لا يكون له طريق في هذا الثلث كان  
وان انكر البائع كان القول قول المشتري وله ان يمر فيه رجل له مشجرة  
على بعض اشجارها علامة فباع الشجر الا الاشجار التي عليها العلامة فقطع  
المشتري الاشجار فادعى البائع على المشتري انه قطع بعض الاشجار التي لم  
تدخل في البيع وافسد اعضاء بعضها وانكر المشتري ذلك وقال لرا قطع شيئا  
من اشجارك ولم تكن متعمدا في فساد الاعضاء قال لفقير ابو جعفر القول  
قول المشتري في انكار قطع الاشجار التي لم تدخل في البيع وفي نقصان الاعضاء  
ينظر الى نقصان الشجر ان كان مما لا يمكن الاحتراز عنه ذلك فلا ضمان عليه فلو كان  
مادوا بذلك دلالة رجل اشترى ثمارا على رؤس الاشجار فتركها حتى  
ثمرت اخرى قبل التخلية ولا يمكن التمييز بينهما فسد العقد وان كان ذلك بعد  
التخلية لا يفسد ويكون الثمر من البائع والمشتري والقول في الزيادة قول  
رجل اشترى بقرة فقال البائع سقمها الى منزلك حتى اجي خلفك الى منزلك  
الى منزلي فماتت البقرة في بيت البائع فانها تهلك على البائع فان ادعى  
البائع تسليم البقرة كان القول قول المشتري مع يمينه لو اشترى جارية  
على ان بالخيار ثلاثة ايام وقبض الجارية ثم ان المشتري رده على البائع  
في ايام الخيار جارية اخرى وقال هي التي اشتريتها وقبضتها كان القول قوله  
لانه انكر قبض غيرها فان رضى البائع بها حل البائع ان يطاها لان المشتري  
لم ارده عليه غير ما اشترى وقد رضى البائع بتلك الثانية بالاولى واذا  
رضى البائع بذلك ثم البيع بينهما بالتعاطي وكذا القصار اذا رضى على صاحب  
الثوب ثوبا له غير ثوبه ورضى به صاحب الثوب وكذا الاسكاف وغير  
رجل اشترى عبدا ثم ادعى انه باعه من البائع باقل مما اشتراه قبل نقد  
وفسد البيع وادعى البائع انه اقاله البيع كان القول قول المشتري في انكار



الأقالة مع يمينه ولو كان البائع يدعي أنه اشتراه من المشتري بأقل مما  
باعه والمشتري يدعي لأقالة يخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه  
رجل اشترى جارية وباعها من غيره فتدأ ولتها الأيدي فادعت عند  
الرابع أنها حرة فردها الرابع على الثالث بقولها والثالث على الثاني وأدى  
البائع الأول أن يقبلها فالأول كانت الجارية ادعت العتق فله أن لا يقبل  
الجارية بقولها وإن كانت ادعت أنها حرة الأصل وقد نفاذت البيع وبم  
بأن بيعت وسلمت إلى المشتري وهي ساكنة فللبائع أيضا أن لا يقبلها لأن  
انقيادها على هذا الوجه بمنزلة الإقرار بالرق ولو اقرت بالرق ثم ادعت  
لا يقبل قولها إلا بينة وإن انكرت البيع والتسليم ليس للبائع الأول أن لا  
يقبل لأنها إذا التزم بالرق كان القول قولها في الحرية وكان للمشتري أن يرجع  
على البائع بالتمسك كما لو ثبتت الحرية بالبيينة وقال بعضهم إذا ادعت الحرية  
لم يكن له أن يردّها على البائع بقولها ولكن ينبغي أن يترجى أحدهما حتى يحل  
له وطبها أما عملك اليمين أن كانت أمة أو عملك النكاح أن كانت حرة وكذا  
كل من اشترى جارية ينبغي أن يترجى أحدهما حتى يحل له  
كرهه رجائوت يدعي أنه له فباع الكردا من رجل وسلم الكردا وقبض التمن  
ثم جاء صاحب الرجائوت وادعى أن الكردا لم يكن للمستاجر وحال بين البيع  
قالوا أن كان الكردا من الألات التي تحتاج المستاجر إليها في صناعته وتجارتها  
لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع بالتمسك ويكون القول في ذلك قول المستاجر  
كان الكردا ربيعا بأن كان علوا على سفل الرجائوت وكان ذلك في يد المستاجر كان  
فيه أيضا قول المستاجر فلا يرجع المشتري على البائع بالتمسك لعدم استحقاق البيع  
وإن كان البيع بناء متصلا ببناء الرجائوت لا يكون حاد ثافلا يكون القول فيه  
قول المستاجر وإذا جعل في ذلك القول قول صاحب الرجائوت صار مبيعا مستحقا  
فيرجع المشتري بالتمسك على البائع رجل باع عقارا أو ضيعة لولد الصغير  
القيمة أو بعين يسير قالوا أن كان الأب محمدا عند الناس أو مستورا جاز بيعه  
ولا يكون للولد أن يبطل ذلك البيع بعد البلوغ لكن يطلب التمن من والده فإن  
الأمضاع التمن أو انفقت عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله وإن  
كان الأب فاسدا لا يجوز بيعه وللأب أن يفتن ببيعته إذا بلغ إلا أن يكون البيع

كان القول فيه قول صاحب الرجائوت لأن ما يكون  
متصلا ببناء الرجائوت كان القول فيه قول صاحب الرجائوت  
لأن ما يكون متصلا ببناء الرجائوت

للصغير

للصغير لأن الأب إذا كان محمدا أو مستورا كان الظاهر منه مباشرة البيع على وجه  
الخيرية بخلاف ما إذا كان فاسدا قاضى حيان • لو باع مال ولد وقع  
الاختلاف بين الأبن والمشتري فقال المشتري كان البيع قبل البلوغ فالقول  
قولا الأبن على أصح القولين والبيينة بينة المشتري • أحكام الصدقات  
نقله مفتي الأسكوب رجل أمر غيره بأن يبيع أرضه بدو زنا شجارها التي فيها  
فباع الوكيل الأرض بشجارها فالقول قول الموكل أنه لم يأم به ببيع الأرض  
وللمشتري الخيار أن شاء أخذ الأرض حصتها من التمن وإن شاء ترك والبناء  
وهذا بمنزلة الشجر رجل دفع إلى رجل شيئا لبيعه ويدفع التمن إلى زيد فجاء  
صاحب المال وطلب التمن من زيد فقال زيد لم يدفعه إلى البائع التمن وقال  
البائع بعت ودفعته التمن قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل أن كان  
البائع باعها بغير أجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وإن كان باعها بأجر فذكر  
في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبه لأن التمن بدل البيع كان أمانة  
البائع عند أبي حنيفة لأن عند الأجير المشتري أمين فذكر لك التمن فلا ضمان  
على زيد لأن قول البائع لا يكون حجة عليه امرأة اشترت من رجل شيئا ثم اختلفا  
فقال كثر رسول زوجي إليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على التمن قال  
البائع بل بعته منك ولو عليك التمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيينة للبائع  
ومن جملة البيوع من غير المالك بيع الفضولي وقد مر ذلك في صدر الكتاب  
رجل أمر غيره ببيع أرض فيها أشجارا وبناء فباع المأمور الأرض ببنائها وأشجارها  
ثم اختلفا فقال الموكل ببيئته عند التوكيل عن بيع الأشجار والبناء كان القول قوله  
لأنه انكر التوكيل ببيع الأشجار والبناء ويأخذ المشتري الأرض حصتها من التمن  
شأنه ولا يفسد البيع ومسائل التوكيل في بابها أن شاء الله تعالى • قاضى حيان  
في باب السلم والكل من قاضى حيان • وفي مجموع التوازي رجل قال لآخر  
إن التماسي شتر وكرمك هذا بالقي دهم فقال بعتك منك بالقي دهم وقال  
اشترى به صحح أن لم يكن على طريق الهزل وإن اختلفا في الهزل والحد القول قول  
يدعي الهزل وإن أعطاه شيئا من التمن لا تسمع دعوى الهزل رجل قال لآخر بعتي  
عبدك هذا فقال بعتك بكر أو قال المشتري اشترى ولم يسمع البائع قول المشتري  
للبائع أن يفتن هذا البيع لأن النقص ههنا امتناع عن الأمام والقناوى وهذا

وكذا في الزنا

رجل قال لآخر بعتي عبدك هذا بالقي دهم فقال بعتك منك بالقي دهم وقال  
اشترى به صحح أن لم يكن على طريق الهزل وإن اختلفا في الهزل والحد القول قول  
يدعي الهزل وإن أعطاه شيئا من التمن لا تسمع دعوى الهزل رجل قال لآخر بعتي  
عبدك هذا فقال بعتك بكر أو قال المشتري اشترى ولم يسمع البائع قول المشتري  
للبائع أن يفتن هذا البيع لأن النقص ههنا امتناع عن الأمام والقناوى وهذا



وفي البراءة لا يصدق فيها

بناء على ان سماع كل واحد من العقدين من كلام الآخر شرط صحة البيع بالاجماع  
وفي النكاح المختار انه شرط ايضا وفي الخلع كذلك ايضا وفي مجموع النوازل توسع  
اهل المجلس وهو يقول ما سمعت وليس في اذنه وقر لا يصدق في القضا وفي  
شرح لقدير وشرح الطحاوي والافصح بيع الثمار بعد الوجود والظهور  
جائز اذا لم يشترط الترك وان لم يند وصلاتها ولم يصرف مستغلا به وهو الصحيح  
والجمله حتى يجوز عند الكل ان يبيعه مع الشجر وفي التجريد بيع الثمر والزرع اذا  
كانت موجودة جائز وان كان قبل بدو الصلاح اذا لم يشترط الترك فتردد في الصلاح  
بكونه مستغلا به ولو شرط في العقد تركها فالعقد فاسد ولو تنهاه عظمها فاشترى  
بشرط الترك فالبيع فاسد عندهما وقال محمد بن جبر استحسننا ولو اشترى مطلقا  
وتركه فان لم يتنهاه عظمها والترك باذن البائع جاز وطالبه الفضل وان كان  
بغير اذنه تصدق بما اراد من اذنه وان تنهاه عظمها لم يصدق بشئ ولو لم يشر  
الشجر في مدة الترك ثم اخري فهي للبائع فان حلل له البائع جاز فان اخلط  
الحادث بالموجود حتى لا يعرف ان كان قبل التحلية فسد البيع فمما شكا فيه  
فالقول قول المشتري في ذلك خلاصة رجل اشترى ثمارا على رؤس  
الاشجار فتركها حتى اخري ثم اخري قبل التحلية لا يفسد ويكون الثمن بين البائع  
والمشتري والقول في زيادة قول المشتري عكسه ولو اختلفا المتبايعان  
فاذعن المشتري ان البيع بات وادعى البائع ان البيع بيع الوفا فالقول قول البائع هذا  
وفي فتاوى النسي خلاصة وان اقاما البيئتين فالبيئتين بينهما مدعى الوفا  
قبيحة ولو اشترى جارية على انها حرة او كانت حرة جاز ولو اشترىها على انها  
تحرير كل يوم كذا او كتب كل يوم كذا لا يجوز ولو اشترى على انها حرة وقبضها  
وهلكت ثم اقر البائع انها لم تكن حرة لا يرجع بنقصان ذلك عند ابي حنيفة  
لكن ان كانت قائمة ردها وفي المحيط وان وقع الاختلاف بين المشتري والبائع في  
هذه الصورة بعد ما مضى حين من وقت البيع فقال المشتري لم اجد وفي المحيط فان  
قال لم اجد حرة او كاتبها وقال البائع اني سلمته اليك حرة او كاتبها وكنت نسي عندك  
وقد كان نسي في مثل تلك المدة فالقول قول المشتري وكذلك لو قال البائع هو نسي  
كما شرطتلك وقال العبد لانا كذلك الا لا نفعل فان القول قول المشتري ولا يعتبر قول  
العبد ولو اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع فوجده ثمانية اذرع فاراد ان يردده

ولا في البراءة

في بيع الوفا  
فليس

فهلك

فهلك على هذا وعلى هذا لو اشترى جارية على انها بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك  
باقرار البائع كان المشتري الخيار فان تعذر الرد رجع المشتري على البائع بحصة البكارة  
وهي بكر وغير بكر ولو شرط الشابة فوجدها بكر الاختيار له فان كان الاختلاف بعد  
قبض الثمن فالقول قول المشتري لم اجدها بكر فقال البائع بعثها وسلمتها وبكر  
فذهب البكر عندك فالقول قول البائع مع يمينه بالله لقد بعثها وسلمتها وهي  
بكر ولم يذكر انه يريها النساء وذكر في كتاب الاستحسان انه يريها النساء لا يرفع  
المسئلة هناك ان البائع يدعي انها بكر في الحال فيريها النساء في الحال فان قلن انها  
بكر لم يرد المشتري الثمن البائع وان قلن هي ثيب حلفت البائع ان خلف لم يرد المشتري  
وان تكررت عليه وكذا لو اختلفا قبل القبض فقال البائع بكر والمشتري هي ثيب يريها  
النساء او الامتحان بين الحمام والديك قال رحمه الله هل يسمع امر لا قال سمعت  
من ثقة ان الامتحان بين الحمامة المقشرة فان كان للقاضي ليس يحضر من النساء  
بها الرمت الجارية المشتري من غير يمين البائع حتى يحضر من النساء من يثوبها  
الكل في الجامع الكبير خلاصة اشترى جارية على انها بكر فوجدها ثيلة  
العدنة فقال البائع زالت بكارتها بالوثبة قال بعض مشايخنا ان صدقه للمشتري  
ذلك لا يكون له حق الرد وان كذبته وقال لا بل زالت عندتها بالوطي كان القول  
قوله وله حق الرد محم مع الفتاوى اشترى على انها بكر فقال المشتري لم  
اجد بكر فالقول للبائع وان لم يقبضها حتى اختلفا ينظر اليها النساء ولم يمتد بها  
بلا يمين وان لم يكن عند القاضي من يثوبهن لم يمتد ولا شئ على البائع فكله  
ابن المؤيد عن المنية اشترى على انها بكر فاذا هي ثيلة العذرة وقال البائع  
زالت بالوطي والمشتري بالوثبة قيل وعلى قول لا تكرير وقيل القول قول المشتري  
بعد الحلف له الرد والفتوى على ان له الرد بلا حلف ان لم يقد الثمن الى ثلاثة ايام  
وان لم يقد حتى تمت المدة لا ينطل البيع ذكره بكر والعقابي كرازيه  
ولو بشرها على انها بكر فقال هي ثيب يرجع الى النساء فان قلن هي بكر فالقول للبائع  
بلا يمين وان قلن هي ثيب فالقول للبائع مع يمينه حكام الفصولين  
وفي الزيادة عدم البكارة لا تثبت الا بقول البائع لانه اما ان يقر بالوطي وانه  
يمنع الرد اذ يقول النساء وانه لا يكون حجة في حق الرد لسكان الحكام ولو  
اشترى جارية وتعاوضا فوجد بها عينا فاراد ان يردّها فقال البائع بعثك

من غير

والكثر الشئ على ان له حق الرد  
على كل حال وهو الصحيح  
نما خاتمه



وَأُخْرَى مَعَهَا وَقَالَ الْمُشْتَرِي بَعْتِي وَخَرَّهَا فَأَقُولُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي وَالْوُطَى وَالسَّ  
بَشْمُوهُ وَالنَّظَرُ إِلَى فَرْجِهَا بَشْمُوهُ رَضَاءً إِذَا أَقْرَبَ الشَّهْوَةَ لِأَنَّ هَذَا كَلِمَةٌ لَا يَحِلُّ بَر  
الملكَ وَأَمَّا إِذَا نَظَرْتُ إِلَى فَرْجِهِ بَشْمُوهُ أَوْ قَبْلَتَهُ بَشْمُوهُ أَوْ مَسَّتْهُ بَشْمُوهُ وَأَقْر  
الْمُتَلَاوِي أَنَهَا فَعَلَتْهُ بَشْمُوهُ لَزَمَتْهُ الْحَارِيَّةُ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ قَاسَهُ عَلَى  
قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَبْطُلُ الْخِيَارُ وَلَوْ قَبْلَهَا الْمُشْتَرِي وَقَالَ كَانَ مِنْ غَيْرِ  
شَهْوَةٍ صَدَقَ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مِنْ رَأْسِ كِتَابِ الْبَيْعِ وَفِي الْأَجْنَاسِ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا  
قَدَّرَ أَنْ يَبْدُلَ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ أَنْ تَغْيِرَ ذَلِكَ الشَّيْءَ لَهُ الْخِيَارُ وَلَوْ أَدْعَى الْمُشْتَرِي أَنَّهُ تَغْيَرَ  
وَأَنكَرَ الْبَائِعُ لَا يَصْدَقُ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ. وَفِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَلَوْ خَلَفَا فِي  
الرُّوْيَةِ فَقَالَ الْبَائِعُ أَنَّهُ رَأَى قَبْلَ الشَّرَاءِ وَأَنكَرَ الْمُشْتَرِي فَأَلْفَقُولُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي مَعَ  
الْأَنْشَاءِ الْبَائِعُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ ثَمَنِ الْحَيِّ وَلَا يَأْخُذَ مِنْ ثَمَنِ الْمَيِّتِ شَيْئًا وَاصِلَ الْمَسْئَلَةِ  
أَنَّ الْمُتَبَايِعِينَ إِذَا خَلَفَا فِي الثَّمَنِ أَنَّهُ دَرَاهِمٌ أَوْ دَنَانِيرٌ أَوْ فِي قَدَرِهِ أَنَّهُ أَلْفٌ أَوْ أَلْفَانِ  
أَوْ فِي صِفَتِهِ أَنَّهُ صَحَاحٌ أَوْ مَكْسُورَةٌ أَوْ جِيَادٌ أَوْ زَيْتٌ أَوْ فِي حَالِ قِيَامِ السَّلْعَةِ وَجَبَّ الْخِيَارُ  
قَبْلَ الْقَبْضِ وَبَعْدَهُ بِالْحَدِيثِ. وَإِذَا هَلَكَتِ السَّلْعَةُ بَعْدَ الْقَبْضِ لَمْ يَجِبْ الْخِيَارُ وَخَلَفَ  
الْمُشْتَرِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ الْيَمِينِ وَالْمَسْئَلَةُ طَوِيلَةٌ  
خُصُوصًا وَإِذَا اشْتَرَى عَبْدَانِ فَقَبَضَ أَحَدُهُمَا وَمَا تَرَ خَلَفَا فِي قِيَمَتِهِمَا  
فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ قَبْضِهِمَا وَرَدَّ الْبَائِعُ فِي غَيْرِ ثَمَرٍ خَلَفَا  
فِي قِيَمَةِ الْهَالِكِ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ وَالْبَيِّنَةُ لَهُ أَيْضًا. أَقَامَ الْبَائِعُ الْبَيِّنَةَ أَنَّ السَّلْعَةَ  
هَلَكَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَأَقَامَ الْمُشْتَرِي الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ هَلَكَ فِي يَدِ الْبَائِعِ فَالْقَوْلُ  
لِلْمُشْتَرِي وَالْبَيِّنَةُ لِلْبَائِعِ. وَكذلكَ لَوْ خَلَفَا فِي بَيْتِهِمَا بَلَاكُهُ أَيْ يَكُونُ الْقَوْلُ  
وَالْبَيِّنَةُ لِلْبَائِعِ. وَلَوْ كَانَ الْخِيَارُ لِأَحَدِهِمَا وَخَلَفَا فِي الْأَجَانَةِ وَتَقَضَّى فِي الْمَدَّةِ  
فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي لَهُ الْخِيَارُ أَدْعَى الْفَسْخَ أَوْ الْأَجَانَةَ. مَنْ أَوْجِيزَ نَفْسَهُ لَمْ يَغْنَمْ بَعْدَ  
الْبَائِعِ إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّ الْجَارِيَةَ الَّتِي بَلَغَهَا مِنْ فُلَانٍ مَاتَتْ فِي يَدِهِ وَأَقَامَ  
الْبَيِّنَةَ أَنَهَا مَاتَتْ فِي يَدِ الْبَائِعِ فَبَيِّنَةُ الْبَائِعِ أَوْلَى لِأَنَّهُ تَلَزَمَ الثَّمَنُ وَلَوْ أَخَا  
فَالسَّابِقُ أَوْلَى وَلَوْ لَوُيُقِيمَا الْبَيِّنَةَ فَالْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مَنَكَرَ. وَلَوْ قَالَ  
الْبَائِعُ قَدْ بَعْتُ بِالْمَيْتَةِ وَقَالَ الْمُشْتَرِي بِالسَّابِقِ هَلَا هُوَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ لِأَنَّهُ نَكَرَ  
لِلْبَيْعِ كَمَا لَوْ قَالَ طَلَقْتُ وَأَنَا صَبِيٌّ. أَمْرٌ أَشْتَرَيْتُ شَيْئًا وَقَالَتْ ذَاكَ كَيْتٌ سَوْرٌ  
رَوَيْتُ لِيكَ وَلَا تَمْنَعْنِي عَلَى وَقَالَ الْبَائِعُ أَمَّا بَعْتُ مِنْكَ وَالثَّمَنُ عَلَيْكَ فَالْقَوْلُ

فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ بَيِّنَةٍ وَفِي الْحَاجَةِ الصَّغِيرَةِ حَلُّ الشَّرْكِ  
عَبْدُ اللَّهِ وَفَقِيضُهُمَا ثَمَنَاتٍ أَحَدُهُمَا مَخْتَلَفٌ فِي الثَّمَنِ

وَأَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَلَوْ كَانَ الْمُبْتَاعُ شَيْئَيْنِ وَهَلَكَ  
أَحَدُهُمَا لَمْ يَتَّخِذْ إِلَّا أَصْلًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ  
وَالْمَسْئَلَةُ كَمَا تَقُولُ فِي الْبَيِّنَةِ  
عَنْ الْحَافِظِ فِي الْبَيِّنَةِ  
وَفِي الْأَصْلَحِ  
مِلَّةً

وَعَلَى الْبَائِعِ الْبَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي إِذَا رَدَّ الْمُبْتَاعُ وَقَالَ الْبَائِعُ مَا بَعْتُ هَذَا بَلْ غَيْرُهُ  
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِخِلَافِ خِيَارِ الشَّرْطِ وَالرُّوْيَةِ. وَفِي الْحَاجَةِ الْمُشْتَرِي إِذَا رَدَّ أَنْ  
يَرُدَّ الْمُبْتَاعُ الْمُعَيَّبَ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْتُ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ وَخَرَّ مَعَهُ وَقَالَ الْمُشْتَرِي  
أَشْتَرَيْتُ هَذَا وَخَرَّ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي. بَاعَ طَعَامًا بِعَيْنِهِ بِعَشْرَةٍ قَالَ  
بَعْتُكَ جُرًا فَابْعَشْرَةَ وَقَالَ الْمُشْتَرِي أَشْتَرَيْتَهُ مَكَايِلَةً يَتَخَالَفَانِ وَكَذَا كُلُّ مَا  
يُوزَنُ وَلَوْ كَانَ هَذَا فِي ثَوْبٍ وَقَالَ بَعْتُ وَلَمْ أَسْمِ ذُرْعَانًا وَقَالَ الْمُشْتَرِي أَشْتَرَيْتُ  
مُدَّ رَعَةٍ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ. وَلَوْ قَالَ أَشْتَرَيْتُ عَلَى أَنَّهُ كَرَادُ رَعَاكُلَ ذُرْعَانٍ بَدَرُ  
وَقَالَ الْبَائِعُ لَمْ أَسْمِ ذُرْعَانًا الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي وَيَتَخَالَفَانِ وَيَتَرَدَّدَانِ عَلَى قَوْلِ  
أَبِي يُوسُفَ وَتَحَدَّرَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ. خُصُوصًا إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْبَائِعِ مَعَ  
الْمُشْتَرِي فِي هَلَاكِ الْعَقُودِ فَقَالَ الْبَائِعُ هَلَكَ بَعْدَ الْقَبْضِ وَقَالَ الْمُشْتَرِي  
هَلَكَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي وَإِيَّاهُمَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ قَبْلَتْ. نَقَلَ  
عَنْ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ. وَفِي الْفَتَاوِيِّ صَبَى بَاعَ أَوْ اشْتَرَى وَقَالَ أَنَا بَائِعٌ  
ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَا غَيْرُ بَائِعٍ فِي وَقْتٍ يَبْلُغُ مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا يَلْتَفِتُ  
إِلَى جُودِهِ وَوَقْتُهُ أَشْيَ عَشْرَ سَنَةٍ وَلَوْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِينَ عَشْرَةً يَصْدَقُ  
بِكَرَارِيهِ. وَلَوْ أَدْعَى الْبَائِعُ بَلْ بُوْعِيهِ الْغَبَرُ عِنْدَ الشَّرَاءِ وَالْمُشْتَرِي أَنْكَرَ  
يَحْكُمُ الْحَالُ لَوْلَا تَكُنْ الْمُدَّةُ قَدْرًا مَا يَتَبَدَّلُ السَّعَرُ وَلَا يَصْدَقُ الْمُشْتَرِي. أَبُو  
حَكِيمٌ أَمَعَ الْفَتَاوِي. وَفِي الْحَيْطِ أَدْعَى مَلِكًا فِي يَدٍ آخَرَ وَقَالَ هُوَ مَلِكِي بَاعَهُ  
مِنْكَ حَالِ بَلْ بُوْعِي وَقَالَ الْمُشْتَرِي لَا بَلْ فِي حَالِ صِغَرِكَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ لِأَنَّهُ  
يَنْكَرُ ذَوَالْمَلِكِ وَقَدْ قِيلَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي قَالَ فِي الْحَيْطِ وَهَذَا الْقَوْلُ قَرِيبٌ  
إِلَى الصَّوَابِ عِنْدِي وَأَنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْبَائِعِ. وَفِي الصَّغِيرَةِ  
أَقَلَّ مَدَّةُ تَصَدَّقَ فِيهَا لَوْ قَالَ ثَلَاثًا بَالِغَةً بَسْعَ سَنِينَ. رَجُلٌ اشْتَرَى رَهْنًا  
بَعِيْنَهُ فِي أَيْدِيهِ بِعَيْنَيْهَا وَأَتَى عَلَى ذَلِكَ أَيَّامٌ وَكَانَتْ مَسْدُودَةً مَسْدُودَةً فَمَا  
فَتَحَ رَأْسَ الْأَيْدِيَةِ وَجَدَ فِيهَا فَارَةً مَيْتَةً فَأَنكَرَ الْبَائِعُ أَنْ يَكُونَ فِي يَدِهِ فَالْقَوْلُ  
الْبَائِعِ لِأَنَّهُ يَنْكَرُ الْعَيْبَ وَقَدْ بَيَّعَ. وَلَوْ صَبَّ نَسَانُ خَلِ السَّانِ وَقَالَ وَقَعَ  
فِيهِ فَارَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَتَمَامُ الْمَسْئَلَةِ مَعَ لُحُوقِهَا تَأْتِي فِي كِتَابِ الْأَقْرَارِ.  
وَالْمَسْئَلَةُ إِذَا اتَّخَذَ شَيْءٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَقَالَ وَجَدْتُهُ زَيْتًا فَا لْقَوْلُ قَوْلُهُ  
وَسَيَّاتِي فِي فَضْلِ الثَّمَنِ مَسَائِلٌ فِي الْفَتَاوِيِّ. وَفِي الْفَتَاوِيِّ الصَّغِيرَةِ إِذَا خَلَفَ

أَن كَانَ الْبَائِعُ مَخِي

قَالَ لَا تَطْلُقْ بَاعَهُ ابْنِي وَأَنَا بَائِعٌ وَقَالَ الْمُشْتَرِي وَالْأَبُ  
بَلْ فِي حَالِ صِغَرِكَ فَا لْقَوْلُ لِلْبَائِعِ لَأَنَّ زَوَالَ الْمَلِكِ قَبْلَ  
الْمُشْتَرِي قَالَ فِي الْحَيْطِ وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدِي وَأَنْ  
يَرُدَّ الْبَيِّنَةَ لِلْبَائِعِ وَأَقَلَّ مَدَّةُ تَصَدَّقَ فِيهَا الصَّغِيرَةُ فِي  
قِيَمَتِهَا بَالِغَةً بَسْعَ سَنِينَ أَشْتَرَى وَهِيَ فِي يَدِهِ تَارَةً  
الرَّاسِ فَفَتَحَ يَدَيْهَا بِمَدَّةٍ مِثْلَةٍ فَزَعَمَ الْمُشْتَرِي  
كُونَهَا فِي يَدِهِ وَبَيَّعَ وَابْيَاحَ حُرُوثَ الْوَقْتِ فَا لْقَوْلُ  
لِلْبَائِعِ لِأَنَّهُ يَنْكَرُ جُودَ الْعَيْبِ وَخَلَفَا فِي الطَّعْمِ فَا لْقَوْلُ  
لِلْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ يَنْكَرُ جُودَ الْمَلِكِ وَفِي الْأَصْلَحِ  
مِلَّةً

قَالَ ابْنُ الشَّيْخَةِ فِي رَأْسِ الْبَيْعِ  
أَمَّا بَعْتُ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ وَخَرَّ مَعَهُ  
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِخِلَافِ خِيَارِ الشَّرْطِ وَالرُّوْيَةِ  
وَفِي الْحَاجَةِ الْمُشْتَرِي إِذَا رَدَّ أَنْ  
يَرُدَّ الْمُبْتَاعَ الْمُعَيَّبَ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْتُ مِنْكَ  
هَذَا الْعَبْدَ وَخَرَّ مَعَهُ وَقَالَ الْمُشْتَرِي  
أَشْتَرَيْتُ هَذَا وَخَرَّ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي  
بَاعَ طَعَامًا بِعَيْنِهِ بِعَشْرَةٍ قَالَ  
بَعْتُكَ جُرًا فَابْعَشْرَةَ وَقَالَ الْمُشْتَرِي  
أَشْتَرَيْتَهُ مَكَايِلَةً يَتَخَالَفَانِ وَكَذَا كُلُّ مَا  
يُوزَنُ وَلَوْ كَانَ هَذَا فِي ثَوْبٍ وَقَالَ بَعْتُ  
وَلَمْ أَسْمِ ذُرْعَانًا وَقَالَ الْمُشْتَرِي أَشْتَرَيْتُ  
مُدَّ رَعَةٍ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ. وَلَوْ قَالَ  
أَشْتَرَيْتُ عَلَى أَنَّهُ كَرَادُ رَعَاكُلَ ذُرْعَانٍ  
بَدَرُ وَقَالَ الْبَائِعُ لَمْ أَسْمِ ذُرْعَانًا  
الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي وَيَتَخَالَفَانِ وَيَتَرَدَّدَانِ  
عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَتَحَدَّرَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ  
خُصُوصًا إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْبَائِعِ مَعَ  
الْمُشْتَرِي فِي هَلَاكِ الْعَقُودِ فَقَالَ الْبَائِعُ  
هَلَكَ بَعْدَ الْقَبْضِ وَقَالَ الْمُشْتَرِي هَلَكَ  
قَبْلَ الْقَبْضِ فَا لْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي وَإِيَّاهُمَا  
أَقَامَ الْبَيِّنَةَ قَبْلَتْ. نَقَلَ عَنْ بَعْضِ  
الْفُقَهَاءِ. وَفِي الْفَتَاوِيِّ صَبَى بَاعَ أَوْ  
اشْتَرَى وَقَالَ أَنَا بَائِعٌ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ  
ذَلِكَ أَنَا غَيْرُ بَائِعٍ فِي وَقْتٍ يَبْلُغُ  
مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى  
جُودِهِ وَوَقْتُهُ أَشْيَ عَشْرَ سَنَةٍ  
وَلَوْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِينَ عَشْرَةً  
يَصْدَقُ بِكَرَارِيهِ. وَلَوْ أَدْعَى  
الْبَائِعُ بَلْ بُوْعِيهِ الْغَبَرُ عِنْدَ  
الشَّرَاءِ وَالْمُشْتَرِي أَنْكَرَ يَحْكُمُ  
الْحَالُ لَوْلَا تَكُنْ الْمُدَّةُ قَدْرًا  
مَا يَتَبَدَّلُ السَّعَرُ وَلَا يَصْدَقُ  
الْمُشْتَرِي. أَبُو حَكِيمٍ أَمَعَ  
الْفَتَاوِي. وَفِي الْحَيْطِ أَدْعَى  
مَلِكًا فِي يَدٍ آخَرَ وَقَالَ هُوَ  
مَلِكِي بَاعَهُ مِنْكَ حَالِ بَلْ بُوْعِي  
وَقَالَ الْمُشْتَرِي لَا بَلْ فِي حَالِ  
صِغَرِكَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ  
لِأَنَّهُ يَنْكَرُ ذَوَالْمَلِكِ وَقَدْ  
قِيلَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي قَالَ  
فِي الْحَيْطِ وَهَذَا الْقَوْلُ قَرِيبٌ  
إِلَى الصَّوَابِ عِنْدِي وَأَنْ أَقَامَا  
الْبَيِّنَةَ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْبَائِعِ.  
وَفِي الصَّغِيرَةِ أَقَلَّ مَدَّةُ  
تَصَدَّقَ فِيهَا لَوْ قَالَ ثَلَاثًا  
بَالِغَةً بَسْعَ سَنِينَ. رَجُلٌ  
اشْتَرَى رَهْنًا بَعِيْنَهُ فِي أَيْدِيهِ  
بِأَعْيُنِهَا وَأَتَى عَلَى ذَلِكَ  
أَيَّامٌ وَكَانَتْ مَسْدُودَةً  
مَسْدُودَةً فَفَتَحَ رَأْسَ  
الْأَيْدِيَةِ وَجَدَ فِيهَا فَارَةً  
مَيْتَةً فَأَنكَرَ الْبَائِعُ أَنْ  
يَكُونَ فِي يَدِهِ فَا لْقَوْلُ  
الْبَائِعِ لِأَنَّهُ يَنْكَرُ الْعَيْبَ  
وَقَدْ بَيَّعَ. وَلَوْ صَبَّ  
نَسَانُ خَلِ السَّانِ وَقَالَ  
وَقَعَ فِيهِ فَارَةٌ فَا  
لْقَوْلُ قَوْلُهُ وَتَمَامُ  
الْمَسْئَلَةِ مَعَ لُحُوقِهَا  
تَأْتِي فِي كِتَابِ الْأَقْرَارِ.  
وَالْمَسْئَلَةُ إِذَا اتَّخَذَ  
شَيْءٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَقَالَ  
وَجَدْتُهُ زَيْتًا فَا لْقَوْلُ  
قَوْلُهُ وَسَيَّاتِي فِي فَضْلِ  
الثَّمَنِ مَسَائِلٌ فِي  
الْفَتَاوِيِّ. وَفِي  
الْفَتَاوِيِّ الصَّغِيرَةِ  
إِذَا خَلَفَ



البائع والمشتري في الطوع والكره فالقول قول من يدعي الجواز والصحة ولو اقام  
 البيينة فيبينة من يدعي الكره فيهما وأصل هذا قدر في فصل البيع لفاسد  
 وهو الاختلاف بين البائع والمشتري في صحة العقد وفساده ولو ادعى أحد  
 صحة العقد والآخر بطلانه بأن قال البائع بعثك بالمدينة أو بالدم فالقول  
 قول مدعي البطلان لأنه منكر للعقد لأن البيع بالمدينة ليس ببيع البائع  
 إذا انكر لأجل فالقول قوله **خ** لاصه وفي الرجوع إذا اختلف البائع  
 والمشتري في الطوع والكره قال القصد الشهيد والى القول قول من يدعي الكره  
 وهو البائع وهكذا أفنى القاضي المنتسب إلى سيبك وفي الأمانة وجد  
 بخط والري أن القول قول مدعي الصحة وفي فتاوى السفي وبه يعقبي  
 متاخر خاتمه إذا اختلف البائع والمشتري في هلاك المعقود عليه فقال  
 هلك بعد القبض وقال المشتري هلك قبل القبض فالقول قول المشتري وبهما  
 اقام البيينة قبلت ولو اقام البيينة فالبيينة بينة البائع وكذا لو ادعى البائع  
 أن المشتري استهلك المبيع وأدعى البائع أن المشتري استهلكه فالجواب على  
 ما ذكرنا هذا إذا لم يكن للبيينة تاريخ أما إذا كان لها تاريخ قبل بيينة  
 الأسبق على الهلاك والاستهلاك وهذا كله إذا كان قبض المشتري المبيع  
 غير ظاهر فاما إذا كان قبضه ظاهرا ثم ادعى أن البائع استهلكه  
 والبائع يدعي أن المشتري استهلكه فلهذا القول قول البائع وإيهما اقام البيينة  
 قبلت وإن اقام جميعا البيينة فالبيينة بينة المشتري ثم ينظر إن كان في موضع  
 للبائع حق الاسترداد للجنس صار بالاستهلاك مستردا أو انفسخ البيع بينهما  
 وسقط الثمن عن المشتري وإن كان في موضع لم يكن له حق الاسترداد للجنس لم يشر  
 أن يضمر البائع قيمة المبيع ولا ينفسخ البيع بينهما الكل في شرح الطحاوي  
 كذلك من خرج لاصه الفتاوى **ق** أقربا مستقراضا ألف وقبضه  
 واستهلكه وزعم ربا فبینه وانكره المقر له أن وصل فالقول المقر مع اليمين أن  
 فصل لا يصدق أو قرض طعاما أو غصبا ثم التقي في بدل الطعام فيه غا أو  
 رخيص يستوف منه كفيل حتى يوفيه في مكان لا أخذ وقال الثاني وإيهما  
 قيمته التي طلب في تلك البدل حال الخصومة أو قضى بها والقول فيها قول المظن  
 وإن كان قارضا في يده الزمه أخذ ولا أوصى بالقيمة استقرض منه عشرة

في القرض

وبعث عبده للقبض فقال المقرض دفعتها للعبد وأقر به العبد وقال أوصلتها  
 إلى مولاي وانكره المولى فالقول له ولا شيء على العبد لأنه أقر أنه قبض بحق  
 جاء صاحب حادثة إلى العلامة قال بعثت حائوتي ثم ادعى المشتري أنه وقاء  
 وطلب مني نقد الثمن وتسليم الحائوت وأدعت أنه كان بائنا قال القول قول البائع  
 كان من غير محبان أنقد واسترد وعن غيره الزوجين أنقد فهل إلى أن اختلف  
 قال كذلك قبل العقد باللفظ ولا عبرة بالسابق **و** إن ادعى المشتري البتة  
 والبائع الوفا فالقول قول البائع لأنه يدعي زوال ماله عليه وهو ينكر وذكر  
 صاحب التافع والديناري أن القول لمدعي البتات إلا إذا شهدا بظاهر  
 للبائع بأن يكون الثمن ناقصا كغيره إلا إذا ادعى المشتري تغير السعر فإن تغير  
 يمنع جعل المال حكما في هذا القول للمشتري لأنه متمسك بالأصل والظاهر  
 وتغييره أن المبيع ليساوي ألفا وباعه بستمانه فالقول للبائع وأن تستعانة  
 بالمشتري وكذا في الزيادات وأفتى صاحب الهداية فيما إذا ادعى البائع  
 البتات والمشتري الوفا في الأول أن القول لمن يدعي الوفا ثم رجع إلى ما أفتى به  
 أئمة بخاري من أن القول لمن يدعي البتات **ز** أراد المشتري الرد بالعيب فقال البائع  
 المبيع غير هذا فالقول قول البائع وإن أراد رد الثمن لكونه زيوفا فقال المشتري  
 الثمن غير هذا فالقول قول المشتري لأنه غير متعين وكان منكرا قبض الواجب  
 بالعقد والمبيع متعين وهو يدعي فسخ هذا العقد في هذا العين وهو ينكر  
 زعم المشتري له أن الشرا كان بائنا ودفع المالك له وقال المشتري أنه كان بلا  
 أمر ودفع الشرا للمشتري فالقول قول المشتري له لأن الشرا باقرا وقعه له  
 فيكون مأمورا بظاهر **ح** برهن المشتري أن المبيع مات في يد البائع والبائع أنه  
 مات في يد المشتري فيبينة البائع أولى لأنه يلزم الثمن وإن رجا فالأسبق أولى  
 وإن لم يكن لهما بيينة فالقول للمشتري لأنه منكرا **د** ادعى المشتري أن البائع كان  
 اعتق المبيع قبل البيع يقبل ويسترد الثمن وكذا لو برهن البائع أنه كان اعتقه  
 قبل البيع يقبل لأنه أنكر البيع لأن بيع الحر لا يجوز فصار كما إذا ادعى البائع  
 أنه باعه بالمدينة وأدعى المشتري البيع بالدماء هرو فيه القول للبائع لأنه  
 ينكر البيع كما لو قال طلقت وأنا صبي وقول المشتري بعد القبض اعتقه بأبوه  
 أو بغيره أو كان جارا لأصل يعصر على نفسه لا يتعدى إلى أبوه بلامبينة ولا

هذه المسئلة مذكورة في جامع الفصولين مع نوع تغيير في التعبير فليست

فيه تفصيل للدين  
 ادعى المشتري بعبا بائنا والبائع  
 بيع الوفا وقال القول للبائع وإن أقام  
 البيينة فالبيينة بينة مدعي الوفا

مرشدة

المسئلة في جامع الفصولين مع زيادة البصاح



موقوف • كذا رآه • ولو أراد المشتري الرد فقال البائع ليس هذا الذي  
وقال المشتري هو ذاك بعينه فالقول قول بعينه وكذلك هذا في خيار الشرط  
بخلاف العيب فان القول قول البائع • كذا رآه • أراد الرد بالعيب فقال  
البائع المبيع غير هذا فالقول له بخلاف خيار الروية والشرط وان قال اشتر  
هذا وحده واراد الرد بعيب فقال البائع بعينه مع اخر فالقول للمشتري  
كذا رآه • قال المشتري هلك المبيع في يد البائع قبل القبض وقبل نقد  
وقال البائع هلك في يدك فالقول قول المشتري • كما مع لقوامير •  
ان راعى البائع انه هلك بعد قبضه والمشتري ان قبضه فالقول للمشتري  
فانهما برهن قبل وان برهننا فللبائع • وكذا لو ادعى البائع ان المشتري اشتد له  
وقبله المشتري وان ارجا فبيته الاسبق اولى في الهلاك والاستهلاك  
وهذا اذا لم يكن قبض المشتري طاهر اذ كان طاهرا فادعى كل استهلاك الاخر  
فالقول للبائع وان برهن قبل وان برهننا فللمشتري ثم ان كان البائع حق الاسترداد  
للجس صار به مستردا وانفسخ البيع وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق  
الجس فللمشتري ان يضمنه القيمة ولا يبطل البيع بينهما • اشترى بقر من  
وخلها في منزل البائع قايلا ان هلكت فتى فماتت من البائع لعدم القبض  
لو قال البائع سقطها الى منزلك فما ذهبت فاسلمها فهلكت في حال سوق البائع  
فان ادعى البائع التسليم فالقول للمشتري • اشترى عدلا وقال البائع ادفعه  
الى ابني في منزلي فاستاجر الحمار فجعله الى منزله وقال دفعته الى ابني وانكر الا  
او كان المشتري قال له استاجر علي من تجمل الى منزلي ويدفعه الى ابني فالمسئلة  
بحالها فالأخر في الاول على البائع لا على المشتري وفي الثانية على المشتري لانه  
من اجرائه لكنه في الاول لا يكون قبض حتى يدفعه الى الابن وفي الثانية يد  
الى الاجير يكون قابضا ويرى البائع منه اذا علم ذلك فلا يصدر الاجير في  
الدفع الى الابن الابينة وان انكر المشتري استيجار البائع عليه او دفعه الى  
الاجير فالقول له مع اليمين • وان باع الاكره والمشتري يعلم بمكانه يجوز وان  
لا يعلم بمكانه فوجده البائع ودفعه اليه فاعتقه المشتري جازعته وان  
من اخر او ملكه لم يجز وان ادنا ولله الايدي وان باعه وقبضه المشتري ثم  
اختلفا وقال المشتري ما كنت عالما بمكانه وقال البائع كنت عالما به فالقول

مسئلة نظر

وفي تحقيق

مرشدة

مرشدة

البائع

البائع في الصحيح • كل ذلك من البرازية • باع عبدا وسلمه وكل جلا قبض ثمنه  
فقال الوكيل قبضته فضاغ او دفعت الى الامر وحذا الامر كله فالقول للوكيل مع  
بعينه ويرى المشتري من الثمن فلو وجد به عيبا فرد لا يرجع بالثمن على البائع لعدم  
ثبوت القبض في راعه ولا على الوكيل لانه لا عقد بينهما وانما هو امين في قبض الثمن  
وانما يصدر في دفع الضمان عن نفسه • قال البائع بعينه منك مبيعيا بهذا العيب  
وقال المشتري بل سلما فالقول للمشتري • اشترى غنما فوجدته بعد ايام فقصر  
بان كان طبيا فيبس فله الرد وان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول  
للبائع لانه ينكر وجوب الرد • ولو نجح الغنم وجعل لفيق ابريسا ثم طهر ذلك  
يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه • اشترى عبدا بثوبين وثقابضا ثم استحق  
العبد ورد بعيب وهلك احد الثوبين ياخذ الباقي بقيمة الهالك ولو هلكا  
قيمتها والقول في القيمة قول الذي كان في يديه • ولو كان الثمن جارية فولدت عيسى  
ثم استحق العبد اخذها صاحبها وولدها والنقصان ان تعيب ايضا • استقرض  
عشرة دراهم وارسل عبده ليأخذها من المقرض فقال المقرض دفعها اليه واقر  
العبد به وقال دفعها الى مولاي وانكر المولى قبض العبد فالقول له ولا عسى عليه  
ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقرانه قبضها بحق • قتيكه • باع الوصي من  
التركة شيئا فقال الورثة باعه بعين فاحش • وقال المشتري لا بعدل فالقول له  
قتيكه • شري دارا فاستحققت عرصتها ونقض البنا فقال المشتري انا  
بنيتها وان رجع على بائعي وقال بائعها بعينها مبنية فالقول للبائع • ولو دفع  
الفا للمشتري له شيئا بعينه فهلك الدراهم ثم شره فهو لوكيل طاهر ولو  
هلك في يد غيره لم يرد له ولو كره ويرجع بمثلها على موكله ولو اختلفا في الهلاك  
قبل الشراء وبعد فالقول للامير مع بعينه • وسئل باع دارا جازا فاستلحق  
من مشريه قبل قبضه وسكنه هل يجازي المثل اجاب لا لانه لو شري  
فكخره من بائعه قبل قبضه لم يجز الاجر • واذا كان في البيع انبات كذلك فما  
ذلك بالبيع الجائز • ولو اختلفا في كونه الاجارة قبل القبض ينبغي بان يكون القول  
للمشتري لانه يدعي صحة العقد والاخر يدعي الفساد فالقول لمن يدعي صحة  
هكذا قيل غير ان القن منقول ويبيعه قبل قبضه لم يجز فكذا اجارته • سئل  
مكي خانه خريديكي بوفا وبدا اجارته كرهن بعد ان قبض ودكرى قال وفا

اظهر ان الوارث

اظهر ان العادة عند سيد

قرش



فتاوى فارسي در سبع وفا



اختلف البائع مع وكيل الام فقال البائع قدر مني الام والام غائب وانما الوكيل قال الوكيل بل ابيع وقال شمس الامم الحلواني ان في اختلاف الوكيل في هذه المسئلة روايتين على الصحيح الروايتين يحلف الوكيل بانما روايته

كفيل شد مضافا الى الفسخ بدلا جازت راد بعد اذن ما لم يشترى زاد وكفيل كويده اين اذ بهما عى است وحشترى كويدها جازت زاده است وعقد فسخ شد است ومال واجب شد قول قول كه بود اجاب ين جمع الى البائع فلو بانء باب او مات فالقول للطالب والاخذ ولو ادعى شراء جاز او ذواليد شرا باقا من واحد وادعى سبق بيع الوفا وصالح المشتري ببات على بدل الجواز قال لو صالح على انكار ينبغي ان يجوز ويلزم لانه يمكن تصحيحة لا تذا الديد فده لرفع اليمين وهو يقضه على طعن انه يقضى دين غيره بلا امره الخ . **تخلل المتبايعان** فقال المشتري شترتيه باقا وقال البائع بعته وفاء فالقول للبائع اد المشتري يتعجز واليمينه عنه وهو ينكر فيصدق **جف** القول في هذه المسئلة عند قول المشتري لو لم يشتره عليه الطاهر وهو نقصان الشئ نقصانا كثيرا الا اذا ادعى تغير السعر **فد** تغير السعر هل يمنع ان يكون الحال حكما اجاب بعضهم بنعم والنقصان الكثير هو ما لا يتغابن فيه الناس ويعتبر فيه يوم البيع لما مر تغير السعر يمنع ان يجعل الحال حكما **شيب** ادعى البائع وفاء والمشتري باقا او عكسا فالقول لمدعى البات قال وكنت افعى في الايتدان القول لمدعى الوفا وله وجه حسن الا ان ائمة بخاري هكذا اجابوا فوافقتهم . **لو اختلفا** فقال المشتري له امرتك بشرايه لي وقال المشتري شترتيه لك بغير امرك فهو فالقول للمشتري له اد المشتري لما اقرانه شرا له فقد اقرانه شرا بامره واما خيار التعيين فله صورتان احدهما شري خيارا فاد رده على حكم خيار الشرط فقال ليس المبيع هذا وقال المشتري هو ذلك فالقول للمشتري مع ميبه **اقول** الاصل ان القول في التعيين للملك حتى لو اراد رده بعينه فقال ليس المبيع هذا وقال المشتري هو هذا يصدق البائع مع ميبه فعلى هذا ينبغي ان يكون القول للبائع في مسئلة خيار الشرط ايضا والاصل الاخر ان القول في قدر المقبوض وتعيينه وصفيقه فعلى هذا ينبغي ان يكون القول للمشتري في مسئلة خيار العيب كما في خيار الشرط والاصل ان خيار الشرط وخيار العيب ينبغي ان في هذا الحكم قال ولو لم يقبض المبيع فاراد المشتري ان يخير البائع ويأخذ المبيع يد ببعه فقال البائع ليس المبيع هذا وقال المشتري هو هذا لو رد رده وقالوا ينبغي ان يكون القول للبائع كما لو ادعى بيع هذا الشئ وانكر البائع البيع اصلا هذا

وكذا في جميع الفتاوى

بعض

اذا كان الخيار للمشتري فان كان للبائع فان كان مقبوضا فاراد البائع اخذ فقيل المشتري هو هذا وقال البائع ليس هذا فالقول للمشتري مع ميبه ولو لم يكن مقبوضا فاراد البائع الزام لبيع في عين فقال المشتري ما اشتريت هذا فالقول للمشتري **جامع** الفصولين . رجل قال لاخر امرتك ببيع عبدي بنقد فبقيته بنسيئة وقال امرتي ببيعه مطلقا ولم نقل شيئا فالقول للامر لان الامر قد يكون مطلقا وقد يكون مقيدا وليس على اخذ الوجهين والامر يستفاد من محبة فكان القول قوله . **نفسك** له ابن المويذ عن جامع الفصولين . اراد المشتري ان يرد عليه جارية بعيب فقال البائع ما هذه جارية قال قول قوله الخ بخلاف ما اذا قال وجدت الثمن زيوفا فانكر فالقول قول الواد . **مجمع** الفتاوى ولو اختلفا في رؤية المشتري وعندهما فالقول للمشتري حينئذ لان البائع يدعى العلم بالصفات والمشتري ينكر . **جامع** الفتاوى . فان قال المشتري لم اجد الباقي على تلك الصفة وقال البائع هو على تلك الصفة فالقول للبائع والبيدة للمشتري . ولو كان ما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع ان لم يكن عنده لا نه حادث في حال الى اقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه فله تخليفه بالله بعته وسلمته ومابه هذا العيب فان ذكره لا لو خلف ولو شري برذونا وفي اخري جليليه خرج ان ذمل ونبت عليه شعر ولم يعلم به المشتري ثم جآ بعد ايام ويسيل منه دم فان كان لا يحدث مثله في المدة فله والا فالقول للبائع انه حدث عند المشتري . **جامع** الفصولين . رجل اشترى برذونا وقد كان بلحري يد بهلجرح ان ذمل ونبت عليها الشعر ولم يعلم المشتري بذلك ثم جآ المشتري بعد ايام يسيل منها الدم قالوا ان كان مثل هذا العيب لا يحدث بعد البيع كان له ان يرد والا فالقول للبائع ان هذا العيب حدث عند المشتري . **قاص** يحنان . رأى عيب دابة فركبها فقل البائع ركبتها لحجرك فليس لك الرد وقال المشتري ركبتها لا ردها اليك فالقول للمشتري . **لجره** غاصبه سنين ومضت ثم قال ما ليكه كنت اجرت عقد لا يقبل الا ببينة ونوقال كنت امرته يقبل كبا لغة زوجها ابوها فقال كنت اجرت عقد الاب لا يقبل الا ببينة . ولو قال كان بامري قبل ولها الارث في آخرها فقال المالك اجرتها منك وقال الموجه عصبتهامك واجرتها صدق الارب

انظر الى اول المسئلة

فيه شائنة الاجارة  
من في الكلام

وكذا في جميع الفتاوى



والمرجع أهل المجلس وزعم أحد ما عدم السماع  
ان لم يكن في اذنه واما يصدق قضاء قال  
على الغير الكثر الناس عما يكون عنها والناس  
يرجعون اختصاصه بالنكاح كما مر في موضعه  
مسألة

انظر في نسخة في كتاب النكاح

ولو باع مملوك غيره وسلمه فملك المبيع فقال مالكه كنت امرته قبل قوله لا لو  
قال كنت امرته بيعة حين بلغني لا يبيته. **جاء مع الفصولين**  
اشترى حائطا او دارا او وجد في جيب منه دراهم فان قال البائع اني  
فالقول قول البائع. **جاء مع الفتاوى** وفي الفتاوى اعتبارية ولو  
كان للبائع في الدار المبيعة مسيل ماء وطريق لداره اخرى مجتمعا وقال بكل  
حق فذلك المشتري فله ان يمنع وكذا لو مرر برفع خشب على حائط المبيعة  
وكذا السر الذي تحت المشتري الا ان يستثنيه البائع والقول للمشتري انه  
لم يستثنيه ولو كان الخشب والطريق والسر اب لا يجزئ الحق لا يملك او  
بإجارة فهو عيب لا يفسد له ان يمنع وان كان باعارة لا خيار له لانه ليس  
ولو قال البائع استثنيت ذلك فلقول قوله وفي الفتاوى اعتبارية اذا  
اختلفا في الخيار فلقول المبيع بالخيار لان الاصل عدمه ولو اختلفا في مقدار  
الخيار فلقول من ادعى الاقل ولو اختلفا في مضيه فلقول من انكر المضى  
ولو ادعى احدهما شرط الخيار شهرا او مطلقا والاخر ثلثا فلقول من يدعى  
ثلثا. **اذا سمع الخصومة** فان كان العيب قد رآه او خافه لا يحدث من وقت البيع  
الى وقت الخصومة كان للمشتري ان يرد لانما عرفه فاقبامه للحال بالمعاينة  
وتيقنا بوجوده عند البائع اذا كان لا يحدث مثله ولا يحدث في مثل هذه المدة  
فيرده المشتري الا ان يدعى البائع سقوط حق المشتري في الرد بالرضا لا بغيره  
ويكون القول قول المشتري فيه مع يمينه ثم عند طلب البائع يمين المشتري يحلف  
المشتري باتفاق الروايات وعند عدم طلب المشتري عامة المشايخ على انه لا يحلف  
في ظاهر الرواية **م** وان كان عيبا يحتمل الحدوث في هذه المسئلة ويحتمل التقدم  
او كان مشكلا فالتقاضي يسأل البائع كان به هذا العيب في يده فان قال نعم كان  
المشتري حق الرد الا ان يدعى البائع سقوط حق المشتري في الرد بالرضا او لا يرد  
ويثبت ذلك بالنكول او بالبينة فان انكر فلقول قوله مع يمينه ان لم يكن للمشتري  
بينة على كون هذا العيب عند البائع رجل اشترى من رجل غلاما بحارية واد  
بالحارية عيبا وادها اختلفا في الغلام فلقول الذي في يد الغلام  
رجل باع من اخر حارية فقال بعثها وفيها قرحة في موضع كذا وجاء المشتري  
بالحارية وبها قرحة في ذلك الموضع واراد ردّها فقال البائع بعث وهذه

خيار

والساق  
لا بد النظر الى الباق

القرحة

القرحة التي اقررت بها فدرت وهذه قرحة خادثة عندك فلقول قول  
المشتري. وكذا لو قال البائع بعثها واخرى ابعين بيضا وجاء المشتري  
بالحارية وعينها اليسرى بيضا واراد ان يردّها فقال البائع كان البياض  
اليمنى وقد ذهب وهذا بياض خادث بعينها اليسرى فلقول قول المشتري  
وفي الخاتمة والصحيح اذا لم يسبق منها ما يكون قرارا بالرق كان القول  
في دعوى الحرية والمشتري ان يرجع على البائع بالتم بقولها. **حكمة**  
المفقي من التنازل خاتمة. وفي التجريد بيع الثمر والزرع الموجود قبل كونه  
زرعا مستقفا به جائز بلا شرط الترتيب به يفسد وان تناهى في العظم  
الترك لا يفسد عند محمد وهو الاستحسان خلافا لهما. **وان اشترى**  
وترك ان تناهى عظمها او لم يتناهى لكنه باذ البائع طاب وان لم يتناهى  
والترك بلا اذن يتصدق بما زاد. **ولو اخرجت الشجرة** ثم اخرى قبل جذاذ  
الاول فهي للبائع وان جعلها للبائع لو طاب. **وان اختلفا** بالوجود حتى لم  
يعرف ان كان قبل التحلية فسد وان كان بعدها اشتركا والقول في المقدار  
قول المشتري. **لسكان الحكم** ان اختلفا في الاجل او شرط الخيار او  
استيفاء بعض الثمن كان القول للمكر مع يمينه. **اذا اختلفا** المتبايعان في  
قدر الثمن بعد قبض البيع وهلاكه لا تخالف فيه عند ابي حنيفة وابي يوسف  
رحمهما الله بل القول للمشتري مع يمينه وقال محمد والشافعي بخالفان وينسخ  
البيع على قيمة الهالك وعلى هذا الخلاف اذا خرج المبيع عن ملكه وتغير وصفا  
بحال لا يقدر على رده بالعيب. **اذا اشترى** عبدين صفقة واحدة وقبضهما  
ثم مات احدهما واختلفا في مقدار الثمن فقال المشتري اشترىتهما با ألف قال  
ابي حنيفة لا يخالفان الا ان يرضى البائع ان يترك حصّة الهالك ويكون  
القول قول المشتري مع يمينه وقال ابو يوسف يخالفان في الحي وينسخ العقد  
في الحي والقول للمشتري في حصّة الهالك من الثمن مع يمينه وقال محمد رحمه الله  
يخالفان عليها ويرد الحي وقيمة الهالك. **لسكان الحكم** ولو اختلف  
المشتري بالمبيع عيبا فآدم يردّه بعدما وقع الشراء بشرط البراءة من كل عيب  
فاختلفا فقال البائع كان هذا العيب موجودا وقت البيع ودخل في البراءة قال  
المشتري هو خادث لم يدخل في البراءة فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف لا فائدة

درهم وقال البائع اشترى بها  
بالفقي درهم صد



الحی



في أول الكتاب **خبرانه** ومن اشترى سمنًا في رزق فزاد الطرف وهو  
عشرة أرطال فقال البائع الرزق غير هذا وهو خمسة أرطال فالقول قول المشتري  
لأنه ان اعتبر اختلافًا في تعيين الرزق المقبوض فالقول قول القابض صبيحًا كان أو  
أميرًا وإن اعتبر اختلافًا في السمن فهو في الحقيقة لاختلاف في السمن فيكون القول  
للمشتري لأنه ينكر الزيادة قال ومن اشترى عبدًا فاداه هو حر وقال العبد  
اشترى فاني عبد فان كان حاضرًا أو غائبًا عبدة معروفة لم يكن على العبد شيء  
وإن كان البائع لا يرى أن هو يرجع المشتري على العبد ويرجع هو على البائع وإن  
ارتفع عبدًا مقربًا لغيره ووجه الرجوع عليه على كل حال وعبر أبو  
أنه لا يرجع فيما لا يرجع بالمعاوضة أو بالكفالة والموجود ليس إلا إلا  
كاذبًا وصار كما إذا قال لأجنبي ذلك أو قال ارتفعني فاني عبد وهي المسئلة الثانية  
وهي أن المشتري يرفع في الشراء معتدًا على أمره وأقران باقي عبد إذا قال قوله في  
الحرية فيجعل العبد بالأمور بالشرائط ما لا يثبت له عند تعدد رجوعه على  
البائع ففعل العبد والضرر ولا تغدر إلا فيما لا يعرف مكانه والبائع عقد  
فيمكن أن يجعل الأمر به ضمانًا للسلامة كما هو موجه **هـ** رايه  
لو كان المال في أيدي الأولين بطريق الأمانة لكان لا حاجة إلى الأمانة لأن  
قوله لو كان إذا قد وقعت المال إلى اليتم عند انكاره وأما الحاجة إلى الأمانة  
عند الأخذ فرضا لياكل منه لأن في قضاء الدين القول قول صاحب الدين لا قول  
يقضي الدين إذا اختلفا فادعى أحدهما التهمة وانكر الآخر وزعم أن البيع  
رغبة فالقول قول منكر التهمة لأن الظاهر شاهد له فكان القول قول منعه  
فيما يدعيه صاحبه من التهمة إذا طلب الثمن وإذا أقام المدعي البينة على التهمة  
تقبل بيمينته وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبه  
فقال على قول أبي حنيفة القول قول من يدعي جواز العقد وعلى قولهما القول قول من  
يدعي التهمة والعقد فاسد **و** لو اختلف البائع والمشتري في قبض المبيع فقال  
قبضت وقال المشتري لم أقبضه فالقول قول المشتري لأن البائع يدعي وجود القبض  
وتقرر الثمن وهو ينكر ولا نذر له القبض أصل والوجود عارض فكان المشتري  
متمسكًا بالأصل والبائع يدعي أمرًا عارضًا فكان الظاهر شاهدًا للمشتري فكان القول  
قوله مع يمينه **و** إذا قبض بعضه واختلفا في قدر المقبوض فالقول قول المشتري

من قبل المبيع

القول انما مرت

تحقيق مباحة الشك

لما قلنا **و** لو اختلفا في قبض الثمن فالقول قول البائع لما قلنا في قبض المبيع **و** لو  
تصرف البائع في أحد معا فنقص فيه موقوفان تعين ما تصرف فيه المبيع لم ينفذ  
تصرفه لأنه يبين أنه تصرف في ملك غيره وإن تعين ما تصرف فيه للأمانة  
نفذ تصرفه لأنه ظهر أنه تصرف في ملك نفسه فينفذ وأما الضرر في  
فيجوز أن يهلك أحدهما بعد القبض فيبطل الحبار لأن الهالك منهما تعين  
للبائع ولزمه ثمنه وتعين الآخر للأمانة لأن أحدهما مبيع والآخر أمانة والأمانة  
منهما مستحق للرد على البائع وقد خرج الهالك عن احتمال الرد فيه فتعين الثاني  
للرد فتعين الهالك للبائع ضرورة **و** لو هلكا جميعًا بعد القبض فلا تجوز أن  
يهلكا على التعاقد وأما أن هلكا جميعًا معًا فإن هلكا على التعاقد فالقول قول  
مبيعا والأمانة لما ذكرنا وإن هلكا معًا لزمه نصف ثمن كل واحد منهما لأنه  
ليس أحدهما بالتعيين أو من الآخر فشاع البيع فيهما جميعًا ولو هلكا على التعاقد  
لكل منهما اختلفا في ترتيب الهلاك فإن كانا بينهما مئسرا وبأفلا فادارة في هذا الاختلاف  
لأنه أيهما هلك فثمن الآخر مثله فلا ينفذ الاختلاف وإن كانا مئسرا وقاسمًا لكان  
ثمن أحدهما أكثر فادعى البائع هلاك أكثرهما ثمنًا وأدعى المشتري هلاك أقلهما  
ثمنًا كان أبو يوسف ولا يقول بخلافه وإيما نكل لزمه دعوى صاحبه وإن  
جميعًا يجعل كل منهما هلكا معًا ويلزمه ثمن نصف كل واحد ثم رجع وقال القول  
المشتري مع يمينه وهو قول محمد لأنهما اتفقا على أصل الدين واختلفا في قدره  
والأصل أن الاختلاف متى وقع بين صاحب الدين وبين المدين في قدر الدين  
أو في جنسه أو نوعه أو صفته كان القول قول المدين مع يمينه لأن صاحب الدين  
يدعي عليه زيادة وهو ينكر فكان القول قوله مع يمينه وإيضًا أقام البينة قبلت  
بيمينته وسقط اليمين وإن أقام البينة فيمينه البائع وروى عن أبي يوسف فيما  
لا يطع عليه إلا التماس رد ثبوت عند المشتري ولا يحتاج إلى الأمانة عند البائع  
والمشهور من ذهب أبي يوسف ومحمد أنه لا يكتفى بالشك عند المشتري بل لابد من  
اثباته عند البائع باليمين وهو الصحيح لأن قول التماس في هذا الباحة ضرورة  
والضرورة في القول في حق ثبوت عند المشتري استوجه الحصة وليس من ضرورة  
ثبوت عند المشتري ثبوت عند البائع لاحتمال الرد وثبت قولها في حق توجه  
الحصومة لأن حق الرد على البائع وإذا كان الثبوت عند البائع فيما يجر ثبوت شرط

في اثبات العيب



لشوئ حواله فيقول القاضى هل كان هذا العيب عندك فان قال نعم رد عليه الا  
 ان يدعى الرضا او الاثر وان قال لا كان القول قوله الا ان يقيم المشتري البينة لان  
 المشتري يدعى عليه حق الرد وهو ينكر. **اختلغا في التغير وعدمه** فقال البائع  
 يتغير وقال المشتري قد تغير فالقول قول البائع. **اختلغا فقال البائع للمشتري**  
 رايته وقت الشراء وقال المشتري لم اراه فالقول قول المشتري. ولو اختلفا في الفسخ  
 والاجازة فقال احدهما فسحق البيع وقال الآخر بل اجرنا جميعا البيع فاختلغا  
 لا يخلو من ان يكون في مدة الخيار وبعد مضي المدة فان كان في المدة فالقول قول  
 يدعى الفسخ لان احدهما يتغير بالفسخ والآخرهما لا يتغير بالاجازة ولو كان  
 لهما بينة فالبينة بيته من يدعى الاجازة وان كان بعد مضي المدة فقال احدهما  
 مضت المدة بعد الفسخ وقال الآخر بعد الاجازة فالقول قول من يدعى الاجازة  
 لان الحال حال الجواز وهو ما بعد انقضاء المدة فترجح جانبه بشهادة الحال فكان  
 القول قوله ولو قامت لهما بينة فالبينة بيته مدعى الفسخ لا الاجازة لانها  
 تثبت اثر خلافا لظاهر والبيانات شرعت له وان كان الخيار لاحدهما واختلفا  
 في الفسخ والاجازة في مدة الخيار فالقول قول من له الخيار سواء ادعى الفسخ  
 الاجازة. ولو اختلفا في عيب فقال البائع هو كان موجودا عند العقد فدخل  
 تحت البراءة وقال المشتري بل هو حارث ولم يدخل تحت العقد فان كانت البراءة  
 مطلقا فهذا لا يتفرع على قول ابو يوسف لان العيب الحادث داخل تحت البراءة  
 عندنا فاما على قول محمد فالقول قول البائع وقال زفر والحسن بن زياد القول قول  
 المشتري وجهه قولهما ان المشتري هو المبرى لان البراءة تستفاد من قبله  
 القول فيما ان قوله وجهه قول محمد ان البراءة عامة والمشتري يدعى حق الرد  
 بعد عموما البراءة عن حق الرد بالعيب وينكر فكان القول قوله ردون المشتري  
 لما قلنا هذا ولو كانت مقيدة بعيب يكون عند العقد فاختلغا البائع والمشتري  
 على نحو ما ذكرنا فالقول قول المشتري لان البراءة المقيدة بحال العقد لا تناول  
 الموجب بحال العقد والمشتري يدعى لا قربا لوقفتين والبائع يدعى لا بعد  
 فكان الظاهر شاهد المشتري وهذا لان عدم العيب اصل والوجود عارض فكان  
 احالة الموجب الى اقرب لوقفتين اقرب الى الاصل والمشتري يدعى ذلك فكان  
 القول قوله. **كتاب البائع**

ممنوع

بخالف الظاهر

ممنوع

اذا اشترى دينارا بعشرة دراهم وتعايناهما جاءه بائع الدينار بدينار  
 وقال وجدتها في تلك الدراهم وانكر المشتري الدينار ان يكون هذه الدراهم  
 دراهمه فهذه المسئلة على وجهه اما ان اقرب بائع الدينار قبل ذلك فقال له  
 او قال قبضت حتى او قال قبضت راس المال او قال استوفيت الدراهم او قال قبضت  
 الدراهم او قال قبضت ولم يرد عليه ففي الوجه الاول والثاني والثالث والرابع  
 لا تسمع دعوى بائع الدينار حتى لا يستخلف المشتري على ذلك وفي الوجه الخامس  
 وهو ما اذا قال قبضت الدراهم فالقول قول بائع الدينار وعلى المشتري الدينار  
 البينة على انه اعطاه الجواز استحسانا وكذا الجواب في الوجه السادس وهو ما  
 اذا قال بائع الدينار قبضت ولم يرد عليه هذا ولو قال وجدتها مستوفية او  
 لاشك ان لا يقبل قوله في الوجه الرابع وكذا في الوجه الخامس لا يقبل  
 قوله وفي الوجه السادس يقبل. **حكاية نقلها صاحب الحديقة**  
**سئل** اذا قبض صاحب الدين دينه ذهباً او فضة ونقد بصير في ثم  
 ادعى انه زيوف او بعضها وقال الدافع ليست هذه فصلى **اجاب** القول  
 قوله مع يمينه انه هو المقبوض وان كان بعد النقد لم يكن اقراره استوفى دينه  
 او حقه. **فكارى الهداية**. ولا يجوز قرض الجير والرفيق في قول ابو حنيفة  
 وقالا لا يجوز وزنا وقيل الى الثلاث يجوز عدة او لا يجوز الزيادة وان اقرض  
 وزنا لا يجوز ولا يجوز الزيادة فان استقرضها واكملها قبل الكيل كان على  
 مثله من الكيل وان اختلفا في مقدارها كيدلا او قهرا كان القول قول المستقرض مع  
 يمينه. **قاضي حنبل في الصرف**. رجل اقرض قال استقرضت من فلان ألفا  
 دينار او قال الفان بمرجة وانفقها وادعى المقرض انها كانت جياذا قال ابو يوسف  
 القول قول المستقرض في البمرجة والزيوف اذا وصل ولا يصدق اذا فصل  
**قاضي حنبل**. اذا قبض البائع الثمن او المجرى الاجرة او رب الدين دينه من  
 المدينون ولم يبق الثمن ولا الاجرة ولا الدين ثم جاء بعد ذلك وذكر ان في ما  
 قبضه ردى وهو الذي يقول العامة نحاس ورفعته الى الحاكم وطلب منه الحكم  
 ببقية حقه من الثمن ورد ذلك على خصمه والخضم ينكر ويقول دراهم جياذا علم  
 هذا منها فهل يكون القول قول البايع او الدافع وتخبر الكلام في ذلك. ذكر في  
 القنية **ص** تكرار دابة الى بعد بعشرة ودفعها اليه فلما بلغ بعد اذ رد

يسمع الدعوى من بائع الدينار

في كتاب الاجارة



وقال هي زئوف أو مستوفقة فالقول لربنا لانه منكر استيفاء حقه وان اقر  
 بقض الدارهم يقبل قوله في الزئوف لانه من جنس حقه فلا يكون تناقضا ولا  
 في المستوفقة للتناقض وان اقر باستيفاء الاجرة او باستيفاء حقه او الجهاد <sup>خطه</sup>  
 له هذه عبادة القينة وذكر في المبسوط قال واذا كان لاجر الدار عشرة دراهم وعشرين  
 واشهد الموجه انه قبض من المستاجر عشرة دراهم او فغير حنطة ثم ادعى ان الدارهم  
 بنهرجة وان الطعام معيب فالقول قوله لانه استيفاء حقه فان ما في الدار من  
 بصفيته ويختلف باختلاف الصفة فلا منافاة في كلامه فاسم الدارهم يتناول  
 النهرجة واسم الحنطة يتناول المعيب وان كان حين اشهد قال قبض من لاجر الدار  
 عشرة دراهم او فغير حنطة لم يصدر بعد ذلك على ادعاء الزئوف والعييب وكذلك  
 لو قال استوفيت لاجر الدار وقال وجدته زئوف لم يصدر بيته ولا غيرها لانه  
 سبق منه الاقرار بقض لاجر الدار والحياد فيكون هو منا وصافي قوله  
 وجدته زئوف والمناقض لا قوله ولا تقبل بيته ولو كان ثوبا بعينه فقبضه  
 ثم اراد ان يرد به بعيب فقال المستاجر ليس هذا ثوبي فالقول قول المستاجر لانها انصاف  
 على انه قبض المعقود عليه فان كان شيئا بعينه ثم ادعى الاخر لنفسه حق الردوا  
 منكر لذلك فالقول قوله فان اقام رد الدار البيته على العيب ده سوا كان العيب  
 يسيرا او فاحشا على قياس البيع **قلت** فحذر لنا من كلامه شمس اليمامة  
 الموجه متى قال استوفيت لاجر الدار ثم قال وجدته فيه زئوف لم يقبل قوله ولا  
 لو قال قبضت من المستاجر كذا من الدارهم ولم يقبل الاجرة ثم جاء وقال هذه  
 بنهرجة فالقول قوله فصا جواب المسئلة ان القابض متى اقر بقض الحق ثم ادعى  
 انه زئوف لا يصدق لانه ناقض كلامه لان اقراره بقض الحق اقرار بقض الحياد  
 واذا قال بعد ذلك هو زئوف وبعضه فقد ناقض كلامه والمناقض لا يقبل كلامه  
 ولا بيته بخلاف ما اذا قال قبضت دراهم مثلا ولم يقبل من اجرة دارى ثم ادعى انه  
 زئوف فانه يقبل قوله لانه في القول الثاني منكر استيفاء الحق وما سبق منه ما يناقض  
 هذا القول فيكون القول قوله هذا خلاصة ما قاله في المبسوط وما ذكره في  
 القينة ورضاه بالصاد وهي علامة كتاب الاصل فهو موافق لما اقرناه لانه قال  
 ودفعها اليه ولم يقبل واقر باستيفاء الاجرة في هذه الصورة ليس القابض  
 في قوله فيقبل ببقية ما ذكره في القينة هو من المبسوط فانه رضى بالسين وهو

مستوفقة

علامة المبسوط ومعنى ما ذكره انه اذا اقر بقض الدارهم بان قال مثلاً قبضت منه  
 عشرة دراهم ثم ادعى انها زئوف صدق ولو قال هي مستوفقة لا يصدق وذلك لانه  
 في الزئوف ما ناقض كلامه لان الزئوف من جنس حقه وفي المستوفقة ناقض كلامه  
 اقراره بالدارهم وثانيا ادعى انه مستوفقة والمستوفقة ليس من الجنس فكان متناقضا  
 على ما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى من تعيين الزئوف والمستوفق والنهرجة  
 وقوله وان اقر باستيفاء الاجرة تقديره والمسئلة بخلافه حتى يتم الكلام واذا كان  
 فيبقى تقدير الكلام تكاري اية الى بعد بعشرة دراهم واقر لاجر قبض لاجر ثم  
 ادعى انها زئوف او مستوفقة يقبل قوله في ذلك وهذا خلاف ما ذكره شمس اليمامة في  
 المبسوط فانه قال اذا اقر باستيفاء الاجرة ثم قال هي زئوف لم يقبل قوله والحرف  
 وقد بينا وهو الموافق للفقهاء لانه تناقض كلامه بعد ذلك والمناقض لا يقبل له  
 فكيف يقبل في القينة القول له فهذا والله اعلم سمعنا فانه زئوف كلام المبسوط وما  
 يقوله فحذر الى اخره فالذي يجب ان يعمل به ما ذكره في المبسوط اعني في هذه الصورة  
 الخاصة واما بقية الصور فكلها موافقة لما ذكر في المبسوط واذا اقرر لنا هذا في  
 الاجارة والاجر عديناه الى استيفاء الامتدات في البياعات والديون في المعاملات  
 فان لعل تجتمع الكل فنقول اذا دفع اليه دراهم وهي ثمن متاع ثم جاء البائع واراد  
 ان يرد عليه شيئا من عمرانه مرد في المعاملات بين الناس وانكر المشتري ذلك  
 مرد رايه التي دفعها فلا يخلو اما ان يكون البائع اقر بقض الثمن او لا فان اقر  
 بقض الثمن لم يقبل قوله في ذلك ولا يلزم المشتري بان يدفع عوض ذلك الرد ولو  
 البائع يمين المشتري بانه ما يعلم ان هذا الرد من دراهم التي اعطاها له ينبغي ان  
 يجاب الى ذلك ويكلفه القاضي على العلم فان خلف انقطعت الخصومة ولم يبق له معه  
 منازعة وان كل ينبغي ان يرد ما عليه لانه اقر بما هو ادعاه وان كان البائع لم يقر  
 بقض الثمن ولا الحق على المشتري من جهة هذا المبيع واما اقر بقض دراهم مثلا  
 ولم يقبل هي الثمن او الحق قال في هذه الصورة يكون القول قول البائع لانه منكر استيفاء  
 حقه ولم يتقدم منه ما يناقض هذه الدعوى فيقبل قوله مع يمينه هذا اذا انكر  
 المشتري انها من دراهم ايضا وكذلك الديون ايضا ينبغي ان يكون الجواب فيها  
 كالجواب في الاجرة والثمن في باب البيع وهذا كله اذا كان الذي يرد زئوف او تهمر  
 فان كان مستوفقة لا يقبل قوله ولا يرد له تناقض كلامه اما في صورة اقراره بقض

سواء كان القينة



تفسير الزمخشر

وكذا في الحقيقة وفي الجمل  
من التمارين في الفضل

عَابَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ فَأَدْعَى الْكَفِيلَ عَلَى الطَّالِبِ الْآلِفَ الَّتِي كَفَلَتْ بِهَا عَنْ فُلَانٍ  
مِنْ شَخْصٍ وَقَالَ لَا بَلْ مِنْ عِنْدِ الْقَوْلِ لِلطَّالِبِ فَلْيُؤَبِّرْ هُنَّ الْكَفِيلَ لَا يَقْبَلُ  
بِمَنْصِبِ الطَّالِبِ خَصَمًا لَهُ فِيهِ تَحْلَافٌ مَا لَوْ كَانَ الْمَطْلُوبُ حَاضِرًا وَهِيَ عَلَى  
الطَّالِبِ الْآلِفَ الَّتِي دَعَى عَلَيْهِ مِنْ خَيْرِ حَيْثُ يَقْبَلُ كَذَا **أَقُولُ** **يَسْمَعُونَ**  
تَقْبَلُ بَيْنَهُ الْكَفِيلَ إِضَاعًا عَلَى مَا نَقَلَ قَبْلَ مِنْ **فَشِ** حَيْثُ قَالَ لَوْ طَالِبُ الدَّارِ  
بِرَبِّهِ فَرَضَ الْكَفِيلَ عَلَى آدَاءِ الْمَدْيُونِ الْعَائِبَ يَقْبَلُ وَيَنْصَبُ الْكَفِيلَ خَصَمًا

المردود

المديون اذ لا يمكنه دفع الدين الا بهذا ذكرنا نقول ههنا • **حكاية** الفصول  
اذا اشترى الرجل من آخر عبدا وقبضه فجاء رجل وادعاه واخذ بالعبد كفيلا  
واقام بينه انه عبده وقضى له بالعبد فقال المدعي عليه والكفيل ماتا لعبد  
او ابق وقبضه كانت حادثة وقال المدعي لم ياتوا بالعبد ولم تبت بل هو حي <sup>من</sup>  
وقيمة ألف درهم فالقول قول المدعي واذ جعل القول قول المدعي حبس الكفيل  
على ما ياتي به كما يحبس لأصيل ثم اذا حبسهما القاضي فترقب من الناس اذ  
هلهل او ابق او طال مدة الحبس بحث وقع في قلب القاضي انه لو كان جليلا ضر  
لا يتجمل من ان الحبس الى مثل هذه فحلى سبيلهما وقضى القاضي بالقيمة <sup>فان</sup>  
في مقدار القيمة قول الكفيل والغائب • **تكا** تاريخانية • لو كفل نفسه  
الى عبد على انه ان لم يوف به في العذر فعليه المال فمات الطالب حتى مضى  
الاجل لزومه المال وان طلبه واشهد عليه فلم يجله ان يقول ان طلبته فلم  
آتكم به واذ حضرت فلم آتكم به او شرطه انه يري ان وافي به مكان  
يبرأ وان لم يحضر قيل ينبغي ان يوافي به الى القاضي وكذا لو قال فان لم  
يحضر قبضه متى فانا برى فلو قال الطالب حضرت وقال الكفيل لم <sup>يحضر</sup>  
فالقول للطالب ولزم المال على الكفيل ولو اقام بينه على الموافقة ولم يشهد  
على الدفع اليه فانكفاله بحالها ولا يلزم المال على الكفيل ولو اقامها الكفيل  
على الموافقة ولم يقمها الطالب برى الكفيل والقول للكفيل ان الطالب لم يوف  
اذا كان الشرطان يدفعه اليه والا فالمال عليه • **تكا** تاريخانية •  
ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يدفعه الى الطالب غدا فالمال عليه وشرط  
على الطالب انه ان لم يوفه غدا ليقبضه منه فهو برى من الكفالة والنفس <sup>جميعا</sup>  
فالتقيا واختلفا فقال الطالب قد وافتك في الغد ولم يدفعه الى فزمتك <sup>الكفيل</sup>  
وقال الكفيل لم يواف غدا ليقبضه متى فانا برى من الكفالتين فالقول <sup>الكفيل</sup>  
مع يمينه • **تكا** تاريخانية • اذا قال رجل ان مات فلان قبل ان يعطيك  
التي لك عليه فانا كفيل بها او كانت الالف الى اجل فقال ان حلت ولم يعطك  
فانا كفيل فذلك جائز وان ادعى الكفيل بعد موت المطلوب او بعد مضى المدة  
ان المطلوب اعطاك المال ولم اصركفيلا وقال الطالب لم يعطه المال وصرت  
كفيلا فالقول للطالب مع يمينه • وفي الخبر قيل هذا استحسان والقياس ان



والكفيل ان يخرج من الكفالة قبل اعادة العاقبة

ان يكون القول المطلوب هكذا ذكر محمد في الاصل وقال القاضي الامام ابو جعفر  
ذكر محمد استحسان والقياس ان يكون القول قول الكفيل . **سكأتا** خانيه  
وفي العتائية لو قال مال زمة لك فعلى صدق المطلوب على الكفيل استحسانا  
اصلها ومقدار . **سكأتا** خانيه . رجل كفيل بنفس رجل المال قيل قال  
ان لم اوافقك به عدا فعلى المال الذي لك عليه ثم اختلف فقال الكفيل افيك  
به وقال الطالب لم توافق به كان القول قول الطالب والمال لا يرد على الكفيل  
ولو كفيل بنفس رجل الى العدا على ان لم يوافق به عدا في المسجل فعليه المال  
الذي عليه . وشرط الكفيل على الطالب انه ان لم يوافق به للطالب عدا المسجل  
في قبضة منه فهو بري ثم التقي بعد العدا فقال الكفيل قد تعييت وقال الطالب  
قد وافيت لا يصدق احد منهما على الآخر والكفالة على الكفيل على حالها والمال  
لا يرد على الكفيل وان اقام كل واحد منهما البيينة على الموافقة في المسجل . **بشروا**  
ان الكفيل دفع المكفول له كانت الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل  
لان الموافقة شرط البراءة عن الكفالة فلا يثبت ذلك عند التجاحد لا صحة  
اقاما البيينة وقع التعارض بين البينتين فلا يثبت ما ادعاه احدهما والمعنى  
ان من انكر فعل غيره كان القول قوله لانه متمسك بالاصل . **رجل كفيل بنفس**  
على انه ان لم يوافق به عدا فعليه ما ادعى الطالب عليه فلم يوافق به عدا وادعى  
الطالب عليه وصدق المطلوب وحدها الكفيل كان القول قول الكفيل مع  
على العلو . **رجل قال** لا خرياع فلا ما فيما يابعه فهو على فقال الطالب بعد ذلك  
بعث منه متاعا بالف درهم وصدقه المشتري وكذبهما الكفيل كان القول قول  
الطالب والمطلوب استحسانا . **رجل قال** لا خرياعا اب لك على فلان فهو على  
به الطالب فقال المطلوب للطالب على الف وقال الطالب له عليه الفادهم وقال  
الكفيل ما للطالب على المطلوب شي ذكر في الاصل ان القول قول المطلوب ويحجج له  
على الكفيل . ولو انه قد يوافقا قال لرجل دفع الى فلان الف درهم قضاء عن ذنبه الذي  
له على ابي الله ضامره فقال المأمور قضيت وصدق له الامر وانكر الطالب وحلف  
انه لم يقبض منه شيئا كان القول قول الطالب . **من فكتا** اوى قاضيخان  
وفي الاصل ان كفيل رجل لرجل والكفيل له غائب فهو باطل وقال ابو يوسف ان هو  
ولجمعوا على انه اذا قال بطريق الاخبار جاز ولو كان المكفول عنه غائبا والطالب حاضرا

وكذا في الحديث

فلما جاز

فجاز الطالب جاز فان قال الطالب انه اخرج الكلام فخرج الاخبار وضع وقال الكفيل  
بل انشأت فانقول قول الطالب وهذا اذا لم يقبل عن الغائب في المجلس رجل فان قيل او  
خاطب الفضول عن الطالب بان قال انتم فلان فقال قد فعلت يتوقف على اعادة  
الغائب والفضول لو فسح الموقف لا يصح . **واذا كفيل رجل عن رجل بالف درهم**  
ان يعطيه من ودیعة المكفول عنه التي عنده جاز اذا امر بذلك ولو يكن له ان  
يسترد الوديعة منه فان هلك بري الكفيل والقول قول الكفيل انها هلكت فا  
عصمها ربا الوديعة او غيره او شهد بها بري الكفيل . **خلاصة** اذا  
كان على رجل الف درهم وكفيل به كفيلا على كل واحد منهما كفيل عن صاحبه  
فادى احدهما شيئا وقال هذا ما كفلت به عن صاحبي لا يقبل قوله ويكون المودى  
عنه وعن صاحبه . **واذا** وجب على رجلين الف درهم بالشرا فكفلا احدهما عن  
صاحبه ولم كفلا الاخر فادى الكفيل شيئا وقال هذا ما كفلت به عن صاحبي قبل فلو  
رجل ان شترى من رجل عبدا بالف درهم على اكل واحد منهما كفيل عن صاحبه  
ثم ان لم يبع احداهما على المشتري خاصة ثم اذ هذا الذي اخذ عنه ادى نصف المال  
وقال هذا ما كفلت به عن صاحبي قبل قوله . **سكأتا** خانيه . **واذا ثبت**  
القاضي ياخذ كفيلا من المدعى عليه بنفسه بطبق المدعى ينبغي ان لا يجبر على  
الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفيلا ينبغي ان يكون الكفيل معروفا بالدار ومعروفا  
بالتجارة وبعضهم شرط ان لا يكون لرجل معروفا بالخصوصية وان يكون مهن  
المصر ولا يكون غريبا **واذا** كفله كفله مدة مؤقتة واختلفت الروايات في تلك  
المدة والصحيح يكفل للقاضي الى المجلس الثاني ان كان القاضي مجلس كل ثلاثة ايام  
اكثر يكفله تلك المدة وقال شمس الائمة الحلبي ذلك مفروض الى القاضي هذا  
اذا كان المدعى عليه رجلا من اهل مصر وان كان مسافرا لا يكفله ولكن يوجب المدعى  
الى اخر المجلس فان اقام بيته والاخذ بسبيله وان ادعى الخصم انه مسافر وانكر المدعى  
ذلك كان القول قول المدعى مع يمينه لان الاقامة في الاصل دلت عليه في  
النوار رجل دخل مسجد من المساجد في مصر فامر قوما في صلاة الظهر والعصر  
فلما صلى ركعتين سكر وخرج من المسجد ولم يعلم انه كان مسافرا او مقيما فشد  
القوم وعليهم الاعادة لان الاقامة في مصر اصل فيبني الحكم على ذلك وقيل القول  
قول المدعى مع يمينه على غيره وقال بعضهم القول قول المدعى عليه انه مسافر لانه يكر

ولم يعرف

والسنة في البرية



وكان ينبغي ان يكون في هذا الكتاب  
فان كان ينبغي ان يكون في هذا الكتاب  
فان كان ينبغي ان يكون في هذا الكتاب

اعطاء الكفيل. نقلها صاحب الحقيقة عن الحاشية. وقال بعضهم يعرف القاض  
عن رفقائه فان كان مقيما وامتنع عن اعطاء الكفيل امر المدين بالمال زمة.  
تكاثر خائنه. اذا قال الكفيل لغيره انا كفلت بنفس فلان وكفوله  
حاصر الطالب غائب فان اتفقا على هذا الشئ كفا له لا يصح عندهما وان  
اتفقا على ان هذا اقرار بكفا له وجد فيها الخطاب والقبول كان معتبرا وان اختلفا  
فالقول قول الطالب الذي يدعي ان هذا اقرار عن كفا له وجد فيها الخطاب والقبول  
حتى يؤخذ الكفيل به. انفع الواسك ابل. اذا وقع الاختلاف بين الصبي  
البلوغ وبين الطالب فقال الطالب كفلت وانت رجل وقال الصبي كفلت وانا  
صبي فالقول قول الصبي. حكمة نقلها عن التاتار خائنه. ولو قال  
كفلت وانا مجنون او مغمى عليه او مبرم والذكر الطالب ذلك وقال كفلت وانت  
صحيح ان كان ذلك معهودا من المقر فالقول قول المقر وان لم يكن ذلك معهودا  
قول الطالب. وفي الاستغنى فان وقع الاختلاف بين الطالب والكفيل فقال الكفيل  
لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرف مكانه فان كان له حرفة معلومة خرج  
الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالقول للطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب  
الى ذلك الموضع وطلبه ولخصاؤه وان لم يكن ذلك معهودا فالحق  
للكفيل وقال بعضهم لا يلتفت الى قول الكفيل ويحسبه القاضى الى ان يظهر عجزه  
فان اقام الطالب بيئته انه في موضع كذا امر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع  
ولخصاؤه. اذا شرط في الكفاية بالنفس فان لو اوفاه غدا فعلى ما له عليه  
من المال ولو لم يسم مقدارا لمال صححت الكفاية الثانية ايضا فاذا اوفاه غدا  
ان توافقه على مقدار من المال او قامت البيئته لزما الكفيل وان اختلفوا في مقدار  
على المقر بنفسه من المال فالقول قول الكفيل لانكار الزيادة. اذا شرط في الكفاية  
بالنفس ان لو اوفاه غدا فعلى ما له عليه مائة درهم ولو قبل فعلى المائة التي له عليه  
فلو اوفاه غدا نظرا اقر الكفيل له عليه مائة درهم وقد قبل عنه بذلك يصير  
كفيله وهذا ظاهر وان قال الكفيل لم يكن للطالب عليه شئ كان هذا اقرارا للطالب بانه  
دفعه وقال الطالب كان لي عليه مائة درهم وقد كفلت له بذلك معقلا بعد اقرار  
فالقياس ان لا يلزم الكفيل بشئ ويكون القول قول الكفيل وبه اخذ محمد وهو  
ابن يوسف وفي الاستحسان لزما الكفيل المال وهو قول الجنيقة وابو يوسف

وفي هذا المحل من هذا الكتاب  
تحقيق لطيف فليست فيه  
مسألة

وكذا في شرح الشمني على  
مختصر الوفاة

حكمة المقي. اذا قال المدين لبيته حاصره فخذ لي منه كفيل قال  
المطلوب لا احد كفيل كان القول قول المطلوب. واذا قيل قوله لا تجبر على اعطاء  
الكفيل ولكن يؤمر ان يلازمه كما يلازم العزيم. تكاثر خائنه. لو اقر  
القاضى انه كفيل بهذا بنفس رجل ثم قال الكفيل بين فاني رجل فبين فكذبه قال  
المقرول له هذا كان القول قوله فبعد ذلك ينظر ان صدقه المقرول له فيما بين فلا  
يمين عليه وان كذبه فانه يحلف عليه. تكاثر خائنه. رجل اقترض من رجل  
الف درهم وضمن له رجل بذلك ما فيها من زيوف او ستوقه او درهم لا يروج  
بين الناس فضمن انه جائز فان وجد القادر فيها شيئا من ذلك يستبدلها  
من الكفيل في قول ابو يوسف. ويدفع ما وجد فيها مما لا يروج واما في قياسه  
ينبغي ان لا يستبدل من الكفيل حتى يحضر الذي اقترض منه المال فيقضى عليه ثم  
يرجع الطالب على الكفيل ويقبل قول الطالب في الزيوف اذا وجد فيها اقتضاه.  
تكاثر خائنه. وليس للقاضي ان يجلس المدين عليه اذا قال لا كفيل لي ومن  
القضاة المتأخرين من اوجب الجس في هذه الصور فان اعطاه كفيل بنفسه  
المدين هذا الكفيل ليس بثقة فالقاضي يأمر ان يعطيه كفيل ثقة والثقة من كثر  
معرفة الدار ومعرفة الحانوت لا يمكنه ان يخفي نفسه ومن يسكن حجر او بيتا  
فليس بثقة فان قال لا احد كفيل ثقة فالقول قوله ويأمر المدين ان يلازمه كما  
يلازم العزيم. اذا عصب رجل عبدا من رجل او امه او شيئا من الحيوان او  
العروض وكفله كفيل صححت الكفاية ويجب على الكفيل رد عينه ما دام قائما  
ورديته ان هلك كما يجب على الاصيل في مقدار قيمته اذا وقع الاختلاف فيما  
الطالب والكفيل فالقول قول الكفيل وان اقر الغاصب باكثر مما اقر به الكفيل لزمه  
ولو لم يزم الكفيل. ولو اعتصب رجل عبدا وصنعه لصاحبه فهو ضامن له حتى  
به فان هلك فعليه قيمته والقول قول الكفيل في قيمته فان اقر الغاصب باكثر من ذلك  
لزمه الفضل باقراره ولا يصدر على الكفيل. رجل له على رجل الف درهم  
فامر الغريم رجلا ان يقضى صاحب المال له فقال له المور قد قضيت صاحب  
ماله فانما ارجع بذلك عليه وصدقه الغريم في ذلك وقال صاحب المال  
شيئا فالقول قول صاحب المال مع يمينه ولا يرجع المور على الامر شيئا وان  
الامر ولو ان الامر قال للمور ان فلان على الف درهم فبعه عبدا بها كان



جاء فان باعه العبد بها ثم خلفا فقال صلح الما بالاعنى الا انى لم يقبض العبد حتى  
هلك في يده وقال الامر بالبائع لابل قبضت فالتقول قول صلحه مع يمينه فاذا  
ثبت هلاك المبيع قبل القبض وذلك بوجوب انفساخ العقد من الاصل فيبطل به حكم  
المقاصة كان لصلح الما ان يرجع على غريمه وهو الامر ولا يرجع الما مور على الا  
وار صدقه وان خلد الامر قبض الطالب فاقام الما مور يمينه على الامر على قبض الطالب  
قبل يمينه ويكون هذا قضاء على الغائب . سكا تان خانيه نقلها صاحب  
حكمة المفتى . فان قال تكفلت مالمالك عليه فقامت البيينة عليه من الكفيل  
لان الثابت بالبيينة كالتايب معاينة فتحقق ما عليه فصح ضمان به وان لم  
تقم البيينة فالتقول قول الكفيل مع يمينه في مقدار ما يعترف به لانه منكر الزيادة  
فاذا عترف بالمكفول عنه باكثر من ذلك لم يصدق على كفيله لانه اقر على الغير ولا  
ولاية له عليه ويصدق في حق نفسه . ومن قال لا خير لك على مائة الى شهر  
المقرله هي حالة فالتقول قول المدعى . وان قال ضمانت لك على فلان مائة الى شهر  
وقال المقرله حالة فالتقول قول الضامن . وجوه الفرقان المقر بالدين  
ثم ادعى حقا لنفسه وهو تلخير المطالبة الى اجل وفي الكفالة ما اقر بالدين لانه  
لا دين عليه في الصحيح . اما اقر بحسب المطالبة بعد شهر ولا الى اجل والدين عاين  
حتى لا يثبت الا بشرط وكان القول قول من انكر الشرط كما في الخيار . هـ داية  
ادعى على رجل مائة دينار لم يثبتها بانها حقة او ردية او اشرقية او فريجية  
لتصح الدعوى فكفل بنفسه اخر على انه ان لم يثبتها عدا فعليه المائة تحت اى  
الكفالتان عندهما وقال محمد بن يعقوب الكفالة بالما لا يثبتا فلهما عليهما وله ان  
ذكر معرفا فنصرف الى ما عليه فتصح الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين التماس  
الدعوى فظهر صحة الكفالة الاولى فترتب عليها الثانية والقول له اى الكفيل  
في البيان اذا اختلفا في وجوده وعدمه لا تدبر على الصحة . درر عرر

**كتاب الحوالة**

المدون بحيل والدين فحلال وحواله وحواله ومن يقبلها فحلال عليه  
وحواله عليه والمال حان به وشرطه في الكل . عرر . ولو وهب الدين  
الحال عليه رجع الحال عليه على المحيل ان لم يكن المحيل عليه دين وان كان المحيل  
دين نقاصا وصار الجواب في حق الحال عليه كالجواب في حق الكفيل فاذا دى الحال

الحوالة نوعان مطلق وقيد  
لا بد من قيد صورتهما  
مسألة

عليه

عليه دين الحال له واراد ان يرجع على المحيل فقال كان عليك دين مثل ما قضيت  
وقال الحال عليه لم يكن لك على دين فالتقول قول الحال عليه وكان له ان يرجع  
ان يقيم المحيل بيينة انه كان عليه . سكا تان خانيه . رجل له على رجل ألف  
درهم فالحال صلح الدين رجلا على الديون بالالف التي له عليه فقبض الحال له  
من الحال عليه فقال المحيل للقايض ما كان لك على شئ . واما امرتك بقض المال  
منه بطريق الوكالة وطالبه بدفع المقبوض اليه وقال القايض ان كان عليك  
درهم فاحلتي بها عليه كان القول قول المحيل لان القايض يدعى عليه دين وهو  
ينكره ولو كان الحال عليه ادى مال الحوالة وقال المحيل ما كان لك على شئ وقد  
قضيت دينك بامرك . ولى ان رجع عليك وقال المحيل لابل كان لي عليك الف  
كان القول قول الحال عليه لان القايض يدعى عليه دين وهو ينكر . ولو كان الحال  
له غائبا واراد المحيل ان يقبض ماله من الحال عليه وقال احلته بوكالة ولم يكن  
له على دين قال ابو يوسف رحمه الله لا اصدق له ولا اقبل بيئته لانه قضاء على  
الغائب . وقال محمد رحمه الله يقبل قول المحيل انه وكله . رجل عليه دين فحسب  
الطالب يتقاضى دينه وقال المطلوب قد احلته به على فلان وفلان غائب في  
الخصومة وقال الطالب لم اقبل الحوالة كان القول قول الطالب . والبيينة على  
وهو المحيل فان اقام المطلوب بيينة على ما ادعى ذكر في الاملا ان القايض يقبل البيينة  
ويؤخر الامر حتى يحضر الغائب فانه خصم مع الطالب فاذا قدم الغائب وانكر  
الحوالة امر المطلوب باعادة البيينة في وجهه ولا يقضى عليه بتلك البيينة وان لم  
يكن المطلوب بيينة على ذلك وطلب المطلوب بمين الطالب قبل حضور الغائب كان له  
ذلك فان بكل الطالب يرى المطلوب عن الدين . رجل احال رجل على رجل بمال  
فغاب الحال عليه بعد ذلك ثم جاء الحال له وقال محمد والحال عليه قال ابو يوسف  
لا يصدق والحال له وان اقام البيينة انه جحد لا تقبل بيئته لان الشهر ودينه غائب  
وان كان الحال عليه حاضرا وحده الحوالة وليس للحال عليه بيينة كان جحده  
لحوالة فيكون القول قوله في ذلك . رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ثوان  
المشترى احال البائع بالثمن على رجل ليس للمشترى عليه مال ثمران المشترى فقد  
من عنده على الحال عليه جاز ولم يكن الحال عليه ان يرجع بذلك على المشتري  
وكذلك لو قضا له الجحش على المشتري وان قضا له الجحش عن الحال عليه كان الحال

المال

ان يكون عليه شئ

من

في



عليه ان يرجع على المشتري لان قضاء الاجنبي عن المحتال عليه من له قضاء المحتال  
عليه ولو قضاء الاجنبي ولم يبين كان القول قوله بعد ذلك فان كان الاجنبي  
ميتا او غائبا كان القضاء عن المحتال عليه وهو نظير ما قلنا رجل اشترى من  
رجل فاقبته بمائة وقبضها واحال البايع باليمن على رجل ثم ان المشتري وجرا بالذ  
عيا فردها بقضاء قاض لم يكن للمشتري ان يرجع بمائة على البايع ولكن البايع  
يحيله بها على المحتال عليه شاهدا كان المحتال عليه او غائبا ويكون القول قول  
البايع انه لم يخذل مائة من المحتال عليه وكذا لو كان الرد بغير قضاء فانه لا  
يأخذ المال من البايع وان كان البيع فاسدا فابطله القاضي ورد الدابة رجوع  
المشتري بما كان له على المحتال عليه قوله وكذا لو كان الرد بغير قضاء فانه لا  
يأخذ المال من البايع فيه نظر فقد ذكر في المستقى هذه المسئلة بعينها وهي ما اذا  
اشترى من رجل دابة بمائة درهم واحاله بها على رجل ثم رد بها بغير قضاء كما  
هي ههنا ثم قال في المستقى فان كان رد بغير حكم فانه يأخذ البايع بالمال وان  
كان البيع فاسدا فابطله القاضي ورد الدابة رجوع المشتري بما كان له على  
عليه **قاضي بخاري** ولو ان مسلما باع من مسلم خمر بالف درهم ثم ان  
البايع احال مسلما على المشتري خواله مفيدة بان قال اخلت فلانا عليك بالالف  
التي لي عليك ثم اختلفوا فقال المحتال عليه وهو المشتري ان الف كان من ثمن خمر  
وقال الجحيل وهو البايع كان من ثمن متاع قال قول البايع الجحيل فان اقام المحتال  
عليه بينة على الجحيل بذلك قبلت بينته **سكا تارخانية** مات الجحيل  
وترك كفيلا فقال المحتال للجحيل اخلتني بالالف التي لا كفيل بها ولي ان يرجع عليك  
وقال الجحيل بل اخلت بالالف التي بها كفيل قال قول المحتال ويرجع عليه ولو قال  
الجحيل لجعلها الالف عن التي بها كفيل لم يجز **سكا تارخانية** وفي الجامع  
الصغير لو قبض المحتال له من المحتال عليه فقال ما قبضت مالي وانت وكيل في  
فالقول قول الجحيل ولو اختلف الجحيل مع المحتال عليه وقال المحتال عليه ادبت  
بأمرك على ان ارجع عليك وقال الجحيل انما ادبت من المال الذي لي عليك قال قول  
قوله المحتال عليه **واد** اختلف الطالب والمطلوب بعد موت المحتال عليه فقال  
الطالب لم يترك شيئا وقال المطلوب تركه قال قول الطالب مع ميمنه  
**خ** لا صه قال المحتال قبضت مالي لانك اخلتني بدين لي عليك وقال

كنت وكيل في قبض القول للجحيل **ولو قال** المحتال عليه ادبت دينك لي الرجوع  
وقال الجحيل ادبت ديني عليك قال قول المحتال عليه **قال الطالب** مات المحتال  
بلا تركه وقال الجحيل مات عن تركه قال قول الطالب مع خلفه **قال الجحيل** مات  
عليه بعد اد الدين اليك وقال المحتال لا بل قبله وتوى حتى في الرجوع قال قول  
المحتال المتمسك بالاصل **احال** المشتري باليمن على انسان فترجع اجنبي بقضاء  
اليمن عن المشتري لم يرجع المحتال عليه على المشتري فان تبرع على المحتال عليه بجمع  
وان لم يبين قال قول المتبرع **من فتكاوى** لبرازي **ولو مات** المحتال عليه  
فقال المحتال له توى مالي عليه فارجع عليك ايها الجحيل فقال الجحيل ما توى قال  
للمحتال له ويرجع لانه متمسك بالاصل **حكا مع الفتاوى** ولو قال  
الجحيل للمحتال انت وكيل في قبض الدين من المحتال عليه وقال المحتال اخلتني بدين لي  
عليك قال قول المحتال مع ميمنه **لا** يقول الجحيل ضمن هذا المال عني **لسان الحكم**  
ولو مات المحتال عليه ووقع الاختلاف بين المحتال له وبين الجحيل فقال المحتال له انه  
مات مفلسا وعاد الدين الى الجحيل وقال الجحيل لا بل مات مليا ولم يقد الدين الى قال  
قوله المحتال له وعلى الجحيل البينة **رجل** احال رجلا على رجل بالف درهم فقضى المحتال  
الالف من المحتال عليه فقال الجحيل للمحتال له هو مالي اذ فعه الى فلم يكن لك على شيء  
فكنت وكيل في قبض الالف من غريمي وقال المحتال له هو مالي فانه كان لك عليك الف  
درهم اخلتني بها على غريمك فليس على شيء ان ارد عليك قال قول الجحيل ويومر المحتال  
الالف الى الجحيل فان اراد المحتال عليه ان يرجع على الجحيل بما ادى الى المحتال له فقال  
الجحيل قبضت دينك بأمرك ولم يكن لك على شيء في ان ارجع عليك وقال الجحيل  
لي عليك الف درهم اخلت طالبي عليك فاديتهما من مالي فلا رجوع لك علي قال قول  
قوله المحتال عليه فله ان يرجع الا اذا ثبت الجحيل الدين على المحتال عليه **رجل** احال  
رجلا بالف درهم على رجل فقضى المحتال له المال من المحتال عليه ثم اختلفا فقال  
هو مالي وقال المحتال عليه هو مالي قال قول الجحيل **ولم** اختلف المشايخ في تصوير  
هذه المسئلة ومعناها بعضهم قالوا المراد من المحتال المحتال له ومعناه الجحيل  
يقول للمحتال بل كان لي عليك دين فاخلتني به على فلان ليودي من الدين الذي  
وقال بعضهم المراد المحتال عليه **ومعنى** المسئلة المحتال عليه اذا ادى الدين  
الى المحتال له واراد الرجوع على الجحيل فقال الجحيل انما اخلت بمال كان لي عليك على



ان تؤدى بين المحال له من مالى فليس لك على جوع وقال المحال عليه لم يكن لك  
 على شئ اما قبلت الحوالة بامرئ واديت دينك على ان رجع عليك فالتقول للمحيل  
 والصحيح هو القول الاول وادامات المحال عليه فقال لطالب بقى المالى وقال  
 المحيل لادى فالتقول قول لطالب المحال عليه اذ امارات فقال المحال لادى فالتقول  
 فارجع عليك ايها المحيل فقال المحيل لادى فالتقول للمحال له ويرجع على المحيل  
 نفت لها عن الحانية صلح الحسبة **قوله** قال اذ طالب المحال عليه المحيل  
 بمثل ما الحوالة فقال المحيل اخلتني بدين لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل  
 الدين لان سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه بامرئ الا ان المحيل يتبع عليه  
 دينه وهو ينكر والقول قول المنكر واذ طالب المحيل المحال بما احاله به فقال  
 اخلتني بدينك لى وقال المحال انما اخلتني بدين كان عليك فالتقول قول المحيل  
 لان المحال يتبع عليه الدين وهو ينكر ولفظة الحوالة مستعملة في الوكالة فيكون  
 القول قوله مع ميمنه **قوله** وان يقبل المحال مالى توى اذا  
 توى صح القول والختم ينكر **قوله** الصير في توى للمحال عليه ومراة من قوله  
 صح القول للقاتل توى ومسئلة البيت من المنية قال مات المحال عليه فقال  
 المحال للمحيل توى المالى عليه يعنى هلك بموته مفلسا فارجع عليك وقال المحيل  
 توى فالتقول قول المحال لانه متمسك بالاصل **قوله** شرح المنظومة الوهابية  
 لا بى التمسكه **قوله** لا يقبل قول المحيل اخلت بدين لي عليك للمحال اذ طالب  
 ما احال يعنى رجل احاله رجلا على آخر بالف فرفعه المحال عليه الى المحال ثم  
 طلب الدافع الا ان المحيل فقال المحيل اخلت بالف لى كان عليك والمحال عليه  
 فالتقول له لا للمحيل ولا يكون الاقرار من المحال عليه بالحوالة اقرار بالدين عليه  
 ولا قبوله الحوالة دليل على ان عليه دين لان الحوالة تصح وان لم يكن للمحيل المحال  
 عليه دين ولا قول المحال للمحيل اذ اطلبه اخلتني بدين لي عليك يعنى اذ قال  
 المحيل للمحال اعطيت ما قبضته من فلان فاني اخلتني لتقبضه لى وكنت وكلى  
 في قبضه فقال المحال اخلتني بدين لي عليك فالتقول للمحيل لان المحال يتبع عليه  
 الدين وهو ينكر والقول للمنكر ولا يكون الاقرار من المحيل بالحوالة واقامة عليها  
 اقرارا منه بان عليه دين المحال لان لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة  
**قوله** دُرر **قوله** ولا يقبل قول المحيل للمحال عليه عند طلبه اى طلب المحال عليه

انه يكون القول

في حجة صدر المالى على فليكن عند الدين  
 يختلف

من المحيل مثل ما احال مثالا احال عليه بمائة فطلب منه المائة اخلت بدين  
 لي عليك مقبولا لقول وعرضه من ذلك القول دفع رجوعه عليه وانما لا  
 يقبل قوله عليه عند انكاره لان سبب الرجوع عليه متحقق وهو قضاء دينه  
 بامرئ وقبول الحوالة لا يكون اقرارا بالدين لانها تصح من غير ان يكون للمحيل  
 على المحال عليه شئ ولا قول المحال للمحيل عند طلبه ذلك اى طلب المحيل ذلك  
 المالى من المحال اخلتني بدين لي عليك ويؤمر المحال له بدما اخذ الى المحيل  
 لكونه ينكر ان عليه شئ والقول للمنكر ولا تكون الحوالة اقرارا من المحيل  
 بالدين للمحال على المحيل لانها مستعملة للوكالة ايضا **قوله** الاصلاح والادنا  
**كتاب القضاء**  
 اعلم ان الاستحلاف لا تجرى في الاشياء السبعة عند ابي حنيفة رحمه الله  
 خلا فالحما والاشياء السبعة النكاح والرجعة والقي في الايثار والرق  
 والنسب وامومية الولد بان ادعت جارية على مولاهما انها استقطت منه  
 حسن الخلق والمولى ينكر فان ادان يستحلف المولى على دعواه هذا لان الاستحلاف  
 لرجاء النكول وانما تجرى الاستحلاف فيما يقضى بالنكول ولا يقضى بالنكول في هذه  
 الاشياء عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يقضى **قوله** مسألتان خاتمة  
 وفي الجامع الصغير لا يمين في الحد الا السارق يستحلف فان نكل ضمن ولا  
 يقطع ولا يمين في نكاح ولا رجعة ولا في ايلاء ولا رق ولا اداء نسب  
 ولا لعان بناء على ان الاستحلاف لا تجرى في الاشياء السبعة والقول قول المنكر  
 عليه من غير يمين وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف وحج في ذلك  
 اليمين كلة الا اللعان فان كل جلد حتى يقرأ ويجلف ولا يقضى عليه بالنكول  
 وهذا بناء على ان النكول بدل والبدل لا تجرى في هذه الاشياء وعندهما اقرار  
 والاقرار تجرى في هذه المواضع وهذا كله اذ الرقيق صده المالى فان قصده  
 المالى بالاجتماع **قوله** لو قال لى على فلان الف درهم ثم قال قضاني زيوفا وقال  
 او دعنى الف درهم زيفا او قال غصبت منه الف درهم زيوفا يصدق **قوله**  
 او فصل **قوله** حص **قوله** لا صة في القضاء وفي الحانية وان ذكر المدي  
 جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدي عليه سله من اى وجه يدعى سالة  
 القاضى عن ذلك فان ابى ان يبين ذكر في عامة الروايات ان القاضى لا يجزى على

بعض  
 لا بد من اكل الكتاب من بعض  
 اقول المحال على المحيل  
 انما كان في غير  
 المسألتان ان يكتب هذه المسئلة في كتاب  
 مسألتان

ممنه في السلم

وكذا في البرازية



بيان السبب وذكر الشيخ علي بن محمد البردوي ان القاضى اذا سأل له لا يجب عليه  
 ان يجيب لان المدعى قد يستحي عن بيانه السبب او يشق عليه بيان ذلك فانه  
 بين المدعى عليه وقال هذا المال الذي يدعى على من ثم خمر او خنزير قال ابو  
 بصير مقرر بالمال اذا كثر به المدعى في السبب وقال ابو يوسف ومحمد ان بين  
 مفصولا فكما قال ابو حنيفة وان بين مفصولا لا يصح بيانه ولو ابتدأ بالسبب  
 وقال انه باعني الخمر والميتة بكذا لا يصير مقرر بالمال وان قال المدعى عليه  
 على الف درهم مفصولا الى كذا وقال المدعى مفصولا كان القول قول المدعى الا في  
 الكفالة والمسئلة معروفة **مسألة** اذا حان حايته رجل غصب جارية وغيرها  
 فاقام المصوب منه بيته انه قد غصب منه جارية فانه يجلس حتى يحج بها  
 ويردها على صاحبها وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجاهلية للضرورة وفي  
 دعوى الغصب من الاقضية ما لهذا عليك عبد ولا قيمة عبد وهو كذا درهم او  
 اقل من ذلك ولا يخلو ما ان قال المدعى العبد المصوب قائم في يد اوقال هالك  
 اوقال لا ادري ان قال قائم في يد يامس القاضى بلخصار العبد من غير ذكر القيمة  
 وهكذا في سائر المنقولات وفي المقدور لا يد من ذكر القيمة والصيغة وفي  
 الدابة يذكر سننها وقيمتها ثم اذا اخضر حلف بالله ما هذا العبد ملك هذا المدعى  
 من الوجه الذي ادعاه ولا شئ منه فان ذكر القيمة فهو لوط على ما اشار محمد  
 رواية الخصاص لا يرم فان ذكر حلف بالله ما لهذا المدعى في يدك هذا العبد الذي  
 يدعيه ولا شئ منه من الوجه الذي يدعيه ولا له عليك ولا قبلك قيمته  
 ولا شئ منه فان قام المدعى البينة ان هذا العبد في يد حبس حتى يحج به  
 فان مضى زمان ولم يحضره وقال لا اقدر عليه اوقال هالك فانه يتلوم  
 القاضى ومدة التلوم موكولة الى راي القاضى ان وقع في قلبه انه صادق  
 وبين التلوم قيمة العبد في شهادتهم قضى القاضى عليه بقيمة العبد فان لم  
 يكن له بيته القول قوله مع يمينه وفي ادب القاضى للصمد الشهيد اكر اليتيم  
 فقال الوصى ضاع المال مني فالقول قوله مع اليمين **مسألة** لو قال انفق عليك كذا  
 صدق في نفقة مثله ولو خلتا فقال لا بين مات ابو من عشرين سنين وقال  
 الوصى منذ عشرين سنة فالقول قول الابن ولم يذكر الخلاف في قول هذا قول محمد  
 وعند ابو يوسف القول قول الوصى وههنا اربع مسائل لحد هاهنا الثانية

وكذا في الزانية حيث قال راي لم يكره الا ان كانت  
 فالقول قول الغاصب مع يمينه فان خلفه في كل  
 واعطى المال القيمة بعقله ثم ظهر العبد فهو القاضى  
 مسأله

اذا ترك الميت رقيقا وانفق عليهم ان كان العبيد موجودين فالقول قول الوصى  
 بالاجماع وان لم يكونوا موجودين فعلى هذا الخلاف الثالث اذا ادعى الوصى انه  
 ابني واعطى الجعل اربعين درهما وانكر الابن فعلى هذا الخلاف الا ان ياتي بيته على  
 ما ادعى **مسألة** ولو قال استلبرت رجلا حتى ردا الغلام يصدق الرابعة **مسألة** وقال  
 الوصى ادبت خراج ارضك عشرين سنين وقال الغلام خمس سنين فعلى هذا الخلاف  
 وهل يفرض القاضى مال اليتيم مع لغواتهايات في كتاب الوصايا وفي الجامع الصغير  
 للصمد الشهيد قال لا يصدق في انه معسر في المعجل اما في الموجل فيصدق  
 وفي الاقضية وكذا يصدق في نفقة الاقارب والزوجات واروش الجنابات  
 وضمان المتلفات في انه معسر وفي تكاح الاصل لا يصدق في المهر من غير فصل  
 المعجل والموجل **مسألة** خلاصه في الوصايا **مسألة** ويتبع القاضى ان يحاسب الامنا  
 ملجى على ايديهم من اموال اليتامى وغلا نفق كل شهر او كل سنة على حسب ما يرى  
 حتى ينظر ان كل واحد هل ادى الامانة فيما فوض اليه او خان فان ادى الامانة  
 برده عليه وان خان استبدل غيره بلغنا ان عمر كان يحاسب لقوام على الاوقاف لما  
 ذكرنا ويقبل قولهم في مقدار ما حصل في ايديهم من الغلات والاموال والوصى  
 والقيم في ذلك على السواء **مسألة** الاصل في الشرع ان القول قول القاضى في مقدار المقتضى  
 وفيما يجبر من الانفاق على اليتيم وعلى الضيعة وما صرف منها في مؤونة الاراضي  
 كان وصيا يقبل قوله في المحمل وان كان فيما لا يقبل قوله هكذا ذكر الخصاص في ادب  
 وقرين الوصى والقيم وقال الوصى من فوض اليه الحفظ والتصرف والقيم من  
 فوض اليه الحفظ والتصرف **مسألة** واذ لم يفرق بين الوصى وبين القيم فاذا ادعى  
 الانفاق فقد ادعى ما لم يدخل تحت ولايته فلا يقبل وكثير من مشايخنا سواي بين  
 القيم وبين الوصى فيما لم يكن للضيعة فيه بد وقالوا يقبل قول القيم في ذلك كما  
 يقبل قول الوصى وقاسوا على قيم المسجد او واحد من اهل المسجد اذا اشترى مسجدا  
 لا بد منه نحو الحصى والحشيش والرفن او صرف شيئا من غلات المسجد الى الجحش  
 لا يضمن لكونه ما ذوا فيه دلالة فانه لو لم يقبل ذلك يتعطل المسجد كراهتنا  
 ومشايخ زماننا قالوا لا فرق بين الوصى والقيم في زماننا فالقيم في زماننا من  
 اليه الحفظ والتصرف فجميعا **مسألة** اذا حان حايته وفي الحايية دار في يد رجل  
 ادعاه رجل فانكر وطلب المدعى يمينه فان كانت في يد غيره حلف على اعمى واركان

مسألة  
 مسألة

مسائل الاعراب في قضايا القضاة على  
 وكذا في شرح المنظومة العشرية لابن محمد  
 وفي بعض المسائل وغيرها من الكتب ككتاب اركان  
 ان نكتبها في المدونات مستقلة مسأله



بهيئة او شرا او نحو ذلك حلف على البتات فان اختلفا فقال المدعى عليه الدار في يدي  
 بمرات عن ابي واراد ان يحلف على العلم وقال المدعى انها وصلت اليه ميراثا وعليه  
 اليمين على البتات كان القول قول المدعى مع يمينه على عدم علمه بالله ما يعلم انها وصلت  
 اليه بمرات عن ابيه فان حلف المدعى يحلف المدعى عليه على البتات وان ابي المدعى ان  
 يحلف يحلف المدعى عليه على العلم. **تسائر خانيه**. لا يمين في حد الا في السرقة  
 وفي حق ضمان المالك ان نكل لا القطع ولا يمين في الاشياء السبعة والقول قول المدعى  
 عليه وقال لا يحلف في كذبه. **البائع** اذا اقر بقبض الثمن ثم قال لم اقبض عند الاما  
 يصدق ويحلف بالله ليس عليك هذا القدر من الثمن كذا قاله القاضي الامام وهو  
 الاستحسان والقياس لعدم قبول قوله للنساقض. **واراد ان يثبت المدعى عليه**  
 يحلفه بالله ما يعلم ان فلانا ما اودعه لانه على فعل الغير ولا يتعلق به شيء ويحلف في  
 الدعوى الصحيحة لا الفاسدة. **اذا انكر وزعم المدعى عدم الشهادة او عدم حضوره**  
 او ادعى غيبة الشهود عن البلد فحلف الحاكم المدعى عليه فحلف واشار باصبعه في  
 كذبه الى رجل اخر بالله ماله على كذا صدق وديانة لا وقضاء. **الوكيل** بالبيع اذا باع  
 وسلم الى المشتري ثم اقر البائع ان الموكل قبض الثمن وانكر الموكل قال القول قول الموكل  
 مع يمينه. **ولو قال مرابط جيري** ادى نسيئة فليس بجواب عند بعضهم لا يصدق  
 على الموكل. **اذا ادعى انها غير مخدرة وزعم وكيلها انها مخدرة** ان كان من رعا  
 احضارها بالحلفها في وقت وجوبه لا فائدة في الدعوى واقامة البينة على انها  
 مخدرة او لا فيحضرها وان كره اولياؤها ان كان من رايه ان لا يحضرها ان مخدرة  
 فان كانت بكر او من بنات الاشرف قال القول قول وكيلها باليمين انها مخدرة وعلي  
 المدعى البينة وان من بنات الاوساط وهي ثيب قال القول قول الخصم على انها غير  
 مع اليمين وعلى الوكيل البينة على انها مخدرة والتعويل فيه على العادة. **واذا اخبر**  
 الوصي بالرجل والخرج صدق فيما يحتمل ويحلف على كل حال فلو اخبر انه نقى على  
 او على العقار جميع انزلها ولم يفسرها والى القاضي الا ان يبين شيئا فشيئا ان  
 الوصي مخروفا بالامانة وقال نقى في يد هذا القدر قبل قوله وان لم يكن معروفا  
 بالامانة تجبر على التفسير ومعناه يحضره يومين او ثلاثة ويجوز له ان يفسر  
 اكثر باليمين ولا يجلسه ويجاسبه سنة فسنة. **بلغ اليتيم** فقال الوصي ضاع  
 مني صدق باليمين ولو ادعى الانفاق عليه صدق بالحلف الى نفقه مثله. **ولو اختلفا**

والسئلة سابق ريبان  
 الصلاة  
 الدعوى واليمين لا بد من اوله  
 صلاة

مخدرة  
 باليمين

فقال لا يمين مات ابي منذ عشر سنين وقال الوصي منذ عشر سنين فقال القول للابن وله  
 يذكر القاضي الصدق فيه خلافا قيل هذا قول محمد رحمه الله وعند الثاني القول للمدعى  
 وكذا لو قال الوصي اذيت خراج ارضه الخ قال القول قول الوصي. **كرار يه**.  
 الحاوئ سئل ابو نصر اذعت ابنته ان جميع ما في بيتنا مدي وان ابي اشترى ذلك  
 كله بما لي وكان وكيلي واح الميث يقول لا بل تركه اخي وكان ملكه فاقول قوله مع  
**تسائر خانيه**. وان قال القاضي والقيم انفق على اليتيم او قال انفق على الوصي  
 كذا من مالي واراد ان يرجع بذلك في مال اليتيم او الوصي لا يقبل قوله لا بما لم ينفق  
 ما اذا ادعى الانفاق من مال اليتيم ومن مال الوصي حيث يقبل قوله في المحتمل  
**تسائر خانيه**. اذا اشترك الرجلان على ارضا اشترىها هذا اليوم ما وهذا  
 الشهر وهذه السنة وخصاصا من التجارة ولم يخصا وقتنا او لم يوقفا فهذه  
 جائزة على ما عرف في موضعه فان قال الخصم اشترى متاعا فهلك واراد ان يبيع  
 شريكه بنصف الثمن وانكر الشريك الشراء قال القول قول الشريك مع يمينه فيحلف  
 منكر الشراء بالله ما تعلم انه اشترى ذلك المتاع على شريكه. **تسائر خانيه**  
 الخانيه اذا ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا واقرا الغاصب بذلك ثم اختلفا  
 في قيمته قال المصوب منه قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما ادرى ما كانت قيمته  
 ولكن علمت ان قيمته لم تكن مائة فاقول قول الغاصب مع يمينه ويؤجر الغاصب  
 وان لم يخلف الغاصب على ما ادعاه المصوب منه من الزيادة وان حلف ولم  
 ما ادعاه المصوب منه ذكر في كتاب الاختلاف ان المصوب منه يحلف ارقمته  
 مائة ويلخذ من الغاصب مائة وكان الحاكم يوجب الكفيل يقول لعمري ان تحلف  
 المصوب منه واخذ المائة من الغاصب يمينه لا تكراه ويصح لا المصوب منه  
 مدع واليمين عندنا لا تشرع حجة للمدعى وكان يقول الصحيح من الجواب ان يقال لقاضي  
 يوقف ويذكر له كل ما يصلح قيمة الثوب فيقول اولا اكانت مائة فان قال لا فيقول  
 اكانت خمسة وعشرين هكذا ينهي الى اقل ما لا يجوز ان يتصور قيمة الثوب منه في  
 العرف والعادة واذا انتهى الى ذلك الزمه ذلك وجعل القول قوله في الزيادة  
 مع يمينه وجعل الجواب فيه كالجواب فيمن اقر بخمسين في عين في يديه فعين قال  
 يامن ببيان مقلد فاد الربيعين للقاضي سمي له السهام الى ان انتهى الى اوصى السهام  
 الذي لا يتصدق ونه بالتمليك والعرف والعادة فيلزمه ذلك ويجعل القول

الغاصب

لعله الوصي كما هو في كتاب  
 والوصي والوكيل وحذا  
 هذا في كتاب القضا فليست

اكانت خمسون فان قال يقول صح



الزيادة قوله مع يمينه ومن المشايخ من اشتغل بتعحيح ما ذكر في الكتاب  
 كتابا خائيه **بم** قضى القاضى عليه بالمال فقال انا معسر ولم ادع يعلم  
 اعسارى وهو منكر القاضى ان يحلف على ذلك قال استاذنا وهو اخيرا حسن  
**ط** فيه اختلافا وان القول قول المدين في اعسار امره قول رب الدين ولو اشترى  
 جارية فادعت امراته انها اشترتها منه قبل ولا بينة لها فله ان يحلف المشتري  
 على العلو **ج** اختلاف المتبايعان في صحة العقد فساد بحيث يكون القول قوله  
 لكن مع اليمين **قال** استاذنا رحمه الله وانما كتبت هذا لانه لا يلزم ان يكون  
 القول قول الانسان مع اليمين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدون اليمين  
**ط** قال الوصى لليتيم انفق عليك كذا من ماله وذلك نفقة مثله وقال ترك  
 ابوك رقيقا فانفق عليك من ماله كذا ثم مات اباي وقال الصغير ما ترك ابي  
 رقيقا او قال الوصى اشتريت لك رقيقا واديت الثمن من ماله وانفق عليك كذا  
 فهو مصدق في ذلك كله مع اليمين **قال** **بم** الا ان مشايخنا كانوا يقولون لا  
 يستحسن ان يحلف الوصى اذا لم يظهر منه خيانة ومنها **سطم** عن محمد بن  
 الله قاض باع مال ليتيم فرد المشتري عليه فقال القاضى انى منى منه فالقول  
 بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض ليتيم واراد يحلفه لان قوله على  
 وجه الحكر وكذا في كل شئ يدعى عليه وعن ابو يوسف ادعى الموهوب له هلاك  
 الموهوب عند اداة الوهب الرجوع فالقول له بدون اليمين ومنها لو قال لو  
 شرطت لى عوضا وقال الموهوب له لو شرطت فالقول قوله بدون اليمين ومنها  
 اشترى العبد شيئا فقال البائع انت حجي وقال العبد انا ما ذون فالقول له بدون  
 اليمين ومنها اذا اشترى عبد من عبد شيئا فقال احدهما انه حجي وقال الا  
 انا وانت ما ذون فالقول له بدون اليمين **حسن** ومنها اشترى لبيبة الصغير  
 دارا فخلعها مع الشفيع في الثمن فالقول للاب بدون اليمين ومنها اذا  
 اشترى دارا او اشترى وقال انها لابنى الصغير ولا بينة للشفيع لا يحلف  
 المشتري ومنها في ادب القاضى فروصى بالنفقة على ليتيم والقيم على الواقف  
 الصبي والوقف تحت يد او نحو ذلك من الاماثل ما يكون في ذلك البناي قبل  
 قوله بلا يمين اذا كان نفقة لان اليمين تنفي للناس عن الوصاية فان اقيم قبل  
 يستحلف بالله ما كنت تحت في شئ مما اخذت به وقيل ينبغي للقاضى ان يقدر

من رجل

بلا يمين

شيا

شيئا فيستحلف عليه وكذا هذا فيمن ادعى خيانه مطلقا على مودعه قبل لا  
 يستحلف حتى يقدر وقيل يستحلف بالله ما اخذ فيما اتهم فان حلف برئ وان  
 نكح جبر على بيان قدر ما نكل **قديك** لا يقبل قول المعزول الا ان  
 الذي يدين بان المعزول سلمه اليه فيجوز يقبل قوله لان الذي في يده هو الذي  
 انه ملكه يقبل قوله وحكم له به ظاهر وكذا اذا اقران فلان سلمه اليه الا ان  
 تقوم البينة على خلاف الظاهر ولو عزل وقال كنت قضيت لفلان بقصاص او  
 حق وانا الشاهد عليه لم يصدر فحق يشهد انسان سواه لانه حكم امر لا يملك استيلاء  
 وفي الجامع الصغير قاض عزل فقال للرجل اخذ منك الف درهم ودفعتها  
 هذا قضيت بها لك عليك وقال لا اخذت اخذته طما فالقول قول القاضى فلا  
 ضمان على الاخر لان الملوذ منه صدقه في انه فعله في حاله اقصا وقول القاضى  
 في حال قضائه حجة ودفعه صحيح بخلاف ما اذا قال الملوذ منه اخذته قبل  
 تقليد القضا او بعد العزل فالقول قول القاضى في دفع الضمان عن نفسه او  
 ابطال الضمان عن غيره وكذا اذا قال قضيت بقطع يدك في حق او اخر بقطع  
 يدي **بم** من الادضاع معين الحكم **السار** ان ينكر المحكوم عليه الحضا  
 عند القاضى وقال القاضى كنت خاصمت عندي واعتذرت اليه فلم يات بحجة  
 وحكت عليك فالقول قول القاضى ان كان با قيا على ولايته ولم يعزل  
**موسى بن الحكم** لو قال القاضى بعد عزله لرجل اخذت منك الفاقود  
 الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل اخذته طما بعد العزل فالقول  
 للقاضى مع ان الفعل جازي وكان ينبغي ان يضاف لما اقرب اوقاته وهو وقت العزل  
 وبه قال البعض ولحقه ان السخى لكن المعتقد الاول لان القاضى سنده  
 الى حاله منافية للضمان وكذا اذا زعم الملوذ منه انه فعله قبل تقليد القضا  
 اشكاه **شهد** ان القاضى قضوه على فلان بكذا وقال القاضى لم افقر  
 ترد شهادتهما وتقبل عند محمد بن حمدة الله **اقول** ينبغي ان يفي بقول محمد بن  
 الله لمعنى ظاهر في اكثر قضاه زمانا اصبح الله شانهم ويؤيد ما ذكر في  
 آخر كتاب القضا من الهداية لو قال القاضى قضيت على هذا رجما وقطعوا  
 وسعك ان نفعله وعن محمد بن حمدة الله رجوع عنه وقال لا اخذ بقوله حتى  
 نعين الحجة **استحسن** المشايخ هذه الرواية لفساد حال اكثر القضاة في زماننا

قوله

شيا



الآ في كتاب القاضى للعلامة عليه وقال الامام ابو نصر لو كان عدلا عالميا بقبل  
قوله لعدم تسمية الخطا ولو كان عدلا جاهلا يستفسر فان احسن يعنى  
لويين مثلاً شرط الرجاء والقطع كما هو معروف وجب تصديقه والا  
فلا وان كان جاهلا فالتساوي او عالميا فالتساوي لا يقبل الا ان نعين سبب  
للتهمة الخطا. **جامع الفصولين** ولو اتى الكتاب الى المكتوب اليه  
فقال المندعي عليه لست على هذا الاسم والنسب فالقول له وعلى الزى  
بالكتاب البينة انه فلان بن فلان فان قال انا فلان بن فلان وفي قبلي  
غيري بهذا الاسم والنسب فالقاضي يأمُر بابتناء ذلك وان يبرهن  
المضمومة والا فلا. **كرارته** نقله ابن المويد. وان قال قاض اخذ  
منك الفاء ودفع الى زيد قضيت به عليك فقال الرجل اخذته ظمنا  
فالقول للقاضي وكذا لو قال قضيت بقطع يرك حق اذا كان لقطع يرك  
والمخوف منه المان بمقراته فعله وهو قاض لان المقضى عليه لما اقرانه  
فعله في حال قضائه صار معتبرا بشهادة الظاهر للقاضي لان فعل  
القاضي على سبيل القضاء لا يوجب الضمان بحال وجعل القول قوله ولا يجب  
عليه اليقين لانه ثبت انه فعل في حال قضائه ولا يمين على القضاء. **كشف**  
**الحف** اتى اكثر الناس نقلا عن ابن المويد. وفي المتن ولو ان قاضيا باع  
مالا بيمين بنفسه او او دفع مالا بيمين او باع امينة بامر وهو يعلم بذلك من اجل  
ثرومات القاضى واستقصى غيره فشهد قوما بغير سمعوا القاضى الاول يقول  
استوردت فلانا وقلنا مالا بيمين او يقول بعث مالا فلانا بيمين وكذا وهم  
ذلك قال يقبل القاضى هذه الشهادة ويأخذ المستودع والمشتري بالمال وان لم  
يكن الاول شهيدا فانه قضى بذلك فقصاوه وقوله سواء وفي مختصر رده  
ولو دفع القاضى مالا بيمين الى باع فحضر التاجر قضى عليه بالمال وصدر القاضى  
عليه وكذا اذا باع مالا بيمين فحضر المشتري قضى عليه بالبيع وكذلك يصدق  
فيما ذكرناه قضى به في قصاص او مال او طلاق او عتاق او غير ذلك من حقوق  
الناس وقال قربنك عندي او قامت بينة ولا تتعلق العهد به فيما يبيع  
ولو عن فاتبعه المقضى عليه فقال لما قضيت عليه بذلك كانه صدق  
واذا باع نفسه شيئا لم يقبل قوله. **شكنا** تاريخه. ولو رجع لقطع

قضا

تصادقها

او المخوف منه المان انه لم يكن قاضيا يومئذ وانما فعل ذلك قبل التقيد او  
بعد العمل فالقول قوله ايضا في الصحيح متى عرفته كان قاضيا صححت اضافته  
الاخذ الى حالة القضاء لانها المعهودة وهي منافية للضمان فصار القاضى  
بالاضافة الى تلك الحالة منكر للضمان فكان القول قوله وانما اذا لم يقرب  
في زمان قضائه بل قال انما فعلت هذا قبل تقيد القضاء او بعد العمل فان قام  
بينة على هذا فالقاضي يكون مبطلا في هذا القول فان لم يكن له بينة فالقول  
من فتكاوى النفس نقله ابن المويد. ولا يقبل قول القاضى المعزول بحال  
ببينة لانه حكى امره لا يملك الاستئناف للحال. ولو ادعى رجل على القاضى المعزول انه  
قتل ابنه فلانا ظمنا او اخذ مني مالا بغير حق ودفعه الى هذا وقال المعزول انما  
قضيت به بينة او باقرار الخصم فالقول له بلا يمين ولا ضمان عليه لانهما  
التفقا انه فعل وهو قاض فصار كالتثبت بالمعينة. **حج ط السرخسي**  
**نقله** ابن المويد. وفي جامع الفتاوى عن ابي حنيفة القضاء ثلاثة فاق  
يقبل قوله محلا ومفصلا وهو الفقيه الورع وقاض يقبل قوله مفصلا لا محلا  
وهو الورع غير الفقيه وقاض لا يقبل قوله لا محلا ولا مفصلا وهو ان لا يكون  
فقيها ولا ورعا. **شكنا** تاريخه نقلها صاحب المحققية. ان قضى على رجل  
لرجل بقود في النفس او فيما دون النفس او خد من خد والله ببينة يسمع  
ان يشهد على ذلك انه ثبت عندك ببينة شهد عندك على هذا الرجل وعد لو اسير  
وعلاية وانه قبل شهدا بيمينه وانفذهما وقضى بذلك على الرجل ثم يقيد بعد  
ذلك او يحذر لانه لو لم يشهد بيمينه فيبطل خطا في ذلك وان ثبت عند  
باقرار شهد على ذلك ايضا انه قضاه عليه باقرار لان البينة بخلاف الاقرار وان  
الشهادة بعد تقادم العهد على حقوق الله غير مقبولة والاقرار مقبول ثم  
قال صاحب الكتاب لانه لا يوم من ان يعز القاضى عن القضاء فيدعي المدعى عليه  
يقول فعلت بكذا وكذا فان قال فعلت ذلك وانا قاض لم يبرهن ان يقدمه الى  
قاض لا يرى ان يقبل قوله فيأخذ بذلك ويلزمه فان هذا فصل تحت فيه اختلاف  
فيه ان في مثل هذه الصورة هل يصدق القاضى لجمعا على انه لا يصدق في الا  
القائمة ولتختلف في الاشياء المأكولة فان اكثر الفقهاء يصدقون وقال بعضهم  
يصدقون فيما يقدمه الى قاض يرى قولاً وتلك انه لا يصدق في القائمة

قضا

ينبغي ان يكتب في اول الكتاب

قضا في اول الكتاب



جميعاً فينبغي أن يشهد على قضاياه عدلاً ولا يكتب بذلك ذكر أو يعد إلى وقت الحاجة قال وإذا قال القاضي أن فلاناً هذا أقر عندي أن لهذا الرجل عليه ديناً كذا وكذا أو أقر أنه قتل فلاناً أو هذا عبداً أو قال خطأ أو أقر بحق من الحقوق قالها مصداق في ذلك مقبول قوله ما من عليه له أن يحكم بذلك وينفذ المسئلة على وجهين أما أن الخبر القاضي عن أقرار بشيء يصح رجوعه كل حين في باب السر والزنا وشرب الخمر ونحوه أو لا يصح الرجوع كالقصاص وحل القذف والاموال والطلاق وسائر الحقوق ففي الوجه الأول لا يقبل قول القاضي بالاجماع لأنه يحتاج إلى الرجوع إلى قول القاضي عند حوكم الخصم فإذا كان الخصم جليداً كان ذلك رجوعاً عن الأقرار وفي الوجه الثاني يقبل قوله لأن القاضي أمين وليس بدلالة أنه يتفقد قضاؤه الأبرياء في حق نفسه وذلك لما كان من مآلات التنفيذ قضاؤه وقول الأمين مقبول إذا أخبر القاضي عن ثبوت الحق بالبينه فقال بذلك بينه وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك يقبل قوله في الوجهين الذين ذكرناهما وله أن يحكم بذلك بخلاف الأقرار لأن رجوع الخصم يعمل وهذا رجوع الخصم لا يعمل ولو أن قاضياً عن رجل من القضاة قدمه رجل إلى القاضي ليري ولي بعده فقال أن هذا قتل ابن فلاناً وهو قاض وأفعله به ما ذكر في الكتاب وأنه فعل ذلك ظمناً وقال القاضي المعزول بما قضيت بينه قامت عندي على ذلك أو بأقرار وجحد من الخصم فإن القول في ذلك كله قول القاضي المعزول ولا ضمان على القاضي ولا يمين عليه أما لا ضمان عليه فوجهين أحدهما أن القاضي أضاف إلى الحالة معهودة تنافي تلك الحالة وجوب الضمان فيكون هذا انكار الضمان أصلاً فيكون القول قوله كالصبي إذا قال طلق امرأتى أو اعتقت عبداً حاله الصبي يقبل قوله ولا يقع الطلاق والعتاق كذا هنا والشك أن القاضي أمين ومن كونه أميناً أن يكون قوله مقبولاً وأما لا يمين عليه لأنه إنما اتفقا أنه فعل وهو قاض وقضاؤه ثابت باتفاق مما كالتأنيته معاينة ولو أنه فعل وهو قاض وأدعى أنه فعل بحق كان القول قوله ولا يمين عليه فكر إذا ثبت باتفاق مما قال وذكر ذلك لو الذي قال القاضي أني حكمت له بالمال فقال ما حكمت لي على هذا بشيء ولا دفعت له شيئاً ولا أخذت من هذا شيئاً فالقول قول القاضي ولا ضمان عليه لما قلنا من هذين الوجهين وهذا كله إذا كان ذلك الشيء مستهدكاً فإن كان قائماً في يد

مرئيه

بشيء  
أو غير  
ذلك

المقضي

المقضي له فقال المقضي عليه أن القاضي المعزول والخمسة هذا غير حق ودفعه إلى هذا الآخر وقال القاضي المعزول فعلت ذلك بينة قامت على ذلك أو لا ضمان على المعزول بكل حال لما قلنا من وجهين وهل ينزع المعزول بكل حال لما قلنا من يد المقضي له القاضي المعزول فيما يقول أو كذب وقال المال إلى أخذ من هذا ولا حكم له به القاضي المعزول على هذا الوجه ففي الوجه الأول ينزع من يده ويمنع إلى المقضي عليه حتى يقيم المقضي له البينة تشهد أن القاضي المعزول كان حكمه بذلك لا يضر تصادقوا أن العبد وصل إلى يد من يد المقضي عليه أن اليد كان له ثم المقضي له ادعى التملك وهو ينكر فيؤمر بالتسليم إليه حتى تقوم البينة على ما يدعى وقول القاضي المعزول في الحال مقبول في دفع اليمين عن نفسه لا في الزام الحكم على الغير وفي الوجه الثاني القول قول صاحب اليد لأن المال في يده واليد دليل الملك حتى يقر ما دليل على غير ذلك حريته نقلاً عن القاضي المحضوف في ٤٧ اعلم أن حكم المحكم بفارق حكم القاضي المولى من حيث أن حكم هذا الحاكم يتفقد في حق الخصمين ومن رضى بحكمه لا يتعدى إلى من لم يرض بحكمه حتى لو رد البيع على المتابع يعين بحكم المحكم لا يملك الرد على آتية بخلاف القاضي المولى وكذا إذا أخبر بحكمه بعد العمل لا يصدق بخلاف المولى حريته نقلاً عن المحكم لا حدهما قد أقرت عندي لهذا كذا أو قامت عندي عليك بكذابينه عادلة يقبل قوله لأن الخبان في زمن ولايته قام مقام شاهدين بخلاف ما إذا أخبر زوال الأولية لأنه لا يجوز لأحد من الرعايا فلا بد من الشاهد الآخر بخلاف ما أخبر به قد حكم لأنه إذا حكم العزل فلا يقبل الخبر حريته نقلاً عن التمسيل شرح لطائف الأشارات اعلم بأن أخبار القاضي عن أقرار رجل بشيء لا يخلو أما أن يكون الخبر عن أقراره بشيء يصح رجوعه عنه كل حين في باب الزنا والسرقة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي بالاجماع وأما أن يكون الخبر عن أقراره بشيء لا يصح رجوعه عنه كالقصاص وحل القذف وسائر الحقوق التي هي المعباد وفي هذا الوجه يقبل قوله في الروايات الظاهرة عن أصحابنا وروى ابن سماعه عن محمد بن عيسى لا يقبل قوله قال شمس الأئمة الحلي في هذا ذكر في الرواية قول أبي خنيفة وأبي يوسف ومحمد وأبو حنيفة وابن سماعه في قوله آخره ونوع النسخ وقدر رواية ابن سماعه مطلقاً وفي بعضها مقيدة

مرئيه



وفي بعضها لا يقبل ما التزم إليه عدل آخر وهو الصحيح وكثير من مشايخنا  
أخذوا بهذه الرواية في زماننا وذكر بعض مشايخنا رجوع محمد عن هذه الرواية  
برواية هشام وكان الشيخ أبو منصور المازندراني رحمه الله يجعل هذه  
المسئلة على وجوه أن كان القاضي عالما عادلا لا يقبل قوله وأن كان عادلا غير عالما  
أنحصر ذلك قبل قوله وأنجاهلا فاستقفا أو فاسقا غير جاهل لا يقبل قوله إلا  
أن نعالى المسئلة وانكر بعض مشايخنا ذلك وقالوا مع جهله وفسقه لا يقبل  
أصلا هذا إذا أخبر القاضي عن ثبوت الحق بالقرار وأما إذا أخبر عن ثبوت الحق  
بالبينة فإن قال قائل فبينة بذلك عندي وعدلوا وقبلت شهادتهم قبل قوله  
وله أن يحكم بها بخلاف الإقرار إذا قال القاضي المعزول للرجل قضيت عليك  
بألف وأخذ منها منك ودفعها إليه حين كنت قاضيا وقال الرجل لأجل أخذتها  
بعد الغلط فما أقول للقاضي على الروايات الطاهرة وهل ينزع ذلك الشيء من  
المقضى له إن كان قائما فهو على وجهين أن كان صالحا لا يقول هذه العين ملكي في  
أخذ من هذا ولم يقض القاضي المعزول له شيء لا ينزع من يده وإن كان صاحب  
يقول هذا العين ملكي لأن القاضي المعزول قضى له على هذا الرجل حال كونه  
قاضيا ينزع من يده ويسلم إلى المقضى عليه ولو قال القاضي المعزول على يدي فلا  
وفلان كذا وكذا من المال دفعته إليه وهو فلان بن فلان فإن صدقه الذي في  
المال فجميع ذلك أمر بالتسليم إلى المقر له وهذا ظاهر وإن قال دفع إلى القاضي  
المعزول هذا القدر من المال لكن لا أدري أنه من هو وفي هذا الوجه يأمر بالتسليم  
المقر له أيضا وإن كان صالحا لا يذكر المعزول في جميع ما قاله فالقول بقوله وهذا ظاهر  
أيضا وإذا اتخذ أحد الحكمين وقال لا تحكم بيننا وقال الحكم الآخر حكمت بينهما فاف  
يصدق المحكوم ما دام في مجلس الحكومة وبعد ما قام عن مجلس الحكم لا يصدق  
حريفة المفتي • أمه في يدي رجل يقال له عبد الله فقال رجل يقال له  
رجل يقال له محمد يا محمد الأمة التي في يد عبد الله كانت أمي بعثتها منك بألف  
درهم وسلمتها إليك الآن عبد الله قد غصبها منك وصدقه محمد فذلك كله  
وعبد الله يكره ذلك ويقول الجارية جارية فقال لفلان في الجارية قول عبد الله  
ويغضى بالثمن لا يبرهيم على محمد • ولو استحق أحد الأمة في يد عبد الله بعد ما أخذ  
من محمد فإراد محمد أن يرجع بالثمن على أبيهيم وقال الجارية التي اشتريتها ورد

من جامع الفصول

مرسله فيلنظر



قضا

قضا

قضا

عليها

عليها الاستحقاق لا يثبت إلى ذلك وكذلك لو أن الذي استحقها على عبد الله  
استحقها بالتنازع بأن أقام بينة أنها جارية له ولرب في ملكه وقضى بها القاضي  
للمستحق لم يرجع بالثمن وأن ظهر بينة للمستحق أن يبرهيم باع جارية الغير  
تكاثر جانيه • **مسئلة** عن شخص خرج من عند القاضي في  
التزسيم مع الرسول على حق شرعي فذهب مع الرسول ليس خصمه بالرفع أو  
التجنى فحضر الرسول وأدعى هروبه فقبل يمين الرسول المبالغ وهل القول قوله  
أولا **اجاب** • إذا هرب الرسول من الرسول وعجز عنه فالقول قوله في  
ذلك ولا ضمان عليه لكن إذا التمس هروبه لا بقوله يؤدب على التفسير  
فكارها الهداية • وينظر في الودائع وأن تفاع الوقوف فيعمل به على ما تقو  
به البينة أو يعترف به لأن كل ذلك حجة ولا يقبل قول المعزول لما بيننا إلا أن  
يعترف الذي هو في يديه أن المعزول سلمه إليه فيقبل قوله فيها • **مسئلة** هداية  
فصل آخر إذا قال القاضي قد قضيت بالرجح فأرجحه أو بالقطع فأقطعه  
أو بالضرب فأضربه وسعدك أن تفعل وعجز محمد بن رجوع عن هذا وقال لا تأ  
بقوله حتى نعالى المسئلة لأن قوله يحتمل الغلط والخطأ والندار لا غير يمكن على  
هذه الرواية لا يقبل كتابه واستحسن المشايخ هذه الرواية لفساد حال أكثر  
القضاة في زماننا إلا في كتاب القاضي للحاجة إليه وجهه الظاهر أنه أخبر عن  
أمر ملك إنشاء فيقبل لحلوله عن التهمة ولا نطاعة ولا الأمر وليجته وفي  
طاعته وقال الإمام أبو منصور أن كان عادلا عالما يقبل قوله لا يفعله  
الخطأ والخيانة وإن كان عادلا جاهلا يستفسر فإن أحسن وجز صدقيه  
والأفلا وإن كان جاهلا فاستقفا أو عالما فاستقفا لا يقبل إلا أن يعاين السبب  
الحكم لتهمة الخطأ والخيانة • قال وإذا غلب القاضي فقال الرجل أخذت منك  
ألفا ودفعتها إلى فلان قضيت بها عليك فقال الرجل أخذتها ظما فالقول  
للقاضي وكذلك إذا قال قضيت بقطع يدي في حق إذا كان الذي قطع يده الذي  
أخذ منه المال مقررا أنه فعل ذلك وهو قاض ووجهه أنها لما توافقا الله  
ذلك في قضائه كان الظاهر بشا هذا إذا القاضي لا يقضي بالجور ظاهر ولا  
يؤمن عليه لأنه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضي ولو فر  
القاطع والأخذ بما أقر القاضي لا يضمن أصلا لأنه فعله في حالة القضا ورفع

أول المسئلة قال ونظر في حال الحبس لأن من اعترف بحق الزم إياه لأن الأوامر من الحكم يقبل قول المعزول البينة لا تسمع بالحق بالرهايا وشهادته ليست بقبوله لا سيما إذا كان على فعل نفسه

قضا



القاضي صحيح كما اذا كان معاينا ولو زعم المقطوع يده او المأخوذ ماله انه فعل قبل  
التقليد او بعد الغزل فالقول للقاضي وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة منتهية  
للايمان فصار كما اذا قال طلقنا واعتقت وانما نحنون والجنون منه كان معهودا  
ولو اقر القاطع والاخذ في هذا الفصل بما اقر القاضي بيمينان لانها اقر بسبب  
اليمين وقول القاضي مقبول في دفع اليمين عن نفسه لا في ابطال اليمين  
على غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولو كان المال في يد  
الاخذ قاسا وقد اقر بما اقر به القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضي فانه  
فعله في قضائه او ادعى فعله في غير قضائه يؤخذ منه لانه اقر ان اليد كانت له  
فلا يصدق في دعوى ملكه الا بحجة وقول المعلن وفيه ليس بحجة هـ راية

**كتاب الشهادة**

ولو ادعى المتهود عليه ان احدا للشهود الاربعة عند القول قوله حتى تقيم البينة  
انه حر ماروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال الناس احرار الا في اربع الشهادة  
والقصاص والعقل والحدود **ب** كذا في الخرد **ج** الحائصة ذمها  
فشهد عشرين من التصاري انه اسلم لا يصلي عليه بشهادتهم وكذا لو شهد  
من المسلمين ولو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقيته اوليائه كفار من اهل دينه  
فادعى الولي المسلم انه اسلم وانه اوصى اليه واراد ان يأخذ ميراثه وشهد  
انسان من اهل الكفر بذلك ليأخذ الولي المسلم ميراثه بشهادتهم ولو لم يشهدوا  
على سلامته غير الولي يصلي عليه بقول الولي المسلم ولا يكون له ميراثا فانما خالية  
ولو شهد ثمان ان فلانا طلق امراته والزواج غائب فان شهد عند المرأة حل لها  
ان تعتد وتزوج بزواج وكذا اذا شهد عند المرأة رجل عدل صدق **و** اذا  
اخبارها واحد بموتها جاز لها ان تزوج فاذا سمع ثمان منه يحل لها ان تشهد  
لان الشهادة في باب الموت تثبت بخبر الواحد وان لم يوجد لفظ الشهادة **و** لو قال  
الشاهدان سمعنا منه انه خالع او طلق امراته ولم يشهدن لا يقبل قول احد في  
الاستئذان وتطلق ولو قال لا نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان القول للزوج  
الا ان يظهر منه امارا على صحة الخلع **و** لو قال الزوج اني استئذنت خفيته **و**  
يسمع احد غيري يقبل ديانته لا قضاء **ج** كماع الفتاوى **ا** اذا شك الرجل  
انه طلق امراته واحدة او ثلاثا في واحدة حتى يستيقن او يكون كبر طينه على خلا

وفي الخاتمة ما يجالسه

**قوله طلق** وما جعل  
اشبه لانه دعوى المدعي مع انك  
المدعي عليه تعارض في الصدق  
في الشك والاحتمال فندبره  
الزمت اولها اذا اظهرت  
الزعم لانها خلقت برهون  
الحق وقاعدة الظاهر هو  
المالك للبرهان فلا بد  
من حجة او شاهدات هذا هو  
صدق المدعي وزوج قول  
حقيقة لقلا غرض المنطوق

هذه المسئلة مذكورة في فتاوى  
الشيخ وجامع الفصولين  
وتشرح منظومة ابن وهبان  
لابن الشيخ وليينظر

فان اخبر عدو له حضر واذ لك المجلس وقالوا كانت واحدة قالوا ان كان عدو ولا  
صدقهم واخذ بقولهم **خ** لاصه في الطلاق **ا** اذا شهد الشهود على  
اقرار القاضي انه غضب منه جارية حتى يكون الثابت بشهادتهم اقرار القاضي  
والاقرار بالجهول جائز ويؤمر بالبيان في صورة الاقرار لو جاء بخبره وقال  
هذه تلك الجارية كان القول قوله **ج** رجل طلق امراته ثلاثا فشهد عند  
انك استئذنت موصولا وهو لا يريد ولا يحفظ ما لا يجري جاز له ان يعتمد على قوله ولا  
يجري على سبانه ما لا يريد ولا يحفظ ما لا يجري جاز له ان يعتمد على قوله ولا  
فلا **و** فاضحان في الطلاق **و** لو طعن المتهود عليه في حرية الشاهد  
وقال نعمان يقينان وقال اخر حران قال قول قوله حتى تقوم لهما البينة على  
حرتهما لان الأصل في بني آدم وان كان الحرية يكون لهما اولاد آدم وحواء عليهما  
السلام وهما حران لكن الثابت يحكم باستصحاب الحال لا يصحح للأثر على  
الحصم فلا بد من اثباتها بالبرهان والأصل فيه ان الناس كلهم احرار الا في اربعة  
الشهادات والحدود والقصاص والعقل هذا اذا كان محمولا على النسب تعرف  
حرتهما ولو ترك طاهرين مشهورين بان كانا من الهندا ومن التبرك او من غيرهم  
لان من لا تعرف حرته او كانا غريبين من مجرى علمهم الرق قال قول قولهما فلا  
يثبت رقهما الا بالبينة **ب** كذا في الخرد **ج** وفي الكفر في الحل  
والحرمة وتعبية الزبني بانه سهر ولا يقبل قوله فيهما وجوابه انه يقبل  
فيما ضمن المعاملات لا مقصودا وهو من ادعاه كما افصح به في الكافي **ب** يقبل قول  
الواحد العدل في احد عشر موضعا كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف  
وفي الجرح والتعديل والترجيح وفي جودة المسئلة وفي ردائه وفي الاخبار  
في الفلاس بعد معنى المدعي وفي رسول القاضي الى المزني وفي اثبات العيب وبرهانه  
هلا لمضمان عند الاعتلال وفي اخبار الشاهد بالموت وفي تقدير ارس  
وزدت اخرى يقبل قول امين القاضي اذا ادين بشهادة شهود على عين تعدد  
حضورها كما في دعوى القينة بخلاف ما اذا ابعته لتخلف المخررة فقال خلفها  
لم يقبل الا بشاهد معه كما في الصغرى **ا** استسكاه في الدعوى **ق** قال  
مشايخنا يقبل قول لا طبيا الكفر **ن** كذا في الموقد عن الجزار **و** ولو  
شهد رجل بموته واخر بحياته فالمرأة تلحق بقول من كان عدلا منهما ايما كان

بصير

مرشدة في اول المسئلة من البديع



ذكرنا مثل هذه المسئلة في كتاب الطهارة  
ايضا فقلنا من فتاوى قاضيهان

ولو كانا عدينا فاحد يقول من غير موته لانه يشهد العارض جامع  
رجل صلب زينا او سمننا او خلا لغيره معاينة الشهود وقال الصادقات  
فان كان القول قوله مع يمينه في انكاره استهلاك الطاهر ولا يسع الشهود  
ان يشهدوا عليه انه صلب زينا غير نجس ولو ان رجلا عدا الى طوابق حوض فاستهلك  
معاينة الشهود ثم قال انتم ميتة لا يقبل قوله في ذلك ويسع الشهود ان  
يشهدوا عليه انها كانت ذكية لان المسئلة الاولى لا يعلم بعد وقوع القارة  
فيها وفي المسئلة الثانية يعلم انها كانت ذكية قاضيهان بخلاف  
النساء وحدهن فيما لا يطلع عليه الرجال كالأولادة ونحوها ولا يشترط العدن  
ويكتفى بشهادة امرأة واحدة مسئلة عندنا في الخوط وتشترط الحرية  
والعقل والبلوغ ولفظ الشهادة عند مشايخ بلخ رحمه الله خلافا لما يقوله  
مشايخ العراق رحمه الله والقدرين اعتمد على الاول وعليه الفتوى لان  
النقص ورد بلفظة الشهادة وفي لفظ الشهادة زيادة تأكيد في الخبر خلا  
الديانات حيث لا يشترط لفظ الشهادة وما شهد به رجل واحد على الولادة  
والعيب في هذا الموضع فقد اختلف المشايخ فيه والاصح انها تقبل ويحمل على  
وقوع بصره عليها من غير قصد او قصد بخلاف الشهادة فلا يصح كافي الشهادة  
على الزنا وفي استهلاك الصبي لا تقبل شهادة النساء الا في الصلاة عليه وفي الميراث  
لا تقبل الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وعندهما يقبل في ذلك كله شهادتهما  
المحرمات والشهادة على حركته بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على  
العدن والارتقى على هذه المرأة المنكوحه اذا جاءت بولد وقالت لزوجها انه  
فانكر الزوج ولا تقبل قولها بدون شهادة القابلة فان شهدت يقبل  
الذب والشتان الخوط وقاويل المسئلة اذا كان زوجها يكرها اما اذا كان يصيد  
او لم يكن لها زوج تثبت الولادة بمجرد قولها خالصه رصيع مبطلون  
يخاف عليه من هذا الداء وزعموا لا طهر لو شرب دواء كذا ترى الصبي  
وتحتاج الطهر الى شربه في نهار رمضان قيل لها ذلك لو قال لا طهر الى الزنا  
فصولين مسئلة لو قال لزوجته ان ولدت فانت طالق فقالت ولدت  
فانكر فشهدت القابلة يقبل قولها عندنا في يوسف ومحمد رحمهما الله لان شهادتهما  
حجة في ذلك قال عليه الصلاة والسلام شهادة النساء اجازن فيما لا يستطيع الرجال

مسئلة

اليه لانها ادعت الحنف فلا تثبت الايمنة وهذا لان شهادتهم ضرورية في  
الولادة فلا يظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنه معين الحكم يقبل  
قول المرأة في ارسال الهدية ويجوز قبولها والا قدم على الاكل يقبلها ويقبل  
قولها في الاذن في دخول الدار والمجوز على العيال اذا انكر الزوج ما ادعت عليه  
من المرأة من الاعتراض وكانت بكرانظر النساء اليها فان قلن هو ثيب فالقول له  
مع يمينه لان قول النساء بحجة فوجب تحليفه وانما تثبت بقوله الثيابة لا  
الوصول وفي الاصل المرأة الواحدة تجزى والشتان الخوط معين الحكم  
وفي الزيادة عند البكرات لا تثبت الا بقول البائع لانه انما يقرب بالوطى وان منع  
الرد او يقول النساء وانه لا يكون حجة في حق الرد وان كان يعلم يقول النساء فلا  
تكتفى والشتان الخوط فان اخبرت بعد العيب فلا خصومة لان وجوده شرط  
لوجه الخصومة ويرجع في الداء الى الاطباء وفي الحمل الى النساء وفي دعوى الحمل  
انما يصدق في رواية اذا كان من وقت شراها اربعة اشهر وعشرا وان كان  
اقبل لا بسان الحكم سئل عن شخص قال بحضرة لقا في  
خصومة ان شهد على زيد كان قوله مقبولا على وكان حقا ما يقول فحضرت  
وشهد عليه فكذبه فهل يلزمه اولا اجاب ان كان عدلا قبل  
قوله سواء رضى ولا وان لم يكن عدلا لا يقبل قوله ولا اعتبار في رضاه  
السابق لان فيه تعين لزوج وشهادته والا لزامات لا يصح تعليلها  
فكارى الهداية سئل هل يقبل قول الذمى الطبيب في قدر  
وحذوثة وهل هو عيب يرد به على البائع اذا الركن بالبلد طبيب عيى ولا  
يعلم ذلك العيب من المسلمين اجاب لا يقبل قول الكافر على المسلم  
يثبت بشهادته حكيم على المسلمين قكارى الهداية ويقبل عدل واحد  
في تقويم وجرح وتعديل وارثن بقدر وريحمة والسر هل هو جيد  
وافلاسه لارسال العيب يظهر وصوم على امر او عند علة  
وموت اذ للشاهد من خبر اشتملت الابيات على احد عشر مسئلة  
فيها قول العدل الواحد الا ولى التقويم لو انكر شخص شخصا وادعى ان  
مبلغا فانكر الذمى عليه ان يكون ذلك القدر يكفي في ثباته قيمته قول العدل  
الواحد الثانية والثالثة المخرج والتعديل يقبل فيهما قول عدل واحد وهذا في

كتيبات المسئلة في الطهارة

هذه



تركية السر وقال محمد لا بد من اثنين الراية تقديرا رثن المتلف الخاسر  
 المتزوج العدل عن من لا يعرف القاضى لغته من الاختصاص وقال محمد لا  
 يكتفى فيه باقل من اثنين السادة ادى المسلم اليه جودة المدفوع وانكر المسلم  
 او عكسه يكفي فيه قول العدل الواحد السابعة اذا اخبر القاضى عدل بافلا من  
 المجوس بعد مضي المدة اطلقه بكفيا به الثامنة الرسالة من القاضى لا  
 المولى لتاسعة يكفي قول واحد في اثبات الغيب الذى يختلف فيه البائع والمشتري  
 العاشرة الصوم برؤية هلال رمضان وقوله على ما سقى كتاب الصوم من  
 رواية الحسن انه يقبل العدل الواحد في الصوم بلا علة من عيم او غبار او نحو  
 الحادية عشر اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل فسمعما اني شهدا على  
 موته وقال ان صاحب الفوائد نظم منها تسعة ولم يعرفها في الشرح وراى  
 هو في الكافي مسئلة التركية والرسالة والترجمة في خزانة او لكث زياده  
 رمضان والا فلا يصح ومسئلة الشهادة على الموت والمسائل المذكورة في غالب  
 الكتب شرح منظومة ابن وهبان **باب الرجوع عن الشهادة**  
 ولو قال الشاهد لقوم اشهدوا وان الشهادة التي شهدت بها عند القاضى  
 على فلان كذا رور باطل لا تبطل شهادته بذلك كونه في غير مجلس القاضى ولو  
 رجع في مجلس قاض اخر صح رجوعه حتى لو اقام المشهود عليه البيعة على رجوعه  
 في غير مجلس القاضى لا يقبل وعند قاض اخر يقبل ولو ادعى رجوعه مطلقا لا  
 وان لم يكن بلد في الرجوع بيعة واداد استخلافا للشاهد ان ادعى رجوعه مطلقا  
 او في غير مجلس القاضى لا يستخلف وادادى في مجلس قاضى يستخلف القاضى  
 كما مع الفتاوى لقر قاصير رجل ادعى في يدى رجل امة انها امته و  
 بالامة وكانت امة في يد المدعى عليه ولم يعلم القاضى بها فاقام المدعى بعد  
 بيعة انها ابنتها فان القاضى يقضى له بالابنة ايضا تبعا للام فان قضى القاضى  
 بذلك ثم رجع المشهود الذين شهدوا على الام انها للمدعى عن شهادتهم فانهم  
 يضمنون له قيمة الام وولدها وقد مر المسئلة من قبل قال ويستوى في  
 المسئلة ان يكون القاضى قاض بذلك معا او قاض بالام وبالولد بعد ذلك قال  
 ادعى في يد رجل واقام بيعة انها له وقضى القاضى بها ثم اقام المدعى بيعة على  
 ألف في يد المدعى عليه انها للامة وقضى بها المدعى ثم رجع الشاهدان الذين

مسئلة عجيبة

بالامة

بالامة فان القاضى يقضى بغير قيمة الام ولا يضمنهم من الما شيئا قال أصحابنا ولو  
 ان رجلا اقر بالف في يديه انها كانت لهذه الامة ثم قال انها كانت لها قبل ان يملكها  
 مولاها هذا اذا لم يصدق على وكانت الامة لمولى الامة هذه هذا ولو اقر لصبي في يد  
 انه ابن هذه الامة ثم قال اما ولدته قبل ان يملكها كان القول قوله ثانيا فانها عليه  
 ولو رجعا شاهدا بملكها بمهر المثل او اقل او نكاحه اياها بمهر المثل ضمننا الزيادة  
 واذا شهدا عليها بنكاح بمهر قاصر مثل اذا ادعى نكاحها على مائة وقالت تزوجني  
 على ألف ومهر مثلها ألف فبرهن على مائة فقضى به ثم رجعا بعد النكاح قبل  
 الطلاق لا يضمنهما النقصان وهو تسعماية وقال اصنناه لها قيرنا بقولنا بعد  
 قبل الطلاق لا يضمن رجعا بعد الطلاق قبل النكاح لا يضمنان لها شيئا اتفاقا  
 من الحفائظ وهذا الخلاف مبني على ان القول لها اني امار مهر مثلها عندهما  
 اذا اختلفا الزوجان في قدر المهر وكان يقضى لها ولو لا شهادتهما فصما اتفاقا  
 تسعماية فيضمنان وعند القائل قول الزوج فلم يتلفا عليها شيئا شرح  
 الجمع لابن الملك في باب الرجوع **كتاب الوكالة**  
 رجل قال لامرأته شئتوكيكل من وهرجه خاوي كن وقالت اكر وكيكل توامر  
 خويشتن وابسه طلاق باذاتهم فقال الزوج لمارد به الطلاق وكان القول  
 قوله اذا لم يوجد ثمة ما يدل على الطلاق وان كان ذلك في حال مذكورة الطلاق  
 يقع الطلاق رجل قال لآخر وكيكل محضرتي وادى رسالتك وقال ان المرسل  
 يقول بعث لي ثوب كذا ثمن كذا وبيع ثمنه فبعته وانكر المرسل وصول الثوب  
 والوكيل يقول اوصلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان اقر  
 المرسل بقبض المرسل الثوب منه وانكر الوصول اليه يضمن المرسل قيمة الثوب  
 وان انكر قبض المرسل قال قول قوله ولا ضمان عليه قاض حنان محيط  
 الوكيل اذا وكل رجلا بتقاضي دين له على رجل ثم ان المطلوب مات فان الوكيل على  
 وكالة يتقاضي ذلك من مال الميت ولا ينعزل حكم الموت المطلوب وان مات الموكل  
 خرج عن الوكالة علمه او لم يعلم فان قال الوكيل كنت قبضت الدين ودفعته اليه  
 لم يصدق وان كان المقبوضها كافا فبين هذا وبين الوكيل قبضا الذي  
 اذا قال بعد موت الموكل كنت دفعته لدين الى اطباء قبل ان يموت الموكل والنورته  
 قالوا دفعته بعد موت ديننا والمالهالك فان هناك القول قول الوكيل ثانيا خاويه





الوكيل قبض الدين اذا قبض الدين كان المقبوض مائة في دين واذا اودع  
 غيره يضمن الا اذا اودع من في عياله وفي الشجر يضمن ما يضمن في سائر  
 الودائع والقول قول الوكيل انه دفع الى الطالب **مسألة** ان جانيته  
 الوكيل قبض الدين اذا قال قبضت ودفعته الى الموكل كان القول قوله لا انه  
 يدعي اتصال الامانة الى صلحها فيقبل قوله ولو وقعت المنازعة بين  
 الوكيل بالاستقراض وبين موكله فقال الوكيل قبضت من المقر وقد  
 الى الموكل وانكر الموكل لا يقبل قول الوكيل لان الوكيل يريد بهذا الزام المال  
 على الموكل فلا يقبل قوله وانما ايجاب المال على الموكل **قاضي حنبل** رجل  
 وكل رجلا بشرا شئ بغير عينه ودفع اليه الثمن فاشترى الوكيل فهو على  
 وجوه ان كان وكيله بالشرا بمائة درهم فاشترى بمائة درهم ولم يصف  
 درهم لا من ولا الى غيرها كان البيان له ان قال نويت بالدرهم الذي راها  
 دفعها الامر الى صدق الوكيل ويلزم الشرا للامر وان قال نويت غيرها  
 لزما الوكيل اذا قال الوكيل نويت الشرا لنفسى وان قال نويت الشرا للامر كان  
 الشرا للامر وان كان الوكيل اضاف الشرا الى درهم الامر يكون الشرا للامر  
 نقد الوكيل منها او من غيرها ولا يصدق الوكيل انه اشتراها لنفسه الا اذا  
 الموكل وان كان الوكيل اضاف الشرا الى درهم نفسه كان الشرا له ولا يصدق  
 انه اشتراه للموكل نقد تلك الدرهم او غيرها الا اذا صدقه الموكل وهذا  
 كله اذا اتفقا فقال المشتري اشتريت **مسألة** وان تصادقا على انه  
 تخضره النية قال ابو يوسف حكمه التقدير نقد الثمن من مال الامر كان الشرا للامر  
 سواء اضاف العقد الى نفسه او الى الامر وقال محمد رحمه الله الشرا يكون الوكيل  
 لو قال بعه وخذ كفيلا او قال بعه وخذ رهنا لا يجوز الا كذلك ولو قال  
 لم يأتني في ذلك كان القول قول الامر لان لا يستفاد من قبله **رجل** وكل  
 بان يشترى له اخاه فاشترى الوكيل فقال الموكل ليس هذا باخي كان القول قوله  
 يمينه ويكون الوكيل مستترا له لنفسه ويعتق العبد على الوكيل لانه زعم انه اخ  
 الموكل واعتق على موكله **رجل** تحت امة لرجل فوكل الزوج رجلا يشترى له امر  
 من مولاها فاشترى الوكيل فان لم يكن الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط  
 المهر عن الزوج لان هذه فرقة جات من قبل من له المهر فيبطل المهر كما قبل الحق

الموكل اشتريت او على العكس وقال الوكيل  
 اشتريت لنفسى او على العكس

غريبة

او لا تستأجره اغتصبها من انا فاشترى  
 نفسها قبل الدخول او قبلها الموكل  
 قبل الدخول

ابن زوجها قبل الدخول فانه يسقط المهر عن الزوج في قولنا خيفه هذا اذا علم  
 المولى ان الوكيل يشترى بها زوجها ولو باعها المولى من رجل ثمان اودع  
 من الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهرها لمولاها الاول لان  
 ما جات من قبل من له المهر ههنا لان المهر لم يصير ملكا لبايع من الزوج بخلاف  
 الاول هذا اذا اقر المولى ان المشتري كان وكيلاً من قبل زوجها او عرف ذلك بالنية  
 فان لم تعرف وكالاته الا باقرار الوكيل بعد الشرا كان القول قول البايع مع يمينه  
 الا ان يقيم الزوج البينة على الوكالة **رجل** وكل رجلا ان يشترى له امة  
 درهم فاشترى امة بالثمن درهم وبعث بها الى الامر فاستولدها الامر ثم قال  
 الوكيل بعد ذلك اشتريتها بالثمن درهم فان كان الوكيل حين بعث بها الى الامر  
 قال هذه الجارية التي امرتني بشرائها فاشتريتها لك ثم قال اشتريتها بالثمن درهم  
 لا يصدق وان اقام البينة على ذلك لم يقبل **ولو كان** الوكيل حين بعث بها الى  
 الامر لم يقل شيئا ثم قال اشتريتها بالثمن درهم قبل قوله وله ان يخذ الجارية  
 من الامر وعقرها وقيمة الولد لان الامر صار مغروراً من جهة **رجل** وكل  
 رجلا يبيع عبده ثم قال للموكل قد اخبرتك عن الوكالة فقال الوكيل قد بعته  
 لا يصدق الوكيل **ولو اقر** الوكيل ولا يبيع لاسان بعينه فقال الامر قد اخبرتك  
 عن الوكالة جاز البيع ويقبل قول الوكيل اذا ادعى المشتري ذلك **الوكيل** يبيع  
 اذا باع ثم اقران موكله قبض الثمن من المشتري كان القول قول الوكيل مع يمينه  
 المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل لاضمان عليه فان نكل عن الثمن للموكل **الوكيل**  
 قبض الدين اذا قال قبضت ودفعته الى الموكل صح اقراره وبره **قاضي حنبل**  
 قبض الطالبة بحقه بنفسه من الغريم لا يصح اقراره على الموكل **قاضي حنبل**  
 رجل امر غريمه ببيع ارض فيها اشجار فباع الوكيل الارض باشجارها فقال الموكل ما  
 امرته ببيع الاشجار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله القول  
 قول الموكل فيما امر والمشتري يخذل الارض حصتها من الثمن ان شاء وكذا لو كان  
 مكان الاشجار بناء **قاضي حنبل** الوكيل بعتا الدين اذا قضاه بلاء  
 كتابة براءة وشهود لا يفيق الا اذا كان قبل له لا تقضي لاشهود وان زعم الوكيل  
 الاشهاد فكذب الموكل فالقول للموكل ان زعم عن العفة **بكر** ربه  
 الوكيل بقضاء الدين اذا دفع الدين بغير يمينه ولا كتابة براءة لا يضمن الا اذا

على العلم

مهم في ولد المغرور



قَالَ لَهُ لَا تَدْفَعُ إِلَّا بِشَهَادَةِ الْوَكِيلِ شَهَدَتْ وَانْكَرَ الْمُوَكَّلُ فَأَقُولُ قَوْلَ الْوَكِيلِ  
وَلَوْ وَكَّلَ رَجُلًا بِقَبْضِ بَنٍ لَهُ عَلَى ابْنِ الْوَكِيلِ أَوْ ابْنِهِ أَوْ عَبْدَهُ أَوْ كُلٍّ مِنْ لَا تَقْبَلُ  
لَهُ إِذَا قَالَ قَبَضْتُ وَهَلَكَ عِنْدِي فَأَقُولُ قَوْلَ الْوَكِيلِ • وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَبِيعَهُ بَنٍ  
أَوْ بَنِيهِ بِثَقَّةٍ فَبَاعَهُ بِغَيْرِ رَهْنٍ وَكَفِيلٍ لَمْ يَحْزَنْ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي شَرْطِ الرَّهْنِ لَمْ يَحْزَنْ  
فَأَقُولُ قَوْلَ الْوَكِيلِ • وَكَذَا لَوْ قَالَ لَهُ الْأَمْرُ بِتَكْ بغير هذا التمس فأقول قَوْلَ الْوَكِيلِ  
الْوَكِيلُ يَبِيعُ الْعَبْدَ إِذَا قَالَ بَعَثَهُ مِنْ هَذَا وَقَبَضْتُ التمس وَهَلَكَ فِي يَدِي وَإِنَّمَا  
الْمُشْتَرِي صَاحِبُ مَا تَمَاتَ الْأَمْرُ فَقَالَ وَرَبَّتُهُ لَمْ تَبْعُهُ وَقَالَ الْوَكِيلُ بَعَثَهُ وَقَبَضْتُ  
وَهَلَكَ عِنْدِي وَصَدَّقَهُ الْمُشْتَرِي أَنَّ كَانَ الْعَبْدَ هَا كَذَا فَأَقُولُ قَوْلَ الْوَكِيلِ  
وَإِنْ كَانَ قَاتِلًا لَا يُصَدِّقُ إِلَّا بَشِيَّةٍ تَقُودُ عَلَى الْبَيْعِ فِي حَيَاةِ الْأَمْرِ • وَالْوَصِيُّ إِذَا  
أَقْرَبَ الْبَيْعَ وَقَبَضَ التمس وَبَلَغَ الْيَتِيمَ وَانْكَرَ الْبَيْعَ أَوْ قَبَضَ التمس فَهُوَ مُصَدِّقٌ فِي  
الْبَرَاءَةِ دُونَ الزَّامِ الْيَتِيمَ شَيْءًا • الْكُلُّ فِي الْحَسَامِ الْكَبِيرِ • وَفِي وَكَلِّهِ الْجَامِعِ  
الصَّغِيرِ رَجُلًا مَرَّ رَجُلًا بِأَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ جَارِيَةً بِالْفِدَى هُمْ فَاشْتَرَى جَارِيَةً  
فَقَالَ الْأَمْرُ اشْتَرَيْتُهَا بِحَسَامَةٍ وَقَالَ لِمَا مَوْرَ لَا بَلْ اشْتَرَيْتُهَا بِالْفِ قَالَ قَوْلُ الْمَا  
إِذَا كَانَتْ الْجَارِيَةُ تَسَاوَى الْفِدَى هُمْ فَانْ سَاوَتْ حَسَامَةً فَأَقُولُ قَوْلَ الْأَمْرِ  
هَذَا إِذَا دَفَعَ التمس إِلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ فَأَقُولُ قَوْلَ الْأَمْرِ مُطْلَقًا • وَلَوْ أَمَرَ بِأَنْ يَشْتَرِيَ  
لَهُ هَذَا الْعَبْدَ بِالْفِدَى هُمْ أَوْ لَمْ يَذْكُرِ التمس فَقَالَ الْأَمْرُ اشْتَرَيْتُهُ بِحَسَامَةٍ وَقَالَ  
لِمَا مَوْرَ اشْتَرَيْتُهُ بِالْفِدَى وَصَدَّقَ الْبَائِعَ الْمَا مَوْرَ فَأَقُولُ قَوْلَ الْمَا مَوْرَ • وَفِي بَيْعِ  
الْجَامِعِ الصَّغِيرِ الْوَكِيلُ يَشْتَرِي الْعَبْدَ مَعَ الْمُوَكَّلِ إِذَا اخْتَلَفَا فَقَالَ الْمُوَكَّلُ يَشْتَرِي  
الْعَبْدَ لِنَفْسِكَ وَقَالَ الْوَكِيلُ اشْتَرَيْتُهُ لَكَ أَنْ كَانَ التمس مُنْقُودًا فَأَقُولُ قَوْلَ الْوَكِيلِ  
سَوَاءً كَانَ الْعَبْدُ قَاتِلًا أَوْ هَا لَكَ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مُنْقُودًا أَنْ كَانَ هَا لَكَ فَأَقُولُ قَوْلَ الْأَمْرِ  
وَأَنْ كَانَ قَاتِلًا أَنْ كَانَ بَعِيْنَهُ فَأَقُولُ قَوْلَ الْوَكِيلِ وَأَنْ كَانَ بغير عَيْنِهِ فَأَقُولُ قَوْلَ  
الْمُوَكَّلِ وَعِنْدَهُمَا الْقَوْلُ قَوْلَ الْوَكِيلِ فِي الْوَجْهِينِ جَمِيعًا • وَفِي شَرِكَةِ الْفَتَاوَى  
رَجُلٌ قَالَ لِأَخِي اشْتَرِ لِي جَارِيَةً فَلَانٌ وَلَمْ يَقْبَلِ الْمَا مَوْرَ نَعَمْ وَلَمْ يَقْبَلِ لَا وَدَهَبَ  
وَاشْتَرَى أَنْ قَالَ اشْتَرَيْتُهَا لِلْأَمْرِ فِي الْأَمْرِ وَأَنْ قَالَ اشْتَرَيْتُهَا لِنَفْسِي فَهِيَ لَهُ وَلَوْ  
قَالَ اشْتَرَيْتُ وَلَمْ يَقْبَلِ الْأَمْرَ أَوْ لِنَفْسِهِ ثُمَّ قَالَ اشْتَرَيْتُهَا فَلَانٌ أَنْ قَالَ قَبِلَ أَنْ  
تَهْلِكَ أَوْ حُدِّثَ بِهَا عَيْبٌ يُصَدِّقُ وَأَنْ قَالَ بَعْدَ الْهَلَاكِ أَوْ حُدِّثَ بِهَا عَيْبٌ يُصَدِّقُ  
وَفِي الْأَصْلِ لَوْ وَكَّلَهُ بِأَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَبْدًا وَسَمِيَ جَنْسُهُ وَتَمَنَّهُ وَوَكَّلَهُ لَمْ يَحْزَنْ ذَلِكَ

وَدَفَعَا إِلَيْهِ التمس فَاشْتَرَى عَلَى تِلْكَ الصَّفِيَّةِ وَقَالَ نَوَيْتُ لِفُلَانٍ فَأَقُولُ قَوْلَهُ أَوْ  
مَاتَ فِي يَدِهِ فَعَلَى الَّذِي سَمِيَ وَأَنْ كَانَ التمسَانِ مُخْتَلِفَيْنِ فَالَّذِي قَالَ اشْتَرَيْتُهُ  
بِالَّذِي نَوَيْتُهُ دَرَاهِمًا فَاشْتَرَى الْوَكِيلُ • الْوَكِيلُ يَبِيعُ لَوْ قَالَ بَعَثَهُ أَمْسَ وَكَرِهَ  
الْمُوَكَّلُ فَأَقُولُ قَوْلَ الْوَكِيلِ • رَجُلٌ وَكَّلَ آخَرَ بِأَنْ يَكْتَسِبَ عَبْدًا وَيَقْبِضَ بَدَلَ الْكُفَا  
فَقَالَ الْوَكِيلُ كَاتِبَتُهُ وَقَبَضْتُ الْبَدَلَ وَانْكَرَ الْمُوَكَّلُ فَأَقُولُ قَوْلَ الْوَكِيلِ فِي الْكِتَابَةِ دَرَاهِمًا  
قَبْضَ بَدَلِ الْكِتَابَةِ • وَلَوْ كَاتَبَتْ ثُمَّ قَالَ قَبَضْتُ الْكِتَابَةَ وَدَفَعْتُ إِلَيْكَ فَهُوَ مُصَدِّقٌ  
خُصْلًا صَدَقَ • وَكُلُّهُ بِقَبْضِ وَدَفَعْتُهُ فَقَالَ الْمُوَدِّعُ دَفَعْتُهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ أَوْ إِلَى  
وَكِيلِهِ مُصَدِّقٌ • وَكُلُّهُ بِقَبْضِ وَدَفَعْتُ وَغَارِيَةً يَنْعَرُ بِمَوْتِ مُوَكَّلِهِ فَلَوْ قَالَ قَبَضْتُ  
فِي حَيَاتِهِ وَدَفَعْتُهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ مُصَدِّقٌ • وَكُلُّهُ بِقَبْضِ أَوْ دَفَعْتُ قَالَ لَهُ الْمُوَدِّعُ دَفَعْتُ  
إِلَيْكَ وَالْوَكِيلُ انْكَرَ مُصَدِّقٌ فِي حَقِّ دَفْعِ الضَّمَانِ عَنْ نَفْسِهِ لَا فِي الزَّامِ الضَّمَانِ عَلَى  
الْوَكِيلِ • التَّوَكُّلُ فِي الضَّمَانِ وَالْقَبْضُ جَانِبُ سَوَاءٍ كَانَ الْمَطْلُوبُ بِحَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ  
صَحِيحًا أَوْ مُرَاضِيًا خِلَافَ التَّوَكُّلِ فِي الْخُصُومَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَالْوَكِيلُ  
يَنْعَرُ بِمَوْتِ مُوَكَّلِهِ لَا بِمَوْتِ الْمَطْلُوبِ فَلَوْ قَالَ كُنْتُ قَبَضْتُ فِي حَيَاةِ الْمُوَكَّلِ  
وَدَفَعْتُهُ إِلَيْهِ لَمْ يُصَدِّقْ إِذَا اخْبَرَ عَمَّا لَا يَمْلِكُ انْتِشَاهُ وَكَانَ مُتَمَتِّعًا فِي أَقْرَارِهِ وَقَدْ  
الْعَرُ بِمَوْتِ مُوَكَّلِهِ **أَقُولُ** عَلَى قِيَاسِ هَذَا يَنْبَغِي أَنْ لَا يُصَدِّقَ الْوَكِيلُ بِقَبْضِ  
وَدَفَعَةٍ أَوْ غَارِيَةٍ لَوْ أَقْرَبَ مَوْتِ مُوَكَّلِهِ أَنْ كُنْتُ قَبَضْتُ فِي حَيَاتِهِ وَدَفَعْتُ  
وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ يُصَدِّقُ • جَمَاعَةُ الْفُصُولِ • وَلَوْ أَدْعَى مَا لَا وَقَالَ  
مَرَادُيْ نَيْسَتْ لِأَنِّي دَفَعْتُ إِلَى وَكِيلِكَ فَلَمْ يَقْبِضْ عَلَى انْتِشَاهِهِ فَقَالَ دَفَعْتُ إِلَيْكَ  
لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ بَلَا تَوْفِيقٌ فَلَوْ وَفَّقَ وَقَالَ دَفَعْتُ إِلَى وَكِيلِكَ ثُمَّ انْكَرَ الْوَكِيلُ  
لَمْ يَفْعَلْ إِلَيْكَ يَقْبَلُ • وَلَوْ قَالَ دَفَعْتُ إِلَيْكَ ثُمَّ قَالَ دَفَعْتُ إِلَى وَكِيلِكَ ثُمَّ انْكَرَ  
انْكَرَتْ الْوَكَاةُ فَدَفَعْتُ إِلَيْكَ يَقْبَلُ • وَلَوْ قَالَ دَفَعْتُ إِلَيْكَ ثُمَّ قَالَ دَفَعْتُ إِلَى  
وَكِيلِكَ قَبْلَ قَوْلِهِ وَلَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا وَانْكَرَ لَوْفَقَ • جَمَاعَةُ الْفُصُولِ  
وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ ثَوْبًا لِيَبْعَهُ وَيُعْطِي ثَمَنَهُ زَيْدًا وَطَلَبَ التمس مِنْ زَيْدٍ فَانْكَرَ قَبْضُهُ  
وَأَدْعَى الْبَائِعَ اعْطَاهُ لَهُ فَإِنْ بَاعَ بِلَا بَعْثٍ فَأَقُولُ لَهُ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ • قَالَ الْوَكِيلُ  
بِالْخُصُومَةِ قَبَضْتُ الْحَقَّ مِنَ الْعَرَبِيِّ فَضَاعَ مَتْنِي أَوْ قَالَ دَفَعْتُهُ إِلَى الطَّالِبِ صَاحِبِ أَقْرَارِهِ  
وَبَرِي الْعَرَبِيِّ وَأَمَّا بغير قَوْلِهِ فِي دَعْوَى الضَّيَاعِ أَوْ الدَّفْعِ إِلَى الطَّالِبِ يَمْنِيهِ وَكَذَا







الصغار فقال فعلت فصدقته المرأة وكذبته الامر لما مور لم يصدق الا اذا كان  
الحاكم فرض لها ذلك لا خذها ذلك باذن الحاكم ولو كذبته الامر واراد المأمور بمين  
الامر حلف بالله ما تعلم انه انفق على اهله كذا ولو زعم الامر انه انفق ووزن ذلك  
فانقول لما مور ولا يشبه هذا الوصي دفع المديون الى دانيه عبد وقبضه  
بعه واصرفه وخذ حقه فباع واخذ العوض وهلك في يد فعلى المديون ما  
يحدث قبضا بعد القبض من المشتري ولو قال بعه محقق ففعل صار قابضا  
عليه لا على المديون في الكافي ولو لم يكن البيع سمي الى الوكيل بالبيع فقال الوكيل بعته  
من هذه قبض الموكل منه من المشتري وسنأتي هذه المسئلة بالسطر من هذا  
ولذا كررت او قال قبضته ودفعته الى الموكل وهلك عندي وكذبه الموكل في البيع  
وقبض الثمن او في قبض الثمن وخذ صدق الوكيل في البيع لا في قبض الثمن فان شاء  
المشتري دفع الثمن ثانيا الى الموكل وقبض المبيع وان شاء فسخ البيع كما مر وله الثمن  
الوكيل في الحالتين الا في قول قبض الموكل الثمن عن المشتري وان صدقه الموكل في  
البيع وقبضه الثمن يكن كذبه في هلاك الثمن او الدفع اليه فانقول للوكيل فيه مع  
يمينه ويجوز الموكل على تسليم الثمن الى المشتري بلا نقده الثمن ثانيا فان كان العبد  
الى الوكيل فالوكيل يصدق في كل هذا ذكر ويسلم المبيع الى المشتري والثمن على الوكيل لا  
المشتري لا قراره العاقبة على براءة الشاري فان حلف الوكيل على ما قاله براء ايضا  
وان كل من الثمن للموكل ولو ان الموكل هو الذي باعه ووكله في قبض الثمن فزعم الوكيل  
القبض والدفع او هلاكه عنده فانقول له مع يمينه وبرى المشتري من الثمن  
وحد به عيبا وردده على البائع لا يرجع على البائع لعدم ثبوت القبض في حقه  
ولا على الوكيل لعدم العقد بينهما وصدق في دفع الضمان عن نفسه لكونه امينا  
امر بشارا جارية بالثمن فاشترى فقال الامر اشترى بها بنصفه وقال المأمور  
ان ساءت لاني فلما مور القول وان ساءت نصفه فانقول للامر وان كان يبيع  
الثمن فانقول للموكل في الحالتين امر بشارا هذا العبد له وذكر الثمن ولا فقال  
بالثمن وقال بنصفه فانقول للمأمور اختلفا فقال كنت اشترىته لك والموكل  
يقول لنفسك ان الثمن منقود افاقول للوكيل وكذا ان كان قائما والا ان كان هالكا  
فانقول للموكل وان قائما ان يمينه فلو قيل وان غير عينه فلو قيل وقال لا الوكيل  
في الوحيين قال اشترى جارية فلان فكت وذهبت واشترها ان قال اشترى

محل نظر وتفتيح

فله وان قال للموكل فله وان اطلق ولو يضيف ثم قال لك ان قائمة ولم تحدث  
بها عيب صدق وان هالكة او حدث بها عيب لا يصدق باع ثم اختلفا  
فقال احد هما كان ملك الغير باع بلا امن وقال الاخر لا بل كان ملك البائع او  
قال بامر فانقول للمدعي النفاذ لانه الاصل في العقود ومدعي خلافه منه قبض  
وكيل العتق قال عتقت امس وكذبه الموكل لا يعتق وكيل البيع قال بعته امس  
وكذبه موكله فانقول للوكيل ولو اعتقه لخبى او طلق فجاز وكيل العتق او  
الطلاق لا يقع لان المطلوب عبارة وكذا الوكيل الوكيل رجلا وطلقها السا  
عشرة الاول لا يجوز التوكيل بالكتابة وقبض يد لها اذ قال كاتبته ثم قال قبضت  
يد لها فانقول له في الكتابة لا في قبض يد لها اما لو قال كاتبته ثم قال قبضت  
يد لها ودفعت الى المولى فهو صحيح مصدق لانه امين كله من فتاوى البراري  
سئل عن شخص عليه دين لشخص والمديون وكيل يتصرف له فاذن المديون  
لوكيله ان يعطى بالدين دينه وغاب فطلب رب الدين الوكيل بالمبلغ فادعى  
انه ليس تحت يده مال لوكيله هل يسمع ام لا **اجاب** لا يلزم الوكيل  
دفع ما في يده الى من وكله بقبضه منه وان انكر الموكل ليس له تحت يده شيء  
يلزمه شيء ولا يمين عليه لان اليمين مما يجب بالخصم والوكيل يقبض لوديعه  
والعين ليس بخصم **قارئ الهداية** **سئل** عن شخص دفع  
الى اخر مبلغا وامر بدفعه لزيد وان يلخص من زيد حصة ان المبلغ وصل له  
ففعله ذلك وادعى المادون ضياع الرجعة منه وانكر زيد القبض فهل القول  
زيد مع يمينه ام القول قول المادون مع يمينه **اجاب** القول قول المادون  
مع يمينه في انه دفع لزيد واذا انكر زيد القبض فانقول قوله مع يمينه ايضا في اصل  
الجواب ان المادون لا يدفع الا برجعة تشهد على زيد بالقبض فلو حضر رجعة  
بتلك وانكر زيد القبض كان المادون له ضامنا ولا ينفعه قوله اشهدت  
الوثيقة ولا يبرأ ما لم يحضر رجعة او يقر زيد بالقبض **قارئ الهداية**  
**سئل** عن رجل اذن لآخر ان يقبض له من زيد ديننا او عيننا ووكله في  
ذلك فقبض الموكل ذلك وادعى انه دفعه لوكله فهل يقبل قوله **اجاب**  
انقول قول الوكيل انه دفع ما قبضه لوكله مع يمينه **قارئ الهداية**  
**سئل** عن شخص اذن لآخر ان يعطى زيدا الف درهم من ماله لزيد تحت

فهل يعيد يقبله لا يمين ام لا واذا اقام رب الدين  
يمينه ان تحت يده مالا لموكله هو



يده فادعى المأمور المدفع وغاب زيد وانكر الأذن وطلبه بالبيينة على المدفع  
 يلزم ذلك **اجاب** ان كان المال الذي عنده امانة فالقول قول المأمور  
 مع يمينه وان كان تعويضا او ديناً لم يقبل قوله بالبيينة **قارئ الهداية**  
 الوكيل يقبض الدين يكون القول قوله في ذلك لانه أمين **والوكيل بالاستعراض**  
 عند ما نعت به مع الموكل وهو يكره هذا قول محمد رحمه الله **محيط بحسن**  
**سئل** عن وكيل الرجل ادعى عليه رجل دين في ذمة موكله فاجاب  
 بانه وكيل بالقبض والمطالبة لا في التصرف وقضاء الدين او في الدعوى له لا في  
 الدعوى عليه فهل يسمع قوله **اجاب** القول قوله في ذلك مع  
 ان المال الذي في يد الوكيل وديعة فلا يجب على المودع ان يقضي ما ثبت على المودع  
 من الدين لانه لو ثبت التوكيل مع ربا المال الذي يقبض دينه من وكيله او  
 مودعه ولا الوكيل كيف يلهي له دفعه **قارئ الهداية سئل**  
 عن رجل قال لرجل وكيله هات لي من صندوقي خمسين دينارا فذهب واتى بهما  
 ثم بعد مدة تحاسبا فقال الوكيل لرجله ثلاثه وعشرون دينارا فاني ما كنت  
 في الصندوق سوى سبعة وعشرين دينارا ودفع لك الباقي من عندي **اجا**  
 القول قول الوكيل مع يمينه انه لم يجد في الصندوق سوى ذلك وان البقية من  
 ماله **قارئ الهداية** اذا قال الموكل امرتك ببيع عبدي بألف وقال  
 المأمور لم تسمع شيئا فالقول للأمر **نقل** له ابن المودع من الحائنة ومن  
 قال لآخر امرتك ببيع عبدي بنقد فبعته بنسيئة وقال المأمور امرتك بنسيئة  
 او لم تقل شيئا فالقول للأمر لان الأمر يستفاد من جهته ولا دلالة على الاطلا  
 وان اختلف في ذلك المضارب ورب المال فالقول قول المضارب لان الأصل في  
 المضاربة العموم الا ترى انه يملك التصرف بذكر لفظة المضاربة فقامت لانه  
 الاطلاق بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمضارب في نوع لغير  
 حيث يكون القول لرب المال لانه يسقط بتصادفهما فنزل الى الوكالة المحضة ثم  
 مطلق الأمر بالبيع بنسيئة نقدا ونسيئة الى اجل كان عبدا بحقيقة وعندهما  
 يتقيد الى اجل متعارف والرجح قد تقدم **نقل** له عن الهداية باع عبدا  
 وسلمه وكل رجلا بقبض ثمنه فقال الوكيل قبضته ودفعته الى الأمر ومحمد  
 الأمر كله فالقول للوكيل مع يمينه وبرى المشتري **نقل** له عن الصغرى

الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت ودفعته الى الموكل فالقول قوله مع يمينه  
 لانه أمين اخبر عن تنفيذ امانة من حيث لا يلزم الموكل ضمان بخلاف الوكيل  
 بالاستعراض **وقع** تنازع بينه وبين الموكل فالقول قول الموكل لان الوكيل  
 ان يلزم موكله فلا يلزم بقوله **نقل** له عن الغنية **رجل ادعى رجلا**  
 وكله بطلب كل حقه على هذا الرجل وان له عليه ألف درهم فافترقوا عليه  
 بالوكالة وانكر المال له ان يستحلف ولم يكن خصما في اقامة البيينة ان هذا  
 عليه ولو حلفه وجأه الغائب وانكر الوكالة فالقول قوله فكذا هذا بخلاف  
 الشبهة بالبيينة لان البيينة حجة مطلقة فالقضاء يتعدى بها الى الكافة ولا فرق  
 حجة قاصرة فالقضاء به يقتصر على المقتضى له **واما** اذا اقر بالمال وحده الوكالة  
 فان اقام البيينة على الوكالة صانعها مطلقا فيؤمن بتسليم المال اليه وان لم يكن  
 له بيينة واراد استخلافه يحلفه على ما قلنا فان حلف انتفى وان نكل ثبتت الوكالة  
 في حق اخذ المال لا في حق الخصومة **نقل** له عن محيط السرخسي  
 في كتاب الاستحلاف اشترى شيئا فقال كنت رسول فلان ولا تمن ذلك علي  
 وقال البائع بعته منك فالقول قول المشتري **نقل** له عن المنيعة  
 ولو وكل قبض ودفعته ثمرات الموكل فقال قبضت في حياته وهلك وانكر الوكيل  
 او قال دفعته صديق ولو كان ديناً لم يصدق **نقل** له من الوالي  
 الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي او قال دفعته الى الموكل وكبر  
 الموكل يصدق وفي حق برأة المدينون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحاف  
 لو استحق انسان ما اقر الوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل لا يرجع الوكيل على  
 الموكل **ولو** وكل بتفاضي دين له ثمران المطلوب مات فان الوكيل على وكالة  
 ذلك من مال الميت ولا ينفرد بحكم موت المطلوب وان مات الموكل خرج الوكيل عن  
 الوكالة عليه او لم يعلم فان قال الوكيل قد كنت قبضت الدين في حياة الموكل  
 اليه لم يصدق **لا** حجة وان كان المقبوض هالكاً فربما يبين هذا وبين الوكيل بمقتضى  
 الدين لو قال بعد الموكل كنت دفعته الى الطائفة قبل ان يموت الموكل والورثة  
 قالوا دفعته بعد موتنا اينما هالك القول قول الوكيل **نقل** له عن الثاني  
 امرأة وكلت رجلا بان يزوجه من رجل فمهرأ زبعمائة درهم فزوجه الوكيل  
 واقامت المرأة سنة ثم زعم الزوج ان الوكيل زوجها منه بدينار وصدقته

مرشدة في الاول



الوكيل بنظر ان امر الزوج ان المرأة لم توكله بدينار فالمرأة بالخيار ان تنكح  
 اختارت النكاح وليس لها غير ذلك وان شئت ردت ولها عليه مهر مثلها  
 بالغاما بالغ ولا نفقة لها في العدة لانها لما ردت تعين ان الرجوع حصل في  
 نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون النفقة وان انكر الزوج فذلك لان  
 القول قولها مع يمينها وبجواب الاختيار في مثل هذا الامر لانه رجع يقع مثل  
 هذا وحصل له منها اولاد تنكر المرأة قدر ما زوجها الوكيل فيكون القول قولها  
 وتزاد النكاح وهكذا في سائر الامور اذا كانت المرأة بالغة **نقله عن**  
**محيط السرخسي** قال ومن امر رجل ان يشترى عبدا بالثمن فقال قد فعلت ومات  
 عبدي وقال الامر شريته لنفسك فالقول قول الامر فان كان دفع اليه الالف  
 فالقول قول المأمور لان الوجه الاول اخبار عما لا يملك استيفاه وهو  
 الرجوع بالثمن على الامر وهو ينكر والقول المنكر وفي الوجه الثاني من يريد  
 الخروج عن عهدة الامانة فيقبل قوله ولو كان العبد جاحل لختلفا ان كان  
 منقودا فالقول للمأمور لانه امين وان لم يكن منقودا فذكر ذلك عند اليقين  
 ويحذر جميعا منه لانه يملك استيفاه الشراء فلا يثبت في الاخبار عنه وعند  
 ابي حنيفة القول بالامر لانه موضع التهمة فاذا اشتراه لنفسه فاذا اراد  
 حائره الزمها للامان بخلاف ما اذا كان الثمن منقودا لانه امين فيه فيقبل قوله  
 بقا ذلك ولا ثمن في يده ههنا وان كان امر بشراء عبده ثم اختلفا والعبد  
 حتى فالقول للمأمور سواء كان الثمن منقودا او غير منقود وهما بالاجماع لا  
 اخبر عما يملك استيفاه ولا نفقة فيه لان الوكيل يشترى شي بعيده لا يملك  
 شراءه بنفسه مثل ذلك الثمن في غيبته بخلاف غير المعين على ما ذكرنا وان كان  
 العبد هالكا والثمن منقودا فالقول للمأمور ومن دفع الى امرنا وامرنا ان  
 بها جارية فاشترها فقال الامر شريتها بخمسمائة وقال المأمور اشتريتها  
 بالثمن فالقول قول المأمور وسأله اذا كانت تساو لي لانه امين فيه  
 ادعى الرجوع عن عهدة الامانة والامر يدعى عليه ضمان خمسمائة وهو ينكر  
 فانه كانت تساو لي خمسمائة فالقول بالامر لانه خالف حيث اشترى جارية تساو  
 خمسمائة والامر تناول ما يساو لي لانه امين فيضمن قال وان لم يكن دفع اليه الالف  
 فالقول قول الامر اذا كانت قيمتها خمسمائة فللمخالفة وان كانت قيمتها الالف

مفعناه انهما يتحالفان لان الموكل والوكيل بمنزلة البائع والمشتري وقد  
 وقع الاختلاف في الثمن وموجه التحالف ثم يفسخ العقد الذي جرى منهما فتلزم  
 المأمور قال ولو امر ان يشتري لهذا العبد ولم يسم له ثمن فاشتراه فقال  
 الامر شريته بخمسمائة وقال المأمور بالثمن وصدد البائع المأمور فالقول قول  
 المأمور مع يمينه قال ومن ادعى انه وكيل لغائب في قبض دينه فصدقه الغريم  
 ان تسليم الدين اليه لانه اقرار على نفسه لان ما يقضيه خالصا له فان حضر الغائب  
 فصدقه والادفع اليه الغريم الذي ثابته لانه لو ثبتت الاستيفاء حيث انكر الوكيل  
 والقول في ذلك قوله مع يمينه فيفسد الادا ويرجع به على الوكيل ان كان باقيا في  
 يده لان غرضه من الدفع برأه دينه ولم يحصل فله ان يقبض قبضه وان ضاع في  
 يده لم يرجع عليه لانه برصديقه اعترف انه يحق في القبض وهو مظهر بعد  
 الاخذ والمطلوب لا يظلم غيره **هـ رايه** رجل دفع الى رجل عبدا وامر  
 ان يبيعه فقال الوكيل بعتك من فلان بالثمن وهو قبضت الالف فصاعتني  
 ولم ادفع العبد وانا اذ دفعته الى الذي اشتراه وكذبه الامر وقال لم تقبض الثمن  
 فالقول بالامر ولا يصدق الوكيل على قبض الثمن من قبل ان العبد في يده ولو كان  
 الوكيل دفع العبد للمشتري ثم اقر بذلك فان القول قوله وهذا قول ابي حنيفة  
 الفسقاوى لاعتباره قال واذا ادعى الوكيل قبضا والدين القضا فصدقه الغريم  
 ويحذر الطالب ليرضخ الامر للمودع شيئا ولو امر المودع بقضاء المودع دين الامر  
 المودعة فقال قضيت ويحذر الطالب ليرضخ للمودع وكذا الكفيل بالامر اذا قضيت  
 يصدق وفي المتن اذا قال الرجل لغيره اعقب عبدي على الف درهم واقبضها  
 وادفعها الي فقال الوكيل بعد ذلك فعلت ذلك وقبضت الالف ودفعها الي  
 وكذبه الامر فذلك فان الوكيل يصدق في قوله اعتقت وخلعت ولا يصدق  
 في قوله قبضت الالف وان قال بعد ثبات الحق والخلع قبضت ودفعت اليك  
 فاني صدقه **سأنا رايه** فان قال الرسول لما امرتني ان اهنك بك  
 وقال ربنا الثوب بل امرتك بعشرة او قال على العكس فالقول قول المرسى وهو  
 الثوب مع يمينه رجل امر رجلا ان ينفق على اهله كل شهر عشرة دراهم فقال نفقت  
 وكذبه الامر فاراد المأمور يمين الامر خلفه القاضى بالله ما تعلم انه نفق على  
 كل شهر عشرة دراهم **حـ رايه** المفقى نقلا عن التاثير رايه **سئل**

واخضع امرائي على الف درهم واقبضها ودفعها الي



ابو حامد عن وكيل رجلا وكالة مطلقة على ان يقوم بامر ويبيع على اهله من مال  
الموكل ولم يعين عليه شيئا في الاتفاق ولكن اطلق له ثمران الموكل مات وجاء ورثته  
فطالبوا الوكيل ببيان ما اتفق ومصرفه هل يجب عليه ان يبين فقال ان كان يصدر  
فيما حال وان اتهموه حلفهم وليس عليه بيان جهة الاتفاق الا اذا ذكر خراجا ولم  
يكن للصغير ضيعة معروفة **وسئل** عنها على بن احمد فقال هذا على وجهين  
ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة وان اراد الخروج عن الضمان فالقول  
حريفة المفتي نقل عن وكالة بتممة الدهر اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم  
وامر ان يشتري له بها جارية او شيئا اخر يعينه فهلك الدراهم في يد الوكيل  
ان ينقدها هذا على وجهين ان هلك الدراهم قبل الشراء اشترى الوكيل بغير  
صا امر بشرائه نقد الشراء على الوكيل وان هلك الدراهم بعد الشراء فالقول  
للموكل وينجع بمشركك على الامر هذا اذا اتفقا على الهلاك قبل الشراء وبعد  
اذا اختلفا في ذلك فالقول قول الامر مع يمينه على علمه ولو لم تهلك الدراهم حي  
الوكيل فحجاء رجل واستحقها من يد البائع رجع البائع على الوكيل ورجع الوكيل على  
الموكل وهذا افضل لهلاك سواء رجل دفع الى رجل الف درهم وامر ان يشتري  
له بها عبدا فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له عبدا  
بالف درهم وجاء بالعبد الى منزله واراد ان يخلصه فباعها الى البائع فو  
الدراهم قد سرقت وهلك العبد في منزله وجاء البائع وطالب منه الثمن وجاء  
الموكل يطالب منه العبد كيف يفعل قالوا ليخذ الوكيل من الموكل الف درهم فيعدها  
الى البائع والعبد والدراهم هلك في يده على الامانة قال **ابو الليث** هذا اذا علم  
بشهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك في يده اما اذا لم يعلم ذلك لا بقوله فانه  
يصدق في نفق الضمان عن نفسه ولا يصدق في الجواب الضمان على الامر هذا اذا كان  
الامر دفع الدراهم الى المأمور قبل الشراء اما اذا دفع اليه بعد الشراء فهلك  
يد المأمور لم يرجع على الامر بشئ ولو قال بعه وخذ كعبلا او قال وخذ هذا  
لا يجوز الا كذلك ولو قال الوكيل لمرئ امر في ذلك كان القول قول الامر لان لا بد  
يستفاد من جهته اذا وكل الرجل رجلا ببيع عبده فقال الامر قد احتل  
الوكالة فقال الوكيل قد بعته امس لم يصدق الوكيل وقد خرج الوكيل عن الوكالة  
قال هذا اذا كان الشئ قائما بعينه فاما اذا كان هالكا فالقول قول الوكيل

وفي المتن قال لعنه اعتق عبدي على الف درهم واقبضها وادفعها الى واخلف  
امراني على الف درهم واقبضها وادفعها الى فقال الوكيل بعد ذلك قد فعلت ذلك  
وقبضت الف ودفعتها الى الامر وكذبه الامر فان الوكيل يصدق في قوله باعتق  
وخالف ولا يصدق في قوله قبضت الف وان قال بعد اثبات العتق والخلف  
قبضت ودفعت اليك فاني صدقه رجل وكل بان يكاتب عبده ويتبصر بالكتابة  
فقال الوكيل قد فعلت ذلك وانكر الموالي قال محمد رحمه الله يسمع قول الوكيل في الكتابة  
ولا يسمع في قبض بدل الكتابة ولو كانت ثمة قال بعد اثبات الوكالة قبضت بدل  
الكتابة ودفعت اليك فهو مصدق **حريفة** المفتي نقل عن ثمانية خاتبة  
وفي ثمانية نقاض ابن عاصم الغامري ولو وكله بقبض ودفعه فقال الذي  
في يده قد فعلتها الى الموكل والى وكيله فالقول قوله وهو مصدق في براء نفسه  
ولو وكله بقبض ودفعه او عارية فمات الموكل فقد خرج الوكيل من الوكالة  
فان قال الوكيل قبضته في حياته ودفعتها الى الموكل لم يصدق في ذلك الا  
**حريفة** المفتي ولو وكله بكل حق له ومخصوصيته في كل حق له ولم يعين  
المخصص به والمخصص فيه جاز اذا وقعت المنفعة بين الوكيل والاستقراض  
وبين موكله القول قول الموكل لان الوكيل يريد ان يفرمه ما قبضه من القرض  
وليس للموكل بالمخصوصة ان يهب ولا يصالح لانهما ليسا من المخصوصة في شئ  
فلم يرد تحت التوكيل وفي التولي ولو ان رجلا قال لرجل اقضت فلانا الف درهم  
وقد وكلتك بقبضها منه وقبضت وقال المستقرض قد دفعتها الى الوكيل وانكر  
الوكيل فالقول قول الموكل وعن ابو يوسف القول قول الوكيل لانه اقرانه امين والقول  
قول الامين ولا يستخلف الوكيل بانه ما يعلم ان بالدين قد استوفى الدين لان  
لا تجزى في الايمان بخلاف الوار حيث يستخلف على العليم لان الحق ثبت للوارث فكان  
الحلف بطريق الامانة والنيابة **حريفة** ان المقبوض في يد الوكيل  
النوكل بالبيع والشراء قبض الدين وقضاء الدين امانة بمنزلة الوديعة لان  
يد نيابة عن الموكل بمنزلة يد المودع فيضم في الوديعة وبراء بما يبرأ فيها  
القول قوله في دفع الضمان عن نفسه ولو دفع اليه ما الا وقال اقضه فلانا  
عن يني فقال الوكيل قد قضيت صلح الدين ما دفعته الي وكذبه صلح الدين  
فالقول قول الوكيل في براء نفسه عن الضمان والقول قول الطالب انه لم يقبضه



حَتَّى أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ دَيْنُهُ عَنِ الْوَكِيلِ لِأَنَّهُ الْوَكِيلُ أَمِيرٌ فِي صَدَقَةٍ فِي دَفْعِ الضَّمَانِ  
 عَنْ نَفْسِهِ وَلَا يَصْدَقُ عَلَى الْغَيْرِ فِي بَطَالِ حَقِّهِ وَجَبَّ الْيَمِينَ عَلَى أَحَدِهِمَا لَا  
 عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُ لَا يَدَّ الْمُوَكَّلَ مِنْ تَصَدُّقٍ وَلَا خَيْرٍ هَاهُنَا وَتَكْزِيبٍ لِأَخْرَجَ حَلْفَ الْمَكْرَبِ مِنْهُمَا  
 دُونَ الْمُصَدِّقِ فَإِنْ صَدَّقَ الْوَكِيلُ فِي الدَّفْعِ حَلْفَ الطَّالِبِ بَابِهِ عَنْ رَجُلٍ مَا قَبَضَهُ  
 فَإِنْ حَلَفَ لَمْ يَظْهَرْ قَبْضُهُ وَلَمْ يَسْقُطْ دَيْنُهُ وَإِنْ نَكَرَ ظَهَرَ وَسَقَطَ دَيْنُهُ عَنِ  
 الْمُوَكَّلِ وَإِنْ صَدَّقَ الطَّالِبُ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ وَكَذَّبَ الْوَكِيلُ حَلْفَ الْوَكِيلِ بَابِهِ  
 لَقَدْ دَفَعْتَهُ إِلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ بِرَيٍّْ وَإِنْ كَلَّ لِرَفْعِهِ مَا دَفَعَ إِلَيْهِ وَكَرَّ لَكَ لَوْ  
 أَوْ دَعَى مَالَهُ رَجُلًا وَآمَرَ أَنْ يَدْفَعَ الْوَدِيعَةَ إِلَى رَجُلٍ وَادَّعَى أَنَّهُ قَدْ دَفَعَهَا  
 بَأَمْرِ صَاحِبِ الْوَدِيعَةِ وَانْكَرَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ الْأَمْرَ فَقَالَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهُ  
 يَأْمُرُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ الْمَوْدَعُ يَدَّعِي عَلَيْهِ الْأَمْرَ وَهُوَ يَكْفُرُ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ مَعَ يَمِينِهِ  
 وَلَوْ كَانَ الْمَالُ مَخْضُوعًا عَلَى رَجُلٍ كَالْمَوْصُوبِ فِي يَدِ الْغَاصِبِ وَلَيْسَ عَلَى الطَّالِبِ  
 فَأَمَّا الطَّالِبُ وَالْمَوْصُوبُ مِنْهُ لَرَجُلٍ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى فُلَانٍ فَقَالَ الْمَأْمُورُ قَدْ  
 إِلَيْهِ وَقَالَ فُلَانٌ مَا قَبِضْتُ فَقَالَ الْقَوْلُ قَوْلُ فُلَانٍ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْ وَلَا يَصْدَقُ الْوَكِيلُ  
 عَلَى الدَّفْعِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ بِتَصَدُّقِ الْوَكِيلِ لِأَنَّهُ الضَّمَانُ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَدَّعِي  
 إِلَى فُلَانٍ يَرِيدُ جَرَاءَ نَفْسِهِ مِنَ الضَّمَانِ أَلَوْ جَاءَ فَلَا يَصْدَقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ تَصَدَّقَ  
 الْمُوَكَّلُ فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمُوَكَّلُ بِرَأْسِهِ لَأَنَّهُ إِذَا صَدَّقَهُ فَقَدْ جَاءَهُ مِنَ الضَّمَانِ  
 وَلَكِنَّهُمَا لَا يَصْدَقَانِ عَلَى الْقَابِضِ وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ مَعَ يَمِينِهِ  
 لِأَنَّهُ حُجَّةٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِمَا لَا فِي حَقِّ الْغَيْرِ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ أَنَّهُ مُنْكَرٌ لِقَبْضِهِ الْقَوْلُ  
 قَوْلُ الْمُنْكَرِ مَعَ يَمِينِهِ وَلَوْ كَذَّبَهُ الْمُوَكَّلُ فِي الدَّفْعِ وَطَلَبَ الْوَكِيلُ يَمِينَهُ يَحْلِفُ عَلَى الْعَمَلِ  
 بِأَنَّهُ تَعَالَى مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ دَفَعَ فَإِنْ حَلَفَ خَرَجَ مِنَ الضَّمَانِ وَإِنْ نَكَرَ سَقَطَ الضَّمَانُ  
 عَنْهُ وَلَوْ أَنَّ الْوَكِيلَ الْمُدْفِعَ إِلَيْهِ الْمَالُ قَضَى الدَّيْنَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ وَأَمْسَكَ  
 دَفَعَ إِلَيْهِ الْمُوَكَّلُ لَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ الدَّرَاهِمَ أَصْلًا وَقَضَى الْوَكِيلُ مِنْ مَالِ  
 جَارٍ عَلَى الْمُوَكَّلِ لِأَنَّهُ الْمُوَكَّلُ يَقْضَى الدَّيْنَ فِي الْحَقِيقَةِ وَيَكِلُ شَرَاءَ الدَّيْنِ مِنَ الطَّالِبِ  
 وَالْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ إِذَا نَقَضَ الثَّمَنَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ جَاءَ فَقَدْ أَوَّلَى وَلَوْ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ  
 شَيْئًا وَلَكِنَّهُ أَمَرَ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ فَقَالَ الْوَكِيلُ قَضَيْتُهُ وَكَذَّبَهُ الطَّالِبُ وَالْمُوَكَّلُ  
 فَأَقَامَ الْوَكِيلُ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ قَدْ قَضَى صَاحِبَ الدَّيْنِ قَبْلَ بَيِّنَتِهِ وَبَرَى مِنَ الدَّيْنِ  
 وَيَرْجِعُ الْوَكِيلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ مَا قَضَى عَنْهُ لِأَنَّهُ الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ حَسْبًا

إِلَى فُلَانٍ فَقَالَ الْمَوْدَعُ دَفَعْتُ وَكَذَّبَ فُلَانٌ فَيُؤْتَى عَلَى  
 الْفَصْلِ الَّذِي ذَكَرْنَا وَلَوْ دَفَعَ الْمَوْدَعُ الْوَدِيعَةَ

ابطار

ومشاورة

وَمَشَاهِدَةٌ وَقَدْ ثَبَتَ قَضَاءُ الدَّيْنِ فَيَرْجِعُ الْوَكِيلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِمَا قَضَى عَنْهُ وَلَوْ لَمْ  
 يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ وَكَذَّبَهُ الطَّالِبُ وَالْمُوَكَّلُ فَقَالَ الْقَوْلُ قَوْلُهُمَا مَعَ الْيَمِينِ لِأَنَّهُ الْوَكِيلُ يَدَّعِي  
 الْقَبْضَ يُرِيدُ إِجَارَ الضَّمَانِ عَلَى الطَّالِبِ لِأَنَّهُ يُرِيدُ اسْتِطَاعَةَ الدَّيْنِ عَنِ الْمُوَكَّلِ وَذَلِكَ  
 بِطَرِيقِ الْمَقَاصَةِ وَهُوَ أَنْ يَصِيرَ الْمُقْبُوضُ مَضْمُونًا عَلَى الْقَابِضِ الطَّالِبِ بِنِهَا عَلَيْهِ وَلَهُ  
 عَلَى الْمُوَكَّلِ دَيْنٌ مِثْلُهُ فَيَلْتَمِيزَانِ قَضَاءً وَطَالِبًا مُنْكَرًا وَكَذَا الْمُوَكَّلُ مُنْكَرًا لَوْ جَوَّزَ أَنْ  
 عَلَيْهِ فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُمَا مَعَ الْيَمِينِ أَوْ يَقَالُ أَنَّ الْوَكِيلَ يَقُولُهُ قَضَيْتُ يَدَّعِي عَلَى الطَّالِبِ  
 بَيْعَ دَيْنِهِ مِنَ الْغَيْرِ وَعَلَى الْمَشْتَرِي الشَّرَاءَ مِنْهُ وَهُمَا مُنْكَرَانِ فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُمَا  
 مَعَ الْيَمِينِ وَيَحْلِفُ الْمُوَكَّلُ عَلَى الْعَلَمِ أَنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى فَعْلٍ غَيْرِهِ وَهُوَ قَبْضُ الطَّالِبِ فَإِنْ  
 صَدَّقَهُ الْمُوَكَّلُ فِي التَّوَضُّعِ وَكَذَّبَهُ الطَّالِبُ يَصْدَقُ عَلَى الْمُوَكَّلِ دُونَ الطَّالِبِ حَتَّى  
 يَرْجِعَ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِمَا قَضَى وَيَعْرِضُ لَهَا أُخْرَى لِلطَّالِبِ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ صَدَّقَهُ فِي دَعْوَى الْقَضَا  
 بِأَمْرِهِ وَهُوَ يَصْدَقُ عَلَى نَفْسِهِ فِي تَصَدُّقِهِ فَيَثْبُتُ الْقَضَا فِي حَقِّهِ فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ  
 مَعَ الْيَمِينِ هَكَذَا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ وَذَكَرَ فِي الْجَامِعِ أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُوَكَّلِ وَإِنْ  
 صَدَّقَهُ الْمُوَكَّلُ لِأَنَّهُ حَقُّ الرُّجُوعِ يَعْتَمِدُ جُودَ الْقَضَا وَلَمْ يَجُودْ لِأَنَّ الطَّالِبَ مُنْكَرٌ  
 إِلَّا أَنَّا نَقُولُ انْكَارَ الطَّالِبِ نَمْنَعُ وَجُودَ الْقَضَا فِي حَقِّهِ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ مَا لَا يَمْنَعُ وَجُودَ  
 فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ وَأَقْرَبُ رُكْنٍ مُقَرَّرٌ فِي حَقِّهِ فَكَانَ الْأَوَّلُ شَيْئًا الْوَكِيلُ يَبِيعُ  
 الْعَبْدَ إِذَا قَالَ بَعْتُ وَقَبِضْتُ الثَّمَنَ وَهَلَكَ هَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ أَمَّا إِنْ كَانَ الْمُوَكَّلُ  
 الْعَبْدَ إِلَى الْوَكِيلِ وَكَانَ لَمْ يَسْلَمْ إِلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَلَمَ الْعَبْدَ إِلَيْهِ فَقَالَ الْوَكِيلُ  
 مِنْ هَذَا الرَّجُلِ وَقَبِضْتُ مِنْهُ الثَّمَنَ وَهَلَكَ الثَّمَنُ فِي يَدِي أَوْ قَالَ دَفَعْتُهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ  
 فَهَذَا لَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ صَدَّقَهُ فِي ذَلِكَ أَوْ كَذَّبَهُ فَإِنْ كَذَّبَهُ بِالْبَيْعِ أَوْ صَدَّقَهُ بِالْبَيْعِ  
 فِي قَبْضِ الثَّمَنِ أَوْ صَدَّقَهُ فِيهِمَا وَكَذَّبَهُ فِي هَلَاكِه فَانْصَدَّقَهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ  
 الثَّمَنُ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْوَكِيلِ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ مَالَهُ فِي يَدِهِ وَإِنْ كَذَّبَهُ فِي  
 كُلِّهِ بَارَ كَذْبَهُ فِي الْبَيْعِ أَوْ صَدَّقَهُ فِي الْبَيْعِ أَوْ كَذَّبَهُ فِي قَبْضِ الثَّمَنِ فَإِنَّ الْوَكِيلَ  
 فِي الْبَيْعِ وَلَا يَصْدَقُ فِي قَبْضِ الثَّمَنِ فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ لِأَنَّ قَرَارَ الْوَكِيلِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ  
 عَلَيْهِ وَالْمَشْتَرِي بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ نَقَضَ الثَّمَنَ ثَانِيًا إِلَى الْمُوَكَّلِ وَخَرَجَ مِنْهُ الْمَبِيعُ وَإِنْ  
 شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْحَالِ كُلِّهِ جَمِيعًا عَلَى الْوَكِيلِ مَا نَقَضَ وَكَذَا لَوْ قَرَّرَ  
 الْوَكِيلَ بِالْبَيْعِ وَزَعَمَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ قَبِضَ مِنَ الْمَشْتَرِي الثَّمَنَ وَانْكَرَ الْمُوَكَّلُ ذَلِكَ فَإِنَّ الْوَكِيلَ  
 يَصْدَقُ فِي الْبَيْعِ وَلَا يَصْدَقُ فِي إِقْرَارِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ فِي الْقَبْضِ مَا ذَكَرْنَا وَجَحِيزُ الْمَشْتَرِي



على ما ذكرنا الا ان هناك لا يجمع المشتري على الوكيل شي لان له يومض منه لا قرار  
بقض الثمن وان صدقه الموكل في البيع وقبض الثمن وكذبه في الهلاك والدفع اليه  
فالقول قول الوكيل في دعوى الهلاك والدفع اليه مع التمين لانه أمين ويجوز الموكل  
على تسليم العبد الى المشتري لانه ثبت البيع وقبض الثمن بتصديقه اياه ولا يثبت المشتري  
بقض الثمن ثانيا الى الموكل لانه ثبت وصول الثمن الى يد وكيله بتصديقه ووصول الثمن  
الى يد وكيله كوصوله اليه هذا اذا لم يكن العبد مسلما الى الوكيل فاما اذا كان مسلما اليه  
فقال الوكيل بعته من هذا الرجل وقبضت منه الثمن فقلت عندي وقال دفعته الى الموكل  
قال قبض الموكل الثمن من المشتري فان الوكيل يصدق في ذلك كله ويسلم العبد الى المشتري  
المشتري من الثمن ولا يمين عليه **ب** كذا **ع** قال في الامور بشرأ العبد شري  
عبد الام فمات اي العبد وقال اي الامر شريته لنفسك فان كان العبد مجنباً فلو  
حيثما قال قول الامور مطلقا اي سواء كان الثمن منقودا او لا ولو ميتا فان كان الثمن  
منقودا فكن اي القول للامور والا اي وان لم يكن منقودا فقل الامر اي القول له وان  
كان غيره اي ان كان العبد غير معين فكن اي القول للامور وان كان اي الثمن منقودا  
سواء كان العبد حيا او ميتا والا اي وان لم يكن الثمن منقودا فقل الامر سواء كان العبد  
حيا او ميتا **ف** في الكافي هذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون  
ما مورأ بشرأ عبد بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن  
منقودا او لا وكل على وجهين واما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل بالشرا واما  
فان كان ما مورأ بشرأ عبد بعينه فان اخبر عن شرايه والعبد حي فالقول للامور  
بالاجماع منقودا اكان الثمن او غير منقود لانه اخبر عن امر ملك استينافه  
والخبر به في التحقيق والشك يستغنى عن الاشهاد فيصدق وان كان العبد ميتا  
حين اخبر فقال ملك عندي بعد الشرا وانكر الموكل فان كان الثمن منقودا فالقول  
للامر لانه اخبر عما لا يملك استينافه وعرضه الرجوع بالثمن والامر منكر وان  
الثمن منقودا فالقول للامور مع تمينه لان التمين كان امانة في يده فقد ادعى الرجوع  
عن عهدة الامانة الدعوى فيه فالقول له وان كان العبد بغير عينه فان كان حيا فقل  
الامور استينافه لك فقال الامر بل هو عبدك فان كان الثمن منقودا فالقول للامور  
لانه يخبر عما يملك استينافه فان لم يكن منقودا فالقول للامر مع تمينه لانه اخبر عما  
لا يملك استينافه وعرضه الرجوع بالثمن والامر منكر وان كان الثمن منقودا فالقول

للامور

للامور لانه أمين ادعى الرجوع عن عهدة الامانة فيكون القول قوله قال في  
الهداية من امر رجلا بشرأ عبد بالثمن فقال قد فعلت وما عندي وقال الامر قد  
اشترته لنفسك فالقول قول الامر فان كان دفع اليه لالف فالقول قول الامور  
لانه في الوجه الاول اخبر عما لا يملك استينافه وهو الرجوع بالثمن على الامر وهو  
منكر والقول المنكر وفي الثاني يمين يدعى الرجوع عن عهدة الامانة فيقبل قوله  
وقال صدر الشريعة كل واحد من التعليلين شامل للصورتين فلا يتم به  
الفرق **ق** ليس الامر كما قال لان التعليل الثاني لا يجري في الصورة الاولى  
اذ لا يجوز ان يقال للامور امين يدعى الرجوع عن عهدة الامانة لانه انما يكون  
امينا اذ كان قابضا للثمن والعرض انه لم يقبضه قال الوكيل شريته بالثمن وقال  
الامر بصفه فان كان اي الامر الفه اي اعطاه لالف صدق الامور انساؤه  
اي المشتري لالف يعني اذا وكل رجلا اخر بشرأ عبد بالثمن وقال اشترته بصفه  
فان كان الامر اعطاه لالف وهو ليسا وبه فالقول للامور لانه أمين وقد ادعى  
الرجوع عن عهدة الامانة والامر يدعى عليه خمسمائة وهو منكر والا اي وان  
لم يكن يسا وبه بل يسا وخمسمائة فالامر اي صدق الامر بل لا يمين لانه امن  
بشرأ عبد بالثمن والامور اشترى بغيره فليقع قبض خمسمائة وان لم يوفقه  
وساوي بصفه اي خمسمائة صدق اي الامر بل لا يمين وان ساوي بحال لان  
الموكل والوكيل هناك كالبائع والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن فيجب الخلاف  
ويصح العقد فيلزم المشتري الوكيل لا يصح توكيل وكيل بمال يقبضه صورته كقول  
رجل بمال فوكله صلح الما يقبضه من الغريم لم يصح لان الوكيل من يعمل بغيره ولا  
صح هذا صار عاملا لنفسه في ابراء ذمته فانعدم الركن خلا والرسل ووكيل  
الامام يبيع الغنائم والوكيل بالتزويج حيث يصح ضمما فهو بالثمن والمهر لا وكل  
منه سفير ومعه ذكر الزليعي الوكيل يقبض الدين اذا اكل صح وبطل الكفالة  
لان الكفالة اقوى من الوكالة لكونها لازمة فتصلح ناسخة لها خلو والعكس  
والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للبائع من المشتري لم يجز لانه يصير عاملا  
كحامو ولو ادعى بحكم الضمان يرجع لطلانه وبدونه اي بدون حكم الضمان اي لا  
يرجع لكونه متبرعا مصدق التوكيل لقبض دينه لو غريم ما امر بدفع دينه الى  
يعني اذا ادعى رجل انه وكيل فلان القاب يقبض دينه فصدق الغريم امر بدفع

قال ابن كمال باشا زاده عند بيان المسئلة  
والمراد بقوله صدق في جميع ما ذكر تصديق الامور  
مفاه



اليه لانه اقرار على نفسه لان ما يدفعه خالص حقه اذ الدينون تقضى بامثالها  
حتى لو ادعى انه اوفى الدين الى الدين لا يصدق اذ لزمه الدفع الى الوكيل باقراره  
فلم يثبت الاثبات حتى ردعوا فان حضر الغائب وصداقه الى امر وان كذب به اى  
الغائب دفع اى المصدق اليه اى الغائب ثانيا اذ لم يثبت الاثبات لان الوكيل  
والقول فيه قوله مع يمينه فيفسد اذا ورجع به على الوكيل ان يقر في يد لا يقر  
من الدفع براه ذمته ولم تحصل فله ان يدفع قبضه وان ضاع لا اى لا يرجع  
بتصديقها اعترافه حتى في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والمطلوم لا يطعن  
غيره الا اذا ضمنه اى شرط على مدعي الوكالة الضمان عند الدفع اى دفع ما د  
او لم يصدق في دعوى التوكيل ودفع اليه على رجاء الاجازة اى اجازة الغائب  
فاذا انقطع رجاءه رجع اليه او دفع اليه مكن باله في دعوى التوكيل ودرر  
اذا قال الرجل لاخر ادعى فلانا الف درهم وانقر فلانا الالف التي له على او قصر  
فلانا على الف درهم واقض فلانا الالف التي له على او قال دفع فلانا على الف  
او ادفع فلانا الالف التي له على او قال اعط فلانا على الف درهم واعط فلانا  
الالف التي له على فان هذا كله اقرار من الامر بالدين في الفصول كلها واذا قضى  
كان له ان يرجع بما قضى على الامر عندهم جميعا الا انه متى لم يسم الامر متى  
في مقدار الدين كان القول قول الامر حتى اذا قال الامر كان ديني درهم وولوسا كان  
القول قوله واذا سمي الامر بالدين رجع المأمور عليه بجميع الالف شكات خارجيه

**كتاب الدعوى**

روى في بعض الروايات عن ابي حنيفة وابي يوسف ان كل دين اصله مال كمثل البيعا  
والعروض والقول فيه قول المدعي في سائر وعسرته وكل دين لم يكن اصله مال  
كالمهر وبذل الخلع وما اشبه ذلك فالقول فيه قول المدعي عليه وفي الحائض  
فيه قول مدعي اليسار مروي ذلك عن ابي حنيفة وعليه الفتوى شكات خارجيه  
اذا قال لغيت لك على الف درهم من ثمن جارية بعينها الا اني لم اقض قال ابو  
رحمه الله يوجب بالمال وقال كذلك ان فصل او وصل لا يلزمه شيء ولو ابتداء  
بالسبب وقال انه باعني خمر او ميتة بكذا لا يصير مقرر بالمال وان قال المدعي عليه  
على الف درهم مؤجلة الى كذا وقال المدعي هو محجلة كان القول قول المدعي لا في الحكم  
قاضي حكان في اول كتاب الدعوى اذا ثبت ان القاضي يضل كفيلا من المدعي

ويجوز في قوله ضمنه الضمان  
ملا

بنفسه

بنفسه بطل المدعي ينبغي ان لا يجبره على اعطاء الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفيلا  
ينبغي ان يكون معروفا والدار ومعروف التجار وشرط ان لا يكون لحوجا معروفا  
بالخصوصية وان يكون من اهل المصر ولا يكون غربيا واذا اكله من موقته لختلفت  
الروايات في تلك المدع والتعويض انه يكفله القاضي الى المجلس الثاني فان كان القاض  
يجلس كل ثلاثة ايام او اكثر يكفله تلك المدع وقال شمس الائمة ذلك مفعول  
رأى القاضي هذا اذا كان المدعي عليه رجلا من اهل المصر وان كان مسافرا لا يكفله  
ولكن يوكل المدعي الى اخر المجلس فان اقام بيته والاخلى سبيله وان ادعى الخصم  
انه مسافر وانكر المدعي ذلك كان القول قول المدعي لان الاقامة في الامصار اصل  
دعليه مسئلة ذكرها في النوازل رجل دخل مسجد من المساجد فام قوما في  
صلاة الظهر او العصر فلما صلى ركعتين سلم وخرج من المسجد ولم يعرف انه  
كان مسافرا او مقيما فسدت صلاة القوم وعليهم الاعادة لان الاقامة في المصر  
اصل فيمنع الحكم على ذلك كذلك ههنا وقيل القول قول المدعي مع يمينه على علمه  
نوجه المجلس على المدعي فان القاضي لا يسأل المدعيون انك مال ولا يسأل المدعي  
اله مال في ظاهر الرواية فان سأل من القاضي ان يسأل صاحب الدين اله مال ساله  
بالاجماع فان قال الطالب هو معسر لا يجلسه لانه لو اقر بعسره بعد المجلس خرج  
فقبل المجلس لا يجلسه فان قال الطالب هو ميسر قادر على القضا وقال المدعيون ان  
تكمرا فيه قال بعضهم القول قول المدعي انه معسر وقال بعضهم ان كان الدين اجزا  
عما هو مال كالقرض وثن البيع القول قوله مدعي اليسار مروي ذلك عن ابي حنيفة  
وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالمبدل فلا يقبل قوله في زوال تلك القدرة  
وان لم يكن الدين بذل لعماهو مال كان القول فيه قول المدعيون والزي يوجب هذا القول  
مسئلتان احدهما الحد الشك ان اذ اعتنق العبد المشترك وادعى انه معسر كان القول  
فيه قوله لان الضمان وجب بذل لعماليين مال فالاصل في الادعى العسرة والتأنيبة  
المرة اذا طلبت نفقة المورسين والزوج يدعى العسرة كان القول قول الزوج ادعى  
انه عصب منه جارية وعينها قادمة واقام البيعة على ذلك تقبل بيته ويجلس  
حتى يحى بها ويرد هاهنا صاحبها وان لم يبين قيمتها فان قال الغاصب بعد ذلك  
ماتت الجارية او بعتهها ولا اقر رعليها بل هو القاضي وذلك ومقدار ذلك الرما  
مفوض الى القاضي فان لم يقدر عليها قضى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول



الغاصب وذكر في الوديعه رجل قال لغيره اودعتك عبدا وامه وقال المستودع  
 ما اودعتني الا الامه وهلك فاقام رب الوديعه البيئه على ما ادعى بضمين  
 المستودع قيمه العبد وقال الفقيه ابو بكر البخاري لا تسمع الدعوى الا بعد  
 بيان القيمة قال وما ذكر في الكتاب محمول على ما اذا ادعى اقرار المدعي عليه بذلك  
 المشايخ قالوا تصح الدعوى من غير دعوى لاقرار لان ثمة محمد رحمه الله لم يذكر  
 الاقرار في شيء من المواضع لكن ينبغي للقاضي ان يكلف المدعي بيان القيمة فان لم  
 يسمع دعواه ويقبل بيئته ويأمر المدعي عليه بلخصار تلك العين فان لم يسمع  
 شهرين فان خصص عينا من ذلك الجنس يقال للمدعي هذا الزرع عينته فان صدق  
 اخذ وان كذب يكلف المدعي عليه بلخصار عين اخرى الى ان يوافق المدعي في ذلك  
 فان عجز المدعي عليه وظهر عجزه بقضي عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول المدعي  
 عليه عند في يد رجل ادعاه رجل وقال كان العبد لي وهبته لزيد وهو غائب  
 ولم امر بقبضه قبضه بغير امرى وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته منك  
 فان القول يكون قول الموهوب له لانه مقبوض في يده ولو قال الموهوب له قبض  
 وهبته لي كان العبد في منزلك ولم يكن يحضر فامر بتقبضه فقبضته لا  
 قوله ولو قال المدعي كان العبد لابي وهبته لك فلم تقبضه في حياته وانما  
 بعد موته كان القول قول الوارث. **اختلاف رب المال مع المضارب** فقال المضارب  
 ردت عليك راس المال بعد ما اقتسمنا وانكرت رب المال كان القول قول رب المال  
 جارية في يد رجل ادعت انها حرة الاصل وانكرت انها اقربت بالرق وادعى البدر  
 انها اقربت بالرق كان القول قول الجارية ويقضي بحريتها. **اذا تنازع الرجل مع**  
**الخمس** وهم في دار بينهم كهم في عياله فقال البنون المتاع متاعنا والاب يعي  
 لنفسه فان المتاع يكون للاب والبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قال البنون او  
 قالت امراة الميت بعد موته لمتاع بعينه ان هذا يستفدناه بعد موت الاب والزوج  
 كان القول قولهم وان افروا ان المتاع كان في البيت يوم مات الاب واقامت البيئه  
 ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم رجل اعتق امته ولها ولد فقالت اعتقتني  
 قبل الولادة والولد حى وقال المولى لابل اعتقك قبل الولادة والولد عبد ذكر في  
 العيوب ان الولد اذا كان في يدها كان القول قولها وقال ابو يوسف ان كان الولد  
 ايدها فكل لك يكون القول قولها وان اقاما البيئه في يدها اولى لانها تثبت العتق

في زمان سابق وكذلك في الكتابة فاما في التدبير فالقول قول المولى وفي المستحق عن  
 محمد رحمه الله ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول له وان كان لا يعبر فالقول لمن  
 هو في يده وان اقاما البيئه في يدها اولى وكذلك في الكتابة ولو اعتق جارية  
 ثم خلتا بعد حين في ولدها فقالت ولزته بعد عتقي فاحذته متى وقال المولى  
 ولديته قبل العتق واخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى ان يبرده الى الامه وكان  
 في الكتابة وفي التدبير وام الولد القول قول المولى رجل ادعى على رجل انه رهن عنده  
 ثوبا وبين فخذ المدعي عليه فشهد الشهود انه رهن عنده ثوبا ولم يسموه ذكر في  
 الاصل انه يجوز الشهاده ويكون القول قول المهرمن اذا اتى بثوب مع مئنه وكذلك  
 في الغصب وقد ذكرناه. **امرأة مع رجل في منزله يطاؤها ولها منه اولاد ثم انكرت**  
**ان يكون امراته** قال ابو يوسف ان اقربت ان هذا الولد ولدها منه فهي امراته وان  
 لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة رجل قال لامراة  
 ز وجيتك ابوك وانت صغيرين وقالت لا بل ز وجيتك وانا كبيره ولم امرض كان القول  
 قولها والبيئه بينة الزوج. **امرأة طلقها زوجها ثلثا فاجتات الى الاول بعد ذلك**  
**فتر وجها الا ول ثم ادعت ان الزوج الثاني لم يكن دخل بها** قال ابو العاصم ان كانت  
 عالمة بشرط طلقها الاول وقالت عند النكاح احملت لك فتر وجها الاول لا  
 قولها بعد ذلك وان كانت جاهلة لا تغل بشرط طلق قبل قولها الا اذا كانت اقربت  
 ان الثاني قد دخل بها ولو انها لم تغل شيئا عند نكاح الزوج الاول حين تزوجها  
 الاول ثم قالت ما تزوجت بزوج اخر او قالت تزوجت ولم ير رجل في كاد القول  
 امرأة طلقها زوجها ثلثا فاجتات بعد ذلك فاحضرت انها تزوجت فلا تلح معها  
 وانكر الزوج الجماع ذكر الناطق ان القول قولها ويجوز للاول نكاحها ولو اقر الزوج  
 الثاني جماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا تلح للاول ولو قال الزوج الاول بعد  
 ما تزوجها ما دخل الزوج الثاني فقالت قد وطئت فرقي بينهما وعليه نصف  
 ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائك من الزوج الاول وقالت  
 بعد طلاق الاول سبطا سبطا خلقه فرقي بينهما ولا مهر لها وان قالت ولا  
 استطعت كذا لم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها وتفرق بينهما  
 ولها المهر. **اذا قالت المرأة تزوجت بغير شهود او في العدة او حال ما كنت محجورة**  
**او امة وانكر الزوج** ذلك كان القول قول الزوج لجماعا وان اقر الزوج بشئ من ذلك



وكذبته المرأة يكون طلاقا حكما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا  
كان للمرأة زوج معروف وطلقها فتروجت بغير فكاك وانما في العدة ان كان  
بين طلاق الاول ونكاح الثاني قتل من شهرين كان القول قول المرأة وان مقدار شهرين  
لا يقبل قولها عندنا بحقيقة قال هذا بخلاف المطلقه اذا عادت الى الزوج الاول بعد  
شهرين ثم قالت لم تزوج غيرك فان القول قولها وليس هذا كالعدت رجل قال امر  
تزوجتك وانا صبي فقالت بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قوله الا ان التقاضي  
يفرق بينهما بل يسأله هل جاز وليك او لا فان قال لا يقول هل جرت بعد البلوغ  
ان قال لا يقول له تجوز الا ان قال لا يفريق بينهما امرأة وهبت مهرها من الزوج  
وقالت انا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا ان كان قد  
قد المذكرات في ذلك الوقت او كان لها علامة المذكرات لا تصدق انها لم تكن مدركة  
وان لم يكن كذلك كان القول قولها رجل زوج ابنته البالغة فبلغها الخبر ثم اخبرتها  
الى التقاضي فادعى الزوج انها سكنت حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت النكاح  
يوم كذا فرددت فقال الزوج لا بل سكنت كان القول قول الزوج وهو بغير ما ذكر في  
الشفقة اذا اختلف الشيع مع المشتري على هذا الوجه ان قال الشيع طلبت الشفقة  
حين علمت كان القول قوله وان قال علمت بالشرا يوم كذا فطلبت لا يقبل قوله  
صغيرة زوجها غير الاب والجد فاختصمت مع زوجها بعد البلوغ وهي بكفر  
اخترت الفرقة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الابنية وان اختلفا  
في الحال فقالت بلغت لان واخترت الفرقة فقال الزوج لا بلغت قبل هذا  
كان القول قولها مطلقه طلبت نفقة ولديها من الزوج المطلق وقال المطلق  
بزوج آخر ولم يبق لك حق الحضانة وانا اخذ منك الولد فقالت لم تزوج او  
تزوجت رجلا فطلعتي كان القول قولها اما اذا انكرت الزوج فظاهر وكذا اذا  
قالت تزوجت فلانا لانها اقربت بالنكاح لم يصح اقرارها وان قالت تزوجت  
فلانا فطلعتي لا يقبل قولها ويكون للاب ان يخذ منها الولد الا ان يصدقها المقر  
على الطلاق صغير جات به امه تطلب النفقة من الاب وقال الاب انا اخبرته  
لان امه في تكلي لي لكنها هربت مني فقالت لجدت لاني لم اكن امه قالوا انك الولد  
مع الجد ويقال للاب طرب اشراك لان الام اذا لم يعرف مكانها كانت بمنزلة  
فان حضر الاب امرأة وقال هذه ابنتك وولدي هذا منها وصدقت المرأة في ذلك

فقال لا بل ردت حين علمت



شفقة

نكاح

نفقة

بالطلاق

وقالت

وقالت ما هذه بنتي وابنتي ماتت كان القول قول الاب والمرأة وهما اولاد  
وكذا لو قال الاب اولاد حين خاضعته لجدته هذا ابني لا من ابنتك فالقول قوله  
لان الجدة اقرب له بالانساب والاب ينكر حق الجدة كل ذلك من فتاوى قاضينا  
وهبت مهرها لزوجها فماتت وطالب ورثتها وقالوا كانت الهبة في مرضها  
وقال الزوج بل في الصحة فالقول للزوج والقياس ان يكون القول للورثة لان  
حادث والحادث يضاف الى اقرب الاوقات ووجه الاستحسان انهم اتفقوا  
في سقوط المهر عن الزوج لان الهبة في مرض الموت تعيد الملك وان كان للورث  
الا ترى ان المريض اذا وهب عبد الوارث فاعتقه الوارث او باعه نفذ تصرفه وكن  
يحب عليه ضمانه ان مات المورث من ذلك المرض ردت الوصية بقدر الامكان  
فاذا استقطعته المهر بالانفاق فالوارث يدعي القود عليه والزوج ينكره والقول  
قول المنكر زب لي في مسائل شتى رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة  
عينا من اعيان التركة ان الموت وهبه منه في الصحة وقبضه وبقية الورثة  
قالوا كان ذلك في المرض فالقول قول من يدعي الصحة كذا ذكره في الجامع الصغير وذكر  
الشيخي في الفتاوى امرأة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه  
فادعى الزوج انها وهبته منه في الصحة وادعى الورثة ان الهبة كانت في مرض  
موتها قال القول يكون قول الزوج لانه ينكر استحقاق ورثة المرأة المات عليه  
واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا ان هذا يخالف رواية الجامع  
الصغير والاعتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على ان المهر كان ولجاء عليه  
واختلفوا في السقوط فكان القول قول من ينكر السقوط ولان الهبة حادث ولا  
والحوادث ان يحال الى اقرب الاوقات رجل فبذره ارض لغيره اجرها فقال رب  
الارض اجرتها باعري والاجر لي وقال الآخر عصبتها واجرتها فالقول  
رب الارض لانها اختلفا في بدل منفعة الارض والاصل ان بدل ملك الاسا  
يكون له ولو كان الآخر بنى في الارض ثم اجرها فقال رب الارض امرك ان تبني  
فيها ثم تولى اجرها وقاله واليد عصبتها منك وبنتت ثم اجرت فانه يقسم لاجر  
الارض وهي مبنية وعلى الارض وهي غير مبنية فيما اصاب البنيا يكون للآخر وما  
اصاب الارض يكون لصاحب الارض لان الاصل ان البنيا يكون للبناني فلا يقبل قول  
صاحب الارض وان قال صاحب الارض عصبتها مبنية كان القول قوله وان اقاما

قال قول من يدعي الهبة في المرض وان اقاما  
البينة فالبينة بينة من يدعي الهبة في الصحة

على الزوج



البينة كانت بينه الغاصب وأولى كره في المنسقى. ولو قال لأخ غصبت منك ألفا  
 ورجعت فيها عشرة آلاف. وقال المقر له بل امرتك به كان القول قول المقر ولو  
 قال له بل غصبتني لألف وعشرة آلاف كان القول قول المقر. ولو قال غصبت  
 ثوبا فقطعته وخطته بغير أمرك قبضا وقال المقر له بل غصبتني القيص وقال  
 بل امرتك بخياطته كان القول للمقر له. وأما في يد رجل أدها رجل فانكر فطلب  
 المدعى بمينه فان كانت الدار في يد ميرات حلف على العلم وان كانت بجهة أو بشر  
 أو نحو ذلك حلف على البينات. وإن اختلفا فقال المدعى عليه الدار في يد ميرات  
 عن أبي وأراد أن يحلف على العلم وقال المدعى إنها وصلت إليه لا ميرات ولا عليه  
 الدين بالبينات كان القول للمدعى مع مينه على علمه بالله ما يعلم أنها وصلت  
 ميرات عن أبيه فان طلق المدعى على ذلك يحلف المدعى عليه على البينات. فان أبا المدعى  
 أن يحلف المدعى عليه على العلم وذكر في الجامع الصغيرين في يد رجل يقول  
 هي ليس لفلان رجل وأدها فقال د واليد هي لكان القول قوله لما قلنا رجل  
 ادعى على رجل كفا له بنفس رجل وأقام البينة فشهد الشهود أنه كفل بنفس رجل  
 لا تعرفه جازت شهادته. وذكر في رهن الأصل شهد وأنه رهن عنده ثوبا  
 ولم يسمو الثوب ولم يعرفوا عين الثوب جازت شهادته وهو يكون القول قول المدين  
 في أي ثوب كان وكذلك في الغصب. رجل ادعى أرا في يد رجل فجد فصاحه على  
 رهنه على أن يسلم الدار الذي في يده ثم ادعى عليه أقام البينة أنها له وأراد  
 أن يرجع في الألف ليس له ذلك ولو أقام البينة أنها كانت لفلان استرها منه  
 وكذا إذا أقام البينة أنها كانت لأبيه مات وتركها ميراثا لا تقبل بينة لأنه حين  
 حذر المدعى المدعى كان القول قوله مع اليمين في انكار حقه وكان الصلح افتد بين  
 اليمين فلا يستطيع أن يرجع في الألف. رجل ادعى على رجل ألفا وأخرج بالمال  
 وأدعى أنه خط المدعى عليه فانكر المدعى عليه أن يكون الخط خطه فاستكتب  
 فكتب فكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على أنها خط كاتب واحد اختلف فيه  
 المشايخ والصحيح أنه لا يقضي بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا لما كان  
 القول قوله إلا أن يكون الكاتب صرافا أو تمسارا أو نحو ذلك ممن يؤخذ بخطه  
 وهذا أولى لأن يؤخذ بالخط. رجل ادعى على رجل ألفا فقال المدعى عليه لقد  
 أعطته بهذا المال على فلان وقبل فلان الحوالة في المجلس وأقام البينة على ذلك فقال

من الحوالة

مجلس

صاحب الدين المحتال عليه مات مقلدا قبل أداء الدين كان القول قوله مع مينه ولا  
 يقبل قول المحيل أنه مات مقلدا وكان له أن يرجع على المدين بدينه كذا ذكره في الأصل  
 ذكر في الجامع ادعى أنه غصب منه جارية ولم يذكر قيمتها تسمع دعواه ويؤمر بدية  
 الحارية وإن عجز عن ردّها كان القول في مقدار القيمة قول الغاصب. ذكر في الجامع  
 رجل قال ما في يدي من قليل وكثير أو عبدا وممناع صح أقراره لأنه عام وليس بهول  
 فان جاء المقر له ليأخذ عبدا من بيد المقر واختلفا وقال المقر له كان في يدك وقت  
 الأقرار فهو لي وقال المقر لأجل ملكته بعد الأقرار كان القول قوله. كل ذلك من  
 فتاوى قاضي خان. لو ادعى ما لا يسبب فانكر فقال المدعى أنه كتب له خطا  
 فانكر المدعى عليه أن يكون خطه فامر أن يكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة تدل  
 على أن كاتبهما واحد لا يحكم عليه لأنه لا يكون أعلاهما قال هذا خطي وأنا كتبه وليس  
 على هذا المال وبينة القول قوله ولا شيء عليه. وأجاب إمامه بخاري أنه حجة  
 يقضى به عليه وذكر أبو العلاء النيسابوري في فتاوه في هذه المسئلة إذا كتب خطا  
 باسم رجل يحكم به عليه إذا كتبه على الوجه الذي يكون مثله حجة بين الناس ولو  
 أنكر أنه خطه يستحلف عليه ولو كلف عن اليمين يحكم به عليه كذا في جامع الفصولين  
 جامع أمير. ولو ادعى على آخر حوالة أو رقبه الطريق في داره القول  
 صلح الدار ولو أقام المدعى البينة أنه كان يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا  
 ولو قال هذا الولد ليس مني فدلنا عن آخره قال هو ابني يصدق. رجل ادعى على آخر أنه  
 لا يصدق البينة أو تصديق من المدعى عليه. ولو ادعى أنه ابنه أن كان يعترف بنفسه  
 فذلك وإن كان صغيرا لا يعترف بنفسه يصدق استحسانا والبينة شهادة من  
 أو رجل وأمر أنين. وفي الزيادات من كتاب الأقرار أن من قال يعترف هو ابني أن كان يعترف  
 أو كان بالغين جمع إلى تصديقه أن هو يعترف بالرق على نفسه أما إذا أقر بالرق على نفسه فهو  
 بمنزلة من لا يعترف حتى لا يشترط التصديق. لو قال أنا حر الأصل كان القول قوله  
 حكم الأصل. أمه في يد رجل قالت أنا أم ولد لفلان أو مدبرته أو مكاتبته أو  
 فقال د واليد أنا مملوكي فالقول قوله ذي اليد. خلاصة الفتاوى.  
 ولو قال العبد أنا حر الأصل فالقول له حكم الأصل ما لم يسبق منه انقياد للرق  
 لا يقبل قوله البينة. كزارية. غلام في يد رجل قال أنا حر وقال الذي في  
 هو عبدي أن كان لا يعترف بالقول قوله ذي اليد وهو كالممتاع وإن كان بالغاً أو صغيراً يعترف

غصب

أقرار

قبل أن يشترط ذكر القيمة في السرقة  
 بلوغ نصيبا وفي غير ذلك لا يشترط  
 بزارية

والمسئلة في البرازية كذلك

نسب

عناق

لا يشترط في التصديق  
 إذا أقر بالرق على نفسه  
 خلاصة الفتاوى  
 لو ادعت امرأة على رجل أنه ابنها لا يثبت  
 القابلة وقد ذكر في كتاب الشهادات رجل قال  
 لعظم هذا ابني يثبت له النسب إذا الولد مني قال هو  
 ولد علي فاشهد له قال ليس هذا الولد مني قال هو  
 مني ليس له النسب قال ليس مني قال هو مني قال هو  
 خلاصة في الفصل العاشر في دعوى النسب والآيات



فأقول قول الغلام ولو أقامها البينة هذا على الرق وهذا على الحرية فيبني الغلام  
أولى هذا في القضية وجوز أن يكون قول قوله والبينة بينته كالمودع إذا قال  
رددت الوديعة كان القول قوله ولو أقامها البينة فالبينة بينته وكذا الرجل  
إذا قال للظفر أرصفت ولدي بدين البقر وقالت لأبل بلسني فأقول قولها ولو  
أقامها البينة فالبينة بينتها ومسألة أخرى من مسائل التبر في بيع الجامع  
الصغير إذا قال رجل أعتقتك شهرا وقد مضى وقال المسئلة إليه لم يرضعنا  
أخذت السلوم منك الساعة فأقول قول المطلوب وعلى الطالب البينة ولو أقامها  
البينة فالبينة بينته المطلوب أيضا كذا في الكافي وفيه أيضا في كتاب النكاح  
بعث الزوج إليها ثوبا وقالت هذا هدية وقال الزوج هو من كسوة فأقول  
الزوج والبينة بينتها فلو أقامها البينة فالبينة بينتها أيضا وفي بيع النوار  
رجل اشترى قطنا ففقرته المرأة بأذنه كان ذلك للزوج قال والشيخ طهيري  
المزني في كتاب هذه المسئلة بخطة وبعثت أن فقال إذا غزلت المرأة قطن زوجها  
هذا على وجهه أما أن أذن لها زوجها بالغزل أو نهاها عن الغزل ولو يذون لها أو  
لغيرها أو لم يعلم بغيرها أن أذن لها بالغزل فهذا على وجهه أن قال الغزلية في أو  
أوليكون الثوب لي ولك أو غزلية مطلقا أو قال غزلية لي فأقول للزوج ولها  
ما سمي من الأجر وأن لم يذكر الأجر فهو استعانة وأن اختلفا وقالت المرأة غزلته  
بأجر وقال الزوج لم أسم شيئا فأقول قول الزوج مع اليمين وأن قال غزلية  
لنفسك فأقول لها ويكون ذلك هبة للقطن منها فلو اختلفا فقال الزوج إنما  
لك لغزلية وقالت لأبل قلت غزلية لنفسيك فأقول قول الزوج ولو قال غزلية  
ليكون الثوب لي ولك فأقول للزوج لأن صاحب الأصل والمرأة عليه أجر المثل  
لأن هذا استيجار فاستيجار يستحق الأجر وإن قال غزلية مطلقا  
لها وأن نهاها عن الغزل فأقول لها وعليها مثل ذلك القطن لأنها غاصبه للقطن  
مستملكة له بالغزل كمن غصب خنطة فطحنها أن الرقيق للغاصب وعليه مثل ذلك  
الخنطة للمالك عند أبي حنيفة وإن لم ينهاها ولم يذون لها أن كان الزوج باع  
فأقول لها وعليها مثل ذلك القطن لأن الظاهر أنه إنما اشترى الختان لا القطن  
فصار مستملكة بالغزل وإن لم يكن باع القطن فأقول للزوج كما إذا اشترى ثوب  
الزوج أو طخت لزوج فالحبذ والحرير والمرقة للزوج كذا هذا رجل استلحق

روبعة  
رضاع  
سلم  
نكاح  
غزل

هذه المسائل المذكورة في النوار  
فليست

هذه المسائل المذكورة في فتاوى  
في كتب مواضع وهي مذكورة في عامة  
الكتب فليست في الزيادة وليست في

قصاص كقتل الطحاة  
بزازية

اجاره

ليبيع

كذا في النوار  
منها

ليبيع البزله أو ليخطله ثوبا فادعى لأجير الثوب الذي في يده وأدعاه المستاجر كان  
في حياض المستاجر فعوله وإن كان في السكة أو في منزل لأجير فأقول قول لأجير حرا  
كان أو عبدا ما ذنبا أو كاتبا كاس في بيت رجل على عقيقه قطيفة فادعاه الكاتبا  
وصاحب البيت فهو لصاحب البيت خمال عليه كان وهو في دار رجل فادعى صاحب  
الدار أن كان ملكه وقال الخمال مكي فأقول قول الخمال أن كان الخمال يحمل البز والكاره  
فما يحمل والقياس أن يكون لصاحب الدار كما في المسئلة الأولى خلاصة الفتاوى  
إذا قال كل ما في يدي غلام فحضر فلا يملكه ما في يده فادعى أن هذا أيضا أخ في الأقوال  
وادعى المقر أنه ملكه بعد الإقرار فأقول للمقر لا أن يبرهن المقر على قيامه وقت  
الإقرار وهذا التفريع على أصل الرواية وأما على اختيار شيخ خوارزمي عليه  
فقد اكمل فحمل على البر والكرامة فلا يثبت النزاع كان الزوج يتصرف في أمواله  
فما ت المنة فزعم ورثتها أن تصرفه كان بلاذنها فيه فأقول له بشهادة الظاهر  
له زعم الوارث أن الهبة كانت في المرض وأدعى الموهوب له أن الهبة كانت في الصحة  
فأقول للمدعي الصحة لو قال بعته في صغري وقال لأبل بعته في كبري فأقول للمدعي  
لأنه الأصل والبينة للمدعي الكبر لا لثبته العارض أدعى ابن الوصي باع التركة  
وزعم الوصي بالبيع كان بالعقد فأقول قول الوصي متمسكه بالأصل بكرارديه  
اختلف الرصي واليتم بعد بلوغه فقال اليتم بعثت عقاري في خلعتي بكر بعثت  
وقال الوصي لأبل بعته بمثل القيمة لا يكون القول قوله قيسه أدعى دارا  
فقال باعني وصيتك في صغرك فندفع إذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا إذا قال  
اشترى بيته من وكيلك قال بعته في صغري وقال بل بعته في كبري فأقول للمدعي  
الصغير لأنه الأصل أدعى أن الوصي باع التركة بالعين وزعم الوصي أن البيع كان  
بالعقد فأقول قول الوصي وجيز أدعى إذا قال أنه مكي باعه أبي  
حال بلوغه وقال ذ واليد خال صغرك فأقول للمدعي كذا وقال صل لوبنها  
يجب أن تقبل بينة ذي اليد لأنها هي المبنية فصولين برهن على اعتناق  
مولاه في المرض فادعى الوارث أن المعتق كان يهودي وقت الاعتناق ولم يقر الوارث  
باعتق فأقول للوارث ألا أن يصرح الشهود بأنه كان صحيح العقل وقت الاعتناق  
فإن كان قويا لعق فأقول للعقد لا أن يبرهن الوارث على أنه كان يهودي وقت  
الاعتناق وفي أول كتاب القبط أدعى على أخيه أبوه لا يصدق إلا بينة أو تصدق

الكاره ما يحمل على الظاهر من الثياب صحح

اقرار  
الظن انهما

زوج وزوجه  
بعد الموت  
في اليد

وراثه به

وصايا

اعتناق

من المذاهب

لقبط



المخصم اعني المدعي عليه ولو ادعى تصديق المدعي عليه يصدر قاسمنا ما  
 عن مال في يد رجل فقال هذا ابن الميت سلم اليه المال ولو قال هذا اخو الميت لا  
 يجعل الحاكم في الامر بالتسليم المال اليه لان الابن لا يحجب جرحه عن غايته انه  
 له شريك والاخ يحرم بالابن فلم يكن وارثا على كمال حال ولو امر لآخره او  
 بالفلان من ماله تلو ما حكمه فان لم يضره وارث دفع المال اليه وكان  
 القول قوله في الوصية وان لم يضره وارثا او وارثا اخر اعطى كل ذي حق حقه  
 واخذ منه كفيلا ثقة وان لم يجد كفيلا اعطاه المال وضمنه ان كان ليلا يملك  
 امانة بالاعانة وجها ابوها فاجتازت الارث بعد موت الزوج ان كانت  
 امرت ابنا تزوج لها الارث وان قالت لم امره لكن لما بلغته زوجتي اجاز  
 النكاح لا يترتب ما لم يترتب على الاخانة عبد لم يورث في عتقه ذرة تساوي  
 بركة والعبد في بيت ميسر لا يملك الا حصيرا ادعى مالك العبدان لرد له  
 ومالك المنزل انما له فالقول لمالك العبد لان الظاهر يترده بزاريه  
 لو قال المدعي عليه بعد الحكم بحكمه خلقت كذا يقبل قوله وفاقا وبقض الحكم  
 لوجود الكين فيما استدل اليه **حكاوي في الدعوى** لو اقول وارثا  
 المقر له اقر في الصحة وقالت الورثة في مرض موته فالقول قول الورثة والبينة  
 بيته المقر له وان لم يقيم بيته واراد استخلافهم له ذلك له كيف في طريق  
 العامة فرغم غير انه تحدث ونعم صلاحه انه قد يورث اقامه البينة في  
 بيته من يتي في الحديث **بم** القول في هذا قول المدعي كونه متمسكا بالاصل  
 فنيته في الشهادة ادعى عليه محذورا فقال اشترته من امه وجر  
 فانكر ثم قال اجرت ولكن كنت غير بالغ فالقول قوله رجل كان يتصرف في عتلا  
 امرائه ويدفع ذهابها بالمرابحة ثم ماتت فادعى وراثتها ذلك كنت تصرف في  
 ما لها بغير اذنها فعليك الضمان وقال الزوج بل باذنها فالقول قول الزوج  
 قال استنادا وهذا حسن ينبغي ان يحفظه فان السبب الموجب للضمان غير  
 موجب الا اذا ثبت تصرفه بغير اذنها ومع هذا القول له لان الظاهر شاهد  
 له لان الظاهر ان الرجل لا يتصرف في مال امرأته الا باذنها  
 والظاهر يكفي للرفع **اختلاف الموهوب له** لو ارثت مع وارث آخر ان الهبة كانت  
 في الصحة او في المرض فالقول قول من يدعي الصحة لان تصرفات الميراث في مرض

اعطاه للموصي له كما في الاخ بغير ان يظهر له  
 وارث اخر اعطاه الاخ وان ظاهرا وصي  
 ولا يشترط ان ياتوا  
 في النكاح  
 البقرة عشرة آلاف  
 اقرار المورث  
 طريق  
 مرثية ولكن فيه تفصيل  
 ورثته  
 مرثية ولكن فيه تفصيل

الثلث وانما تنقص بعد الموت وقد اختلفا فيه فالقول لمن ينكر النقص وهكذا  
**فيس** وقيل القول لمن يدعي المرض لانه ينكر لزوما العقد والمالك مات عن زوجة  
 واخ وابنه مات ايضا فقال الاخ مات اخي بعد موت ابني في الميراث وقال الزوجة  
 بل مات اخوك قبل موت ابني في الميراث فالقول للمرأة والاصل في هذا الحسن ان  
 الورثة متى اختلفت في تاريخ موتها الاقارب او اصله فالبيته بيته من يدعي  
 زيادة الارث والقول قول من ينكر قال لا خراشيت منك هذا العبد بعد  
 وقال البايع بعث لي هذه المذبوحة فالقول للمشتري لانه كالمكر للعقد فضلا  
 وكذا لو قال البايع بعثته منك في صغيري وقال المشتري لا بل بعد بلوغه فالقول  
 لمن يدعي الصغير لانه ينكر اصل العقد والبيته بيته من يدعي البلوغ ادعى  
 عليه دارا فقال دارا واشترتها من بيبك حال صغيرك بمن المثل وقال المدعي  
 لا بل كنت بالغا ولم ارض به فالقول للمشتري وان اقاما البينة في بيته من يدعي  
 البلوغ اولى قال استاذنا في الاول نظير يدل عليه ما ذكرنا من خلاف ادعى  
 على امرأة ان وليها زوجها منه حال صغيرها وادعت انه زوجها منه بعد  
 بغير رضاها فالبيته بيته المرأة والقول لها ايضا على اصح الروايتين وكذلك  
 البيع على هذا القياس والقول للابن على اصح القولين **قال** البايع بعثته هذا  
 الزرع وهو غير مستفيع به وقال المشتري كان منقابة فالقول له لانه يدعي  
 الصحة **باع** الوصي من التركة شيئا فقالت الورثة باعه بغير فحش وقال  
 المشتري لا بل بعد فالقول قوله ولو ظهر جونه وهو مفقود بخلاف افاقة  
 وقت بيعه فالقول له وبيته الافاقة اولى من بيته الجنون اذا اختلفا  
 المتبايعان في صحة العقد وفساده فاما يجعل القول لمن يدعي الصحة مع ايمانه  
 في شرح الاصل اختلف المولى والمكاتب في صحة الكتابة وفسادها فالقول لمن  
 يدعي الصحة والبيته بيته من يدعي الفساد ولو حجج عليه بعد صلاحه واختلف  
 هو مع المشتري فقال اشتريت مني حال الحجر وقال المشتري لا بل حال صلاحه فالقول  
 للحجر لان الشراء حادث في حال الاقرب الاوقات فالمشتري يدعي الصحة وهو ينكر  
 وان اقاما البينة في بيته المشتري اولى **امة** ولدت عند المشتري فقال البايع  
 هو وادى ولدته لاقول من ستة اشهر من البيع وقال المشتري دعواك باطل لانها  
 ولدته لاكثر من ستة اشهر فالقول قول المشتري بخلاف ما اذا قال المشتري لم

ورثته  
 من باع خفافا  
 اكثر ما رث  
 مرفى باب البيتين المتقاربتين ما يشبه بخلافه  
 في مثله  
 في سبأه ما بعد من البيتا  
 وصالها  
 وقيل خلافا  
 في مثله في البيع  
 بقاها  
 في  
 والشب



يكن العلوق عندك والبتاع يقول عندك فالقول له فان اقام احدهما بيته يقتضى له  
 فان اقام البيته فعند ابو يوسف بيته المشترى اولى وعند محمد بيته البتاع اولى  
 لاثباته الحويه امرأة انقفت على وجهها عشرة دنانير حالة البصحة ثم ماتت  
 ورثتها على الزوج وقال الزوج كانت متبرعة فالقول له كل لك من القسمة  
 ادعى دارا في يد انسان اتفاهمك وان اباه باعها منه حال بلوغه بغير رضا  
 وقال صلحنا ان اباك باعها مني في حال صغر في حال صغر في حال صغر في حال صغر  
 صلحنا ان اباك باعها في حال الصغر مني في حال صغر في حال صغر في حال صغر  
 عنه خصوصية الابن وان اقام صلحنا لبيته ان اباك باعها في حال صغر في حال صغر  
 بتمن المثل واما الابن بيته انه باعها بعد بلوغه بغير رضا في حال صغر في حال صغر  
 بيته صلحنا لبيته امرأة اقرب بعد وفاة زوجها انه كان طلقها ثلاثا في مرض  
 موته وانه لم يتفرض عنها فمات وقال الورثة طلقك في حال البصحة فالقول  
 قول المرأة ولو اقام البيته ووقوتوا وقتا واحدا وشهدت بيته الورثة انه كان  
 صحيحا اخذ بيته الورثة اذا اخذ من له الزاهر من راحته من عليه وانقضى  
 الناقض فخرج بعض الزاهر زبوا او سقوا فلا ضمان على الناقد ولكن يرى  
 القابض الزبوا على الدافع فان انكر الدافع فقال هذا ليس من ذراهمي فالقول له  
 كذا في الفصل السابع والعشرين من احاديث المحيط قال وقتاوى  
 قاضيان في فصل ملجأ الآخر وما لا يحب القول قول اخذ مع يمينه لانه  
 اخذ غيرها الخ ان جاء المسلم اليه بالزبوا وانكر رب السلم ان يكون الزبوا من  
 ذراهمه فالقول قول المسلم اليه مع يمينه الخ اذا اقربقصر التمس ثم قال لا يقصر  
 فاراد استخلاف المشتري هل يصيدق وهل يحلف المشتري قال في كتاب  
 الاستحلاف والحل هو راده لا يحلف قياسا وهو قولهما للتناقض وعند ابو يوسف  
 يصدق ويستحلف بانه ما ليس للبتاع عليك هذا التقيد من التمس الخ ولو ادعى  
 المضارب او الشريك دفع المال وانكر رب المال والشريك القبض يحلف المضارب  
 او الشريك الذي كان المال في يده لان المال في ايديهما اعانة والقول قول الايمن  
 مع اليمين فالخاص ان في كل موضع كان المال اعانة في يده فالقول له في الدفع  
 مع اليمين وكذا البيته بيته وان كان المال مضمونا عليه فالبيته بيته على  
 الاثنا ولا يكون القول قوله مع اليمين وان كان من رضى الحاکر ان لا يحضر المحرر

زوجين  
بيع وشك

وراثه

غزل مر امثالها لا بد من اولها  
 ان كان هذه الشيا اصلها من قطن كان الزوج  
 فيها وشيحت منه فذلك كله الزوج وهو غير  
 منه وان كان الاصل القطن فذلك كله الزوج وان  
 لم يعد قال قول قول المرأة ان كانت حية وفعل  
 ان كانت ميتة  
 زوجه

مضاربة  
شركة

نظر

القول بغير

نظر وخالف ان كانت بكرة القول قول وكيلها بغير يمين وعلى خصمها البيته وان  
 اخبر انها ثيبان كانت من بنات الاشرف فكما في البكر وان كانت من الاوساط  
 القول قول خصمها مع اليمين بانه انها غير محدثة وعلى وكيلها البيته والتعقيل  
 وهذه على العادة **مسألة** في القسمة **مسألة** عن رجل اخذ  
 المكوس اشهد عليه انه لا يستحق عند زيد مكس قصب ولا ملح ولا غير ذلك فغير  
 بعد ذلك ادعى زيد مبلغ من خريد وبضاعة واقام به بيته وادعى زيد عدم الاستحقاق  
 وتمسك بقول المكس في الاشهاد عليه ولا غير ذلك وادعى انه هذا المدعى دخل في غم  
 هذا اللوط وقال المكس المراد بقولي ولا غير ذلك من المكوس خاصة فانهما يقبل  
**اجاب** القول قول المدعى مع يمينه ان الذي ادعى به غير المكس وان قوله  
 غير ذلك بيان للمكس لانه هو الجمل والمبرى **مسألة** عن رجل عليه ديون كثيرة  
 لشخص فدفع له مبلغا وقال له هذا عن الدين الفلاني وقال ولما لذي لا اخبئه  
 الا من غيره **اجاب** اذا عين المديون احد الدين ان كان في تعيينه فانه  
 بان كان احدهما بكفيل والاخر لا او برهن او احدهما قرضا والاخر من مبيع صح  
 التعيين من الدين وان طبسا واحدا لا يصح **مسألة** ادعى شخص على اخوانه  
 سلمه عينا او مبلغا او يفسر في دعواه سبب التسليم فانكر المدعى عليه واجاب انه  
 لا يستحق عليه تسليم ما ادعاه واقام المدعى بيته شهدت على المدعى عليه انه تسلم  
 العين المدعى بها ولم يدينوا باي سبب تسلمها هل يقبل هذه البيته وادى المدعى  
 عليه تسلمها وديعة لا وصلها الى زيد او وصلتها له وزيد ميت فكر المدعى  
 وقال اشتريتها مني واقترضتها فالقول لمن **اجاب** اذا ادعى عليه انه  
 تسلم شيئا وطلب منه رده اليه فاجاب بانه لا يستحق على رده ما ادعاه وحلف  
 على ذلك برى من الدعوى فان اقام المدعى بيته على انه سلمه ما ادعى به لا يعتبر  
 البيته لانه لم ينكر التسليم وانما انكر استحقاق الرد فاذا حلف عليه برى وادى  
 اعترفا ادعى عليه به وانه سلمه اليه وديعة وقد ردها عليه قبل قوله مع  
 يمينه وان قال تسلمتها الى لا دفعها الى فلان وقد دفعها اليه ان صدقه المدعى  
 فالقول قوله مع يمينه وانه دفعها لفلان سواء صدقه فلان او كذبه وسواء  
 كان حيا او ميتا وان كذبه المدعى وقال تسلمتها لك الا قرضا او بيعا فان  
 صدقه المدعى عليه فيها وان كذبه فالقول له مع يمينه لان التسليم يدعى عليه التملك

القول بملك  
م مثله  
واسمائه



وهو ينكر فجب عليه رد المبيع ان قابضا وصما نه ان كان هالك **سبيل** اذ كبت  
 شخص ورقة خطه ان في ذمته لفلان بن فلان الفلاني وكذا **اجاب**  
 هو اقرار يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه **سبيل**  
 عن رجل كنت عليه مسطور لشخص الف درهم واقرب بالدين انه قبض منه  
 درهم ثم ادعى المقر انه احال عليه مبلغ وقبضت زوجته مبلغا فادعى  
 المقر ان هذين المبلغين دخلا في الخمسة وان لم يكن القابض ذكر ذلك ولا جبر  
 اقر له القول له او المقر **اجاب** اذا اقر قبض خمسمائة من الدين ولم  
 يبين وجه القبض فالقول قوله في يمينه انه من جهة الحوالة وما قبض على يد  
 زوجته مع يمينه الا ان يقيم الدين بينة انه غير ما احال به وغير ما قبضته  
 الزوجة **ق** كاري الهداية **ب** مجهول النسب ابيع وسلم وهو ساكن كان  
 ذلك اقرارا منه بالرق حتى لو ادعى بعد ذلك انه حر الاصل لا يقبل قوله  
 ساكن خانيه **ا** ادعى على اخر عرسه كرم بارت وبرهن فقبض بالعرصة ثم  
 اخلفا في الاشجار والسكنى ولا يثبت قبال القول المقضي له وقيل المقضي  
 لوقالده واليد ليس هذا الى وليس ملكي ولا حق لي فيه او ما كان لي ونحوه ولا  
 منازع له حين قال لو ادعاه احد فقال له واليد هولي فالقول له والتناقص لا  
 يمنع لان اقراره هذا لو ثبت حقا لاحد الا اقرار المجهول باطل ساكن اقرار  
 انه كان يدفع الاجر الى زيد ثم قال الدار لي فالقول له ولا يكون اقرارا بانه لزيد  
 وذكر الناطقي انه اقرار **ا** المدعى عليه جاء بخط البراء فقال المدعى كبت  
 وقت الابرفا فالقول له لانه اسند الى حالة معهودة منافية للصمان **ا** اقر  
 بنسجهول يولد مثله مثله او بولدين او زوج او مولى واقرت بهم غير ولد  
 صح الحاجة الاصلية ولا تحمى للنسب على الغير **كفا** وفي الجليل ما يثبت نسبه  
 جمل في مولى والا فلا **مع** وقيل بما يثبت لو اتخذ نوعا لا لو اخلفا كقول  
 المولى تركيا وعبد هندية **هـ** ولا بد ان يقر بنسبه من الغير ولا فهو على  
 من ولو تنان عما في انه مجهول النسب اخر احد فيه رواية **فاقول** يحتمل ان يكون  
 القول المقر له لانه ينكر ان يكون بغير المقر ويحتمل ان يكون القول ينكر  
 نسبه من المولى لان الظاهر ان العبد نسباً مع وفاء في مولى كما انشئ اليه في  
 العتق من الكافي ونحوه والله اعلم ولو ادعى قرصا وشهدا ان المدعى دفع اليه

هذا اذا كانت سكوتة طاعة اياها اذا  
 كانت سكوتة كرها يقبل قول  
 • فصول عمادى

اقرار

اقرار

ن

قضى

كذا

كذا ولم يقر ولا يقبل المدعى عليه يثبت قبضه كشهادة يبيع شهادة بشرى فالقول  
 قوله لا يدان قبضه امانة فلا بد من بينة على القرض **ا** راهق هو او هي **شك**  
 الامر فقال تلخت يصدق وحكمه حكم البالغ لانه معنى لا يعرف الا من جنتهما  
 فلو اخرجوا ولم يكن بهما الظاهر صدى قاتما تصدق المرأة في الحيض **ص** اقر  
 انه بالغ فقامت الوصى فلو من اهقاجا رقتته ولم يقبل قوله بعد انه كان  
 غير بالغ ولو لم يكن رهاقا ويعلم ان مثله لا يحتل لم تجز قسمة ولم يقبل قوله  
 بالغ **ق** وبهذه المسئلة تبين ان بعد ثنى عشرة بشرط بشرط اخر لصحة  
 الاقرار ببلوغه وهو ان لا يكون محال لا يحتل مثله بل يكون محال تحتل مثله  
**ق** وفي هذه المسئلة ان لم يكن رهاقا بان لا يحتل مثله لا يصح اقراره ببلوغ  
 وقيل ثنى عشرة سنة لا يصح اقراره به البتة وبعد ثنى عشرة سنة ويحتل  
 مثله يصح **ق** تبين بمسئلة **ف** ان المراهق صدى قاتنه بالغ ولو  
 لصحة اقراره احتلا مثله وانما شرط ذلك اذا لم يكن رهاقا فقول صاحب  
**ق** تبين انه بعد ثنى عشرة سنة بشرط بشرط اخر لا يستقيم فانه بعد ثنى  
 عشرة سنة من رهاق وقد عرف انه لا يشترط لصحة اقراره ذلك ولو ذكر  
 قبل مكان لفظة بعد الاستقام لانه قبل ثنى عشرة ليس رهاقا وقد تبين انه  
 لا بد لصحة اقراره احتلا مثله والا لم يصح اقراره كما صرح وقد ثبت في  
 بلفظة بعد وكأنه وقع بسمها الكتابة **ق** فورا اضطحو او فيهم من رهاق على  
 واقر المراهق انه بالغ ثم قال بعض الورثة انه لم يكن بالغاً ولم يصح الصلح  
 صدى والصبي بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة اذا قل من ذلك نادى ثم  
 حكم عن قاض ان رهاقا اقر في مجلسه صدى ببلوغ فقال القاضى بما ذاب لغت فقال  
 بالاحتلام فقال ما رأيت بعد ما انتميت فقال الماء فقال اى ماء فان الماء يختلف  
 فقال المني فقال ما المني فقال اب مردان كه فرزدادى شود فقال على من حملت  
 على ابن وبنت اويان فقال على ابن فقال القاضى لا بد من الاستقصا فقد يلقن  
 الاقرار ببلوغ كذا قال **ك** شيخ الاسلام هذا من باب الاحتياط وما قبل  
 قوله مع التفسير وكذا جارية اقرت بحيض **ج** **ج** مع الفصولين  
 وفي فتاوى التفسير سئل رحمه الله عن قوم اضطحو او فيهم من رهاق على  
 واقر المراهق عند الصلح انه بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالغاً

واقعات كالتالى كان  
 نفي المراهق

فيه كلام من جهة الفرق كنباه في الطهارة  
 للينظر

هذا هو

اقرار



ولم يصح هذا الصلح قال القول قول الصبي بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة  
 لان الاقل من ذلك نادر. **فصول عمادي**. **سئل** رحمه الله عن غلام  
 وجارية سبهما اقل من خمس عشرة سنة وهو خضر شاربه وبنت عاتته  
 في خلق تام فقالا قد اختلفنا قال لا اصدقهما فيه **عن** **م** **يقول** قولهما فيه  
**ح** تصدق الجارية لا الغلام **م** له امرأة وعلا من سبهما اربع عشرة سنة  
 فقال لهما ان حضبت فانت طالق وقال له ان اختلفت فانت حر فقالت حضبت  
 اختلفت تصدق المرأة لا الغلام **طعن** **ح** وهو قول **س** رحمه الله من اشكل  
 في الاحتلام فقال قد اختلفت صدق فيما له او عليه كما تصدق الجارية في  
 الخيض فعلى هذا لو قال له ان اختلفت فانت حر فقال اختلفت عتق **م** **م**  
 ثمة من مشترية فردة عليه فتلف لو كان الرد على سبيل فتح القبض هلك على  
 المشتري والرد على سبيل فتح القبض ان يقول خذ مني قبض هذا قبض المديون  
 بتلك الجهة ينتقض به القبض السابق وكذا سائر المديون ولو اختلفا فقال  
 الدائن ردت بحجة ففتح القبض وقال المديون وديعة صدق المديون اذا  
 اتفقا على قبض الدين فعد الدائن يدعى فتحه فهو ينكر فيصدق له عليه  
 ديان من جلس واحد فادى المديون شيئا من الما اصدقانه دفع باى جهة  
 فيسقط ذلك من ذمته ولو من جنسين كرهب وفضة وقال ادبت عوضا  
 عن الزهبي لا يصدق اذا المعاوضة تتم باطرفين **شري** من لا شيئا قد  
 اليه عشرة ذراهم ويقول هي من الثمن وقال الدلال ردت الدال الى صدق  
 الدافع يمينه لانه مملك **ج** **امع** **الفصولين** وفي العمادى اذا كان  
 رجل على امانة ديان من جلس واحد فادى المديون شيئا فالقول قول  
 انه باى جهة فيسقط ذلك الدين عن ذمته **د** لا باع شيئا ثمران  
 دفع اليه عشرة ذراهم الى الدلال وقال ردت من الثمن وقال الدلال ردت  
 دالية فالقول قول الدافع لانه مملك **ل** **سكان** الحكم في ٢٣ الكفاية  
 رجل عليه ألف درهم من كفالة وألف من بيع فجاء بالف وقال اودى هذه  
 وقال لطالب لا اخذها الا من جميع ما لي عليه له ذلك وحصل القبض عن  
 المالكين فيرجع بما بقي عن المكفول عنه وان قبض ولو قبض شيئا فلا يطول  
 عن اى مالين شاء **ل** **سكان** الحكم دفع الى ابنه ما لا فاد اخذ

مرشدة والطاوة

قبض الدين

وفي جامع الفصولين مع زيادة

صروق

صدقانه دفعه قرضا لانه مملك **ر** **رجل** ادعى على ميتا لفا بفرهن وارثه انه  
 الاب اعطاه الفاي يقبل والوارث يصدق ان الاب اعطاه حجة الدين لقيام  
 مقام مورثه فيصدق في جهة التمثيل **الملتقط** لو اتفق على اللقطة باخر  
 القاضى فقال انفق كذا وكذا وذلك نفقة مثلها وكذا به رب الدابة وحمد  
 الانفاق عليها صدق مع يمينه على العلو اذا الواجد يدعى عليه ديناً وهو  
 بخلاف الوصى اذا قال انفق من مالي على اليتيم نفقة مثله صدق الوصى مع  
 يمينه لانه امين اذا يدعى ديناً وانما صرف الامانة الى موضعها لكن مع يمينه  
 احسب انفق على بعض الورثة فقال انفق باخر الوصى واقربه الوصى ولا يعلم  
 ذلك الا بقول الوصى بعد ما اتفق يقبل قول الوصى لو كان من اتفق عليه صغير  
**ج** **امع** **الفصولين** **غلام** في يد رجل قال انخرى الاصل وقال الذي في  
 يده هو عندك كان لا يعبر عن نفسه فالقول قوله لا يرد وهو كالمشاع وان كان  
 بالغاً او صغيراً يعبر فالقول قول الغلام ولو اقاما البينة هذا على الرق وهذا  
 على الحرية فبينة الغلام أولى ويجوز ان يكون القول قوله والبينة بينته كلودع  
 اذا قال ردت الدية كذا القول قوله ولو اقاما البينة فالبينة بينته **د**  
 ولو عرض عبداً وامه على رجل وهو ساكت او هي ساكنة ولم يسمع ثم قال انخرى ان  
 صدق عليه **ل** **سكان** الحكم اذا قال ردت الدية فالقول **امع**  
 اليمين وان كان مدعي الرد صورة **هـ** **رايه** في اول كتاب الدعوى **د**  
 ادعى المحبوس انه اعسر بعد والتطالب ليس اراقول المطالب فان شهد باعسا  
 يقبل ويحلى وليس هذا شهادة على النفي **ن** **فك** **ل** **ابن** **المويز** من البرازية  
 رجل دخل بيت رجل ومعه مال وخرج من دار وعلى عاتقه متاع فقال رب  
 الدار هذا مال اخذته من منزلي قال ابو يوسف كان الدار داخل والخارج يخرج  
 بصناعة شئ من الاشياء كالحمل الزيت ونحوه فدخل وعلى ذمته زيت  
 او من يطوف ويبيع بالاسواق فالقول قوله في ذلك لان يده لظهره لان الظاهر  
 يشهد له وان كان لا يعرف فهو لصالح الدار وقال **ابو حنيفة** رحمه الله  
 القول قول رب الدار في ذلك كله ولا يصدق الدار في شئ مالا يشاهد اليه  
 تكس **م** **م** **ط** **الشرحي** في كتاب الدعوى اذا كان المدعى عليه  
 مسافراً لا يكفله القاضي ولكن يؤجل المدعى الى اخر المجلس فان اقام بينته والا

وفي جامع الفصولين بعد هذه المسئلة  
 تتعلق بالنكاح من مثله بعضها في موضع  
 فليتنظر عند البيان

لقطة

وصايا

عوية

وداية

مرشدة من قاضي

نفقة مفعى المكسوب







والثاني في قدر الملك اما الاول فمبطل بغيره  
الدعوتين في اصل الملك هو

بنفس الدعوى استحقاقا والقياس لا يثبت **فصل** واما حكمه  
الدعوتين لا غير اما في حكم النسب فقد مر ذكره اثنا مسائل النسب واما حكمه  
في الملك فالكلام فيه في موضعين احدهما في حكم تعارض الدعوتين في  
اصل الملك ما هو سبيل تعارض البنتين فيه من طلبة الشرح والعمل بالروح  
عند الامكان وعند تعذر العمل بهما بقدر الامكان تصح الدعوتان بالتقدير  
الممكن وبيان ذلك في مسائل رجلان ادعى اباة احدهما ابها والاخر  
بالحا بها فبى للراى لانه مستعمل للابية فكانت في يده وكذا اذا كان لاجدهما  
خلف وللآخر كوز معلق ومخللة معلقة فصالح الحمل اولي لما قلنا ولو كانا  
جميعين راكبين لكن احدهما في الشرح والاخر رديفه فبى لهما في ظاهر الرواية  
وروى عن ابي يوسف انها راكبت الشرح لقوة يده وجه ظاهر الرواية انهما  
جميعا استويا في اصل الاستعمال فكانت الابية في ايدهما فكانت لهما ولو كانا  
جميعين راكبين في الشرح فبى لهما لجماع الاستواء في الاستعمال ولو ادعى  
عبد صغير لا يعبر عن نفسه وهو في ايدهما فهو بينهما لانه اذا كان لا يعبر  
عن نفسه كان بمنزلة العوض واليهما لم يبق ليد عليه الا يرى انه لو ادعى  
صبيبا صغيرا فبى للنسب في يده انه عبد ثم كبر اصبي فادعى الحرية فالقول  
قول صاحب اليد ولا تستمع دعوى الحرية الا ببينة لانه كان في يده وقت  
الدعوى فلا تزول يده عنه الا بدليل ومثله لو ادعى غلاما كبيرا انه عبد  
وقال الغلام اني لغيري فالقول قول الغلام لانه ادعاه في حال هو في يده نفسه فكان  
القول قوله وان ادعى عبد كبير فقال لاجدهما فهو بينهما ولا يصدق  
ذلك وكذا اذا كان العبد في يد رجل فاقترانه لرجل اخر فالقول قول صاحب اليد  
ولا يصدق العبد في ذلك وكذا اذا كان العبد في يد رجل فاقترانه لرجل اخر فالقول  
قول صاحب اليد ولا يصدق العبد في اقران بانه لغيره لانه اقران بالرق  
اقرار بسقوط يده عن نفسه فكان في يد صاحب اليد فلا يستمع قوله انه لغيره  
لان العبد لا قول له ولو قال كنت عبد فلان فاعتقني وانا حر ذلك عند  
رحمة الله وروى عن ابي يوسف ان القول قول العبد ويجوز بحريته لانه العبد  
متمسك بالاصل اذ الحرية اصل في بني آدم وكان الظاهر شاهدا له والصحيح  
جواب ظاهر الرواية لانه في يده اقترانه كان عبدا فقد اقرن وان حكم لاصل

ممنه

وثبوت العارض وهو الرق فصا الرق هو الاصل فكان الظاهر شاهدا للمولى  
لانه لما اقرانه كان عبدا فقد اقرن وان حكم لاصل وثبوت العارض وهو الرق  
فصا الرق هو الاصل فكان الظاهر شاهدا له ولو ادعى ثوبا واحدهما  
لابسه والاخر متعلق بذيله فالله بى اولى لانه مستعمله ولو ادعى ثوبا  
واحدهما ليس عليه والاخر متعلق به فهو بينهما ولا يكون الجالس جلوسه  
والنوم عليه اولى لا يستويان في اليد عليه ولو ادعى اذرا واحدهما  
ساكن في المساكن وكذلك لو احدث فيها شيئا من بناء او حفرة في لصا  
البناء والحفرة لان سكنى الدار واحداث البناء والحفرة تصرف في الدار فكانت في  
يده ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن احدهما داخل فيها والاخر خارج منها  
فبى بينهما وكذا اذا كانا جميعا فيها لان اليد على العقار لا تثبت بالكون فيه  
ولو وجد خياط يخط ثوبا في دار انسان فاختلفا في الثوب فالقول لصا  
الدار لان الثوب وان كان في يد الخياط صورة فهو في يد صاحب الدار معنى  
لان الخياط وما في يده في داره والدار في يده فما فيها يكون في يده كما اخرج  
عن دار رجل وعلى عاتقه متاع فان كان ذلك الخاطم يعرف ببيع ذلك وجعله  
فهو له لان الظاهر شاهدا له وان كان لا يعرف بذلك فهو لصاحب الدار لان  
الظاهر شاهدا له وان كان مما لا يحل فيها فالقول قول صاحب الدار لان الظاهر  
شاهد لصاحب الدار رجل اضطر طائرا في دار رجل واختلفا فيه فان  
اتفقا على انه على اصل الاباحة لم يستول عليه قط فهو لصا بد سواء  
من الهواء او من الشجر والحايط لانه لا يخذل صاحب الدار اذا الصبي لا يصير  
ملكوذا يكونه على حايطة او شجرة وقد قال صلى الله عليه وسلم الصيدين  
اخذ وان اختلفا فقال لصاحب الدار اضطرته قبلك او ورثته وانكر الصبي  
فانه ينظر ان اخذ من الهواء فهو له لانه لا يلد لاحد على الهواء وان  
اخذ من جدار او شجرة فهو لصاحب الدار لان الجدار والشجر في يده وكذلك  
اذا اختلفا واخذ من الهواء والجدار فالقول قول صاحب الدار لان الاصل ان  
في دار انسان يكون في يده هكذا روى عن ابي يوسف مسئلة الصيدين على هذا  
التفصيل ولو ادعى خايطا بين دارين ولا احدهما عليه جندوع فهو  
لانه مستعمل للدار ولو كان لكل واحد منهما فان كانت ثلاثة او اكثر فهو

وكذا حال عليه كارة وهو في دار رجل فاختلفا في الكارة  
فان كانت الكارة مما يحل فيها فالقول قول المالك  
لان الظاهر شاهدا له

مسئلة الصبي  
في من يولد له  
الملك في الصبي  
سواء

حيطة



فهي بينهما نصفان سواء استوت جذوع كل واحد منهما او كانت لاحدهما  
 اكثر بعد ذلك وكل واحد منهما ثلاثة جذوع لانهما استويا في استعمال  
 فاستويا في ثبوت اليد عليه ولو اراد صاحب البيت ان ينزع على الآخر ما زاد  
 على الثلاثة ليس له ذلك لكن يقال له زد انت ايضا الى ثمانية خشب لصاحب  
 ان اطراف الحائط حملها والا فليس لك الزيادة ولا النزاع ولو كان لاحدهما ثلاثة  
 جذوع وللآخر جذع او جذعان فالقيا سران يكون الحائط بينهما نصفان وفي  
 الاستحسان لا يكون ولو كان الحائط متصل ببناء احد الدارين اتصال  
 وارتباط فهو لصاحب الاتصال لانه كالمعلق به ولو كان لاحدهما اتصال  
 التراف وللآخر جذوع وصاحب الجذوع اولى لانه مستعمل الحائط ولا يستعمل  
 من صاحب الاتصال ولو كان لاحدهما اتصال التراف وارتباط وللآخر  
 اتصال تربع فصاحب التربع اولى لان اتصال التربع اقوى من اتصال التراف  
 ولو كان لاحدهما اتصال تربع وللآخر جذوع فالحائط لصاحب التربع  
 الجذوع حق وضع الجذوع لكن الكلام في صورة التربع فنقول ذكر  
 الطحاوي ان التربع هو ان يكون انصاف البنا الحائط المدعى مدخله حائط  
 احدهما الدارين بنى لذلك كالانج والطاقات وكان معنى التراج فكان صاحب  
 الاتصال اولى وذكر الكرخي ان تفسير التربع ان يكون طرف هذا الحائط المدعى  
 مدخلين حائط لصاحب الدارين وهذا التفسير منقول عن ابى يوسف فيصير  
 الحاصل ان المدخله اذا كانت من جانبي الحائط كان صاحب الاتصال اولى بلا  
 خلاف وان كانت من جانب واحد فعلى قول الطحاوي لصاحب الاتصال او  
 وعلى قول الكرخي لصاحب الجذوع اولى ولو كان لاحدهما عليه شتر او بناء  
 وصاحبه مقربان الشتر والبناء له فالحائط لصاحب الشتر لاستعمال الحائط  
 بالشتر فكان في ذلك ولو لم يكن عليه عيّن ولكن لاحدهما هو ادى وهو  
 الموضوع على راس الجدار فهو بينهما ولا يستحق الهراي والبوارى شيئا  
 لان وضع الهراي على الحائط ليس بامر مقصود لان الحائط لا يبنى له  
 ملحقا بالعدم فلا يتعلق به الاستحقاق ولو كان وجه الحائط الى احد  
 وظهر الى الآخر وكان انصاف اللبن او الطاقات الى احدهما فلا حكم  
 بشئ من ذلك عند ابى حنيفة الحائط بينهما وعندهما الحائط لمن اليه وجه  
 البنا

بحث  
 اتصال التربع اتصال جذوع  
 يتداخل لبنات هذا الجدار  
 في لبنات ذلك وانما يسمى  
 اتصال التربع لانها ساج  
 ليحيط مع جدارين اخرين كما  
 مربع  
 صورة

المراد بالهراي الخشب التي توضع  
 الجذوع صدر الشجرة  
 قوله المراد بالبراد هو جمع البر  
 وهي قصبات تقطع بموتة بطا  
 من الكرم مثل قضبان الكرم وقوار  
 بالفارسية وروى كذا في بعض  
 احى قبلي من

وانصاف اللبن والطاقات وهذا اذا جعل الوجه وقت البناءين مائتي  
 فاما اذا جعل بعد البناء بالنفس والتطين فلا عبرة لذلك اجماعا وعلى  
 هذا الخلاف اذا اذعيا بابا معلقا على حائط بين دارين والعلق الى احد  
 فالناب لهما عنده وعندهما لمن اليه العلق ولو كان للناب علقا من  
 الجانبين فهو لهما اجماعا وعلى هذا الخلاف خضر بين دارين او بين  
 كرمين والقطر الى احدهما فالخضر بينهما عنده ولا ينظر الى القطر وعند  
 الخضر من اليه القطر وعلى هذا اذا اختلفا في المرو في دار ولا احدهما  
 من دار الى تلك الدار فليصاحب الدار منع صاحب الباب عن المرو وفيها حتى  
 يقيم البينة ان له في داره طريقا ولا يستحق صاحب الباب شيئا لان  
 فتح الباب الى دار غيره قد يكون بحق لازم وقد يكون بحق اصلا وقد  
 يكون بحق غير لازم وهو الاباحة فلا يصح دليل على حق المرو في الدار  
 مع الاحتمال وكذا لو شهد الشهود ان صاحب الدار كان يمر فيها لم يستحق  
 الشهادة شيئا لاحتمال ان يكون فيها مكان غصبا وابلحة ولان تلك  
 دلت على انه كان حق المرو له لكن في الزمان الماضي لان الشهادة قامت  
 فلا يثبت بها الحق للحال ولو شهدوا ان له فيها طريقا فان حدد والظن  
 فتمطاوله وعرضه قبلت شهادة تهمه وكذلك اذا التزمه وهو كذا ذكر في الكفا  
 وعلى هذا اذا كان رجل ميزاب في دار رجل فليختلفا في مسيل الماء فليصاحب  
 الدار ان يمنعه عن المسيل حتى يقيم البينة ان له في هذه الدار مسيل ماء ولا  
 يستحق صاحب الميزاب بنفس الميزاب شيئا لما ذكرنا وذكر الفقيه ابو الليث ان  
 الميزاب اذا كان قد يما فله حق المسيل وذكر محمد في كتاب الشرب في نفر في  
 ارض رجل يسيل فيه الماء فليختلفا في ذلك فالقول قول صاحب الماء لانه  
 كان يسيل فيه الماء كان النهر مشغولا بالماء وكان النهر مستعملا به وكان في  
 يده بخلاف الميزاب فان موضع المسئلة فيما اذا لم يكن في الميزاب ماء عند  
 الاختلاف حتى لو كان فيه ماء كان حكمه حكم النهر ولو شهدوا انه هراوا  
 الماء يسيل في الميزاب فليست هذه الشهادة بشئ لان التسيل قد يكون بغير  
 حق وكذا الشهادة ما كانت حق كاش على ماهر ولو شهدوا ان له حقا في الدار  
 من حيث التسيل فان بينوا انه ماء المطر وان بينوا انه لتسيل ماء امر



والوضوء فهو كذلك وان لم يبينوا قبل شهادتهم ايضا ويكون القول قول صاحب الدار مع يمينه الغسل او للوضوء او لاء المطر لان اصل الحق بشهادة الشهود وبقيت الصفة مجهولة فتبين ببيان صاحب الدار بكون المعين وان لم يكن يمينه استخلف صاحب الدار على ذلك فان خلف برى وان نكل لعصى بالنكول كما في باب الاموال وعلى هذا يخرج اختلاف الزوجين في مناع البيت ولا يبينه لاحدهما على ما ذكرنا في كتاب النكاح **ب** كذا في كتاب الدعوى ولو ادعى عينا في يد رجل اتها له وقال الذي في يده اورد عينا فلان واعاد او وكلني بحفظها لم يخرج من خصومة المدعى الا ان يقيم البينة على ما قال وقال ابن ابي ليلى يخرج من خصومته مجرى قوله من غير بينة وقال ابن شبرمه لا يخرج من خصومته الخ **ن** هاية في فصل فمن يكون خصما ومن لا قال **ع** عبد الله ان شئت حدثتك بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اختلفا المتبايعان ليس بينهما بينة فالقول ما يقول عليه السَّلعة او يتنازعا **ش** مسمى شرح الوقاية في الخالف

**كتاب الاقرار**

رجل قال لاخر اخذت منك ألفا وديعة والفا غصبا فضاغت اوديعه هذه الا لغضب وقال المقر له لا بل هلك الغضب وبقيت اوديعه كانا نقول قول المقر له ياخذ هذه الا ألف ويغير المقر لها اخرى وكذا لو قال المقر له بل انصبت الا لفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر ودعني ألفا وغصبت منك ألفا فهلكت اوديعه وبقي الغضب وقال المقر له بل هلك الغضب كانا نقول قول المقر الا لفي ولا يضمنه شيء رجل ساكن في دار اقرانه يدفع الى فلان غلة هذه الدار قال الدار اري كان القول قوله وقوله الاول لا يكون اقرارا ان الدار لم يخلد الاخر **ق**اضى **ح**ان ما في يدي من قليل وكثير من عبيد وغيرهم وما في حانوتي صح لانه عام لا محمول وان تنازعنا في شيء انه كان وقت الاقرار في يده او خانوته فقال المقر له بل حدثت بعد فالقول للمقر **ق**ال هذا البيت وما غلب عليه بابه لا مرق وفيه مناع فلها البيت والمناع بخلافه لو كان الاقرار فان المناع لا يدخل لانه يصير كانه باع البيت بحقوقه **ب** كذا في راية رجل قال جميع ما في يدي فلان قال **ك** شمس لا يمة السرى يرجع في البيان

وذكر بعده حكم تعارض الدعوتين في قدر الملك كاختلاف المتبايعين في قدر الشئ او البيع وتفصيل احكامها اختلاف المسلم اليه فليست عند البيان

ياخذ المقر له

يعمل قبل البيان وذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من قليل وكثير وعبد غيري فلان صح اقراره لانه عام وليس محمول فان حضر المقر له واراد ان ياخذ شيئا مما في يده واختلفا في عبد في يده انه كان في يده يوم الاقرار او لم يكن كان القول فيه قول المقر **ق**اضى **ح**ان قال جميع ما في يدي من قليل وكثير عبد وغيره فلان ثم مكث زمانا ثم اختلفا في عبد في يده فقال المقر له يكن في يدي يوم اقررت وقال المقر له بل في يديك فالقول **ق**ال للمقر **ح**د رقة **و** لو قال ما في يدي من قليل وكثير عبد وغيره فلان صح اقراره ولو اختلفا في عبد انه كان في يده وقت الاقرار او لم يكن نعه فالقول للمقر **و** البينة بينة المقر له **ز** اهرى في كتاب الاقرار **م**ن قال فلان شريك في جميع ما في هذا الحانوت صح وصار ذلك مشتركا بينهما ولو اختلفا في كينونة شئ فيه وقت الاقرار فالقول للمقر لا اذا كان زمانا لا يسع العبد ولا دخال المتاع في خانوت فالقول للمقر له **ح** وكذا لو قال فلان شريك في ما في يدي من مال التجار ثم ادعى ان بعض المتاع لم يكن في يده وقت الاقرار ان القول له باتفاق روايات الاصل **ز** اهرى في باب فصول متفرقة **ر**جل قال اقتضيت من فلان ألف درهم كانت له عليه او قال كانت ودعيت عنده فقضتها وقال فلان بل هو مالي ولم يكن لك كانا نقول فلان بعد ان يحلفا انه ما اودعه او لم يكن عليه **ر**جل قال اسكنت فلانا ثوبا اخرجه وقال الساكن بل هو بيوتي كانا نقول للمقر في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد القول قول المقر له بالسكنى مع انه ما اسكنه المقر وعلى هذا الخلاف اذا قال اعزب فلانا هذه الدار وكما ثم قبضها منه وكذا اذا قال فلان لحياط خياط قيصي هذا بصفه رهنته متى وقال الخياط بل هو قيصي اعزبتك وان قال خياط قيصي هذا بغير رهنته يقل قبضه متى لا يرد على الخياط اجماعا **و** لو قال فلان ساكن هذا البيت والبيت لي وفلان يترك يفضي للساكن **و** لو قال فلان زرعت هذه الارض او بنيت هذه الدار او غرس هذا البستان وهو لي والكل في يد المقر لو قال الاخر بل هو لي كانا نقول للمقر مع يمينه لان الاقرار بالزرع والحياطة ليس باقرار باليد **و** لو قال على احد عشر دينارا او لحد عشر درهم الزمة من

وذكر في كتاب الدعوى

وقال فلان بل هو لي فالقول للمقر مع يمينه لان الاقرار بالزرع والحياطة ليس باقرار باليد ولو قال هذا من خيالة فلان لم يكن اقرا له فنبه



كل واحد عشر ولو قال على فلان بضع وخمسين لزومه ثلاث وخمسين  
 لان البضع لا يتناول اقل من ثلاثة ولو قال عشرة دراهم ونيف كان القول  
 قوله في النيف حتى لو قال عنيت به درهمين قبل قوله وان قال عنيت بذلك  
 اقل من ذلك او اكثر كان القول قوله قال محمد رحمه الله الدرهم عندنا  
 في بلادنا كلها على وزن سبعة لا ينقص ولا يزيد الا ان بين زيادة او نقصانا  
 يعرف في الوزن موصولا ولو قال على درهم وزنه نصف درهم يصدق  
 فيما قال قاض بخان ولو قال بضع وخمسين او عشرة ونيفا  
 فالبضع النصف لا ينقص منه والقول له في مقدار النيف في درهم او  
 اقل واكثر مال نفيس وكثيرا وخطيرا لاروايه فيه وكان اجر جاني بقوله  
 الوف درهم ثلاثة آلاف الوف كثيرة عشرة آلاف **ب** زان به  
 ولو اقر بضع وخمسين او عشرة ونيفا فالبضع ثلاثة ليس له ان  
 ذلك والقول قوله في النيف في درهم او اقل واكثر **خ** زانه للامير  
 لو قال فلان حق في هذا البستان ثم فسره بالتم او التخله لا يصدق الا ان  
 تكون التخله باصلها ولو اقر او لا عند القاضي يالف واثبت القاضي ذلك  
 في دوائيه ثم اعاده الى القاضي في مجلس اخر فاقرب اليه وادعى الطالب  
 والمطلوب يدعي انه مال واحد كان القول قول المطلوب ولو قدر حلا  
 الى القاضي وادعى عليه الفا فاقرب بها ثم اعاده الى القاضي في مجلس اخر وادعى  
 خمسمائة فاقرب بها فقال الطالب قد اقر لي بالف وخمسمائة وقال المطلوب  
 انما له على الف القول قول المطلوب وكذا لو ادعى في المجلس الثاني الفين فاقرب  
 بها فادعى الطالب ثلاثة آلاف وقال المطلوب انما له على الفان كان القول  
 المطلوب ويكون اقراره الثاني الخروج عن موجب اقرار الاول **و** الجواب الزيادة  
 فتلزمه الزيادة ويجب عليه الفان ولو اقر رجلا قال فلان ابتعت من فلان  
 بئعا بالف درهم وديعة ثم قال لم اقبضه كان القول قوله وقد مر هذه  
 المسئلة رجل اقرانه باع عبده هذا من فلان بالف درهم فقال ما اشتريته  
 ثم قال بل ابتعته منك بالف درهم وقال البائع ما باعتك كان القول قول  
 وله ان يخلد العبد بالف درهم رجل اقرانه باع عبده من فلان ولم يذكر  
 الدين ثم حشد صحته لانه اقراره بالبائع بغير ثمن باطل اذا اقر الرجل بالبائع

وقبض الثمن ثم انكر قبض الثمن واراد استخلافاً المشتري في القياس لا يستخلف  
 وهو قول ابو يوسف ومحمد لان الاستخلافاً يكون بعد الدعوى الصحيحة  
 وفي متناقض وفي الاستحسان يستخلف وهو قول ابو يوسف وقال  
 القول قول المقر ولو اقر على نفسه بدابة كان عليه قيمة اي الدواب شيئا  
 وان جاء بدابة وقال هو كان القول قوله وان جاء بفارس او برذون او حمار او  
 بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك ولو قال على ثوب هر وى فلان فجا بشوب  
 هر وى قبل منه ذلك عند الكل ولو قال على ثوب ولعريم ثوبا فاي ثوب  
 جاء به قبل منه غسلا كان او جديدا ثم لا يترك بعد ذلك حتى يعطى ثوبا  
 آخر رجل قال فلان على الف درهم من ثوب مبيع او قال من قرض وقاصي زيو  
 او قال من بخرجة قال ابو حنيفة لا يصدق في دعوى الزيوفا والبرجعة قال  
 ذلك مفسولا وموصولا الا ان في البيع يتحالفان حال قيام السلعة قال  
 ابو يوسف ومحمد يصدق في دعواه انهما زيوفا وبخرجة اذا وصل ولا يصدق  
 اذا فصل بالسكوت ونحو وهو غير له ما لو قال فلان على الف درهم ولم يذكر  
 السبب ثم قال هو زيوفا وبخرجة قال الفقيه ابو جعفر لم يذكر  
 هذا في الاصل واختلف فيه المشايخ قال بعضهم هو على الاختلاف الذي ذكر  
 فيما اذا بين السبب وقال بعضهم هنا يصدق في دعوى الزيادة اجما عا  
 رجل قال قبضت من فلان ثوبا ثم قال هو زيوفا قبل قوله ولو قال هي ستوفة  
 لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئا بعد اقراره فقال وارثه هو زيوفا  
 يصدق رجل قال فلان عندي الف درهم وديعة ثم قال هو زيوفا يصدق  
 وعلى هذا الخلاف اذا قال فلان على الف درهم من ثوب مبيع او قال من قرض لا يثبت  
 زيوفا وبخرجة لا يصدق في قول ابو حنيفة وقال لا يصدق اذا كان موصولا  
 ولو قال في هذه المسائل الا انها ستوفة او رصاص يصدق في قول محمد رحمه الله  
 وهي رواية عن ابو يوسف وفي رواية اخرى لا يقبل قوله ولو قال عنيت من  
 فلان ثوبا ثم قال هو زيوفا وبخرجة قال ذلك مفسولا او موصولا قبل قوله  
 وفي رواية عن ابو يوسف القرض بمنزلة الغصب وعنه في الغصب لا يصدق  
 اذا فصل كما في القرض الا انها غير مشمورة ولو اقر بالغصب ثم قال هي ستوفة  
 رصاص يصدق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل ولو قال او دعوى فلان الفا

سود من ثمن بيع ولو قال افلا  
 على الف



ثم قال هو زئوف او بهرجة قبل قوله وصل امر فصل وان قال هي ستوقفة او  
رضا صديق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل **قاضي خان** على الف  
من ثمن متاع ثم قال انها زئوف او بهرجة لا يصدق وصل امر لا وعندهما  
صدق ان وصل **ولو قال** لفلان على الف درهم زئوف ولعزير كالسب  
اختلفوا على قول الامام **ولو قال** غصبت منه الف او اورد على الف او  
لي داسي الف اثم ادعى انها زئوف صدق وصل امر لا **ولو قال** في هذا كله الف  
درهم الا انه لا ينقص منه كذا ان وصل صدق والا لا **ولو فصل**  
النفس عن الثاني انه يصح اذا وصل بعد ذلك وعليه الفتوى **بكرانية**  
رجل قال اشتريت هذا العبد من فلان بالف ستوقفة قال ابو حنيفة رحمه الله  
يلزمه الجبار وعن ابو يوسف يصدق ويغيب البيع **ولو قال** لفلان على  
كرخطة من ثمن بيع او قرض ثم قال هو زئوف ردية قبل قوله لان الرداة لا  
تكون غيبا وكذا في كل ما ياكل ويوزن سوى الدرهم والدينار **ولو اقر بعشر**  
افلس من ثمن مبيع او قرض ثم قال كاسدة لا يصدق في قول ابو يوسف رحمه الله  
وابو حنيفة ومحمد رحمهما الله يصدق في القرض اذا وصل وفي البيع لا يصدق  
في قول ابو يوسف رحمه الله وقال محمد يصدق ويلزمه قيمة المبيع ان كان  
هالكا **ولو قال** غصبت فلانا عشرة افلس او قال اودعني عشرة افلس ثم  
قال هو كاسدة قبل قوله **المسلم اليه** اذا اقر يقبض رأس المال ثم ادعى انه زئوف  
ان كان اقر يقبض الجبار او اقر يقبض حقه او باستيفاء رأس المال او باستيفاء  
الدرهم او يقبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت زئوف او ان كان قرض  
الدرهم ثم ادعى الرداة في القياس لقول قوله **بالمسلم** والبيعة على المسلم اليه  
وفي الاستحسان القول قول المسلم اليه مع يمينه والبيعة على المسلم اليه  
اعطاه الجبار **ولو قال** اسلمت الى عشرة دراهم في كرخطة وقال لم يقبضها  
وقال رب السلام لا بل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا صدق قيا  
واستحسانا وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه وفي  
القياس صدق ولا يلزمه شيء **وكذا لو قال** اعطيتني الف او اقرضتني الف  
او اسلفتي ثم قال لم اقبض ان قال ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا  
وان قال ذلك موصولا لا يصدق واستحسانا **ولو قال** هديتني الف او

في البيع

الى الف او قال لم اقبضها لا يصدق في قول ابو يوسف وقال محمد يصدق  
اذا وصل **ولو قال** بعيتني دارك بالف او اجرتني دارك او تصدقت على او  
وهبتني ولم يقبض قبل قوله وصل امر فصل **ولو كان** في يد صندوق فيه  
متاع فقال الصدوق لفلان والمتاع لي او قال هذا للدار لفلان وهما فيها  
من المتاع لي كان القول قوله لان المتاع لا يكون تبعاً للدار والصدوق ولا  
يتناول له اسم الصندوق **قاضي خان** الوصي اذا قال قبضت كل  
مال فلان الميت على الناس وجاء غيرهم وقال اني دفعت كذا درهمها اليك  
وقال الوصي ما قبضت منك شيئا فالقول قول الوصي مع يمينه خلاصة  
اذا اقر وصي الميت انه قبض كل دين لفلان الميت على الناس ثم ادعى غير الميت  
اني دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا وما علمت انه  
كان لميت عليك شيء كان القول قوله مع يمينه **ولو قامت** البيعة على الدين  
لا يلزم الوصي شيء لانه لم يقبض شيئا من رجل بعينه **ولو ان** رجلا وكل  
بيعه عبده فباعه لوكيل من وارث الموكل ثم مرض الموكل واقر يقبض الثمن من  
او اقران الوكيل قبض الثمن من المشتري ومحمد لوكيل صدق ولو كان المشتري وارثا  
للوكيل **الوكيل** والموكل مريضان فاقرا الوكيل قبض الثمن لا يصدق لان موكل  
يكفي بطلان اقراره لو اقره بالقبض مرضهما اولى **مريض** عليه دين جحيطا  
فاقر المريض يقبض ودية او عارية او مضاربة كانت له عند وارثه صح  
لان الوارث لو ادعى دالا مائة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول  
الوارث **اذا اقرت** المرأة النكاح وحيث وهي امة وقد كانت امة معروفة ثم  
هتقت وقال الزوج لا بل كان النكاح بعد العتق لا قبل العتق فهو سوء وصح  
النكاح كما لو اقر احد هما ان النكاح كان في عدة الغير او بغير شهود او تزوج  
وتحته اربعة او اختها في بكاحه او في عتقه لا يقبل قول من يدعي هذه الموانع  
فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باقراره ويكون ذلك بمنزلة  
الطلاق بخلاف ما لو قال تزوجتك قبل ان اخلق او قبل ان تخلفي او قبل ان ولد  
او تزوجتك وانا صبي فان ثمة يكون القول قول من يدعي الطلاق **رجل اقر**  
لوارثه بشيء ومات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار  
في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعي انه كان

وصية



في مرضه فان اقام جميعا البينة فيقضى المقر له اولى وان لم يكن المقر له بينة  
واراد استخلافا لورثة كان له ذلك • من فتاوى قاضي خان •  
ولو قال على الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه ولم اقبضه لا يصدر  
امر فصل وعندهما ان وصل صدق وعلى هذا الخلاف لو قال لفلان على  
د درهم ثمن خمر وكذا لو اقر بالف درهم ثمن خمر قال هو مال القمار لا يصدر وقيل  
فصل عندا خيفة رحمه الله ولو اقام البينة انه مال القمار او ثمن الخمر  
تقبل وتندفع الخصومة عنه ولو صدق المقر له صدق ولا يلزمه شيء  
رجل قال لفلان على مائة درهم او قسما مائة فهو اقرار بالدين ولا يصدر  
انه اوديعه الا اذا قال موصولا • لو قال او دعيتي الف درهم واعطيتني  
ثم قال لفلان وصل صدق وان فصل لا استحسانا • ولو قال لفلان  
على الف درهم من ثمن متاع اشتريته ولم اقبضه لا يصدر وقيل فصل  
وعندهما ان وصل صدق وان فصل لا وقد مر • وفي الاصل حل عصب  
من فلان شيئا فلا اقرار صحيح ويلزمه البيان فلا بد ان يبين شيئا هو مال  
ولا بد ان يبين ما يجري فيه التبايع بين الناس حتى لو فسر بحجة خطية لا  
ذلك منه ويستوي ان يبين شيئا يضمن بالغصب ولا يضمن حتى لو بين انه  
دار لسمع فيه واختلف المشايخ فيما اذا قال الموصوب لزوجته او لولي الصغير  
ولا اكثر على انه لا يقبل بيانه وهذا لو اقر انه عصب عبد فاقول قوله في  
تعيينه ان كان قائما وفي قيمته ان كان هائكا • ولو قال لفلان على مائة درهم  
قال هي وزن ستة او خمسة واقراره بالكوفة فعليه ردهم ووزن سبعة اذا  
فصل وكذا الدنانير وان وصل صدق لانه مقر • وفي الاصل اذا اقر رجل  
انه كان اقر وهو صغير لفلان بالف درهم وقال الطالب بل اقرت لها وانت  
بالغ فالقول قول المقر مع يمينه • رجل قال لآخر اخذت منك هذا الثوب  
عارية وقال لآخر اخذت مني بيعة فالقول قول لآخر وهذا اذا لم يمسسه  
اما اذا لبس وهلك يضمن ونظير هذا في كتاب الوديعة • رجل قال لآخر  
اخذت منك هذه الدراهم وديعة وقال لآخر اخذتها مني قرضا فالقول  
قول المقر • ولو قال اقرضني فلان الف درهم وقال فلان بل عصبني بالمقر  
فان كانت الدراهم قائمة للمقر ان يلزمها • وفي الجامع الصغير رجل قال

وكذا في خلاصة

على الف درهم من ثمن خمر او من ثمن متاع  
وصلى ام فصل عنه وقال لا يصدر  
ولو بين انه عليه من ثمن خمر او متاع  
وصدقه المقر له في ذلك لا يلزمه شيء  
على مائة درهم ثم قال وزن خمسة  
واقراره بكونه وزن سبعة لانه الجاري  
ان فصل وان وصل صدق لانه لا يغير  
فيجعل موصولا بتراربه

لو قال لفلان على الف درهم فادرجل هذا الاسم وادعى المال فقال المقر  
عصبت رجلا اخر يصدق في القضاء ولا يقضى عليه  
لذا ثبت في ما مشى الهداية في باب الشهادة على ان  
منه

لاخر

لاخر اخذت منك الف درهم وديعة وهلك عندي وقال صلح المان لا يلزم  
اخذتها عصبنا لا يضمن المقر • ولو قال لفلان الف كانت وديعة لفلان  
فاخذتها منه وقال فلان كذبت بكما لي المقر له ان يلزمها • ولو قال لآخر  
دايتي هذه فلانا فربها ثم ردها علي وقال فلان كذبت بل الدابة لي فالقول  
قول المقر • وفي القياس القول قول المقر له وهو قوله • رجل قال لفلان على  
الف درهم من ثمن متاع او قرض ثم قال هي زبوف او بخرجة لا يصدر وقيل  
امر فصل وعندهما ان وصل صدق • ولو قال لفلان على درهم زبوف  
يذكر السبب اختلف المشايخ فيه على قولين خيفة • ولو قال عصبت منه الف  
د درهم او ادعيتي الف درهم وقال المدينون قضيته الف درهم الا انها  
زبوف صدق وصل امر فصل • ولو قال في هذا كله الف درهم الا انه يفيض  
كذا ان وصل صدق وان فصل لا كما استثنوا ولو فصل بانقطاع عن ابي  
يصح اذا وصله بعد ذلك وعليه الفتوى • رجل قال لآخر عصبتك القمار  
فيه عشرة الاف درهم وقال المقر له قد اقرت به فالقول قول المقر له  
ولو قال بل عصبتي عشرة الاف كلها القول قول الغاصب • كل ذلك من  
عصبت منك القمار ورجعت فيها عشرة الاف فقال الموصوب منه بل كذبت  
بالتحاة فالقول للمالك لتمسكه بالاصل ولو قال كذبت عشرة الاف  
للفاصب • صيد هنا لانسان عند اليهود فادعيتي مائة فماله فقال انه  
يخسر لو وقع فان قال القول لصاحب تكاثر الضمان والشهود يشهدون على  
لا على عذر الخامسة • بكرارية • رجل له امة اقرانه وطبها  
ابن اوانه لم يحل له وطبها ولو اقر بعد ما اشتراها الاب والابن لا يصدر  
قياسا ويصدق استحسانا • ولو قال هذا العبد الذي في يدي لفلان بائنه  
فلان بكذ فان اذكر صلح العبد لا اذن فالقول قوله مع يمينه وبما اخذ  
والثاني يلحق الثمن من المقر • رجل واخران تجملان لهما ابن صغير لا يتكلم  
اقرارا لرق على انفسهما وعلى ابنهما جاز فان كانا لا يتكلمون فقال لآخر فالقول  
قوله • ولو كان له امهات اولاد ومذبرون فاقرار بالرق لا يعمل في حقهما  
حلاصة • وفي المستحق لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع عبده  
هذا من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدر وفي

اعرت دايتي لفلان ثم ردها لي  
فلان بل الدابة لي فالقول  
وقال للمقر له وهو القياس بتراربه

مرت اعطانا  
فانظر

سبوعية

رجل وامرته مجملان اقرارا بالرق واما  
اولاد لا يقران على القسم  
على اولادهم ايضا وان عهروا وادعيتي  
الحرة جاز ولو له امهات اولاد  
ومذبرون فاقرار بالرق لا يعمل  
في حقهما بتراربه

او امر المرضي



البَيْعُ وَلَا يُصَدَّقُ فِي قَبْضِ الثَّمَنِ الْأَقْبَلِ **الثَلَاثُ** • وَلَوْ أَقْرَبَ الْمُرْضَى هَذَا الْعَبْدَ  
 لِفُلَانٍ كَانَ مُصَدَّقًا وَلَا يَنْبَغِي الْأَقْرَبُ بِالْبَيْعِ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ قَدْ أَقْرَبَ الْعَبْدَ  
 فِي مِلْكِ الْمُرْضَى وَالْأَقْرَبُ بِالْعَبْدِ كَالْأَقْرَبِ بِالْبَيْعِ وَالْوَدِيعَةُ فِي الْمُرْضَى • وَلَوْ  
 أَقْرَبَ بَيْعُ دَيْنٍ كَانَ لَهُ فِي الْمُرْضَى صَدَقٌ مِنَ الثَّلَاثِ • وَفِي الْجَمَاعَةِ الْكَبِيرِ رَجُلٌ كَانَ  
 عَبْدًا لَهُ فِي صِحَّتِهِ عَلَى الْفَدْرِ رَهْمٌ قَرَضَ بِأَسْتِيفَائِهِ فَمُؤَمَّصٌ وَخَلَا  
 مَا تَوَلَّى عَبْدًا مِنْ وَارَثِهِ فِي صِحَّتِهِ ثُمَّ أَقْرَبَ بِأَسْتِيفَاءِ الثَّمَنِ فِي الْمُرْضَى فَاتَّهَمَ  
 رَجُلٌ أَقْرَبَ فِي صِحَّتِهِ أَنَّهُ غَصِبَ مِنْ رَجُلٍ جَارِيَةٍ ثُمَّ قَالَ فِي مَرْضَى مَوْتِهِ هِيَ هَذِهِ  
 مَا لَهُ غَيْرُهَا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَهَذَا جَانِبٌ وَهُوَ مُصَدَّقٌ وَكَذَا لَوْ أَقْرَبَ فِي صِحَّتِهِ  
 لِفُلَانٍ عِنْدَ الْفَدْرِ رَهْمٌ وَدِيعَةٌ ثُمَّ قَالَ فِي مَرْضَى مَوْتِهِ هِيَ هَذِهِ الْأَقْرَبُ  
 أَصْدَقُهُ وَأَجْعَلْ صَلَاحَ الْوَدِيعَةِ أَوَّلَى مِنْ صَلَاحِ الدَّيْنِ • وَلَوْ أَقْرَبَ فِي مَرْضَى  
 بَيْنَ لَامَرَاتِهِ مِنْ مَمَرِهَا يُصَدَّقُ إِلَى تَمَامِ مَمَرِهَا وَتَحَاوَرَتْ مَاءَ الصَّحَةِ  
**خَاتَمُ الْأَصَحِّ** • أَقْرَبَ بِمَرْضَى عَلَيْهَا زَرْعٌ أَوْ شَجَرٌ دَخَلَ فِي الْأَقْرَبِ وَلَوْ بَيْنَ  
 قَبْلِ الْقَضَا أَوْ بَعْدَهُ أَنَّ الزَّرْعَ لَهُ صَدَقٌ الْمَقْرَضِ فِي الزَّرْعِ وَلَا يُصَدَّقُ فِي الشَّجَرِ  
 إِذَا قَالَ أَخَذْتُ مِنْكَ الْفَاوَدِيعَةَ وَقَالَ الْمَقْرَضُ لَهُ بَعْضُهَا فَقَالَ الْقَوْلُ لِلْمَقْرَضِ  
 وَالْمَقْرَضُ مِنْ مَعْنَى أَنَّ الْمَقْرَضَ عَلَى الْأَخْذِ وَدِيعَةٌ فَهَذَا أَوَّلَى • أَقْرَبَ لَوَارَثِهِ  
 ثُمَّ مَاتَ وَلَخَلَفَ الْمَقْرَضُ مَعَ الْوَرِثَةِ فَقَالَ كَانَ فِي الصَّحَةِ وَصَحٌّ وَالْوَرِثَةُ  
 قَالُوا كَانَ فِي الْمَرْضَى فَالْقَوْلُ لِلْوَرِثَةِ وَأَنْ تَرَهْنَا فَبَيَّنَتْهُ الْمَقْرَضُ أَوَّلَى وَأَنْ تَرَهْنَا  
 يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَلَهُ أَنْ يَخْلَفَ الْوَرِثَةَ • أَوْ عَلَى الْأَقْرَبِ فِي الصَّغَرِ وَكَرُمَ الْمَقْرَضُ  
 فَالْقَوْلُ لِلْمَقْرَضِ أَنَّهُ أَسْنَدُ الْحَالَةِ مَعَهُ وَدِيعَةٌ مُنَافِيَةٌ لِلْعَمَلِ • أَخَذَتْهُ مِنْكَ  
 عَارِيَةً وَقَالَ لَا بَلْ بَيْعًا فَالْقَوْلُ لِلْمَقْرَضِ لَا يَنْكَارُ الْبَيْعَ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَخَذْتُ  
 الدَّرَاهِمَ وَدِيعَةً وَقَالَ لَا بَلْ قَرْضًا وَهَذَا إِذَا لَمْ يَلْسَنَهُ فَإِنْ كَانَ لِسَنَهُ وَهَلَكَ  
 ضَمِنَ • **بَرَازِيهِ** • قَالَ أَخَذْتُهَا مِنْكَ وَدِيعَةً وَقَالَ الْأَخْذُ لَا بَلْ قَرْضًا  
 حَيْثُ يَكُونُ الْقَوْلُ لِلْمَقْرَضِ • **هَرَايِهِ** • وَلَوْ قَالَ الْمَقْرَضُ أَخَذْتُ مِنْكَ الْفَا  
 وَدِيعَةً وَقَالَ الْمَقْرَضُ لَمْ يَلْ أَخَذْتُهَا مِنْكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ بَيِّنَةٍ لَأَنَّهُمَا تَصَادَقَا  
 عَلَى أَنْ لَا يَخْلُفَ بِالْأَذْنِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ غَيْرَ أَنَّ الْمَقْرَضَ يَدْعِي الضَّمَانَ عَلَيْهِ  
 فَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ • **جَمَاعَةُ الْقَتَاوِي** • اشْتَرَى الْأَبُ وَالْأُمُّ  
 جَارِيَةً فَادْعَى الْأَبُ وَالْأُمُّ أَنَّهُ وَطَّئَهَا قَبْلَ شَرَاءِ الْأَبِ وَالْأُمُّ لَا يُصَدَّقُ

مَرْتَلَةٌ  
 مَرْتَلَةٌ  
 اخبر ان اكثر ما  
 قلنا  
 اظن ان بينها منازعة  
 في الغصب فلم يرجع الى  
 نسخة اخرى  
 مثلا  
 رجل قال لراي اخذت منك هذا الشيء  
 وقال لراي اخذت مني سباعا فقل  
 وهذا اذا لم يلبس اما ان يلبس  
 من اخذ منه مثلا

وَيُصَدَّقُ اسْتِحْسَانًا أَنْ مَامُونًا عَلَيْهِ • وَلَوْ قَالَ هَذَا الْعَبْدُ لَزَيْدٍ فِي يَدِي لَزَيْدٍ  
 بِأَيْقَنَهُ خَالَذَا بَكَدًا فَانْكَرَ زَيْدًا ذَنَّهُ لَهُ فِيهِ فَالْقَوْلُ لَزَيْدٍ مَعَ بَيِّنَةٍ وَيَلْخُذُ  
 الْعَبْدَ وَخَالَذَا يَلْخُذُ الثَّمَنَ مِنَ الْمَقْرَضِ وَالْقَرْضُ يُصَادِقُ عَلَى هَذَا • أَقْرَبَ بَيْعُ الْقَرْضِ  
 زَعْمُ أَنَّهُ زَيْوْفٌ صَدَقٌ وَلَوْ زَعَمَ أَنَّهَا سَتَوْقَةٌ لَا وَأَنْ زَعَمَ الْوَارِثُ بَعْدَ مَوْتِ  
 الْمَقْرَضِ نَهَانُ يَوْفٍ لَا • وَكَذَلِكَ إِذَا أَقْرَبَ الْوَدِيعَةَ أَوْ الْمَضَارِبَةَ أَوْ الْعَصْبَةَ ثُمَّ زَعَمَ  
 أَنَّهُ زَيْوْفٌ صَدَقٌ وَأَنْ مَاتَ وَادْعَى الْوَارِثُ الزِّيَافَةَ لَا يُصَدَّقُ لِأَنَّهُ صَارَ بَيِّنًا  
 فِي مَا لَمْ يَمُتْ • أَقْرَبَ بَلْ وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحَقَّ ثُمَّ ادَّعَى مَوْصُولًا لَكُونَهَا بَيِّنًا لِقَبْضِ  
 عَلَيْهِ وَلَخَلَفَ الشَّيْخُ قَبْلَ هَوَايَا عَلَى الْخِلَافِ وَقِيلَ يُصَدَّقُ جَمَاعًا لِأَنَّ  
 الْحُجَّةَ تَحْبِسُ عَلَى بَعْضِ لَوْجُوهُ الْأَعْلَى لِقَبْضِ فَلَا يَجِبُ بِالْإِحْتِمَالِ • غَصَبْتُ الْفَا  
 أَوْ ادَّعَتْهُ الْفَا لَكُنْهَا زَيْوْفٌ صَدَقٌ إِذَا وَصَلَ • وَفِي الْمُسْتَفَى غَصَبْتُكَ الْفَا  
 وَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ نَهَانُ يَوْفٍ ثُمَّ يُصَدَّقُ فِي قَوْلِ الْأَمَامِ وَالثَّانِي وَيُصَدَّقُ فِي  
 الْوَدِيعَةِ وَأَنْ قَالَ هِيَ سَتَوْقَةٌ لَا يُصَدَّقُ أَصْلًا • عَلَى كَرِّ خُطَّةٍ مِنْ ثَمَنِ بَيْعٍ أَوْ  
 قَرْضٍ لَا أَنَّهُ رَدِّي فَالْقَوْلُ لَهُ وَلَيْسَ هَذَا كَدَعْوَى الزِّيَافَةِ لِأَنَّ الرِّيَافَةَ فِي  
 لَيْسَ يَجِبُ لِأَنَّ الْعَيْبَ مَا يَحْلُو عَنْهُ أَصْلُ الْقَطْنِ وَالْخُطَّةُ قَدْ كُونَتْ رَدِيَّةً  
 بِأَصْلِ الْخُطَّةِ فَلَا يَحِلُّ مُطْلَقُهُ عَلَى الْحَيْدِ وَلِهَذَا لَمْ يَصِحْ شَرَاءُ الْبَرِيدِ وَكَرَّ  
 الصَّفَةِ • أَقْرَبَ قَرْضٍ عَشْرَةَ أَفْلَسَ أَوْ ثَمَنٌ مَبِيعٌ ثُمَّ ادَّعَى بِهَا كَأَنَّهَا لَمْ يُصَدَّقْ  
 وَأَنْ وَصَلَ وَقَالَ لَا يُصَدَّقُ فِي الْقَرْضِ إِذَا وَصَلَ مَا فِي الْبَيْعِ فَلَا يُصَدَّقُ عِنْدَ الثَّانِي  
 فِي قَوْلِهِ الْأَوَّلِ وَقَالَ يَحْدُثُ صَدَقٌ فِي الْبَيْعِ وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الْمَبِيعِ وَكَذَا الْخِلَافُ فِي  
 قَوْلِهِ عَلَى عَشْرَةِ سَتَوْقَةٍ مِنْ قَرْضٍ أَوْ ثَمَنِ مَبِيعٍ • وَلَوْ قَالَ غَصَبْتُهُ عَشْرَةَ أَفْلَسَ  
 أَوْ أَوْعَى عَشْرَةَ أَفْلَسَ ثُمَّ قَالَ هِيَ كَأَنَّهَا صَدَقٌ • الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ أَقْرَبَ بَيْعٍ  
 رَأْسُ الْمَالِ ثُمَّ ادَّعَى الزِّيَافَةَ فَعَلَى سِتَّةِ أَوْجِهٍ أَقْرَبَ بَيْعُ الْجِيَادِ أَقْرَبَ بَيْعُ  
 أَقْرَبَ بَيْعُ الْبَرِّ إِلَّا أَنْ أَقْرَبَ بِأَسْتِيفَاءِ الدَّرَاهِمِ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَأَنْ أَقْرَبَ بَيْعُ الدَّرَاهِمِ  
 فَالْقَوْلُ لِرَبِّ السَّلَامِ وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ قِيَاسًا وَفِي قَوْلِ الْأَسْتِحْسَانِ الْقَوْلُ  
 لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ وَعَلَى رَبِّ السَّلَامِ الْبَيِّنَةُ وَأَنْ أَقْرَبَ بِالْقَبْضِ وَلَمْ يَزِدْ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ  
 كَمَا فِي قَبْضَتِ الدَّرَاهِمِ بَلْ أَوَّلَى لِأَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ فِي قَوْلِهِ قَبْضَتِ الدَّرَاهِمَ وَلَوْ ادَّعَى  
 السَّتَوْقَةَ أَوْ الرِّصَاصَ فِي قَوْلِهِ قَبْضَتُ يُصَدَّقُ • رَفَعْتُ إِلَى الْفَا أَوْ نَقَضْتُ  
 وَلَمْ أَقْبِضْهَا أَوْ أَقْبَلْتُهَا لَا يُصَدَّقُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ الثَّانِي وَمَحْجَرُ بَيْعِهِ • بَرَازِيهِ

صدق وان فصل وعن الامام ان القرض كالبيع  
 ولو قال في الغصب والوديعة الا انها  
 اوستوفه صدق نظم



قال لفلان على الف فرض أو عتدي ألف ودبعة إلا أني لو اقضيت لا يصدق  
ولو قال اقضيتي أو أدعتني أو أعطيتني لكني لو اقضيه أن وصل صدق  
استحسانا والآ لا لسكان الحكم • غصبت منك ألفا وأخذت  
لكني لم تدعني حتى أذهب يضمن ولا يصدق على الثاني • ألف لك في ثمن  
عبد اشتريته منك إلا أني لو اقضيه وقال المقر له قد ضمه لا يصدق  
في قوله لو اقض وصل أم فصل صدقه المقر له في الجهة أو كذبه بأن قال  
أنه غصبا وفرض وعين لا ما لم الثاني أنه أن وصل صدق ثم رجع عنه  
وقال أن صدقه في الجهة صدق وصل أم فصل وإن كذبه صدق والآ لا  
وبه أخذ محمد رحمه الله • ولو أقر بشر أم عبد معين يصدق مع عدم القبض  
اجتماعا • ولو قال ابتعت من فلان عبدا إلا أني لو اقضيه صدق واجتماعا  
وفي الأجناس لو قال ابتعت من فلان عبدا وسكت ثم قال لو اقضيه قال  
له اجتماعا بخلاف على ألف من ثمن عبد لو اقضيه والفكر أنه ابتداء ثمة  
بالاعتراف وههنا ابتداء بالبيع • على ألف لكنه من ثمن خمر وقال المقر له  
بل ثمن بر فالمان لا يجمع بين الطائفتين وقال لا نقول للمقرع ميمنه كما في قوله  
من ثمن ميتة ذكره المحصاف • أقر يقض دين الصحة فيه يعني في المرض  
كان عليه دين الصحة أولا • وإن أقر يقض ما أدى فيه لا يصح أن كان عليه من  
الصحة • أو صي فيه ما انفق الموصي والوارث أنه اعتق عبدا لكن الموصي قال فيها  
وقالت الورثة فيه فالقول لهم ولا شيء منه للموصي له إلا أن يبرهن على ما  
قاله • أقر فيه لها بمهرها إلى قدر مثله صحيح وإن لو ارتد بعد التهمة فيه وإن  
بعد الرجوع قاله • الإمام طهيري الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها  
قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدر إذا لم تعترف وهي بالقبض صحيح  
أنها تصدق إلى تمام مهر مثلها وإن كان الظاهر أنها استوفت شيئا بزازيه  
لو أقر المريض باستيفاء دين وجب في الصحة يصدق سواء كان عليه دين الصحة  
أولا • فريضة مرض الموت قالت ليس لي على زوجي حق لا قليل ولا كثير ليس  
لو رثتم أن يطلبوا المهر من الزوج • **سئل** • جامع امير •  
عن شخص أبرأ شخصا من سائر الحقوق الشرعية وكتب بينهما مسطورا  
ثم ادعى المبرأ أنه توجب له حق بعد تارخ البرأة وانكر المقر له وقال إنما هذا

والمسئلة في طوول فليظن  
عند البياض ان الله

أقر المريض

الحق

الحق كان قبل البرأة وقد سقط بالبرأة فالقول لمن **اجاب**  
إذا لم تثبت المقر بالبرأة أن تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البرأة والآ  
فالقول قول المنكر مع يمينه • فسأري الهذلية • امرأة أقرت أنها اشترت  
دارا بثلثيها بتركة أخيها ثم ماتت المشتريه يصدق وأرثت المشتريه أنها  
كانت غير مازونة في البترا وأنهما ميراث عنها لأنه الأصل حتى تقوم يمينه  
على التوكيل • قتيبة • لو أقر رجل أن لفلان بن فلان على كذا فجاء رجل  
بهذا الاسم والنسب وادعى الممان المقر به فقال عتيت به رجلا آخر يصدق  
قضاء ولا يقضى عليه • **سئل** • جامع الفتاوى • رجل قال لا خير وهبت لي  
ألف درهم ثم قال بعد ما سكت لو اقضيهما كان القول قوله لأن الأقرار بالجهة  
لا يكون اقرا ربا لقبض كما في هبة قاضيه • وفي الجامع الصغير أن من قال  
لغيره غصبتني هذا الثوب وقال الرجل خذته منك ودبعة أن القول قول  
المقر له والمقرضا من مع أن المقر نص هنا على الأخذ فلهما أولى • من عاوى  
في محاضر صاحب المحيط مجمع الفتاوى • اقرار المريض بوارثه يدين  
لترجوز وبودبعة مستهلكة يجوز ذكر في الباب الثالث من صورتها فقال  
أوردع أباه ألف درهم في مرض الأب وصحته • معاينة الشهود فلما حضر الموت  
أقر باهلاكه صدق اذ لو سكت ومات ولا يدرى ما صنع كأنه ينفق في ماله  
فاذا أقر باهلاكه أولى • ولو أقر باهلاكه في يد فكل عن يمين ومات لم يكن  
للوارث في ماله شيء • وجب للمريض دين على رجل من جنانية على يديه وعلى  
قته بعدا وخطاء أو دين أو نحو فاقترضه صدق في البرأة لا في ان يوجب  
به حقا على نفسه أو في ماله رجوعا ولو وجب له عليه من ثمن ما شراه أو قيمة  
قرضه في مرضه فذلك عند المقر يصدق في قبضه ولو كان الغصب في  
الصحة فمات المقر أو أبق في مرضه ففقدى له عليه بيمينه فاقترضه صدق  
ما لم يظهر الأبق ولو قضى بيمينه في صحته صدق بقبضه ما ظهر الأبق أو  
مريض أقر ببيع قته في صحته والقن في دين أو يد المشتري ويقض ثمنه لم يصدق  
في قبض ثمنه إلا أن مات المقر قبل مرضه • ولو باع قتا في صحته فاقتر في  
مرضه بقبض ثمنه فصدق فيه ثم وجد المشتري به عينا بعد موته فرد  
فسأرا غير ما الحق بتركة الميت الألف القن فإن المشتري فيه أسوتهما إلا أن

جامع الكبير



في كتابه في النكاح  
وصايا  
أزواجهم

يقول عند الرد لا ارده حتى قبض حقي فيكون الحق بقدر الثمن منه من الغنا  
اذا لم يكن موصداً فاقبض منه غير موصد في انجاب الشركة مع غرماء  
الصحة من رضا امرأة واوصى لها او وهب وقبضت ثمر تزوجها ثم رقا  
جلد اقراره لا ما سواه اقراره الكافر او وهبه وسلم فاسلم فمات البتة  
بطل قال لورثته على دين فصدق يصدق الى ثلثة جامع الفضولين  
ومن اقر لغين بخاتم لزمه الحلقة والفض لان اسم الخاتم يشمل الكل هدايه  
ولهذا يدخل الفض في بيع الخاتم من غير تسمية عكايه البيان  
وكذا لو اقر بدار او ارض لرجل يدخل البناء والاشجار اذا كانا فيهما حتى لو قام  
المقر بینه بعد ذلك ان البناء والاشجار وكذا لو قال الخاتم لك والفض لي  
لم يصدق ولم يقبل بينته ولو قال هذا الخاتم لي والفض لك وهذا السيف  
لي والحلقة لك وهذه الحبة لي وبطانتها لك وقال المقر الكلي قال القول  
المقر وبعد لك ينظر ان لم يكن في نزع المقر به ضرر يوم المقر بالنزع ورفع  
الى المقر له وان كان في النزع ضرر فوجب على المقر ان يعطيه قيمة ما اقربيه  
في الذخيرة مفكر ارجح الذرية في الاقرار اختلاف في كون الاقرار  
للوارث في الصحة او في المرض فالقول لمن ادعى انه في المرض وفي كونه في  
او في البلوغ فالقول لمن ادعى الصغر كذا في البرازية اشكاه  
رجل اقر لاخر بالفد ره ره مؤجلة الى شهر وقال المقر له بل هي حالية قال قول  
قول المقر له عندها لسكان الحكم فان قال فلان على شئ لزمه  
ان يبين ماله قيمة لانه اخبر عن الوجوب في ماله وما لا قيمة له لا يجب  
فاذا تبين غير ذلك يكون رجوعاً قال والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له  
اكثر من ذلك لانه هو المنكر فيه وكذا لو قال فلان على حق لما بينا وكذا لو  
قال غصبته منه شياء وبجبان بين ما هو مال مجرى فيه التبايع تعويل على  
العادة هدايه ولو اقر فلان على عبد وادعى فلان قال البتة  
يلزمه عبد وسط القيمة او قيمة عبد وسط وقال محمد كان القول قوله في  
وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال فلان على شاة او بقرة او بعير  
تسكان خاينه في الاقرار في الفضل الساس ولو قال فلان على ما ان  
فالرجع اليه في بيانه لانه المحل يقبل قوله في الكثير والقليل لا يكل ذلك

وفي الاشياء يجب تحريره من قوله ادعت المرأة عدم  
وصول النفقة الى قاعدة من حكم على فعل  
سليم

وفي بيان الحكم ما على من الاداء  
فليحظر

فيه تحقيق يدعي في البديع  
مسلم

ويقبل قوله فيما بين الايمان والدين  
والقياس قبوله لانه مال ووجه الحكم  
ترك الحقيقة بطلان العادة منهم  
مرشلة كقول

فانه اسم لما يتولى به الا انه لا يصدق في اقل من درهم لانه لا يعد بالاعرف قال  
وان قال له على او قبلي فقد اقر بالدين لان على صيغة الجواب وقبلي بنى عن الضمان  
على ما مر في الكفالة ولو قال المقر هو وديعة وصل صدق لان اللفظ يحتمله  
مجازا حيث يكون المضمون حافظة والمال محله فيصدق موصولا لا مفصولا  
ان قال من ثمن عبد ولم يعينه لزمه ولا يصدق في قوله ما قبضت عنداني خيفة  
وصل ام فصل وقال ابو يوسف ومحمد ان وصل صدق ولا يلزمه شئ وان فصل  
يصدق اذا انكر المقر له ان يكون ذلك من ثمن عبد وان اقرانه بعاه متناعا  
فالقول قول المقر ولو قال ابتعت منه ببعاء الا اني لم اقبضه قال قول فلان بالاجماع  
ولو قال له على ألف من ثمن متاع او قال فرضني ألف درهم ثم قال هي زيوف  
وقال المقر له خياد لزمه الجبا في قول الخيفة وقال ان قال موصولا لا يصدق  
وان قال مفصولا لا يصدق وعلى هذا الخلاف اذا قال هي ستوفة او رصاص  
وعلى هذا اذا قال انهار زيوف وعلى هذا اذا قال على ألف درهم زيوف من ثمن متاع  
اذا قال بعتك معباً وقال بعتني سلباً فالقول المشتري لما بينا هدايه  
وذكرنا في اقرارها تفصيلاً في كتاب يريد به ان اقرارها بالولد تمام لا يقع  
اذا كانت ذات زوج واماً اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة قالوا ثبت النسب  
منها بقولها لان فيه الزاماً على نفسها دون غيرها ولا بد من تصديق هو لا  
عكايه قبيل كتاب الصلح وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة قالوا ثبت  
النسب بقولها لان فيه الزاماً على نفسها دون غيرها وفي هذا لا فرق  
بين الرجل والمرأة ومنهم من قال لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج  
اولاً والفكر وهو ان اصل ان كل من يدعى امرأ لا يمكن اثباته بالبينه  
كان القول فيه قوله من غير بينة وكل من يدعى امرأ يمكن اثباته بالبينه لا  
يقبل قوله فيه الا بالبينه والمرأة يمكنها اثبات النسب بالبينه لان انفصال  
الولد منها مما يشاهد فلا بد لها من بينة والرجل لا يمكنه اقامة البينة على  
الاعلاق خفاء فيه فلا يحتاج اليها والاول هو المختار لعدم التحميل على  
فيها عكايه قبيل الاقرار ولو قال فلان على ألف درهم  
زيوف ولم يذكر البيع والقرض قبل يصدق بالاجماع لان اسم الدرهم  
يتناولها وقيل لا يصدق ولو قال اغتصبت منك ألفاً او قال وعدني

قوله

الطه  
حمانا سبها  
في الاحتكام



ثم قال هي زينة أو نهر حجة صدق وصل أم فصل الخ ولهذا لو جاء  
المغضوب والوديعة بالمعيب كان القول قوله وعن أبو يوسف أنه لا يبعد  
فيه مفصولا اعتبارا بالقرض إذ القبض فيما هو الموجب للضمان ولو  
قال هي ستوفة أو رصاص بعد ما اقربا الغصب والوديعة وصل صدق  
وأن فصل لم يصدق ومن اقرب غصب ثوب ثوب جاء بشوب معيب فالقول  
وأن قال أعطيتها وديعة فقال غصبتها لم يضمن **والفكر** أن في  
الأول قوسبب الضمان وهو الأخذ ثم ادعى ما يبريه وهو الأذن والآخر  
ينكره فيكون القول قوله مع اليمين والثاني أيضا فالقول إلى غيره وذلك  
يدعى عليه بسبب الضمان وهو الغصب فكان القول لمنكره مع اليمين  
**هـ** **مدية** ولو اقرب لوا رثة بعين أو بدين أو وهبه هبة أو  
له بوصية لم تجز ذلك وأن لو يكن عليه دين إلا باجارة سائر الورثة  
إلا أن يقر له مائة مهورها صدق إلى تمام مهور مثلها ولا يصدق في الفصل  
على مهور المثل لأن القول قولها إلى تمام مهور مثلها من غير اقرار الزوج فذلك  
صدق فيه **من شتر** ح مختصر الطحاوي للأمام لا يسبكي في قيل العارية  
قال هذه الألف كانت وديعة لي عند فلان فآخذتها فقال فلان هي لي فآخذها  
وأن قال آخرت دأبتي هذه فلان فركبها وردّها أو قال آخرت ثوبي هذا فلان فلبسه  
ورده فالقول قوله وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف وحمل القول قول الزبي  
أخذ منه الدابة والتوب **ووجه** آخر أن في الأجارة والأعارة والاسكان  
أقرب ثابته من جهته فيكون القول قوله في كفيته إذا قال قبضت من فلان  
درهم كانت له عليه أو أقرضته لفاخر أخذتها منه وانكر لم يقرب حيث يكون القول  
قوله لأن الدين يقضى بأمثالها بقض مضوم ولو اقرب فلان راع هرة  
أو بني هذه الدار أو غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فادعها فلان وقال  
كل ذلك كله لي استعنت بك ففعلت أو فعلته بلخر فالقول للمقر كما إذا قال خايط  
لي الخياط قميصي هذا بنصف درهم ولم يقبل قبضته متى لو يكن اقرارا باليد ويكون  
القول للمقر لأنه أقرب فعل منه وقد يخط ثوبا في يد المقر كذا هذا **هـ** **مدية**  
من قال لا أخذت منك ألف درهم وديعة فذلك فقال لا بل أخذتها غصبا  
ضام من وأن قال أعطيتها وديعة وقال غصبتيها لم يضمن **والفكر** أن في

الفصل

الفصل الأول أقرب سبب الضمان وهو الأخذ ثم ادعى ما يبريه وهو الأذن والآخر  
فيكون القول له مع يمينه وفي الثاني أيضا فالقول إلى غيره وذلك يدعى سبب الضمان  
وهو الغصب فكان القول لمنكره مع اليمين والقبض في هذا كالأخذ والرفع كالإعطاء  
**هـ** **مدية** في الاستئذان من الأقرار ولا يصدق قبل دون البينة كدعوى المشتري  
للمحصيل ثم بعد ما اقربه والبايع يدعى مجالا **فإن قيل** ينبغي أن يصدق ويجعل  
وديعة بيان تغيير كما لو قال فلان على ألف درهم وديعة **قلت** صدرك الكلام  
هنا بوجوب الغصب على ما ذكرنا فلا يحتمل الوديعة فقوله وديعة يكون دعوى  
مستدلة لا بيان ما احتمل صدرك الكلام وأما قوله فلان على ألف درهم فحتمل  
الوديعة يدعى على حفظه فيكون قوله وديعة بيان تغيير فيصدق وهو صول  
وفيه تأمل **معراج الدراية** أقارنه اقض من فلان ألف درهم  
له عليه وانكر المقر له أن يكون له عليه شيء وقال مالي قبضته متى فالقول قوله مع  
يمينه ولو مقر بالرد لأن الأقرار بالقبض اقرار بالقبض وسبب وجوب  
الضمان في الأصل بالنص فكان الأقرار بالقبض اقرار بوجوب سبب الضمان منه  
فهو بدعوى القبض جهة الأقرار يدعى برأته عن الضمان وصلحجه ينكر فيكون  
قوله مع يمينه وكذلك إذا أقارنه قبض منه ألف درهم كانت عند وديعة  
المقر فالقول للمقر لما قلنا **ب** **مدية** **وقول** الوصي لا تغني عن أحد  
من الورثين إلا ألف للكل **ج** **مسئلة** البيت من المبسوط وإذا أقر الوصي  
أن لا أخذ الورثة عنه من ميراثه كذا وكذا درهم فإدبقيته الورثة أن يجمعوا  
على الوصي بحصصهم كما لو اقر هذا لم يكن لهم ذلك ولكن ما اقرب له هذا فهو  
على الموارث لأن الوصي فيما في يده من التركة أمين والقول قول الأمين في بر نفسه  
لكن لا يقبل قوله في وصول المال إلى غيره كالمودع إذا ادعى الرد على الوصي فهذا  
قول الوصي فيما يرجع إلى برأته مقبول سواء ذكر أنه سلم نصيب الكبار إليهم وأن  
لم يصل إليه ولكن لم يقبل قوله في إسقاط حق الكبار عما اقرب له للصغير لأن ذلك  
جزء من التركة وهو مشتمل بينهم **قلت** وفي مختصر المحيط بعد أن ذكر ما تقدم من  
المبسوط قال وفي رواية الوصايا للآخر مثله فكان هذا أولى بالنظر لغرابته  
**فقطعت فقلت**  
**و** **ويضمن** الغامتها للأخ له **وذلك** يروى في الوصايا **ويستقر** عرف

وصايا



من شرح منظومة ابن وهبان لابن الشحنة • لو أقرانه غضب من فلان  
 دارا وقال هي بالبصرة يصدق لأنه أجمل المكان فكان القول في بيان المكان  
 قبله تسليم لدار إليه أن قدر عليه وانحصر عنه بأن خربت أو قال هي هذه  
 التي في يد زيد وزيد منك قال القول قول المقر عند أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر  
 ولا يضمن وعند محمد يضمن قيمة الدار بناء على أن العقار غير مضمون القيمة عند  
 خلا قاله • ولو أقر باللفد رهنه وجلة بأن قال فلان على عشرة دراهم الشهر  
 وقال المقر له بل هي جالة قال القول قول المقر له لأن هذا أقرار على نفسه ودعوى لأجل  
 على الغير فإقراره مقبول ولا تقبل دعواه الأمانة ويحلف المقر له على الأجل لأنه منكرو  
 للأجل والقول قول المنكر مع اليمين وهذا خلاف ما إذا أقر وقال كلفت فلان عشرة  
 دراهم الشهر وقال المقر له بل كلفت به لحالة أنا القول قول المقر عند أبي حنيفة  
 ومحمد لأن هناك الظاهر شاهد المقر لأن الكفالة تكون موجلة عادة بخلاف اليمين  
 استكت فلا يثبت ثم أخرجه وأدعى الساكن أنه له قال القول قول المقر عند أبي حنيفة  
 وعند أبي يوسف ومحمد القول قول الساكن مع يمينه • ولو قال أقرت بعتي لهذا  
 قال خاطي هذا القيس ولم يقبل قبضته منه لم يؤمر بالرد عليه بالأجماع الخ  
 هذا إذا لم تكن الدار والثوب معروفا فإن كان معروفا للمقر فالقول قوله بالأجماع  
 وعلى هذا من اعتق عبد ثم أقر للمولى أنه أخذ منه هذا الشيء في حال البرق وهو  
 قائم بعينه وقال لأبل أخذه بعد العتق فالقول قول العبد ويؤخر بالرد إليه  
 بالأجماع لأن الخ • ولو أقر بالامتنان بأن قال تلفت عليك مالا وانت عتدي  
 وقال العبد لأبل تلفته وأنا حر فالقول قول العبد عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
 ومحمد القول قول المولى • وعلى هذا الاختلاف إذا قال قطعت يدك قبل العتق  
 وقال العبد لأبل كان بعد العتق • ولو تنازع في الضربة فقال المولى أخذت منك  
 ضربة كل شهر كذا وهي ضربة مثله وقال العبد لأبل كان بعد العتق فالقول  
 قول المولى بالاتفاق • وكذلك لو ادعى المولى وطى الأمانة قبل العتق وأدعت  
 بعد العتق فالقول قول المولى بالأجماع • وعلى هذا إذا استأمن الحر فقال له  
 مسلر خذت منك ألف درهم وانت خرت في دار الحر فقال المقر له بل أخذه  
 وأنا مستأمن أو ذمت في دار الإسلام والألف قائمة بعينها فالقول قول المقر  
 ويؤمر بالرد إليه بالأجماع • ولو قال أخذت منك ألفا فاستمكتها وانت خرت

وعلاها مذكرة على التفصيل

مرشد

عناق

جناب

وعلاها مذكرة على تفصيل

فدار الحرب أو قال قطعت يدك وقال المقر له بل فعلت وأنا مستأمن أو ذمت في  
 دار الإسلام فالقول قول المقر له ويضمن له المقر ما قطع وألف عند أبي حنيفة  
 وأبي يوسف وعند محمد وزفر لا يضمن شيئا • وعلى هذا إذا قال فلان على ألف  
 درهم ولم يذكر الوزن يلزمه الألف درهم وزنا لا عتدا فيصرف إلى العتد  
 المتعارف وكذلك إذا ذكر العتد بأن قال فلان على ألف درهم وزنا ولم يفتوا  
 ذكر العتد ويقع على ما تعارف أهل البلد من الوزن وهو في دارنا وخراسان  
 والعراق وزن سبعة وهو الذي كل عشرة منها سبعة مثاقيل فإن كان الأقرار في  
 هذه البلاد يلزمه بهذا الوزن وإن كان الأقرار في بلد يتبع ما ملوك فيه بدرهم  
 وزنها ينقص عن وزن سبعة يقع إقراره على ذلك الوزن لا ينقص ومطلو الكلام  
 إلى المتعارف حتى لو ادعى وزنا أقل من وزن بلد لا يصدق ولو كان في بلد أو زمان  
 مختلفا يعتبر فيه الغالب كما في بغداد فإن استوفى محمل على الأقل منها لأن الأقل  
 متيقن به والزيادة مشكوك فيها والوجوب في الزمة أو لم يكن فبقي وقع الشك  
 في ثبوته فلا يثبت مع الشك • ولو سمي زيادة على وزن البلد وانقص منه بأن  
 على ألف درهم وزن خمسة أن كان موصولا يقبل والأفلا • وكذلك إذا قال على  
 فلان ألف درهم مثاقيل يلزمه ذلك لأنه زاد على الوزن المعروف وهو غير  
 متهم في الأقرار على نفسه والزيادة فيقبل منه • ولو أقر وهو بعد ادعى  
 لفلان على ألف درهم وطبرية يلزمه ألف درهم وطبرية لكن بوزن سبعة لأن  
 قوله طبرية خرج وصفا للدرهم أي درهم منسوبة إلى طبرستان فلا يوجب  
 تغيير وزن البلد وكذلك إذا قال فلان على كحظطة موصولة لكن بكيل بعد  
 لما قلنا • ولو أقر أني لميت بأبن لي لميت وصداقه لكن أنكر أن يكون المقر له  
 فالقول قول المقر ولما كان بينهما نصفا واستحسانا والقياس أن يكون القول قول  
 المقر له ولما كان كلفه ما لم يغير البينة على النسب • وكذلك لو أقر بأنه لميت وصداقه  
 لكن أنكرت أن يكون المقر له فالقول قول المقر استحسانا لما قلنا • ولو أقرت  
 امرأة بالزوج وصداقه الأخ لكنه أنكر أن يكون هو امرأة لميت فالقول قول  
 المقر له عند أبي حنيفة ومحمد وزفر وهو القياس وعلى المرأة إثبات الزوجية بالبينة  
 وعند أبي يوسف القول للمرأة ولما لم يبين ما على قدر ميراثهما • ولو أقرت زوج المرأة  
 بالزوج وصداقه الأخ لكنه أنكر أن يكون هو زوجها فهو على هذا الاختلاف

يعني إذا كان المتعارف وزنا  
 دياره كاش

والمصدقين

وان اقرباها وابوه ميت شاركة في الالاث  
 بلا بينة سب لان الميراث حقه فيقبل فيه قوله  
 واما النسب ففي ثبوته محمله على الغير فلا يقبل  
 من الاصلاح والاضاح



ولكلام في ذيل طويل  
منه

ولو ترك النبي فافراحد ههنا باح ثالث فان صدقه الاخ المعروف في ذلك شارها  
في الميراث كما اذا اقر جميعا لما بيننا وان كذبه فيه فانه يقسم المال بين الاخوين  
المعروفين او لا نصفين فيدفع النصف الى الاخ المبكر واما النصف الاخر فيقسم  
بين الاخ المقر وبين المقر له نصفين عند عامة العلماء وعندنا في ابي ثعلبة ثلثه  
المقر وثلثه المقر له ولو مات وترك لفا في يد رجل فقال رجل لنا اخو لابي له  
وانت اخو لابي له وانه وانكر المقر له ان يكون المقر له فاقول قول المقر يستحب  
على ما بيناه • **كتاب** • **كذاب** • **كتاب الصلح**  
رجل اودع رجلا شيئا فقال المودع ضاعت النوديعة او قال رجل دثها علي  
صاحبها الرد والهلاك كان القول قول المودع مع يمينه ولا شيء عليه فان صاحب  
صاحب النوديعة بعد ذلك على شيء فهو على وجه احد ههنا ان يدعي صاحب المال الاصل  
فيقول المستودع ما اودعني شيئا ثم صاحبه على شيء معلوم حاز الصلح في قول  
لان الصلح يبنى جواز على زعم المدعي وفي زعم المدعي انه صار غاصبا بالحدود  
فيجوز الصلح معه والوجه الثاني اذا ادعى صاحب المال ان لا النوديعة  
وطالبه بالرد فافر المستودع بالنوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصلح المالك  
يدعي عليه الاستيلاء ثم صاحبه على شيء معلوم حاز الصلح في قولهم الوجه  
الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه الاستيلاء والمودع يدعي الرد والهلاك ثم  
صاحبه على شيء حاز الصلح في قول محمد وابي يوسف واخر واختلفوا في قول  
والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول ابو يوسف لا ورع له القوي  
واجمعوا على انه لو صاح بعد ما خلف المستودع انه رد او هلك لا يجوز الصلح  
انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل يمين المودع والوجه الرابع اذا ادعى المودع  
الرد والهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكر الكرخي  
انه لا يجوز الصلح في قول ابو يوسف لا ورع الاخير ويجوز في قول محمد ولو ادعى  
صاحب المال الاستيلاء والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكذبه فصاعدا  
شيء ذكرنا انه يجوز الصلح في قولهم جميعا فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع  
كنت قلت قبل الصلح انها هلكت او ردتها فلم يصح الصلح في قولهم جميعا  
وقال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل  
كلها من قاض حان • وفي الاصل اذا صاح عن رد أو هلك في دار على

عبد غير معين الى اجل لم يحن وان ذكر عبدا موصوفا في الذمة لا يجوز ايضا واذا  
بطل الصلح فان كان صاحبه عن حقه فقد اقر له بالحق فيرجع عليه والقول في  
المقدار قول المدعي عليه وان صاحبه عن دعواه لم يكن اقرارا وقد ذكرناه في كتاب الاقرار  
وفي الاصل المودع اذا قال ضاعت النوديعة او ردتها عليك فهو مصدق في احواله  
بعد هذا على ما لم يحن الصلح والمسئلة على ربيعة او وجه • **خلافه**  
عن محمد لو قال لغيره خططت عنك خمس مائة من الابل التي عليك على ان تعطيني  
الخمس مائة الباقية او لا الشراء قال المديون خططت بغير شيء فالقول المطلوب  
لاقرار الطالب بالخط • وعن الثاني دار في يد رجل فصلحه على مال وسلم الدرل ثم  
برهن المدعي عليه ان الدرل لا يقبل وان برهن على انه كان اشتراها من المدعي  
الصلح بطل ورد بدل اذ كل صلح وقع بعد الشراء لا يصح وان كان شراء بعد شراء  
فالصالح في الحق • **كرار** • ولو اختلفا بعد وقوع الصلح فقال المستودع كان  
الصلح بعدما ادعت البراءة وقال الطالب كان قبل ذلك فالقول قول الطالب الا  
ان يقيم المطلوب البينة وهذا الفرع على قول ابو يوسف • من التكرير في قول كتاب  
المزاة نعت له الاسكوي • اذا اقر المديون رجلا خطأ وفاقا عين اخر وصاح  
المولى على عبده فعه اليهما فهو جائز وان اختلفا فقال كل واحد منهما انا صاحب  
ولا بينة لواحد منهما فالعبدين هما نصفان فان قال مولى المديون لاجدهما انت  
ولي القليل وقال للاخر انت صاحب العين فالقول قوله مع يمينه • **كتاب** • **كتاب**  
نعت له صاحب الحديقة • ولو اودع انسانا وديعة ثم طلبها منه فقال المودع  
هلك او قال ردتها وكذبه المودع وقال شهدتها فاصلا على شيء فالصلح  
باطل عند ابو يوسف وعند محمد صحيح • **وجه** • قول محمد ان هذا صلح وقع عن  
دعوى صحيحة ويمين متوجهة فيصح كما في سائر المواضع • **وجه** • قول ابو يوسف  
المدعي مناقض في هذه الدعوى لان المودع امين المالك وقول الامين قول المومن  
فكان اخبار بالرد والهلاك اقرار من المودع فكان مناقضا في دعوى الاستيلاء  
والتناقض يمنع صحة الدعوى الا انه يستحلف ان لا يدفع الدعوى لانها مندقة  
بطلانها بالتممة واذا لم يصح الدعوى لم يصح الصلح • ولو ادعى المودع  
ولم يقل المودع انها هلكت او ردتها فاصلا على شيء حاز لان دعوى الاستيلاء  
صحيحة واليمين متوجهة فصح الصلح • **كتاب** • **كتاب**

والصلح المذكور موجوده بعينه  
في البرازية وغيرها

ذكر قول الثاني في خارج عن قدرتنا  
•



كتاب المضاربة

وَلَوْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ دَرَاهِمًا لَا يَعْرِفُ قَدْرَهَا مُضَارِبَةٌ جَارَتْ لِمُضَارِبَةٍ وَكَانَ  
الْقَوْلُ فِي قَدْرِهَا وَصِفَتِهَا قَوْلُ الْمُضَارِبِ مَعَ يَمِينِهِ • وَلَوْ اخْتَلَفَا الْمُضَارِبُ مَعَ رَبِّ  
الْمَالِ بَعْدَ سَمْعِ الرِّخْ فَقَالَ الْمُضَارِبُ قَسَمًا بِقُدْرَتِي أَنَّ الْمَالَ وَأَنْكَرَ رَبُّ الْمَالِ  
قَبْضَ رَأْسِ الْمَالِ كَانَ الْقَوْلُ لِرَبِّ الْمَالِ • وَلَوْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ كَانَتْ الْبَيِّنَةُ لِلْمُضَارِبِ  
وَلَوْ اخْتَلَفَا رَبُّ الْمَالِ وَالْمُضَارِبُ فَقَالَ رَبُّ الْمَالِ شَرِطْتُ لَكَ ثَلَاثَ الرِّخْ وَالْعَشْرُ  
دَرَاهِمٌ وَقَالَ الْمُضَارِبُ بَلْ ثَلَاثَ الرِّخْ كَانَ الْقَوْلُ لِلْمُضَارِبِ لِأَنَّ رَبَّ الْمَالِ مَتَّعَ لَيْسَ  
فِي دَعْوَاهُ الْإِسْأَادُ الْعَقْدُ • وَلَوْ أَقَامَ رَبُّ الْمَالِ الْبَيِّنَةَ قَبِلَتْ الْبَيِّنَةُ لِأَنَّهُ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ  
عَلَى فُسَادِ الْعَقْدِ • وَلَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ شَرِطْتُ لَكَ ثَلَاثَ الرِّخْ وَالْعَشْرُ فَقَالَ الْمُضَارِبُ  
لَا بَلْ شَرِطْتُ لِي ثَلَاثَ الرِّخْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ رَبِّ الْمَالِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ فُسَادٌ لِعَقْدٍ لِأَنَّهُ  
يَكْرِي زِيَادَةَ يَدْعِيهَا الْمُضَارِبُ وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمُضَارِبِ لِأَنَّهُ أَقَامَتْ عَلَى ثَبَاتِ  
الزِّيَادَةِ • وَلَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ شَرِطْتُ لَكَ نِصْفَ الرِّخْ وَقَالَ الْمُضَارِبُ شَرِطْتُ لَكَ  
مِائَةً دِرْهَمًا وَلَمْ تَشْرُطْ لِي شَيْئًا وَلِأَجْرِ الْمِثْلِ كَانَ الْقَوْلُ لِرَبِّ الْمَالِ لِأَنَّ الْمُضَارِبَ  
يَدْعِي أَجْرًا فِي ذِمَّتِهِ وَهُوَ يَكْرِي وَإِنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمُضَارِبِ لِأَنَّهُمَا  
قَامَتْ لِاثْبَاتِ الذِّمَّةِ فِي ذِمَّةِ الْآخَرِ • وَلَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ دَفَعْتُ إِلَيْكَ بَضَاعَةً وَقَالَ  
الْمُضَارِبُ لَا بَلْ مُضَارِبَةٌ بِالنِّصْفِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ رَبِّ الْمَالِ لِأَنَّ الرِّخَّ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ  
مِنْ حَقِّهِ • وَكَانَ الْقَوْلُ لِلْمُضَارِبِ إِنْ قَرَضْتَنِي وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ دَفَعْتُ مُضَارِبَةً أَوْ  
بَضَاعَةً كَانَ الْقَوْلُ لِرَبِّ الْمَالِ لِأَنَّ الْمُضَارِبَ يَدْعِي عَلَيْهِ تَمْلِيكَ الْمَالِ وَالْبَيِّنَةُ  
لِلْمُضَارِبِ لِتَجْعَلَ كَأَنَّهُ أَعْطَاهُ مُضَارِبَةً ثُمَّ اقْرَضَهُ <sup>وَأَمَّا إِنْ</sup> قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ وَلَوْ  
ادْعَى رَبُّ الْمَالِ الْقَرْضَ وَادْعَى الْقَابِلُ الْمُضَارِبَةَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ فَإِنْ هَلَكَ  
الْمَالُ فِي يَدَيْهِ قَبْلَ الْعَمَلِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ ضَمِنَ بِالْقَبْضِ وَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى الْقَبْضِ  
كَانَ بَازِنَ الْمَالِكِ سَوَاءً كَانَ مُضَارِبَةً أَوْ قَرْضًا وَانْهَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ عَمَلِ الْمُضَارِبِ  
ضَامِنٌ لِأَنَّ الْعَمَلَ بَازِنٌ صَاحِبُ الْمَالِ يَقُولُ اقْرَضْتُكَ وَقَدْ عَمَلْتُ فِي مِلْكِكَ لَا بَازِنَ  
وَالْمُضَارِبُ يَقُولُ عَمَلْتُ بَازِنًا فَإِذَا لَمْ تَنْتِ اذْنُ صَاحِبِ الْمَالِ عَمَلٌ فِيهِ نِقْضُ  
الْأَصْلِ وَهُوَ الضَّمَانُ فَإِنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ رَبِّ الْمَالِ ضَاعَ الْمَالُ  
قَبْلَ الْعَمَلِ أَوْ بَعْدَ • <sup>سَمِعْتُ</sup> قَاضِي حَنَانٍ أَخْتَلَفَا فِي الْعُمُومِ فَقَالَ رَبُّ الْمَالِ  
دَفَعْتُكَ مُضَارِبَةً فِي الطَّعَامِ خَاصَّةً وَقَالَ الْعَامِلُ مَا سَمِعْتُ لِي تَحَارٌ بَيْنَهُمَا

مرثله في كتاب الدعوى  
من قاضيهان ايضا

وقال في مختصر المحيط

فاد

فَأَمَّا قَبْلَ التَّصَرُّفِ لَا يَكُونُ الْمَضَارِبُ النَّصْرَفِ فِي الْعُيُومِ وَأَنَّ اخْتِلَافًا بَعْدَ التَّصَرُّفِ  
لَا يَقُولُ الْعَامِلُ اسْتَحْسَانًا وَلَرَبَّ الْمَالِ قِيَاسًا وَهُوَ قَوْلُهُ قَرَأْتُ الْحَسَّ وَأَنَا قَامًا  
فَالْبَيْتَةُ لَرَبِّ الْمَالِ وَقْتُ أَحَدَهُمَا أَوَّلًا وَأَنَّ وَقْتُهَا وَقْتُ يَوْجُدِ بَيْتِهِ الْوَقْتُ الْآخِرُ  
وَأَنَا تَقَفَا أَنَا لَعَقْدُ وَقَعَ خَاصًّا ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي الْجَنَسِ بَانَ قَالَ رَبُّ الْمَالِ أَذْنْتُ لَكَ فِي  
لَبْرُ خَاصَّةٍ وَقَالَ الْعَامِلُ أَذْنْتُ لِي فِي الطَّعَامِ فَقَالَ لَرَبِّ الْمَالِ وَأَنَا قَامًا الْبَيْتَةُ  
فَإِنْ وَقْتُ أَحَدِهِمَا الْوَقْتُ الْآخِرُ وَأَنَّ وَقْتُ أَحَدَهُمَا وَلَمْ يَوْقُ الْآخِرُ فَالْبَيْتَةُ لِلْمَضَارِبِ  
وَقَوْلًا لِلْمَضَارِبِ أَمْرٌ تَنَقُّدٌ وَالتَّيْسِيَّةُ وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ أَمْرُكَ بِالْتَّقْدِ فَقَوْلًا لِلْمَضَارِبِ  
وَالْبَيْتَةُ لَرَبِّ الْمَالِ وَكَذَا وَقَوْلًا لَرَبِّكَ أَتَشْتَرِي كَذَا وَقَالَ الْعَامِلُ أَمْرٌ تَنَقُّدٌ بِالْعُيُومِ  
وَكَذَا لَوُخْتَلَفَا فِي الْمَنْعِ مِنَ السَّفَرِ فَقَالَ الْعَامِلُ فِي ظَاهِرِ الْوَاوِيَةِ وَفِي رَوَايَةِ النُّوَّارِ  
صَحِيحٌ • مَخْتَصَرُ الْمَجْمُوعِ • لَوْ دَفَعَ مَا لَا يَرْجِعُ فَقَالَ الْعَامِلُ أَنَّهُ قَرْضٌ وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ  
بِضَاعَةٌ أَوْ مَضَارَبَةٌ فَاسْتَدْرَكَ أَوْ صَحِيحَةٌ فَقَالَ لَرَبِّ الْمَالِ وَالْبَيْتَةُ بَيْنَهُمَا الْمَضَارِبُ  
لَا هُمَا اخْتَلَفَا فِي نَوْعِ الْعَقْدِ فَيَكُونُ الْقَوْلُ لِلْمَالِكِ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَالِكُ فَيَكُونُ مِنْكَرُ التَّكْمِيلِ  
هَذِهِ الْجَهَّةُ فَإِنَّ هَذَا الْمَالِ فِي يَدِ الْمَضَارِبِ بَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ يَضُمُّ الْأَصْلَ وَالزَّمْنَ لِأَنَّهُ  
أَدْعَى مَا كَانَ مَانَةً عِنْدَهُ لِنَفْسِهِ لَا تَأْتِي جَعَلْنَا الْقَوْلَ قَوْلَ رَبِّ الْمَالِ كَانَ الْعَامِلُ  
فَصَارَ جَلِصًا لِأَمَانَةٍ وَالْأَمَانَةُ تَضُمُّ لِلْمَجْمُوعِ • مَخْتَصَرُ السَّخْمِيِّ • وَلَوْ  
قَالَ رَبُّ الْمَالِ اقْرَضْتُكَ وَقَالَ الْمَرْفُوعُ إِلَيْهِ لَا بِلَ مَضَارَبَةٍ كَانَ الْقَوْلُ لِلْمَضَارِبِ  
رَبُّ الْمَالِ يَدْعِي عَلَيْهِ الصَّمَاتُ بَعْدَهَا تَقَفَا أَنَّهُ أَخَذَ الْمَالَ بِأَذْنِهِ وَالْبَيْتَةُ لَرَبِّ الْمَالِ  
وَلَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ كَانَ أَمْرٌ مَالِيٌّ لَقَدْ دَرِهْمٌ وَشَرَطْتُ لَكَ ثَلَاثَ زُرْعٍ فَقَالَ الْمَضَارِبُ  
لَا بِلَ رَأْسُ الْمَالِ لَقَدْ دَرِهْمٌ وَشَرَطْتُ لِي بِضْعَ زُرْعٍ وَفِي يَدِ الْمَضَارِبِ الْفَقْدَانُ يَقْرَأَنَّهُ  
مَالُ الْمَضَارِبَةِ كَذَا الْقَوْلُ فِي رَأْسِ الْمَالِ قَوْلُ الْمَضَارِبِ مَعَ الْيَمِينِ وَفِي شَرَطِ الزَّرْعِ قَوْلُ  
رَبِّ الْمَالِ مَعَ الْيَمِينِ • وَأَنْجَاءُ الْمَضَارِبِ ثَلَاثَةٌ الْإِفَادَةُ دَرِهْمًا فَالْفَتْحُهَا وَدِيْعَةٌ أَوْ  
بِضَاعَةٌ لِحِجْلٍ وَعَلَى دِينَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ لِأَنَّ الْقَوْلَ يَكُونُ قَوْلَ ذِي الْيَدِ فِي مَا فِي يَدِهِ  
أَذَا أَقْرَأَنَّهُ لَغَيْرِهِ • رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ صَامُضًا مَضَارَبَةً فَأَدْعَى الْمَضَارِبُ بَعْدَ ذَلِكَ  
وَقَالَ رَدِّدْهُ لِي عَرَضَ عَلَيْكَ قَدْ — الشَّيْخُ الْأَمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ حَمِيدُ اللَّهِ  
يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ • وَأَذَا اخْتَلَفَ الْمَضَارِبُ مَعَ رَبِّ الْمَالِ فَقَالَ رَبُّ الْمَالِ أَمْرٌ  
أَمْرٌ تَنَقُّدٌ وَالتَّيْسِيَّةُ أَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ أَمْرُكَ أَنْ تَعْمَلَ بِالْكَوْفَةِ أَوْ تَشْتَرِيَ كَذَا  
وَقَالَ الْمَضَارِبُ دَفَعْتَ إِلَى الْمَالِ مُطْلَقًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَضَارِبِ عِنْدَ الْأَمْرِ بِدَعْوَى الْأَمْرِ

وقال زفر بن رباح ربه المال فيها الامارة الاخلاق  
ولما اختلفا في قدر القروض الا يرى انه لو انكم  
القروض القبول تعلم ان المارح يستفاد بالشرط  
وهو ينكره في الزيادة ولو كان في ربه المصارف  
قدر ما ذكر انه يقض من راس المال او اقل القبول  
له عندهم بزازية في ذيل المسئلة

بالنقد وقال المصنف  
امرني بالنقد



والأصل في المضاربة هو الإطلااق وقال زفر لقول رب المال لأن الأذن بالتصرف يستفاد من جهة كلفا من قاض حنان. ادعى رب المال التقييد بنوع أو مكان والمضارب بالإطلااق جعلنا القول للمضارب لأن رب المال أقام البينة أخذ بينة رب المال وقت أحدهما أولا وإن وقيا بغيره بينة صلح الوقت الأخير وإذا ادعى كل واحد نوعا فالقول لرب المال. ابن المودب من شرح الجمع مفتضى المضاربة العموم فالقول لمن يدعيه والتخصيص عارض لا يثبت إلا بالبينة وإذا اتفقا أن العقد وقع خاصا واختلفا فيما يخص العقد فيه فالقول لرب المال لا تنافهما على العذر وعن الظاهر والأذن يستفاد من قبله فيعتبر قوله امرئك بالالتجار والبر وأدعى الإطلااق فالقول للمضارب لا تدعى العموم وعن الحسن عن الإمام أنه لرب المال لأن الأذن يستفاد منه وإن برهنا فان نص العاقل أنه أعطاه مضاربة في كل تجارة فهو أولى بالإثبات الزيادة لفظا وإن ينصوا على هذا الحرف فرب المال وكذا إذا اختلفا في المنع من التسرف اقتضى المضارب الإطلااق على الروايات المشهورة قال المضارب هو في الطعام ورب المال قال في الكرياس فالقول له وإن برهنا فالمضارب لا يزدق المال المحتاج إلى الإثبات والمضارب محتاج إلى إثباته لدفع الضمان عن نفسه وإن وقتا فالوقت الأخير

أولى. **بكرار** معة القان قال لربه دفعته القان ونحت لفا فقال رب المال لا بربضاعة فالقول لرب المال. جاء بثلاثة آلاف وقال لقمضاربة لقمضاربة بضاعة أو ودعة أو دين والفرح فالقول في البضاعة والنودعة والدين في الأقاويل كلها لأن من فبره شئ فالقول له إلا أن يفرغ ويغيب عليه الجمين وموقا على ما ادعى من فضل قبل برهانه فالمالك يدعى فضلا في رب المال والعامل في الرأفة قبل التصرف يبطلها لقوات المحل والقول فيه للمضارب لأنه أمين كل نوع ولو أنلفه المضارب أو أنفقها أو أعطاه رجلا وأنلفها ذلك الرجل لم يبره المضارب لأنه صار مضمونا عليه والضممان مع المضاربة لا يجتمعان. **عند** اشتري المضارب بلف وقد لمان فقال رب المال اشتريته على المضاربة ثم ضاع وقال المضارب بعد ما ضاع وكنت أرى أن المال عندي فالقول للمضارب لأن الأصل اشتريته حتى يدل الدليل على خلافه. ولو قال رب المال ضاع قبل الشراء وقال المضارب لا بل بعد فالقول لرب المال لأنه يدعى على رب المال الرجوع بالثمن وهو يكره أن

برهنا

برهنا فالمضارب لأنه يثبت الرجوع. **كلها من فساوى البزاري** اشتري المضارب بلف بعد ما لعد وهم وهي مال المضاربة فنقد مال فقال رب المال اشتريته على المضاربة ثم ضاع المال وقال المضارب اشتريته بعد ما ضاع وأنا أرى أن المال عندي فإذا هو قد ضاع قبل ذلك فالقول قول المضارب لأن الأصل في كل من شئ أن يعتبر مشتريا لنفسه ولأن الحال يشهد له أيضا فكان الظاهر هنا هذا فكان القول قوله وذكر محمد في المضاربة الكبر إذا اختلفا وقال رب المال ضاع أن تشتري التجارية وإنما اشتريتها لنفسك وقال المضارب ضاع متى المال بعد ما اشتريتها وأنا أريد أخذك بالثمن ولا أعلم متى ضاع فالقول قول رب المال مع يمينه وعلى المضارب البينة أنه اشتري فلما عنده وإنما ضاع بعد الشراء لأن رب المال ينبغي الضمان عن نفسه والمضارب يدعى عليه الضمان ليس جع عليه بالثمن لأنه يدعى وقوع العقد ورب المال يكره ذلك فكان القول قوله فان أقام البينة فالبينة بينة المضارب. **بكرار** والقول قول المضارب في دعوى أهلاك لأن المال أمانة في يده. **بكرار** ليس للمضارب ما يشتري ما لا يقدر على بيعه إذا اشتري عبدا يعتق إذا دخل في ملكه ولو اشتري كان مشتريا لنفسه. **القول** للمضارب في دعوى أهلاك مع يمينه سواء كانت المضاربة جائرة أو فاسدة **حكيمة** ليس للمضارب ولا لرب المال أن يطأ جارية المضاربة. **القول** للمضارب في دعوى أهلاك مع يمينه سواء كانت المضاربة جائرة أو فاسدة. **مضارب** معة القان فقال لرب المال فعت لي القان وقال رب المال لا بل دفعته إليك ألقين مضاربة فالقول قول رب المال عند أبي حنيفة أولا وهكذا روى عن أبي ثور رجوع فقال القول قول المضارب. **ولو قال الذي في يد المالد فعت لي المال فله** بالانصاف فريحت القان وقال رب المال دفعته إليك بضاعة ورحت لفا فالقول قول رب المال. **نك** له ابن المودب من الخلاصة. **قال** فإن كان مع المضارب أنفان فقال دفعته لي القان ورحت لفا وقال رب المال لا بل دفعته إليك ألقين فالقول قول المضارب. **وكان** أبي حنيفة يقول ولا القول قول رب المال وهو قول زفر لأن المضارب يدعى عليه الشركة في الربح وهو يكره القول قول المنكر ثم رجع إلى ما ذكر في الكتاب لأن الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول القابض ضمينا كانا وأميننا لأنه أعز في مقدار المقبوض. **ولو اختلفا في مقدار الربح**

ويجوز المراجعة بين المضاربين كما يجوز بين المضارب ورب المال قال محمد في الأصل إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ودفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى أحدهما عبدا فاشترى من المضاربة فباعه من المضارب الأول أشترى من المضاربة فباعه الثاني على نصف لأن أقل الثمنين ألف ونصف المضارب خمسة من الربح والربح في المضاربة بينهما على الشرط والوصيفة على رب المال هو



فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ لِأَنَّ الْخ. وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْفَدْرُ هُوَ مَضَارِبَةٌ  
 لِفَلَانٍ بِالتَّصْفِ وَرِخَ الْفَاوَقَالُ فَلَانٌ هُوَ بَضَاعَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ لِأَنَّ الْخ. وَلَوْ  
 قَالَ الْمَضَارِبُ أَفَرَضْتَنِي وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ هُوَ بَضَاعَةٌ أَوْ وَدِيعَةٌ فَالْقَوْلُ لِرَبِّ الْمَالِ  
 وَالْبَيْتَةُ بَيْتَةُ الْمَضَارِبِ. وَلَوْ ادَّعَى رَبُّ الْمَالِ الْمَضَارِبَةَ فِي نَوْعٍ وَقَالَ الْآخَرُ قَا  
 سَمِيتُ لِي تِجَارَةً بَعِينَهَا فَالْقَوْلُ لِلْمَضَارِبِ. وَلَوْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ نَوْعًا فَالْقَوْلُ لِرَبِّ الْمَالِ  
 هَذَا يَه. وَلَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ هُوَ قَرْضٌ وَادَّعَى الْقَابِضُ الْمَضَارِبَةَ فَإِنْ كَانَ  
 تَصَرَّفَ فَالْقَوْلُ لِرَبِّ الْمَالِ وَالْبَيْتَةُ بَيْتُهُ أَيْضًا وَالْمَضَارِبُ ضَامِنٌ وَقَبْلَ التَّصَرُّفِ  
 فَالْقَوْلُ لَهُ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى الْقَابِضِ. وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ مَا شَرَطَ الْمَرْخُ  
 فَالْقَوْلُ لِلْمَضَارِبِ. وَلَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ دَفَعْتُ مَضَارِبَةً فِي الطَّعَامِ خَاصَّةً وَقَالَ  
 الْمَضَارِبُ مَا سَمِيتُ لِي تِجَارَةً بَعِينَهَا فَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّصَرُّفِ لَا يَكُونُ الْقَوْلُ لِلْمَضَارِبِ  
 فِي الْعُمُومِ وَإِنْ اخْتَلَفَا بَعْدَ التَّصَرُّفِ فَالْقَوْلُ لِلْمَضَارِبِ وَالْبَيْتَةُ لِرَبِّ الْمَالِ. وَإِنْ  
 اتَّفَقَا عَلَى الْمَضَارِبَةِ الْخَاصَّةِ وَخْتَلَفَا فِي جُزْءِ التِّجَارَةِ فَالْقَوْلُ لِرَبِّ الْمَالِ وَالْبَيْتَةُ  
 لِلْمَضَارِبِ. وَجَبَّزَ نَقْلُهُ غَائِرُ. الْمَضَارِبُ إِذَا ادَّعَى فَسَادَ الْعَقْدِ بَانَ  
 لِرَبِّ الْمَالِ شَرَطْتُ لِي نِصْفَ الزَّرْعِ الْأَعَشْرَةِ وَرَبُّ الْمَالِ يَدَّعِي جَوَارِ الْمَضَارِبَةِ  
 بَانَ فَإِنْ شَرَطْتُ لَكَ نِصْفَ الزَّرْعِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ وَرَبُّ الْمَالِ إِذَا ادَّعَى فَسَادَ  
 الْمَضَارِبَةِ بَانَ قَالَ رَبُّ الْمَالِ الْمَضَارِبُ شَرَطْتُ لَكَ نِصْفَ الزَّرْعِ الْأَعَشْرَةِ وَ  
 ادَّعَى جَوَارِ الْمَضَارِبَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ. تَكَاتُرُ حَاجِيَّةٍ فِي الْبُيُوعِ  
**سُئِلَ** عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ لِآخَرٍ مَا لَا يَمُكِّنُ فِيهِ مَضَارِبَةً فَعَمِلَ وَتَكَرَّرَ مِنْهُ  
 السَّرْقُ فَسُرِقَ الْمَالُ فَادَّعَى رَبُّ الْمَالِ أَنَّهُ مَا أَذْنَلَهُ فِي تَكَرُّرِ السَّرْقِ وَقَالَ الْمَضَارِبُ  
 لَمْ تَنْهَنْ عَنِ السَّرْقِ **اجَابَ** إِذَا ادَّعَى رَبُّ الْمَالِ التَّقْيِيدَ وَالْمَضَارِبُ  
 الْأُطْلَاقَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَضَارِبِ مَعَ يَمِينِهِ مَا لَمْ يَقْرَرْ بِالْبَيْتَةِ عَلَى التَّقْيِيدِ  
**سُئِلَ** إِذَا سَافَرَ الْعَامِلُ بِالْمَالِ وَاشْتَرَى بَضَاعَةً وَأَرْسَلَهَا صَحْبَةً  
 لِرَبِّ الْمَالِ فَهَلَكَتْ فِي الطَّرِيقِ **اجَابَ** لَا ضَمَانَ عَلَى الْعَامِلِ لِأَنَّهُ  
 أَنْ يَبُودَعَ مَا لَ الْمَضَارِبَةِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِنْ الْمَالُ أَذْنَلَهُ فِي ذَلِكَ أَلَا أَنْ يَغْمَرَ  
 بَيْتُهُ أَنَّهُ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ **سُئِلَ** عَنْ الْعَامِلِ فِي مَالِ الْمَضَارِبَةِ إِذَا مَاتَ  
 وَطَالَ بِرَبِّ الْمَالِ وَرِثَتْهُ بِالْمَالِ وَالزَّرْعِ وَادَّعَى أَنْ مَوْتَهُمْ أَقْبَضَهُ ذَلِكَ  
 فَهَلْ يَقْبَلُ قَوْلُهُمْ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ **اجَابَ** الْمَضَارِبُ إِذَا مَاتَ وَلَمْ

وَلَوْ قَالَ الْمَضَارِبُ أَمْرَتَنِي بِالْبَيْتِ وَالْبَيْتُ  
 وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ أَمْرَتَكَ بِالْبَيْتِ فَالْقَوْلُ  
 الْمَضَارِبُ وَالْبَيْتَةُ لِمَدَّعِي أَنْتَ خَصِيصٌ مَحْمُودٌ

يُبَيِّنُ الْمَضَارِبَةَ لَزَمَهُ ذَلِكَ فِي تَرْكِهِ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَ وَرِثَتْهُ أَنَّهُ رَدَّ الْمَالِ إِلَى  
 صَاحِبِهِ الْبَيْتَةُ تَشْهَدُ أَنَّهُ رَدَّ إِلَى الْمَالِكِ أَوْ قَالَ قَبْلَ مَوْتِهِ رَدَّ الْمَالِ وَالزَّرْعُ  
 إِلَى الْمَالِكِ. **قَارَى الْهَدَايَةِ**. أَمَّا حُكْمُ الْمَضَارِبَةِ الْفَاسِدَةِ فَلَيْسَ  
 أَنْ يَجْعَلَ شَيْئًا تَمَازُكًا أَلَّا أَنْ يَجْعَلَ فِي الْمَضَارِبَةِ الصَّحِيحَةِ وَلَا يَثْبُتَ بِهَا شَيْ  
 تَمَازُكًا مِنْ حُكْمِ الْمَضَارِبَةِ الصَّحِيحَةِ وَلَا يَسْتَحِقُّ النِّقْفَةَ وَلَا الزَّرْعَ الْمُسَمَّى وَأَمَّا  
 وَأَمَّا لَمْ يَجْعَلْ مِثْلَ سَوَاءٍ كَانَ فِي الْمَضَارِبَةِ زَرْخٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لِأَنَّ الْمَضَارِبَةَ الْفَاسِدَةَ  
 فِي مَعْنَى الْأَجَارَةِ الْفَاسِدَةِ وَالْأَجِيرُ لَا يَسْتَحِقُّ النِّقْفَةَ وَلَا الْمُسَمَّى فِي الْأَجَارَةِ الْفَاسِدَةِ  
 وَأَمَّا يَسْتَحِقُّ لِحِمْلِ الْمَثَلِ وَالزَّرْعُ يَكُونُ كُلُّهُ لِرَبِّ الْمَالِ لِأَنَّ الزَّرْعَ مَالٌ مِلْكُهُ وَأَمَّا يَسْتَحِقُّ  
 الْمَضَارِبُ شَطْرَ أَمْنِهِ بِالْشَّرْطِ وَلَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ فَكَانَ كُلُّهُ لِرَبِّ الْمَالِ وَالْخَسْرَانُ عَلَيْهِ  
 وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَضَارِبِ فِي دَعْوَى الْهَلَاكِ وَالْيَضِيعِ فِي الْمَضَارِبَةِ الْفَاسِدَةِ مَعَ يَمِينِهِ  
 هَكَذَا ذَكَرَ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَجَعَلَ الْمَالُ فِي يَدِهِ أَمَانَةً كَمَا فِي الْمَضَارِبَةِ الصَّحِيحَةِ وَذَكَرَ  
 الْحَاجِ أَيْ فِيهِ اخْتِلَافًا وَقَالَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِ أَيْ خَفِيفَةً وَعِنْدَهُمَا يَضْمَنُ كَمَا  
 فِي الْأَجِيرِ الْمُشْتَرَكِ إِذَا هَلَكَ فِي يَدِهِ. **بَكَدَّعٍ**.  
 • وَإِنْ دَعَى وَالْمَالُ قَرْضًا وَخَصَمُهُ. قَرِصًا فَرَبُّ الْمَالِ قَدْ قِيلَ أَجْدَرُ.  
 • وَفِي الْعَكْسِ بَعْدَ الزَّرْعِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ. كَذَلِكَ فِي الْأَضْيَاعِ مَا يَتَغَيَّرُ.  
 ابْنُ وَهْبٍ كَانَ يَنْظُرُ فِي شَرْحِهِ لِابْنِ الشَّيْخَةِ. وَلَوْ ادَّعَى الْمَضَارِبُ وَالشَّرِيكَ  
 دَفَعَ الْمَالُ وَتَكَرَّرَ بِالْمَالِ وَالشَّرِيكَ الْقَبْضُ حَلْفُ الْمَضَارِبِ وَالشَّرِيكَ الَّذِي كَانَ الْمَالُ  
 يَدُهُ إِذَا الْقَوْلُ لِلْأَمِينِ مَعَ الْيَمِينِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَوْلَ فِي كُلِّ أَمَانَةٍ لِلْأَمِينِ مَعَ يَمِينِهِ  
 وَكَذَا الْبَيْتَةُ بَيْتُهُ لَأَمِينِهِ عَلَى الْإِقْعَا. **حَامِعُ الْفُصُولِ**.  
**كِتَابُ الْوَدِيعَةِ**  
 ذَكَرَ فِي الْوَأَقِعَاتِ فِي بَابِ الْوَدِيعَةِ إِذَا قَالَ الْمُوَدَّعُ سَقَطَتِ الْوَدِيعَةُ فَضَاعَتْ لَا يَضْمَنُ  
 وَلَوْ قَالَ اسْقَطْتُ يَضْمَنُ لِأَنَّ هَذَا تَضْيِيعٌ وَنَقَلَ فِي الْأَجْنَاسِ عَنْ نَوَادِرِ بْنِ رَسِيمٍ  
 إِذَا ادَّعَى الْمُسْتَوْدِعُ ضِيَاعَ الْوَدِيعَةِ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَقَالَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ أَنَا  
 الْبَيْتَةُ أَمَّا كَانَتْ فِي يَدِهِ مِنْ يَوْمَيْنِ فَقَالَ الْمُسْتَوْدِعُ وَجَدْتُهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَضَلَعْتُ  
 صَدَقَ فَإِنْ قَالَ حِينَ خَوَصْتُ لِي سَقَطَتْ عِنْدِي وَدِيعَةٌ ثَوَقًا وَجَدْتُهَا فَضَلَعْتُ ضَمِنَ  
 عَنَّا يَةُ الْبَيَانِ. **قَالَ** الْفَقِيهُ أَبُو الْيَاسَرِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ  
 إِذَا قَالَ دَفَعْتُ الْوَدِيعَةَ وَلَا أَدْرِي كَيْفَ دَفَعْتُهَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَبِهِ

والضمين يقبل البيعة

وَرِثَتْهُ الْمَضَارِبُ أَمْرَتَنِي بِالْبَيْتِ وَالْبَيْتُ  
 وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ أَمْرَتَكَ بِالْبَيْتِ فَالْقَوْلُ  
 الْمَضَارِبُ وَالْبَيْتَةُ لِمَدَّعِي أَنْتَ خَصِيصٌ مَحْمُودٌ



قوله لا يورث ما لم يورث  
قوله لا يورث ما لم يورث  
قوله لا يورث ما لم يورث

اول المسئلة  
قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله ان قال سقط  
منه لا يورث ما لم يورث  
يكون ضامنا وان قال يورث ما لم يورث

ناخذ قال — مولا نأخذ ما لله عنه وفي عرفنا لا فرق بين فكثير وبين  
يقتضيان من لا يكون ضامنا على كل حال. ولو قال لا أدري كيف ذهبت قال بعضهم  
يكون ضامنا خلافا لما لو قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت وقال شيخنا لامة  
التشخيص لا يصح انه لا يضمن على كل حال سواء قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت  
قال لا أدري كيف ذهبت ولم يزد عليه. اذا مات المودع واختلفت الورثة  
مع الورثة فقال صاحب الورثة مات مجهلا للورثة وصارت الورثة دنيا  
في تركته وقالت الورثة كانت الورثة قائمة بعد ما مات الرجل قال ابن شجاع على  
قياس قول صاحبنا رحمه الله انه يجب ان يكون القول قول الطالب بحال الضمان  
في ما الميراث وعلى قيا قول ابو يوسف يجب ان يكون القول قول الورثة مع اليمين لان  
الوارث قائم مقام المودع. قاصص خان. اذا اختلف الطالب والورثة  
المودع فقال الطالب انه مات مجهلا وقالت الورثة الورثة كانت قائمة يوم ما  
المودع وكانت معروفة ثم هلكت فالقول قول الطالب هو الصحيح لان الورثة صارت  
دينا في تركته طاهر فلا يقبل قول الورثة واذا قال الوارث مودعنا الورثة في حال  
حياته لم يقبل قوله وان اقاموا البينة انه قال في حياته رددها تقبل  
خلافه وكذا في البرازية. المودع اذا قال بعثت بالوديعة اليك مع  
رسولي وتسمى بعض من في عياله فهو قوله رددها عليك يكون القول قوله مع  
اليمين. وان قال بعثت اليك مع لجنبي كان ضامنا الا ان يقر صاحب الوديعة  
وصلى اليه. ولو قال بعد موت المودع رددها على الوصي كان القول قوله ولا  
ولو قال الرجل لغيري استودعته ليها وضاعفت وقال الطالب كذبت لي غصبها  
معي كان القول قول المستودع ولا ضمان عليه. ولو قال المستودع اخذتها منك و  
وقال رب المال غصبتي كان ضامنا. ولو قال رب المال اقرضتكها اقرضا وقال  
لا بل وضعتها عندي وديعة او قال اخذتها منك وديعة وقد ضاعفت قبل  
ولا ضمان عليه. رجل اودع رجلا ألف درهم وله على المستودع ألف درهم دين  
فاعطاه ألف درهم فوكلت فباعها فقال الطالب اخذت الوديعة والدين عليك  
وقال المستودع اعطيت القرض وضاعفت الوديعة كان القول قول المستودع ولا  
شيء عليه لانه هو الذي دفع. رجل غاب وجأته امراته الى القاضي فحضر والد  
زوجها وادعت ان الغائب وديعة في يديها وطلبت النفقة من ذلك المال

لان الوارث قائم مقام المورث صح

ضمان

نفقة

مع اليمين

قار

فان ادعى المودع الضرورة بان ادعى انه وقع الحريق في بيته ذكر القدوري انه لا يصدق الا بيمينه وفي قول ابو يوسف ومحمد يصدق  
وقوله ما قيس وقول له حنفية رحمه الله استحسان وفي الزاد هو الصحيح اما حاشه

قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد والبر زوج دراهم او ما  
يصلى لنفقة الزوجات من طعام او كسوة والاب مقربان ذلك في يد كان للبر  
ان تطالبه وللقاضى ان يأمر بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع ذلك اليها  
بغير امر القاضي فان دفع بغير امره كان ضامنا وان انكر الاب كون ذلك المالى في  
يد كان القول قوله ولا يمين لها عليه لانها تريد ان تثبت ما لا لزوجه عندها  
ليست بوكيل عن زوجها وانما يستخلف من كان خصما وان لم تكن الوديعة مباح  
لنفقة الزوجات فلا خصوصية بينهما. ولو قال المودع لرب الوديعة قد ردته  
بعض الوديعة ومات كان القول قول صاحب الوديعة فيما اخذ مع يمينه لان الوديعة  
صارت دنيا من حيث الظاهر فيكون القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما  
مع يمينه. قوم ردفعوا الى رجل دراهم ليبيع الخراج عنهم فاخذها وشدها في  
منديل ووضعها في كفة فدخل المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت  
واضحاب المال لا يصدر قوله قالوا لا يكون ضامنا وهو كما لو قال ذهبت الوديعة  
ولا أدري كيف ذهبت وثمة القول قوله مع اليمين ولا ضمان عليه. صاحب الوديعة  
اذا طلب الوديعة وقد هلكت النفقة فقال المودع لا اصل ليها الساعة فاعبر على  
ذلك الناحية فقال المودع اعبر على ذلك الوديعة قال الشيخ الامام ابو بكر  
البنجي ان كانت الوديعة تبعد عن المودع ولا يقدر على دفعها لذلك او يصيق اليه  
فلا ضمان عليه ويكون القول قوله. رجل له على رجل دين فارسل ربا الدين حلا  
الى مديونه ليقبض دينه فقال المديون دفعته الى الرسول وصدقه الرسول  
دفعنا المال الى الرسول وصاحب الدين ينكر الوصول اليه قال ابو القاسم  
قول الرسول مع يمينه. من فسكاوي قاصص خان. رجل اودع رجلا ألف درهم  
وعلى المودع ألف درهم فوكل رجل اخر طلب المودع من ربا الوديعة ان ياذن له حتى  
دينه من الوديعة فاذن له في ذلك فقال المودع قد قبضه وصدقه صاحب الوديعة  
وكذبه رب الدين فالقول قوله رب الدين وله ان يرجع على المودع بحقه ويرجع  
رب الوديعة على المودع بضمنا ماله مع ان القضا لو ثبت. وكذلك اذا كان المودع  
عبد فاذن لصاحب العبد المودع حتى يصالح رب الدين على هذا العبد وسأل  
ذلك فقال المودع للطالب قد صلحتك على العبد وقبضته وانكر الطالب ذلك  
فالقول قول الطالب فيرجع على المديون بدنيته ويرجع الامر على المأمور بقيمة

بيعة



العبد ولو لم يأت من بالصلح ولكن امره بالبيع فكان المأمور ببيعة وسئلته وقال  
 الطالب ما قبضته وقد هلك العبد وصدر صلح العبد المودع فالتقول قول  
 الطالب ويرجع بماله على المأمور ولا يرجع صلح المودعة على المودع بشئ  
 سكتا خانيتها • ولو كان امر صلح المودعة المودع أن يهرع عذره بدينه  
 فقال رهنه وقبضه المرتفع فمات في يده وصدره صلح المودع وكنته صلح  
 الدين فالتقول قول صلح الدين ويرجع الطالب على المطلوب ولم يرجع الأمر  
 على المأمور بشئ • سكتا خانيتها • المودع إنما يضمن بالتخمين إذا لم يعرف  
 الوارث المودعة أما إذا عرف المودع يعرف أنه عرف فمات ولم يرضى لا يضمن  
 ولو قال الوارث أنا علمت المودعة وانكر الطالب أن يفسر المودعة وقال المودع  
 كذا وكذا وأنا علمتها وقد هلكك صدق • وفي الأفضلية لو قال لم تستودعني  
 ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق • ولو دفع المودع المودعة إلى آخر باذن المالك  
 أو بغيره فإنه يخرج المالك من المودع من المدين كأنه دفع إلى المالك هذا إذا  
 دفع إلى الغير بغير ضرورة فإن اختار قبض المودع فدفعها إلى غيره لا يضمن وكذا  
 ما يشبه هذا قال شمس الأئمة الحلواني في صلح الأصل هذا إذا لم يجد  
 بدا من الدفع إلى الأجنبي بما إذا دفعه بأن مكنه إلى من في عياله يضمن وقال  
 الأما مخرج هو زاده في كتاب الصلح أيضا هذا إذا كان الحرف غائبا خاطئ بمنزل  
 المودع أما إذا لم يكن محيضا يضمن بالدفع إلى الأجنبي وفي القدرى لو قال  
 المودع وقع الحرق في بيتي فدفع المودعة إلى غيره لا يصدق وعندنا وخيفة  
 وأبو يوسف وفي المتن أن علم أنه وقع الحرق في بيته قبل قوله ولا فلا • وفي  
 الأصل لختلفا فقال أحدهما لأخذ منك ألف درهم مودعة فضاع وقال  
 الآخر أخذته غصبا ضمن المقر ولو قال دفعته إلى أوفد عني وقال الآخر  
 أخذته غصبا لا يضمن • ولو قال عندك ألف درهم مودعة فدفعته إلى  
 وقال المقر له كذبت وهو لو قال قول المقر له • ولو قال كان عندك ثوب عارية  
 فلبسته ثم ردت عليه وأدبته عندك فركبته ثم ردت فماتت إلى وقال المقر له  
 كذبت فهو لو فعل قولها هذا ولا أول سواء وعلى قول أبي حنيفة لقول المقر  
 رجل أودع عند رجل ألف درهم فأنفق ثلثمائة ورده مائتين وحلف أنه لم  
 شيئا من المودعة فالتقول قوله ولا يحتج لأنه صار ديناً عليه • وفي وكالة

الأفي خصلة وهي أن الوارث إذا دل الارب  
 على المودعة والمودع إنما يضمن إذا لم يسمع المودع  
 عليه من الأخذ حال الاخذ ولو منع المدين بزيادة

فإن ادعى المودع الضرورة بزيادة  
 وقع الحرق في بيتي ذكر القدر  
 أنه لا يصدق إلا بينة وفي قول  
 أبي يوسف ومحمد يصدق وقولهما  
 قياس قول أبي حنيفة استحسان  
 وفي الرد هو الصحيح سكتا خانيتها

ولو قال عنك ألف درهم مودعة  
 فدفعته إليك وقال المقر له كذبت  
 وهو لو قال قول المقر له بزيادة  
 ولو قال له كان عندك ثوب عارية  
 فلبسته ثم ردت عليه وأدبته عندك  
 فركبته ثم ردت فماتت إلى وقال  
 المقر له كذبت فهو لو فعل قولها  
 هذا ولا أول سواء وعندنا المأمور  
 القول المقر بزيادة

الأصل في باب الوكالة بقبض المودعة رجل سئل أن يبيعك مودعة النسيان فلو دعى  
 بخاتم المودع في القيمة • خالصه • فإن قال أخذت منك ألفاً مودعة  
 وهلكك وقال أخذتها غصبا فهو ضامن لأنه أقر بسبب الضمان وهو لا أخذ  
 لأن أخذ مال الغير بسبب لوجوب الضمان لقوله عليه الصلاة والسلام على  
 اليد ما أخذت حتى ترد ثم ادعى ما يوجب البراءة وهو الأذن بالأخذ والآخر  
 فكان القول قوله مع يمينه • وجب الضمان على المقر بأقراره بسبب الضمان لأن  
 ينكر الخصم عن اليمين وهذا بخلاف ما إذا قال له بل أخذتها قرضاً حيث يكون القول  
 قول المقر لأنه نفاذ قاعلي أن لا أخذ حصل بأذنه والأخذ باذن المالك لا يكون  
 سبباً لوجوب الضمان على الأخذ إلا باعتبار عقد الضمان فالمالك يدعى عليه العقد  
 وذلك ينكره والقول قول المنكر وعلى هذا إذا أقر بل أخذ الثوب ومودعة وقال المقر له  
 بل أخذته بيميناً كان القول قول المقر لما ذكرنا • زيد لي في كتاب الأقرار •  
 قال ولو قال أعطيتك مودعة وقال غصبتك لا أي لو قال المقر أعطيتك ألف درهم  
 ومودعة فمهلك وقال المالك لا بل غصبتك أي لا يضمن المقر لأنه لم يقر بسبب  
 الضمان بل أقر بالإعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون مقرراً على نفسه بسبب الضمان  
 والمقر له يدعى عليه بسبب الضمان وهو منكر فكان القول قول المنكر والأقرار  
 بالقبض كالأقرار بالأخذ فيوجب الضمان والأقرار بالدفع كالأقرار بالإعطاء  
 فلا يوجب الضمان **فإن قيل** أعطاه ودفع لا يكون إلا بقبضه فوجب أن  
 يكون أقراراً قد يكون هو التحلية والوضع بين يديه ولو قضى ذلك فارد  
 لا عموم له لأنه ثابت ضرورة فينقد بقدر الضرورة فلا يظهر في حق  
 سبباً للضمان لأنه عدم في حق غيره • زيد لي • المضار لو قال  
 موته أو دعت مال المضاربة فلانا ثم ماتت لاشئ عليه ولا على ورثته لو  
 انكر فلان يدعى عنده قال لقول له مع الحليف ولا شئ عليه ولا على الورثة و  
 مات قبل أن يقول شيئا ولا يعلم أن المضاربة دفعة إليه إلا بقوله لا يصدق عليه  
 وأدفعه إلى فلان بالبرهان أو لأقرار منه ثم ماتت المضارب ثم فلان محملاً  
 كان ديناً في مال فلان ولا شئ على المودع ولو ماتت المضارب وفلان حي فقال  
 ردتها عليه في حياته فالتقول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت • وفي الأ  
 قال لم تستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لم يصدق • ولو قال ليس له على



شيء ثم اعادة يصدق. **جواب** حجة هاهنا غير المالك لا يوجب الضمان اذا  
 كزادته وذكر في بعض الفتاوى لو قال المودع ضاعت الوديعة ولا ادرى  
 كيف ضاعت فالقول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه. ولو قال ذهبت ولا  
 ادرى كيف ذهبت فالقول قوله ولو قال ابتداء لا ادرى كيف ذهبت الوديعة  
 اختلعت او الصحيح انه يضمن. **جواب** كاسع الفتاوى. ولو قال المودع  
 ضاعت الوديعة او ردتها صديق فلوصالحه بعد ذلك على مال جار  
 محمل لا عندهما. **جواب** كاسع الفتاوى. ولو قال لا ادرى ضاعت او لم  
 تضع لا يضمن ولو قال ضاعت فالقول له. وان قال لم يذهب من مالي شيئا  
 وضاعت لا يضمن ايضا. ولو قال ذهبت ولا ادرى كيف ذهبت فالقول له  
 ولو قال ابتداء لا ادرى كيف ذهبت اختلعت او الصحيح انه لا يضمن. **البيان**  
 عند اخبرهما ثم مات المودع بلا بيان فالضمان عليهما فان قال المولى ضاعت في  
 يد الميت خاليته لا يصدق لانه بعد الموت صار اجنبيا فلا يقبل قوله انها  
 ضاعت ولان قبول قول احد هما كان مكانا لمفاوضة ولو يتيق بعد الموت و  
 العلقتان يقتضيان ان وارث المودع الذي هو في عياله لو ادعى ذلك بعد موت  
 المورث ان يصدق ولان المودع بعد ما صار ميتا بالحق ولو رجم عياله  
 من يده لا يصدق فكذا اذا رجمه شريكه وعلى هذا اذا رجم الوارث الذي ليس في  
 الهلاك لا يصدق والذي في عياله ان كان مودعا يصدق. **مسألة** من كان المالك في يد  
 امانة اذا مات مجهلا يكون دينه في تركته ولا يصدق الوارث في التسليم او  
 فان عين الميت في حياته او اعلم بذلك يكون امانة في يد فيصدق في دعوى  
 التسليم والرد. **مسألة** كزادته. **سؤال** عن شخص ادعى على ورثة  
 انه اودع مورثهم وديعة فانكر الورثة ولم توجد العين المودعة في التركة  
 والميت يئنه بذلك. **جواب** اذا اقام المودع البينة على الادعاء  
 وقد مات المودع مجهلا للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكرها لورثته  
 وضمانها في تركته فان اقام بينة على قبضها اخذت من تركته فان لم يكن له بينة  
 فالقول فيها قول الوديعة مع يمينه ولا يقبل قول الوديعة ان مورثهم رد هالا  
 لم يهرضما فلان لا يبرون بحججهم من غير بينة شريفة ان مورثهم رد هالا  
 قاري الهداية. **سؤال** عن المودع والغافل اذا شهد عليه

قال في يد  
 هو المالك

عند

عند الموت انه رد المال الى مالكه او انه تلف في يد هل يبرأ الورثة **اجاب**  
 اذا مات من عند مال وديعة او قراض او غير ذلك مما هو امانة كان القول قوله  
 في رد المال اليه او انه تلف عنده واقاموا بينة على ذلك في حياته تقبل  
 بئتهم وكذلك اذا اقاموا بينة انه حين موته كان المال المذكور قرضا او امانة  
 قال هذا المال عندي وديعة او قرضا او قبضته فلان بطريق الوكالة او  
 لا دفعه اليه فادفعوا اليه ولكنه ضاع بعد ذلك من عندنا لا ضمان عليهم ولا  
 في تركته. **قاري الهداية**. دفع توبه الى الالبيعه فساو وعه رتب  
 حانوت بئتم معلوم وقال اخبر رب الثوب لا عطية الثمن فذهب وعاد فلما وجد  
 الثوب في الحانوت ورب الحانوت يقول انت اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته  
 عندك صدق الدلالة مع يمينه لانه امين وامار رب الحانوت فلواتقاعا على انه اخذ  
 رب الحانوت بئتم شريه مما سمى من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ بحج دعواه  
 فيضمن قيمته وان لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذا المقبوض على سؤر الشرا الما يضمن لو  
 اتفقا على ثمن. **قوله**. ادعى الرد والهلاك وادعى فيها الاخلال فالقول  
 للمودع ولو برهنا قبل بينة المودع ايضا وقيل تقبل بينة المالك لانها تثبت الضمان  
 ولو ادعى فيها الى اجنبى للضرورة كالحرق ونحوه لا يصدق الا بينة عند  
**حس** وذكر في العدة لو علم انه وقع الحرق في بيته قبل قوله والافلا لو  
 الى رسول المودع فانكر المودع الرسالة ضمن وصديق المالك. ولو قال ردتها  
 بيدي او بيد من في عيالي صدق يمينه اذ ينكر وجوب الضمان بخلاف رده مع  
 الاجنبى اذ اقر بوجوب الضمان ثم ادعى لبرائة فلا يصدق. ولو حذر الوديعة  
 ثم ادعى الرد والتلف لم يصدق. ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى ردا وتلفا  
 صدق. **مسألة** ما المودع مجهلا ضمن يعني اذا مات ولم يعلم حال الوديعة اما  
 اذا عرفها الوارث والمودع يعلم انه يعرف فمات لم يضمن. ولو قال الوارث انها  
 علمتها وانكر الطالب لو فسرها بان قال هي كذا وكذا وقد هلك صدق كقولنا عند  
 كذا **اعلم** وفي قال ربه امانة مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة معروفة  
 ثم هلك بعد موته صدق ربه هو الصحيح اذا الوديعة صارت دين في الظاهر  
 في التركة فلا تصدق الورثة. **مسألة** مات وقال ورثته ردها في حياته فلو سمع  
 من المودع ردها صدق الورثة يمينهم على علمه ولو لم يسمع من المودع ردها لم

او تلفها وخسرانه فطلب ورثته بذلك  
 فادعوا ان مورثهم ادعى قبل موته انه ردها اليه

دلال

المودع اذا مات مجهلا يضمن يعني اذا مات  
 ولم يعلم حال الوديعة اما اذا علم الوارث  
 الوديعة والمودع يعلم انه يعرف فمات  
 لا يضمن وان قال الوارث انها علمتها  
 وانكر الطالب انفس الوديعة بان قال كانت  
 كذا وكذا وانا علمتها وقد هلك صدق كقولنا  
 كانت الوديعة عنده فقال بئتم  
 القول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة  
 صارت دين في الظاهر في التركة فلا يقبل  
 قول الورثة

وان يدعى الورث ان قول مورث  
 ردت دعواه مات مجهلا  
 وقالوا اني بعد الاصل لو اقم



تصدق الورثة قال لربها رددت بعضها ثم مات المودع صديق ربتها فيما  
أخذ من الوديعة مع يمينه اذا الوديعة صار ديناً عليه من حيث الظاهر  
ربتها في قدر المأخوذ **ج** اجمع الفصولين في الثالث والثلاثين اذا  
قال المودع قبضت الوديعة من منزلي وهو انكر فالقول للمودع مع يمينه ان خلفه  
وان نكل ضمن اذا قال ذهبت الوديعة او ضاعت ولا اذكرى كيف ذهبت او قال  
جعلتها في كهي فسطط لم يضمن ويصدق وكذا وضعتها في اري ونسيت  
مكانها **ع** كتابي ولو عين المان الميت حال حياته او على ذلك فيكون  
امانة في يده وصيه او في يد وارثه كما لو كان في يده ويصدق قول على الهلاك  
او الدفع الى صلحبه كما يصدق والميت في حال حياته من شرح القحاوي  
**محكم الفتاوى** له على رجل دين فارسل الدائن الى مدينه رجلاً ليقتضيه  
فقال المدينون دفعتم الى الرسول وصدقته الرسول ثم قال دفعتم الى الدائن وانكر  
الدائن فالقول للرسول **ك**ذا في المنيعة **ج** اجمع الفتاوى ولو  
قال المودع ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعته وكذبه فلان وضاعت الوديعة  
صدق المودع مع يمينه وفي بعض الفتاوى وارث المودع بعد موته اذا افاض  
الوديعة فان كان هذا الوارث في عياله حين كان موزعاً يصدق وان لم يكن  
في عياله لا **ج** اجمع الفتاوى **د** لا لمعروف يدين ثوب يمينه انه  
فقال له دته على من اخذته منه يميناً كفا صلبك اذ على الغاصب يميناً  
وفي الزخيرة انما يمينه لو اثبتت حجة هذا كفا صلبك يمينه لا  
بدونها **ف** فصولين وان قال قد ضاعت من البيت وحدها  
يصح ويستحلف فقد يتصور **المسئلة** من الوافق قوله فقد يتصور اشارة  
الى توجيه ذلك لان وقوع ذلك ممكن بان يخل السارق او تكون هي المقصود  
فيصدق مع يمينه اذ هو امين **ابن الشحنة** المودع اذا قال ذهبت  
من منزلي ولم يذعن من مالي شئ يقبل قوله مع يمينه واقعات حسامي  
نقله **ابن اللبيب** وذكر القاضي ابو اليسر رحمه الله اذا قال المودع اودع  
عند جني ثور دها على فهلك عندي والمودع يكذبه في ذلك فالقول  
المودع ويضمن المودع لانه اقر بجوب الضمان عليه ثم ادعى الا برافلا صدق  
الا بينة يقيمها على ما ادعى وحينئذ لا يضمن لانه اثبت بالبينة ارتفاع

مر مثله  
اطل انما مرت

وال

سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثتها على يد جني والمودع ينكر ذلك  
فالقول قول المودع وكذلك اذا دفعها الى رسول المودع فانكر المودع الرسالة  
ضمن المودع والقول قول المودع ولم يجمع المودع على الرسول ان صدقه رسول  
المودع ولم يضمن له ضمان التركة الا ان يكون المرفوع قائماً فيرجع ولو قال  
رددتها اليك على يدي وعلى من في عيالي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع  
يمينه لان حاصل الاختلاف في وجوب الضمان وهو ينكر فكان القول قوله  
ولو اقر المودع انه استعملها ثم ردّها الى مكانها فهلك لا يصدق في الرد الا  
لانه اقر بجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بينة فالحاصل ان المودع  
اذا اختلف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق بما يبرأ عن الضمان اذ اصدق المالك  
في العود وان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق وفي المستقلى اذا  
قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة ايام واقام المودع بينة انها كانت عنده  
يومين فقال المودع وجدتها فضاغت يقبل هذا منه ولا يضمن ولو قال اولا  
ليست عندي ثم قال وجدتها فضاغت يضمن **ل**ست ان الحكم ولو  
قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وكذا وهلك صدق  
المتى ومعنى ضمانها صيرورتها ديناً في تركه وكذا لو ادعى الطالب التحصيل  
وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم وفات وكان معروفه ثم هلكت فالقول  
للتطالب في الصحيح **ب** كراهية ادعى المودع دفعها الى ماذون ماله  
وكذبه فالقول له في برأيه لا في وجوب الضمان عليه الماذون له بالدفع اذا  
ادعاه وكذبه فان كانت امانة فالقول له وان كان مضموناً كالغصب والدين  
من فتاوى قاضي الهداية **القول** للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا  
قال امرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه ربتها في الامر فالقول لربها  
والمودع ضامن عند اصحابنا خلافاً لابن ابي ليلى كذا في اخر الوديعة من الاصل لمجد  
اشبهاء في الامانات **ان** المودع مع المودع اذا اختلفا فقال المودع  
هلك او قال رددتها اليك وقال المالك بل استعملتها فالقول قول المودع لان  
المالك يدعى على الامين امر ارضاً وهو العدي والمستودع مستصحب حال  
الامانة وكان مستمسكاً بالاصل فكان القول قوله لكن مع اليقين لان البينة  
فيستحلف دفعاً للثمة وكذلك اذا قال المودع استعملت من غير اذن وقال

مر مثله







يَسْتَعْلِمُ الصَّبِيَّانِ فَالْحَبَّةُ لِلصَّبِيِّ وَأَنْ كَانَ ذَرَاهِمًا أَوْ دَنَابِيرًا وَمَتَاعَ الْبَيْتِ  
يَنْظُرُ إِلَى الْمَهْدِيِّ أَنْ مَنْ أَقْرَبَ بِالْأَبِ فَلِلْأَبِ وَأَنْ مَنْ أَقْرَبَ لِأُمِّهَا سَوَاءٌ قَالَ  
الْمَهْدِيُّ هَذَا لِلصَّبِيِّ أَمْ لَا وَهَذَا إِذَا تَوَقَّلَ الْمَهْدِيُّ هَذَا لَهُ أَوْ لَهَا فَإِنْ امْكُنَ أَنْ يَرْجِعَ  
إِلَى الْمَهْدِيِّ بِالسُّؤَالِ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فَإِنْ قَالَ شَيْءٌ فَالْقَوْلُ لَهُ **بِكَرَانِيَّةٍ**  
رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ دَارٌ قَالَ لِأَخِي صَدَقْتَ بِهَذِهِ الدَّارِ عَلَى وَأَذْنَتِي فِي قَبْضَتِهَا وَقَالَ  
الْمُتَصَدِّقُ لَا بَلْ قَبْضَتُهَا بَغِيرًا ذِي كَانَ الْقَوْلُ لِلْمُتَصَدِّقِ وَلَوْ قَالَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ  
الدَّارُ كَانَتْ قَبْضَتُهَا بِهَا عَلَى فَلَحِزَتْ فَقَالَ الْمُتَصَدِّقُ لَا بَلْ كَانَتْ هِيَ فِي يَدِي  
فَقَبْضَتُهَا بَغِيرًا ذِي كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ **طَهْرِيَّةٍ** وَلَوْ دَعَى  
رَجُلٌ عَبْدًا فِي بَيْعَتِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ كَانَ وَهَبَهُ لِلَّذِي فِي يَدَيْهِ وَكَانَ الْعَبْدُ عَامِلًا  
فَقَبْضَتُهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ بَغِيرًا ذِيهِ وَقَالَ الْمَوْهُوبُ لَهُ وَهَبْتُهُ لِي وَقَبْضَتُهُ بَادِي  
كَانَ الْقَوْلُ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ **وَأَنْ قَالَ الْمَوْهُوبُ لَهُ حِينَ وَهَبْتُهُ لِي كَانَ فِي مَنَزَلِكِ لَا**  
**يَحْضُرُ تَنَافُؤًا مَرَّتِي قَبْضَتُهُ فَقَبْضَتُهُ لَا يُصَدَّقُ** وَلَوْ قَالَ الْمُدْعَى وَهَبْتُ لَكَ ز  
وَالَّذِي وَلَمْ تَقْبُضْهُ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ وَقَالَ الْمَوْهُوبُ لَهُ قَبْضَتُهُ فِي حَيَاتِهِ كَانَ  
الْعَبْدُ فِي يَدِ الَّذِي يَدْعَى لِقَبْضَتِهِ فِي حَيَاتِهِ كَانَ الْقَوْلُ لِلْوَارِثِ **قَاضِي حَنَانٍ**  
قَالَ وَهَبْتُ لَكَ وَالَّذِي هَذَا الشَّيْءُ وَقَبْضَتُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَقَالَ قَبْضَتُهُ فِي حَيَاتِهِ  
وَالْعَيْنُ فِي يَدِ الَّذِي يَدْعَى إِلَيْهِ فَالْقَوْلُ لِلْوَارِثِ **بِكَرَانِيَّةٍ** وَلَوْ خَلَّفَ  
الْوَاهِبُ وَالْمَوْهُوبُ لَهُ عِنْدَ رُجُوعِ الْوَاهِبِ فَقَالَ الْوَاهِبُ كَانَتْ هَبَةٌ وَقَالَ الْمَوْهُوبُ  
لَهُ كَانَتْ صَدَقَةٌ فَلَا رُجُوعَ لَكَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْوَاهِبِ **قَاضِي حَنَانٍ**  
رَجُلٌ جَهَرَ ابْنَتَهُ بِمَا لَيْهِ فَوَجَّهَ ابْنَتَهُ مَعَ الْجَهَارِ إِلَى ذَوَيْهَا فَهَاتَتْ ابْنَتَهُ فَأَدَّى  
الْأَبُ أَنَّهُ كَانَ عَارِيَّةً وَرُفْعَهَا يَدْعَى الْمَلِكُ اخْتِلَافِيَّةً قَالُوا **بَعْضُهُمْ**  
الْقَوْلُ قَوْلَ الرُّوْحِ وَالْبَيْتَةُ عَلَى الْأَبِ وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ  
الْفَضْلِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يُصَدَّقُ فِي الْأَعَارَةِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ التَّجْمِيدِ أَنَّهُ أَعَانَ  
وَقَالَ **بَعْضُهُمُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْأَبِ لَأَنَّهُ هُوَ الدَّافِعُ وَالْمَلِكُ قَالُوا**  
مَوْلَانَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ عَلَى التَّفْصِيلِ إِنْ كَانَ الْأَبُ مِنَ الْكِبَرِ  
وَالْأَشْرَافُ لَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْأَبِ لِأَنَّهُ يَنْفَعُ عَنْ الْأَعَارَةِ وَأَنْ كَانَ مِنَ الرِّسَالَةِ  
النَّاسُ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْأَبِ لَأَنَّهُ هُوَ الدَّافِعُ وَلَيْسَ يَكْذِبُ فِيمَا قَالَ مِنْ حَيْثُ  
النَّظَاهِرُ **قَاضِي حَنَانٍ** قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي وَاقِعَاتِهِ الْحَقَّائِقُ

ولو قال المدعي كان العبد الابن وهبه لك فلم  
تقبضه في حياته وانما قبضته بعد موته كان  
القول للوارث شرح المجمع نقله عبد الغني

في  
ذكر هذه المسئلة في فتاوى  
كتاب النكاح مع التفصيل في  
هذا المجلد وكتاب الوالد والورث  
باني الوالد في منطوقه ابن زبارة  
وفي ترجمه الان شرح تفصيل  
نافع فينظر منه

ان العرف ان كان مستمرا ان الاب يدفع ذلك جهازا لا عارية كما في ديالها فاقول  
قول الزوج وان كان العرف مشتركا فالقول قول الاب **سَكَاةُ خَائِيَّةٍ** رَجُلٌ  
سَيِّدٌ آتَى صَعِيفَةً فَاصْلَحَ لَهَا نَسَاءً ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُهَا وَارَادَ اخْذَهَا فَأَقْرَ وَقَالَ  
قُلْتُ حِينَ خَلَّيْتُ سَيِّلَهَا مِنْ اخْذِهَا فَمَنْ لَهَا وَانْكَرَ ذَلِكَ لَكِنْ أَقْبَمْتُ لَيْتَنِي أَوْ سَتَجَلَّفَ  
فَنُكِّلَ فِي الْمَوَاجِدِ سَوَاءٌ كَانَ حَاضِرًا لِيَسْمَعَ هَذِهِ الْمُقَالَةَ أَوْ غَائِبًا فَبَلَغَهُ الْخَبَرُ قَالَ  
الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَهُوَ لَخِيَارٌ بِنَا فَمَنْ أُرْسِلَ صَيِّدًا وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ فَإِنْ  
اخْتَلَفَا فَالْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِهَا مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهُ لَمْ يَقِلْ مِنْ اخْذِهَا فَمَنْ لَهَا **خَلَّاصُهُ**  
قَدِمَ مِنَ الْمُسْقُوفِ رَجُلًا بِالْخَفَاءِ مِنْ نَزْلِ عُنْدِهِ وَقَالَ قَسِمُ هَذَيْنِ أَوْلَادِكَ وَمِنْ ذَلِكَ  
وَلَفْسُكَ أَنْ امْكُنَ الرُّجُوعَ إِلَى بَيَانِ الْمَهْدِيِّ فَالْقَوْلُ لَهُ وَأَنْ تَعْدَ مَا يَصْلُحُ لِلرَّجُلِ لَهُ  
وَمَا يَصْلُحُ لَهَا وَمَا يَكْلَهُمَا يَنْظُرُ إِلَى مَعَارِفِ الْأَبِ وَالْأُمِّ **وَهَبْتُ لِعَبْدِي رَجُلًا**  
وَقَبْضَتُهُ تَرَادُ الرُّجُوعَ وَالْمَوْلَى غَائِبٌ إِنْ الْمَوْهُوبَةُ فِي يَدِ الْمَوْلَى لَيْسَ لَهُ إِلَّا الْمَالُ  
فِي يَدِ الْخَاصِرِ حَتَّى يَخْصِمَ وَإِنْ فِي يَدِ الْعَبْدِ فَإِنْ كَانَ مَا ذُوْنًا يَجْعُ وَأَنْ يَجْعُ إِلَّا  
وَأَنْ لَخَلَّفَ الْعَبْدُ وَالْوَاهِبُ فِي الْأَذْنِ وَالْحَجْرُ فَالْقَوْلُ لِلْوَاهِبِ لِأَنَّهُ سَبَبُ الرُّجُوعِ وَ  
الْهَبَةُ ثَابِتٌ وَالْعَبْدُ يَرِيدُ بَطَالَهُ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَأَنْ يَرَى هُنَّ الْعَبْدَةُ عَلَى الْحَجْرِ لَا  
يَقْبَلُ **بِكَرَانِيَّةٍ** أَقْرَانَهُ وَهَبْتُ مِنْ قَلْبِي عَبْدًا كَانَ هَذَا أَقْرَابَهُ هَبَةً صَحِيحَةً  
لَأَنَّ الصَّحَّةَ أَصْلُ فَيَكُونُ أَقْرَابَهُ وَقَبْضَتُهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ لِأَنَّهُ قَبْضَتُهُ الْمَوْهُوبُ بِمَنْزِلَةِ  
الرَّكْنِ وَالْأَقْرَابُ بِالْعَقْدِ يَكُونُ أَقْرَابًا بِالرَّكْنِ وَهَذَا خِلَافُ مَا لَوْ قَالَ لِأَخِي وَهَبْتُ لِي  
الْفَدَّ زُهْرًا ثُمَّ قَالَ بَعْدَ مَا سَكَتَ لَمْ أَقْبُضْهَا كَمَا بِالْقَوْلِ لَهُ لِأَنَّ الْهَبَةَ تَبْذُرُ الْقَبْضَتُ لَا  
تَمُتُ فَلَا يَكُونُ الْأَقْرَابُ أَقْرَابًا بِالْقَبْضِ وَهَذَا هُوَ الْمَحْتَسَنُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَيْضًا  
فَتَسَاوَى الْكِبَرُ لِلْخَاصِرِ فَقَالَ عَنِ ابْنِ الْكَلْبِ **أَمْرًا مَاتَتْ وَلَخَلَّفَ الرُّوْحُ**  
وَوَدَّهَا فِي مَهْرٍ هَا الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ فَادْعَى الرُّوْحُ أَنَّهَا وَهَبَتْهُ مِنْهُ فِي صَحَّتِهَا وَأَوْ  
الْوَرْتَةُ أَنْ الْهَبَةُ كَانَتْ فِي مَوْثِقِهَا قَالَ الْقَوْلُ قَوْلَ الرُّوْحِ لِأَنَّهُ يَنْكَرُ اسْتِحْقَاقَ  
وَرْتَةِ الْمَرْأَةِ الْمَاتَةِ عَلَى الرُّوْحِ وَاسْتِحْقَاقَ الْوَرْتَةِ كَانَ ثَابِتًا فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ  
إِلَّا أَنْ هَذَا يَخْلُفُ رَأْيَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَالْأَعْمَاءُ عَلَى تِلْكَ الرَّوَايَةِ لِأَنَّهُمْ  
أَنْ الْمَهْرُ كَانَ وَلِحَاقًا عَلَيْهِ وَلَخَلَّفُوا فِي السَّقُوطِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنَكْرٍ السَّقُوطِ لِأَنَّ  
الْهَبَةَ حَادِثٌ فَيَحْتَاجُ إِلَى قَرْبَةٍ وَقَالَ **فِي دَعْوَى قَاضِي حَنَانٍ قَبِيلُ فَصَل**  
**الْحَصُونَةُ يَبْنِي الرُّوْحِيْنَ** قَالَ الرُّوْحُ وَهَبْتُ لَهَا فِي صَحَّتِهَا وَقَالَ وَرْتَتُهَا

القول انما مازت

والمسئلة في النزاع

وهب غيره شيئا ثم اراد الرجوع ان العبد  
يصبح الرجوع بغيره المولى وان تجرد الابن  
حضور المولى وان ادعى العبد الحجر والواهب  
الاذن فالقول للواهب استحقاقا فان  
برهن العبد على انه محجور لا يصح فان اراد الرجوع  
حال حضور المولى وعقبته فان الموهوب في اليد  
لا يصح الرجوع وان في يد المولى يصح وان قال  
المولى او دعي عند عبده ولا ادراية به  
وبرهن الواهب على انه ما وهب له الرجوع  
لان المولى ما لكه فيكون خصما لكل من يدعي الملكية

انما وجد في  
الاصول ما عود

جمع الفاء نقله في الحديث



لا بد من استحقاق الزوج المهر عليه  
ولا بد من استحقاق الزوج المهر عليه  
ولا بد من استحقاق الزوج المهر عليه

لا بد و هبت في مرضها قبل تصدق الزوج وقيل تصدق ورثتها و غمد عليه  
اضافة لما حدث الى اقرب الاوقات ولانه دين الخلف في سقوطه فقط قالت  
مريضة لزوجها لا تمتر على عليك مع اقرارها بسبل **سط** مريض له على ورثته  
ديون فابواه قال لا تجزى ولو قال لم يكن لي عليه شئ ثم مات جازا قراره قضاء  
لا بد يانه **ج** اجمع الفصولين رجل وهب لعبد رجل جارية و قيمتها  
العبد ثم اذ الوهب الرجوع في الهبة والمولى غائب في الظهيرية ان كان المولى في  
يد المولى ليس له ان يرجع وان كان العبد ما ذوا فله ذلك وان كان محجور عليه  
لم يكن له ذلك حق يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الوهب انت ما ذون  
ولم ارجع فيها قبل حضوره فله ان يقول الوهب مع يمينه قالوا وهذا  
فان قيل ان يكون القول قول العبد ثم اذ اختلفنا الوهب على ولو اقام العبد بينة  
انه محجور لا تقبل بينته هذا كله اذا كان المولى غائبا والعبد حاضر فان حضر المولى  
وغاب العبد فاداد الوهب ان يرجع في هبته فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن  
المولى خصما وان كانت الهبة في يد المولى كان خصما فان قال المولى اودعني هذه الجات  
عندي فلان ولا ادرى او هبتهما له ام لا فاقام المدعي بينة على الهبة فالمولى  
فاذا افضى لقاضي الجارية للواهب فقبضها الوهب ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون  
عبد قال قول قوله لكون الحرية اصلا وكان له ان يلحق الجارية بغيره لو هبت  
في هبته وان كانت الجارية ماتت في يد الوهب كان الموهوب له الجارية وان شاء ضمن  
الواهب قيمتها وان شاء ضمن المودع فان ضمن الوهب لا يرجع على المودع بان  
ضمن المودع لا يرجع على الوهب بضمين **س** كانا خاينة اذا اراد الوهب الرجوع  
في الهبة فقال الموهوب له انا اخولك او قال عوضتك او انما تصدقت والقبيل  
يكون القول قول الموهوب له وفي المتن اذا اراد الوهب الرجوع في الهبة وادعى  
الموهوب له انها هلكة قال قول قول الموهوب له بلا يمين فان عيّن الوهب شيئا  
وقال هذا هو الهبة يحلف الموهوب له عليه **خ** ائنه نقلها صلح الجارية  
قال الوهب شرطت لي عوضا وقال الموهوب لم اشط قال قول قول الموهوب له  
يمينه **ح** كان ي نقله عبد الغني وهبت ممر الزوجه فماتت فطا  
ورثتها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال الزوج بل في صحتها قال قول له  
ان الزوج والقبيل ان يكون القول للورثة لان الهبة حادثة والحوادث تقضي

م مثل من البزارية

فيه نقصان

الظن انها الهبة وهو قوله القو  
قول الوهب والقبيل ان كان في  
ضمين المودع فمستند التصديق  
تأمل

بلا يمين

وفي البزارية ولو زعم الموهوب له ما كانا صدق بلا يمين  
ولو قال الوهب العيين هذا والله الموهوب خلف  
المنكر الموهوب له وهب لآخر ثم رجع للمواهب  
الاول ايضا ان يرجع داوي المريض حتى يبرأ او لا  
اعرف به بطل الرجوع ساد الحكم

م مثل

الى اقرب الاوقات ووجه الاستحسان انهم لا تقفوا في سقوط المهر عن الزوج  
لان الهبة في مرض الموت بقيد الملك وان كانت للوارث لا ترضى للمريض اذ هبت  
عبد الوارث فاعتقه الوارث او باعه نفذ تصرفه ولكن يجب عليه ضمانه انما  
الموت من ذلك المرض رد الوصية للوارث بقدر الامكان فاذا سقط عنه  
بالاتفاق قالوا رثتي على العود عليه والزوج ينكر والقول قول المنكر **ش** شرح  
الكثر في مسالك شئ نقله ابن المويد ولو قال الرب الدين دامي كه ترابر  
فلان است من خسران قال من متكن فقل ان خسران ما او قال كرم يكون في العرف  
ومعناه برى خسران لا على قول **ق** يعرف به ان ما تعارفه اهل الروم  
ان العروس ترعى ابواب الاكابر وهبت لهم مهرها من الزوج وقال انما مدركه  
وان لم يكن كذلك كان القول قولها **خ** رانه نقله ابن المويد ولو زنت امرأة  
او سرقته وقصد زوجها انلاف عضومنها او يبطقها على ما لها فطلقها  
وقع رجعي بلا شئ لانه بمعنى لا كراه ولو انكر الزوج ذلك قال قول قوله وان  
اقام البينة فيبينة المرأة اولى **م** من خلع جامع الفسك اوى رجل مات  
بعض الورثة عينا من اعيان التركة ان الموت وهبها منه في الصحة وقبضه  
وبقية الورثة قالوا ذلك في المرض كان القول لمن يدعى الهبة في المرض وان اقاموا  
البينة فيبينة مدعى الهبة في الصحة اولى **و** في اخر فصل لما يتعلق بالنكاح  
والمهر من الدعوى من قاضي خان نقله غافر في ترجمته **ه** هبة النبا  
بدون الارض جارية وقد نص في كتاب الشفعة اذا قال شريتي الارض والبائع  
وهب لنا وقال الشفيع لا بد لشرتيهما قال قول قول الشفيع ذكره في الترجمة

**كتاب الاحان**

رجل قال لغيره اجرتك هذه الدار سنة بالالف كل شهر مائة قال بعضهم كانت  
الاحان بالالف وما في درهم ويكون القول الثاني فيقال لا ولا كما لو باع بالالف  
ثم باع باكثر فيفسخ الاول وابتداء الاحان ينبغي ان تجوز الاحان في الشهر الاول  
ثم تجدد لحي كل شهر ويكون لكل واحد منهما الحيا عند تجديد كل شهر كما لو  
قال اجرتك هذه الدار كل شهر بكذا قال الفقيه ابو الليث انما يحصل هذا  
فتمت الاول اذا وصدا ان تكون الاحان كل شهر مائة فاما اذا ادعى غلطا  
في التفسير لا يلزمه الا الالف لانها لم تقصد افسخ الاول فلو ان الاخر

م

وقال الشافعي مدرسته ثم قال بعد ذلك لم يكن مدرسته  
وكذلك ان كان قد امدد كات في ذلك الوقت  
او كان بها علامة الدار كان لا يصدق انها لم تكن

م مثل في الدعوى وبوجه الفاعل



ادعى قصد الرجوع وادعى المستلج الغلط في التفسير قال مولانا في الله  
بيننا ان يكون القول قول الآخر ما لا يله هو المتكلم فيكون القول قوله في الينا  
اولا ان هذا ابتدء ظاهر فيكون القول قول من يدعى الابتدء كما لو تواضعا  
على بيع التلجئة ثم باشر البيع من غير شرط كان المعتبر هو البيع الظاهر  
الا ان يتفقا على انهما باشرا على تلك المواضعة قاضيجان فان ادعى  
الآخر انه كان قصدهما فسمع الاول وادعى المستلج الغلط في التفسير  
قول مدعى الفسخ مع يمينه **حديثه عن الجمع** ولو ادعى الآخر انه  
الفسخ وادعى المستلج الغلط في التفسير فالقول قول الآخر كما لو تواضعا  
على بيع تلجئة ثم باشر البيع مطلقا من غير شرط ابتدء البيع مطلقا  
**خلاصه** قال آخر لغيرك هذه سنة بالفسخ على ان يكون الآخر في كل  
مائة درهم يلزمه في السنة الف ومائتين وينسخ الا والاشاني كما لو باع  
بالفسخ ثم باشر قال الفقيه هذا اذا قصد ان يكون الآخر كل شهر مائة اما  
اذا غلط في التفسير لا يلزمه الا الاول فان ادعى الآخر الفسخ وادعى المستلج  
الغلط فالقول للموخر مع اليمين كما لو تواضعا على بيع تلجئة ثم اطلقا  
الاطلاق الا ان يتفقا على التلجئة **كراربه** رجل استاجر ضياعا  
بعضها فارعة وبعضها مشغولة قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل نحو  
الاجارة في الفارعة حصتها من الاجر ولا تجوز في المشغولة وان اختلفا فقال الا  
اجر بها وكانت مشغولة من روعة وقال المستلج كانت فارعة كان القول في  
ذلك قول الآخر لان الاجر يدعى المشغل بكرة الاجارة اصلا فيكون القول قوله  
بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في فساد العقد حكم للشرط فان ثمة كان القول في  
ذلك قول مدعى الصحة لان مدعى الفساد لا يكره العقد حتى لو كان احدهما منكرا  
للعقد كان القول قوله المنكر وقال القاضي الامام على السعدي في الاجارة  
يحكم الحال ان كانت مشغولة في الحال كان القول قول مدعى المشغل كما لو اختلفا في  
جريان الماء وانقطاعه في اجارة الطاحونة قاضيجان **رب الطاحونة**  
مع المستلج ان اختلفا في جريان الماء وانقطاعه فانه يحكم الحال فان كان  
وقت اللان عة يكون القول قول رب الطاحونة وان كان الماء منقطعاً يكون  
القول قول المستلج **فصول عمادي في عم** الغاصب ان اجر الدار

وهذا اذا لم يكن الزرع مدركا فانه ادعى  
ويجوز له ان يدعي عليه الفسخ  
وان قال المستلج كانت فارعة او  
الاجارة او ادعى المشغل كونها مشغولة  
الحال وقال القاضي القول بالاجارة  
المتبايعين لان الاجر ينكر جلية الاجارة  
هنا **كراربه** **مسهر**  
قال رضاع عن يميني ان يكون القول  
قول من ادعى المشغل في صحة اجارة المشغولة  
روايتنا والصحة اجارة ولو لم يفسخ  
وتسليم **قاضيخان** من  
ادعى في ذيل التلجئة  
في الفسخ البكرى البكرى على قولين  
ناراجه

اول بعد ثم قال الموصوب منه انا امرتك بالاجارة وقال الغاصب لعمري  
كان القول قول الموصوب منه ولو اجر الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال  
الموصوب منه كنت لحيث عقدت قبل انقضاء مدة الاجارة لا يقبل قوله الا  
بينة كالرجل اذا زوج ابنته ومات الزوج فقالت الابنة كنت لحيث عقدت  
لا تصدق الابينة ولو قالت كان النكاح باعري والميراث كان القول قولها  
صير في التقدير اهر رجل يخر فاذا فيها زيوفا او ستوفة لا يضمن الصير  
شيئا لانه لم ينفذ حقا على صاحب الدار اهر وانما اوفى بعض العمل وهو تميز  
البعض فبره من الاجر بحساب ذلك حتى لو كان الكل زيوفا يرد كل الاجر وان  
كان الزيوفا نصفان فنصف الاجر ويرد الزيوفا على الدافع فان انكر الدافع وقال  
ليس هذا ما اخذت حتى كان القول قول لا خذ مع يمينه لانه يكره اخذ غيرها وهذا  
اذا لم يكن الاخذ قريبا شتيقا حقه او باستيفاء الجهاد فان اقر بذلك ثم  
اراد ان يرد البعض بعين الزيادة وانكر الدافع ان يكون ذلك ذراعه لا يقبل  
قوله **قاضيخان** رجل قال لصير في نقد هذا الف ولك عشرة  
درهم فان نفدت ثم وجد العشرة بعد ذلك ستوفة لا يضمن لكن يرد من  
بقدره قال في المحيط ولو وجد الكل زيوفا يرد كل الاجر ويرد الزيوفا على الدافع  
فان انكر الدافع ان يكون ذراعه فالقول قول القابض **خلاصه**  
رجل اجر داره وادفع المفتاح الى المستلج بعد ما انقضت مدة الاجارة وقال له  
اقد ردي فتح الباب ولم اسكن وقال رب الدار بل قدرت وسكنت قالوا ان كان  
دفع اليه مفتاحا بذلك الغلق كان القول قول صاحب الدار وان لم يكن كان القول  
المستلج ولا اجر عليه وان كان المفتاح مفتاح ذلك الغلق فضل المفتاح اياها  
ثم وجدته كان عليه اجر ما مضى لانه صح تسليم الدار اليه وان لم يسكن الدار  
فالتقصير كان من قبله **رجل دفع حمولة الى جمال يحملها الى بلد كذا وسليها**  
الى التمسار فحملها فقال التمسار لجمال ان وزن الحمولة في البارجة جاء كذا  
وقد نقصت في الوزن فانما اعطيتك من الاجر بحساب ما نقصت ثم اختلفا بعد  
ذلك فقال التمسار او فبت الاجر وقال الجمال ما استوفيت كان القول في انكار  
الاستيفاء قول الجمال ولا خصومة بينه وبين التمسار انما الخصومة بين  
بن الجمال وصاحب الحمولة **رجل امر رجلا ببيع عين من ايمان ماله فباع الماء**

فقال خذ فاخذ ثم جاء المستاجر  
والمسألة كذلك في البرازية  
مسألة  
وكذا المسألة في الخلاصة  
مسألة  
حال





لما خلت فقال لما مور بعثته بآخر وقال لا امر لا بغير آخر قالوا ان كان ما مور لا  
يعرف به كان له الاجر والا فلا وكذا الحياط والصباع. ولو خلتا لاجر  
والمتلج فقال لاجر استلجرت لبيت او الارض وهي فارغة وقال لاجر  
لا بد كانت مشغولة والارض كانت خروعة لا تجوز هذه الاجارة  
فيما بينهم قال بعضهم القول قول لاجر بخلاف المتبايعين اذا خلتا  
في الصحة والفساد بحكم الشرط فان ثمة القول فيه قول مدعي الصحة لا  
هنا لاجر منكر الاجارة لانه ينكر اضافة العقد الى محل فانع مشتغبه  
القول فيه قوله وقال الامام ابو علي النسفي رحمه الله ينظر في  
الاجارة الى الحال ان كانت فارغة كان القول قول المستاجر وان كانت مشغولة  
كان القول قول لاجر كما لو خلتا في جريان الماء وانقطاعه في الطلوة رجل  
سلم الى بقر يقرع ليرعاها فجاء البقر ليلاً وزعم انه رد البقرة واراد خلها  
القرية وطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد ايام في ظهر الحانة قد  
عطبت قالوا ان كان العرف بينهم ان تدخل البقرة في القرية ولو يطلبوا منه  
ان يدخل كل بقر في منزل صلحها كان القول قول البقر مع مبيته انه اراد  
الدخول الى القرية ولا ضمان عليه. ولو نذر بقر من الباقوة وخاف  
انه لو تبع ما نذر يصيب الباقي كان في تبعه من ان لا يتبعها ولا يكون ضامناً في  
قول الى خيفة رحمه الله لما نذر لافاضاعت بغير فعله ويضمن في قول الى  
ويحذر جميعهما الله وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع  
وترك البعض يضمن لما ترك وان كان البقر مشتركاً في رعاها في موضع فعطبت  
فقال صلحها انا شرطت عليك ان رعاها في موضع آخر وقال الراعي لا بل  
شرطت على الراعي في هذا الموضع كان القول فيه قول صاحب النقرة  
قاضي خان. اذا خالف الراعي رعاها في غير المكان الذي امره فعطبت  
ضمن ولا اجر له وان سلمت الغنم فالقياس ان لا اجر له وفي الاستحسان لاجر  
ولو خلتا في مكان الراعي فالقول قول لاجر الغنم ويضمن الراعي بالاجماع  
خلاصة. اذا هلك شاة فقال لرجل الغنم شرطت لك ان ترعى في غير  
هذا الموضع الذي هلك فيه فالقول لرجل الغنم مع مبيته وان اقاما البيعة فيبيته  
الراعي اولى. تتمكة الفتاوى فكله ابن المؤيد. لو خاف الراعي الموضع

هذا القول قول لاجر  
لان المستاجر اذا  
استلجرت لبيت او  
ارض فارغة كان  
القول قول المستاجر  
وان كانت مشغولة  
كان القول قول  
المستاجر

**ضمان الراعي والبقر**

ولو شرط على الراعي مكانه فرعى في غيره  
ضمن ما تلف ولا اجرة له وان سلمت الغنم  
لحصول المقصود ولو خلتا في المكان فاعطبت  
قول الراعي لانه انكر سبب الضمان حقيقة  
الضمان  
زعم البقار انه ادخل البقرة ولم يجد رعاها ثم وجدها  
بعد ايام قد نفقت في نهر اجبانه قالوا لو كان  
ان ياتي البقار بالبقر الى القرية ولم يلقوا  
يدخل كل بقر في منزل رعاها صدق البقار مع  
مبيته في ان يجرها الى القرية جامع المقصود

العطب الهالك والباطل  
والمعاطب الهالك  
واحد معطوب  
محمد

القول قول لاجر  
لان المستاجر اذا  
استلجرت لبيت او  
ارض فارغة كان  
القول قول المستاجر  
وان كانت مشغولة  
كان القول قول  
المستاجر

الشاة فنحكما لا يضمن كذا استحسن بعض مشايخنا اذا كان بحيث يتقوم موتها  
اما اذا كان يرجى حياتها ذكر الصند الشهيد في الباب الاول من شركة واقفائه  
من ذبح شاة انسان لا يرجى حياتها يضمن والراعي لا يضمن في مثل هذا وفرق  
بين الاجنبى والراعي والفقيه سوى فقال لا يضمن الاجنبى كما لا يضمن الراعي  
هو الصحيح فاما الحمار والبغل فلا يضمن وكذا الفرس عند اخيصة ولو خلتا  
فقال الراعي خفت الموت فنحكما وانكر المالك فالقول قول المالك وعلى الراعي  
البيعة. كذا في الخلاصة. الراعي والبقر اذا خلتا  
على شاة فنحكما ذكر في الاصل انه يضمن قيمتها يوم الذبح وذكر في النوازل انه  
لا يضمن استحسانا واختار الفتوى انه يضمن ولا يضمن في الاول فان خلتا  
الراعي وصلاح الغنم على جواب الكتاب قال صلح الغنم ونحمتها وهي حية وقول  
الراعي ونحمتها وهي ميتة كان القول قول الراعي. ولو ان صلح البقر والغنم شرط  
على البقار والراعي ان ياهلك من البقر والغنم ياتيه بسمته لا يصح هذا  
الشرط ويكون القول في الهلاك قول الراعي والبقر وان لم يات بالسمية  
الراعي اذا خلط الغنم بعضها ببعض فان كان يقدر على التمييز لا يضمن ويكون  
في تمييز الدواب انها لقلا قوله. وان خلطها ولا يقدر على التمييز يكون ضامناً  
قيمتهما والقول في مقدار القيمة قول الراعي. وان استلجرجا ما ليقطع له  
فقطعت فقال صلح ليس ما امرتك بقطع هذا السن كان القول قوله ويضمن  
اربع السن وهو في كل سن نصف عشر الريبة. رجل دفع الى خياط ثوباً ليخيطه  
فمصاصه فبناى طاق واحد الذي يقال له بالفارسية بكاء خياط المالك  
ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه وان شاء اخذ الثوب واعطاه لاجر  
لا يبر ادعى المسمى وان خلتا فقال لرجل الثوب امرتك ان تقطعه فمصاصاً وقال  
الخياط لا بل امرتني ان اقطعه فبناى كان القول قول لاجر الثوب وان امره ان  
يقطعه فمصاصاً فمصاصه سر او يلا فهو الاول سواء وقيل ههنا لاجر  
اذا اخذ الثوب. ولو دفع غزلاً الى حائك وامره ان يريده في الغزل من نفسه  
فقال مزدت وانكر رب الثوب فان خلف رب الثوب على علمه برى فان نكل لزمه  
مثل الزيادة. وان اتفقا ان غزل الامر كان منا والثوب منوى فقال الامر  
من الدقيق لا يقبل قوله لان وزن الدقيق في العادة لا يبلغ وزن القول ولا

اذا اختلفا في العدد والقول قول  
والبيعة ميتة صاحب الغنم خلاصة  
محمد

ولو قطع ما امره من آخر متصل بهذا  
السن فانقطع الحميم خلاصة  
محمد

حجم

خيطة

حاصل



كان التوب مستمرا وانكر الامر الزيادة كان القول قول رب التوب ولو دفع الى  
نذ فجة قطنا وامر ان يزيد من غيره شيئا من القطر فجاء بعشر اسيار  
قطر في التوب وقال الامر دفع الى عشرة اسيار وزدت عشرة وقال صاحب  
دفع الى خمسة عشرة وزدت خمسة كان القول قول النذاف وان اختلف  
المستاجر مع حافر البئر بعد ما حفر خمسة اذرع فقال المستاجر شرطت عشرة  
اذرع وقال الحفار لا بل شرطت خمسة اذرع كان القول قول المستاجر مع مئنه  
واعطاه من الاجر خمسة ذلك ويحلف الحفار على غوى المستاجر ويترك الاجر  
فيما بقي وان اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العمل فحلفا وترا رجل  
ابلا من يخاري الى بغداد ليحل ثوبا فحلفا في وقت الخروج من بخاري فالحقول في  
ذلك قوله من يريد الخروج في الوقت المعروف للخروج لاهل بخاري واصلاح  
والبالوعة والمخرج يكون على ركب الدار وان كان قد امتلأ من قبل المستاجر لكن لا  
يجوز ركب الدار على ذلك ولا يكون على المستاجر ايضا فان فعل المستاجر كونه  
ولا يجلس له من الاجر وله ان يخرج من الدار اذا لم يفعل ذلك ركب الدار وكان  
الغلق والسلم وفي اجارة الحمار نقل الرماح والسرقيين وتقصير موضع الغسالة  
يكون على المستاجر سواء كان المسيل طاهرا او مسقفا فان شرط ذلك على الاجر في  
الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستاجر اجارة الاجارة والشرط لا  
ذلك يكون على المستاجر بدون الشرط والشرط لا يزيد الا وكان وان اكره المستاجر  
ان يكون الرماح من فعله كان القول فيه قوله لانه ينكر ان يكون ثقله عليه ولو  
استاجر دار سنة فادعى المستاجر انه استاجرها لحد عشر شهرا بدينار وشرها  
بثلاثة داهم وادعى الاجر انه لجرها سنة بعشرة داهم واقام كل واحد  
بينة على ما ادعى ذكر في المتن عن ابي يوسف رحمه الله انه يقضي ببينة ركب  
ووجه ذلك ان ركب الدار ادعى زيادة اجر لا حد عشر شهرا فيقضي ببينة  
نفي شهر واحد والمستاجر قوله بن زيادة لجر هذا الشهر فان شاء صدقه وان كذبه  
وان اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة كان القول قول المستاجر مع  
مئنه ولا يتحالفان عندهم اما على قول الحنفية وابي يوسف فلا بد من ائنة لما  
لو اختلفا في البيع بعد هلاك السلعة وثمة عندهما لا يتحالفان واما عند  
فلان في فضل الاجارة لو اختلفا لا يثبت احد العقد فيبقى المنفعة مستوفاة غير

نذاف

مقار

مكر

الوكازة بمعنى الكيد اي كيدا  
مغرب

والمنفعة

والمنفعة لا تقوم بدون العقد ولا يجب شيء فلا يفيد التحليف اما في البيع اذا  
حلف فلا يثبت العقد فثبت العين مقبوضة بدون الثمن وقد عجز عن ربه  
فيغير قيمته وان اختلفا في الاجر بعد ما مضى بعض المدة او بعد ما سار بعض  
الطريق فانهما يتحالفان واذا اختلفا انفسحا الاجارة فيما بقي ويكون القول  
قول المستاجر في خمسة ما مضى رجل تكا رى دابة من رجلين فاختلفا المتكاري  
فقال احدهما اكريناها بعشرة داهم وقال الآخر لا بل اكريناها بخمسة عشرة  
والمستاجر يقول اكريناها بعشرة قال في الكتاب ان كان قبل الركوب كان القول  
قول المتكاري الذي يدعى خمسة عشرة فيصيبه وان كان بعد الركوب فالقول  
المستكرى رجل ركب دابة رجل الى بغداد ثم قال اعزتيها وقال ركب الدابة  
اجر ثمان داهم ونصف فان القول يكون قول الراكب لان صاحب الدابة يدعى  
تقويم المنفعة وهو ينكر ولو ركب دابة رجل الى الجيرة فادعى انه اعارها  
الى الجيرة وقال صاحبها بل اكريتها الى الجحانة الى اطراف البيوت بدينار  
سلمت الدابة كان القول قول الراكب ولا يلزمه شيء وان هلك كان القول  
قول صاحب الدابة ويضمن الراكب قيمتها لان الراكب قسرا بالمحاورة عن الجحانة  
وادعى الاذن وصاحبها انكر الاذن ولو استكرى دابة فقال المتكاري  
علافا يتبعك ويتبع الدابة واعطيه نفقته ونفقة الدابة من اكر اجاز  
فان اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرقته منه اذ اقر صاحب الدابة  
بذلك يرى المستكرى وان اختلفا في الامر باستكرى الغلام او في الامر ببيع  
النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة فان اقر صاحب الدابة انه  
يدفع النفقة الى الغلام وانكر الدفع فالقول الغلام انه اعطاه قبل قول الغلام  
ولو اختلفا في الخط مع صاحب التوب فقال الخطاط الخططة وقال صاحب التوب  
الخططة فان كان التوب في يد رب التوب او في بيته فالقول قوله مع مئنه  
ولا اجر للخطاط وان كان التوب في يد الخطاط او في يدهما كان القول قول الخطاط  
مع مئنه وله الاجر وان اختلفا في الخط مع رب التوب فقال رب التوب امرتك  
ان تقطعه فبا وقطعته فبصا وقال الخطاط لا بل امرت ان اقطعه فبصا  
كان القول قول رب التوب مع مئنه وهو بالخيار ان شاء اخذ القيص واعطاه  
اجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير مقطوع ولو دفع الى صباغ ثوبا

مكاري

خطا

صباغ



وفي المتن اختلف الاجماع فقال المستاجر استاجر منك الارض وهي فارغة وقال المواجهي مشغولة برزعي يحكم الحال قال الفضل  
القول قول المواجه مطلقا بخلاف المتبايعين يختلفان في جواز البيع وفي اده فالقول قول من يدعي الصحة ههنا القول قول المواجه لانه منكر  
العقد واصل بذا مسئلة رب الطاحونة مع المستاجر اذا اختلفا في انقطاع الماد وجوبه يحكم الحال ان كان منقطعاً القول قول المستاجر  
وان كان جارياً فالقول قول الاجر خلاصة

ادعى المستاجر انه استاجر الارض فارغة  
وادعى الاجران اجرا وهي مشغولة برزعه  
يحكم الحال وقال الفضل القول قول المواجه  
مطلقا بخلاف المتبايعين ادعى احدهما  
فالعقد والاخر جوازه لانه منكر العقد  
اصل مسئلة الطاحونة برزعية

فان هذا فيحتمل ان يكون القول فيه قول رب الطعام ويثبت الاجر ويحسن ان  
يكون القول قول الحال ويلخذ الاجران كان بعد حمله فاما اذا كانا نوعين  
بان جاء بشعير وقال كان طعنا حطة فلا اجر حتى يصدق به **بدر**  
رجل اجره سنة فلما مضت السنة اخذ صاحب الدار الدار وكنها  
وسكنها فقال المستاجر كان لي فيها رايهم وانت كنتها والقتها والطر  
ولي عليك ضمانها فان نكر صاحب الدار كان القول قوله **ولو دفع الى الجار**  
غزلا وامر ان يزيد في الغزل طرا من عنده على ان يعطيه من الغزل والجر الثوب  
دراهم معلومة جاز ذلك فان اختلفا بعد التسليم فقال الحائك زدت وقال  
صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن عن صاحب الغزل معلوما فان اتفقا على  
ان غزله كان منافا فان كان الثوب قابليا وزن الثوب فان وزن فوجد منون  
فقال رب الغزل هذا من الدقيق وقال الحائك هذا من الدقيق وزيادة رطل  
زدته قالوا القول قول الحائك لان الدقيق لا يزيد هذا القدر طاهرا وان  
رجع القاضي الى علم الحاكه كان حسن فان رجع اليهم فقالوا الدقيق لا يزيد  
هذا القدر كان القول قول الحائك مع ميمنه فاذا اختلف خبر رب الثوب على ان  
يعطيه ما سمي له ويلخذ الثوب وان قال اهل العلم الدقيق يزيد هذا القدر  
كان القول قول رب الثوب مع ميمنه فان خلف بخير صاحب الثوب انشاء ضميمة  
غزله وتترك الثوب عليه وان شأنا اخذ الثوب واعطاه من الاجر بحسابه  
من الغزل وان كان مستهلكا عند صاحب الثوب قبل ان يعلم وزنه كان القول  
قول رب الثوب مع ميمنه على العلم ما يعلم ان الحائك زاد في الغزل فان خلف كان  
عليه اجر الثوب ووزن الغزل فيقسم المسمى على عمل ثوب مثله وعلى قيمة رطل  
من الغزل فيطرح عنه ما اصاب قيمة الغزل وقال **الحاكم الشهيد** انما  
ان يطرح عنه ايضا لصحة ما ترك من زيادة العمل في التسليم لانه التزم الاجر  
المسمى بمقابلته العمل وثلاثة ارباط غزل وهو انما عمل في رطلين هذا اذا  
ووزن غزلا لدايع كان معلوما فان لم يكن كان القول قول الدافع وهو رب  
مع ميمنه سواء كان الثوب قابلا او هالكا ولا يجمع في هذا الى قول الجوهري لانه  
لا يمكن معرفة الصادق من الكاذب وفي مسئلة الصانع ولقول صاحب الجمع  
في معرفة الزيادة الى اهل العلم ان كانوا يعرفون ذلك وقد ذكرنا ان مثل هذا

في ذلك

اجر بالعصفير ففعل ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ علمته بدرهم وقال  
صاحب الثوب بدرهمين فأيهما اقام البيينة قبلت وان اقاما يؤخذ بيينة  
الصباغ وان لم يكن لهما بيينة ينظر الى مان اد الصباغ في قيمة الثوب فان  
كاد وزنه او اكثر يؤخذ بقول الصباغ ويعطى له درهم بعد ميمنه باسبه  
صبيغة بدرهمين وان كان ما زاد فيه الصباغ اقل من درهمين كان القول قول  
رب الثوب مع ميمنه على ما ادعى الصباغ وان كان يزيد في قيمة الثوب نصف  
درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعد ميمنه ما صبيغة بدرهمين وان كان  
ما يتقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب **وان دفع الى الجار** ليقطعه  
قبلا فحتمل ورفع اليه البطانة والقطن ففعل الحياط ذلك ثم اختلفا فقال  
رب الثوب ليس هذه بطايتي كان القول قول الحياط مع ميمنه **فاصيحان**  
القصار اذا جاء به الثوب فقال رب الثوب ليس هذا ثوبي وقال القصار رايته  
ثوبك فالقول قول القصار وهذا في الفتاوى ولا اجر للقصار هذا في المتن  
فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم امر بك بقصره والذى دفعته اليك لتقصه غير  
الثوب فانه يلخذ الثوب ولا اجر عليه ولو كان هذا في القطن والحياطة لم يلخذ  
لكن يضمن الحياط قيمته ويتبركه على الحياط لكن هذا الخيار في القصار ولو لم يكن  
هذا لكنه جاء القصار فقال قصرتة وغسلته وعليك الاجر فقال رب الثوب  
تقصرتة انت كني قصرتة عندك في بيتك او قال قصرتة غلامي هذا عندك لا يصح  
رب الثوب والقول قول القصار وكن ما شبه هذا من الاعمال اذا كان في ربح  
العمل اذا اختلفا فان كانا ربحين او في يد مالك فالقول قوله فان طلب القصار  
ميمنه لم يلخذ ما قصرتة ولكن يلخذ ما له عليك كذا من قصارة هذا الثوب  
**خلاصة والمسئلة المذكورة في البرزعية في آخر كتاب الاجارة**  
**ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصه بدرهم فخطا**  
القصار ثوبا فقال هذا ثوبك فقال صاحب الثوب  
ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول  
الحنيفة وهو كذا لو كان القصار يدعي ان الثوب  
لان في قول الحنفية هو القصار اربع وكذا في قول  
اجير مشترك والفتوى على قوله هو

خياط

قصار

ينبغي ان يكتب هذا في آخر كتاب  
الخلاصة ويترك ما في قاصحان  
لزيادة فيه

هذا اول المسئلة  
ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصه بدرهم فخطا  
القصار ثوبا فقال هذا ثوبك فقال صاحب الثوب  
ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول  
الحنيفة وهو كذا لو كان القصار يدعي ان الثوب  
لان في قول الحنفية هو القصار اربع وكذا في قول  
اجير مشترك والفتوى على قوله هو



النداف اذا دفع اليه ثوبا وامر ان يبيد في قطيه • قاضي خان • سقط  
احد مضراعي الباب من المستاجر فادعاه الموجر والمستاجر فالقول للرب الدار  
وان اقاما البينة في يده المستاجر اولى • نقله غار عن قاضي خان • واذا  
استأجر دارا ليقعد وصارا فله ان يقعد حذاء اذا كانت مضراعا واحدة ولو  
قال المستاجر شرطت لك القوصات وانكر الاجر فالقول قوله • رجل استأجر  
ماء وبيتهما ومتاعهما مدة معلومة بلحر معلوم فانقطع الماء سقط من الاجر  
بحسابه وان لم تنقضي الاجارة حتى عاد الماء لزمته الاجرة فان شرط عليه  
وان انقطع الماء فسدت الاجارة وان اختلفا في قدر الانقطاع فالقول قوله  
وان اختلفا في نفس الانقطاع يحكم الحال • الكفالة بالاجرة جائز وكذا المحل  
ولا يطالب بشئ منها حتى يجب بالانفا او شرط التأجيل وهو كالمضافة الى  
سبيل الوجوب فاذا وجب له ان يطالب به اتمها شاء • ولو عمل الكفيل قبل الوجوب  
لم يرجع على الاصيل حتى يحق الوقت وليس للكفيل ان يأخذ المستاجر حتى يؤديه  
لكن ان لزمه هو قبل لم المكفول عنه لما عرف في كتاب الكفالة وان اختلفا في مقدار  
فقال الاجر درهمان وقال الكفيل درهم • وقال المستاجر نصف درهم فالقول قوله  
المستاجر لانكاه الزيادة واقر الكفيل على نفسه بزيادة نصف درهم جائز ولا  
يجوز على المستاجر والقول قول الكفيل فيما اراد على درهم لانكاه الزيادة ولو  
اقام الطالب البينة اخذ بالترهين ايها شاء فلو كان الاجر ثوبا ففعلك بطلت  
الكفالة لانه برى الاصيل عن تسليم الثوب بالهلاك • استأجر من رجل  
وجعله في الطريق ثم صرف وجهه الى الطريق ودعا اجيرا فلم يبيح عن ذلك  
المكان ثم نظر فاذا قد ذهب به ان لم يطل تحويل وجهه حتى لا يستمي مضيقا  
لا ضمان عليه والقول قوله مع يمينه ان كنه الاجر وارطال النقاته ضمن •  
وفي مجموع النوازل رجل دفع عبدا له الى رجل على انه ان شاء قبضه بالشر او  
شاء اخذ بالاجارة سنة بكذا ففعلك عنده بعد قبضه بذاك بعد الاستعانة  
فهو على الاجارة وان قال له ردت الملك ان كان قيمته مثل الاجر واكثر قبل قوله  
وان كان الاجر اكثر لا يصدق وان فعلك قبل الاستعمال لا يضمن لانه لم يقبضه على  
الضمان • اذا خرج المستاجر من البيت وفي البيت تراب ورماد ظاهر على المستاجر  
اخرجه بخلا والبارعة فانه ليس على المستاجر تفرغها استحيانا فان شرط ذلك

وكذا في البرازية

وكذا في البرازية

وان اختلفا في مقداره فقال الاجر  
والمستاجر نصفه فالقول للمستاجر المثل الزيادة  
وان اقر الكفيل بالزيادة لزمه خاصة  
والقول قول الكفيل اذا انكاه الزيادة ولو كان  
الطالب بيته باخذها شاء ولو كان  
الاجر ثوبا بطلت الكفالة لبرادة  
الاصل عن تسليمه

استاجر من رجل

منه في

وجاءه الدار وتبينها اصلاح  
الاجل الحرام وتفرغ على  
المستاجر • منه •

كذا في البرازية

عند

عند العقد يجوز لانه موافق للعقد ولو اختلفا في التراب الظاهر فالقول قوله  
انه استأجرها وهو فيها • اختلف الاجر والمستاجر بعد ما سكن الدار قال الساكن  
اسكننيها بغير اجر فالقول قوله والبينة بيته رب الدار وعلى هذا الحان اذا نزل  
رجل ان كان الحان معروفا فالغلة تجب الغلة • استأجر دارا عشرة دراهم  
فاستحقها رجل بيته فقال كنت دفعتها الى الاجر وامرته ان يولجها فالاجر  
لي وقال الاجر غصبتها ولجرتها فالقول قوله رب الدار ولو اقام الاجر بيته على  
ما ادعى من الغصب لم يقبل بيته • خلاصة • استأجرها ثم استحقها  
رجل بالبرهان وزعم المستحق انه كان من المولج بجارته لان الاجرة صحيحة  
والاجر له وقال الاجر لغيرها غصبا وعلى الاجر فالقول لرب الدار وان برهن  
الاجر على ما ادعاه لا تقبل وان عني اقرار المستحق به تقبل ولا اجر له وكذا في الدار  
من جعل بيد الاجير لشرائه امانة كالا مام صدفه في دعوى الرد بالخلف  
جعلها يضمنان لم يصدق به بل برهان • اختلفا في مقدار الاجر فالقول  
بكرانيه • الاجير المثل كالمقصر وغيره اذا ادعى له على الاجر لا  
يصدق بالبينة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من  
يقول الاجير المستحق يضمنان فاما من يرى يد امانة وهو ابو حنيفة  
قوله كالمودع • الى ههنا من المحيط • وفي كالج النوازل اذا اودعك الاجر حمل  
على الاجارة بالعرف ولو اختلفا في مقدار الاجر فالقول قوله الدافع • اذا  
الاجر والمستاجر في التحام والرفوف التي يبيع عليها فالقول قوله المستاجر انما  
استخدمتها الا اذا كانا في ظرف محلا فيه • ولو اختلفا في بناء من بناء الدار وخلف  
في السقف فالقول قوله رب الدار وكذا في الاجر المفروش والغلق وكل ما كان  
واما الدين الموضوع والاجر والحص والباب الموضوع فهو للمستاجر ولو اقام  
البينة والبينة بيته من جعلنا القول قول صاحبه وفي المبر المطوية والبالو  
المحفورة والنوازل القول قوله رب الدار • خلاصة • وان قال رب الدار  
ابن واحسب من الاجر ثم اختلفا فقال المستاجر بيته وانكره الاجر فالقول للاجر  
وان اقر بالبناء واختلفا في قدرها اتفقوا وتفق جميع اهل الصنعة على قول واحد  
فالقول له وان كان بعضهم معه والبعض مع المستاجر تعتبر الدعوى والافكار  
بكرانيه • وان كان رب الدار امر بالبناء فيها لحسبه من الاجر فالقول

اختلفا بعد ما سكن  
والاخر بالاجر فالقول قوله المستاجر والبينة  
بيته الاجر

الرفوف معروف

نحوه

المدرجة  
يقض برائة  
المادة  
مخالفة

لم يردت بخط الرفوف ولكن لا بد من صحة



على البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبيت بينة المستاجر  
انكر انما او الامر بالبناء فالقول قول رب الدار فان كان فيها باب ذو مضراعين  
سقط احداهما واختلفا فيهما او في الساقط القول فيها رب الدار اذ اعرف انه  
لحيه وكذا لو سقط جذع في الدار وتصاويره توافق تصاوير البيت الكلي  
الاصل وفي الاقضية اذا استأجر أرضا يطبخ فيها الأجر والفخار بلجر  
فلتختلف هو ورب الدار في الاتون فقال رب الأرض انما بينته وقال المستاجر  
انما بينته فالقول قول المستاجر وفي بناء آخر غير الاتون القول قول رب الأرض  
وفي التوازن رجل ادعى على رجل انه استأجر ليمسك مكانه في سفينة من  
الى آمد بعشرة داهم وادعى بالسفينة انه حمله من ترمذ الى آمد بحسبة  
داهم فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه ولا أجر لو احدى منهما على صاحبه  
ولو اقاما البيئتين فالبيئتين الملاح ولا أجر لصاحب السفينة والملاح على  
صاحب السفينة عشرة داهم وادعى على رجل على اخيه أجر بغير ترمذ  
الى بخر بعشرة داهم وادعى الاخر انه استأجر ليمسك به الى فلان بخر بحسبة  
داهم فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه مع يمينه ولا أجر للأجر وان  
اقاما البيئتين فالبيئتين صاحب البخل ورجل دفع الى ملاح طعاما كذا فعرفوا  
يحملة كل كرمه بكذا فلما بلغ موضع الشوط قال صاحب الطعام نقص طعمي  
وانكر الملاح فالقول لصاحب الطعام وعلى الملاح ان يكيله ويلخذ بحسابه هذا انه  
يرفع الأجر اليه اما اذا دفع فالقول قول الملاح ويقال لصاحب الطعام كل الطعام حتى  
نضمت ما نقص من طعامك يعني تسترد من الأجر بقدر ما نقص من الطعام  
خلافه هلك العين المستاجر على حفظه ثم قال لا خير هلك بعد التماس  
ولي الأجر وقال المستاجر هلك بعشره فالقول للمستاجر انه ينكر لزوم الأجر وكذا  
لو قال المستقر ضحين جاء المقر بعد مضى المدة بالعين هذا العين ليس ذلك  
المستاجر بحفظه بل عين فالقول له في انكار الأجر والقول المقرض فانه هو العين  
المستاجر بحفظه لانه هو القابض فيكون اعم كما لو جعل امرها بيدها ان لم يصل  
اليها كسوتها او ربن لها عليه الى شهر ثم قالت بعد الشهر انه لم يصل والامر  
بيدها وزعم الزوج الوصول فالقول له في عدم كونه امرها بيدها ولها في عدم  
وصول الدين والكسوة ولو قال المستاجر دفعك إليك ما دفعك من الدين

ولذا في النازية



اول المسئلة  
ادعى انه استأجره لحفظ عين سواه  
كل شهر كذا وذكر الاجرة وشارع الاجارة  
وصف العين وانه حفظه وانه  
الاجر ولم يحضر العين ليحسب لانه دعوى  
الدين في الحقيقة بكذا

وقال

العين المستاجر على حفظه ثم قال لا خير هلك بعد التماس

وقال الأجر من الأجر فالقول قول الدافع لانه اعلم بحجة الدفع سئل عن  
الأجير المستأجر كالمقصر وغيره اذا قال هلك العين او سرقا يقبل قوله قال  
عنده أمين فيصدق بالحلف وعندهما يضمن ولودفع الى جاريته الترضع  
لها الأجر بخلاف الرضا عنها بلين الحيوان والقول قولها انها لم ترضعه بلين  
الحيوان والبيئتين بينتها انها رضعتها بلين نفسها اما اذا شهدوا انها رضعته  
بلين البقر فالبيئتين بينة اهل الصبي كزانية اذا دفع الظئر الصبي  
الى خادمته حتى رضعته فلها الأجر كمالا استحسانا وفي الحانية والاصح  
انها تستحق الأجر وهو نظير من استأجر قصارا او خيالا الحكذا هنا ولو بشرط  
عليه العمل بنفسه الخ كذا هنا فاما اذا شرط عليها الارضاع بنفسها فرفعته  
الى خادمته فان رضعته هل تستحق الأجر فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح انها  
لا تستحق الأجر وان رضعته بلين شاة او غدة بطعام حتى انقضت المدة  
لجرتها وفي العتائية اتفاقا وان خدعت الظئر ذلك وقالت ما رضعته بلين  
الها ثم واما ان رضعته بلين فالقول قولها يمينها استحسانا فان اخرجت  
دفع الحقائق خفاي الخ من فاعتبر عادة الناس وان اختلفت العادة ولو يكن  
هناك عادة فالقول لصاحب الحنف قاني او صباغ استأجر منزلا فسكن فيه  
زمانا ثم اختلفا بعد خروجه منه فيمليجته القاني والصباغ في العادة  
لا الأجر فزعم المستأجر انه احدثه والأجر انه كان وقت الاجارة ففي القياس  
للمؤجر بالحلف وفي الاستحسان للمستأجر وان في بناء الدار او في خشبة اهلها  
في السقف وامثاله القول للمؤجر مع يمين وان في خشبة موضوع في  
المنزل او باب موضوع او لبن رطب او يابس أو حجر أو حصص فهو للمستأجر بالحلف  
وان بن هنا في كل ما فيه القول للمستأجر فالبيئتين رب الدار وفي التور القول  
لرب الدار في غير فمهم وفي غير فمهم المستأجر وفي البئر المطوية والبالوعة المحفورة  
القول لرب الدار وان اقر المالك ان المستأجر حصصها او فرش فيها الأجر او  
ركب فيها بابا او غلقا فللمستأجر رفعه وان اضرت القلع بالدار فعلى المالك  
قيمته يوم الخصومة وان اهدم بيت منها فهو للمالك اذا علم انه من بعض  
ملكه والا فللمستأجر دفع الى ملاح طعاما بكييل فلما بلغ الفرضه قال نقص  
وانكر الملاح فالقول لصاحب الطعام وعلى الملاح ان يكيله ويلخذ الأجر بحسابه

لا بد من اول المسئلة

قاني  
خبر فزعم  
دميه فزعم

مر مثله من خلاصه

ملاح  
يجي من الملاح



ان لم يدفع الاجر اليه فان كان دفعه قال قول الملاح فيقال لصاحب الطعام كله حتى  
 ترد قد دفع ما نقص من الطعام من الاجر استاجر حيا لا يحل مناعه اليه بل كان  
 وسلمه اليه التمسار بالوزن فقال التمسار جاء انقص مما كتب الي في التمسار  
 من الاجرة بقدر النقصان ثم اخذت لهما بعد فقال التمسار او فيك الاجرة  
 وانك من الحمار قال قول للحمار ولا خصومة بين الحمار والتمسار انما هو بين  
 الحمار والمالك **بكرانيه** **سئل** استاجر شخصاً على ان  
 يسافر ملاحاً في سيفينه او عكاً ما للحمار ثم اختلفا في استيفاء العمل فادعى  
 المستاجر عدم الوفاء وادعى المستاجر الوفاء قال قول لمن **اجاب**  
 القول قول المستاجر مع يمينه واليمين بينة المستاجر لانه يدعى الايفاء والتسار  
 ينكر **سئل** عن مستاجر الدابة اذا اختلف مع ربها فقال المستاجر  
 اجر ثنيها لا يحلها ما شئت واركبها من شئت فقال الموجر بل يحلها قهاشاً  
 وترك يفسك قال قول لمن **اجاب** القول للموجر مع يمينه لان  
 تقوى يمينه **قار** في الهداية **هناك** المستاجر على حفظه فقال المستاجر  
 هلك بعد تمام السنة فعليك اجر السنة وقال المستاجر هلك بعد شهر او  
 قال قول المستاجر لانه ينكر وجوب الاجر عليه **قول** فان قيل الا  
 ان يضاف الحادث الى اقرب الاوقات فينبغي ان يصدر في الاجرة في الاصل  
 المذكور طاهر يصلح للرفع لا للاستحقاق وغرض الاجير اخذ الاجر فلا  
 له دفع الى مقرضه مشطاً واستاجر حفظه فصمت المدة فجاء المقرض مشطاً  
 فطلب اجر ما مضى فقال مستقرضه للمستاجر ليس هذا مشطى قال قول المستاجر  
 في الاجرة فلا تترمه الاجرة لانه ينكر حفظه عليه وجوب الاجر والقول للمقرض  
 في عين المشط فيبرأه بتسليمه يمينه اذا نقض عليه **قول**  
 قالوا القول للقباض في قدر ما قبض وصفيته وتعيينه وهذا يشكل لهما لو  
 لو اراد المشتري رد المبيع بعيب وقال البائع المبيع عيب يصدر البائع لا  
 المشتري مع انه قابض فالحق ان يفصل بان القول للمالك في تعيينه اذ وجد  
 والا فللقابض كتحسين المصنوع وزق العسل في مسئلة الاختلاف في وزق  
 البرق من البع الفاسد قال رحمه الله نظير جعل امرأته بيدها لولوي  
 اليها كسوتها او دينا لها عليه الى شهر فضى شهر واختلفا في الوصول قال قول

مرثله

مرثله

لأن

الزوج

للزوج في عدم صيرورة الامر بينها والقول للمرأة في وصول الكسوة والدين  
 وفيه لو قال المستاجر دفع المدفوع اليك من ابرام مال وقال مقرضه من  
 الاجرة قال قول للرافع لانه اعلم بحقه الدفع ولومات الدافع ثم وقع هذا الاختلاف  
 بين ورثته وبين الطالب بخلاف الورثة الى اقامة البينة لانهم لا علم لهم  
**ج** امع الفضولين **رجل** تكاري بيتاً فاعطاه صاحب المنزل مفتاحاً لما  
 مضى الشهر جاء صاحب المنزل ليطالبه بالاجر فقال المستاجر لمرافق رعي فجه  
 وقال الاجر لا بل قد رثت وسكنت ولا بينة لهما فانه ينظر الى المفتاح الذي دفعه  
 اليه لئلا كان مفتاحاً لا يبر هذا الغلق ويكن به فتح الباب قال قول لمن  
 الدد ولا يصدر المستاجر في قوله لمرافق رعي فجه وان كان لا يبر الغلق ولا  
 فتح الباب به قال قول للمستاجر وفي الابانة وبه يفتي **ت** كان خاتمة  
 كان الراعي مشتركاً فملك الغنم بغراً وسبع او سقوط من علواً وما اشبه ذلك  
 فقال رب الغنم شرطت عليك ان ترعى غنمي في مكان كذا غير موضع رعي فيه  
 الراعي شرطت على الراعي في الموضع الذي رعى فيه صدق رب الغنم بالاجماع  
 فيضمن الراعي اذا اذن يستفاد من جهته واليمين بينة الراعي حتى لا يضمن عند  
 او خيفة اذ هو المدعى ليس يثبت ما ليس بثابت وكذا لو خاصا واختلفا على ما  
 صدق المالك استفتيت امة بخار عن قصر شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل  
 فلم يفرغ وتلف في العقد اجاب ان يضمن **د** مثله **فد** مثله ولو اختلفا فقال رب  
 بدن شرطت اذ مر كرهه روزگار من ومضت المدة ثم تلف الثوب ولعليك ضمانه  
 وقال لا بد دفع الى مطلقاً لا قصر ولم يبر من يبر ان يصدر القصار اذ ينكر  
 الشرط والضمن والاجر يدعيه فهو شرط عليه ان يفرغ اليوم ويخون من العمل  
 يفرغ فيه وقصر بعد ايام ينبغي ان لا يجب الاجر اذ لم يبر عقد الاجارة بدليل  
 الضمان على تقدير الهلاك وصار كما لو وجد الثوب ثم جاء به مفقوداً بقصا  
 بعد حوجه وقد مر انه لا يجب الاجر اذ قصر بعد ما بطل العقد يكون عاصياً حتى ولو  
 وقصره قبل حوجه وجب الاجر مدعى لو اطلب عمن خطائه وزيادته فان خطاه  
 فوطع الذكر في الحضانة ومن وكذا قطع السن ويصدق الامر انه لو اذن في هذه  
 كلها **ج** امع الفضولين **دفع** الى قصر ثوباً ولم يشارطه فلما فرغ  
 القصار من غسله قال الدافع غسله فحاناً **ق** ابو خيفة رحمه الله



ان كان القصار جريفا فله اجر المثل والا فالقول قول الدافع وفي رواية اخرى اعتبر  
 الخلطة وهو قول ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد له الاجر ولا يجعله مجانا <sup>بها</sup>  
 كان او غير جريف وبه يعني كذا في الصباغ والحياط **مسألة** ان جانيته  
 اجرها الغاصب يسير ثم اجاز المالك لا تلحق الاجارة مما مضى فلو قال المالك  
 اجرها من اجرتها فانه يصدر ولا يلتفت الى قول الغاصب **مسألة** تكرر دابة الى  
 بحدار بعشرة ودفعها اليه فلما بلغ بحدار دابة بعضها وقال هي زيوف واستوف  
 فالقول للرب الدابة لانه ينكر استيفاء حقه فلا يكون تناقضا ولا يقبل في الاستوف  
 لالتناقض وان اقر باستيفاء الاجر واستيفاء حقه او الجبار فالقول له ولو  
 دفع المستقرض اليه قبالة وارخلها في المشط وحفظهما المستقرض لاجر  
 ولو استاجر على حفظ المشط لم يجز لان حفظ المشط لا حيا حقه ولو هلك المشط  
 والسكين واختلفا بعد السنة فقال المقرض هلك الآن وقال المستقرض من  
 فالقول للمستاجر المستقرض لانه يكر زيادة الاجر **مسألة** دفع الاجر الى المورج ومات  
 شهرين فطالبه الورثة بلخرع عشرة اشهر وقال المورج اجرها بهذا الاجر  
 وانحلت له بقية السنة وقالت الورثة بل اجرها سنة فالقول للمورج لانه ملك  
 الاجرة وادعت الورثة ابطال حقه **مسألة** اختلفا في مضي المدة فالقول للمستاجر  
 قال خذ اورك فهو فسخ فيما اراد على الشهر الا لو كرت السهم مع المستاجر لانه اذا  
 في مضي الشهر المشروط فالقول لمطلوب فان اقاما البينة فالبينة بينة ايضا  
 وكذا البائع والمشتري اذا اتفقا على مدة الحيا واختلفا في المضي فالقول لمن ينكر  
**قوله** لو سكن الدار بعض المدة ثم جحد وقال هي ملكي او قال غصبها  
 قال غارية وهي ليست مستغلة ثم اقيمت عليه البينة فلا اجر عليه من جحد  
 في قول ابو يوسف لانه غاصب وعند محمد رحمه الله ثبت الاجر لانه ثبت ان  
 كانت في يد بلخرع ولو كان مكان الدار دابة او عينا اخر فالمسئلة بحالها كان  
 على المستاجر بعد انقضاء المدة ويضمن لو هلك قبل الرد لانه غاصب برعته  
 رضى وارث الاجر ان يكون على الاجارة او طلب منه الاجر فسكن جحد الاجر  
 قول من يريد ابقاء الاجارة من الورثة او الغرماء **مسألة** سكتا جانيته في الاجارة  
 سئل الاربعة عن الاجير المشتري مثل القصار والصباغ والحائك اذا قال  
 عندي او سرق مني هل يضمن قال عندي او خيفته هو امين والقول قوله مع

وعندها

وعندهما لا يصدر وهو ضامن وقيل له هل فيه فرق بين ان كان دفع اليه الاجر  
 او لم يدفع قال لا فرق ولكن يسرد ما دفع او خلف على ذلك **مسألة** ان كل شيء جحد  
 المستاجر عادة لحاجة اليه فالقول فيه قول المستاجر ولو اختلفا في بناء الدار  
 او في غير ما ذكرنا او في باب او في خشبة ارخلها في السقف فقال رب الدار جحد  
 وهذا فيها وقال المستاجر انا احدثته فالقول للرب الدار مع يمينه **مسألة** وما كان  
 الدار من لبن موصوع وطبا ويا لبن او جندع موصوع او باب موصوع او لجر او  
 جحر فهو للمستاجر فان اقاما البينة ففي كل شيء جحدنا القول فيه للمستاجر  
 فالبينة للرب الدار وفي السور القول للرب الدار ايضا قيل هذا في عرفهم واما في  
 عرفنا القول للمستاجر وان كان رب الدار المستاجر ان يبنى الدار على ان يجلس له  
 ذلك من الاجر واختلفا فقال المستاجر من بني بالناس وقد نيت وقال رب الدار  
 امرتك فالقول للرب الدار مع يمينه هذا اذا كان مشكلا الحال باختلف في ذلك  
 اهل تلك الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب الدار يعني يذهب في نققه مثل  
 هذا البناء يدعيه رب الدار وقال بعضهم لا بل يذهب مما يدعي المستاجر فعبر  
 حينئذ الدعوى والاكثار واذا اجتمع اهل الصناعة على قول احدهما فالقول له  
 اذا اختلف الاسكاف وريلخف فقال رب الخف علمته بغير اجر وقال الاسكاف  
 علمته بغير رهم انهما يتخالفان فاذا اختلف الاسكاف بانه ما علمته بغير اجر  
 وخلف رب الخف بانه ما شرط له على ذلك رهما فاذا اختلفا كان للاسكاف  
 اجر مثل علمه وهكذا في سائر الصناعات وذكر في سائر الكتب في مواضع ان القول  
 قول المجرى له ولا اجر عليه ولم يذكر الخالف قيل ما ذكر في كتاب الاستيلاء  
 جوابا لقياس وما ذكر في غير من الكتب جوابا لاستحسان **مسألة** جحد مع الفتاوى  
 وفي التواريل جارية جأت الى نحاس بغير اذن مولاهما طاب الله بالبيع فزدهت ولا  
 يدرى اين ذهبت وقال النحاس ردتها عليك فالقول قوله ولا ضمان عليه  
 لان الجارية هي التي اتت اليه فكانت امانة عنده وتفسير ذلك ان النحاس لم  
 يلحقا بجارية حتى يصير غاصبا ومعنى الرد ان يامرها بالذهاب الى منزل سيد  
**مسألة** ان الحكماء لو اختلف الاجير وصاحب الثوب فقال الاجير ردته  
 وانكر صلحها فالقول قول الاجير في قول ابو حنيفة لانه امين عنده في القبض  
 والقول قول الامين مع اليمين ولكن لا يصدر في دعوى الاجر وعندهما القول

مرشده

ضمان نحاس



قوله صلح الثوب لانا الثوب قد دخل في ضمانه عندهما فلا يصدر عن الرد  
 الا ببينة وان كان الاجير خاسرا فما في يده يكون امانة في قولهم جميعا حتى لو  
 هلك في يد غير صنعه لا يضمن **كتاب** اد اقال القصار ونحوه  
 الثوب اليك يصدر عندا بخيفة وعندهما لا يصدر الا بخفة اذا  
 الرجل من آخر دار او حيا ما شهر فمكة شهرين فعليه اجر الشهر الاول  
 عليه من الشهر الاخر هكذا ذكر في عامة الروايات وفي القسامة  
 ويضمن ان انهدم لسكناه في الشهر الاخر ويصدق ان انهدم في الشهر الاول  
 ولم يضمن وذكر في بعض الروايات انه يجب عليه الاجر في الشهر الثاني اذا  
 كان اجير وحده ومات من الاغنام واحدة حتى لم يضمن لا ينقص من الاجر  
 ولو ضرب بشاة منها فقفا عيناها او كسر رجلها ضمن ولو هلك منها شيء  
 في السقيا والرعي لم يضمن هذا اذا كان الراعي اجير وحده واما اذا كان مشتركا  
 فانه لا يضمن ما مات من الاغنام عندهم جميعا وهذا اذا ثبت الثوب  
 بتصا دقيهما او بالبينة فاذا ادعى الراعي الموت وتحدثت الغنم فعلى قولنا  
 رحمه الله القول قول الراعي واملعندهما القول قول ربا الاغنام ولو ساقا  
 الى الراعي فعطبت منها شاة لا من سوقه بان صعدت الحبل او مكانا من ثقلها  
 فتردت فعطبت فلا ضمان عليه عندا بخيفة وعلى قولهما ضمن **كتاب**  
 ومن استاجر عند شهر ابد رهنه فقبضه في اول الشهر ثم جاء آخر الشهر وهو  
 ابن او مريض فقال ابوا فمريض اخذته وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل ان  
 تأتي بساعة فالقول قول المستاجر وان جاء به وهو صحيح فالقول قول المولى  
 لانهما اختلفا في تحمل فيخرج بحكم الحال اذ هو دليل على قيامه من قبل وهو  
 يصلح مرجحا ان لم يصلح حجة في نفسه اصله لا اختلاف في جريان ما اطلقه  
**هذا** وان كان اختلافا فيما بعد ما استوفى المستاجر بعض المنفعة كان  
 الدار المستاجر بعض المدة ثم اختلفوا فالقول قول المستاجر فيما مضى مع يمينه  
 وتفسخ الاجارة فيما بقي لان العقد على المنافع ساعة فساعة على حسب جودها  
 شيئا فشيئا فكان كل جزء من اجاره موقوف عليه مبتدئا وكان ما بقي من المدة  
 او المسافة منقوضا بالعقد فيتحالفان فيه وان كان اختلافا فيما بعد مضى وقت  
 الاجارة او بعد بلوغ المسافة التي استلحقا فيها لا يتحالفان فيه والقول قول

منه ولا في زيادة

المستاجر

المستاجر في مقدار البذل مع يمينه ولا يمين على المولى وانما كان القول قول المستاجر  
 لانه المستحق عليه والخلاف متى وقع في الاستحقاق كان القول قول المستحق عليه  
 اذا اختلفا في مقدار الاجرة ولا بينة لهما ان القول قول ربا الثوب مع يمينه لانه  
 في الثوب عين مال قائم للقصار فلم يوجد ما يصلح حكما فيرجع الى قول صلح الثوب  
 لان القصار يدين عليه زيادة ضمان وهو ينكر فكان القول قوله مع يمينه وكذلك  
 كل صنعة له قيمة فان كان الصانع اسود فالقول قوله ربا الثوب مع يمينه على اصل  
 او خيفة ان السواد نقصان عندك وكذلك كل صنعة ينقص الثوب **كتاب**  
 الصانع والمستاجر في اصل الاجر كالساج والقصار والخفاف والصباغ فقال  
 صلح الثوب والخف علمته لي بغير اجر وقال الصانع لا بل علمته بلخرق درهم  
 او خفصت الدرهم مع المستاجر فقال ربا الدار اجر ثيابك بدرهم وقال  
 الساكن بل سكتها غاربية فالقول قول صلح الخف والثوب وساكن الدار في قول  
 او خيفة رحمه الله مع يمينه ولا اجر عليه وقال ابو يوسف ان كان الرجل انتصب للعمل فاقول  
 فعليه الاجر والا فلا وقال محمد رحمه الله ان كان الرجل انتصب للعمل فاقول  
 قوله وان لم يكن انتصب للعمل فاقول قول صلح الخف وعلى هذا الخلاف اذا اتفقا على  
 انهما لم يشترطا الاجر لكن الصانع قال اني اعملت بالاجر وقال ربا الثوب ما  
 شرطت لك شيئا فلا يستحق شيئا وجه قولهما اعتبار العرف والعادة فالا  
 انتصابه للعمل وفتح الدكان لذلك دليل على انه لا يعمل الا بالاجرة وكذا اذا  
 كان خرافة وكان العقد موجودا لانه والتايب دالة كالتايب نصا ولا ي  
 خيفة ان المنافع على اصلها لا تنقوض الا بالعقد ولم يوجد ما اذا اتفقا على  
 انهما لم يشترطا الاجر فظاهر وكذا اذا اختلفا في الشرط لان العقد لا يثبت  
 مع الاختلاف للتعارض فلا تجب الاجرة ثم ان كان في المصنوع عين فبالصانع  
 كالصانع الذي يزيد والنعل يغمر ربا الثوب والخف المصانع مازاد الصانع  
 والنعل فيه لا يجاوز به درهمهما والافلا **كتاب**

**كتاب المكاتب**

اذا كاتب الرجل عبدا ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكفاية فقال العبد  
 على الف درهم وقال المولى كاتبك على الفين او اختلفا في جسد المالك قال ابو  
 رحمه الله يتحالفان ويتراذان وهو قولهما ثم رجع وقال القول للعبد مع



يَمِينِهِ وَعَلَى الْمَوْلَى بَيِّنَةٌ ثَمَرًا لَجَعَلَ الْقَاضِي الْقَوْلَ قَوْلَ الْمَكْتَبَةِ مَعَ يَمِينِهِ وَالزَّ  
الْأَلْفَ وَأَقَامَ الْمَوْلَى بَيِّنَةً لَكَ بَيِّنَةً عَلَى أَنَّهُ كَاتِبُهُ عَلَى الْفَقِيرِ لَزْمَهُ الْقَانُ وَ  
فِيهَا وَفِي الْوَلَوِ الْحَيَاةَ وَلَا يَرِدُ الْعِتْقُ وَأَنْ لَوْ يَمِينُ بَيِّنَةً عَلَى ذَلِكَ وَادَى الْعَبْدُ  
دَرْهَمًا وَقَضَى الْقَاضِي بِعَتِقِهِ ثَمَرًا قَامَ بَيِّنَةً بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ كَاتِبُهُ عَلَى الْفَقِيرِ  
فَالْأَسْتَحْسَانُ هُوَ حُرٌّ وَعَلَيْهِ الْفَدْرُ هُوَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ خِلَافِ مَا لَوْ أَقَامَ الْمَوْلَى بَيِّنَةً قَبْلَ  
قَضَاءِ الْقَاضِي بِالْعِتْقِ وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْقَاضِي حَتَّى دَعَى الْفَدْرُ هُوَ ثَمَرًا قَامَتْ بَيِّنَةٌ  
لَمْ يَمِينُ لَأَنْ يَدْعَى الْأَلْفَ الْبَاقِيَةَ وَأَنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمَوْلَى لَهَا  
ثَبُتُ الزِّيَادَةِ وَلَوْ دَعَى كِتَابَةً فَاسْتَدْرَكَ وَالْأَخْرَجَ ثَابِتًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ يَدْعَى الْحَاثِرَ  
وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ مَنْ يَدْعَى الْفَاسِدَةَ لِأَنَّهُ يَدْعَى شَرْطًا مُحَقَّقًا بِالْعَقْدِ وَالْأَخْرَجَ كَمَا  
الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ يَكْفُرُ وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ مَنْ يَدْعَى الشَّرْطَ كَمَا فِي الْبَيْعِ قَاضِي حَاثِرَ  
نَفْسِهِ فِي الْحَدِيقَةِ إِذَا كَانَ تَلَا الرَّجُلُ عَبْدًا لَهُ وَخْتَلَفَا فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فَقَالَ الْمَكْتَبَةُ  
كَاتِبَتِي عَلَى نَفْسِي وَمَا لِي عَلَى الْفَدْرِ هُوَ وَقَالَ السَّيِّدُ لَا بَلْ كَاتِبَتِكَ عَلَى نَفْسِكَ  
مَا لَكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ عِنْدَهُمْ جَمِيعًا وَلَا يَخْتَلَفَانِ هُنَا بِالْإِجْمَاعِ وَلَوْ خْتَلَفَا  
عَلَى هَذَا الرَّجُلِ فِي بَابِ الْبَيْعِ بَارًا قَالَ الْبَائِعُ بَعَثَ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ بِالْفَدْرِ هُوَ وَقَالَ  
الْمَشْتَرِي لَا بَلْ اشْتَرَيْتَ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ مَعَ هَذِهِ الْحَارِيَّةِ بِالْفَدْرِ هُوَ لَا يَخْتَلَفَا  
وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ وَعَلَى الْمَشْتَرِي الْبَيِّنَةُ وَأَنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ فَلْيَبَيِّنْ  
وَلَوْ قَالَ الْمَوْلَى كَاتِبَتِكَ وَهَذَا الْمَالُ فِي يَدِي يَوْمَ كَاتِبَتِكَ وَهُوَ مَالِي وَقَالَ الْمَكْتَبَةُ  
لَا بَلْ هُوَ صَبِيَّتُهُ بَعْدَ مَا كَاتِبَتِي فَالْقَوْلُ قَوْلَ الْمَكْتَبَةِ وَكَانَ عَلَى الْمَوْلَى الْبَيِّنَةُ فَ  
أَقَامَ الْبَيِّنَةَ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمَوْلَى وَلَوْ خْتَلَفَا فِي أَصْلِ الْأَجْلِ فَالْقَوْلُ قَوْلَ الْمَوْلَى  
وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى أَصْلِ الْأَجْلِ وَلَكِنْ خْتَلَفَا فِي الْمَضَى فَالْقَوْلُ لِلْعَبْدِ وَلَوْ دَعَى الْمَكْتَبَةُ  
أَنَّهُ كَاتِبُهُ عَلَى الْفَدْرِ هُوَ وَخَجَرَتْ عَلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ مِائَةً وَقَالَ الْمَوْلَى لَا بَلْ خَجَرْتُ  
عَلَيْكَ مِائَتَانِ فَالْقَوْلُ قَوْلَ الْمَوْلَى وَإِذَا وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْمَوْلَى وَبَيْنَ  
الْمَكْتَبَةِ فِي وَلَدِهَا فَقَالَ الْمَوْلَى وَلَدَتْهَا قَبْلَ أَنْ كَاتِبَتِكَ وَقَالَتِ الْمَكْتَبَةُ بَلْ  
وَلَدَتْهُ بَعْدَ مَا كَاتِبَتِي فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ فِي يَدِ الْمَوْلَى فَالْقَوْلُ قَوْلَ الْمَوْلَى وَإِنْ كَانَ  
الْوَلَدُ فِي يَدِ الْمَكْتَبَةِ وَلَا يَعْلَمُ مَتَى وَلَدَتْ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا عَتَبًا أَلَيْدِي فِي شَهْرِ  
جَمِيعًا وَلَمْ يَذْكُرْ مَجْدًا فِي الْأَصْلِ مَا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ فِي يَدَيْهِمَا وَرَوَى بَشَرًا  
أَنْ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَوْلَى وَأَنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمَكْتَبَةِ إِذَا دَعَى

أَمَّا الْأَقْرَبُ فَيُخَوَّنُ بِرَجُلٍ أَنَّهُ مَوْلَى لِفُلَانٍ مَوْلَى عَتَا قَتَمَ مِنْ قَوْقِ أَوْ مِنْ تَحْتِ وَصَدَقَهُ الْآخَرُ وَهُوَ مَوْلَاهُ بَرَّةً وَفَعَلَ  
قَوْمُهُ لَأَنَّ الْوَلَاءَ سَبَبُ تَوَارِثٍ فَيُجْعَلُ الْأَقْرَبُ كَالنَّسَبِ وَالنَّكَاحِ فَإِنْ كَانَ لِدَوْلَا كِبَارًا فَتَمَرَّدُوا وَكَانُوا  
أَبْنَاءَ مَوْلَى عَتَا قَتَمَ لِفُلَانٍ الْآخَرُ فَلَا بَصَدَقَ عَلَى نَفْسِهِ وَأَوْلَادُهُ مَصْدُقُونَ عَلَى نَفْسِهِمْ لِأَنَّهُمْ لَا يَلَاوِيَةُ لَابَ عَلَى الْوَلَدِ  
الْكِبَارِ فَلَا يَنْفَعُهُمْ أَقْرَابُهُمْ عَلَى نَفْسِهِمْ لِأَنَّ لَهُمْ وَلَا يَلَاوِيَةُ عَلَى نَفْسِهِمْ وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا كَانَ الْأَبُ  
مَصْدَقًا عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ وَلَا يَلَاوِيَةُ عَلَى الْوَلَدِ الصَّغِيرِ الْأَبَرِيِّ لَوْ عَصَاهُ

الْمَكْتَبَةُ أَنَّ الْمَكْتَبَةَ وَقَعَتْ فَاسْتَدْرَكَ بَارًا دَعَى الْكِتَابَةَ وَقَعَتْ عَلَى الْفَدْرِ هُوَ  
وَرَطَلَ مِنْ خَمْرٍ وَأَنْكَرَ الْمَوْلَى شَرْطَ الْحَرْفِ فَالْقَوْلُ قَوْلَ الْمَوْلَى وَيَلْزَمُ الْمَكْتَبَةَ الْكِتَابَةَ  
**كِتَابُ الْوَلَاءِ**  
لَوْ عَقِدَ عَلَى الْإِنْسَانِ عَقْدًا لَوْلَا يَتَّبِعُهُ أَوْلَادُهُ الصَّغَارُ وَأَنْ كَاتِبَتُهُ الْأَمْرُ  
وَلَا هُ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى قَوْلِهَا وَيُؤْخَذُ بِقَوْلِ الْأَبِ لِأَنَّ الْأَبَ إِذَا كَانَ حَيًّا كَانَ الْمَوْلَى  
لَهُ وَالْوَلَاءُ نَسَبُ النَّسَبِ وَالنَّسَبُ إِلَى الْأَبِ وَلِذَا كَانَ الْقَوْلُ هُوَ وَلَدِي مِنْ  
غَيْرِكَ لَمْ يَصْدَقْ لِأَنَّهُمْ فِي يَدِ الْأَبِ دُونَ الْأَمْرِ فَلَا يَصْدَقُ الْأَمْرُ أَنَّهُمْ لَغَيْرِ  
فَإِنْ قَالَتْ وَلَدْتُهِ بَعْدَ عِتْقِي خَمْسَةَ أَشْهُرٍ فَهُوَ مَوْلَى لِمَوْلَاتِي وَقَالَ الرَّوْحُ  
بَعْدَ عِتْقِكَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّوْحِ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَطْهَرُ فِي خَالٍ كَوْنُهُ وَلَا  
لِمَوْلَى الْأَبِ وَالْمَرْأَةُ تَدْعَى أَنفَهَا وَلَدَتْهُ فِي خَالٍ كَوْنُهُ وَلَا هُوَ لِمَوْلَى الْأَمْرِ فَكَانَ  
شَاهِدًا لِلزَّوْجِ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهَا إِلَّا بَيِّنَةً وَيُطْهَرُ هَذَا الزَّوْجُ وَالْمَرْأَةُ إِذَا  
اخْتَلَفَا فَقَالَ أَحَدُهُمَا كَانَ النِّكَاحُ قَبْلَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَالْوَلَدُ مِنَ الزَّوْجِ وَقَالَ  
الْآخَرُ كَانَ النِّكَاحُ مِنْدَارَ بَعَةِ أَشْهُرٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الَّذِي يَدْعَى أَنَّ النِّكَاحَ قَبْلَ  
سِتَّةِ أَشْهُرٍ **كِتَابُ الْأَكْرَاهِ**  
وَلَوْ قَالَ طَائِعًا كَفَرْتُ بِاللهِ ثُمَّ قَالَ عَتَيْتُ بِهِ الْآخِرَ رَعَى الْمَاضِيَ كَذِبًا وَلَوْ  
أَكْبَرَ فَعَلْتُ لَا يَصْدَقُ فِي الْقَضَا كَذَا هَذَا وَيُصَدَّقُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ لِأَنَّهُ  
يَحْتَمِلُهُ كَلَامُهُ وَأَنْ كَانَ رَجُلًا وَطَائِعًا لَوَ أَكْرَهُ عَلَى الصَّلَاةِ لِلصَّلَاةِ بِصَلَاةِ  
فَخَطَرَ بِيَالِهِ أَنْ يَصِلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ مُسْتَقْبَلُ الْقَبْلِ أَوْ غَيْرِ مُسْتَقْبَلِ  
أَنْ يَنْوِي بِالصَّلَاةِ أَنْ تَكُونَ تَعَالَى غَرْ وَجَلَّ فَادَاقَ لَوَيْتُ بِهِ ذَلِكَ لَا يَصْدَقُ  
فِي الْقَضَا وَيُحْكَمُ بِكُفْرِهِ وَيُصَدَّقُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ نَوَى  
يَحْتَمِلُهُ فَعَلُهُ **كِتَابُ الْأَكْرَاهِ** لَوَ أَكْرَهُ عَلَى سَبَبِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَخَطَرَ بِيَالِهِ رَجُلًا أَخْرَاسُهُ مُحَمَّدٌ فَسَبَّهُ وَأَخْبَرَ بِذَلِكَ لَا يَصْدَقُ فِي الْحَكْمِ  
وَيُحْكَمُ بِكُفْرِهِ لِأَنَّهُ إِذَا خَطَرَ بِيَالَهُ رَجُلًا أَخْرَاسُهُ طَائِعٌ سَبَبِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ عَتَيْتُ بِهِ غَيْرُهُ فَلَا يَصْدَقُ فِي الْحَكْمِ وَيُصَدَّقُ فِيمَا بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ اللَّهِ لِأَنَّهُ حَمَلَهُ كَلَامُهُ **كِتَابُ الْأَكْرَاهِ** إِذَا كَانَ الْأَكْرَاهُ عَلَى الْكُفْرِ نَاقِصًا  
يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِكَفَرٍ فِي الْحَقِيقَةِ لِأَنَّهُ مَا فَعَلَهُ لِلضَّرُورَةِ بَلْ لَرَفْعِ الْغَمْرِ عَنْ  
نَفْسِهِ وَلَوْ قَالَ كَانَ قَبْلِي مُطْمَئِنًّا بِالْإِيمَانِ لَا يَصْدَقُ فِي الْحَكْمِ لِأَنَّهُ خَلَفَ

تَأْخَرَتْ عَنْهُ فَإِنْ اخْتَلَفَ الْعَبْدُ وَالْمَوْلَى  
الْعَبْدُ يَدْعَى كَاتِبَتَهُ بَعْدَ الْوَلَاءِ وَقَالَ الْمَوْلَى  
لَا بَلْ كَاتِبَتُهُ قَبْلَ الْوَلَاءِ فَالْقَوْلُ قَوْلَ الْعَبْدِ  
الْكُتُبُ شَيْءٌ حَادِثٌ فَيَجْعَلُ حُدُوثَهُ إِلَى الْأَوَّلِ  
وَلَوْ اخْتَلَفَا فَقَالَ الْمَوْلَى وَلَدْتُ قَبْلَ الْعَقْدِ وَكَانَتْ  
الْمَكْتَبَةُ بَعْدَ الْعَقْدِ يَنْظُرَانِ كَانَ الْوَلَدُ فِي يَدِ الْمَوْلَى  
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَوْلَى أَنَّهُ الْفَضْلُ قَبْلَ الْعَقْدِ وَإِنْ كَانَ فِي  
يَدِ الْمَكْتَبَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَحُكْمُ فِيهِ الْحَالُ بِدَلِيلِ

لأنه أتى بغير ما دعي إليه فكان لا يثبت  
والطابع إذا فعل ذلك وقال قائل  
ذلك لا يصدق في القضا كذا



انما هو كالمطاع اذا اخرج الكلمة ثم قال كان قلبي مطمئن بالايمان ويصدق  
 فيما بينه وبين الله تعالى • **كتاب البيع** • يجوز البيع بالقبض والبيع  
 ساكت كان ذلك اقرارا منه بالبرق حتى لو ادعى بعد ذلك انه حر الاصل لا  
 يقبل قوله هذا اذا كان سكوتيه طارعا واما اذا كان سكوتيه مكرها يقبل قوله  
 حايته نقلا لصاحب الحريفة • اذا اكره على ان يودع ماله عند فلان  
 واكره المودع على الاخذ صمغ الاثراع ويكون امانته عند الاخذ وان اكره  
 على القبض ليدفعها الى الامر فقبضها وضاعت في يد القابض ان قال القابض  
 قبضتها حتى اذفعها الى الامر كما امرت به فهو داخل في الضمان وان قال  
 حتى اردتها الى ما لي بها كانت امانة عنده حتى لو تلف لا ضمان عليه ويكون  
 القول قوله في ذلك وكذا القول في الهبة اذا اكره الواهب على الهبة واكره  
 له على القبض فنقل المان الموهوب كان القول قول الموهوب • **قاضي خان**  
 اكره على الكفر ثم قالت زوجته المسلمة كفرت وحرمت وقال قلبي مطمئن بالايما  
 ولم يخرج من القول له لانكاره سبب الفرقة اذا التكلوم بلا اعتقاد قوله  
 التصاريح المبيحة كذا لا يكون كفرا ولا اكره بطل الاقرار به لا يخلو الخبر  
 الصدق والكذب والاكره يرجح على الكذب • **بكرار زيه** • وعلى الردة  
 ثبوت امراته ان لو اكره على الردة بخرأ كلمة الكفر على لسانه وقلبه مطمئن  
 بالايما لم يرتب امراته لانه لا يكفر من غير تبدل الاعتقاد حتى لو ادعت المرأة  
 ذلك وانكر هو كان القول قوله استحسانا والقياس ان يكون القول قولها حتى  
 يقرق بينهما لان كلمة الكفر حصول البيينة بها فيستوى فيه المكر والطاع  
 كلفظة الطلاق • **زي لعي** • اذا تعارضت بينة الطوع مع بيينة الاكره  
 فيينة الاكره اولى في البيع والاجارة والصنع والاقرار وعند عدل البيان  
 فالقول للمدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول للمدعي الصحة  
 استسكاه • اختلف المتبايعان في الطوع فالقول لمن يبيعه لانه الاصل  
 وان برهننا فيينة مدعي الاكره اولى وعليه الفتوى كما في البرازية • **اشباه** •

**كتاب الحجر**  
 ولو ان رجلا اقرض محجورا او اودعه ثم صار مضطرا فقال لصاحب المال كنت  
 لي في حال فساد فافقعتها او قال او دعيتني في حال فساد فافقعتها وقال

وان اختلفا فافقعتها او قال او دعيتني في حال فساد فافقعتها وقال  
 وان اختلفا فافقعتها او قال او دعيتني في حال فساد فافقعتها وقال

صاحب المال لا بل اقرضتك في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال  
 المحجور وان قال لصاحب المال لا بل اقرضتك في حال فسادك فاستهلكته في حال  
 وقال المحجور اقرضتني في فسادك واستهلكته فيه كان القول قول المحجور فان اقام  
 صاحب المال البيينة انه اقرضه في فسادك ولكنه استهلكه في صلاحك قبلت  
 بيئته • **قاضي خان** • اشترى المحجور عبدا بالالف وقيمتها الف وقبض  
 العبد ثم باعه واشترى شيئا آخر وباعه ثم حضر الذي باع العبد منه وادعى  
 ان يخلد ما في يد من عبده ان علم ان ما في يد المحجور من عبده له لغير من يده  
 استحسانا وان علم ان الذي في يد ليس من العبد ليس له ان يخلد شيئا مما في  
 لانه لم يظفر ببدل ماله ويتلخص حقه في الثمن الى عبده وكل ما في يد مولاه  
 وان اختلفا فقال بايع العبد من عبدي في يد المحجور وقال المولى ليس من عبدي  
 واما وهدية او تصدق عليه فالقول لمولاه لان المحجور دين حاكم ولو كان في  
 حقيقة كان القول للمولى وعلى البايع البيينة كراهنا وان برهننا فللبايع  
 بكرار زيه • ولو حجر عليه بعد صلاحه فاختلف هو ومع المشتري فقال  
 اشترينيه متى حال الحجر وقال المشتري لا بل حال صلاحك فالقول للمحجور لان  
 حاد في حال الى اقرب الاوقات وان اقاما البيينة فيينة المشتري ولى  
 فيينة نقله غافر البغدادى • اراد ان يرجع فيما وهب لقين يقضى له  
 مولاه لو ما دون لا محجورا اما لم يحضر مولاه ولو قال لقنا نا محجورا وقال  
 الواهب لا بل انت ما دون صديق الواهب يمينه استحسانا **اقول** • فيه نظر  
 ولو برهن لقن انه محجور تردد بيئته **اقول** • لقن لا يخلو امان ان يكون  
 مدعيها او منكرها فلا بد ان يكون له البيينة او اليمين للامكان فرد قوله • **بيئته**  
 فخالف القول له صلى الله عليه وسلم البيينة المدعى واليمين على من انكر مع  
 الموافقة فالظاهر عندنا ينبغي ان يصدق لقن مع يمينه لانه ينكر لا  
 والاصل في لقن هو الحجر وايضا الواهب اذا ترك ثلثا بخلاف لقن فالحمل  
 للواهب واليمين على لقن عملا بالنقل والعقل والله اعلم هذا لو كان  
 لقن حاضرا ومولاه غائبا اما العكس ولو كان الموهوب في يد لقن لم يكن  
 خصما ولو في يد مولاه فهو خصم • ولو قال المولى او دعيتني هذه الامه عبدى  
 فلان ولا ادري وهديتها له ولا فبرهن المدعى على هبته فمولاة خصم

في  
**اقول** • يمكن التوابع بالعبث على ابطال  
 الرجوع الالى الواهب ينكر فكاره •  
 القول قوله وانما يقبل من العبد  
 حولناه مدعى لا كالحا بينة على النقي  
 مدعى لا كالحا بينة على النقي  
 لا علم للشاهد من قوله ولا لها فلا  
 مخالفة للحديث • **ابن عليم**



كما مع الوصولين • ولو ان عبد المحجور استقرض من رجل مالا واشترى  
 متاعا وزح ثم طأ به المقرض فهو على وجوه ثلاثة ان علم ان ماله في يد العبد قبل  
 القرض فالمقرض يأخذ منه بقدر دينه والباقي للمولى وان علم ان ماله ليس في يد  
 المقرض فلكل للمولى ويتأخر حتى القرض الى ما بعد العتق وان اختلفا فالقول  
 وعلى المقرض البيّنة • مجموع الفتاوى • ان اختلفا الواهب والعبد الموهوب  
 له في الحجر والاذن فالقول الواهب حتى كان له ان يرجع لان سبب الرجوع ثابت  
 وهو الهبة • خائنه • نكته لعبد الغنى • قال محمد في المأذون بكبير المحجور  
 العبد دين فقال المولى عبدى محجور عليه وقال لغرماء هو مأذون فالقول قول  
 المولى فان جاء الغرماء بشاهدين شهدا أحدهما ان المولى اذن له في شراء البرود  
 الاخر انه اذن له في شراء الطعام وانكر المولى الاذن فشهدا تهم جارية وكذلك  
 لو شهدا أحدهما ان المولى قال له اشتر البرود وشهد الاخر انه راى يبيعه  
 فسكت المولى لا تقبل شهدا تهما ولا يثبت الاذن • حكيمه • نقل عن ابان  
 قال واذا اراهق الغلام او الجارية وبلغ الحلم واشكل آخره في البلوغ فقال قد  
 فالقول قوله واحكامه احكام المبالغين لانه معنى لا يعرف الا من جهتم اظا  
 فاذا الخبر به ولم يكن تهما الظاهر قبل قولهما فيه كما يقبل قول المرأة في الحيض  
مدايه • وفي العادى البلوغ يكون ثارة بالنس وتارة يكون بالعلامه  
 والعلامه في الجارية الحيض والاحلام والحبل واذا في المدة تسع سنين هو الحنث  
 والعلامه في الغلام لا احلام ولا احيان واذا في المدة اثنتى عشرة سنة واما  
 في الغلام اذا دخل في التاسعة عشر وفي الجارية اذا دخلت في السابعة عشر وفي  
 بعض الروايات عن ابي يوسف انه اعتبر نبات الشعر وهو قول مالك رضي الله  
 وفي فتاوى قاضى خان امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت انا مذكورة  
 ثم قالت لم تكن مذكورة وكذب فيما قلت قالوا ان كانت تشبه المذكرات في ذلك الوقت  
 وكانت بها علامه المذكرات تصدق انها مذكورة وان لم تكن كذلك فالقول قولها  
 وفي فتاوى النسفى سئل عن قوم اضطحو وفيهم من هو على شئ وقرأ  
 عند الصلح انه بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك لم يكن بالغاً ولم يصح هذا الصلح  
 قال القول قول الصبي بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان الأقل من  
 ذلك نادر انتهى • سكان الحكم • كتاب المأذون

مرشله  
 مرشله

اذبحر

اذبحر على عبد المأذون ثم اذنه مرة اخرى فاقرله في حالة اذنه الثاني قد  
 اقر بعلمه اذنه اغتصب من هذا الرجل العبد وهو في حالة اذنه الاول واستقرض  
 منه العبد رهده فان صدقه المقرله في ذلك فان العبد لا يؤخذ به في الحار وانما  
 يؤخذ به بعد العتق وان كذب المقرله وقال انما اقررت به بعد الاذن فالقول  
 قول المقرله ويؤخذ به العبد للحال • سكان خانية في المأذون •  
 عبد اشترى من رجل شيئا فقال لبايع لا اسلم لك البيع لانك محجور وقال  
 انما اذون كان القول قول العبد فان اقام بايع بيّنة على ان العبد اقرانه محجور  
 قبل ان يتقدم الى القضاء بعد الشراء لم تقبل بيّنته وهذا بخلاف ما ذكر في الزيادات  
قاضي خان • اذا اشترى العبد المحجور من رجل عبد بالبد رهده وقيمتة الف  
 درهم ثم قرض العبد ثم باعه من رجل بثمانية واشترى بالثمان شيئا آخر وزح مالا  
 فصار الف درهم ثم خصم خصمه الذي باع العبد منه وادان يأخذ مما في يده  
 عتبه فهذا على وجوه ثلاثة ان علم ان ما في يد المحجور ثمن عبد الذي باعه فله ان  
 مما في يده مقدار ثمن العبد والباقي يكون للمولى استحسانا والقياس ان ليس له ذلك  
 وان اجاز تصرفه فان علم ان ثمن ذلك العبد اخذه صاحب اليد مما في يده مقدار  
 ثمن العبد والباقي يكون للمولى لانه كسب عتبه وان علم انه ليس في يده ثمن العبد  
 وليس لصاحب العبد ان يأخذ شيئا مما في يده ويكون جميع ما في يد المحجور لمولاه  
 لانه كسب عتبه وان وقع الاختلاف فقال بايع العبد ثمن عبدى في يد المحجور  
 مولى المحجور ما في يده ليس ثمن عبد بل وهبه له او تصدقه عليه او هو ثمن  
 آخر فالقول قول المحجور عليه فان اقاما البيّنة فالبيّنة بينة البائع وكذلك لو  
 ان عبد المحجور راى عليه استقرض من رجل مالا واشترى به وباع وزح كثيرا  
 ثم جاء المقرض وطأ به بدنيه فهو على الوجوه الثلاثة ان علم ان ما في يد العبد  
 القرض فالمقرض يأخذ من ذلك قدر دينه • سكان خانية في بيع • ولو  
 باع العبد عبد امن لا تقبل شهادته لمولاه صدق في قبض الثمن ولا يصدق  
 في ضمان لا استهلاك ولو باع المولى منه شيئا صدق في دفع الثمن اليه وان كان  
 بعد ما حصر عليه ولو اقر المحجور فوهبه المولى للمقرله فاعتقه جاز ولا شئ عليه  
سكان خانية في • عبد باع من رجل شيئا ثم قال الذي بعته لمولاي  
 وانا محجور وقال المشتري لا بل انت ما ذون كان القول قول المشتري ولا يقبل



قوله العبد الماذون اذا اقر مولاه لا يصح اقراره كان عليه دين او لم يكن وان  
 اقر بغيره في دينه انه مولاه ان لم يكن عليه دين صح اقراره وان كان عليه لا يصح  
 العبد الماذون اذا اقر لا يجزيه بغيره او قرض واستملاك ودعيه او عارية  
 خاله فيها او مضاربة استملاكها ورغمه ان ذلك كان في حالة الحجر ان صدقه  
 المقر له ان ذلك كان في وقت الحجر لا يبرمه شئ في الحال الا في دين القصب ولو  
 قال المقر له بل كان ذلك في الاذن كان القول قول المقر له وهو بخلاف القصب الماذون  
 اذا اقال في اقراره لفلان بغيره في حالة الحجر فانه لا يواخذه ويكون مضمرا  
 في الاستناد صدقه المقر له او كذبه وكذلك المعنوي الكبير الماذون وهو كالمسافر  
 اذا اختلفا فقالت المرأة تزوجتني وانا محجوبة او معتدة الغير وكونها محجوبة  
 او معتدة الغير معروف وقال الزوج لا بل تزوجتك وانت مسلمة فارعة كان  
 القول قول الزوج اما القصب الماذون والمعنوي اذا اقر بالقصب واصافه في حالة  
 الحجر يواخذه في الحال صدقهما المقر له او كذبهما كما في العبد ولو اقر بغيره  
 او ودعيه استملاكها في حالة الحجر وكذلك الجواب عند احيونة وعند همام  
 صدقه المقر له في الاضافة يواخذه في الحال العبد الماذون والمديون اذا اقر  
 مولاه في مال في دين العبد فقال العبد هو مالي وقال مولاه هو لي كان القول قول  
 العبد ولا يصح للمولى حتى يقضي دين العبد وان كان العبد الماذون في ماله مولاه فان  
 كان المان الذي اختلفا فيه من تجارة العبد فهو للعبد وان لم يكن من تجارة  
 للمولى فان كان المان في دين العبد والمولى كان المان بينهما وان كان متهما حتى  
 والمال في ايديهم كان بينهما ثلاثا قاضي خان محط اذا اقر العبد  
 المديون مع عليه بالدين لا يصير مختارا للغير فان وقع الاختلاف بين المولى  
 والغير فقال الغريم اعتقته ولنا عليك القيمة وقال المولى لم اعتقه فالقول  
 قول المولى ويباع العبد للغير ما سكا ان خانيته الفصل السابع في  
 بين رجلين فاذن له احدهما في التجارة الاصل ان اذن احد المولين صح في  
 نصيبه غير صحيح في نصيب صاحبه واذ اصح الاذن في نصيب الاذن لا في نصيب  
 الشاكن فليس للشاكن ان يفتح الاذن ثم قال ويجوز جميع اشترااته وبياعاته  
 واذ اجاز اشترااته وبياعاته في الكل فحقه الدين وفي يد كسب هل يصرف  
 جميع الكسب الى دين الغريم ام لا فالمسئلة لا تحل من ثلاثة اوجه اما ان يكون

هذا هو الوجه الثاني في اقرار العبد الماذون  
 في دينه ان لم يكن عليه دين او لم يكن  
 له مال في دينه ان لم يكن عليه دين او لم يكن  
 له مال في دينه ان لم يكن عليه دين او لم يكن

هذا هو الوجه الثالث في اقرار العبد الماذون  
 في دينه ان لم يكن عليه دين او لم يكن  
 له مال في دينه ان لم يكن عليه دين او لم يكن  
 له مال في دينه ان لم يكن عليه دين او لم يكن

واجب على العبد سبب الكسب الذي في يده فان كان كسب تجارته وقد حقه الدين بسبب  
 التجارة وقد علم ذلك اذا كان الدين واجبا عليه لا بسبب الدين الذي اخرج واما اذا لم  
 يعلم حال الكسب الذي حدث بالسبب الذي وجبه الدين او بسبب غير السبب الذي  
 به الدين وقد اختلف لوليان في ذلك فقال الشاكن لا بسبب الذي وجبه الدين  
 بان قال استغاده بالهبة لا بالتجارة فيعتنا بصفان وقال لا اذن للعبد لا يستغف  
 بالتجارة التي هي سبب وجوب الدين والكل ضرر الى الدين فاقول قول المولى  
 قياسا وفي الاستحسان القول قول العبد سكا ان خانيته اذا كان في دين  
 الماذون قال فقال المولى هو مالي وقال العبد بن فاقول قول العبد وان لم يكن على  
 دين فاقول قول المولى سكا ان خانيته العبد لا يحلوا ما ان يكون ماذونا  
 له او محجورا عليه فان كان محجورا فانه يواخذه بافعاله دون افعاله الا فيما يجمع على  
 كالقصاص وحمل الزنا وحمل الشرب وحمل القذف فانه يصح اقراره فيها وحضر المولى  
 ليس بشرط هذا اذا اقر فان اقيم عليه البينة فحضر المولى شرط عند احيونة وعند  
 وقال ابو يوسف ليس بشرط فاما الاقرار بلجانية التي توجب الدفع او القدر لا يصح  
 محجورا كان او ماذونا واما الاقرار بملكية او بالقصب فبغير مال في المحجور عليه لا  
 يصح وفي الماذون يصح واخذه في الحال اذا اقر بغيره في يده انه ابن فلان او دعيه  
 قال انه حر لم يملكه قط فالقول قوله الاصل في مجلس هذه المسئلة الماذون  
 اذا اقر بحرية طارئة لما في يده لا يصح اقراره ومضى اقراره في الاصل الثابتة  
 بالظاهر صح اقراره وانما يكون بقرينة ظاهرة اذا اظهر في العبد المقر به اما ان  
 الرق وعلا ماله وذلك بان اقر الماذون بان هذا مملوك ورقيق وصدق المولى  
 في ذلك ان كان مما يعبر عن نفسه كان القول قول الماذون انه مملوك ثم اقر انه حر الاصل  
 فان اقر بهذا اقرار حرة طارئة فلا يصح سكا ان خانيته ولو اقر العبد  
 ان هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان فلان اعتقه قبل ان يبيعه منه فانه  
 وهو حر وانكر البائع ذلك فان العبد مملوك له على حاله ولا يصح للماذون على  
 اقر به على البائع وكذلك لو كان المشتري ماذونا الا ان المشتري اذا كان حرا فالعبد  
 عليه حكم اقراره واذ كان عبدا ماذونا فالعبد لا يعتق عليه لان هذا اقرار حرة  
 طارئة بعد الرق وانه صحيح من الحر غير صحيح من العبد الماذون ولترقيق بشئ من  
 ذلك وكذبه البائع فان الماذون لا يصح فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد



من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يوم يرفع العبد المذون لأن المادون أقدر  
 بعينه في يده أنه لا يجني وأقر المادون أنه بذلك غير صحيح في حق نفسه  
 سكتا خانيته العبد المادون إذا التقط لقطا ولا يعرف ذلك إلا بقوله  
 فقال المولى كذبت بل هو عتدي فالتقوا المادون لأن الخ لا ترى أنه لو أقر بعين  
 في يده لغير المولى صح إقراره وإن كذبه المولى سكتا خانيته قال من قدم  
 ضرر وقال ناعبد فلان فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة لأنه انجبر  
 بالأذن فالأخبار دليل عليه وإن لم يجز فصرفه إذا أظهر أن المجز مجز على  
 مرجح مجز والعقل بانطاهر هو الأصل في المعاملات كيلا يضيع الأمر على  
 إلا أنه لا يباع حتى يحضر مولاه لأنه لا يقبل قوله في الرقية لأنها خالصة للمولى  
 بخلاف الكسب لأنه حق العبد على ما يتناه فان حضر المولى فقال هو ما ذون يبيع  
 في الدين لأنه ظهر الدين في حق المولى وأما قوله هو محجى فالتقوا له لأنه متناه  
 بالأصل هـ رايه المذون إذا كان ماذونا فائق لا يصير محجى أو  
 المادون إذا استمر العتد لا يصير محجى قبل الأخر إذا دار الحرب وبعد الأخر  
 يصير محجى وإن وصل العبد إلى مولاه بعد ذلك لا يعود ماذونا إذا أبو العبد  
 المادون يصير محجى عند علمائنا الثلاثة وإن عاد العبد من الأباقة هل يعود  
 الأذن لاختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يعود أن كان العبد باع واشترى في  
 حال باقه لم يكرمه شيء من ذلك فان قال الذي باع العبد أن العبد لم يكن أبقا  
 وقال المولى كان أبقا فالتقوا قول الذي باع العبد وعلى المولى البينة أن عبده كان  
 وأنه باع واشترى منه حال باقه فان أقام البينة فالبينة بينة الذي باع  
 فان أقام المولى بيته أنه أبو منه إلى موضع كذا وأقام باع العبد بيته أن المولى  
 أرسله إلى ذلك الموضع ليشتري فيه ويبيع فالبينة بيته البائع ثانيا خانيته  
 نقى له صلح الحقيقة إذا كان على العبد دين وفي يده مال فاختلف العبد  
 والمولى فالتقوا قول العبد ويقضى منه الدين لأن الكسب في يده والمادون في  
 الذي في يده كالحس ولو تنازع المادون والهجني فيما في يده من المال فالتقوا قول  
 العبد ماذونا أنه فيما رجع إلى اليد كالحس ولو جرح المادون والمادون نفسه من خط  
 يخط معة أو من تلج عمل معة وفي يد الأجير ثوب فاختلفا فقال المستاجر هو  
 وقال الأجير هو فان كان الأجير في جانيات التجار والخطاط فهو للجار والخطاط

وان لم يكن في منزله وكان في السكة فهو للأجير لأن الأجير إذا كان في الخطاط  
 مذر الخطاط في يد الخطاط كان الأجير مع ما في يده في يد الخطاط ضررون وإذا كان  
 في السكة لم يكن هو في يده وكذا ما في يده كما لو كان مكان الأجير جني ولو جرح  
 المولى عبد المجز من رجل ومعه ثوب فادعاه المولى والمستاجر فهو للمستاجر  
 سواء كان العبد في منزل المستاجر أو لم يكن بخلاف الأجير إذا لم يكن في منزل  
 أنه يكون للأجير دون المستاجر ووجه الفرق أن يد العبد يد نيابة عن  
 المولى وقد صار مع ما في يده بالأجارة في يد المستاجر فكان القول قول صاحب  
 اليد وما يد الأجير قيد إضافة إذ هو في حق اليد كالحرف فلا يعتبر بنفس الأجارة  
 في يد المستاجر ولو كان المحجور في منزل المولى فهو للمولى لأنه إذا كان في منزل  
 المولى كان في يده لكن منزله في يده فقول يد المستاجر والله أعلم بدائع شرح  
 ولو أن عبدا ماذونا ومكاتب أو جرح نفسه من خطاط لخط معة أو يبيع له  
 ويشتري وكان في يد الأجير في جانيات المستاجر وفي منزله فالتقوا قول المستاجر  
 حكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله أنه كان يقول  
 إذا كان فيه شيء هو من اليد العمل فالتقوا قول الأجير وفي الأخيرة وإن كان  
 في السكة أو في منزله فالتقوا للأجير ولو كان الأجير لأبسا ثوبا وباقى المسئلة  
 فالتقوا قوله سواء كان في منزل المستاجر وفي السكة الخ وفي الأخيرة ولو  
 كان المحجور لأبسا الثوب فالتقوا للمولى وهذا بخلاف ما لو كان العبد المحجور  
 ركب على الدابة ووقع الاختلاف بين المستاجر والمولى في الدابة حيث كان القول  
 قول المستاجر ولو كان العبد ماذونا وفي التجارة وفي يد العبد متاع وهو في منزل  
 مولاه فقال المولى هو وقال العبد هو فان كان ذلك من تجارة العبد فهو  
 ولم يذكر محمد في الأصل إذا كان المتاع من تجارة قهحا حكى عن الفقيه أبي بكر البجلي  
 ينبغي أن يقضى للمولى ولو كان المادون ركب على الدابة أو لأبسا الثوب ووقع  
 الاختلاف بين المولى والعبد في ذلك قضى به للعبد سواء كان من تجارة أو لم  
 يكن سكتا خانيته العبد إذا باع واشترى ولم يقل وقت المبيعة أو ما  
 أو محجور فلقه ديون ثم قال أنا محجى لم ياذن لي مولاي في التجارة وقال لغرما  
 لا بل أنت ماذون فالتقوا قول الغرما استحسنانا ولا يمين على الغرما وإذا جعلنا  
 القول قول الغرما وجعلناه ماذونا وكان العبد قريبا لأذن صرحنا فالقياس

**فصل الاختلاف في التقيد في يد المادون**  
 المولى هو المولى وقال العبد هو فالتقوا قول العبد  
 خواهر زاده ولا يصدق المولى عليه حتى يقضي الدين



ان لا يباع ما في يده من الكسب بدينه ما لم يحضر المولى وفي الاستحسان يباع  
 بدينه فان فضل شيء من دينه بعد ما بيع كسبه لا يباع رقبته قياسا واستحسانا  
 ما لم يحضر المولى • **كتاب حانيته** • فان ادعى المشتري ان العبد محجور عليه  
 وقال لا ادفع اليه المبيع لانه يتأخر حتى الى ما بعد العتق وقال العبد انا ما دون  
 فاقول في ذلك قول العبد ولا يمين عليه ويجوز التنازع على دفع ما باع من العبد ويأخذ  
 الثمن من العبد وكذلك لو اشترى رجل من العبد شيئا فادعى المشتري قال ان العبد كان  
 محجورا وقال العبد انا ما دون فاقول قول العبد ولا يمين عليه فان قال المشتري انا  
 اقيم البيعة انه محجور عليه لا تقبل بيعة ذلك وكذلك لو اقام المشتري البيعة على اقرار  
 العبد انه محجور عليه لا تقبل • **كتاب حانيته** • لو قال العبد قد هلك الرهن  
 ولا يعرفه لا يقوله كان لقول قوله ويبرأ المولى من الدين كما لو كان العبد احييا  
 • **كتاب حانيته** • ذكر في المأذون الصغير اذا اشترى العبد متاعا فقال لبايع  
 انا اريد ان افسد المبيع لانك عبد محجور عليك فقال العبد لا بل انا ما دون كان لقول  
 قول العبد • **كتاب حانيته** • **كتاب الغصب**  
 رجل حمل على ظهره دابة انسان بغير اذنه حتى تورط ظهره للرابية فشقه صاحبها  
 قال الفقيه ابو الليث يبتلوا من اذن من الجرح لا ضمان على احد وادفعوا فدا  
 من الشق فكذلك وان كان من الورع يضمن الغاصب وكذا اذا مات وان اختلفا في القول  
 للذي استعمل الدابة مع يمينه ان خلف برى عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان  
 النقصان • رجل غصب من رجل جارية وغيثها واقام الموصوب منه بيعة انه  
 غصب جارية له ولم يذكر وصف الجارية ولا قيمتها قال في الكتاب يحبس  
 حتى يحج بها ويردها على صاحبها وقال ابو بكر البجلي رحمه الله تعالى  
 المسئلة ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب بذلك لان اقراره ثابت بالبيعة كالا  
 معاينة واما الشهادة على فعل الغاصب لا يقبل مع جهالة الغصبوب لان المقصود  
 اثبات الملك للمدعى في الغصبوب ولا وجه للقضاء بالمجهول وكذا لا بد من اثبات  
 ان ما هو المقصود من الدعوى في الشهادة وقال الشيخ الامام الزاهد  
 شمس الامية السرخسي رحمه الله لا يصح ان هذه الدعوى والشهادة صحيحة  
 الضرورة فان الغاصب يكون متمتعا بغير اخصار الغصبوب عادة والشهود على  
 لا يقفون على وصف وانما يتأتى منهم معاينة قبل الغصب فسقط اعتبار علمهم

باوصاف الغصبوب مكان الضرورة فيثبت بشهادتهم فعل الغصب في محل هو  
 ما استقوم ويصير ثبوت ذلك بالبيعة كالثبوت باقراره فيحسب حتى يأتي  
 بها ويردها على صاحبها فان قال الغاصب قد ماتت الجارية او بعته ولا  
 اقدر عليها فان القاضي لا يجعل بالقضا بالقيمة لان القضا بالقيمة ينقل حق  
 الغصبوب منه عن العين الى القيمة فيتلوم وذلك مفوض الى رأى القاضي  
 وهذا الذي يرخص للغصبوب منه بالقضا بالقيمة له فاما اذا رضى فانه يقضي  
 ولا يتلوم فان اختلفا في قيمتها كان القول قول الغاصب مع يمينه فان قضى القاضي  
 بالقيمة ثم ظهرت الجارية فان كان القضا بالقيمة بالبيعة او بنكول الغاصب  
 او باقرار الغاصب بما ادعى المالك من قيمة الجارية كانت الجارية للغاصب  
 لا سبيل للغصبوب منه عليها وان كان القضا بالقيمة بغير الغاصب بعد ما  
 حلف الغاصب بخير الموصوب منه ان شاء استرد الجارية ورد ما قبض على  
 الغاصب وان شاء امسك تلك القيمة ولا سبيل له عليها وقال الكرخي  
 هذا اذا كانت قيمتها بعد ما جات الجارية اكثر مما قال الغاصب اما اذا كانت قيمتها  
 مثل ما قال الغاصب لا سبيل له على الجارية وفي الكتاب اطلق الجواب وقال  
 الشيخ الامام شمس الامية السرخسي لا يصح ما قال في الكتاب وهذا مذهبنا  
 وعلى قولنا شافعي رحمه الله الجارية باقية على ملك مولاهما يستردوها  
 مولاهما فيرد القيمة المقبوضة • **قاضي حان** • وفي التهذيب قال  
 الغاصب غصب منك هذا العبد وقال الغصبوب منه بل عتد آخر وجاربه  
 فاقول للغاصب • ولو قال الغاصب غصبته اعور وقال المالك بل اعور  
 فاقول للغاصب • ولو ادعى الغاصب الرد وانكر المالك فاقول قوله • وفي  
 جامع الخوامع ما تذا واليد واقام رجل انه غصب منه وخر او دعه قضى  
 بينهما وكان حق من الغرماء وكذا في الدرر المعينة • اقام رجل البيعة انه  
 غصب منه اليوم والاخر انه غصب منه شهر فقياس قول ابي حنيفة للاخر  
 وضمن القيمة الاول وقال ابو يوسف الاول ولا شيء للاخر • **ابو الغصبوب**  
 يد غاصب آخر فاختلفا في قيمته قال المولى كان قيمته يوم الغصب الف الف وقال  
 في يد الثاني فاقول للغاصب اخذ من الاول بقوله خمس مائة ثم ظهرت في يد الثاني  
 وقيمته الف الف فاقول للغاصب اخذ من الاول بقوله خمس مائة ثم ظهرت في يد المولى



بالجبار ان شاء اخذ من الاول تمام لا لهما ورده . وفي المستقى ابن سماعة  
عن ابي يوسف رحمه الله في رجل غصب من آخر عبدا فوجده المصوب عنه عبدا  
فاخذ وهو في يده مال فقال الغاصب هو مالي وقال المصوب منه هو مالي  
ان كان العبد في منزله الغاصب والمال في يده فهو للغاصب وان لم يكن في يده  
الغاصب فهو للمصوب منه . بشر عن ابي يوسف رحمه الله غاصب  
اذا قال صبت الثوب انا وقال المصوب منه غصبته مضبوغا فالقول  
المصوب منه وكذلك اذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف فهو مثل  
اختلفا فيهما في الصنيع وعن محمد اذا وقع الاختلاف في بناء الدار فالقول قول  
رب الدار كما قاله ابو يوسف وانا قاضا البيعة فالبيعة بين الغاصب  
وكذلك النخل والشجر في الارض . وفي الاختلاف في متاع موضوع في الدار  
او في آجر موضوع او في باب موضوع فالقول قول الغاصب والبيعة بينه  
منه . رجل غصب عبدا فجاءه باعه وسلك العبد وقبض الثمن ومات العبد في  
يد المشتري فقال انا امرته بالبيع فالقول له ولو قال لم امره ولكن خسر  
بلغني لا يلتفت الى قوله ولا يسيل له على الثمن الا ان يقيم البيعة انه جاز  
البيع قبل موت العبد . **كتابا خايبه** . وان اختلفا ان كان المدعى  
على ما ادعى قضى بتلك القيمة فان لم يكن فالقول للغاصب مع يمينه .  
بأنه ما قيمته الا عشرين درهما فاذا اختلف وادى القيمة ثم ظهر الحار  
كان للمالك الخيار . **كتابا خايبه** نقلها صاحب الحديث . اذا ادعى  
رجل على رجل انه غصب منه ثوبا او قراغا غصب بذلك ثم اختلفا في قيمته فقال  
المصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما ادري ما كانت قيمته  
علمت ان قيمته لم تكن مائة فالقول قول الغاصب مع يمينه ويؤمر الغاصب  
بالبيان وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه المصوب منه من الزيادة  
وان حلف ولم يثبت ما ادعاه المصوب منه ذكر في كتاب الاستحلاف ان المصوب  
منه يحلف ان قيمة الثوب مائة ويأخذ من الغاصب مائة وكان الحاكم ابو محمد  
يقول ما ذكر من تخليف المصوب منه واخذ المائة من الغاصب يمينه لا يكاد يصح  
لانا لمعصوب منه مدع واليمين عندنا لم يشرع حجة للمدعى وكان يقول الصحيح  
من الجواب ان يقال لقاضي يوقعا لغاصب ويذكر له كل ما يصح قيمة الثوب فيقول

يقول ولا كانت قيمته مائة فان قال لا يقول كانت خمسين فان قال لا يقول كانت  
خمس وعشرين هكذا الى ان يثبت الحافل ما لا يجوز ان ينقص قيمة الثوب منه  
في العرف والعادة واذا انتهى الى ذلك الزم ذلك وجعل القول قوله في الزيادة  
مع يمينه وجعل الجواب فيه كالجواب فيمن اقر بحق مجهول في عين غيره في يده  
فالقاضي يأمر بمقداره واذا لم يبين القاضى ليمس له السهام الى ان ينتهي الى  
اقصى السهام ولا يقصد منه بالتعليك في العرف والعادة فيلزمه ذلك  
فيجعل قوله في الزيادة قوله مع يمينه ومن المشايخ من شغل بتعحيح ما ذكر  
في الكتاب . **كتابا خايبه** . جاء الغاصب بثوب وقال ان غصبته  
هذا وقال المالك بل غصبت ثوبا اخر غير هذا الثوب هرويا او مرويا فالقول قول  
الغاصب . **كتابا خايبه** . وفي التراجيح لو اختلفا في عين المصوب وفي  
صفتيه او في قيمته فالقول للغاصب مع يمينه . **كتابا خايبه** نقلها  
ابن الموقد . ادعى على اخيه غصب منه جبة فقال غصبته الطهارة فالقول  
قوله ولو قال قد غصبته الجبة ثم قال الحشوي والبطانة الى وقال  
الارض ثم قال الاشجار لم يصدق في هذا كله الكل في الاصل . خلاصة  
الفنساوى . انت الجارية التي تخاصى بلا اذن مولاهما وطلبت البيع وهبت  
ولا يدري اين ذهبت . وقال التخاصى ردتها عليك فالقول للتخاصى ولا يضمنها  
تاويله اذ لم يأخذها التخاصى ومعنى الرد ان يامر بها التخاصى بالذهاب الى  
منزلها وكان التخاصى منكرا لغصبها اذ اخذ التخاصى الجارية من الطريق او  
ذهبت بها من منزل مولاهما بخلاف اذن مولاهما لا يصدق ادعى عليه انه غصب  
جبة فقال الطهارة لك لا غير فالقول له . زعم الغاصب انه صبغه وزعم  
المالك انه اخذ منه مضبوغا وفي بناء الدار وحلية السيف فالقول  
للمالك وان برهنها للغاصب . **كتابا خايبه** . لو ادعى انه غصب امته  
ولم يذكر قيمتها سمع دعواه ويؤمر برده الامة ولوها بكه فالقول في قدر  
الغاصب . غاصب الغاصب اذ ادعى الغاصب الاول برى ولو هلك المصوب  
في يد فادى القيمة الى الغاصب برى ايضا فليس للمالك ان يضمن الثاني  
لقيام القيمة مقام العين وهذا لو كان قبض الاول للقيمة معروفا ببيته او  
تصديق المالك سوا قبض حكما او بدونه واما لو اقر الغاصب بذلك صدق

في الآيات الفصول او قال غصبته  
ثم قال ابن الموقد او قال غصبته  
ومثله في الاجابة



في حق نفسه لا في حق المالك والمالك فخير يضمن ايها شاة. ان من قال غير  
عصبتني هذا الثوب وقال الرجل اخذته منك وديعة فالقول المقر والمقر  
يضمن مع ان المقرمة نصر على الاخذ وديعة فمما اولى. جامع الفصولين  
قال الغاصب رد دونه عليك وقال المالك بل هلك عندك فالقول للمالك  
خير. انى. ادعى انه اوراق خمر المسلول وقال رفته بعد ما صار خلا  
فالقول للمتلئف. قبيحة. اذا ماتت الدابة المغصوبة ووقع الاختلا  
بين الغاصب والمغصوب عنه فقال الغاصب رد دونه الدابة عليك ونفقت  
عندك وقال رجل الدابة بل نفقت عندك من ركوبك ولو يكن لكل واحد  
بينة فالقول قول رجل الدابة كما قال اكلت مالك باذنك وانكر صاحب المالك  
القول قوله فان اقام جميعا البينة بان اقام رجل الدابة البينة انها عند  
الغاصب من ركوبه واما الغاصب البينة انه قد رد ها عليه ثم ماتت في  
يده فان الغاصب يضمن قيمتها. وذكر شمس الائمة السخى في شرحه في  
مسئلة الفرق ما ذكر انه لا ضمان على الغاصب على قول محمد واما على قول ابو  
فهم صام. وان اختلفت دابة الثوب والغاصب في قيمة الثوب وقد استملكه  
الغاصب فالقول للغاصب مع يمينه وان لم يكن لرب الثوب بينة وجاء الغا  
بينة ان قيمة ثوبه كذا وكذا ورجل الثوب وسأل يمينه يعني يمين الغاصب  
يخلف على دعواه ولا تقبل بيته قال مشايخنا ينبغي ان تقبل بيته  
لا سقط اليمين عن نفسه وقد تقبل البينة لا سقط اليمين الا على المود  
اذا ادعى رد الوديعة يقبل قوله ولو اقام البينة على ذلك قبلت بيته  
تاتا رخصته نقله صاحب الحديقة. ومن غصب عينا فغصبها فغصبه  
قيمها ملكها وهذا عندنا وعند الشافعي لا يملكها لان الغصب عدوان  
فلا يصلح سببا للملك كما في المدبر ولنا انه ملك البذل كماله والمبذل قابل  
للقول من ملك الى ملك فيملكه دفعا للضرر عنه بخلاف المدبر لا يملكه غير  
للقول بخلاف المدبر نعم قد يفسح التدبير بالقضاء لكن البيع بعد يصادق  
والقول في القيمة قول الغاصب مع يمينه لان المالك يدعى الزيادة وهو ينكر  
فالقول قول المنكر مع يمينه لان القيمة للمالك البينة باكثر من ذلك لانه ثبته  
بالحجة الملزمة. ه. رايه. اذا اختلف الغاصب والمغصوب منه في

القيمة

القيمة فالقول قول المغصوب قول الغاصب مع اليمين الا ان قيم المالك  
البينة بان القيمة اكثر مما قاله الغاصب فينبذ يمينه لانه نورد  
بالحجة الملزمة. يسكان الحكماء. ولو اختلفا في اصل الغصبا  
في جنس المغصوب او نوعه او قدره او صفته او قيمته وقت الغصب فالقول  
في ذلك كله قول الغاصب لان المغصوب منه يدعى عليه الضمان وهو ينكر  
القول قوله اذا القول في الشرع قول المنكر. كدابع. ذكر في غصب العباد  
عن ابي حنيفة رحمه الله في الحجر فبين اعطى رجلا د رهميا ينظر ليدفعه  
فانكر ضمن ان لم يقبل له اغمى وكذا لو اراه قوسا فمده فانكر او ثوبا فخرق  
وروى ان كان لا يضمن الا بالقر لا يضمن الا ان يجاوره ويصدق انه لم  
يجاوره. محسم الفتاوى. الاصل براءة الزمة ولذا لم يقبل في  
شغلها شاهدا واحدا ولذا كان القول قول المدعى عليه لموافقة الاصل  
على المدعى دعواه ما خالف الاصل فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمغصوب  
قول الغارم لان الاصل براءة عمان اد. ولو اقر بشئ او خر قبل تفسيره بماله  
قيمة فالقول للمقر مع يمينه ولا يرد عليه مال الا قريبا ههنا ودناير فاهم  
يلزمه ثلاثة د رهم لانها اقل الجمع مع ان فيه اختلا فاقبل قوله اثنان  
فينبغي ان يحمل عليه لان الاصل براءة لان القول المشهور انه ثلاثة وعليه  
الافراد. من الاشكاه. اذا تصرف في ملك غيره فادعى انه كان  
فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فماتت وادعى انه كان باذنها  
وانكر الوارث فالقول للزوج كذا في القبيحة. اشكاه.

كتاب الشفعة

انكر المشتري طلب الشفعة حين علمه فالقول له مع يمينه على نفي العلم اشباه  
فان قال المشتري اني اشتريت هذه الدار التي تريد ان تلحقها بالشفعة منذ  
سنة وقد علم المدعي بهذا الشرا ولم يطلب فقول القاضى المدعى متى اشترى  
هو هذه الدار فان قال المدعى طلبت الشفعة حين علمت كان صحيحا وكفاه  
ذلك فان قال المشتري ما طلبت حين علمت كان القول قول الشفيع وان قال  
الشفيع علمت منذ سنة وطلبت وقال المشتري لم يطلب كان القول قول  
المشتري وهو كالبكر اذا زوجت وبلغها الخبر فردت فلحقه مما الى القاضى



فقال الزوج حين بلغها الخبر سكنت وقالت ردت حين علمت كان القول قولها  
ولو قالت علمت يوم كذا وردت لا يقبل قولها. ولو قال الشفيع لأعطي  
الأساعة كان القول قوله وعلى المشتري البينة أنه علم قبل ذلك ولم يطلب  
ولو قال المشتري أنه لم يطلب الشفعة حين يقضى وقال الشفيع طلبت الشفعة  
كان القول قول المشتري ويحلف بالله أنه لم يطلب الشفعة حين يقضى. ولو  
قبل للشفيع متى علمت فقال أمرا وفي يوم قبل هذه الساعة لا يقبل قوله إلا  
ببيته. ولو أن رجلا ادعى شفعة الجوار قبل رجل لا يرى الشفعة بالجوار  
المدعى عليه وقال لا شفعة له كان القول قوله ويحلف بالله ما لهذا قبلت  
في هذا الدار لأنه لو حلف على هذا الوجه يحلف بناء على مذهبه فيقول هو  
رجل تبايعا وطلب الشفعة بحضرة البائع والمشتري فقال البائع كان البيع  
معاملة وصدقته المشتري في ذلك قال الشيخ الإمام أبو محمد  
ابن الفضل فهما لا يصدقان على الشفيع إلا أن يكون البيع بمن لا يبيع مثل ذلك  
المبيع مثله ذلك الثمن لقلته حينئذ يكون ذلك البيع بيع معااملة ولا يكون  
للشفيع فيه الشفعة ألا ترى أنه لو جرى هذا الاختلاف بين البائع والمشتري  
فقال البائع بعت معااملة وقال المشتري لا بل كان البيع بيع رغبة ان كان  
بشئ لا يباع ذلك المبيع مثله ذلك لقلته كان القول قول البائع وأن لم يكن ذلك  
كان القول قول المشتري. رجل اشترى دار لابنه الصغير فادعى الشفيع أن أخذ  
بالشفعة واختلف مع الشفيع في الثمن كان القول قول الأب لأنه ينكر حق الصغير  
من الثمن ولا يمين لأن فائدة الاستحلاف الإقرار ولو أقر الأب بما ادعى الشفيع  
لا يصح إقراره على الصغير. المشتري مع الشفيع إذا اختلفا في الثمن كان القول  
قول المشتري مع يمينه وإن أقام البينة على ما ادعى يقضى ببيته الشفيع عند  
أبي حنيفة وقال أبو يوسف البينة بيته المشتري. قاض حان.

ولو هدهد المشتري البناء فاختلف هو والشفيع في قيمة البناء فالقول للمشتري  
مع يمينه والبينة له أيضا على قياس قول أبي حنيفة هكذا قاله محمد وقال  
أبو يوسف على قياس أبي حنيفة البينة للشفيع. وجيز. اشترى  
دار فحضر الشفيع فإذا ان يلحق الدار فقال المشتري أحدثت فيها هذا البناء  
وقال الشفيع لا بل اشتريتها مبنية كما هي كان القول قول المشتري وإن أقام

ولو انكر الشفعة بالجوار يحلف بالله لا بد الشفعة  
قبلت على قول من يرى الشفعة بالجوار لأنه لو لم  
يطلبه ما لم يثبت الشفعة فحلف فيقول حق المدعى  
شفعي المذهب إذا جاء إلى القاضي وادعى الشفعة  
فالقاضي يلقي بيمينه بالشفعة أم لا ما ذكره هذه المسئلة  
في شيء من الكتب وقال بعضهم لا يقضى ومنهم من  
يقضى ومنهم من قال إذا تقدم إلى القاضي يقول له بل  
تعتقد وجوب الشفعة بالجوار أن قال نعم يقضى له  
بها وإن قال لا أقامه من ذلك الموضع ولم يسمع  
كلامه قال سبب الأئمة الحلواني هذا الوجه الأناويل  
واحبها جميع الفقهاء

وكذا في القنية  
وجامع الأئمة  
بلايين  
بلايين  
البينة للشفيع عندهما وعند أبي يوسف  
فصل الولي عام من الوجه

البينة كانت بيته الشفيع أولى. وكذا لو اشترى أرضا فحضر الشفيع فيها  
أشجار واختلفا على هذا الوجه فأنما يكون القول قول المشتري إذا لم يكن مكرها  
ظاهرا فإن كان مكرها ظاهرا بان قال أحدثت فيها الأشجار أم لا يقبل قول  
ولو قال اشتريت منذ عشرين يوما وأحدثت فيها الأشجار قبل قوله أي أبين  
وقنا لا يكون به الظاهر. وإن قال المشتري اشتريت البناء خمسمائة درهم ثم  
اشتريت الأرض بعد ذلك أو قال اشتريت الأرض بدون البناء ولا ثم اشتريت البناء  
بعقد آخر فلا شفعة لك في البناء لأنه نقل صار مقصودا وقال الشفيع لا بل  
اشترت معا في صفقة واحدة في قياس يكون القول قول المشتري وفي  
الاستحسان يكون القول قول الشفيع لأن المشتري ينكر الشفعة في البناء ففرق  
الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهرا فلا يقبل قول المشتري. ولو قال  
المشتري وهب لي البناء ولا ثم اشتريت الأرض كان القول قول المشتري ويأخذ  
الشفيع الأرض بدون البناء وكذا لو قال اشتريت النصف ثم النصف وقال  
الجار وهو الشفيع اشتريت الكل بعقد واحد كان القول قول الشفيع استحسانا  
وإن أقام البينة كانت البينة بيته المشتري في قول أبي يوسف لأنه هو المحتاج  
إلى البينة وعلى قول محمد البينة بيته الشفيع. وإذا ادعى المشتري أنه اشترى  
الكل معا بعقد واحد وادعى الشفيع أنه اشتراه متفرقا كان القول قول  
وإن قال المشتري وهب لي هذا البيت من الدار بطريقه إلى باب الدار ثم ادعى  
ما بقي من الدار بألف درهم وقال الشفيع لا بل اشتريت كل الدار بألف درهم  
كان القول قول المشتري في البيت ويأخذ الشفيع كل الدار غير البيت وطريقه إن  
شاء بالف فإن أخذ البائع هبة البيت كان القول قوله مع يمينه وإن صدق  
البائع المشتري فيما قال كان البيت للمو هو بوله ولا يصدقان على إبطال الشفعة  
في الدار لأن شركة المشتري قبل شراء الدار لا تظهر في حق الشفيع بقولهما إلا  
أن يقيم البينة على الهبة قبل شراء الدار فيصير المشتري شريكا في الدار فيثبت على  
الجار. رجل اشترى دارا فادعى الشفيع أن المشتري هدهد طائفة من داره وكذا  
المشتري كان القول قول المشتري والبينة بيته الشفيع. قاض حان.

وإذا اطلب يسأل القاضي الخصم أي عن ملكية الشفيع الدار المشفوع بها فإن  
به أو بهن الشفيع أو نكل الخصم عن الحلف على علمه بأنه مال له كذا سأل عنه

ولو قال المشتري اشتريت البناء ثم العدة فلا شفعة  
لك في البناء وقال الشفيع لا بل اشترتها جميعا  
فالقول للشفيع مع يمينه على العلم والبينة بيته  
عند أبي يوسف وعند محمد بيته الشفيع أول  
المشتري أحدثت فيها هذا البناء أو الشجر أو الزرع وكذا  
الشفيع فالقول للمشتري وإن أقام البينة بيته الشفيع  
وجيزه لطله العام



الشرا فان اقربه او نكل عن الخلف على الحاصل والسبب قد مر في كتاب الدعوى ان في  
دعوى شفعة الجوار تخلف على السبب او برهن الشفيع فضى له بها هذا اذا انكر  
المشتري طلب الشفيع واذا انكر فالقول قوله مع ميمنه • **اصلاح الايضاح** •  
قال طلبت كما علمت وقال المشتري لا بل خرت اطلب فالقول قول الشفيع قال  
الشفيع علمت يوم كذا او زمان كذا وطلبت وقال المشتري لم تطلب فالقول  
للمشتري قال المشتري شريت الارض والبائع وهب لي البنا وقال الشفيع  
فالقول للشفيع • **سرازيه** • اختلف الجار والمشتري في ملكية الدار  
التي يسكن فيها فالقول للمشتري وان كان دليل الملك طاهرا لان الظاهر لا  
يكفي للاستحقاق والجار ان يخلفه لكن على البتات عند محمد رحمه الله وعلى  
العلو عند ابو يوسف وبه يفتي • ويصدق واحد الجارين بالخيار الذي على  
جاره بما تحته لزيد وسلمه • **قوله** • اذا ادعى المشتري بالبائع والشفيع  
بالبائع فالقول قول المشتري مع ميمنه فان اختلف البائع معهما والدار في يد  
البائع او المشتري والتمن غير منقود فالقول قول البائع وبالحالفان وبترادف  
لان الاختلاف وقع في البيع والسلفة قائمة فباعه الشفيع بما قاله البائع  
ان شاء لان الوجوب بايجاب البائع فكان القول قوله • من الايضاح والمحيط  
والجامع والتجريد • **معين الحكام** • وفي فتاوى ابى الليث الشري  
اذا انكر طلب الشفعة فالقول قوله مع ميمنه فبعد ذلك ينظر ان انكر طلبه عند  
سماع البيع يخلف على العلو بالله ما تغلر ان الشفيع حين سماع البيع طلب الشفعة  
وان انكر طلبه عند لقائه تخلف على البتات وان بين مدة قربته بان قال  
بالشرا منذ عشرة ايام وطلبت حين علمت وقال المشتري لم تطلب حين علم  
فالقول قول المشتري وان قال المشتري انه علم قبل هذا الوقت الذي طلب  
ولم تطلب فالقول للشفيع وان انكر المدعى عليه جميع ذلك بان قال لا شفعة  
له قبلي فالقول له • **معين الحكام** • وفي الترجمة فان سلم على احد  
بان قال السلام عليك ولا يدري على من سلم سئل الشفيع انه سلم على  
اولاين فان قال على الاول لا تطلب شفيعته وان اختلفا فقال سلمت على ابي قد  
تطلبت شفيعتك وقال سلمت عليك فالقول للشفيع • **اتفق البائع والمشتري**  
على ان البيع كان بشرط الخيار للبائع وانكر الشفيع فالقول قولهما في قول البائع

اذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت  
فان قال ولو قال علمت اسم طلبت او قال كان  
وطلبها في ذلك الوقت لم يصدق الا بينة بهذا  
ذكره المحقق رحمه الله

من الشفيع

وهي مسئلة الاختلاف  
في التمن كما مر  
ولو برهن بالبائع او المشتري

ادعى المشتري ثمنه وابعه اقل منه بلا قبضه فالقول  
اي للبائع وبه اي بالقبض للمشتري

قال طلبت منذ علمت فالقول له مع ميمنه وان قال  
بالشرا يوم كذا وطلبت الشفعة حين علمت  
وقال المشتري لم تطلب فالقول للمشتري صح

**اول المسئلة**  
سئل ابو بكر عن ستم على المشتري ثم طلب الشفيع  
قال تطلب شفيعته وبه تأخذ قال ستم قلت لم تجز  
من يقول اذا ادعى الشفيع بالسلام على المشتري  
شفيعته فانكر ذلك ولو كان واقعا مع الارجح  
الشفيع على ان المشتري بطلت شفيعته بخلاف  
ما اذا سلم على المشتري صح

وإذا ادعى المشتري ثمنه وابعه اقل منه بلا قبضه فالقول  
اي للبائع وبه اي بالقبض للمشتري

الحج

و محمد واخذوا الروايتين عن ابى يوسف القول قول الشفيع • وفي الجامع ادعى  
البائع وانكر المشتري والشفيع ذلك فالقول قول المشتري استحسانا وذكر  
في التوارد ان القول قول البائع وهو القياس وكذا لو ادعى المشتري الخيار  
وانكر البائع والشفيع • ولو اشترى دارا فقال الشفيع للمشتري بعني هذه  
الدار وقال وهبت شفيعتك فقال الشفيع ليراعى بالبائع فالقول قوله مع ميمنه  
**خاتمة** • نقلها صاحب الحديقة • اما الاشهاد فليس بشرط لصحة  
الطلب حتى لو طلب على المواتية ولم يشهد صح طلبه فيما بينه وبين الله  
تعالى واما الاشهاد للاظهار عند الخصومة على تقدير انكاره لان من  
ان المشتري لا يصدق الشفيع في الطلب ولا يصدق في الفور ويكون القول  
قوله فيحتاج الى الاظهار بالبينة عند القاضي ونظيره من اخذ لقطة  
ليردها على صاحبها فهلك في يده لا ضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى  
بلا خلاف حتى لو صدقه صاحبها في ذلك ثم طلب منه الضمان ليس له  
ذلك بالاجماع اما الاختلاف الذي يرجع الى التمن فلا يخلو اما ان يقع  
في جنس التمن واما ان يقع في قدره واما ان يقع في صفته فان وقع في  
بان قال المشتري شريت بمائة دينار وقال الشفيع لا بالف درهم فالقول  
قول المشتري لان الشفيع يدعى عليه التملك بهذا الجنس وهو ينكر وكان  
القول قول المنكر مع ميمنه وان وقع الاختلاف في قدر التمن بان قال المشتري  
اشتريت بالالفين وقال الشفيع بالف فالقول قول المشتري مع ميمنه وعلى  
الشفيع البينة انه اشترى بالف لان الشفيع يدعى التملك على المشتري  
بهذا القدر من التمن والمشتري ينكر وكان القول قول المنكر ولو صدق البائع  
الشفيع بان قال بعت بالف ينظر في ذلك ان لو كان البائع قبض التمن فالقول  
قول البائع والشفيع ياخذ بالف سواء كان المبيع في يد البائع او في يد المشتري  
اذا لم يكن نقدا التمن لان البائع اذا لم يكن قبض التمن فالتملك يقع عليه  
بتملكه فيرجع في مقدار ما تملك الى قوله وان كان البائع قبض التمن لا يملك  
الى تصديقه والقول قول المشتري لانه اذا قبض التمن لم يبق له حق في  
المبيع اصلا ويكون اجنبيا فالتحق تصديقه بالعدم وروى الحسن عن  
ابى حنيفة ان المبيع اذا كان في يد البائع فالتملك يقع عليه فكان القول

الشرع في البيع  
لكن في البيع

فالقول قول البائع  
فان قال البائع  
فان قال البائع



في مقدر الثمن ولو اختلف البائع مع المشتري في الشئ والدار في البيع  
 والمشتري لكنه لم يقدر الثمن فالقول في ذلك قول البائع والبائع مع  
 المشتري بخالفان ويترادان والشفع يخلص الدار بما قال البائع ان  
 اما الخالف والتراد فيما بين البائع والمشتري في قوله عليه السلام  
 اذا اختلفا متبايعان تخالفا وترادا واما اخذ الشفع بقول البائع ان  
 شاء فلائنه اذا لم يقبض الثمن فالتملك يقع عليه فكذلك القول في مقدار  
 الثمن في حق الشفع قوله وان كان البائع قد قبض الثمن فلا يلتفت الى  
 قوله لانه صار جديا على ما بينا هذا اذا لم يكن لاحدهما بيعة لا للشفع  
 ولا للمشتري فان قامت لاحدهما بيعة قبلت بيئته وان اقام جميعا  
 فالبيعة بيعة الشفع عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف البيعة بيعة  
 المشتري ولو اشترى دارا بعرض ولم يتقابض حتى هلك العرض وانقبض  
 البائع فيما بين البائع والمشتري او كان المشتري قبض الدار والبائع لم  
 العرض حتى هلك وانقبض البائع فيما بينهما وبقي الشفع حتى الشفعة بقيمة  
 العرض على ما بينا فيما تقدم ثم اختلف الشفع والبائع في قيمة العرض فالقول  
 قول البائع مع يمينه لان الشفع يدعي عليه التملك بهذا القدر من الثمن وهو  
 ينكر فان اقام احدهما بيعة قبلت بيئته وان اقام جميعا البيعة فالقول قول  
 البائع عند أبي يوسف ومحمد وهو قول أبي حنيفة في قياس لعله ان ذكرها لم  
 ولو هلك المشتري بناء الدار حتى سقط عن الشفع قدر قيمته من الثمن ثم  
 اختلفا في قيمة البناء فها لا يخلو اما ان اختلفا في قيمة البناء والتقاضي قيمة  
 الساحة الف واما ان اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا فان اختلفا في  
 قيمة البناء لا غير فالقول قول المشتري مع يمينه لان الشفع يدعي زيادة في  
 السقوط وهو ينكر وان اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا فان الساحة  
 تقوم الساعة والقول في قيمة البناء قول المشتري لانه يكر معرفة قيمتها  
 للحال فيستدل بالحال على الماضي ولا يمكن تحكيم الحال في البناء لانه تغير  
 حاله والقول قول المشتري لما قلنا فان قامت لاحدهما بيعة قبلت بيئته  
 وان اقام جميعا البيعة قال أبو يوسف البيعة بيعة الشفع على قياس قول  
 أبي حنيفة وقال محمد البيعة بيعة المشتري على قياس قول أبي حنيفة وقال أبو

في مقدر

لا يملكه

من تلقاء نفسه البيعة بيعة المشتري الخ وان اختلفا في قيمة الثمن بان قال  
 المشتري اشتريت بثلثي مجل وقال الشفع لابل اشتريت بثلثي مجل فاقول قول  
 المشتري لان الحول في الثمن اصل والاجل عارض فالمشتري يملك بالاصل  
 فيكون القول قوله ولان العا قد عرف بصفة الثمن من غيره ولان الاجل ثبت  
 بالشرط فالشفيع يدعي عليه شرط التاميل وهو ينكر وكان القول قوله اذا  
 اشترى دارا فقال المشتري اشتريت العرصة على حدة بالف والبناء بالف فاقول  
 الشفع لابل اشترت بهما جميعا بالعين والدار بينهما فاقول قول الشفع لانه  
 افراد كل واحد منهما بالصفة حال الاتصال بين معتاد بل العادة بينهما  
 واحدة فكان الظاهر شاهد للشفيع فكان القول قوله وانهما اقام البيعة  
 بيئته وان اقام جميعا البيعة ولم يوقنا وقتا فالبيعة بيعة المشتري عند  
 أبي يوسف وعند محمد البيعة بيعة الشفع وقال أبو يوسف اذا ادعى المشتري  
 انه احدث البناء في الدار وقال الشفع بل اشترت بهما والبناء فيها ان القول قول  
 المشتري لانه لم يوجد من المشتري الا قرار بشراء البناء والشفيع يدعي عليه  
 استحقاق البناء وهو ينكر ولو اشترى ارض وفيها شفع ملاصق فقال  
 المشتري اشتريت واحدة بعد واحدة وانا شريك في الثانية وقال لابل  
 اشترت بهما صفقة واحدة وفي الشفعة فيهما جميعا فالقول قول الشفع لان  
 سبب الاستحقاق ثابت فيهما جميعا وهو الجوار على سبيل الملاصقة وقد اقر  
 المشتري بشرط الاستحقاق وهو شرهما الا ان يدعى بتفريق الصفقة يد  
 البطان بعد وجوب السبب بشرطه من حيث الظاهر فلا يصدق والبيعة  
 وانهما اقام بيعة قبلت بيئته وان اقام جميعا البيعة فهو على الاختلاف الذي  
 ذكرنا بين أبي يوسف ومحمد وروى عن محمد فيمن اشترى دارا وطلب الشفعة  
 فقال المشتري نصفها ثم نصفها فلك النصف الاول وقال الشفع لابل اشترت  
 الكل صفقة واحدة ولي الكل فالقول قول الشفع فان قال المشتري اشتريت  
 ربعا ثم ثلاثة ارباع فلك الربع وقال الشفع لابل اشتريت ثلاثة ارباع  
 ثم ربعا فالقول قول الشفع فان قال المشتري اشتريت صفقة واحدة وقال  
 الشفع اشتريت نصفها ثم نصفها فانا اخذ النصف فالقول قول المشتري

الاختلاف في صفقة او صفقتين

ع



الاختلاف في البينات  
والجواب في الصحة  
والنفاذ

الشفيع <sup>الكل</sup> أو يبيع لأن الشفيع يريد تفريق الصفقة وفيه ضرر للشركة فلا  
يقبل قوله إلا بينة <sup>هنا</sup> اشترى أرباباً فذهبهم وتعايضا فان الشفيع أخذ  
بالشفعة وقال البائع والمشتري البيع كان خياراً للبائع ولو لم يكن فلا شفعة  
لك وانكر الشفيع الخيار فقال قول البائع والمشتري وعلى الشفيع البينة  
ان البيع كان باقياً عند أبي حنيفة ومحمد وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف  
عن أبي يوسف رواية أخرى ان القول قول الشفيع ولكل وجه <sup>لوصفا</sup> قال  
أنا ثمن كان ذنابير والشفيع يدعي أنه كان ذنابير كان القول قولهما ولو كان  
البائع غائباً والدار في يد المشتري فإن الشفيع أن يلزم منه فقال المشتري  
للبائع فيه الخيار وكذب الشفيع فالقول قول المشتري أيضاً لما ذكر <sup>خلف</sup> ولو أن  
العاقدين فيما بينهما فادعى البائع الخيار وقال المشتري لو يكن فيه خيار  
القول قول المشتري ويلزم الشفيع الدار في الرواية المشهورة وروى عن  
أبي يوسف ان القول قول البائع <sup>الح</sup> ولو ادعى المشتري الشراء بثمن مؤجل  
وادعى البائع التعجيل ان القول قول البائع بخلاف ما لو انكر البائع البيع والمشتري  
يدعيه ان القول قول البائع لأنه انكره وان ملكه ولو يدعي على المشتري فعلاً  
فكان القول قوله ولو اراد الشفيع أن يلزم الدار المشتراة بالشفعة فقال  
المشتري والبائع كان البيع فأنشد فلا شفعة لك وقال الشفيع كان خياراً  
ولي الشفعة فهو على اختلافهم في شرط الخيار للبائع في قول أبي حنيفة  
وأحمد والروايتين عن أبي يوسف القول قول العاقدتين ولا شفعة للشفيع  
رواية عن أبي يوسف القول قول الشفيع وله الشفعة فأبو يوسف يعتبر  
الاختلاف بينهما في الصحة والفساد باختلاف المتعاقدين فيما بينهما ولو  
اختلفا فيما بينهما في الصحة والفساد كان القول قول من يدعي الصحة كذا هذا  
والجامع ان الصحة في العقد أصل والفساد عارض وهما يعتبران اختلافهم  
في هذا باختلافهم في البينات والخيار للبائع والجامع ان الشفيع يدعي  
البينات والصحة يدعي عليها الحق التملك وهما يدعيان الخيار والفساد  
ينكران ذلك فكان القول قولهما وكذاهما أعني بصيغة العقد الواقع  
لقيامه بهما وكان القول في ذلك قولهما <sup>بدرج الصنائع شرح التحفة</sup>

• وفطلب قول الشفيع مقدم • اذا لم يقل وقوله ويصور •  
مسئلة البيت من شرح ادب القاضى المختار لو قال المشتري قد اشتريت  
الدار منذ سنة وقد علم الشفيع بشرى ولم يطلب فاسأله عن ذلك فان  
القاضى يسأل المدعى متى اشتريت هذه الدار فان قال الشفيع طلبت <sup>الشفعة</sup>  
حين علمت فان القاضى يكفي منه بهذا المقدار فانه لا يمكنه ان يقول اشتراها  
سنة لانه يحتاج الى الاثبات فهذا الرجل من تحرى حتى لا يحتاج الى اثبات  
فان قال المشتري ما طلبت حين علمت كان القول قول الشفيع فشرى هذا  
وبين ما اذا قال الشفيع علمت منذ كذا وطلبت وقال المشتري ما طلبت كان القول  
قول المشتري ثم متى في الفرق والشفيع فقوله لتأطرا اذا لم يقل وقوله اي  
اذا لم يذكر للبيع وقابل قصص على ذكر الطلب قت العلم لانه علمه عند القاضى  
حاله اذ ظهر الحال بمقار بالطلب فكان القول قوله وفي ذلك علمه منذ كذا  
ثبت عند القاضى بقرار وطلبه منه كذا لم يظهر فحتاج الى الاثبات قال  
ونظيره البكر اذا رويت لكن رأيت في العمارة وذكر صدر الاسلام ابو  
الكبير في باب نكاح البكر من شرحه الصغيرة اذا بلغت وهو بكر فقا  
رددت كما بلغت والزوج يقول لا بل سكت فالقول قول الزوج وكذا  
الشفيع قال طلبت الشفعة كما علمت وقال المشتري سكت فالقول قول  
المشتري وهذا اذا وقع الاختلاف بعد رضا البائع وسماع البيع اما لو  
وقع الاختلاف حاله البائع وقالت رددت وقال سكت فالقول قولها  
تقييد لما اطلقه في شرح ادب القاضى وطاهر كلامه لا بد من هذا فانه  
يقهر ان القول قوله ولو وقع الاختلاف بعد زمان البائع والبيع كالا  
يخفى فليتنبه له القاضى والمفتي •  
• وقولهما في البيع شرط مقدم • وقول شفيع ليس فيه مؤخر •  
الضمير في قولهما المتبايعين ومقدم خبر قولهما مسئلة البيت من  
المحيط وانفق البائع والمشتري ان البيع كان خياراً للبائع وانكر الشفيع  
فالقول قولهما لا يها انكر اثبات حق الشفعة لما توافقا على شيء لا يوجب حق  
الشفعة ولان العقد تم بهما فكانا أعرف بعقدهما وكان القول قولهما في كيفية  
وصفته كما كان القول قولهما في كيفية الثمن قال قلو وافق المشتري الشفيع



على انه لا خيار له وادعى البائع الحيار ولم يضر الثلاثة فالتقول المشترى  
وروى عن أبي حنيفة في التوارد ان القول قول البائع وهذا جوابا لبيان المذكور  
في الجامع الصغير جوابا لاستحسان وهذا ما خلا عنه التظلم فلو جعل النصف  
هكذا كقول شافع من شرى ينكر جمع الى المسئلة الاولى وجواب الاستحسان  
في الجامع في المسئلة الثانية شرح المنظومة الوهبانية لابن الشحنة

**كتاب القسمة**

اذ اطلب الورثة القسمة سألهم القاضي هل عليه دين ان قالوا لا كان القول قول  
وان اقر احد الورثة بدين على الميت وحده الباقيون قسموا التركة بينهم ويؤتى لهم  
بقضاء كل دين من نصيبه عندما اذا كان نصيبه بقي لكل دين القلطي  
القسمة على وجوب احد ههما ان يقول حتى النصف وقد اخذت الربع او الثلث قال  
الآخر لا بل حقت الربع او الثلث وقد اخذته وفي هذا الخلاف ويتراوان القسمة  
ومنها ان يكون المضمومة في القبض فقال احد ههما لم اقبض حتى وقال الآخر  
قبضته فانهما يتخالفان ويتراوان القسمة ايضا لان القبض له شبهة بالقبض  
ولو اختلفا في العقد يتخالفان ومنها ان يكون المنازعة بينهما في الزيادة  
احدهما اخذت انت يا فلان اكثر من حقتك وعصبت الزيادة غضبا بعد ما  
قبضته ويقول الآخر قبضت حتى وما اخذت الزيادة كان القول قول الآخر  
بينة صلحية ولا يتخالفان ولا يتراوان القسمة ومنها ان تكون المنازعة  
بينهما بعد ما شهد كل واحد منهما على القبض واستيقا الحق بصفة التماثل  
يقول احد هما حتى لذي في يدك وحقت الذي في يدي ويقول قد قسمنا ولكن  
اخذت بعض حتى دون بعض لا تسمع دعواه ولا خصوصيته بعد ما شهد على القبض  
والاستيقا ومنها ان تقع المنازعة بينهما في التقويم فيقول احد هما قيمتها  
اكثر مما قيمته وينكر الآخر ففي هذا الوجه لا يقبل قوله ولا تسمع دعواه كذا  
ذكر في الاصل وقال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ان كان التقاوت  
يسيرا فهو كما قال في الكتاب وان كان التقاوت كثيرا يرجح ان تسمع دعواه وقال  
الفقيه ابو جعفر رحمه الله تسمع دعواه صبي اقر انه بالغ وقاسم وصبي  
الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الرضي مراهقا  
قبل قوله وتجز قسمته وان لم يكن مراهقا ويعلم ان مثله لا يجتزم لا يجوز

ولا يقبل قوله لانه مكد بظاهرا كلها من فاضل خان جماعة حاشا والا  
حاشا فقا لومات ابونا عن هذا فاقسمه بيننا فان لم يذكر والارث بان قالوا  
هذا ملكنا ولا غائب فيهم يقسم بينهم ويذكر في كتاب القسمة انه قسمها بينهم  
باقرارهم ولا يطالب بهم بغيرها على اصل الملك في المنقول وغيره وان غابا  
لا يقسم واحدا كان الغائب واكثر وان لا ارث وقالوا لا غائب فينا قسم المنقول  
بالقول لا غير المنقول عند الاما حتى يبرهنوا على الميراث وعند ههما المنقول  
وغير المنقول يقسم بالقول وان فيه غائب وحضر واحد لا يقسم وان اراد احدا  
على الواحد وهو كبا رابعضهم صغارا نصيب عن الصغير وصيا وقسم لان احد  
الورثة خصم عن الباقيين وترك حصه الغائب عند عدل فان حضر الغائب  
واقر بما قالوا اتوا الامر وانكر في المنقول وغيره ترد القسمة عند ههما وعند لا  
ترد في غير المنقول لانها كانت بالبينة فلا يلتفت الى انكار الغائب فاندفع  
المنقول بكرارية قال واذا حضر الشريك عند القاضي وفي ايديهم دار  
او ضيعة وادعوا انهم ورثوها عن فلان لم يقسمها القاضي عند أبي حنيفة  
حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته وقال صلحاه يقسمها بالاعترا  
ويذكر في كتاب القسمة انه قسمها بقولهم وان كان مالا مشتركا ما سوى العقار  
وادعوا انه ميراث قسمه في قولهم ولو ادعوا في العقار انهم اشتروه قسمه  
بينهم هدايه وقد ذكر في شرح الطحاوي انه اذا كان لذي ريتين  
كبارا وصغارا فاقروا عند القاضي انها ميراث يتهم عن ابيهم فارادوا منه قسمتها  
بينهم فهذا لا يجوز اما ان يكون منقول او غير منقول واختلفوا فيما اذا كان  
لهم بالميراث او بسبب بحر كالحبة والصدقة والشر او نحو ذلك ولا يجوز اما ان كان  
فيهم غائب او كان فيهم صغيرا ولم يكن اما اذا كان الملك بغير الميراث ولم يكن  
غائب فانه يقسمها بينهم بقولهم ويكتب انه قسمها باقرارهم ولا يطالب  
بغيره على اصل الملك في المنقول عندا وغيره وان كان فيه غائب لا يقسم  
كان الغائب واحدا واكثر وان كان الملك لهم بالميراث فان قالوا ليس فينا غائب  
يقسم المنقول بينهم بالقول ولا يقسم غير المنقول حتى يقيموا البينة على اصل  
الميراث عند أبي حنيفة وعند ههما المنقول وغير المنقول سواء يقسم بينهم بقولهم  
فان كان فيهم غائب يقسم ويترط حضور الغائب بعد ان يكون الحاضرين صغيرين



أو لحد هما صغير فيصعب عن الصغير وصعبا ويقسم لأن أحد الورثة خصم عن الباقي  
ويضع حصته الغائب على يد عدل بعد ذلك أن حضر الغائب وأقر كما أقر وأرضى  
الأخر وإن ذكر تردد القسمة في المنقول وغير عند هما وعند أبي حنيفة رجحه الله  
في المنقول كذلك وفي غير المنقول لا ترد القسمة لأن قسمتها بالبينة فتقبل  
البينة على الغائب ولا يلتفت إلى قوله **خ** **الأصله** • مسنة بين أرضين  
أحد هما أرفع من الأخرى وعليهما أشجار لا يؤلف غارسها أن كانا يثبتان  
في الأرض السفلى بدون المساء كان القول في المسنة قول صاحب الأرض العليا  
مع يمينه والأشجار له ما لم يقر الآخر بالبينة وإن كانت الأرض السفلى تخرج في  
امساك الماء إلى المسنة فالمسنة والماء عليها من الأشجار بينهما بزارية  
ولو قال أحد هما لصاحبه أخذت أنت أخرى وخمس غلطا وأخذت أنا  
تسعة وأربعين وقال الآخر ما أخذت إلا خمسين فالقول قوله مع يمينه  
لأنه منكرا لا ستييفا **ب** **كتاب** **المزاعة** **•** **•**  
رجل دفع أرضا وبذر أرضا رعة جائرة فزرعها العامل وأخرجت زرعها  
فقال المزارع شرطت لي نصف الخارج وقال رب الأرض شرطت لك **الثبت**  
كان القول لصاحب الأرض مع يمينه لأنه ينكر زيادة الأجر ولا يتحالفان  
لأن قايمة التحالف الفسخ وبعد ستييفا المنفعة لا يمكن الفسخ وإيهما  
أقام البينة قبلت بيئته وإن أقام يقضى بيئته المزارع لأنها تثبت الزيادة  
وإن اختلفا قبل الزرع تحالفا وتزاد المزاعة ويبدى يمين المزارع وإيهما  
نكل يقضى عليه وإيهما أقام البينة قبلت وإذا أقامها يقضى بيئته المزارع  
وإن كان البذر من قبل العامل وقد أخرجت الأرض زرعها فاختلعا على هذا  
الوجه كان القول قول العامل مع يمينه ولا يتحالفان وإيهما أقام البينة  
قبلت وإن أقام البينة يقضى بيئته من لا بدركه وإن اختلفا قبل  
الزرع تحالفا وتزاد **•** **•** رجل دفع إلى رجل أرضا يزرعها المزارع ببذر  
على أن الخارج بينهما فلما حصل الخارج قال صاحب البذر شرطت لك عشر  
قفيلا من الخارج وقال الآخر لا بل شرطت لي النصف من الخارج كان القول  
لصاحب البذر والبينة بيته الأجر وإن لم يخرج الأرض شيئا بعد الزرع

فقال صاحب البذر شرطت لك نصف الخارج وقال صاحب الأرض شرطت لك عشر  
قفيلا ولعلك لآخر الأرض كان القول قول المزارع لأن صاحب الأرض يدعي عليه  
الأرض وهو ينكر وإن أقام البينة كانت البينة بينة المزارع أيضا لأن بيئته  
ما شهد به الشهود وهو اشتراط نصف الخارج وبيئته الآخر لا تثبت ما شهد به  
الشهود وهو عشرون قفيلا وإن اختلفا على هذا الوجه قبل أن يزرع كان القول  
لصاحب الأرض وإن كان مدعي العقد لأن الآخر يدعي عليه استحقا ومنفعة  
الأرض وهو ينكر **•** **•** رجل زرع أرض غير فلما حصل الزرع قال صاحب الأرض كنت  
أجيرى زرعها ببذري وقال المزارع كنت أكاد أو زرعته ببذري كان القول قول  
المزارع لأنهما اتفقا أن البذر كان في يده فيكون القول قوله في اليد لو أقر بعد  
ما زرع وقال زرعتهما غصبا كان القول قوله لأنه ينكر استحقا وشي من الخارج  
لغيره مزاعة **•** شجرة بنبت في أرض إنسان من غير وق شجرة أخرى في أرض آخر  
بنبت بنفسها لا يسقى أحدهما لتأبى لصاحب الأرض إذا صدقه صاحب الأرض  
أنها بنبت من عروق تلك الشجرة وإن كذبه كان القول قوله وإن كان صاحب  
الذي سقاها بنبت بانبأته وسقيته كاذله **•** **•** قاضي كان **•** **•** زرع أرض غير  
فلما حصل قال كنت أجيرى فزرعتهما لي ببذري وقال المزارع كنت أكاد أو زرعته  
ببذري فالقول للمزارع لاتفاقهما على أن البذر كان في يده فالقول لذي اليد  
دفع أرضا وأقاله ليغرسها معا ملة فأدرك الكرم فقال سرقت تلك النخلة  
وغرسها من ثاله لي وأدفعها وكذبه رب الأرض فالقول للعامل في قوله  
لأنه أمين ولا يصدق في قوله غرست من عندي وكان ينبغي أن يصدق في قوله  
غرست من عندي لأن رب الأرض صدقه العامل هو والغرس في يده لكن دل على  
صحة ما في الفتاوى ما ذكرنا أنه لما حصل المزراع قال رب الأرض كنت أجيرى وند  
ولو مضت ملة العاملة والثمر لو ندر لي يبقى العقد إلى وقت الأدر لك في  
العامل بلا أجر وإن هرب المزارع في وسط السنة رجع بما انفق على المزارع حتى  
يدرك بالعاما بطلع والقول للمزارع في قدر النعقة مع يمينه على علمه وإن  
المزراع والزرع بقل فقالت الورثة نحن نعمل إلى أن يدرك لهم ذلك وإن أرو  
القلع لا يجبرون على العمل وإن بدت من غير وق شجرة رجل في أرض آخر  
اليسقى رب الأرض في له وإن بلا سقى فلصاحب الشجرة أن صدقه أنه من عروق

فأما الاستئناف فوق  
الستين والاوليتين  
بحسب ترتيب الكتاب



شجرته وان كذب فيه فاقول له **بزاريه** استلج رجل من رجل  
 ارضا والارض لغيره الاجر وقد اجر بغير اذن رب الارض ولو تجر رب الارض  
 وقد زرعتها المستلج لا يكون هذا من اربعة والزرع للمستلج وان كانت الارض  
 معلقة للزراعة لانه زرعتها بما وبل الاجارة ولو لم يعلم منه وقت الزراعة  
 منذ لك ثم ادعى بعد ذلك ان زرعتها غصبا فاقول قوله وفي الترا لمعد للزراعة  
 اذا سكنها رجل ثم ادعى انه سكنها غصبا لا يصدر ويجعل ذلك اجارة وفي  
 فتكاوى قاضيهان قال وان كانت الارض معدة لرفعها من رعة ونصيب  
 العامل من الخارج معلوم عند اهل ذلك الموضع لا يختلف فرفعها رجل  
 استخسبا وان لم تكن الارض معدة لرفعها من رعة او لم يكن نصيب العامل  
 معلوما عند اهل ذلك الموضع بل كان يختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون الزرع  
 غاصبا وانما ينظر الى العادة اذا لم يعلم انه زرعتها غصبا فان علم انه زرعه  
 غصبا بان اقر الزرع عند الزرع انه يزرعها بنفسه لا على المزراعة او كان  
 الرجل ممن لا يلحق الارض من رعة وثايف عن ذلك يكون غصبا ويكون  
 الخارج له وعليه نقصان الارض وكذا لو اقر بعد ما زرعه وقال زرعتها غصبا  
 كان القول قوله لانه ينكر استحقاقه من الخارج **محمد** مع الفتاوى  
**ولو قال يزرع الارض من مزراع** له القول بعد الحصد والخضيم ينكر  
 مسئلة البيت من الخاصي وقاضيهان قال رجل زرع ارض غيره والظن سري  
 تحت انه لا فائدة في التقييد بكونه بعد الحصاد بل الحكم كذلك لو وقعت الممانعة  
 بعد الزرع وقيد بضمه بعد الزرع وتارة المصراع عما ان لا فائدة الا بهذا  
 لان المقصود الثمرة ولا يتحقق الا بعد الحصاد لا سيما عند النباتات **اقول**  
 يرد على ما ذكره المنع لحصول الفائدة في صور منها لو حق رب الارض دين لا وفاء  
 له الا من ثمنها وقد ثبت الزرع بها فباعها قابلا للمزراع كمن اجير من رعتها  
 يندى وقال المزراع كمن اكرأ ورع يندى فيكون القول قول المزراع ويمتنع  
 البيع فيكون ذكر القيد المذكور لكونه لا غلب في مثل ذلك وقد ذكر المسئلة في السرا  
 بدون القيد المذكور وعن اهلها الفتاوى والله اعلم ثم قال **ولو قال**  
 قيل فيها بالتفصيل لكان له وجه بان ينظر في المزراع ان كان من عادة المزراع  
 انه يعمل في الارض من رعة فاقول قوله وان كان من عادته ان يزرع نفسه

فيكون

فيكون القول بصلح الارض قال وقد تخرج لك في مسائل الاجارة من شرح  
 منطومة ابن وهبان **محيط** اذا وكل الرجل رجلا ان يرفع ارضه  
 مزراعة بالثلث فدفعها الوكيل على ان لرب الارض الثلث والثلثان فقال  
 رب الارض انما عنيك الثلث المزراع فانه لا يلتفت الى قول رب الارض وان كان  
 الارض دفع الارض مع البذر الى الوكيل وباقي المسئلة يحالها فقال رب الارض  
 انما عنيك ان الثلث لرب الارض فاقول قوله **مسكا** انما جانيته في ٢  
 اذا مرص الرجل وفي دن ارض لرجل يزرعها وعليه دين الصحة فاقول المرض  
 ان كان من قبله وانه شرط لرب الارض الثلث بين الزرع ثم مات وانكر القرض  
 ذلك ينظر ان كان المريض اقر بهذا بعد ما استحصص الزرع لم يصدر على اقر  
 وبدى بدى غرماء الصحة ثم ينظر ان بقي من ثلثي الخارج يعطى لرب الارض  
 من ذلك قدر اجر مثل ارضه وقار ادعى ذلك الى تمام ثلثي الخارج يكون وصية  
 لرب الارض فيسلم له ان كان يخرج من ثلث ما بقي من مال الميت وان اقر المريض  
 بذلك والزرع بقول صديق في حق غرماء الصحة فان قضى الدين وبقي من المال  
 اعطى صاحب الارض تمام المشروط من ثلث ما بقي من مال الميت هكذا اذا كان  
 المريض دين الصحة وان كان على المريض دين المرض وجب اقراره في حالة المرض  
 فاما اذا كان البذر من جهة رب الارض واقر بذلك صديق في اقراره سواء اقر  
 بذلك بعد ما استحصص الزرع او قبله وان كان المريض رب الارض واقرها قلنا  
 فالحجاب فيه كالحجاب في المزراع واذا دفع الرجل الى رجل خلا معااملة فلا  
 صار مرضا للعامل فقال شرط لي رب الخيل السدس وصداقه في ذلك بالخيل  
 وكذبه الغرماء والورثة فاقول قول للعامل فان قال ورثة العامل غمما  
 نحن نقيم البينة على رب الخيل انه شرط له النصف لا نسمع بينهم **٥٥**  
**مسكا** انما جانيته في اقرار المريض  
**كتاب المساقاة**  
 رجل دفع الى رجل ارضا ليعرس فيها ودفع اليه الناله فعرس فقال صاحب  
 انما دفعك الناله والاشجار الى وقال لغارس قد سرفت تلك الناله  
 وانما غرست ناله عندي والشجر الى قالوا في الاشجار يكون القول قول صاحب  
 لان الاشجار متصلة بارضه والقول في سرقه الناله التي دفعها اليه قول

واختلفا في حوال المزراع فسادا  
 التفقة وادعى الاخر انه مملوك  
 فالقول لمعنى الفاد قبل المزراع  
 وبعد القول لصاحب الارض  
 ادعى الغار او اجاز والبيت  
 يدعى اجاز في الجارين ولو كان البذر  
 فزرع الارض فقال شرطت  
 النصف وزيادة عشر وقعه وقال  
 العامل النصف فالقول للعامل  
 البينة لرب الارض سواء اختلف  
 قبل المزراع او بعد **وجيز**



حتى لا يكون ضامنا لانه كان امينا فيها • شجرة لرجل بنت من عسوقها في ارض  
جارية قالوا ان كان صليبا لارض سقاها حتى بنت بانياته فهو له وان ينقصه لا  
يسقى احد فهو لصليبا الشجرة اذا صدق قوله صليبا لارض انها بنتت من عسوق  
شجرة به فان كذبه كان القول قوله لانها متصلة بارضيه • قاضيهان  
**الخاتمة** مسنة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسناة  
اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء  
يسقى في الارض لسفلى بدون المسناة ولا يحتاج في مساك الماء الى المسناة  
كان القول في المسناة قوله صليبا العليا مع يمينه واذ كان القول في المسناة قوله  
كانت الاشجار له ما لم يقم الاخر البينة وان كانت الارض لسفلى تحتاج في مساة  
الماء الى المسناة كانت المسناة وما عليها من الاشجار بينهما • فكان خاتمة

**كتاب** رقيقة لا منقذ لها فيها دور خمسة في الرقيقة فرفع احد ههم سقفا  
فادعى ان السقف له وادعى كل واحد منهم انه له فان كان طريق السقف الى  
ملك احد ههم وهو مشغول بمتاعه كان له في الحكم ويكون القول قوله مع يمينه  
وان لم يكن طريق السقف الى ملك احد ههم ولا كان مشغولا بمتاعه فهو لهم جميعا  
والكل واحد منهم ان يحلف الاخر على نصيبه عند عدل البينة وانه ههم والبينة  
فهو له وان قاموا جميعا يقضي لكل واحد منهم بما في يده • قاضيهان  
في دعوى الحسائط والطريق • قال ابو يوسف في اظلة التي  
تكون على الطريق على جارتين احدهما في ملك صليبا اظلة والاخرى في ملك  
عليه خشبة اظلة فاختصم فيه صليبا اظلة وصليبا الدار وان تنازعا في  
الحائط ذكر في القضية انه لصليبا اظلة • وهكذا اشار محمد وقال في  
انه يقضي لصليبا الدار وان اتفقا على الحائط ملك صليبا الدار لكن يختلف  
موضع الخشب فقال صليبا الدار رفع خشبك فظاهر المذهب عن اصحابنا ان  
قول صليبا الدار خلا لما يقوله الخصاف • خلاصه • ولو لاجد  
عشر خشبات عليه ولاخر ثلاث فهو بينهما نصفان اذا استويا في استعمال  
الحائط لاجله لانه بني للتسقيف وهو كما يحصل بالعتق يحصل عما دونها الى  
ما استويا يدا وكثر ما في البابا لذي العشرة زيادة استعمال لان الجبس واحد

فلا يثبت الترجيح بكثرة هذا ظاهر الرواية وعن ابي خبيقة انه رجح عنه وقال  
لكل منهما ما تحت خشبه او ما تحتها في يد وصلحه خارج فيه فصدقوا اليد  
والباقي بينهما لا ستوياهما فيه وعن ابو يوسف رحمه الله انه رجح وقال  
الحائط كله لرب العشر اذ يد استعماله اقوى ولا يؤمن الاخرين مع الحائط وما  
والجميع هو ظاهر الرواية كما مر • جامع القصولين •

**كتاب** **ألفاظ الكفر**  
الكافر اذا اكره مسلما على الكفر وله ارض مسلمة فان تكب وقلبه مطمئن بالامان  
فان قالت المرأة قد كفرت وقد بنت منك وقال الزوج اظهر بذلك بعد الاكره  
وقلبه مطمئن بالامان فالقول قوله استحسانا والقياس ان يكون القول قولها  
ويحكم بالقرينة • لسكان الحكماء في الثاني عشر • زعموا ان ختنه تكفر  
وبنته حرمت عليه والزواج منكروا القول قوله • خلاصه في النكاح •  
اذا اختلف الزوجان فقال الزوج قلت المسح ابن الله في قول النصارى وقالت  
المرأة لم تقبل في قول النصارى كان القول قول الزوج مع يمينه فان جات المرأة  
بالشهود فقالوا سمعناه يقول المسح ابن الله ولم يقل شيئا آخر وقال الزوج قلت  
قول النصارى الى انه لم يسمعوا فان القاضي يحيز شهادتهم ويفرق بينه وبين  
المرأة وان قالوا لا تدرى قال ذلك امر لا انا لم نسمع منه شيئا غير قوله المسح  
لا يقبل القاضي شهادتهم حتى يشهدوا انه لم يقل بها غير ما وجعلوا دعوى في  
في اطلاق ذلك قال كشمس لائمة السخى هذه من المسائل التي تقبل فيها  
على النفي • قاضيهان في اطلاق • تزويج زنا اليهود والنصارى كزواج  
لوقال كنت استهزى بهم ولم اعتقد دينهم صدق ديانته قيل من  
في كلمة الشهادة بين النفي والاثبات من غير مانع ولم يرد نفي معبود غير الله  
تعالى قال تطلق هذا المبالغة في النفي فان عني هذا المكيفر وقال ابو ذر ان  
ولا يكفر وقيل فممن اغضبها زوجها او ولدها فقال كفرت المرأة وتقول  
لم اعن نفسي لا تصدق لان الكلام يرجع الى المعهود ولا معهود ههنا  
غيرها • يصدق ابو ذر • فيه •

**كتاب** **الذبايح**  
اراد الرجل ان يشتري لحما فقال له عدل لا تشرفانه دجاجة الجوى قال فقصا



اشتره فانه ذبيحة مسبلو والقصاص عدل فانه نزول الكراهية على قول أبي  
وعلى قول غير من المشايخ لا نزول • تسكتان خائيه نقله في الحمدية •  
وقيل قوله كافر شرير المحرم مسبلو او كتابي فحل او فحسبى فخر فان قول الكافر  
مقبول في المعاملات للحاجة اليه اذا المعاملات كثيرة الوقوع • صدر الشريعة

**كتاب الاضيحة**

رجل اشترى شاة فوجدها مقطوعة الاذن ان اشترها لادوية ضحية كان له  
يردها وكذلك كل ما يمنع التضحية وان اشترها لغير الاضحية لا يكون له  
ان يردّها الا ان يكون ذلك عيبا عند الناس وان اختلف البائع والمشتري فقال  
المشتري اشتريتها للاضحية وانكر البائع ذلك فان كان ذلك في زمان لا  
كان القبول قول المشتري اذا كان من اهل الاضحية • قاضي خان في النور •  
قال ان ضحيت بالكوفة فكذا فعلى حقيقة التضحية بها وان عني كونه بهائم  
الاضحية صدق لا يرى لهلال بالكوفة فالمراد كونه فيها وقت الهلال وان  
عني الروية بها صدق • بكرارته في الايمان •

**كتاب الكراهية**

قال لعبد ان لم تدخل الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم فقال لعبد اخر  
وقال المولى دخلت فالتفت قول المولى وان كان اطاهر شاة هذا لعبد ولو  
ان رجلا دخل على قوم من المسلمين ياكلون طعاما ويشربون شرابا فمضى  
فقال له رجل منهم ثقة عرفه هذا الخمر ذبيحة محسوبة وهذا شراب خائط  
فقال الذين دعوه الى ذلك ليس الامر كذلك بل هو حلال فانه ينظر في حاله  
فان كانوا عدا ولا يلتفت هو الى قول ذلك الواحد الذي اخبره بالحكمة فان كانوا  
مؤمنين فانه يلحق بقول ذلك الواحد ولا يستعده ان يتنازل شيئا من ذلك سواء  
كان الخمر بالحي منه حر او مملوكا ذكرا وانثى لان قول الواحد الثقة مقبول في الدنيا  
وان كان الذي اخبره بانه حلال مملوكا كان ثقتان والذي يزعم انه حرام واحد فلا  
باسر بأكله لان في الخبر الذي حر المملوك سواء وان كان الذي يزعم انه حرام  
مملوكا ثقتين والذي يزعم انه حلال واحد فانه لا ينبغي له ان ياكل ليرحم قول  
ولو ان رجلا عرف جارية لرجل يبيعها ويبرعها فانه لا ينبغي له ان ياكل ليرحم قول  
اخر يقول هذا الذي في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان كان ذلك يدعى

لا يخفى انه من اجل ان قول  
واحد من المؤمنين  
لا يثبت ما شرنا في الدنيا

انها له والجارية في ذلك مكذبة الا ان الجارية كانت لي وانما امرت فلانا  
بذلك لا مرفقة وصدقته الجارية في قوله هذا والمتدعي مسلم ثقة لا با  
لسماع ان يشترها منه لانه اخبر بخبر يحتمل الصدق وان كان في كبر راي  
السماع ان الذي في يده الجارية كاذب مما يقول السماع ان يشترها منه  
ولا يقبل هديته ولا صدقته لانه اقرذ واليدانها كانت في يد فلان وفلان  
يدعي انها له اقرار منه بملك فلان فاذا كان في كبر رايه انه كاذب فيما  
يقول فلان لا يقبل قوله ولا يشترها منه الجارية ولو لم يقبل واليدان  
ولكن قال هي لي ظمى فلان وغصبها متى فاحذتها منه لا ينبغي للسماع ان  
منه ولا يقبل هبته ولا صدقته كانا لذي في يده ثقة او غير ثقة بخلاف  
اذا المربع الغصب وانما امن بالتحية لان الغصب مستنكر فلا يقبل قوله في ذلك  
اما في التحية ما اخبر بخبر مستنكر فيقبل قوله اذا كان ثقة وان قال الذي في  
يديه كان فلان ظمى وغصبها متى فارجع عن طمعه فاقربها الى ودفعها  
الى فان كان ثقة لا بأس ان يقبل قوله ويشترها منه الجارية لانه اخبر  
مستقيم وهو الرجوع عن الظلم وما اقر على نفسه بسبب اثمان وهو الاخذ  
وكذا لو قال غصبها متى فلان فحاصمته الى القاضي فمضى القاضي لي بها بيته  
اقمتها او ينكولها عن ايمان فانه يجوز للسماع ان يقبل قوله ان كان ثقة لا  
اخبر بخبر مستقيم وهو ثبات الملك بحجة وان قال قضى لي بها القاضي  
فاحذتها منه ودفعها الى او قال قضى القاضي لي بها فاحذتها من منزله  
بأذنه او بغير اذنه ان كان ثقة كان له ان يقبل قوله وان قال قضى لي فاحذ  
القضا فاحذتها منه لا ينبغي ان يقبل قوله وان كان ثقة لانه لما حذر القضا  
كان اخذ في حالة المنازعة فلا يقبل قوله كما لو قال اشترت هذه الجارية  
من فلان ونقدتها الثمن ثم حذتها ببيع فاحذتها منه فانه لا ينبغي له ان  
قوله لان القول قول الواحد في الشرع • ولو اخبره مسلم ثقة انها حر  
واخبر انها كانت امة لذي اليد اعتقها فهذا الاول سواء كان في سعة  
من ذلك لان ملك الانسان لا يزول بقول الواحد ولو لم يشتر كان ولي ولو  
كانت الجارية لرجل آخر واراد بيعها قال في الكتاب لا ينبغي له ان يبيعها  
للاول ان يشترها من الذي في يده حتى يعلم انها خرجت من ملك الاول



وانتقلت الى ذى اليد بسبب صحيح او يعلل ان الاول وكله ببيعها فاذا سال  
 ذى اليد فقال ذى اليد اشتريتها منه او وهبتها الى او تصدق لي او قال وكنتي  
 ببيعها فان كان ذى اليد ثقة فلا بأس بان يقبل قوله ويشترى ويطاء وان كان  
 غير ثقة الا ان في كبر رايه انه صادق فكذلك لان قول المخبر مقبول في المعاملة  
 اذا لم يعارضه قول آخر وان لم يكن عدل لا وكان في كبر رايه انه كاذب لا ينبغي  
 يقبل قوله ولا ان يشترى منه فان كان لذي اليد عبد او امه لا ينبغي ان يشترى  
 منه حتى يبين له عن ذلك لان الرق مانع من المالك فان سأل فاحضره ان لم  
 قد اذله فيه وهو ما مورث ثقة لا بأس بان يشترى منه وان كان غير ثقة فان  
 في كبر رايه انه صادق فيما يقبل يقبل قوله وان كان في كبر رايه انه كاذب لا  
 يقبل وان لم يكن له رأى في ذلك لا يشترى منه ولا يقبل قوله لان المانع من  
 التصرف ظاهر وهو الرق فلا يقبل قوله ما لم يثبت صح جانب الصدق وكذا  
 الصبي اذا لم يبلغ وهو مملوك او حر اخبره انه ما ذوب له في بيعه او اذنا  
 بعث على يديه هبة او صدقة فان كان كبر رايه انه صادق وبعثه ان يصيد  
 لان بعث الهدايا على يد المالك والصبيان معتاد والرجل بعث الهدية الى  
 المقام على يد الصبي وان كان في كبر رايه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل قوله  
 رجل قديم بلدا باع ثيابا وجوار وطعام وقال انما مضارب فلان او انا مقاول  
 او وكيله كان لقياسا ويشترى وامنه وكذا العبد اذا قدر له فادعى ان قوله  
 اذن له في التجارة كان للناس ان يقبلوا قوله ويعاملوا معه ولو ان رجلا  
 تزوج امرأة لم يريها فادخلها عليه انسان واخبره انها امراته وسعه ان  
 يقبل قوله ويطاءها اذا كان ثقة عنده او كان في كبر رايه انه صادق  
 قاض **سبحان** قال ويقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في الديانة  
 الا العدل **وجوه** الفرق ان المعاملات يكثر وجودها فيما بين اجناس  
 الناس فلم يشترطنا شرطا زائدا يودي الى الخرج فيقبل قول الواحد فيما عدا  
 كان او فاسقا كافرا او مسلما عبدا او حرا ذكرنا وان شئ دفعنا الخرج اما الديانة  
 يكثر وقوعها حسب وقوع المعاملات فجاز ان يشترط فيها زيادة شرط فلا  
 يقبل الا قول المسلم العدل لان الفاسق منهم والكافر لا يلتزم بالحكم فليس له ان  
 المسلم بخلاف المعاملات لان الكافر لا يمكنه المقام في دارنا الا بالمعاملة ولا

بشياء

بشياء له المعاملة الا بعد قبول قوله فيها وكان فيه ضرورة ولا يقبل قول  
 المستور في ظاهر الرواية هو الفاسق سواء حتى يعبر فيهما كبر الراي  
 قال ويقبل قول العبد والحر والامة اذا كانوا عدولا لان عند العدالة الصدق  
 راجح والقبول الرجحانه فمن المعاملات ما ذكرناه **سابع** **سابع**  
 امرأة سبيت وفي حجرها ابنة صغيرة وقعت في سهم رجل واحد والمرأة  
 انها بنتها يكره التفرق بينهما وان كان لا يثبت نسبها حتى دعواها في سائر  
 لان الاخبار في كراهة التفرق وردت في حق السبايا ولا يظهر كون الصغير ولد  
 المسيبة الا بقولها قيد على قبول قولها في حق كراهة التفرق ولا هذا من باب  
 البرائة وقول المرأة الواحد في الديانة مقبول **بكر** **بكر** ويقبل في  
 الهدية والاذن اعماذن المولى عبده بشرائه او يبيعه قول صبي وعبد وامه  
 استحسننا لان الهدايا تبعت عادة على يد المولى والعبد يبيع في الأسواق  
 ويشترى فلا بد ان يصدقوا في قولهم هدي هذا اليك فلان او اذن لي مولاي  
 والا لصلح جاعلي الناس وفي المعاملات قول الفاسق لانه يكثر وجودها والعبد  
 لا يوجد في كل موضع فيقبل قول الواحد فيها عبدا كان او حرا دفعا للخرج وفي  
 الديانات قول العدل حر كان او عبدا لان وجودها لا يكثر كالمعاملات فلا يقبل  
 الا قول المسلم العدل فاما اخبر عن نجاسة ماء **ابن مراك** على الجمع  
**كتاب** **احياء الموات**  
 والخرير للنهر عند ابي خبيفة لا في موات ولا في غير الالبية وقال ابو بريق  
 ومحمد له مستثنان يمشي عليهما ويلقي عليه ما طينه قال **سبحان** فخر الاسلام  
 من اصحاب من قال معنى هذه المسئلة هل يستحق له خريرا قال ابو خبيفة  
 يستحق وقال لا يستحق وعمامة الاصحاب على ان النهر يستحق خريرا بالاتفاق  
 لان النهر لا يستغنى عن الحرير كما لا يستغنى البشر عنه وانما اختلف ابو خبيفة  
 واصلحياه في موضع الاستنباه وهو ان يكون النهر مواريا للارض ولا فاصل  
 وان لا يكون الحرير مشغولا بخريرهما كما لغز بن حتى لو كان مشغولا بخريرهما  
 كان لخريره بالاتفاق **وجوه** قوله ان النهر لا يستغنى به الا بالخرير لان قوامه  
 بالمخافتين واصلح النهر لا يستغنى الماء الا بهما فكان هو المستعمل لهما ولا  
 يدركان لقول قوله كما لو تسانع في ثوب واحد هما لابس **وجوه** قول



أَوْ جَيْفَةً أَوْ جَرْيَةً شَبَّهَ الْأَرْضَ صَوْنًا وَمَعْنَى فَكَانَ صَلَاحًا لِّلْأَرْضِ أَوَّلِيهِ  
أَمْ صَوْنًا فَلَا تَهْمُ مَوَادُّ لِّلْأَرْضِ وَأَمَّا مَعْنَى فَلَا تَهْمُ بِمَا تَصِلُ لَهَا الْأَرْضُ  
وَالظَّاهِرُ شَاهِدٌ لِّمَنْ هُوَ فِي يَدِهِ أَشْبَهَ بِالْمُتَنَانِعِ فِيهِ كَمَا لَوْ تَنَزَّاعَ أَشْنَانٌ فِي مِصْبَرٍ  
بَابُ لَيْسَ فِي يَدَيْهِمَا وَالْمِصْرَاعُ الْآخِرُ مُرَكَّبٌ عَلَى بَابٍ أَحَدُهُمَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ  
• تَمَّتْ فِي شَرْحِ مَحْضَرِ الْوَقَايَةِ •

### كِتَابُ الشَّرْبِ

أَدْرَكَ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ الشَّرْبِ فِي نَهْرِ فَوَازِشَ رَجُلٍ لَّيْسَ فِيهِ الْمَاءُ فَخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ  
فَالْقَوْلُ قَوْلُ صَلَاحِ الْمَاءِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَّيْسَ فِيهِ الْمَاءُ كَانَ النَّهْرُ مُشْفُوًّا بِالْمَاءِ  
فَكَانَ النَّهْرُ مُسْتَعْمَلًا بِهِ فَكَانَ فِي يَدِهِ • بَكَرَ فِي الدَّعْوَى • وَلَوْ أَنَّ مِيزَابًا  
لِّرَجُلٍ فِي دَارٍ فَسَقَعَهُ صَلَاحُ الدَّارِ عَنْ تَسْيِيلِ الْمَاءِ فِيهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَنْفَعَهُ لَا  
أَن يَشْبَعَ الشَّهْوَى أَنْ لَهُ حَقُّ تَسْيِيلِ الْمَاءِ فِي هَذِهِ الدَّارِ مِنْ هَذَا الْمِيزَابِ وَقَالَ  
بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ عُرْفَانَ الْمِيزَابِ قَدِيمٌ وَمَصْدَرُ السَّطْحِ إِلَيْهِ يُشْرِكُ وَأَنَّ  
أَنَّهُ كَانَ لَّيْسَ فِيهِ الْمَاءُ لَا يَقْبَلُ وَأَبْدَكَ وَمَسْئَلًا مُطْلَقًا وَخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ  
لِلْوَضْوِ أَوْ لِلْمَطَرِ كَذَا الْقَوْلُ قَوْلُ صَلَاحِ الْبَيْتِ مَعَ الْيَمِينِ • قَاضِي حَنَانِ  
رَجُلًا دَعَى فَوَازِشَ رَجُلٍ لِّنَفْسِهِ نَهْرًا وَصَلَحًا لِّلْأَرْضِ يَكْرِفَانِ كَانَ الْمَاءُ جَارًا  
إِلَى أَرْضِ الْمَدْعَى وَقَدْ خُصِّمَتْ كَذَا الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَدْعَى وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ جَارِيًا إِلَى  
الْمَدْعَى وَقَدْ خُصِّمَتْ كَذَا الْقَوْلُ قَوْلُ صَلَاحِ الْأَرْضِ الَّذِي فِيهَا النَّهْرُ لِأَنَّ الْقَبِيرَ  
الْمَدْعَى الْبَيْتَةَ • قَاضِي حَنَانِ • وَلَوْ شَهِدَ وَأَنَّهُ مَسْيِلُ مَاءٍ دَاخِرٌ لِلْوَضْوِ  
وَالْعُسْلِ وَالْمَطَرِ جَارًا وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ الْبَيْتُ دَارًا لَمْ يَكُنْ بَيْتَةً يَسْتَحْلِفُ  
الدَّارَ وَيَحْكُمُ بِالْأَكُولِ • بَكَرَ فِي الدَّعْوَى • خَصَرُ رَجُلٍ نَهْرًا فِي أَرْضِ مَوَاتٍ بَادَنَ الْأَمْرَ  
عِنْدَ الْأَمَامِ أَوْ جَيْفَةً رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَخْرِيقِهِ وَعِنْدَهُمَا لَهُ حَرْبٌ وَوَجْهٌ  
عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لِلنَّهْرِ حَرْبٌ عِنْدَ جَيْفَةٍ كَذَا الظَّاهِرُ شَاهِدٌ لِّلصَّاحِبِ  
فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ وَلَمَّا كَانَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمَا كَانَ الظَّاهِرُ شَاهِدًا لِّلصَّاحِبِ النَّهْرِ  
فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَصِحَّ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ وَقَالُوا الْأَخْلَافُ أَنَّ النَّهْرَ حَرْبِيًّا  
فِي أَرْضِ الْمَوَاتِ لِأَنَّ الْبَيْتَ وَالْعَيْنَ حَرْبِيًّا فِيهَا بِالْإِجْمَاعِ وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ جَعَلَ لَهَا حَرْبًا خَلَجَتْهَا إِلَى الْخَيْرِ وَتَعَدَّى إِلَى تَفَاعٍ بِهَا بَدَأَ  
لِلْحَرْبِ لَا تَخْلُجَةُ النَّهْرِ إِلَى الْخَيْرِ كَخَلَجَةِ الْبَيْتِ وَالْعَيْنِ بَلْ شَدَّ فَكَانَ جَعَلَ الشَّارِعَ لِلْبَيْتِ

وَالْعَيْنَ حَرْبِيًّا جَعَلَ لَهَا لِلنَّهْرِ بِطَرَفِي الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ غَيْرُ  
صَحِيحٍ فَكَانَ هَذَا خَلَا مُبْتَدَأَ وَجْهٍ قَوْلُهُمَا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِلنَّهْرِ حَرْبٌ بِالْأَمَامِ  
كَانَ الظَّاهِرُ شَاهِدًا لِّلصَّاحِبِ النَّهْرِ فَجَبَّ الْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ بِخِلَافِهِ  
لِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ صَلَاحِ الْبَيْتِ وَالْعَيْنِ كَذَا هَذَا وَلَا يَخْتَلِفُ أَنَّ الْمُسْتَأْنَاءَ إِذَا  
كَانَتْ مُسْتَوِيَّةً بِالْأَرْضِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا لَمْ يَكُنْ صَلَاحُ الْأَرْضِ أَذْ لَوْ كَانَ خَرِبًا  
لِلنَّهْرِ لَكَانَتْ مُتَرَفِّعَةً لِّكُونِهَا مَلْفِي طَبِيقِهِ وَكَانَ الظَّاهِرُ شَاهِدًا لِّلصَّاحِبِ الْأَرْضِ  
إِلَّا أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ هَذِهِمَا التَّعَلُّقُ صَلَاحِ النَّهْرِ بِهَا وَفِي الْهَدْمِ بَطَالُهُ وَجَوَازُ مَنَعَ  
الْإِنْسَانَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهِ • بَكَرَ فِي الدَّعْوَى •

### كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ

لَمْ يَجِدْ لِأَخْرِيسٍ سَوَاءً شَهِدَ عَلَيْهِ الشُّهُودُ وَأَشَارَ بِهِ بِشَأْنٍ مَعْمُورَةٍ لِّكُونِ  
ذَلِكَ أَقْرَارًا فِي الْمَقَامَلَاتِ لِأَنَّ الْحُدُودَ لَا تَنْتَبِثُ بِالشَّهَادَاتِ • وَلَوْ قَالَ ظَنَنْتُهَا  
أَوْ قَالَ لَمَّا عَلِمْتُهَا فَخَرَجْتُ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ ذَلِكَ مِنْهُ لِأَنَّهُ يَعْرِفُهَا بِالرَّاحَةِ وَالذُّوقِ  
مِنْ غَيْرِ تَبْلَاعٍ وَأَنَّ ظَنَنْتُهَا بَيِّنٌ أَقْبَلَ مِنْهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْحَرْمِ يُعْلِيَانِ وَالشَّهَادَةُ  
يُشَارِكُ الْحَرْمَ بِالذُّوقِ وَالرَّاحَةِ • قَاضِي حَنَانِ • قَالَ إِنَّ شَرِبْتُ مِثْرًا  
فَأَمْرًا بِبَيْتِكَ ثُمَّ شَرِبْتُهُ وَخْتَلَفَ فِي الْأَذْنِ فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ وَالْبَيْتَةِ لِلْمَرَةِ  
قَدِيمٌ فِي الطَّلَاقِ • أَعْلَمُوا أَنَّهُ يُقَرِّفُ الْحَرْمَ وَالْحَنْزِيْرَ هُوَ الرُّجُوعُ  
فِيهَا إِلَى مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الذَّمَّةِ أَوْ بَابٌ مِنْ فُسْقِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ وَقَعَ الْخْتِلَافُ  
فِي ذَلِكَ فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ الْمُشْتَرِي • بَكَرَ فِي الدَّعْوَى •

### كِتَابُ الصَّيْدِ

رَجُلَانِ اصْطَادَا أَطْيَارًا فِي دَارٍ فَخْتَلَفَا فِيهَا فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَصْلِ الْأَيَّامِ  
لَمْ يَسْتَوْثِقْ عَلَيْهِ قَطُّ فَهُوَ لِلصَّائِدِ سَوَاءً اصْطَادَهُ مِنَ الْهَوَا أَوْ مِنَ الشَّجَرِ أَوْ مِنَ الْحَا  
لَا أَنَّهُ لَا يَخْذُلُ وَلَا يَخْذُلُ وَلَا يَخْذُلُ لَا يُعْتَبَرُ مَلْخُودًا بِكُونِهِ عَلَى حَاظٍ أَوْ  
شَجَرٍ وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّيْدُ لِمَنْ أَخَذَهُ وَإِنْ خْتَلَفَا فَقَالَ  
صَلَحُ الدَّارِ اصْطَدَقَهُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ وَرَثَتُهُ وَإِنْ كَرِهَ الصَّائِدُ فَانَّهُ يُنْظَرُ أَخْذُهُ  
مِنْ الْهَوَا فَهُوَ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَخْذُلُ إِلَّا بِدَلَالَةِ الْهَوَا وَإِنْ أَخَذَ مِنْ جِدَارِهِ أَوْ مِنْ شَجَرٍ  
فَهُوَ لِلصَّاحِبِ الدَّارِ لِأَنَّ الْجِدَارَ وَالشَّجَرَ فِي يَدِهِ وَكَذَا إِذَا خْتَلَفَا فِي أَخْذِهِ مِنَ الْهَوَا  
فَالْقَوْلُ قَوْلُ صَلَاحِ الدَّارِ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهَا فِي دَارِ الْإِنْسَانِ يَكُونُ فِي يَدِهِ





**كتاب الرهن**

فآخر الفصل الثاني من كتاب الرهن  
ولو كان الرهن ثوبا فجاء الراهن بفكته وبه خرق فقال الراهن حدث هذا  
في يد الراهن قبل بيته أو بعد ما نزع الثوب من نفسه وقال الراهن لا بل  
حدث بالتيسر كان القول قول الراهن والبيته بيته الراهن ولو قال الراهن  
ببيته الراهن ولم يخرق عند وقال الراهن لبيته فخرق عندك قال القول  
قول الراهن • استعار من آخر عينا ليرهنه بدينه فاعاره تحت الأمانة والمستعير  
أن يرهنه بدينه بقليل أو بكثير إذا أطلقه المبيع ولم يسم ما يرهنه به وإن  
سمى المبيع قدرا أو جنسا لا يجوز للمستعير أن يخالفه فإن خالفه المستعير  
بأقل مما سمي أو بأكثر أو بصنف آخر لا يجوز ويصير ضمانا وكذا لو استعار لير  
عند فلان فرهنه عند غيره أو استعار ليرهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة أو  
أن يخلع من الرهن فان هلك في يد المستعير ان هلك في يد قبل أن يرهنه أو هلك  
بعد ما رهنه وافكته لأصمان عليه فان هلك الرهن فقال المالك هلك عند  
وقال المستعير قبل أن ارهنه أو بعد ما رهنه وافكته كان القول قول الراهن  
مع يمينه • ولو ان العذر باع الرهن ولم يسلم الثمن إلى الراهن ثم استحق العذر أو  
رد يعب بقضائه فان العذر لا يرجع على الراهن هذا إذا كان التسليم على البيع شطا  
وعقد الرهن فان كان التسليم على البيع بعد عقد الرهن قالوا العذر هو ما يكون  
وكيل الراهن وما يتحقق من العقد يرجع به على الراهن دفع الثمن إلى الراهن أو  
يدفع • ولو ان العذر فر في الوجه الأول انه باع وقبض الثمن وسلم إلى الراهن  
الرهن ذلك كان القول قول العذر ويبطل دين الراهن • ولو ان العذر باع الرهن  
في حياته وتصادقوا على بيعه إلا ان الراهن يقول باعه بمائة والدين وقبضه  
مائة أيضا وصدقه العذر في ذلك وقال الراهن لا بل باعه بخمسين درهما  
كان القول قول الراهن مع يمينه والبيته بيته الراهن • رجل رهن عند رجل  
جارية تساوي ألفا بلف مؤجلة إلى شهر وجعل رجلا مسلطا على بيعها إذا  
أجل فلما حل أجل جاء الراهن بجارية وطلب من العذر بيعها فقال الراهن  
ليس هذا جاريتي ان تصادق الراهن والراهن ان الموهنة كانت قيمتها  
درهم والدين ألف درهم فان كانت الجارية التي جاء بها الراهن تساوي ألف  
درهم إلا ان الراهن انكر ان تكون هذه الجارية هي الموهنة كان القول قول



الرهن في حق الراهن فبعد ذلك ان انكر العذر وقال ليست هذه الجارية قال  
لا أدري كان القول قوله مع اليمين على العذر فان خلف لا يجبر على البيع وان نكل  
يجبر على بيعها • ولو جاء الراهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست  
هذه الجارية جاريتي وقال الراهن هذه تلك الجارية وانتقص سعرها كان  
القول قول الراهن وان اختلفا فقال الراهن ما رهنيتني إلا جارية قيمتها  
خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها ألفا وهذه غير تلك الجارية كان القول  
الرهن • ولو رهن عندنا نساء شيئا ثم اختلفا فقال الراهن هلك الرهن  
الرهن وقال الراهن قبضته مني بعد الرهن وهلك في يدك قال القول قول الراهن  
مع يمينه • ولو قال الراهن هلك الرهن عند الراهن قبل أن يقبضه كان القول  
قوله والبيته بيته الراهن • ولو قال الراهن رهنيتني هذين الثوبين قيمتهما  
وقال الراهن رهنيت أحدهما كان القول قول الراهن والبيته بيته الراهن  
ولو رهن عندنا عور فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد ألفا وذهب العور  
ربع الدين كان القول قول الراهن مع يمينه لأن الظاهر انه لا يرهن بالآلف  
الآل ما يساوي ألفا وأكثر والبيته بيته أيضا • رجل عليه ألف درهم عند  
الطبيب ما لا ثم اختلفا فقال الراهن كان الرهن بخمسمائة وقال الراهن بألف  
فأقول قول الراهن لأنه ينكر زيادة تعليق الرهن بالدين ولو كان الراهن  
الرهن بألف والرهن بخمسمائة والرهن قايما بدينه وألفا خالفوا وترادف  
هلك الرهن قبل الخالف قال القول قول الراهن لأنه ينكر زيادة سقوط الدين  
قاضي خان • وفي الأصل إذا استعار ثوبا من آخر ليرهنه وسمى دينه  
فرهنه بأقل أو بأكثر أو بجنس آخر أو سمي رجلا فرهنه عند رجل آخر ضمن وكذا  
لو قال له ارهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة • وفيه أيضا استعار ثوبا ليس  
بعشرة ففعل كذلك فهلك سقط وعلى الراهن للمعير عشرة فان كانت قيمة  
الثوب عشرين يرجع بعشرة ولو لم يهلك لكنه قويت سقط من الدين بقول  
وعليه للمعير ذلك ولو أعسر الراهن حال قيام الرهن فلم يملكه إلا نفكاك  
وأراد المعير أن يفكه بقضائه لا يكون مستبرعا ويرجع على الراهن ولو هلك  
الرهن لا يضمن ولو اختلفا فقال القول قول الراهن أنه هلك قبل الرهن  
وفي الأصل لو أقام الراهن البيته على الراهن أنه رهنه وقبضه ولم يعرفه



الشيء سئل المرتهن عن ذلك والقول قوله فيما سئل مع مبيته ولو أقر أنه ار  
رهنه ثم قال هو هذا الثوب فالتقول قوله مع مبيته **خ** لاصه عليه ألف  
رهنه ما لا فقال الراهن بنصفه وقال المرتهن بكل ألف فالتقول للراهن لانك  
تعلق الراهن بزيادة الدين ولو كان الراهن يدعى ألف والمرتهن بنصفها والراهن  
قائم بيساوي الفاتحالفوا ورا افان هلك الرهن قبل التحالف فالتقول للمرتهن  
لانكار زيادة سقوط الدين **ب** رهن الراهن على المرتهن انه رهنه شيئا وقضه  
منه ولم يعرفه الشهود يوم المرتهن ببيانه والقول له في ذلك ولو أقر أنه ار  
منه رهنه ثم جاء بشوب وقال هذا لك فالتقول له مع مبيته ان لم يصدق  
الراهن فيه وان رغب المرتهن انه هلك في يد الراهن فالتقول للمرتهن لانك  
دخله في ضمانه وان رهنه فللراهن لا ثباته الضمان **و** ان اذن للمرتهن بالاشفا  
بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بعد تركي لا يتفاد وعود الرهن  
وقال المرتهن هلك حال لا يتفاد فالتقول للمرتهن لا يتفاد مما على روال الرهن  
فلا يصدق والراهن في العود لا بحجة **ا** اذن الراهن المرتهن في لبس ثوب هو  
يوم ما جاء به المرتهن متخرقا وقال تحرق في لبس ذلك اليوم وقال الراهن ما  
لبسته في ذلك اليوم ولا تحرق فيه فالتقول للراهن **و** ان اقر الراهن باللبس  
ولكن قال تحرق قبل اللبس وبعد فالتقول للمرتهن انه اصابه في اللبس لا تقام  
على خروجه من الضمان فكان القول للمرتهن في قدر ما عاده من الضمان اليه بخلا  
ولا المسئلة لعدم الاتفاقية على الخرج من الضمان لعدم اعتبار الراهن بالخروج  
وقع الاختلاف بين الراهن والمرتهن في ولد المرهونة فقال المرتهن ولدت عند  
فالتقول للمرتهن لانه في بين ولم يقر بلخر من غير ولو قال المرتهن ارتهنت  
ولو لدر جميعا وقال الراهن بل الامر وحدها فالتقول للراهن لانه منكر بزاره  
اختلفا في الرهن فقال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الذي ر  
يحدثي فالتقول للمرتهن **ق** في **س** سئل عن المرتهن اذا ادعى  
رد العين المرهونة وكذب به الراهن هلك القول قوله **اجاب** لا يكون  
القول قول المرتهن في رده مع مبيته لان هذا شأن الأمانات لا المضمونات بل  
قولا الراهن مع مبيته في عدم رده اليه **ق** كاري الهداية اذا اختلف  
الراهن والمرتهن في قيمة الرهن بعد هلاكه فالتقول للمرتهن والبيته للراهن

قال المرتهن اخذت المال وردت الرهن وانكر الراهن واقاما البيته فالبينة  
للراهن **ق** قال الراهن رهنك هذه العين وقبضتها مني والعين قائمة في يد  
المرتهن وهو منكر او قال رهنتي عينا اخرى فالتقول للراهن والبيته للمرتهن  
ولا تقبل بيته الراهن **و** جيز اذا اختلف الراهن والمرتهن فقال الراهن  
هلك في يدك وقال المرتهن هلك في يدك بعد ما قبضته بحكم الرهن فالتقول  
الراهن والبيته بيته ايضا **و** لو قال المرتهن هلك في يدك قبل ان قبضه منك  
بحكم الرهن فالتقول للمرتهن والبيته بيته الراهن **ت** تمت القناوي  
نفت لها عايم البعادي **ال** وارت داعر والمرتهن لا الراهن لا يكون لقطه بل  
يحفظه الى ظهور المالك **ا** القول بغيره مع اليقين وفي تعيين الرهن فالتقول  
للمرتهن وان صدق العدل الراهن كما لو اختلفا في قيمة الرهن بعد هلاكه ولو  
مات في يد العدل فالتقول للراهن ولو كان رهنه بمثل الدين فباعه العدل  
وادعى المرتهن انه باعه باقل من قيمته وكذب به الراهن فالتقول للراهن بالنسبة  
الحال المرتهن لا العدل **م** من الاشكاه **و** لو هلك الثوب لعاريه  
عند الراهن قبل ان يرهنه او بعد ما افتكه فلا ضمان عليه لانه لا يصير  
بهذا وهو الموجب على ما بيناه ولو اختلفا في ذلك فالتقول قول الراهن لانه  
ينكر لا ينافي دعواه الهلاك في هاتين الحالتين ولو اختلفا في مقدار ما خر  
بالرهن به فالتقول للمعير لان القول قوله في انكار اصله فكذا في انكار نصفه  
**ه** دايه **و** لو اقر العدل انه قبض الثمن وسلمه الى المرتهن وانكر المر  
فالتقول قول العدل وبطل دين المرتهن **ت** كان خافي نقله صلح الحقيقة  
وان اختلف الراهن والمعير وقد هلك الرهن فقال المعير هلك في يد المرتهن  
وقال المستعير هلك قبل ان ارهنه او بعد ما افتكته فالتقول في ذلك قول  
مع مبيته لان الضمان اما وجب على المستعير لكونه قاضيا دين نفسه مال  
الغير باذنه وهو منكر القضا فكان القول قول المنكر **و** لو ادعى الراهن هلاك  
الرهن فقال المرتهن لم يهلك فالتقول قول المرتهن مع مبيته لان الرهن كان قائما  
والاصل في الثابت بقاءه فالمرتهن يستصحب حالة القيام والراهن يدعى زو  
تلك الحالة والقول قول من يدعى الاصل لان الظاهر شاهدا له ولا الراهن  
بدعى الهلاك يدعى على المرتهن استيفاء الدين وهو منكر وكان القول قوله مع



يمينه ويحلف على البتات • ولو أعار الراهن الرهن من المرتهن وأذن له بالتقاضي  
 فجاء بفك الرهن وهو ثوب وبه خرق فاختلفا فقال الراهن خذ هذا في  
 يدك قبل التمسك وبعد البتة وردته إلى المرتهن وقال المرتهن لا بل خذ  
 في حلال التمسك فالقول قول المرتهن لأنهما لما اتفقا على التمسك فقد اتفقا على خروجه  
 من الضمان فالرهن يدعى عوده إلى الضمان والمرتهن ينكر وكان القول قوله  
 هذا إذا اتفقا على التمسك واختلفا في وقتيه فاما إذا اختلفا في أصل التمسك فقال  
 الراهن لم تلمسه ولكن خرق وقال المرتهن لمسه فخرق فالقول قول الراهن  
 لأنهما اتفقا على دخوله في الضمان فالمرتهن يدعى التمسك ويدعى الخروج من الضمان  
 والراهن ينكر فكان القول قوله • لو قال العبد رهنتك عند فلان وكذب العبد  
 ثم اعتقه المولى وهو مفسر فالقول قول المولى ولا بدعاية عليه إذا كان الذي  
 أفده رهنه فاختلفا فالمرتهن مع المرتهن في قدر الموهون فقال الراهن أنه رهن  
 بخمس مائة وقال المرتهن بالف فالقول قول الراهن مع يمينه لأن المرتهن يدعى  
 الراهن زيادة ضمان وهو ينكر فكان القول قوله • ولو قال الراهن رهنت جميع  
 الدين الذي لك على وهو ألف والرهن يساوي ألفا وقال المرتهن أرتفعه بخمس مائة  
 فالقول قول المرتهن في جنيته أن القول قول الراهن ويخالفان ويترد  
 وأن اتفقا على أن الرهن كان بالف واختلفا في قيمة الجارية فالقول قول المرتهن  
 لأن الراهن يدعى عليه زيادة ضمان وهو ينكر ولذا كان القول قول الراهن في  
 مقدار الضمان فكذا هذا • وكذلك لو كان الرهن ثوبين هلك أحدهما  
 في قيمة الهالك أن القول قول المرتهن في قيمة الهالك • وكذلك لو اختلفا في قدر  
 الرهن فقال المرتهن هنتي هذين الثوبين بالف رهنه وقال الراهن رهنه أحدهما  
 بعينه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه • ولو قال الراهن الرهن هلك  
 في يدك وقال المرتهن قبضته مبيها فلهك في يدك فالقول قول الراهن لأنهما اتفقا  
 على دخوله في الضمان والمرتهن يدعى البراءة والراهن ينكر فكان القول قوله ولو  
 المرتهن هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول قوله لأن الراهن يدعى دخوله في  
 الضمان وهو ينكر • ولو كان الرهن عبدا فاعور فاختلفا فقال الراهن كانت  
 القيمة يوم الرهن ألف فذهب بالأمور إلى نصف خمسمائة وقال المرتهن لا بل  
 كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وأما إذا بعد ذلك فاما ذهب من حصى الربع

ما شان وخمسون فالقول قول الراهن لأنه يستدل بالحال على الماضي فكانت  
 الظاهر شاهدا له وأن أقالا البينة فالبينة بيمينه أيضا • ولو كان الرهن ثوبا  
 والرهن في يد عدل فباعه فاختلفا فقال الراهن باعه بمائة وقال المرتهن  
 بخمسين ودفع إلى وصدق العدل الراهن فالقول قول المرتهن مع يمينه لأن  
 الموهون خرج عن كونه مضمونا بنفسه لخروجه عن كونه رهنا بالمبيع وحول  
 الضمان إلى الثمن فالرهن يدعى تحول زيادة ضمان وهو ينكر فكان القول قوله كما  
 إذا اختلفا في مقدار قيمة الرهن بعد هلاكه ولو أقالا البينة فالبينة بيمينه  
 الراهن لأنها ثبتت زيادة ضمان وبينة المرتهن تنفي تلك الزيادة فالمشقة  
 أولى ولو رهن الراهن بالمبيع ولكنه قال مات في يد العدل فالقول قول الراهن لأن  
 اتفقا على الرهن اتفقا على التحول في الضمان فالمرتهن يدعى البيع يدعى  
 خروجه عن الضمان وتحول الثمن إلى الثمن والراهن ينكر فكان القول قوله مع  
 وكذلك قال أبو حنيفة إذا كان الرهن مثل الدين في القيمة والمرتهن مستقل  
 على بيعه بازاد على أنه باعه بمثل الثمن وهو ألف فالقول قوله وإن قال بعته  
 بتسع مائة لم يقبل قوله فكأنه ضاع ولا يرجع على الراهن بالنقصان إلى أن يحا  
 برئيه أو يصدق له ما ذكرنا أنه كان مضمونا فلا يقبل قوله في بقاء الضمان وكذلك  
 العدل إذا قال بعته بتسع مائة ولا يعلم إلا بقوله لم يكن على العدل إلا تسع مائة  
 ويكون الراهن رهنًا بما فيه ولا يرجع المرتهن على الراهن بالمائة الفاضلة  
 لأن قول العدل مقبول في براءة نفسه غير مقبول في إسقاط الضمان عن بعض  
 ما تعلو به ولا في الرجوع على الراهن •

**كتاب الجنائيات**

رجل فقا عني صبي ساعة ولدا وبعد أيام فقال لفاقي أنه لم يضر بعينه التي  
 فقاها وقال لا أعلم أضر بها ولم يضر كان القول قول الفاقى وعليه حكومة عدل  
 ولو شهد شاهدان أنها كانت بجرحه لم يوجب عليه وكان ينظر بها كان عدله نصف  
 النفس • رجل قال ضربت فلانا بالسيف فمدا ولا أدري أنه مات منها ولكنه مات  
 وقال ولي القيسل مات بضربك فإنه يقتل به وإن قال القاتل مات منها ومن حصة  
 نفسته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقال لولي فل مات من ضربك كان القول  
 قول الضارب وعليه نصف الزية • رجل ضرب بس رجل فحرق فاحل القاضي



فجاء في السنة وقد سقط سنه فقال المصروب سقط من ضربك وقال الضار  
من ضرب رجل آخر كان القول قول المصروب وان جاء بعد سنه كان القول قول الضار  
كلما من فتاوى قاضي خان وفي فتاوى العنابي وجد رجل رجلا خنيا  
مع امواته وامته او من محاربه فرأى بينهما علامة الرقي كالقبلة والشمس والعد  
فله ان يقتلهما اذا باشر القتل كلاهما من الجانبين طوعا وافترا ان يقتل  
دون المكر فلا احتياج الى اقامة البينة واليمين بقوله مقار البينة والاصح ان  
كانا قتيلا في فراش واحد وفي بيت واحد وفي منزل واحد ليمين على القاتل  
وقيل ان صدر القتل من يستبعد منه ذلك وهما شيمان قبل ذلك فالقول  
قول القاتل كذا في جامع الفتاوى ونقله صاحب العكدي لونه • لو امر  
بنزع سنه لوجع اصابعه وعين السن والمأمور نزع سنه لوجع اصابعه  
فالقول بالامر فاذا اختلف في ماله ويستقط القضاة للشيء كجامع  
الفتاوى والقاضي امير والقيته • ولو كان في يد رجل عند فقال الرجل فقال  
عنه وهو في ملك التابع وقال المصنف فقاتلها وهو في ملكي فالقول للمصنف  
ارشه • من الاشكاه • مدعي علم الطب من خطابه وسنن به لا في  
زيادته وبه الوبري • فان اخطأ فقطع الذكر في الختان من كذا  
قلع السن ويصدق الامر انه لم يزد في هذه • قتيله • اذا انكر زهاب  
الصنوء ذكر القدرى انه يعرف ذلك بنظر الاطباء ويستقبل عن الشمس موقو  
العين ان مدعته علم ان الصنوء باق وان لم يعلم يعتبر فيه الدعوى والاك  
والقول قول الضارب مع يمينه على البينات • كجامع القصولين نقله العدي  
حل على حمار عيين شيئا الى موضع بلا اذ به فتورده ظهر فتورده صلحه  
فانتقص من لو نقص من الورع لا من الشئ ولو اختلفا صدق الحامل مع يمينه  
كاري بعللة داركه شين شين تراوي من اجاره دد سنن بنود اكر ان كاد حواست  
من دابن مرد او زانكشت لا يضمن استخسانا ولو اختلفا صدق المالك والبيته  
الذام انها لم ترجح حياتها • كجامع القصولين • قال واذا اعتق العبد  
فقال الرجل قتل اخاك خطاء وانما عتد وقال الآخر قتله والله حر فالقول قول  
العبد لانه منكر للضمان لانه اسند الى حاله مع مودة منافقة للضمان اذ  
الكلام فيما اذ عرفه والوجوب في جنابة العبد على المولى دفعا او قد نصا

كما اذا قال البائع طلق عتري وانما صبي او بعت دارى وانما صبي او قال طلق  
امرأتى وانما مجنون وقيل ان جنونه معروفا كان القول قوله لما ذكرنا • قالون  
اعتق جارية ثم قال لها قطعت يدك وانت امي وقالت قطعتها وانما حره قال  
قولها وكذلك كل ما اخذ منها الا الجماع وغله استخسانا وهذا عند ابي حنيفة  
وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا يضمن الاشياء بعينه يوم  
برده عليها لانه منكر وجوب الضمان لانه اسند الى حاله مع مودة منافقة للضمان  
كما في المسئلة الاولى وكما في الوطى والغلة وفي الشئ القاتل • اقر سيد عتق  
بالاخذ منه ثم ادعى التملك عليه وهو منكر والقول قول المنكر فلهذا انكر  
اليه ولهما انه اقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبريه فلا يكون القول قوله كما  
اذا قال لغيره فقاتعتك اليمين وعينه اليمين صحيحة ثم فقات وقال المقر  
لا بل فقاتها وعينك اليمين مفقودة فالقول قول المقر له وهذا لانه ما اسند  
الى حاله منافقة للضمان لانه يضمن يدها • ولو قطعتها وهي مديونة وكذا  
يضمن مال الخري اذا اخذ وهو مستامن بخلاف الوطى والغلة لان وطى  
المولى الامة المديونة لا يوجب العتق وكذا اذا اخذ من غلتها وان كانت قد  
لا يوجب الضمان عليه فحصل الاستناد الى حاله منافقة مفقودة • هدايه  
ولو قطعت يد العبد فلحق المولى الارش فلا يضمن المولى ولو الجنابة فادعى  
المولى ان القطة كان قبل جنابته وان الارش سائر له وادعى ولو الجنابة كان  
وانه مستحق الدفع مع العبد فالقول قول المولى لان الارش ملك المولى كالعبد  
لانه بذل ملكه فولى الجنابة يدعى عليه وجوب عتق مال هو ملكه وهو منكر  
فكان القول قوله مع يمينه • ولو مات المالك وترك وفاة الكتابة وجنابة  
فالجنابة أولى لانها اقوى • ولو مات وترك مالا وعليه دين وكاتبه  
فان كان قضي عليه بالجنابة فصول الجنابة وصاحب الدين سواء لان  
الجنابة اذا قضى بها صار دينيا فمما دينان فلا يكون احدهما بالبرية  
اولى من صلحه وان كان لو يقض عليه بالجنابة لم يتعلق بدينه بعد كان  
الاول اكمل واقرى • فيداه به ويقضى الدين منه ثم ينظر الى ما بقى فان كان  
وفاء بالكتابة فما بقى يكون للمولى لانه يموت قضا على ما بينا وهذا بخلاف ما  
قبل الموت ان المالك كاتب يدها بالدينون شاء ان شاء دين الاجنبى وان شاء



۱۰



سنة فاختلفا قبل السنة فيمن سقط بضربه فالقول المضروب يكون التأجيل  
مُعَيَّداً وهو كذا خلافاً لما إذا شجّه موضحة فجاء وقد صارت منقلبه فاختلفاً  
يكون القول قول الضارب لأن الموضحة لا تورث المنقلبه أما التحريك يؤثر في  
السقوط فافترقا وان اختلفا في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لأنه ينكر  
فعلة وقد مضى الأجل الذي وقته القاضي لظهور الأثر فكان القول المنكر ولو لم  
تسقط لأشئ على الضارب وعن أبي يوسف حكومة الأثر وسبيلين الوجهين  
بعد هذا أن يشأ الله تعالى ولو لم تسقط لكانها أسودت تجب الأثر في الخطأ  
على العاقلة وفي الحد في ماله ولا يجب الإقصاء لأنه لا يمكن أن يضربه ضرباً  
تسود منه وكذا إذا كسر بعضه وأسود الباقي لأقصاه ما ذكرنا وذكرنا  
أو أخضر أو أصفر فيه وإتيان قال ومن شج رجلاً فالتحت ولو  
يتو لها أثر ونبت الشعر يسقط الأثر عند أبي حنيفة لأن الشئ موجب  
وقال أبو يوسف رحمه الله عليه أن الشئ لا يبر وهو حكومة عدل لأن الشئ  
الموجب وإن زال فالأثر الحاصل ما زال فوجب تقويمه وقال محمد  
رحمه الله أخى الطبيب ثم الدوا بفعلة فصارت كأنه أخذ ذلك من ماله  
الآن بأخيفه يقولان المنافع على أصلنا لا تتقوم إلا بعقد أو شبهة ولو جحد  
في حق الجاني فلم يغير شيئاً • هـ دأيه في الشجاع • **قوله**  
فاختلفا قبل السنة يعني جاء المجنى عليه قبل مضى سنة وقد سقطت سنة  
واختلفا فادعى المجنى عليه التسقوط بحجائته وانكر الجاني ذلك فالقول للمضروب  
يكون التأجيل مقيداً بخلاف ما إذا شج انساناً موضحة فجاء المشجوع وقد صا  
شجّه منقلبه فادعى أن المنقلبه إنما حصلت بحجائته وانكر الجاني فالقول للجاني  
لأن التحريك يؤثر في سقوط السن أما الموضحة مؤثرة في المنقلبه فلا يضاف  
وفي الأصح جعل هذا جواباً استحساناً والقياس أن يكون القول للضارب  
الفصلين لأنه منكر كما في اختلافهما بعد مضى السنة • شريح • ولو  
ضرب سنان فتحرى فلجله سنة ثم جاء المضروب وقد سقطت سنة  
فقال إنما سقطت من ضربتك وقال الضارب ما سقطت بضربتي فالمضروب  
لا يخلو أما ان جاء في السنة وأما ان جاء بعد مضى السنة فإن جاء في السنة  
أن يكون القول قول الضارب وفي الاستحسان القول قول المضروب • ولو شج

انسان موضحة فصارت منقلبه فاختلفاً في ذلك فقال المشجوع صارت منقلبه  
بضربتك وعليك أرسل المنقلبه وقال الشجاع بل صارت منقلبه بضربة أخرى  
فالقياس على السن أن يكون القول قول الشجاع وفي الاستحسان القول قول المشجوع  
والقياس وجهان أحدهما أن المضروب والمشجوع يدعيان أن الضارب  
والشجاع الضمان وهما ينكران والقول قول المنكر مع ميمنه والثاني أنه إذا  
وقع التعارض بين قوليهما والضمأن لم يكن واجباً فلا يجب بالشك وإلى هذا  
أشار محمد في الأصل فقال استحس في السن لو ردا الأثر والأثر عن أبي حنيفة  
ولا استحسان وجهان من الفرق أحدهما أن الظاهر شاهد للمضروب  
في مسئلة السن لأن سبب التسقوط جعل من الضارب وهو القصر في الحرمان لأن  
التحرى سبب التسقوط فكان الظاهر شاهد للمضروب وبخلاف الشجة لأن الشجة  
الموضحة لا تكون سبباً للصيرور فهما منقلبه فلم يكن الظاهر شاهداً له والقول  
قول من شهد له الظاهر والثاني أنه لما جرى التأجيل حولاً في السنة والتميز  
من الحول لا يتطابق ما يكون من الضرورة فإذا جاء في الحول وقد سقطت ميمنه  
جاء بما وقع له الانتظار من الضرورة في مدة الانتظار فكان الشاهد له فاما  
الشجة فلم يقدر في انتظارها وقت فكان القول قول الشجاع في قدر الشجة وإن  
جاء بعد مضى السنة فالقول قول الضارب لأن التأجيل مدة الحول لا استقرار حال  
الشئ يظهر حالها في هذه المدة عادة فإذا التزم على سبيل متعاقب التسقوط  
بالضرورة فكان التسقوط محالاً إلى سبب حادث فكان الظاهر شاهداً للضارب  
أو لم يشهد لأحد ههما فيبقى المضروب مدعياً ضمناً على الضارب وهو ينكر  
فالقول قوله أو يقع التعارض فيقع الشك في وجوب الضمان والضمأن لا يجب  
بالشك وكذا على الوجه الثاني زمان ما بعد الحول لم يجعل الانتظار حال السن  
واختل التسقوط من ضرورة أخرى من غير احتمال من ضربته فلا يمكن القول بوجوب  
الضمأن مع وقوع الشك في وجوبه • **كتاب القواقل** • **بكر**

كل دية وجبت بنفس القتل الخطأ أو شبه العمد تتجمل العاقلة وما لا فلا •  
فلا تعقل الصلح لأن بدل الصلح ما وجب بالقتل بل بعقد الصلح ولا إلا قرار  
لأنها وجبت بالقرار بالقتل لا بالقتل وقرار حجة في حقه لا في حق غيره



لا عقلة للجمع عن بعض المتأخرين منهم كاشي

فلا يصدق في حق العقلة حتى لو صدقوا عقلا كان في البسار **أقول** انهم كثيرا ما يقولون بحج عليه ويريدون عاقلة اذ غرضهم في امثال هذه المواضع بيان الوجوب لا بيان محله لكونه معلوما في موضعه على يجوز ان يراى العقلة في **مي فن** اذ لا تصرح بان مرادها نفسها بناء على انه لا عقلة للجمع عند بعض المتأخرين منهم فاصحح ان لا بناء على انها بحج عليها مع وجود العقلة والله اعلم **يقول** الجامع الفقير كتبنا بعضا من مسائل الخطا وشبهه العمد في كتاب المعاقلة بناء على ما نقلناه من جامع الفصول انهم كثيرا ما يقولون بحج عليه ويريدون عاقلة الخ كما ذكره ولو امر عند تحقير في الطريق فوقع فيها انسان فان كان الحرف في فناءه فالضمان على عاقلة المولى وان كان في غير فناءه فالضمان في رقة العبد مخاطب المولى بالرفع او الفدا بخلاف الاجير وان كان الحرف في الملك فان كان في ملك غيره فان حفر بئر في ارضا غير ارضه فوقع فيها انسان يضمن الحافر لانه متعدي في السبب ولو قال صلح الدار مما امر به بالحفر واكثر اولياء الميت فالقياس انه لا يصدق صلح الدار والقول قول الورثة وفي الاستحسان يصدق والقول قول الحافر **ب** كذا **أقول** ادعى الحافيه حر والارض على عاقلة وقيل العقلة هو حق لو يصدق والحافيه لا يثبت **كتاب الوصايا** **ح** كذا مع الفصول **ل** ووصى لرجل شئ سمي فقال لوارث هذا الشئ الى قال ابو القاسم رحمه الله القول قول الوارث فيما فيه اذ لو كان ذلك الشئ معروفا وعلى الوارث له البينة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ذكر في الكتاب مريض قال لفلان على حق وصدق فاته يصدق قال الثالث رجل مات وترك اولادا صغارا فجعل القاضي رجلا لا اولاد له الصغار وصيا فادعى رجل دين على الميت وديعة وادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم ليس لهذا الوصي ان يورد شيئا من الوديعة والدين ما لم يثبت ذلك بالبينة فاما المهر فادعت المرأة مقداره مهر مثلها يدفع اليها مقداره مهر مثلها اذا كان النكاح معروفا ويكون النكاح شاهدا لها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كان الزوج بني بها فانه يمنع منها مقداره مهر مثلها وبالعادة بتجديله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المهر الى تمام مهر مثلها **ا** اذ بلغ الصبي وطلب

ماله

ماله من الوصي فقال الوصي صناع متى فالقول قوله لانه امين وان قال انفق مالك عليك يصدق وفي نفقة مثله في تلك المدّة ولا يقبل قوله فيما يكن به الطاهر واذا اختلفا في المدّة وقال الوصي مات ابو له عند عشر سنين وقال اليتيم مات ابو عند خمس سنين ذكر في الكتاب ان القول قول الابن واختلف المشايخ فيه قال شمس الائمة السخسي المذكور في الكتاب قول محمد رحمه الله اما على قول ابو يوسف القول قول الوصي وهذه اربع مسائل احدها هذه والثانية اذا ادعى الوصي ان الميت ترك رقيقا فانفق عليه الى وقت كذا ثمرات وكان الابن قال **مسألة** محمد والحسن بن زياد ان القول قول الوصي **المسألة الثالثة** اذا ادعى الوصي ان غلاما لليتيم ابن فاجابه رجل فاعطيه جعله اربعين درهمما والا بن يكره الا باق كان القول قول الوصي في قول ابو يوسف وفي قول محمد والحسن بن زياد ان القول قول الابن الا ان ياتي الوصي ببينة على ما ادعى **مسألة** على ان الوصي لو قال استخرجت رجلا ليرده فانه يكون مصدا **المسألة الرابعة** اذا قال الوصي ادبت خراج ارضك عشر سنين منذ مات ابوك كل سنة ألف درهم وقال اليتيم اما مات ابو عند خمس سنين كان القول قول الابن في قول محمد رحمه الله لان الوصي يدعي ان نخاسا بقا وهو يكره وعلى قول ابو يوسف القول قول الوصي لان اليتيم يدعي عليه وجوب تسليم المار وهو يكره فكان القول قوله في هذه المسائل **ل** الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما يتفق عليه من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا ولو كفن الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك رجل مات عن اولاد صغار ولو يوصى الى احد فصبا لهما وصيا في التركة فادعى رجل على الميت دين او وديعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والوديعة فلا يقضى بهما الا بعد ثبوتهما بالبينة واما المهر ان كان النكاح معروفا كان القول قول المرأة الى مهر مثلها يدفع ذلك اليها وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كان هلك قبل تسليم المرأة فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها يمنع عنها مقداره مهر مثلها وبالعادة بتجديله قبل تسليم النفس لان الطاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر **ق** رضي الله وفيه نوع نظر لان كل المهر كان ولجبا فلا يقضى بسقوط شئ منه بحكم الطاهر لان الطاهر انها لا تسلم نفسها الا يصح حجة لا يطهر



لما كان ثابتاً لكن ينبغي للقاضي أن يحلف المرأة بالله ما قبضته منه شيئاً فادخلت  
 يدها إليها جميع المهر هذا كما قال أصحابنا إذا ادعى ديناً على الميت وثبته بالبينة  
 يحلف بالله ما استوفيت منه شيئاً ولا أترأته يحلف على هذا الوجه نظر  
 والوفاة للصغير وكل من عجز عن النظر لنفسه بنفسه • كلهما من قاضيه  
 قال ومن قال فلان على دين فصدقه معناه قال ذلك لورثته فإنه يصدق  
 إلى الثلث وهذا استحسان وفي القياس لا يصدق قال إذا حاكم فلان وادعى  
 شيئاً فاعطوه من مالي ما شاء وهذه من الثلث فلهذا يصدق على الثلث وفي  
 الزيادة • هـ دأيه • أن قال في مرضه فلان على حق فصدقه يصدق  
 إلى الثلث عند أصحابنا وبه نأخذ • ولو مات رجل ولم يوص إلى أحد فجعل  
 الحاكم رجلاً وصياً فادعى رجل عليه ديناً ووديعة وادعت المرأة مهرها  
 قال الفقيه أبو القاسم أن كان الزوج نبي بها منع من المهر قدر ما جرت  
 العادة في التحيل والقول قول الورثة في ذلك القدر وفيما زاد على ذلك القول  
 قول المرأة ثم يردى إليها باقي المهر إذا دعت قدر مهر مثلها وكفى بالنكاح شاهداً  
 ولا يؤدى الدين ولا الوديعة إلا أن ثبت عند الحاكم وهكذا ذكر في نكاح الفتاوى  
 القول قول المرأة بعد وفاة الزوج أن قالت عليه ألف درهم كان مهر مثلها  
 خ لاصه • الوصي يصدق في كفن المثل وكذا لو كفن بماله يرجع وكذا لو  
 وإن اشترى لليتيم ونقد الوصي من ماله يرجع وكذا لو اشترى الوصي كسوة  
 ونقد من ماله نفسه واشهد عليه يرجع وأما شرط الإشهاد لأن قول الوصي  
 في حق الاتفاق يقبل لا في حق الرجوع بلا إشهاد وكذا لو وصى الوصي والوارث  
 ديناً على الميت من ماله نفسه يرجع • بلغ الصبي فقال الوصي أدبته خارجاً عن  
 مئذنين مئذنين بعد موت أبيك وقال الأب مات أبو مئذنين مئذنين فاقول  
 لأن عند محمد وعند الثوري القول الوصي • وفي المتن عن محمد قال الوصي ينفق  
 عليك مئذنين مئذنين وقال الصبي مات أبي مئذنين فاقول للوصي وعن محمد  
 ادعى الوصي أن أباه خلف كذا وكذا غلاماً فأنفق عليه كذا وكذا ثم ماتوا فان  
 مثل هذا الميت يكون له مثل هذا البرقيق فاقول قول الوصي وإن كان لا يعرف ذلك  
 إلا بقوله ولا يكون لامثاله مثل هذا الرقيق لا يكون القول قوله • بكرارته  
 أباً وصي قال بعد بلوغ الصغير بعث أراضه وأنفق عليه قال ج صدق في

المال وبه أبو ذر والشيخ الباقر يصدق في قوله بعث إذا رأى القاضي إذا ولي  
 قع مو انفق مهر زوجته على أولاده الصغار لا يصدق إلا بالبينة قال  
 استأذنا قال الأول بخالف جواب • والثاني يوافق مع عدل الوفاة الوارث الكبير على  
 الصغير نصيبه من التركة لا يصدق • حم يصدق ولا يحتج فيه إلى القاضي  
 قال رحمه الله والمختار ما في وصايا ط قيه • استنع قال  
 أو وصي أو غيرهما من الأولياء أو الأوصياء بعد بلوغ الأيتام بعثت منقولاً لهم  
 وأنفق عليهم صدقوا في نفقة مثلهم لا في الزيادة وكذا الأجنبية الذين هم في  
 حجر وأذن له القاضي يصدق في نفقة مثلهم ولا يصدق في الولي غير الأب والجد  
 وصيهما في بيع أراضيهم ودورهم والنفقة عليهم إلا إذا اضطر وأما ذلك  
 القاضي في ذلك يصدق في نفقة مثلهم أيضاً • حاوى • لو أقر وصي  
 بالنفقة على اليتيم أو القيم على الوقف وماله نصبي والوقف في يده أو نحو ذلك من  
 الأمثال ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين إذا كان ثقة لأن في اليمين ينفر  
 الناس عن الوصاية • إذا جرح الواقف أو قيمه أو وصي الواقف والقاضي أو ماله  
 ثم قال قبضت الغلة فصاع أو فرقته على الموقوف عليهم فانكروا فاقول له مع  
 يمينه • نكته صلح الحديفة عن الغنية • قال ومن أوصى بثلاث ماله  
 الآخر فافر الوصي له والوارث أن الميت اعتق هذا العبد فقال الوصي له اعتقه  
 الصحة وقال الوارث اعتقه في المرض فاقول قول الوارث ولا شيء للوصي له لأن  
 يفضل من الثلث شيء أو تقوم له البينة أن العتق في الصحة لأن الوصي له يدعى  
 استحقاق ثلث ما بقي من التركة بعد العتق لأن العتق في الصحة ليس بوصية وهذا  
 ينفذ من جميع المال والوارث ينكره لأن مدعى العتق في وهو وصية والعق  
 في المرض مقدم على الوصية ثلث المال فكان منكراً والقول المنكر مع اليمين لأن  
 العتق جازم والحوادث تصاف إلى أقرب الأقوال للثبوت بها وكان الظاهر هذا  
 للوارث فيكون القول قوله مع اليمين • هـ دأيه • ولو أوصى بثلاث ماله  
 لبعض ورثته وأجنبي فإن جاز بقية التركة جازت الوصية لهما جميعاً  
 وكان الثلث بين الأجنبي والوارث نصيبين وإن رد وأجازت في حصته الأجنبي  
 وبطلت في حصته الوارث وقال بعض الناس يصر في الثلث كله إلى  
 الأجنبي لأن الوارث ليس محل الوصية فالتحقت الأصناف إليه بالعقد



كما لو أوصى بحى وميت ان الوصية كلها للحى لما قلنا كذا هذا وهذا غير سديد  
 لأن الوصية للوارث ليست وصية باطلة بدليل أنه لو اتصلت بها الأمانة  
 جازت والباطل لا يحمل الجواز بالأمانة وبه تبين أن الوارث محل للوصية لأن  
 التصرف المضاف إلى غير محله يكون باطلاً أنه محل وإذا أضافته إليه فثبت  
 صحته ألا إنها تبطل في حصته برء الباقيين وإذا وقعت صحته فقد وصى  
 بكل واحد منهما بنصف الثلث ثم تبطل في حق الوارث بالرد فثبت في حق الأجنبي  
 على حالها كما لو وصى إلى أجنبيين فرد أحدهما دون الآخر بخلاف المرض إذا أقر  
 بدين لبعض وارثه ولا جنى كما إذا أقر لهما بالفرد وهو الوارث مع الأجنبي  
 تصادقا أنه لا يصح الأقر لهما أصلاً لأن الوارث ولا للأجنبي لأن الوصية  
 عليك فبطلانها في حق أحدهما لا يوجب البطلان في حق الآخر لأنه لا يوجب  
 الشركة والأقر لهما بالدين أخبار عن دين مشترك بينهما ولو صح في حق الأجنبي  
 لكان فيه قسمة الدين قبل قبضه وانها باطلة لأنه إذا كان أخبار عن دين مشترك  
 بينهما فالوارث يشترك الأجنبي فيما يقبض ثم تبطل حصته وفيه أقرار للوارث  
 وأنه باطل بخلاف الوصية فإن الوارث لا يشترك الأجنبي وإذا بطل الأقرار  
 تقسم التركة بين ورثة المقر فما أصاب الوارث أمقر له من ذلك يكون بينه  
 وبين الأجنبي إلى تمام الأقرار وما زاد على ذلك يكون للوارث لا لهما إذا تصادقا  
 فمن زعم أن هذا القدر دين على الميت والدين مقدم على الميراث هذا إذا تصادقا  
 فإن تكادبا وأنكر الأجنبي شركة الوارث أو رد الوارثة أقران فالأقرار باطل  
 قول الجعفي وأبي يوسف لما ذكرنا إذا بطل كان المال ميراثاً بين ورثة المقر  
 أصاب الوارث فهو له كله ولا شركة للأجنبي فيه لأنه يكره في ذلك وعند محمد  
 نحوه أنه يصح أقراره في حق الأجنبي ويكون له خمساً منه وإن كان الأجنبي يكره  
 الوارث والوارث يصدره في ذلك فللمستأمنه ما أصابه للأجنبي لأنه ما صدقه  
 الوارث فقد أقر أنه كان له على الميت خمساً منه دين وأنه مقدم على الميراث  
 إلا أنه ادعى الشركة فيه وهو يكرهه في الشركة فكان القول قول الأجنبي ويلخذ  
 تلك الخمسة كلها **سكريع** أوصى لزيد بثلث ماله وتبرأ عبد  
 فادعى زيد عتقه في صحته والوارث في مرضه يعني إذا أوصى رجل له وارث  
 لزيد بثلث ماله وتبرأ عبد فادعى زيد من الوارث وريادته عتقه لكونه يدعى

اعتاقه

اعتاقه في صحته لتلا يكون وصية تنفذ من الثلث وأدعى الوارث اعتاقه فميت  
 يكون وصية صديق الوارث وحرم زيد لأن الموصى له يدعى استحقاق ثلث ما  
 بقى من التركة بعد العتق لأن الاعتاق في الصحة ليس بوصية ولهذا ينفذ من جميع  
 المال والوارث يكره لأن مدعى العتق في المرض وهو وصية أيضاً يكره مقدم  
 على الوصية بثلث المال وكان منكراً ونقول المنكر لا مع اليمين لأن يفضل من  
 شئ على قيمة العبد إذا لم يحرره أو يبرهن أن زيد على عتقه أن الاعتاق في الصحة  
 فله المال لأن الثابت باليمين كالثابت بيميناً وهو خصم لا قاض لا يثبت حقه  
**دعوى سر** أقر المريض لوارثه بدين لم يحن وبوديعة مستهلكة يجوز  
 وذكر في الباب الثالث من صور تها فقال ودع أباه ألف درهم في مرضه لأب أو  
 صحته بمعاينة الشهود فللمريض الموت أقر باهلاكه صديق أذ لو سكت وميت  
 ولا يدرى ما صنع كانت ديناً في ماله فإذا أقر بائناً فيه فإولى ولو أقر أو لا  
 في دين فذلك عن اليمين ومات لم يكن للوارث في ماله شئ جامع الفصولين  
 لو باع في صحته وأقر في مرضه بقبض ثمنه صديق سكر القن أولاً ولو باع  
 في مرضه باكر من قيمته فأقر بقبض ثمنه لم يصدره وقيل للمشتري أتمه  
 مرة أخرى وانقض في قول أبي يوسف وفي قول محمد يؤدى قدر قيمته أو ينقص  
 مرضه أقر ببيع قبه في صحته والقن في يده أو يدا المشتري وأقر بقبض ثمنه لم  
 يصدره في قبض ثمنه إلا أن مات القن قبل مرضه ولو باع قن في صحته فأقر في  
 مرضه بقبض ثمنه فصدقه فيه ثم وجد المشتري به غيباً بعد موته فرد  
 بقضاء فسأبر الغريم الحق بركه الميت ألا هذا القن فإن المشتري فيه السوم  
 إلا أن يقول عند الرد لا رده حتى أقبض حتى فيكون الحق بقدر الثمن منه من الغريم  
 إذا لميت كانه صدره في قبض ثمنه غير مصدق في الحال الشركة مع غريمه  
 ولو أقر المريض في هذه الوجوه كلها بأنه أبرأ غريمه في صحته من حقه أو  
 شيئاً في صحته وهلك في يده لم يصدره في شئ وكان ذلك وصية له  
 من ثلثه وليس هذا كأقرار بقبض **جامع الفصولين**  
 ولأن زليفاً فرما طفله وله دفعة بضاعة ومضاربة وأن يוכל ببيع  
 وشراء واستيجار وأن يودع ماله ويكاتب قته ونزوح أمته ويبرهن ماله  
 بدينه ويدين نفسه فلو هلك ضمنه فذلك للمودع من دينه وله أن يعمل به

فها







ولم يقر له إلا بالنصف وعلى هذا كل من يدين مال يزعم أنه استحقه من ميت بسبب  
 ولو أقر لوارث غير معروف وكذب المقر له فالقول للمقر له وأما لو ادعى والميت  
 الزوجية وأقر لوارث وانكر المقر له الزوجية فلا شيء للمقر حتى يبرهن الفرق  
 أن القرابة سبب أصلي للاستحقاق والزوجية سبب طارئ فلما أقر بسبب <sup>الذبح</sup> نفسه  
 حقا طاريا لا يصدق إلا ببينة وأما في النسب فهما سواء مات فقالت قد  
 في مرض موته وأنا في العدة والحارث وقال لورثة أباك وصحبه قبل قوله لا  
 أن يبرهن أنه في صحته وهكذا تخالف ما لو قالت أسلمت قبل موته وقال الورثة  
 بعد موته قبل قول لورثة أباها في مرضه فمات به وقالت لو تمص عذري  
 صدقت يمين ولو طابت المدة فلو نكحت لأثرته **جامع القضاة**  
**فصل في القضاء بالوارث** وإذا مات نصراني فماتت امرأة مسلمة  
 أسلمت بعد موته وقالت لورثته أسلمت قبل موته فالقول قول لورثته وقال  
 رحمه الله القول قولها لأن الإسلام حارث فيصافى إلى أقرب الأوقات ولما  
 أن سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى بحكم الحال كما في حرمان المرأة  
 وهذا ظاهر تفسيره للرفع وما ذكره تفسيره للاستحقاق ولو مات المسلم وله  
 امرأة نصرانية فماتت مسلمة بعد موته وقالت أسلمت قبل موته وانكر الورثة  
 فالقول لهم أيضا ولا يحكم الحال لأن الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي حجة  
 إليه أما الورثة فهم الرافعون ويشهد لهم ظاهر الحديث أيضا هداية  
 والقضاة رجل مات وترك اثنين أحدهما مسلما والآخر نصرانيا فقال  
 المسلمون منهما أسلموا قبل موته وأنا وارثه وقال النصراني أنه لم يسلم وأنا  
 وارثه فالقول للنصراني منهما ولكنه يصلى على الميت بخبر الأبن المسلم أنه أسلم  
 أبو الخ **ح** ربه نقله عن الحائفة ولو أقر لوارث ثمرها فليخلف  
 المقر له والورثة فقال المقر له أقر في الصحة وقال الورثة لأمر في مرضه فالقول  
 للورثة وبينة المقر له أولى **جامع الفتاوى** لفرق أمير  
 كذا المسئلة فوجد مع القصور والاشباه أدرعتان ذواتهما  
 في المرض وصار فارا فترث وقالت الورثة أباها في الصحة فلا ترث كان القول  
 قولها فترث وانما تدعى فقالت زوجة أسلمت بعد موته وقالت لورثته  
 قبل موته فالقول لهم لو مات مسلم وتجنه نصرانية فماتت مسلمة بعد موته

فقال

فقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة أسلمت بعد فالقول لهم ذكر الزبيعي  
 في مسأله شتى أشباه رجل في دين مال وزعم أنه ورثه من  
 امرأة كانت له وسعى تلك المرأة ثم أقر لرجل أنه أخ تلك المرأة فقال المقر له أنا  
 أخها وأسلمت أنت بزواج لها قال أبو يوسف رحمه الله يكون المال بينهما  
 نصفان نصفه للزوج ونصفه للأخ المقر له وقال زفر لما نكح للأخ إلا  
 أن يقيم البينة أنه كان زوجا لها ومنه ثلاث مسائل لصاحبها هذه والثانية  
 مجهول النسب في دين مال وقال ورثته من أبي وهو فلان ثم أقر بذلك باخ لا يبرهن  
 فقال المقر له أنا ابن فلان الميت وأنت لست بابنه قال أبو يوسف الم  
 بينهما نصفان وقال زفر لما نكح المقر له بالأخوة الثالثة امرأة أقر  
 أنها ورثت هذا من زوجها ثم أقرت باخ لزوجها فقال الأخ أنا الأخ  
 ولست أنت بأخ له أخى قال أبو يوسف للمرأة الربع والباقي للأخ وقال  
 زفر لما نكح للأخ إذا أقامت المرأة بينة على ذلك في أقرار الأيضاح ولو أن  
 رجلا مات وترك ألف درهم ميراثا وقال صليح اليد لأخوات أبي وهو ابوك وتر  
 هذه الألف ميراثا وقال المقر له كان الميت أبى ولم يكن أبنا فكأنما بينهما نصفان لأنه  
 ما ثبت الاستحقاق لأبى وأقر به وهو ما أقر له إلا بالنصف وعلى هذا كل من في دين  
 مال زعم أنه استحقه عن ميت بنسب ولو أقر غير معروف وكذب ذلك المقر  
 له فالقول قول المقر فاما إذا كان صليحا ليديعى استحقاق الزوجية وأقر لورثته  
 وانكر المقر له الزوجية فلا شيء للمقر حتى يقيم البينة والفكر وإذا القرابة  
 سبب أصلي للاستحقاق والزوجية سبب طارئ فاذ أقر بسبب أصلي وادعى لنفسه  
 حقا طاريا لا يصدق إلا ببينة فاما في النسب فهما سواء هكذا ذكر في الباب  
 الآخر من أقرار الأيضاح **فصول عماري في ٣٩**  
 القول قول الورث في تكفين مثله وتجهيزه وما لا بد منه كما في الفصل الثامن والعشرون  
 من فتاوى الحائفة

**كتاب**  
**المداينات**  
**مسئلة الحبس في الديوب الشرعية وبيان وقفي الحبس وسماع**  
 بالعسق وهل يكون القول قول المدعى أن المدعى عليه عني أو قول المدعى عليه  
 أنه قمبر وهل يقبل البينة بالأفلاسي قبل الحبس وبيان مدة الحبس وبيان



ما لا يحل فيه من الردن الشرعيه وتحريم كلام الأصحاب في ذلك كله ذكر  
 في الهداية قال اذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صلح الحق جئنا به  
 لم نعمل بحسبه وأمره برفع ما عليه هكذا اذا ثبت الحق باقراره اما اذا ثبت  
 بالبينة جلسه كما ثبت لان امتنع جلسه وكل دين لزمه بدلا عن ما حصل في  
 يد كتم المبيع أو التزمه بعقد كالمهر والكفالة والمراد بالمهر مجمله دون حمله  
 ولا يحل فيه فيما سوى ذلك اذا قال أو فغيره لا ان ثبتت غريمه ان له ما لا يحل فيه  
 لانه لو وجد له لانه يسار فيكون القول قول من عليه الدعوى وعلى المدعى اثبات  
 عنه وبسروى ان القول للمدعى عليه الدين في جميع ذلك لان الأصل هو العسر  
 وبسروى ان القول له الا فيما بدله مال وفي النفقة القول قول الزوج ان مفسر  
 وفاعثا والعسر المشترك القول قول المعتق والمستلثان يؤيدان القولين  
 الأخيرين والتخرج على ما قال في الكتاب انه ليس بدين مطلق بل هو صلة  
 حتى تسقط النفقة بالموت على الاتفاق وكذا عند ادبي خيفة ضمان الاعتاق  
 ثم فيما كان القول قول المدعى له ما لا وثبت ذلك بالبينة فيما كان القول قول  
 من عليه مجلسه شهرين أو ثلاثة ثم يسأل عنه ويسر ويغير ذلك من التقدير  
 بشهر أو أربعة أشهر الى ستة أشهر والصحيح ان التقدير مقوض الى رأى  
 القاضي للاختلاف في أحوال الأشخاص فان لم يظهر له ما جعل سبيله بعد مضي المدة  
 ولو قامت البينة على فلاسه قبل المدة تقبل في رواية ولا تقبل في رواية  
 وعلى الثاني عاقبة المشايخ انفع الوسائط وفي نوادر هشام عن  
 أبي يوسف انه لا ضير في فرض الخطبة والديق بالوزن وكذلك التمر وان كان  
 حيث يوزن قال هشام قلت ل محمد التمر عندنا الذي يباع وزنا فما  
 تقول فيمن فرضه بالوزن قال لا يصلح لذلك لان أصله كيل وعن محمد أيضا  
 انه قال لا يجوز ان تفرض الخطبة وزنا فان أخذه وكله قبل ان يكسأه القول  
 قول المستقرض انه كذا فغير ذكره في المذنبات اذا قال الآخر  
 اقترضت عشرة اقترضت من الخطبة فاقترضه واستاجر من يحملة فاجل على المقر  
 في اجازات التوارل وكذا لو قال له المستقرض استلج من يحملة ففعل كان الاجل على  
 المقرض أيضا لما مر الا انه ههنا يرجع على المستقرض بالاجل لان الاجارة وقعت له  
 كذا هناك وتلغى ان يكون القول قول المستقرض من المحرك للمرور

وذكر في فتاوى قاضيخان قال اذا توجه المجلس على المدعى فان القاضي يسأل المدعى  
 ولا يسأل المدعى ان له مال فظاهر الرواية فان سأل المدعى من القاضي ان  
 يسأل صلح الدين ان له مال سأل به بالاجماع فان قال لطلال هو مؤسر قال  
 على القضاء وقال المدعى انما مفسر تكلف فيه قال بعضهم القول قول  
 المدعى انه مفسر وقال بعضهم اذا كان الدين واجبا لا عينا هو  
 مال كالقرض ومن المبيع القول قول المدعى اليسار وهو من وعى عن ادبي خيفة  
 الفتوى وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول قول المدعى والري ب  
 هذا القول مستلثان أحد هما أحد الشرطين اذا اعتق العبد المشترك  
 وادعى انه مفسر كان القول قوله فيه لان الصمان وجب بدلا عما هو ليس  
 والأصل في الأدمى العسر والشك انية الزوجة اذا طلقت نفقة المومن  
 والزوجه يدعى العسر كان القول قول الزوج وقال بعضهم كل ما وجب  
 بعقد ما لا يقبل قول المدعى انه مفسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال  
 فالمدعى انما قام البينة على الا فلا يسر قبل المجلس فيه روايتان قال  
 الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الصحيح انما تقبل قال ويغنى ان يكون مفسرا  
 القاضي ان علم القاضي انه وقع لا يقبل بيته قبل المجلس وان علم انه ليس كذلك قبل  
 بيته وذكر في المحيط واما متى جلسه فاما يجب اذا علم القاضي يسار من قبل  
 انه وجب كتم مناع أو بدلا من حيث ثبت يسار بما دخل في ملكه وزواله  
 فيجوز مجلسه لانه مؤسر امتنع عن ابقاء ما عليه وان اختلفا فزعم الطال  
 انه مؤسر وزعم المطلوب انه مفسر ذكر الحنفية في ادبي القاضي القول قول  
 المطلوب لان العسر أصل وذكر في المبسوط القول قول الطال لانه متمسك  
 بالأصل بما هو ثابت باتفاقهما وهو اليسار ومتى عر ويسار من قبل الزوج  
 الدين عما هو مال والمطلوب يدعى امر حادما وهو هلاك المال فيكون القول قول  
 من يتمسك بالأصل واما اذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل النكاح  
 وغيرهما فقال المطلوب انما مفسر وقال الطال هو مؤسر فالقول قول  
 فظاهر الرواية فانه ذكر في النكاح لو اختلفا الزوجان فقال الزوج انما مفسر  
 وعلى نفقة المفسرين وقالت الزوجة بل انت مؤسر وعليك نفقة المومن  
 فالقول قول الزوج ونص في العتاق وعبدتين شر كين اعتقه لحرهما قال



المعتق أنا مفسر ولا سبيل لك على وقال السالك أنك مفسر ولو اذ صحت  
فأقول قول المعتق وذكر في كتاب الكفالة إذا مات المالك عليه فقال المطالب  
مات مفسرا وعاد الدين إليك وقال المجمل مات مفسرا فأقول قول المطالب  
وروي عن أبي جيفة في التوارق قول المطالب لا بدعوى الأعراس ربه  
تأخر المطالبة إلى وقت اليسار لمعنى دعوى الأجل ولو ادعى المطالب خلا  
في هذه الديون وانكر المطالب فأقول قول المطالب وكذا هذا وجه ظاهر  
الرواية أنا المطلوب متمسك بالأصل وهو الأصل فإنه أصل في أي دمر  
والغنا عارض وكان المطالب مدعى أم عارضاً والمطلوب متمسك بالأصل فيكون  
القول قوله بخلاف دعوى الأجل لأن الأجل لا يثبت بالشرط والشرط عارض  
وكان مدعى الأجل مدعى أم عارضاً ودعوى الأعراس وإن كان مدعى دعوى  
الأجل لأنه ثبت من غير شرط وكان بمنزلة دعوى الأجل في الكفالة لما كان ثبت في  
حق الكفيل من غير شرط كان القول قول مدعى الأجل فكذلك هذا كمر عبان المحيط  
وذكر قاضيان في الفتاوى ما صورته فإن قال المطالب هو مفسر فادعى  
النقض وقال المدعي أنا مفسر تكلموا فيه قال بعضهم القول قول المدعي  
أنه مفسر وقال بعضهم أن كان الدين واجباً لا عارضاً قال القرض  
وتمن البيع فأقول قول مدعى اليسار يروى ذلك عن أبي جيفة وعليه الفتوى  
لأن قدرته كانت ثابتة بالمبدل فلا يقبل قوله في ذوال تلك القدرة وإن كان  
الدين بدلاً عما هو مال كان القول قول المدعي وقال بعضهم كما وجب  
لا يقبل فيه قول المدعي أنه مفسر وإن لم يكن ذلك بدلاً عما هو مال ثم كلامه  
وذكر في الخصاف وأن طلب المدعي من القاضي أن يسأل المدعى هل له مال  
يسأل بالأجماع فإن سأل المدعي وسأل القاضي من المدعى مدعى المدعى أنه مفسر  
ودعى المدعي أنه مفسر يجعل القول قول المدعي لأن العسر أصل في أي دمر  
بعضهم أن كان الدين بدلاً عن مال كتم متاع أو باقرض يكون القول قول المدعى  
كان الدين وجباً لا يسأل بالكون القول قول المدعى عليه الخ وقال بعضهم  
كان الدين لزمه بمباشرة العقد يكون القول قول المدعى وإن كان لزمه حكماً لا بمباشرة  
عقد فأقول قول المدعي الخ وقال بعضهم يحكم فيه الزم أن كان عليه  
زمي الفقير كان القول قول المدعي وإن كان عليه زماً لا غنياً كان القول قول المدعى

الزى الكسبي  
منه

لأن ذلك علامة الغنا لا في العلوية والفقها ونسب الشيخ الإمام شمس الدين  
أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الحلواني هذا القول في الفقيه ابن جعفر الهندوا  
فعل على هذا القول أن كان على المدعي زماً فقراً وقد ادعى المدعى أنه غير زمة  
وأن كان عليه زماً لا غنياً قبل أن يحضر مجلس القاضي فإن القاضي يسأله البيعة  
فإن أقام البيعة على ذلك سمع القاضي وجعل القول قوله وإن لم يمكنه إقامة  
يحكم زمة الحال ويجعل القول قول المدعي ثم كلامه وذكر في الكافي شرح  
الوافي وأنا ثبت الحق عند القاضي وطلب صلح الحق جالس عن يمينه لم يجعل  
وأمر بدفع ما عليه فإن لم يجلسه في كل دين لزمه بدلاً عن ما حصل في دين  
كالتمن والقرض والتمه كالمهر المعجل والكفالة ثبوتاً ما رغبناه في هذين  
الموضعين أما في الأول فلا تفرقة قد ظهرت قدرته بما دخل في ملكه وزواله  
يحمل وأما في الثاني فلا تفرقة بالاختيار دليل يسار إذا الطاهر أنه لا يثبت  
الالتفات على أدائه وأما إذا طابقت المرأة بالموجع من المهر بعد ما دخل فالحق  
للزوج في عسرته لأنه لا دلالة هنا على القدرة ولا يجلسه في غير ذلك إذا دعى  
الفقير إلا أن يثبت غريمه أن له مال فيجلسه بما يرى لأنه لم يوجد ما رغبناه الغنا ولا  
في الأدعي العسر فيكون القول من عليه الدين وعلى المدعى ثبات غناه وذكر  
الخصاف أن القول للمدعي في جميع ذلك الخ **اعلم أن العلماء على قول خمسة**  
بيكان ذلك ما ذكر في الخبرين في الفصل التاسع من أدب القضاء وما  
ذكر الصدوق الشهيد في شرح أدب القاضي ما لا يبيته وأقر الرجل به قال  
المدعى أنه مؤسر وطلب من القاضي أن يجلسه وقال المطلوب لا بل أنا مفسر خلقت  
الرواية فيه قال الخصاف وهو رواية عن أصحابنا أن القول قول المدعي  
لأنه متمسك بالأصل الخ وقال بعضهم ما كان سبيل سبيل البر والصلة  
فأقول فيه قول المدعى عليه أنه مفسر كما في نفقة الخادم وما أشبه ذلك وما  
سوى ذلك فأقول قول المدعى وقال بعضهم كل دين لزمه بمعاقدته  
فأقول قول المدعى وكل دين لزمه حكماً لا بمباشرة العقد فأقول قول المدعي  
وقال الفقيه النجاشي وهو القول بالخامس يحكم الزم والمهيئة أن كان عليه  
زمي الأغنياً كان القول قول المدعى أنه مؤسر لا في أهل العلم والأشراف كالعلوية  
والعباسية فانهم يتكفون للباسهم مع حاجتهم حتى لا يذهب ثيابهم

خلف



فلا يكون الزى فيهم دليلا على اليسار وتحكيم الزى محمد في الشرع حتى حكى الزى في  
باب الزكاة في جواز الصرف الى من رآى عليه زى الفقرا فان ادعى الطالب انه كان  
زى لا غنيا ولكنه غير زىه حين حضر مجلس الحكم فان القاضي سأل البينة  
اقام البينة تسع منه وكان يقول قوله وان لم يقر بینه يحكم زيه في الحال  
القول قول المديون **قلت** فتحرر لنا من هذه النقول كلها ان المذهب  
ان القول فيما لم يرد المديون ببدل هو مال او يعقد وقع بل خيار قول المدعى لا قول  
المديون ولا يلتفت الى ما قاله الخصام ولا يفتى به لانه مدفع بما ذكرناه  
من الدليل وبما نقل من الرواية وبما نقلنا هذا عن عن أبي حنيفة وأبي يوسف  
وكفى بهما حجة في التقليد من غير ظهور الدليل وحكمي والى تخرج الله  
بغيرانه ان لا ذرى لما ولو بد مشق وكانت ولايته سنة واحدة كان  
قول المديون في الكل ويقول لا أصل هو الفقر وهذا خطأ منه فانه ما كان  
المذهب ولا سلك طريق أهل المذهب حتى نقل ان أهل ماله يستمره الفقيه  
المعلوب فالحق ما قاله أبو حنيفة وأبو يوسف من جهة التفصيل كما تقدم عنهما  
**تبيين** يتعين على القاضي اذا ادعى عند رجل المديون او  
له به او قامت به بينة والمديون يقول انا فقير مفسر ان القاضي لا يجلس  
ويطلقه وان قال انا موسر وطلب حبسه يجلسه وان قال المديون الذي لم  
من غير عقد ولا بدل مال سأل الحاكم عاذا الزم له فان قال انه بدل الخلع او  
بدل العتق في جهة نصيب الشريك او من جهة غضب مال متقوم للمدعى وقد  
كفل او من جهة نفقة الزوجة او نفقة الأقارب او من جهة ارض جناية او من  
صلح عن دم عمدا او من جهة بدل الكتابة او من جهة مهر قد عجل بعضه قبل الدخول  
فان صدقه المدعى في ذلك فالقول قول المديون مع يمينه في الفقر والعسرة وان  
وقال انه من جهة ثمن متاع فاعلم ان هذه الصورة ما ذكرها الأصحاب وينبغي ان  
يكون القول قوله ويجلسه وقوله بدل الخلع معناه القدر الذي وقع خلع الرجل  
امراته عليه وهو ان يكون في ذمة لجنبي فاذا ادعى الزوج على المرأة انها كانت  
على شيء في ذمتها او على الإجنبي ان كان وقع الخلع على شيء في ذمته واعتزفت المرأة  
والإجنبي بذلك لكن قالت المرأة انا فقيقة او معسرة وقال الإجنبي كذلك وقال  
الزوج بل هما غنيان كان القول في ذلك قول المرأة ولا إجنبي مع ايماني لا قول الزوج

فراشته

ولخط

واخطاء صاحب المختار في هذه الصورة في نقل الحكم في الخلع فانه جعله مع ثمن الما  
والقرض وقال فيه ان القول قول من ادعى لا قول المديون فلا يلتفت الى ما قاله  
واما ذكرنا كلامه في هذه المسئلة لاجل ان ابته على هذا وان خطاه لا يجعل به  
وقد نقلناه فيما تقدم من نقل من البحر المحيط واختلا والعمل كالطحاوي والعباد  
والبحر وشرح الهداية للكاكي ما يخالفه من جهة المعنى واختلا والعمل كما  
ليس بدلا عن مال لان يضع الحق ليس مال قطعا ولا عقد النكاح عند مبادلة مال  
بمال بل مبادلة مال بوضع وفي المهر فصلوا فيه بين العمل والمزاجل وجعلوا ان  
في المزاجل القول قول الزوج في الاعسار لا قول المرأة وان كان العقد انما وقع على الجور  
وكيف يكون بدل الخلع اقوى منه وقوله او بدلا ليعتق معناه ان العتاد اذا كان  
بين شريكين فاعتقه احدهما بغير اذن صاحبه واختار الشريك الذي لم يعتق  
ان يصح الذي اعتق وادعى عليه عند القاضي فاعتق وبالا عتاق او قامت به  
بينة فادعى انه فقير فقال الشريك الذي لم يعتق انه غني فان القول في هذا  
قول الذي اعتق مع يمينه ولا يجلس اذ احلف قال في الهداية وفي اعتا  
العبد المشتري القول للمعتق بكسر التاء والعللة فيه كونه ليس بدين مطلق حتى  
يسقط بالوقت عند أبي حنيفة وعمل قاض خان هذا بان الصمان وجب بدلا  
عما ليس بمال وفيه وفي تعليل الهداية نظر ومسئلة الغصب وقعت عند  
في يوم الجمعة حادي عشرين ذي الحجة سنة اربع وخمسين وسبعمائة ولم  
يقع عندي قبل ذلك من اولها شرقي الحكم وادى الحكم فيها على قول القاضي  
نقله الاشياخ وذلك بعد تصاريق المعصوب عنه والغاصب على هلاك الاعيان  
المعصوبة وعلى القيمة المذكورة وقوله ونفقة الزوجا ولا قارب معناه اذا  
انفقت الزوجة مع الرجل كل يوم على نفقة وتراضيا عليها فصدت من ذلك  
فادعت المرأة عليه عند القاضي وطالبته بذلك المتجدد من النفقة المفروضة  
وصدقها على ذلك الخ وقوله وارث الجانيات معناه اذ جنى عليه جناية  
وجب فيها المار وادعى على الجاني وصدقه على الجناية او قامت البينة فادعى  
الجاني انه فقير وقال الجاني عليه انه موسر فالقول قول الجاني وقوله  
او صلح عن دم العمد معناه انه لو قتل مورثه عمدا فصلح على مال  
فادعى انه فقير فيكون القول قول القاتل في ذلك لانه ليس بدلا عن مال وما صرح

ع



هذه الصورة أحد من نقلنا عنهم سوى الطحاوي في اختلاف الفقهاء وهو  
 للقواعد ودخل تحت قولهم عما ليس بمال وقوله من جهة بدل الكتابة  
 هذه الصورة ما ذكرها أحد سوى نباح الشريعة ولا يحتاج إليها لأن  
 لا يجلس في بدل الكتابة لمولاه بالانفاق وفيه سوى بدل الكتابة فيه  
 والفتوى على أنه لا يجلس فيه أيضا وقوله من المهر المحجل فعنه أن  
 الرجل إذا تزوج امرأة على مهر مبلغة مثلاً ألف درهم ولو نذر منه أن شيئا  
 مؤجلاً فإنه يكون حالاً ثم ينظر إلى البدل الذي هو فيها فإن تعارفت فالتجمل  
 إلا لقبيل الدخول فيكون للمرأة أن تمنع نفسها حتى يقبض كل ألف ويكره القول  
 لها في قدرته على ألف لمجموعه ولا يقبل قوله أنه معسر وإن تعارفت فالتجمل  
 منها قبل الدخول كبدلنا طالبت بذلك المحجل ثم دخل فطالته ببقية المهر  
 فقال أنا فقير وقالت هو موسر فالقول قول الزوج في هذه الصورة فهذا معنى  
 قول صاحب الهداية والمراد بالمهر مجمله دون موجدله والشيخ حافظ الدين  
 بالمهر المحجل والشيخ حميد الدين أشار إلى هذا القول لأن العرف والمخبر على  
 المؤجل فعلمنا أن المراد هو المؤجل الذي من جهة العرف لا المؤجل الذي شرط في  
 أصل الصدق بالتصريح وقت العقد ومثل هذا قالوا في المرأة لها أن تمنع  
 حتى تلخذ المهر وتمنع أن يحن حها من البدل وقال صاحب الهداية  
 والمراد ما تعارفت فالتجمل ولو كان التجمل نضاً في البعض لا يفتقر الحكم لأنه إذا  
 أجل وطالته وقال أنا فقير كان القول قوله المخ قال صاحب الهداية على  
 قسمين تجمل بطريق العرف وهو قولهم في الأصدية وتزوجها على ألف درهم  
 حال تجمل لها من ذلك قبل الدخول بها خمسمائة مثلاً وتبقى لها بعد ذلك خمسمائة  
 حالة ففي هذه الصورة إذا دفع إليها الخمسمائة التي قبل الدخول ثم دخل فطالته  
 بالخمسمائة الأخرى وقال أنا فقير يكون القول قوله وتأجيل بطريق  
 على الأجل كما إذا تزوجها على ألف درهم منها خمسمائة حالة والباقي مؤجل  
 سنة مثلاً وقال في الصدق تجمل لها قبل الدخول بها الخمسمائة الحادثة قبل  
 بقدم ما قبضت الحال ثم ادعت عليه بالخمسمائة المؤجلة إلى سنة يكون  
 القول قوله فيها فلا فرق بين التجمل الذي من طريق العرف وبين طريق

التمتع

فلو كان المهر كله حالاً ولم يشترط منه تجمل شيء هل يكون كله منزله المحجل  
 بمعنى أن القول في يسره قولها آخر لا الظاهر أنه ينبغي أن ينظر إلى المرأة  
 وإلى هذا المهر وكثير من المتعارف تجمله منه هذه المرأة فإذا ثبت ذلك ما  
 حكم التعريف بتجمله القول فيه قول المرأة وما عدا ذلك القول فيه قول الزوج  
 على ما قالوا في منع نفسها حتى تلخذ مهرها لم ينظر في المحجل منه أنه ينظر  
 إلى المرأة كما قلنا وتجعل المعروف كالمشروط ولا يقال إن أقدمه على النكاح  
 على هذا الوجه دليل قد رتبته على المجموع فلا يكون القول قوله فيه لأننا نقول  
 إنما نحن هنا في بدلية العادة فيها بتجمل البعض قبل الدخول أما في بدلية  
 جرت العادة فيها بتجمل الكل فلا وقد تبنا عليه فلم يجزى العرف بتجمل البعض  
 وسكت عن ذكره في الصدق كما نذكر منزله اشتراطه لأن للزوج أن يقول ما علمت  
 أن العرف قد جرى بهذا سكت عن اشتراطه شيئاً معيناً وهو كلام معتبر  
 يصدقه ويحب قبوله كما لو تبنا يفتاوي في السوق وعرفهم في بيع مثل ذلك  
 يؤخذ مقتضى دفعات وأطلقوا البيع من غير ذكر ذلك الأجل فإن الحكم أنه  
 يعتبر عن ذلك السوق وهذا كله يؤخذ من قولهم المعروف كالمشروط وهذا  
 الصورة واقعة بخلاف ما تقدم من الصور فحجبنا الاعتناء بحفظها ولا نصفا إليها  
 فالأصل أن جملة الصور المعدودة عشرة وهي التي يكون القول قول المردون  
 فيها أنه فقير وهي التي تفهم من قول صاحب الهداية ولا يجلسه فيما سوى ذلك  
 أي في هذه الصور المعدودة وهي بدل الخلع وبدل عتق نصيب الشريك وبدل  
 المغضوب ونفقة الزوجات ونفقة الأقارب وأروش الجنائيات وبدل دمر العهد  
 وما يؤخر من مهر بعد الدخول وبدل المتلفات والله أعلم ويكفي أن لا يدل  
 في هذه الصور بدل الكتابة لما قلنا وقد نظمت هذه الصور في أربعة أبيات في  
 كتاب القواعد العرفية المنظومة وهي هذه **نظم**  
 القول بالاعسار قالوا يقبل من عليه الحق بان فانقوا  
 في باب الخلع كذلك النفقة لها وللحائز بغير تفكره  
 ضماناً واعتاقاً وأروشاً عرفت وأصلح عن ضمان المتلف  
 مؤجل المهر وزد كتابه ونحوها ففت للأصابع  
**مسألة** ذكر في عدة الحبس في الحقوق الشرعية وسماع البيعة بالاعسار







عطاء الله بن يحيى الشيرازي رحمه الله المتبحر بوطاى القضاى بابن

مدينية من ستره عفا عنها العافى

وعن الاسلاف والاشلاف طمنا

ومصليا ومسلما على سوله

المصطفى ولحمده

لله خلد



وكتب هذه المجمع المباركة الميمونة التى هى بدقايق الفقه مشحونة

برسم ائمة العلماء المحققين افضل الفضلاء المبرزين شمس الشريعة

وبدرها وحنوا لعلوم وبحسها حجة الاسلام فى العالمين وصفوة

الملوك والسلاطين المطرقة بنسبه بطراز العصاة الحسينية

المشركت بحسبه بشيرة السنة النبوية المولى الأعظم والهمام

مولانا السيد عبد الباقي افندي المولى من قبل السلطنة العلية لفضل الام

الشرعية بين الرعية بالديار المباركة القدسية حقه مولاة بالطفاه

الحققة فيما بالبرعة وما نصعت والبراعة وما صنعت الله

وسواه الاثر والمتخذ احاديث فضائله وقواضله بين علماء الملّة الحنيفة

الحققة طبيب سمر والمجتبى من راحة العوارف والمعارف واشهرى ثمر وما انا

بالمفيض من ذلك تعجا كيف وهو من سلالة سيد البشر

وما زاد على الاقلام ترقى وصفه هو البحر كدره لفضل ومن

احل بنى العلياً تاج روضه وامثل من فى العصر تحمد لفضله

واكمل من غنت بذكر صفاته فنونا والحامد مفرده الفتن

فان الله تعالى جليل كرم وجميل طلقه لتشييع السمع وتشييع البصر ويدير

وحوه لا يحكم احكام الشيعة بحق او بكر وعمر والمستول من مكانه مثله

الا لاء والنعم ان يسبل ذيل الشتر على عاظمى القلندر وان قدر بلحمة السنية كاهوا

هذا وقد تم اليراع من تحيين ووقع الفراغ من تجميعه

وتسطين على يد فقر الورى خاد من اهل العلم

والفقر موسى الفتيانى الحنفى

عام الله

